

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
بمكة المكرمة

استقر المداخلة

المناهج

كلمة

بإذن من الدكتور سعيد بن عبد العزيز

كتاب الحج

من
الحاوي الكبير
تأليف

الإمام أبي الحسن علي بن محمد حبيب المازري

المطبعة سنة ٤٥٠ هـ
رسالة مقدمة إلى قسم الدراسات العليا الشريعة
لتأهيل درجة الدكتوراه في الفقه



تحقيق ودراسة

غازي صالح خصيمان
إشراف

الأستاذ الدكتور - يوسف عبد الحادي النشال

١٣٩٥ - ٢٠١٤

الجزء الثالث

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

محتويات الجزء الثالث

الحادي عشر: تكملة باب دخول مكة / مسألة
« ١.٣ »: قال الشافعي: ويبيت برأغان

لم يبيت برأغان عليه دم ٧١١

الثاني عشر: باب فوات الحج بالاحصار . ٩٦

الثالث عشر: باب حج الصبي يبلغ والمملوك يعق والذي

يسلم .
الرابع عشر: باب من أهل يمحجتين أو عمرتين ٩٩٣

الخامس عشر: باب في الاجابة على الحج والوصية به ٩٩١

السادس عشر: باب قتل المحرم الصيد كذا أو خطأ . ١٠٥٧

السابع عشر: باب جزاء الصيد . ١٠٦٩

الثامن عشر: باب جزاء الطائر . ١١٩.
التاسع عشر: باب ما للمحرم قتلته . ١١٨٢

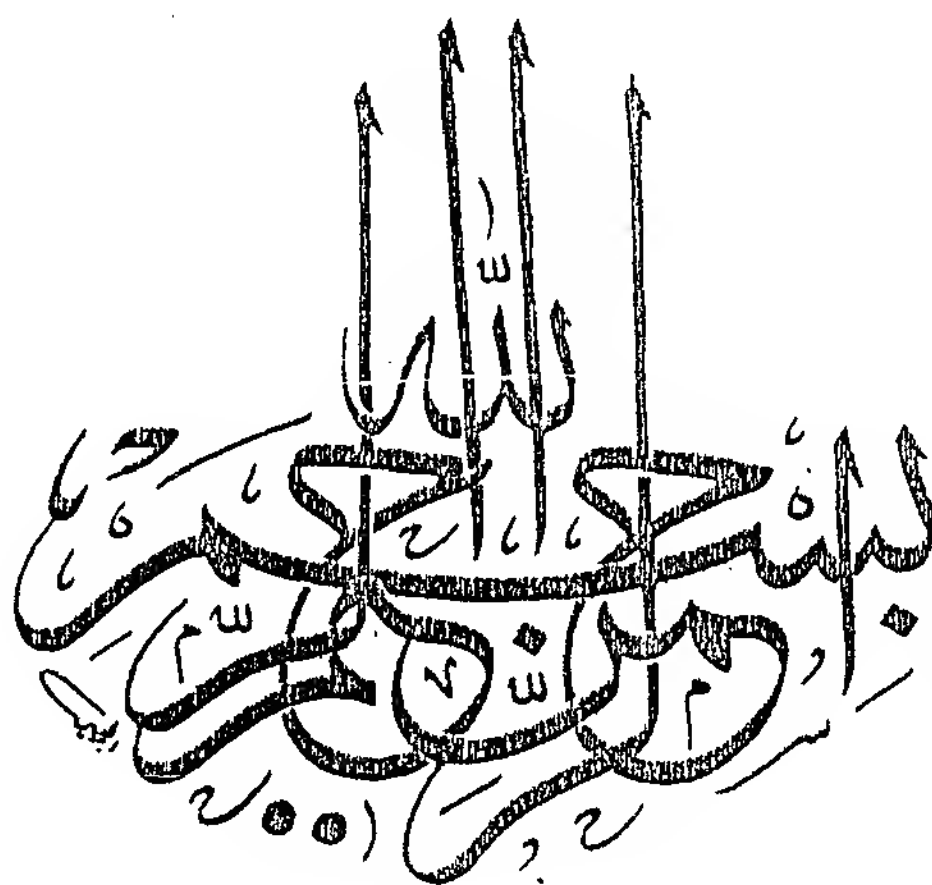
« ١١ »

« الحادي عشر »

« تكملة : باب
دخول مكة »

« مسألة »

« ١٠٣ »



(١٠٣) "سألة"

قال الشافعي : [ويبيت ^(١) بها ، فان لم [بيت ^(٢) بها ، فعليه دم شاة ، وان خرج منها بعد نصف الليل ، فلا فدية عليه .

أما البيت بمزدلفة فنسك ، وليس بركن ، وهو قول الأكثرين ، وحكى عن خصه مسـن التابعين ^(٣) : أنه ركن في الحج لا يتم إلا به ، منهم : الحسن البصري ، وإبراهيم النخعي وعامر الشعبي ، والأسود ، وطلحة ، وبه قال : أبو عبد الرحمن الشافعي ، استدلالاً بقوله تعالى (فاذا افضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام) ^(٤) ، وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " من وقف بجمع فقد أدرك الحج ، ومن فاته فقد فاته الحج " ^(٥) .

(١) في (ج) يثبت .

(٢) في (ج) يثبت .

(٣) انظر : حلية العلماء : ٢٩٢/٣ ، والمغنى لابن قدامة : ٣٧٦/٣ ، والمجموع

للنووي : ١٣٤/٨ ، وتفسير القرطبي - سورة البقرة - : ٤٢٥/٢ .

(٤) أحمد بن محمد بن عبد الله الشافعي :

أبو عبد الرحمن ، أمه زينب بنت الإمام الشافعي ، كان فاضلاً عالماً ، روى عن أبيه وأبي الوليد بن أبي النجار ، وروى عنه الساجي .

انظر : طبقات الاسنوي : ٧٨/٢ ، وطبقات ابن هداية الله : ص ٤٠ ، وحسن

المحاضرة : ٣٠٦/١ ، وتهذيب الاسماء واللغات : ٢٩٦/٢ ، والمجموع

للنووي ١٣٤/٨ .

(٥) سورة البقرة : ١٩٨/٢ .

(٦) لم أقف عليه بهذا اللفظ ، ولكن ذكر ابن حجر في التلخيص حديثاً بمعناه وهو قوله

صلى الله عليه وسلم " من ترك المبيت بمزدلفة فلا حج له " .

قال ابن حجر تعليقاً على هذا الحديث : لم أجده ، وقال النووي ليس بثابت

ولا معروف ، ولو صح لحمل على قواف كمال الحج لا قواف أصله .

قال ابن حجر : ويحتج لابن خزيمة وابن بنت الشافعي في قولهما : " أن المبيت

بمزدلفة ركن " برواية أبي يعلى من قوله صلى الله عليه وسلم " ومن لم يدرك جمعاً

فلا حج " وهي رواية أخرى عما ورد في حديث عروة بن مضر بن بوفيه قوله صلى الله عليه

وسلم " من أدرك معنا هذه الصلاة ، وأتى عرفات قبل ذلك ليلاً أو نهاراً فقد نس =

والدلالة/على ما قلنا : رواية بكير بن عطاء عن عبد الرحمن بن يعمر الديلي، قال : ١٦٢/ل س
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " الحج عرفات ، فمن أدركه فقد أدرك
الحج " (١) ولأنه مبيت [بمنزل معين ، من صبيحته الرمي] (٢) ، فوجب أن يكون نسكاً
ولا يكون ركناً ، كليا إلى متى ، ولأن زمان المبيت بمزدلفة ، هو زمان الوقوف بعرفة ، فلو كان
المبيت بها ركناً لا اختصت بزمان مستثنى ، لا يشارك زمان الوقوف ، فأما الآية ، فلا حجة
فيها ، لأنها تدل على وجوب الذكر دون المبيت ، وهو غير واجب بالاجماع (٣) وأما
الخبر فغير صحيح ، ثم هو محمول على فوات فضيلة الحج .

= حجه وقضى تغنه .

قال ابن حجر : صحيح هذا الحديث : الدارقطني، والحاكم، والقاضي، بابيكر بن
العربي، على شرطهما ، وقد سبق تخريج حديث عروة بن مضر ص (٦٩١ - ٦٩٢)
قال ابن حجر : والنسائي : " من أدرك جمعاً مع الإمام والناس حتى يفيض منها
فقد أدرك الحج ، ومن لم يدرك مع الإمام والناس فلم يدرك " وهي من رواية مطرف
عن الشعبي ، وصنف أبو جعفر العقيلي جزءاً في إنكارها ، وذكر أن مطرفاً كان
يهم في المتن : والله أعلم .

انظر : تلخيص الحبير : ٢٥٦/٢ - ٢٥٧ ، وسنن الدارقطني - رقم ١٨ - ٢٤٠/٢
وسنن النسائي - فيمن لم يدرك صلاة الصبح . الخ : ٢٦٣/٥ ، والمجموع
للنووي ١٥٠/٨ .

(١) أخرجه أصحاب السنن، وغيرهم وقد سبق في ص ١٠٦ (٦٢٩٥) .

(٢) في (ج) تضمن من صبيحتنا الرمي ، وفي (أ ، ب) بمنزل من صحت الرمي

(٣) أي الذكر في قوله تعالى (فأذكروا الله عند المشعر الحرام)

انظر : تفسير القرطبي - سورة البقرة - : ٢٦/٤ ، وأحكام القرآن للجصاص - باب

الوقوف بجمع - : ٣١٣/١ .

(٣٠١) "فصل"

فإذا ثبت أن البيت بها نسك ، فإن بات بها، وخرج منها بعد طلوع الفجر أجزاء ،
وان خرج منها قبل طلوع الفجر، وبعد نصف الليل أجزاء ، ولا دم عليه ، وقال أبو حنيفة :
لا يجزئه ، وعليه دم ؛ لرواية ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من ترك نسكاً

(١) قال في حلية العلماء : ٢٩٣ / ٣ .

وقال أبو حنيفة رحمه الله : إذا كان بها (مزدلفة) بعد الفجر، وقبل طلوع الشمس
، فلا شيء عليه ، وإن دفع قبل طلوع الفجر ، فعليه دم .

وجاء في المبسوط للمرخسي في باب الخروج إلى منى : ٦٣ / ٤ ؛ فإن تعجل من
المزدلفة بليل ، فإن كان لعذر من مرض أو امرأة خافت الزحام ، فلا شيء عليه ؛ لما
روى أنه صلى الله عليه وسلم قدم ضعفة أهله من المزدلفة بليل " وإن كان لغير
عذر فعليه دم لتركه واجباً من واجبات الحج ، فإن أفاض منها قبل طلوع الفجر ،
قبل أن يصلي مع الناس ، فلا شيء عليه ؛ لأنه أتى بأصل الوقوف في وقته ، ولكنه سبى
فيما صنع لتركه امتداد الوقوف .

وان لم يبت بالمزدلفة ليلة النحر، بأن نام في الطريق، ثم مر بالمشعر الحرام مرأً، بعد
طلوع الفجر، فلا شيء عليه ؛ لأن البيتوتة بالمزدلفة ليست بنسك مقصود، ولكن المقصود
الوقوف بالمشعر الحرام بعد طلوع الفجر، وقد أتى بها هو المقصود، فلا يلزمه
بترك ما ليس بمقصود شيء، ووقوفه بالمشعر قد حصل بمقدار مروره .

وقال ابن عابد بن في حاشيته على الدر المختار : ٥١١ / ٢ .

الوقوف بمزدلفة واجب عندنا لاسنة ؛ والبيتوتة بها سنة مؤكدة إلى الفجر، لا واجبة
وأول وقت الوقوف بمزدلفة من طلوع الفجر الثاني من يوم النحر ، وآخره طلوع
الشمس منه ، فمن وقف بها قبل طلوع الفجر، أو بعد طلوع الشمس، لا يعتد به، وقد ر
الواجب منه ساعة، ولو لطيفة، وقد ر السنة امتداد الوقوف إلى الأسفار جداً .

وقال الكاساني في البدائع : (١١٦٢ / ٣)

وبيت ليلة المزدلفة، بمزدلفة، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم بات بها ؛ فإن
مر بها مرأً بعد طلوع الفجر، من غير أن يبيت بها، فلا شيء عليه، ويكون شيئاً، وإنما
لا يلزمه شيء ؛ لأنه أتى بالركن، وهو كيتوته بمزدلفة بعد طلوع الفجر، لكنه يكون
شيئاً، لتركه السنة وهو البيتوتة بها .

فعليه دم*^(١)، ودليلنا ما روى عن ابن عباس قال* كنت فيمن قدّم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ضعفة أهله، من مزدلفة إلى منى بليل*^(٢) وأمر أم سلمة أن تعجل الأفاضة ٧ من جمع، حتى تأتي مكة، فتصلي بها الصبح ؛ وكان يومها، فأحب أن توافقه*^(٣)؛ ومعلوم أن خروجها من مزدلفة قبل الفجر ؛ وروى عن عائشة أنها قالت* كانت سـودـة*^(٤)

(١) ضعيف مرفوعاً، وثبت موقوفاً، أخرجه مالك، وقد سبق تخريجه وانظر : ارواء الغليل : - رقم ١١٠٠ - ٢٩٩/٤.

(٢) رواه البخاري، وسلم، والشافعي، والبيهقي، والنسائي، وغيرهم.
انظر : عدة القاري : ١٥/١٠ ، وصحيح سلم شرح النووي : ٣٨/٩ ، وترتيب سند الشافعي : ٣٥٢/٢ ، وسنن البيهقي : ١٢٣/٥ ، وسنن النسائي : ٢٦٦/٥ ، وتيسير الوصول - في الأفاضة - : ٣٦٢/١ ، وتلخيص الحبير : ٢٥٨/٢ ، ونصب الراية : ٧٢/٣ ، وارواء الغليل : ٢٧٢/٤.

(٣) في (أ) ساقطه ، وفي (ب ، ج) ومراقبة صلاة الصبح ، وفي (د) وتوافي— صلاة الصبح . وما أثبتته من نص الحديث في كتب السنة.

(٤) رواه الشافعي، من حديث هشام بن عروة، عن أبيه مرسلًا، دار رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أم سلمة يوم النحر، فأمرها أن تعجل الأفاضة* قال الشافعي واخبرني من اتق به، عن هشام، عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة، عن أم سلمة مثله ، * أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أن توافيه صلاة الصبح بمكة يوم النحر* قال البيهقي هكذا رواه جماعة، عن أبي معاوية وهو في آخر حديث الشافعي المرسل ، وقد انكره أحمد بن حنبل ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الصبح يومئذ بالمزدلفة ، فكيف يأمرها أن توافي معه صلاة الصبح بمكة؟ قال ابن حجر : قد جاء مصرحاً في رواية أبي داود * وكان ذلك اليوم الذي يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم [تعني] عندها* وهذه الرواية سالمة من الرواية التي استنكرها أحمد .

انظر : ترتيب سند الشافعي : ٣٥٨/١ ، وسنن البيهقي : ١٣٣/٥ ، وسنن

أبو داود : ١٩٤/٢ ، وتلخيص الحبير : ٢٧٥/٢ .
* قوله (دار رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أم سلمة رضي الله عنها) أي رجع إليها .
(٥) سودة بنت زمعة بن قيس بن عبد شمس : (٥٠٠ - ٥٤ هـ)

أحد أمهات المؤمنين رضي الله عنها ، كانت في الجاهلية زوجة السكران بن عمرو ابن عبد شمس ، أسلمت ثم تزوجها، وهاجرا إلى الحبشة، في الهجرة الثانية، ثم عاد =

امراة شبطه^(١)؛ فاستأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تفيض من المزلفة بليلى،
فأذن لها^(٢) وهذا نص، وليس في الخبر^(٣) دليل، لأنه^(٤) قد أدى^(٥)
النسك^(٦).

= إلى مكة، فتوفى السكران، فتزوجها النبي صلى الله عليه وسلم بعد خديجة
رضي الله عنها، وتوفيت بالمدينة رضي الله عنها.

انظر: الاصابة: ٣٣٨/٤، وتهذيب الاسماء واللغات: ٣٤٨/٢، والاعلام

١٤٥/٣

(١) شبطه: أى ثقيلة بطيئة.

انظر: النهاية لابن الاثير - شبط - ٢٠٧/١.

(٢) رواه البخارى، ومسلم، والبيهقى وغيرهم.

انظر: عمدة القارى - رقم ٢٦٣ - ١٩/١٠، وصحيح مسلم شرح النووى: ٣٨/٩

وسنن البيهقى - باب من خرج من مزدلفة بعد نصف الليل: ١٢٤/٥، ونصب

الراية: ٧٣/٣.

(٣) فى (أ) ساقطة.

(٤) فى (أ) ساقطة.

(٥) فى (أ) ساقطة.

(٦) فى (ب) ساقطة.

(١٠٣/ب) "فصل"

فأما^(١) أن خرج منها قبل نصف الليل ، نظر ، فإن عاد اليها بعد نصف الليل
وقبل الفجر أجزاء ، وكان كالعائد الى عرفة، بعد غروب الشمس، وان خرج منها قبل نصف
الليل ، ولم يعد اليها ، كان كمن^{لم} يبيت بها، وعليه دم ، ولو دفع من عرفة ليلاً ، وحصل
بمزدلفة بعد نصف الليل، فعليه دم ، لأنه لم يبيت بها الا أقل الليل ، فصار كالخارج ١٦٣/ل
منها قبل نصف الليل .

(١) في (أ) ساقطه .

فإذا ثبت هذا وترك المبيت بها ، أو خرج منها قبل نصف الليل فعليه دم ، وفيه

قولان :-

أحدهما : واجب ، وهو قوله : في القديم والجديد .

والقول الثاني : استحباب ، وهو قوله : في الأم والاملاء ، والحكم في هذا كالحكم

في دم الدفع من عرفة قبل غروب الشمس لأن أربعة دماء اختلف قوله فيها ؛ منها هذا .

والثالث : دم المبيت ليالي منى .

والرابع : دم طواف الوداع .

فنص في القديم والجديد : أن الدم فيها واجب ، ونص في الأم والاملاء : أن الدم

(١)

فيها [مستحب]

فأما حدود مزدلفة ، فقد ذكرناه ، وأن وادي محسر ليس منها . فان بات [به] (٢)

لم يجزئه ، وقد روى جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " المزدلفة كلها

(٣)

موقف الا بطن محسر



(١) في (ج) استحباب .

(٢) في (أ) فيها .

(٣) رواه ابن ماجه في سننه ، وفيه القاسم بن عبد الله بن عمر العمرى ، متروك ؛ قال ابن

حبان ، في (كتاب الضعفاء) ، كان أحمد يرميه بالكذب ؛ وقال ابن معين : ليس

بشيء .

١ - وروى من طرق أخرى : من حديث جبير بن مطعم أخرجه أحمد بلفظ

" وارفعوا عن محسر " الحديث ، وسنده منقطع : فإن الراوى سليمان بن موسى

، ولا شذق ، لم يدرك جبير بن مطعم ، لكن رواه ابن حبان متصلاً عن سليمان بن

موسى الاشذق ، عن عبد الرحمن بن أبي حسين ، عن جبير بن مطعم ؛ فذكره ، =

(١٠٤) "سألة"

قال الشافعى : ويأخذ منها الحمى للرعى ، ويكون قدر حمى الخذف ، * لأن يقدرها

رعى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وهذا كما قال : [ونختار] ^(١) لمن بات بمزدلفة ، أن يأخذ منها سبع حصيات ،

= وكذلك رواه الترمذى فى مسنده بلفظ أحمد سواء .

قال البزار : ورواه سويد بن عبد العزيز ، فقال فيه : عن نافع بن جبير عن أبيه ، وهو رجل ليس بالحافظ ، ولا يحتج به إذا انفرد بحديث ، وحديث ابن أبى حسين هو الصواب ، مع أن ابن أبى حسين لم يلق جبير بن مطعم ، وإنما ذكرنا هذا الحديث لأننا لا نحفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : فى كل أيام التشريق ذبح الا فى هذا الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم " وكل عرفات موقف ، وارفعوا عن عرته " ، وكل مزدلفة موقف ، وارفعوا عن محسر ، وكل فجاج منى منحر ، وكل أيام التشريق ذبح " لفظ أحمد ، فكذلك ذكرناه وبيننا العلة فيه انتهى .

ورواه الطبرانى الا أنه قال " وكل فجاج مكة منحر " ورجاله موثقون ، وليس فيه " أيام التشريق " ورواه أيضا فى مسند الشاميين عن جبير بن مطعم مرفوعاً كذلك .

ب - وروى من حديث ابن عباس مرفوعاً " عرفه كلها موقف وارفعوا عن بطن عرته ، والمزدلفة كلها موقف وارفعوا عن بطن محسر " رواه الطبرانى فى الكبير ، ورواه الحاكم فى المستدرک ، وقال صحيح على شرط مسلم .

انظر : سنن ابن ماجه - رقم ٣٠١٢ - : ٢ / ١٠٠٢ ، وموارد الظمان - رقم ١٠٠٨ - : ص ٢٤٩ ، وكشف الاستار - رقم ١١٢٦ - : ٢ / ٢٧ ، ونصب الراية : ٣ / ٦٠ ، ٦١ ، ومجمع الزوائد - باب الخروج الى منى وعرفة : ٣ / ٢٥١ ، ومسند أحمد : ٨٢ / ٤ .

(١) فى (ج) ويستحب .

لجمرۃ العقبة ، ولا یزید علیہا ، واختار آخرون : أن يأخذ من المازنین ؛ وما ذكرناه أولى " لأن النبی علیہ السلام أخذ حصی الجمرۃ من مزدلفة " (١) ، ونختار : أن يلتقطہا ،

(١) عن الفضل بن عباس " وكان ردف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عشية عرفة ، وغداة جمع حين دفعوا : عليكم بالسكينة ، وهو كاف ناقته حتى دخل محسراً وهو من منى ، قال : عليكم بحصى الخذف . الذى يرى به " أخرجه سلم ، والبيهقى ، والنسائى وزاد : " والنبي صلى الله عليه وسلم يشير بيده كما يحذف الانسان ؛ صوب عليه من أين يلتقط الحصى وذكر ابن حزم " أن النبي صلى الله عليه وسلم رمى بحصيات التقطها له عبد الله ابن عباس ، من موقفه الذى رى فيه ، مثل حصى الخذف "

قال المحب الطبرى : ولا تضاد بينه وبين ما تقدم ، فإنه لم يقل فى الحديث انه التقط ، وإنما امر بالالتقاط ، فيحتمل أنه لم ير تكليف الالتقاط لنفسه فى ذلك الموضع ، لاشتغال الناس فيه بالسعى ، وان تكلفوا ذلك فى حق أنفسهم ، ويجوز أن يكون التقط له ، ثم سقط منه ،

وروى أبو حفص الملاء عن ابان بن صالح " أخذ حصی جمرۃ العقبة من المزدلفة " وعليه نص أصحابنا ، ولعل أخذ الحصى كان منها ، والا مر به من وادى محسراً لمن لم يأخذ من المزدلفة ، أو يكون الراوى نسب محسراً الى مزدلفة ، لأنه حدها فأضاف الأخذ اليها وهو منه ، ولا تضاد بين الروايات كلها ؛ وإنما يستحب أخذ حصی رمى جمرۃ العقبة لا غير ، ليكون معرج على شئ غير الرمي عند وصوله الى منى ، ولا بأس أن يزداد احتياطاً ، فربما سقط شئ ، واختار بعض أصحابنا أن يلتقط من المزدلفة ، حصی جمار أيام التشريق ، وهى ثلاث وستون حصاة ، فتكون الجملة سبعين حصاة ، وأما التقاط ابن عباس للنبي صلى الله عليه وسلم فى الحديث المتقدم ، فلم يكن من الرمي نفسه ، بل كان من مكان الوقوف ، ومكان الوقوف بطن الوادى ، على ما دل عليه حديث جابر الطويل وغيره . ولهذا قال : والتقطها له من موقفه الذى رى فيه ، أى وقف فيه للرعى .

انظر : صحيح مسلم شرح النووى - استحباب اداة الحاج التلبية حتى يرمى جمرۃ العقبة - ٢٧ / ٩ ، وسنن البيهقى - باب أخذ الحصى لرمى جمرۃ العقبة الخ - ١٢٧ / ٥ ، وسنن النسائى - من أين يلتقط الحصى - ٢٦٩ / ٥ ، والقسرى - ما جاء من أين يلتقط حصى الجمار - ص ٤٣٤ - ٤٣٥ .

ولا يكسرها، واختار آخرون : ٧ أن يكسرها ^(١) ، وما ذكرناه أولى ، لما روى أن النبي عليه السلام قال : " التقطوا ولا تنبهوا [النوم] " ^(٢) ، ونختار : أن يغسلها وكره آخرون : غسلها ، وما ذكرناه أولى ، لما روى عن عائشة : " أنها كانت تغسل

(١) في (أ) تكسيرها .

(٢) في (أ) النوم .

(٣) لم أقف عليه ، وقد ذكر ابن خزيمة في صحيحه " باب التقاط الحصى لرمي الجمار من المزدلفة " ، والبيان أن كسر الحجارة لحصى الجمار بدعة ، لما فيه من إيذاء الناس ، واتعاب ابدان من يتكلف كسر الحجارة توهماً أنه سنة " ثم ذكر حديث أبو العالية الأتي وليس فيه " التقطوا ولا تنبهوا النوم " انظر : صحيح ابن خزيمة - رقم ٧٣٩ - ٤ : ٢٧٤ .

قال النووي : اتفق أصحابنا على أنه يستحب أن لا يكسر الحصى بل يلتقطه ، وهو نص الشافعي ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالتقاط الحصى له ، وهو من رواية عبد الله بن عباس عن أخيه الفضل بن عباس " أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : غداة النحر " القطلى حصى ، فلقطت له حصيات مثل حصى الخذف . " الحديث . قال النووي : قد ورد نهى في الكسر ههنا (أى في هذا الحديث) ولأنه يفضى الى الاذى انتهى .

وحديث الفضل بن عباس هذا رواه البيهقي باسناد حسن ، أو صحيح وهو على شرط مسلم ، ورواه النسائي وابن ماجة باسنادين صحيحين اسناد النسائي على شرط مسلم ، لكنهما رواياه من رواية ابن عباس مطلقاً ، وظاهر روايتهما أنه عبد الله بن عباس لا الفضل ، وكذا ذكره الحافظ أبو القاسم بن عساكر في الاطراف في سند عبد الله ابن عباس ولم يذكره في سند الفضل ؛ والجميع صحيح ، كما ذكرناه ، فيكون ابن عباس وصله من رواية البيهقي ، وارسله في روايتي النسائي وابن ماجة ، وهو مرسل صحابي ، وهو حجة لو لم يعرف المرسل عنه ، فإذا عرف فأولى بالاحتجاج والاعتماد ، وقد عرف هنا أنه عن الفضل بن عباس ، فالحاصل أن الحديث صحيح من رواية الفضل بن عباس ، والله أعلم .

انظر : المجموع للنووي : ١٢٧ / ٨ ، ١٣٩ ، وسنن البيهقي : ١٢٧ / ٥ ، وسنن النسائي : ٢٦٨ / ٥ ، وسنن ابن ماجة : ١٠٠٨ / ٢ ، وتلخيص الحبير : ٢٦٣ / ٢ .

جبار رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١) ، فأما قدر حصى الجمار ، فهو مثل حصى الخذف ، وهو دون الأنطة طولاً وعرضاً ، بقدر حبة الباقلاء^(٢) ، ويكره الزيادة/عليها ، ١٦٣/ل والنقصان منها ، لما روى أبو العالية^(٣) عن ابن عباس قال : حدثني الفضل بن عباس قال : قال [لى]^(٤) رسول الله صلى الله عليه وسلم غداة يوم النحر " هات فالتقط لى حصى ، فلقط له حصيات مثل حصى الخذف ، فوضعهن فى يده ، وقال : بأشـال

(١) لم أقف عليه قال ابن الخذر لا يعلم فى شيء من الأحاديث أن النبي صلى الله عليه وسلم غسلها . وأمر بغسلها ، قال ولا معنى لغسلها ، قال وروينا عن طاوس أنه يغسلها وعن أحمد : أنه لا يستحب غسل الجمار وقال : لم يبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم فعله ، وفى رواية عن أحمد أنه مستحب لأنه روى ابن عمر أنه غسل الجمار .

وقد روى ابن أبى شيبة فى مصنفه فى (غسل حصى الجمار) عن بعض كبار التابعين طاوس وسعيد بن جبيرة كانا يغسلان حصى الجمار ، وروى عن عطاء وسالم بن عبد الله ، وعبد الله بن عبيد الله أنهم لا يرون غسلها ، وسؤل الزهري عن غسل الجمار . فقال : لا ؛ إلا أن يكون فيها قدر .

انظر : المجموع للنووى : ١٥٣/٨ ، والمغنى لابن قدامة : ٣٨٠/٣ ، والمصنف لابن أبى شيبة : ٢٦/٤ .

(٢) الباقلاء : هو الفول المعروف . انظر : المعتمد فى الأدوية : ص ١٤ .

(٣) أبو العالية : رفيع بن مهران البصرى الرياحى رحمه الله .

من كبار التابعين المخضرمين ، أدرك الجاهلية واسلم بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم بسنتين ، روى عن ابن مسعود ، وأبى بن كعب ، وأبى أيوب ، وابن عباس وغيرهم ، روى عنه قتادة ، وعاصم الأحول ، وحديد بن هلال ، وغيرهم قال ابن معين وابوزرعة وابوحاتم ، وآخرون هو ثقة ، وقال أبو القاسم الطبري ، مجمع على توثيقه ، توفي سنة ثلاث وتسعين .

انظر : تهذيب الاسماء واللغات : ٢٥١/٢ ، ومشاهير علماء الأعمار - رقم

٦٩٧ - ٩٥ ، والكاشف : ٢٤٢/١ .

(٤) فى (أ ، ب) ساقطه .

هؤلاء ، وإياكم والغلو ، فانما أهلك من كان قبلكم بالغلو في الدين" (١) ، وروى حرطمة ابن عمرو (٢) قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " ارموا الجُمُـرَةَ بمثل حصي الخذف " (٣)

(١) رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ مِنْ صَحِيحِيْنِ إِسْنَادِ النَّسَائِيِّ عَلَى شَرْطِ سَلَمٍ وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ أَوْ صَحِيحٍ مِنْ حَدِيثِ الْفَضْلِ بْنِ عِيَاسٍ .
قَالَ النَّوَوِيُّ : وَرَوَاهُ ابْنُ خَزِيمَةَ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ، وَالْحَاكِمُ ، وَصَحَّحَهُ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَغَيْرِهِ .

انظر : سنن النسائي : ٢٦٨/٥ ، وسنن ابن ماجه : ١٠٠٨/٢ ، وسنن البيهقي : ١٢٧/٨ ، وصحيح ابن خزيمة - رقم ٢٨٦٧ - : ٢٧٤/٤ ، والمجموع للنووي : ١٣٩/٨ ، وتلخيص الحبير : ٢٦٣/٢ ، والمستدرک للحاكم : ٤٦٦/١ ونصب الراية : ٧٦/٣ .

(٢) حرطمة بن عمرو بن سَنة الاسلمى :

له صحبة رضى الله عنه ، والد عبد الرحمن بن حرطمة المدني ، حجازى كان ينزل ينبع ، ورواية حديثه عند ابنه عبد الرحمن ، عن يحيى بن هند ، أنه سمع حرطمة بن عمرو يقول " حجبت حجة الوداع مُردِّفِي ، عن سنان بن سنة ، فلما وقفنا بعرفات رأيت النبي صلى الله عليه وسلم واضعاً احدى أصبعيه على الاخرى ، فقلت لعيسى ماذا يقول : قال : يقول " ارموا الجمار بمثل حصي الخذف " . رَوَاهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ حَرْطَمَةَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ وَهَيْبُ بْنُ الْوَرْدِ ، وَالِدُ رَاوِرِدٍ ، وَيُحْيَى بْنُ أَيُّوبَ .

انظر : الاصابة : ٣٢١/١ ، والاستيعاب - على هامش الاصابة - : ٣٦٢/١ .

(٣) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ الْبَزَّازِ وَالتَّبْرَانِيُّ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ .

ورواه أبو داود ، وأحمد ، وإسحاق بن راهوية ، من حديث سليمان بن عمرو عن أمه قالت " رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمي الجمرَةَ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي ، وَهُوَ رَاكِبٌ يَكْبُرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ ، وَرَجُلٌ خَلْفَهُ يَسْتَرُهُ ، فَسَأَلْتُ عَنْ الرَّجُلِ ، فَقَالُوا : الْفَضْلُ بْنُ الْعَبَّاسِ ، وَازْدَحَمَ النَّاسُ فَقَالَ " أَيُّهَا النَّاسُ لَا يَقْتُلْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا ؛ وَإِذَا رَمَيْتُمُ الْجَمْرَةَ فَأَرْمُوا بِمِثْلِ حَصِي الْخَذْفِ " .

وفى حديث جابر عند مسلم " رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمي الجُمُـرَةَ بِمِثْلِ حَصِي الْخَذْفِ " .

انظر : سند أحمد : ٣٤٣/٤ ، ٥٠٣/٣ ، وكشف الاستار - رقم ١١٣١ - : ٣٠/٢ =

ومن أين أخذ [الحصى]^(١) وبأى قدر ررمى أجزاءه ، ويكره أن يأخذ من ثلاثة مواضع :
أحدها : حصى المسجد ، لأنه من جملته ، وقد جاء في الحديث " أن الحصى
ليسبح في المسجد " .^(٢)

والثاني : الحصى النجس ، لأن الرمي عبادة ، فيكره أداؤها بنجس .
والثالث : ما [قد]^(٣) رمى به مرة ، لأنه غير متقبل ؛ روى ابن أبي سعيد^(٤) عن أبيه

= سنن ابوداود - رقم ١٩٦٦ - ٢٠٠ / ٢ ، صحيح مسلم - باب استحباب كسوف

حصى الجمار بقدر حصى الخذف - ٥٤٤ / ١ ، ومجمع الزوائد : ٢٥٨ / ٣ ، وتلخيص

الحبير : ٢٦٣ / ٢ - ٢٦٤ ، ونصب الراية : ٧٥ / ٣ .

خذف : هو رميك حصاة أو نواة تأخذها بين سبابتيك وترمي بها ، أو تتخذ مقلاعاً
من خشب ثم ترمي بها الحصاة بين ابهامك والسبابة ، وحصى الخذف أى صفاراً .

انظر : النهاية لابن الاثير : ١٦ / ٢ ، ولسان العرب - ف - ٦١ / ٩ .

(١) في (ب ، ج) الجمار .

(٢) لم أقف عليه ، ولكن روى البيهقي في كتاب الصلاة عن ابي صالح ، عن أبي هريرة

أو عن كعب قال " ان حصى المسجد لتناشد صاحبها اذا خرج بها من المسجد " .

وذكره البيهقي مرفوعاً في كتاب الحج " باب أخذ الحصى لرمي جمرة العقبة . الخ " .

انظر : سنن البيهقي : ٤٤٠ / ٢ - ٤٤١ ، ١٢٦ / ٥ .

(٣) في (ج) ساقطة .

(٤) ابن أبي سعيد : عبد الرحمن بن ابي سعيد الخدري .

عبد الرحمن بن سعد بن مالك بن سنان الانصاري الخزرجي .

أبو حفص ، ويقال : أبو محمد ، روى عن أبيه ، وعامة بن حارثة الضمري ، وابن حميد

الساعدي ؛ وعنه ابنه ، ربيع وسعيد ، وأبوسلمة بن عبد الرحمن وغيرهم ، قال

عنه العجلي ، تابعي ثقة ، وليته ابن سعد ، توفي رحمه الله سنة (١٢٠ هـ) وهو

ابن سبع وسبعين سنة .

انظر ترجمته في : تهذيب التهذيب : ١٨٣ / ٦ ، والكاشف للذهبي - رقم ٣٢٤٥ -

١٤٧ / ٢ ، وميزان الاعتدال - رقم ٤٨٧٦ - ٥٦٧ / ٢ .

قال : " قلنا : يا رسول الله هذه الجمار * التي [يرمى ^(١) بها كل عام ، فنحتسب أنها تنقص ، قال : أنه ماتقبل منها رفع ؛ ولولا ذلك لرأيتها [أمثال ^(٢) الجبال * ^(٣)]

* الجمار : هي الحمى الصغار ، ومنه سميت جمار الحج ، وللحمى التي يرمى بها وأما موضع الجمار بمنى ، فسمي جمره لأنها ترمى بالجمار وقيل : لأنها مجتمع الحمى التي يرمى بها من الجمره ، وهي اجتماع القبيلة على نواها ، وقيل سميت به ، من قولهم أجمرا إذا أسرع ومنه الحديث " كان يرمى إبليس فيجمر من بين يديه " ذكره الأزرقي .

انظر : النهاية لابن الأثير - جمر - ٢٩٢/١ ، وأخبار مكة للأزرقي - ما ذكره من اتساع منى أيام الحج - : ١٨٠/٢ ، ولسان العرب - ر - ١٤٢/٤ .

(١) في (ج) الرمي .

(٢) في (ج) مثل .

(٣) رواه الحاكم ، والدارقطني ، والبيهقي ، من حديث ابن أبي سعيد الخدري ، قال البيهقي وروى عن أبي سعيد موقوفاً ، وعن ابن عمر مرفوعاً من وجه ضعيف ، ولا يصح مرفوعاً ، وهو مشهور عن ابن عباس موقوفاً عليه ، وأخرجه إسحاق بن راهوية .

قال المحب الطبري : حديث الدارقطني حسن ، وأخرجه أبوزرعة والواقدي ، وأخرجه سعيد بن منصور ، موقوفاً على أبي سعيد وقال " ولولا ذلك لرأيته أطول من ثبير " .

قال في مجمع الزوائد : ورواه الطبراني في الأوسط ، وفيه يزيد بن سنان التميمي وهو ضعيف .

قال الحاكم : حديث أبي سعيد ، صحيح الإسناد ، ويزيد بن سنان ، ليس بالمتروك . ورواه ابن أبي شيبة موقوفاً ، عن أبي سعيد الخدري " ما يقبل من حمى الجمار رفع " وكذلك رواه أبو نعيم ، كما روى أيضاً عن عبد الله بن خراش عن العوام عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " ما قبل حج امرئ إلا رفع حماه " .

وأخرجه ابن عدي في " الكامل " عن عبد الله بن خراش عن واسط بن الحارث عن نافع به ، سواء ، وأعله ابن عدي بواسطة وقال فامة حديثه لا يتابع عليه . =

(١٠٥) "سألة"

قال الشافعي : ومن حيث أخذ أجزاء^(١) ، إذا وقع عليه اسم حجر، من رمي^(٢) ، أو برام^(٣) أو فهر ،

= قال الزيلعي : فقد تابعه المعوام ، كما رواه أبو نعيم .

انظر : المستدرک للحاکم : ٤٧٦/١ ، وسنن الدارقطني - رقم ٢٨٨ - ٣٠٠/٢ وسنن البيهقي - باب أخذ الحمى لرمي جمرة العقبة . الخ : ١٢٨/٥ ، وتلخيص الحبير - رقم ١٠٥٦ - ٢٦٠/٢ ، ونصب الراية : ٧٨/٣ ، والقرى - ماجاء في أن ما تقبل من الجمار يرفع : ص ٤٣٥ ، ومجمع الزوائد - باب رمي الجمار - ٢٦٠/٣ ، والمصنف لابن أبي شيبة - في رمي الجمار - ماجاء في ذلك - ٣٢/٤ ، واخبار مكة للذرقى - في رفع حمى الجمار - ١٢٦/٢ - ١٢٨ .

(١) قال المحب الطبري : ويكره الالتقاط من حمى الجمرة الذي رمى به الحديث " ما تقبل منه رفع " وأما التقاط ابن عباس للنبي صلى الله عليه وسلم في الحديث المتقدم ص ٧١٩ ، فلم يكن من الرمي نفسه ، بل كان من مكان الوقوف ؛ ومكان الوقوف بطن الوادي ، على ما دل عليه حديث جابر الذي رواه مسلم ، وغيره في حجة النبي صلى الله عليه وسلم ؛ ولهذا قال : والتقطها له من موقفه الذي رمى فيه ؛ أي وقف فيه للرمي ، انظر : التعليق ص ٧١٩ .

وانظر : القرى - ماجاء من أين يلتقط حمى الجمار - ص ٤٣٥ .

(٢) البرام : يروى بكسر أوله وفتح ، جبل من بلاد بني سليم ، عند الحرة ، من ناحية البقيع ، بمدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومنه قيل للقدر المتخذ من حجارته برمة ، والمبرم : الذي يقطع حجارة البرام من الجبل ، ويقطعها ويسويها وينحتها ، وقيل البرام : حجارة صلبه من رؤوس الجبال .

انظر : النهاية لابن الاثير : ١٢١/١ ، واكمال الاعلام - رقم ٩٥ - ٦٤/١ ، ولسان العرب : ٤٥/١٢ ، ومرامد الاطلاع : ١٧٥/١ ، ومختار الصحاح : ص ٥٠ ، والمغنى لابن قدامة : ٢٧٩/٣ .

(٣) الفهر : حجر قدر ما يدق به الجوز ، ونحوه ، وقيل : هو حجر يملأ الكف وقيل : الحجر مطلقاً .

انظر : لسان العرب - ر - ٦٦/٥ ، والنهاية لابن الاثير : ٤٨٠/٣ .

أو كذان^(١)؛ وإن كان كحلًا ، أو زرنِيخًا^(٢) ، أو ما أشبهه، لم يجرئه، وهذا كما قال
 رمي الجمار ، لا يجوز إلا بما انطلق عليه اسم الحجر 7 وإن تنوع ، رخوًا كان أو صلبًا
 ، فأما ما لا يطلق عليه^(٣) اسم الحجر من : - الآجر ، والطين ، والجص ، والنسورة^(٤)
 والكحل ، 7 7 القوارير والزرنِيخ والفضة ، والذهب ، والنحاس ، والرصاص ، واللؤلؤ
 والملح فلا يجوز رمي الجمار به ، وقال أبو حنيفة^(٥) : يجوز بكل ما كان من 7 جنس^(٦)
 الأرض ، ولا يجوز بما يتطبع من الفضة والذهب والصفرة والنحاس.

وقال داود بن علي^(٨) : يجوز بكل شيء حتى بالعصفور الميت استدلالاً بعموم قوله ١٦٤/١ لم

(١) الكذان : حجارة رخوة كأنها المدر ، وربما كانت نخرة ، وجمعها الكذدان
 وقيل : الكذان : حجارة ليست بصلبة.

وفي حديث بناء البصرة : فوجدوا هذا الكذان، والبصرة : حجارة رخوة السبي
 البياض.

انظر : لسان العرب - ن - : ٣٥٧/١٣ ، والنهاية لابن الاثير : ١٦٠/٤ .

(٢) الزرنِيخ : فارسي معرب ، ويسمى قرسطين باليونانية ، ومعناه كبريت الأرض وهو
 عنصر شبيه بقطع الذهب والفضة ، وهو خمسة أصناف اشرفها كأوراق الذهب ،
 يلين كالملك، وله بريق إلى الذهبيّة ، وأحمر سريع التفكك ، وأبيض يسمى زرنِيخ
 النورة . واخضر اقلها وجوداً ونفعاً ، ويستخدم حجر الزرنِيخ في الطب، ومركباته
 سامة، يستخدم منها في قتل الحشرات.

انظر : المصباح المنير : ٢٦٨/١ ، والمعجم الوسيط : ٣٩٤/١ ، وحياة
 الحيوان للدمي : ٢٤١/١ ، والتذكرة للأنطاكي : ١٧٧/١ ، والمعتمد في
 الأدوية : ص ٢٠١ .

(٣) في (أ ، ب) سأقطه . وانظر : المجموع للنووي : ١٧١/٨ ، ١٨٦ .

(٤) الجص : هو الحيسين ، حجر رخو براق ، منه احمر، ومنه أبيض، وهو من مواد البناء
 ، ويطلق عليه أيضاً حجر الجير.

انظر : المعتمد : ص ٦٤ ، والمعجم الوسيط : ١٢٤/١ .

(٥) في (أ ، ب) فأما .

(٦) انظر : بدائع الصنائع : ١١٦٧/٣ ، وحاشية ابن عابدين : ٥١٤/٢ - ٥١٥ ،
 والبنية شرح الهداية : ٥٥٧/٣ .

(٧) في (أ) نجس .

(٨) لم ينقل ابن حزم قوله هذا في "المحلى" واكتفى بإيراد قوله صلى الله عليه وسلم =

عليه السلام " فاذا رميت ، وحلقتم فقد حل لكم كل شيء " (١) ، وما روى " أن سكينه (٢)
بنت الحسين رمت بست حصيات فأعوزتها السابعة ، فرمت بخاتمها " (٣) .

= " عليكم بحصى الخذف الذي ترمى به الجمرة " وحديث أبي العاليه قال : قال
ابن عباس : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم هات ألْقَطْلِي ، فلقطت لــــه
حصيات ، هي حصى الخذف ، فلما وضعتهن في يده قال : " يا مثال هؤلاء " يا مثال
هؤلاء " . . . الحديث ، وقد سبق هذين الحديثين في ص / ١ / ٧٢٢ ، ٧٢٢ .
قال ابن حزم بعد أن ذكر هذين الحديثين : وهذان الاثران يبطلان قول من
قال : يجرى الرمي بغير الحصى ، فكأنه رحمه الله لم يعتمد بقول داود ، فلم
يذكره : واكتفى بالرد عليه بما ذكر من أدلة على بطلانه ، وقد نقل مذاهب داود
في جواز الرمي حتى بالعصفور والمبيت كل من العيني في البناية ، والشاشي القفال
في حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء .

انظر : المحلى لابن حزم - حكم رمي الجمار . . . الخ : ١٣٣ / ٧ ، وانظر :
البناية شرح الهداية : ٥٥٧ / ٣ ، وحلية العلماء : ٢٩٣ / ٣ .

(١) رواه أحمد ، وأبو داود ، والدارقطني ، والبيهقي عن حديث الحجاج بن أرطاة عن أبي
بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة عن عائشة مرفوعاً " إذا رميت وحلقتم فقد
حل لكم الطيب ، والثياب ، وكل شيء إلا النساء " لفظ أحمد ، قال ابن حجر في
التلخيص ، ونداره على الحجاج بن أرطاة ، وهو ضعيف ، وندلس .
وقد سبق تخريجه أيضاً في ص : ٤٢٩ .

(٢) سكينه بنت الحسين بن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب (. . . - ١١٧ هـ)
اسمها الرباب بنت امرئ القيس ، كانت سكينه ، كريمة وشاعرة ، وكانت سيدة نساء عصرها
تجالس الاجلة من قريش ، وتجمع اليها الشعراء ، فيجلسون اليها ، بحيث تراهــــم
ولا يرونها ، وتسمع كلامهم فتفاضل بينهم ، وتناقشهم وتجيـزهم ، وتزوجها مصعب
ابن الزبير رضي الله عنهما وقتل ، فتزوجها عبد الله بن عثمان بن عبد الله بن
حكيم بن حزام ، فمات عنها ، وتزوجها زيد بن عمرو بن عثمان بن عفان ، فأمره
سليمان بن عبد الملك بطلاقها ، تشاؤماً من موت أزواجها ، ففعل ، وأخبارها كثيرة
وكانت اقاسمتها ووفاتها بالمدينة رحمها الله .

انظر ترجمتها في : الاعلام : ١٠٦ / ٣ ، وطبقات ابن سعد : ٤٧٥ / ٨ .

(٣) انظر : المعنى لابن قدامة : ٣٨٠ / ٣ .

ودليلنا ما روى " أن النبي صلى الله عليه وسلم وضع حصى الجمار في يده ، وقال : بأشال هؤلاء ، بأشال هؤلاء " (١) ، [فعلم] (٢) أن ما لم يكن مثلاً له ، لم يجوز الرمي به ، —————
 ومثل الحصى حصى ، وليس غير الحصى مثلاً للحصى ، وروى
 [أبو سعيد] (٣) عن ابن عباس عن الفضل بن العباس قال : " أفاض النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما هبط [بطن] (٤) محترقاً قال : أيها الناس عليكم بحصى الخذف (٥) وهذا أمر بالحصى ، ولأنه رمى بغير الحجر ، فوجب أن لا يجزئ كالثياب . فأما قوله عليه السلام " فإذا رميتم وحلقتم " فالمقصود به ما يقع به التحلل ، [لا ما] (٦) يجوز الرمي به ، وأما حديث سكتة ، فقد قيل : أنها ألقت خاتمها إلى سائل ، كان هناك ، ولو صح أنها رمته بدلاً من الحصى السابعة ، فالمقصود منه فقه ، وكان حجراً ، وفضة الخاتم تبعاً له .

(١) سبق تخريجه . ص ٧٧

(٢) في (ب) فعلنا .

(٣) في (أ ، ب ، د) أبو سعيد ، والصواب ما أثبتته وهو ما دلت عليه كتب الحديث .

أبو سعيد : نافذ ، بقاء ، ومعجزة ، عن مولاة ابن عباس ، وعنه عمرو بن دينار وسليمان الاحول ، وجماعة ، وثقه ابن معين ، وكان من متقني اهل المدينة ، قال الواقدي ، مات سنة اربع ومائة رحمه الله .

انظر : خلاصة تذهيب تهذيب الكمال - فصل التفاريق - ص ٤٠٥ ، ومشاهير علماء

الامصار للبستي - رقم ٥٤٠ - ص ٧٦ .

(٤) في (أ) ساقطه ، وفي (ب) كل

(٥) رواه مسلم ، والبيهقي ، وابن خزيمة ، في صحيحه ، وغيرهم .

انظر : صحيح مسلم شرح النووي - استحباب اداة الحاج التلبية . . الخ

٢٧ / ٩ ، وسنن البيهقي - باب أخذ الحصى . . الخ - ١٢٧ / ٥ ، وصحيح ابن

خزيمة - رقم ٢٨٧٣ - ٢٧٦ / ٤ ، ونصب الراية : ٧٦ / ٣ .

(٦) في (ب) ما لا .

(١٠٦) "سألة"

قال الشافعي : ان رمى بما قد رمى به [مرة ^(١)] ، كرهته وأجزأ عنه .

قد ذكرنا أننا نكره الرمي بما قد رمى به ، لما روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وروى عن ابن عباس أنه قال : " الحجر قربان ، فما تقبل منه رفع ، وما لم يقبل منه ترك ^(٢) " .

فان رمى به أجزاء ، سواء كان قد رمى به هو ، أو رمى به غيره * ، وقال طاوس : ^(٣) " ان

رمى بما قد رمى به [مرة ^(٤)] ، لم يجزه ، سواء رمى به هو أو غيره ، كالما المستعمل * .

وقال ابو ابراهيم المزني ^(٥) " ان رمى به غيره أجزاء ، وان رمى به هو لم يجزه * ، وهذا

غير صحيح ، لأن رميه به لم يسلبه اسم الحجر المطلق ، فلم يكن أداء العبادة به

مانعاً من أدائها ثانية به ، كالكسوة ، والاطعام في الكفارات ، فان قيل : ما الفرق ١٦٤/ل

بين هذا حيث أجزتم الرمي به ثانية ، وبين الما المستعمل ، حيث منعتم من استعماله

ثانية . قيل : الفرق بينهما من وجهين :

(١) في (١ ، ب) ساقطه . وانظر : الام - مختصر المزني - ص ٦٨ .

(٢) رواه الازرقى من حديث سعيد بن جبير وذكره ، ثم أورد الازرقى عدة آثار عن

ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم .

انظر : اخبار مكة للازرقى - في ذكر حصي الجمار كيف يرمى به - ١٢٢/٢ - ١٢٨ .

(٣) قال القرطبي : ولا تغسل (الجمار) عند الجمهور خلافاً لطاوس ، وقد روى أنه

لو لم يغسل الجمار النجسة ، أو رمى بما قد رمى به ، فقد أساء وأجزأ عنه ، قال

ابن المنذر : يكره أن يرمى بما قد رمى به ، ويجزئ ان رمى به ، ان لا أعلم

أحدًا أوجب على من فعل ذلك ، الاعادة ، ولا نعلم في شيء من الاخبار التي

جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه غسل الحصى ، ولا أمر بغسله ؛ وقد روينا

عن طاوس أنه كان يغسله . انتهى .

انظر : تفسير القرطبي - سورة البقرة - ١١/٣ .

(٤) في (ب) ساقطة .

(٥) انظر : المجموع للنووي : ١٢٢/٨ - ١٢٣ ، وحلية العلماء : ٢٩٤/٣ .

أحدهما : ان استعمال الماء قد سلبه اسم الماء المطلق ، فلم يجوز استعماله ،
والرعى بالاحجار لم يسلبها اسم الاحجار ، فجاز الرعى بها .
والثاني : أن الماء يستعمل على وجه الاتلاف ، فلم يجوز أن يستعمل ثانية ، كالعتق
في [الكفارة]^(١) ، والاحجار لا تستعمل على وجه الاتلاف ، فجاز الرعى بها ثانية ،
كالكسوة في الكفارة]^(٢) .

(١) في (د) الكفارات .

(٢) في (ج) ساقطه .

(١٠٧ /) "سألة"

(١) قال الشافعي : ولو رمى فوقعت ، حماة على محل ، ثم استتبت فوقعت في موضع الحماة أجزاء ، وان وقعت على ثوب رجل ، فنفضها لم يجزه . وأصل هذا ، أن على راس الجمار حصول الحصى في الجمار برمي ، فإذا رمى الجمرة بحماة فوقعت على محل أو محل ، ثم [استتبت] (٢) بحموتها فوقعت في الجمرة أجزاء ، لأنها وقعت فيه برمي .

فان قيل : فالسهم المزدلف اذا وقع على الارض ، ثم ازدلف فأصاب الهدف لسم يعتد به على أحد القولين ، فهل كان رمى الجمار مثله ؟ قيل : الفرق بينهما أن المقصود في الرمي حذف الرامي ، وجودة رميه ، فإذا أصاب الارض ، ثم ازدلف الى الهدف أنبأ ذلك عن سوء رميه ، فلم يعتد به ، والمقصود من رمى الجمار ، حصول الحماة في الجمرة بفعله .

فاما اذا رمى بحماة فأصاب ثوب رجل ، فنفضها فوقعت في الجمرة لم يجزه ، لأن الفعل الثاني [قاطع لاول] (٣) ، فصار الرمي منسباً اليه ، فلورمي ربهما فأصاب عتق بغير فحرکه ، فوقعت في الجمرة ولم يعلم ، هل وقعت / يا لرمي الاول أو لم بتحريك البعير ؟ فعلى وجهين :-

أحدهما : لا يجزه ، لأنه متردد بين أن يكون بفعل الرامي فيجزئ ، وبين أن يكون بتحريك البعير فلا يجزئ ، والشك لا يسقط ما في الذمة من الرمي .

(١) قوله : استتبت اي انصبت ، ومنه قيل : استتبت العين اي انصب دمعها .

انظر : لسان العرب - ن - : ٢٢٧ / ١٣ ، والام - مختصر المزني - : ٦٨ .

(٢) في (أ) استلت ، وفي (ج) انسلت .

(٣) في (أ) قطع الاول ، وفي (ب) قاطع الاول .

والوجه الثاني : أن يجرئه ، لأن [وجود الفعل الاول ^(١)] متحقق ، وحدوث
 الفعل [الثاني] ^(٢) بتحريك البعير مشكوك فيه ، فلم يجر أن يسقط [حكم ^(٣)]
 فعل متحقق بفعل مشكوك فيه .

(١) في (ب) وجوب الفعل للاول .

(٢) في (ب) للثاني .

(٣) في (ج) ساقطه .

(١٠٢ / ١) " فصل "

إذا رمى بحصاة فوقعت دون الجمرة ، ثم ازدلفت بحموتها، فوقعت في الجمرة
اجزاء ، لأن حصولها في الجمرة بفعله ، ولو أطارتها الريح، فألقتها في الجمرة،
لم يجزئه؛ لأن حصولها فيه بغير فعله ، ولو رمى فجاوز الجمرة، وسقط وراءها لـم
يجزئه ، لأن المقصود حصول الحمى في الجمرة برميها ، ولو وقعت فوق الجمرة ،
ثم انحدرت بنفسها، وانقلبت حتى حصلت في الجمرة ، فعلى وجهين :-

أحدهما : يجزئه ، لأن انحدارها من فعله ، فكان حصولها فيه منسوبا إلى

رميها .

والوجه الثاني : لا يجزئه ؛ لأن انحدارها من عل وليس من حموة رميها ، ولا فعله
وانما هو كإطارة [ريح ^(١)] أو حمل سيل ، ولو وقعت دون الجمرة ، ثم
تدحرجت بنفسها ، وانحدرت بنفسها، حتى وقعت في الجمرة، كان على هذا من
الوجهين ، فلورمى حصاة، فوقعت على حصاة دون الجمرة، فاندفعت الثانية، ووقعت
في الجمرة ، واستقرت الأولى دون الجمرة، لم يجزئه ؛ لأنه لم يرم بالثانية ، فتحسب
له بهاء ولا وصلت الأولى إلى الجمرة فيعتد بها ، فلورمى حصاة فلم يعلم ، هل
وقعت في الجمرة فيعتد بها أو في غيرها مجاوزة ، أو مقصرة ، فلا يعتد بهما ؟
فعلى قولين :

أحدهما : وهو قوله في الجديد : لا يجزئه ، وهو الصحيح /، لأنه متكرر ١٦٥ / لـس

بين جوازين ، فلم يسقط بالشك ما لزمه باليقين .

(١) في (أ ، ب) الريح .

والقول الثاني : حكاه عنه الزعفراني ^(١) في القديم : أنه يجرئه ، لأن الظاهر حصول الرمي في الجمرة ، ولعله قال ذلك في القديم حكاية عن غيره .

(١) الزعفراني (٠٠٠ - ٢٦٠ هـ)

الحسن بن محمد بن الصباح البغدادي الزعفراني : صاحب الامام الشافعي ، واحد رواة مذهبه القديم ، كان اماماً جليلاً ، فقيهاً ، محدثاً فصيحاً بليغاً ، وثقة ثبتاً ، وهو اثبت رواة القديم ، سمع مسن سفيان الثوري ، والشافعي ، وعبيدة بن حميد ، وعبد الوهاب الثقفي ، وخلق ؛ روى عنه البخاري وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، وروى عنه أيضاً ابوالقاسم البغوي ، وزكريا الساجي ، وابن خزيمة ، وابوعوانة وغيرهم ؛ كان الامام احمد بن حنبل ، وابو ثور يحضران عند الشافعي ، وكان الحسن الزعفراني هو الذي يتولى القراءة ، وكان الزعفراني رحمه الله فصيحاً من اللغة ، توفي في شهر رمضان سنة (٢٦٠ هـ) رحمه الله .

انظر ترجمته في : تهذيب الاسماء واللغات : ٢٧٧ / ٢ ، وطبقات الفقهاء للشيرازي : ص ١٠٠ ، والطبقات الكبرى للسبكي : ٢٥٠ / ١ .

" فصل " (١٠٢ / ب)

إذا رمى الحصاة وكان في الجمرة ^٥محمل ، فوقعت فيه ، أو متاع فوقعت عليه ، لم يجزئه حتى يقع في مكان الحصى ، لأن المكان مقصود بالرمى ، فلو وقعت في الجمرة فأطارتها الريح ، أجزأه لاستقرارها بالرمى ، وإن خرجت بغيره ؛ كما لو أخذها بعد رميه آخر فرمى بها ، فلو وقعت في الجمرة ، ثم ازدلفت بحموتها ، حتى سقطت وراء الجمرة أجزأه في أحد الوجهين ، لأن المقصود وقوعها في الجمرة برميها دون استقرارها فيه ، ألا ترى لو وقعت في الجمرة فأطارتها الريح أجزأه .

والوجه الثاني : لا يجزئه ، لأنها استقرت بانتهاء الرمي خارج الجمرة ، فلم يؤخذ الحصى بيده ولم يرمه ، ولكن شئ إلى الجمرة فوضعه فيها وضعا ، لم يجزئه ، وكذا لو دفع الحصاة برجله [وكسحه ^(١)] ، حتى حصل في موضعه لم يجزئه ؛ لأن عليه رمى الحصى فيه ، وكذا لو رماه عن قوس لم يجزه .

(١) في (ج) طمس .

قوله (كسحه) أى كسبه برجله .

انظر : المصباح المنير : ١٩٣ / ٢ .

(١٠٨) "سأله"

قال الشافعي : فإذا [أصبح ^(١) ، صلى [الصبح ^(٢)] ، في أول وقتها ، ثم يقف على قنح [يدعو ^(٣)] حتى يسفر ، قبل طلوع الشمس ، ثم يدفع إلى منى ، فإذا صار في بطن محسر ، حرك دابته قدر رمية بحجر

وهذا كما قال : إذا بات الامام والناس معه بمزدلفة ، صلى الصبح ففى أول [وقتها ^(٤)] مع طلوع الفجر الثاني ، فقد روى عن ابن سعد قال : " ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم [صلاة ^(٥)] ، [... ^(٦)] قبل وقتها الا صلاة (١٦٦ / لم) الصبح بجمع " ^(٧) [يعنى ^(٨)] قبل وقتها الذى كان يصليها فيه من قبل

(١) فى (أ) ساقطه .

(٢) فى (ب) العصر .

(٣) فى مختصر المزنى : ساقطه .

وانظر : كتاب الام - مختصر المزنى - ص ٦٨ .

(٤) فى (ب) أوقاتها .

(٥) فى (أ) ساقطه .

(٦) فى (ب ، د) زيادة طابىن المعقوفين : [الصبح]

(٧) رواه البخارى ، ومسلم ، والبيهقى ، والنسائى ، وغيرهم من حديث عبد الله بن مسعود

قال " ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة بغير ميقاتها

الا صلاتين : جمع بين المغرب والعشاء ، وصلى الفجر قبل ميقاتها " .

انظر : اللؤلؤ والمرجان - رقم ٨١١ - ٦١ / ٢ ، وعمدة القارى - رقم ٢٦٥ -

٢٠ / ١٠ ، صحيح مسلم شرح النووى - استحباب زيادة التغليس بصلاة

الصبح . الخ - ٣٦ / ٩ ، وسنن النسائى - الوقت الذى يصلى فيه الصبح

بمزدلفة - ٢٦٢ / ٥ ، وسنن البيهقى - باب التغليس بصلاة الصبح بالمزدلفة

١٢٤ / ٥ ، صحيح ابن خزيمة - رقم ٢٨٥٤ - ٢٦٩ / ٤ .

(٨) فى (ب) ساقطه .

ولا أنه صلاها ^(١) قبل طلوع الفجر ، ثم يركب بعد صلاة الصبح ، حتى يأتي قنح ^(٢) فيقف فيه ، فيستقبل القبلة ويدعو سراً ، كما دعا بعرفة ، ويرفع يديه للدعاء . قال الله تعالى (فإذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام) ، فقيل : ان قنح هو المشعر الحرام ^(٣) ، وقيل : انه الجبل الذي : المشعر في ذيله واطنابه ، والمشعر : المعلم ^(٤) ، والمشاعر : المعالم ، ومنه قوله تعالى (لا تخلوا شعائر الله) ^(٥) أى معالم الله ، وليس ذلك بنسك ، ولا دم على تاركه ، ثم لا يزال واقفاً عند المشعر الى أن يسفر الصبح " فإذا أسفر ورات الابل مواضع أخفافها ، دفع

(١) فى (أ) لأنه ما صلاها ، وفى (د) لأنه صلاها .

(٢) قنح : بضم القاف وفتح الزاى وحاء مهطه ، اسم جبل معروف ، يقع بوسط المزدلفة ، وهو موقف قريش فى الجاهلية ، ان كانت لا تقف بعرفة ، قال المحب الطبرى وقد بنى عليه بناء . انتهى . قلت : اما الان فعليه قصر طكى .
انظر : معجم المعالم الجغرافية : ص ٢٥٤ - ٢٥٥ ، وقاموس الحج والعمرة : ص ١٨٦ - ٢٠٩ ، والقرى : ص ٤١٩ ، واخبار مكة للازرقى : ١٩٠ / ٢ .

(٣) قال النووى : المشعر الحرام : بفتح الميم وهو الصحيح ويقال ايضا بكسر الميم المراد به ههنا (أى فى حديث جابر عن حجة النبى صلى الله عليه وسلم) قنح ، وهذا الحديث حجة الفقهاء فى أن المشعر الحرام هو قنح ، وقال جماهير المفسرين ، واهل السير والحديث : المشعر الحرام : جميع المزدلفة .

انظر : صحيح مسلم شرح النووى - حجة النبى صلى الله عليه وسلم : ١٨٩ / ٨
والقرى : ص ٤١٨ - ٤١٩ ، ومعالم مكة التاريخية : ٢٧٥ - ٢٧٦ ، وقاموس الحج والعمرة : ١٨٦ - ٢٠٩ ، والبداية والنهاية : ١٨٣ / ٥ ، واخبار مكة للازرقى : ١٩٠ / ٢ - ١٩٢ ، وتفسير القرطبى - سورة البقرة - : ٤٢١ / ٢ .

(٤) انظر : لسان العرب - ر - : ٤١٤ / ٤ .

(٥) سورة المائدة : ٢ / ٥ .

الى متى قبل طلوع الشمس" (١) ، اقتداً برسول الله صلى الله عليه وسلم ، واتّباعاً لأمره .
 روى ابن طاووس عن أبيه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " كان أهل الجاهلية
 يدفعون من عرفة قبل أن تغيب الشمس ، ومن المزدلفة بعد أن تطلع الشمس ،
 ويقولون : أشرق ثبير كيما نغير " (٢)

(١) رواه سعيد بن منصور من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : " رأيت
 أبا بكر وعمر وعثمان ، لا يفيضون في حجهم من المزدلفة حتى تنظر الأبل مواضع
 اخفافها " ، ويروى عن ابن عمر رضي الله عنهما " أنه انصرف حين اسفر ،
 وأبصرت الأبل مواضع اخفافها " .

انظر : القرى - في الأفاضه من المزدلفة وفي الرمي - : ص ٤٢٧ ، والمغنى
 لابن قدامة : ٣ / ٣٧٨ .

(٢) ثبير : معظم جبال مكة الكبار تسمى الاثيرة ، جمع ثبير ، فمنها :
 أ - ثبير غينا : بفتح الثاء المثلثة وكسر الباء ، وهو اشخ هذه الاثيرة ، وهو
 الذي يسميه أهل مكة اليوم : جبل الرخم ؛ ذلك أن على رأسه غر الطير (أي زقه)
 بلون أبيض ظاهر لا يفارقه ، وكان يسمى ثبير الاثيرة أي كبيرها ، وكان يسمى
 في الجاهلية : سميراً ثم سعى صفراً ، وهو المقابل لجبل النور (حمر)
 من الجنوب ، والعشرف على منى من الشمال ، ويسمى ثنه الشرقي " ثبة " بثلاث
 فتحات ، وكان الجاهليون لا يفيضون من مزدلفة حتى تشرق الشمس على رأسه
 ولذلك يقولون : اشرق ثبير كيما نغير " .

ب - ومن الاثيرة الاخرى : ثبير الاحدب : شمال مزدلفة ، وثبير الاعرج :
 هو حرا ، وثبير الزنج : قال الازرقى سمي بذلك لأن زنوج مكة كانوا
 يحتطبون منه ، ويلعبون عنده ، وله اسما عديدة منها : جبل عمر ، وجبل
 السفلة وجبل الناقة نسبة الى صخرة منه تشبه الجمل .

وثبير ثور : وقد يما كان يقال له أطحل ، على وزن أفعل من الطحلة ، وهي لئون
 معروف ، وقد سمي ثور نسبة الى ثور بن عبد مناة بن أد بن طابخة . فنسب
 هذا الى الجبل أطحل ، فقيل : أطحل ثور ، واليه ينسب الفقيه المحمدي
 سفيان بن سعد الثوري ، وليس الى ثور قضاة ، ويعرف هذا الجبل اليوم =

فأخبر الله تعالى هذه ، وقدّم هذه ^(١) يعني قدّم المزدلفة قبل طلوع الشمس وأخبر عرفة إلى أن تغيب الشمس ، وروى محمد بن قيس عن المسور بن مخرمة قال : " خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو بعرفات فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : وكانوا يدفعون من المشعر الحرام بعد أن تطلع الشمس إذا كانت على رؤوس الجبال ،

= وفي التاريخ الاسلامي، بجبل ثور؛ وفيه غار ثور، الذي أوى إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر الصديق رضي الله عنه ؛ ويقع جنوباً عدلاً من مكة، إلى جنوب المسجد الحرام ، وإذا أطلق ثبير فالمقصود به : الاول وهو جبل الرخم والله أعلم .

انظر : معالم مكة التاريخية : ٥٥، ٢٦ ، ومراسد الاطلاع : ٢٩٢/١ ، ومعجم المعالم الجغرافية : ٩٥، ٧٢، ٧١ ، ولسان العرب - ر - : ١٠٠/٤ ، ١٨/٥ ، واخبار مكة لللازقي : ٢٧٨/٢ - ٢٨١ .

(١) رواه الشافعي، وذكره البغوي في شرح السنة، والطبري في القرى .

وروى ابن ماجة عن عمرو بن ميمون قال " حججنا مع عمر بن الخطاب ، فلما أردنا أن نفيض من المزدلفة ، قال : إن المشركين كانوا يقولون : أشرق ثبير كيما نغير، وكانوا لا يفيضون حتى تطلع الشمس ، فخالفهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأفاض قبل طلوع الشمس " .

قوله (أشرق ثبير) أي أدخل أيها الجبل في الشروق ، ورواه البخاري والترمذي، وقال حسن صحيح؛ والنسائي وغيرهم، وليس فيه (كيما نغير) ومعناه : كيما ندفع ونفيض للنحر وغيره ، وذلك من قولهم : أغار الفرس أغارة الشعلب ، وذلك إذا دفع وأسرع في دفعه .

وقال ابن التين : وضبطه بعضهم بسكون الراء في ثبير ونغير؛ لا رادة السجع انظر : ترتيب سند الشافعي : ٣٥٦/١ ، وسنن ابن ماجة - رقم ٣٠٢٢ - : ١٠٠٦/٢ ، وعمدة القاري - رقم ٢٦٨ - ٢٢/١٠ ، وسنن الترمذي - رقم ٨٩٦ - : ٢٤٢/٣ ، وسنن النسائي - وقت الافاضه - : ٢٦٥/٥ ، وشرح السنة للبغوي - باب الدفع من جمع - : ١٧١/٧ ، والقاسري :

كأنها عائم الرجال في وجوههم ، وأنا تدفع قبل أن تطلع الشمس ، يخالف
 هدينا، هدى أهل الأوثان والشرك^(١) ، فإن دفع منها بعد طلوع الشمس ، كان
 مخالفاً للسنة/ولا دم عليه ، لأنه ليس بنسك .

١٦٦/ل س

(١) رواء الشافعي والبيهقي وغيره وقد سبق تخريجه ص / ٦٩٨ .

١ / (١٠٨) " فصل "

ثم يتوجه الى منى ، وعليه السكينة والوقار ، كسيره من عرفات حتى اذا صار فى بطن محسّر، حرك دابته قدر رمية بحجر ؛ (١) لرواية جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر ابن عبد الله * أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الله تعالى على المشعر الحرام، وأفاض وعليه السكينة ، فلما بلغ وادى محسّر أوضع * (٢) قال أبو عبيد : (٣) ولا يضاع

(١) انظر : صحيح مسلم شرح النووي - حجة النبي صلى الله عليه وسلم - ٨ / ١٩٠ ،

وسنن البيهقى : ٥ / ١٢٦ .

(٢) رواء مسلم، وأبو داود، والبيهقى، من حديث جابر فى حجة النبي صلى الله عليه وسلم وفيه * ثم ركب القصواء، حتى أتى المشعر الحرام، فاستقبل القبلة، فدعا الله تعالى وكبره، وهللّه، ووحده، فلم يزل واقفاً حتى أسفر جداً ، فدفع قبل أن تطلع الشمس - الى أن قال - حتى أتى بطن محسّر، فحرك قليلاً . . . الحديث .
وروى البيهقى من حديث أبي الزبير، عن جابر قال * أفاض رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعليه السكينة، وأمرهم بالسكينة، وأوضع فى وادى محسّر ، وأمرهم أن يرموا الجمار بمثل حص الحذف، وقال خذوا عنى مناسككم، لعلى لا الفاكم بعد عامى هذا * .

وروى أحمد، من حديث جابر * أن النبي صلى الله عليه وسلم أوضع فى وادى محسّر* وحديث أيضاً عن النبي صلى الله عليه وسلم فى وادى محسّر روى من عدة طرق، عند أبي داود، والنسائى، والدارمى، وابن خزيمة، وابن ماجه، وغيرهم، وأقر بها إلى ما ذكره الامام الماوردى، ما اشترت اليه . والله أعلم .

انظر : صحيح مسلم شرح النووي - حجة النبي صلى الله عليه وسلم - ٨ / ١٩٠ -

١٩١ ، وسنن البيهقى : ٥ / ١٢٥ ، وسنن أبو داود - رقم ١٩٠٥ - :

٢ / ١٨٦ ، وسنن النسائى - الايضاع فى وادى محسّر - : ٥ / ٢٦٧ ، وسنن

الدارمى : رقم ٥٦ - ١ / ٣٨٧ ، وسنن أحمد : ٣ / ٣٠١ ، وصحيح ابن خزيمة

- رقم ٢٨٦٣ - : ٤ / ٢٧٢ ، وسنن ابن ماجه - رقم ٣٠٢٣ - : ٢ / ١٠٠٦ ،

والبداية والنهاية لابن كثير - فى وقوفه عليه السلام بالمشعر الحرام . . الخ -

٥ / ١٨٣ ، والقرى : ٤٣١ .

(٣) سبق فى ص / ٧٥٢ .

سير الابل اذا سارت الخيب ، يقال له الايضاع قال الشاعر :^(١)

اذا اعطيت راحلةً ورحلاً ولم أوضع فقام على [ناعى]^(٢)

فلما أوضع النبي صلى الله عليه وسلم في بطن محسر ، احتمل ان يكون لسعة المكان ، وهبوط الراحلة ، واحتمل ان يكون ندباً .

فلما روى عن الصحابة رضى الله عنهم " أنهم أوضعوا " ثبت أنه ندب فـروى [جبير]^(٣) بن الحويرث^(٤) أن أبا بكر رضى الله عنه " حرك دابته في هذا

(١) لم أقف على قائله ، وهكذا ذكره في اللسان دون نسبة حيث قال : وأنشد أبو عبيد :

اذا أعطيت راحلةً ورحلاً

ولم أوضع فقام على ناعى

انظر : لسان العرب - ع - : ٣٩٨ / ٨ . وغريب الحديث لابي عبيد : ٤٦٠ / ١

(٢) في (ب ، ج) ناع .

(٣) في (جميع النسخ) حصين بن الحويرث ولم أقف على ترجمة له بهذا الاسم والصواب ان شاء الله ، ما أثبتته وهو ما دللت عليه كتب الرجال والحديث .

(٤) جبير بن الحويرث بن نقيذ بن بجير بن عبد بن قصي بن كلاب

روى عن ابي بكر الصديق رضى الله عنه ، روى عنه سعيد بن عبد الرحمن بن يربوع قال الحسينى : فيه نظر .

قال ابن حجر العسقلانى : هو قرشى اختلف في صحبته ، فذكره ابن عبد البر في الصحابة ، وتردد ابن حبان في التابعين ، وقتل أبوه يوم الفتح ؛ قاله الزبير ، وقال ابن سعد : ادرك النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يرو عنه ، وروى عنه سعيد بن المسيب ، أنه شهد اليرموك ؛ قال " فلم اسمع للناس كلمة الا صوت الحديد " ذكر ذلك الواقدي ؛ ومن يكون كذلك يوم اليرموك بهذه الثابة يكون يوم الفتح ميّزاً ، فينبغى الجزم بكونه صحابياً رضى الله عنه ، لأنه لم يبق في حجة الوداع أحد من قريش الا اسلم ، وشهد مع النبي صلى الله عليه وسلم . والله أعلم .

انظر : الجرح والتعديل - رقم ٢١١٥ - : ٥١٢ / ١ ، وتعجيل المنفعة =

الموضع ، حتى [أن فخذَه] ^(١) التكدح بالعتب ^(٢) وروى هشام بن عروة عن أبيه
 " أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه : كان يحرك في محسر ، ويقول :
 اليك تعدو (قلعا) ^(٣) وضيئها ^(٤)
 مخالفاً دين النصاري دينها ^(٥)

= رقم ١٢٥ - : ٦٦ ، سنن البيهقي - باب الدفع من المزدلفة قبل طلوع
 الشمس - : ١٢٥/٥ .

(١) في (١) أنها .

(٢) رواه البيهقي من حديث جبير بن الحويرث قال " رأيت أبا بكر رضي الله عنه
 واقفاً على قرح وهو يقول : أيها الناس أصبحوا، أيها الناس أصبحوا، ثم دفع ،
 فاني لأنظر الى فخذَه قد انكشفت، مما يخرش بعيره بحجته " ورواه الشافعي
 من حديث أبي الحويرث .

ورواه أيضا . . عن جوير بن الحويرث قال : " رأيت أبا بكر واقفاً على قرح ،
 وهو يقول : يا أيها الناس اسفروا ، ثم دفع فكأنني انظر الى فخذَه مما
 يخرش بعيره بحجته "

انظر : سنن البيهقي - باب الدفع من المزدلفة قبل طلوع الشمس - : ١٢٥/٥
 وترتيب سند الشافعي - رقم ٩٢٠ و ٩٢١ - : ٣٥٦/١ - ٣٥٢ .

(٣) في (جميع النسخ) مخالفاً والصواب ما دلت عليه كتب الحديث وهو ما أثبتته
 (٤) الوضين : بطن منسوج بعضه على بعض، يشد به الرجل على البعير، كالحزام
 للمسراج ، وأراد أنها قد هزلت ودقت للسير عليها .
 والابيات كما ذكرها في اللسان حيث قال : وانشد أبو عبيدة :

اليك تعدو وقلعا وضيئها

معتزلاً في بطنها جنينها

مخالفاً دين النصاري دينها

فقوله (دينها) أراد : دينه لأنه الناقة لا دين لها .

انظر : النهاية لابن الاثير - وزن - : ١٩٩/٥ ، ولسان العرب - ن - :

٠٤٥٠/١٣

(٥) رواه البيهقي والشافعي وعبد الرزاق، وسعيد بن منصور .

انظر : سنن البيهقي : ١٢٦/٥ ، وترتيب سند الشافعي : ٣٥٩/١ =

وروى أبو العالية : * أن ابن عمر أوضع في وادي محسر ، وهو يقول :

اليك تعدو قلعا وضينها —————

معتزاً في بطنها جنينها —————

(١)
مخالفاً دين النصارى دينها —————

(١) رواء الطبراني في الاوسط ، ورواه أيضا في الكبير والاوسط من حديث ابن عمر
* أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفاض من عرفات وهو يقول : اليك تعدوا
قلعا وضينها . . . الخ .

قال في مجمع الزوائد وفيه عاصم بن عبيد الله وهو ضعيف ، وقال الطبراني
المشهور وقفه على ابن عمر رضي الله عنه .

انظر : مجمع الزوائد - باب الدفع من عرفه والمزدلفة : ٢٥٦/٣ ، والدر
المنثور : ٥٣٨/١ .

(١٠٩) "سألة"

قال الشافعى : فاذا أتى منى ^(١) رعى جمره العقبة ، من بطن الوادى بسبع حصيات ، ويرفع يديه كلما رعى ، حتى يرى بياض أبيطيه ، ويكبر مع كل حصاة .

أما حدود منى ، فقد ذكر الشافعى : أنها ما بين قرنى وادى محسر ، وليس محسر منها / الى العقبة ^(٢) التى عندها الجمره الدنيا الى مكة ، وهى العقبة التى ١٦٢/ل م بايع ^(٣) رسول الله صلى الله عليه وسلم الانصار قبل الهجرة

(١) منى : بالكسر ومنون : أحد مشاعر الحج ، وأقربها الى مكة ، والمسافة من المعلاة فى شمالى مكة الى منى ستة كيلو مترات تقريبا ، وحدها من جهة مكة جمره العقبة ومن جهة العزلفة وادى محسر ، وعرضها عرض الوادى المحصور بين الجبال الشاهقة ، وذلك ستمائة وسبعة وثلاثون مترا تقريبا ، وطولها من جمره العقبة الى وادى محسر (٣٣٢٦٤ م) وعلى هذا فمساحتها = (٢١١٨٩١٦٨) متر تقريبا ، وتكثر بمنى اليوم الطرق المعلقة والانفاق فى جبالها ، لتيسير سير العربات فيها ووجود كثير من البيوت المقامة على أرضها بالاضافة الى الخيام ونحوها التى تنتشر كل عام فى أرجائها لسكنى الحجاج كما تتوفر بمنى المياه والكهرباء ومراكز للدوله من جميع التخصصات التى تراعى حاجة الحجاج ولله الحمد .
انظر : مرصد الاطلاع : ٣/ ١٣١٢ - ١٣١٣ ، وراة الحرمين : ١/ ٣٢٢ ،
ومعالم مكة التاريخيه : ٢٩٠ ، وأخبار مكة للارزقى : ١٨٦/٢ ، والايضاح والتبيان : ص ٧٧ .

(٢) العقبة : واحدة عقبات الجبال ، والعقبة : طريق فى الجبل وعر ، وقيل العقبة الجبل الطويل يعرض للطريق ، فيأخذ فيه ، وهو طويل شديد صعب .
انظر : لسان العرب - ب - : ١/ ٦٢١ .

وهذه العقبة قد أزيلت وسويت بالأرض ، ورمز الى الجمرات الثلاث كل فى موضعه ببناء من حجر ، يدل على مكانها بالاضافة الى اقامة جسر مواز لهذه الجمرات تخترقه شاخصات مبنية من حجر ، يتصل كل شاخص منها بالجمره التى اسفل منه ، وقد يسر هذا الاجتهاد ، على الحجاج كثير من العناء والمشقة التى كانت تلحق بهم فى السابق ، فمنهم من يرمى الجمرات من أسفل هذا الجسر ، والاخرين من أعلاه .

(٣) المكان الذى بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه الانصار بحضرة عمه العباس بن عبد المطلب ، يقع وراء العقبة بيسير الى مكة فى شعب على يسار =

[بها] ^(١) وليس ما وراء العقبة منها ، وسواء سهل ذلك وجبلها ، وعامرها —
 وخرابها ؛ فأما جبالها المحيطة بها [جنبتها] ^(٢) ، فما أقبل على منى ، فم —
 منها ، [وأما] ^(٣) ما أدبر من الجبال فليس منها ، وفي تسميتها منى ثلاث
 تأويلات ^(٤) :

أحدها : أنها سميت بذلك لما يبنى فيها من دماء الهدى ؛ أى يراق ^(٥) ، ولذلك
 سمي ماء الظهر منياً ، لأنه يبنى ؛ أى يراق ، قال الله تعالى (ألم يك نطفة —
 منى يبنى) ^(٦)

والثانى : أنها سميت بذلك ؛ لأن الله تعالى من فيها على إبراهيم ، بأن
 فدى ابنه بالكبش واستنقذه من الذبح .

= الذهاب الى منى ، عنده مسجد ، مبنى بالحجر والجص بناية عثمانية ، يظل —
 دائماً مهجوراً ، وربما صلى فيه ايام الحج . ويسمى مسجد البيعة ، وأول من
 من بناه كسجد ، أبو جعفر المنصور سنة (٢٤٤ هـ) وبعد طول زمان عليه
 عمره المستنصر العباسى سنة (٦٢٩ هـ) .

انظر : مرآة الحرمين - مسجد البيعة - : ٣٢٧ / ١ ، ومعالم مكة التاريخية
 : ٢٦٩ ، والسيرة النبوية لابن هشام : ٤٢٨ / ١ ، وكتاب السناك وطرق
 الحج : ص ٥٠٣ .

(١) فى (ب ، ج) ساقطه .

(٢) فى (أ) جنبتها .

(٣) فى (ب) وما ، وفى (ج) فأما .

(٤) يروى هذا عن ابن عباس رضى الله عنه ، فيما نقله المحب الطبرى عن —
 الحافظ ابوالفرج فى شير الغرام .

انظر : القرى - ما جاء فى وقت التوجه الى منى . الخ : ٣٧٨ ، وأخبار مكة
 للازرقى : ١٢٩ / ٢ .

(٥) سورة القيامة : ٣٧ / ٧٥ . وانظر : لسان العرب - ي - : ٢٩٣ / ١٥ ،

وتفسير القرطبي - سورة القيامة - : ١١٧ / ١٩ ، وأخبار مكة للازرقى : ١٢٩ / ٢ .

والثالث : أنها سميت بذلك ؛ لأن الله تعالى من فيها على عباده بالمغفرة^(١) ،
ولهذا روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما دخلها قال : " اللهم هذه مني التي
[مننت]^(٢) بها علينا ، فبارك اللهم لنا في رواحنا وفدونا " ^(٣) فاذا أتى منى
قال هذا ، وابتدأ [يرمى]^(٤) جمرة العقبة ، وهي آخر الجمرات للذهاب من
منى إلى مكة وهي أضيقهن ، فيرميها بسبع حصيات ، وذلك أول مناسكه الواجبة
[بمنى]^(٥) يوم النحر ، لرواية جابر " أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أتى منى
الجمرة عند الشجرة رمى سبع حصيات من الوادي ، [يكبر]^(٦) مع كل حصاة " ^(٧)
[ونختار]^(٨) أن يرميها راكباً ، لما روى " أن النبي صلى الله عليه وسلم رمى وهو

(١) انظر : الدر المنثور - سورة البقرة - : ١ / ٥٦٤ ، ولسان العرب - ي - :

١٥ / ٢٩٣ - ٢٩٤ .

(٢) في (١) منيت .

(٣) لم أقف عليه .

(٤) في (١) فرمى .

(٥) في (ج) ساقطه .

(٦) في (١) وكبر .

(٧) رواه مسلم والبيهقي وابوداود من حديث جابر رضي الله عنه في حجة النبي صلى الله عليه وسلم .

انظر : صحيح مسلم شرح النووي - حجة النبي صلى الله عليه وسلم - :

٨ / ١٩٠ ، وسنن البيهقي - باب ما يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم

أحرم أحراماً مطلقاً . . الخ - : ٨ / ٥ ، وسنن ابوداود - رقم ١٩٠٥ - :

٢ / ١٨٦ .

(٨) في (١) ويحتاج .

على ناقته العضباء^(١) ويكون موقفه اذا رعى ، فى بطن الوادى ، لرواية عبد الرحمن ابن [يزيد]^(٣) قال : " رأيت ابن مسعود رعى جمرة العقبة من بطن السوادى ، ثم قال : هذا الذى لا اله غيره ، مقام الذى أنزلت عليه سورة البقرة " ^(٤)

(١) العضباء : اسم ناقته صلى الله عليه وسلم ، هو علم لها ، منقول من قولهم : ناقعة عضباء ؛ أى مشقوقة الأذن ، ولم تكن مشقوقة الأذن ، وقال بعضهم : إنها كانت مشقوقة الأذن ، والاول أكثر ، وقيل : هو منقول من قولهم : ناقعة عضباء ، وهى قصيرة اليد . والله أعلم .

انظر : النهاية لابن الاثير - غضب - : ٢٥١ / ٣ ، ولسان العرب - ب - : ٦٠٩ / ١

(٢) رواه الطبرانى فى الكبير من حديث الهرماس بن زياد رضى الله عنهما . قال فى مجمع الزوائد : رجاله رجال الصحيح .

انظر : مجمع الزوائد - باب رعى الجمار - : ٢٥٨ / ٣ .

(٣) فى جميع النسخ : [يزيد] والصواب ان شاء الله ما أثبتته وهو ما دللت عليه كتب الحديث ، والرجال .

عبد الرحمن بن يزيد بن قيس النخعى الكوفى :

كنيته ابو بكر ، روى عن منه علقمة ، وعن عثمان وابن مسعود ، وعنه منصور والاعمش ، وابواسحاق ، وأورده ابن سعد ، وعده فى الثقات ، وقال له أحاديث كثيرة ، وكذا الدارقطنى ، والعجلي ، وابن حبان ؛ وثقه ابن معين ، وهو ممن صحب علياً ، قتل فى الجاهم ، وقيل : قبلها ، سنة ثلاثة وثلاثين .

انظر ترجمته فى : الكاشف للذهبي - رقم ٣٣٩٠ - : ١٦٨ / ٢ ، وخلاصة تذويب تهنذيب الكمال : ٢٣٦ - ٢٣٧ ، وشاهير علماء الامصار - رقم ٨٢٩ - ص ١٠٩ .

(٤) رواه البخارى ، وسلم ، وابوداود ، والنسائى ، والترمذى ، وابن ماجه ، والبيهقى وغيرهم .

انظر : عمدة القارى - رقم ٣٢٧ - : ٨٢ / ١٠ ، وصحيح مسلم شرح النووى

- باب رعى جمرة العقبة من بطن الوادى - : ٤٢ / ٩ ، وسنن الترمذى

- رقم ٩٠١ - : ٢٤٥ / ٣ ، وسنن ابوداود - رقم ١٩٧٤ - : ٢٠١ / ٢ ، وسنن =

قال الشافعي : ولا يمكنه غير ذلك ^(١) / لأنها على أكمة فلا يتمكن من رميها —————
 إلا كذلك ، فان رمى الجمرة من فوقها ^(٢) ، ولم يرمها من بطن الوادي ، أجزاء ، لما
 رواه عبد الرحمن بن الاسود ^(٣) عن أبيه قال : رأيت عمر بن الخطاب ، حين
 انتهى الى جمرة العقبة ليرميها ، [فرأى] ^(٤) [زحاماً] ^(٥) فصعد [فرماها] ^(٦)
 من فوقها ^(٧) .

قال الشافعي : ويرفع [يديه] ^(٨) في الرمي ، حتى يرى بياض [ماتحت] ^(٩) أبطيه

= ابن ماجه - رقم ٣٠٣٠ - ١٠٠٨/٢ ، وسنن النسائي - المكان الذي ترمى
 منه جمرة العقبة - : ٢٧٣/٥ ، وسنن البيهقي - باب رمى الجمرة من بطن
 الوادي . الخ - : ١٢٩/٥ ، ونصب الراية : ٧٦/٣ - ٧٧ ، وصحيح ابن
 خزيمة - ٢٨٨٠ - ٢٧٨/٤ .

(١) أما الآن فقد ازيلت تلك العقبة ، واصبح رمى الجمار سهلاً ميسوراً دون الحاجة
 الى ركوب ونحوه . وانظر ص / ٥٤٠ .

(٢) انظر التعليق ص / ٤٥٠ .

(٣) عبد الرحمن بن الاسود بن يزيد بن قيس النخعي :

أبو حفص الفقيه ، روى عن أبيه ، وعائشه ، وعنه الاعشى وابو اسحق الشيباني ، وثقه
 ابن معين ؛ حج رحمه الله ثمانين حجة ، واعتمر ثمانين عمرة ، مات سنة (ثمان
 وتسعين) وقيل سنة (تسع وتسعين) .

انظر ترجمته في : الكاشف - رقم ٣١٨٢ - : ١٣٩/٢ ، ومشاهير علماء
 الامصار - رقم ٧٥١ - : ١٠٢ ، وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال : ٢٢٤ .

(٤) في (ج) ورأى .

(٥) في (ج ، د) زحام الناس .

(٦) في (أ) ساقطة .

(٧) رواه سعيد بن منصور . انظر : القرى - ماجاء فيمن رمى الجمرة من فوقها -

ص ٤٤٢ ، وعمدة القارى - رقم ٣٢٧ - : ٨٧/١٠ .

(٨) انظر : كتاب الام - دخول منى - : ٢١٤/٢ .

(٩) في (د) يده ، وانظر : كتاب الام - دخول منى - : ٢١٤/٢ .

(١٠) في (أ) ساقطة . وانظر كتاب الام - دخول منى - : ٢١٤/٢ .

(١/١٠٩) "فصل"

ويكون على تلبيته يحنى قبل أن يرمى جمرة العقبة ، فإذا ابتدأ برميها قطع التلبية ، وقال مالك ^(١) : يقطع التلبية عند دخول من قبل التوجه الى عرفه ، والدلالة عليه : رواية عطاء عن ابن عباس عن الفضل [بن العباس] ^(٢) : أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة ^(٣) وكان الفضل أعرف الناس

(١) قال ابن عبد البر في الكافي ، في باب العمل في الحج : ٣٧١/١ .

الاختيار عند مالك قطع التلبية للحاج عند زوال الشمس من يوم عرفة ، وقال في موطنه : وذلك الامر الذي لم يزل عليه أهل العلم ببلدنا ، ولم يرواه عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علي بن أبي طالب كان يلبي في الحج ، حتى إذا زاغت الشمس من يوم عرفة قطع التلبية .

وانظر : المسوى شرح الموطأ - برقم ٨٥٦ - : ٣٨٥/١ ، والخنتقي للباجي - قطع التلبية - : ٢١٦/٢ .

(٢) في (١) ساقطة .

الفضل بن العباس بن عبد المطلب الهاشمي :

صاحب رضى الله عنه ، وابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكنيته ، أبو عبد الله وقيل : أبو محمد ، وقيل : أبو العباس ، شهد مع النبي صلى الله عليه وسلم الفتح وحنيناً ، وشهد حجة الوداع ، روى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة وعشرون حديثاً ، روى عنه أخوه عبد الله ، وأبو هريرة وربيعة بن الحارث ، توفي رضى الله عنه في طاعون عمواس بالشام سنة (١٨ هـ) وقيل ، استشهد يوم اجنادين ، وقيل : يوم مرج الصفر ، وكلاهما سنة (١٣ هـ) .

انظر ترجمته في : الاصابة : ٢٠٩/٣ ، والاستيعاب - هامش الاصابة -

٢٠٨/٣ ، وتهذيب الاسماء واللفات : ٥١/٢ .

(٣) رواه البخاري ، ومسلم ، والترمذي ، وأبو داود ، والنسائي ، والبيهقي وغيرهم .

انظر : عمدة القارى - رقم ٢٦٩ - : ٢٤/١٠ ، وصحيح مسلم شرح النووي

استحباب اداة الحاج التلبية - ٢٦/٩ - ٢٧ ، وسنن البيهقي - باب =

بحاله في هذا المكان ، لأنه كان [رديف النبي صلى الله عليه وسلم] ^(١)
 الى منى ، وقد روى : " أنه عليه السلام أردف في حجه ثلاثة نفر ، فأردف أسامة
 ابن زيد من عرفة الى مزدلفة ، وأردف الفضل بن عباس ، من المزدلفة الى منى ^(٢)
 و" أردف معاوية بن أبي سفيان ، من منى الى مكة " ^(٣) .

فإذا ثبت أنه يستديم التلبية حتى يرمى جمرة العقبة ، فإذا ابتدأها قطع التلبية
 مع أول حصاة ، وكبر مع كل حصاة . لرواية الأحموص ^(٤) عن [أمه] قالت ^(٥) : " رأيت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمى جمرة العقبة من بطن الوادي ، وهو راكب يكبر مع
 كل حصاة بورجل من خلفه يستره ، فسألت عن الرجل ، فقالوا : الفضل بن العباس ،
 وازدحم الناس عليه ، فقال : يا أيها الناس لا يقتل بعضكم بعضاً ، وإذا رميتهم

= التلبية حتى يرمى جمرة العقبة . . الخ - : ١٣٧/٥ ، وتيسير الوصول - الفصل
 الثالث : في التلبية بعرفة والمزدلفة - : ٣٦٣/١ ، ونصب الراية : ٦٥/٣ ،
 والبداية والنهاية - ذكر رسمه عليه السلام جمرة العقبة . . الخ - : ١٨٥/٥ .
 (١) في (أ) رديفه .

(٢) رواه البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والنسائي ، والبيهقي وغيرهم .
 انظر : المصادر السابقة ، وجمع الفوائد - الوقوف والافاضة - : ٣١٩/١ - ٣١٨ .
 (٣) لم أقف على من صرح بأردافه صلى الله عليه وسلم معاوية رضي الله عنه من منى الى
 مكة . انظر : حجة الوداع للكاند هلوى ص ١٠٨ ، ١٢٤ ، ١٦٣ ، والبداية والنهاية لابن
 كثير : ١٧٧/٥ ، ١٧٩ ، ١٨٤ .
 (٤) الأحوص : سليمان بن عمرو بن الأحوص الجشعي ، ويقال الأزدي الكوفي .

روى عن أبيه عمرو بن الأحوص ؛ وله صحبة ؛ وروى عن أبي هلال ، عن أبي هريرة
 الأسلمي ، وروى عن أمه ؛ (أم جندب الزديّة) ؛ ولها صحبة ؛ وروى عنه شبيب
 ابن عمرو ؛ روى له الأربعة ، وذكره ابن حبان في الثقات .

انظر : الإصابة : ٤٣٨/٤ ، والاستيعاب - هاشم الإصابة - : ٤٣٨/٤ ،
 وتهذيب الكمال : ٥٤٤/١ .

(٥) في (أ ، ب) أبيه قال .

الجمرة فارموا بمثل حصي الخذف^(١)

قال الشافعي^(٢) : ويكبر مع كل حصاة ، فيقول : الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله

والله أكبر الله أكبر والله الحمد .

فان قطع التلبية [ويكبر^(٣)] قبل [رمى/الجمرة،] أو^(٤) استدام التلبية ١٦٨/ل م

ولم يكبر الى أن فرغ من رمى الجمرة ، كان مخالفاً للسنة ، ولا فدية عليه .

(١) رواه ابوداود، وابن ماجه، والبيهقي، واحمد، وأبو يعلى، واسحق بن راهويه .

انظر : سنن ابوداود - رقم ١٩٦٦ - : ٢ / ٢٠٠ ، وسنن ابن ماجه - باب

من أين ترمى جمرة العقبة - : ٢ / ١٠٠٨ - ١٠٠٩ ، وسنن البيهقي - باب

رمى جمرة العقبة راكباً - : ٥ / ١٣٠ ، وسند أحمد : ٣ / ٥٠٣ ، وسنن

النسائي - الركوب الى الجمار واستغلال المحرم - : ٥ / ٢٦٩ ، ونصب الراية

٥٧٥ / ٣

(٢) انظر : المجموع للنووي : ٨ / ١٧٠ .

(٣) في (أ ، ب) ساقطه .

(٤) في (أ) ساقطة .

(٥) في (أ) و .

(١١٠) "سألتة"

قال الشافعى : وان رمى قبل الفجر ، وبعد نصف الليل ٧ أجزاء عنه ^(١) ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم " أمر أم سلمة أن تعجل الافاضة وتوافى صلاة الصبح بمكة - وكان يومها - فأحب أن يوافيه صلى الله عليه وسلم " ^(٢) . ولا يمكن أن تكون رمت الا قبل الفجر . . . ٧ ^(٣) أما الرمي الواجب فى يوم النحر فهو رمى جمرة العقبة وحدها دون غيرها من الجمرات ، ووقت رميها فى الاختيار من طلوع الشمس الى زوالها ، لرواية ابي الزبير ٧ عن جابر رضى الله عنه ^(٤) ٧ أن ^(٥) النبي صلى الله عليه وسلم رمى الجمرة الأولى ضحى ^(٦) ؛ فاما وقت رميها فى الجواز فمن بعد نصف الليل الى غروب الشمس ، فان رمى الجمرة قبل نصف الليل لم يجزئه ، وان رماها بعد نصف الليل وقبل الفجر أجزاء ، وقال أبو حنيفة : ان ^(٧)

(١) فى (أ ، ب ، ج) أجزاء ، وانظر : كتاب الام - مختصر المزنى - : ص ٦٨ .

(٢) رواه الشافعى والبيهقى وابوداود ، وقد سبق تخريجه فى (ص / ٧١٤) .

(٣) فى (ب) زيادة ما بين المعقوفين : ٧ و ٧ .

(٤) فى (أ) ساقطة .

(٥) فى (جميع النسخ) ساقطة .

(٦) رواه البخارى ، وسلم ، وابوداود ، والترمذى ، والبيهقى ، والنسائى .

انظر : عدة القارى - رقم ٣٢٦ - : ٨٦ / ١٠ ، وصحيح مسلم شرح النووي

- بيان وقت استحباب الرمي - : ٤٧ / ٩ ، وسنن ابوداود - رقم ١٩٢١ - :

٢٠١ / ٢ ، وسنن الترمذى - رقم ٨٩٤ - : ٢٤١ / ٣ ، وسنن البيهقى -

- باب الوقت المختار لرمي جمرة العقبة - : ١٣١ / ٥ ، وسنن النسائى - وقت

رمي جمرة العقبة يوم النحر - : ٢٧٠ / ٥ .

(٧) انظر : بدائع الصنائع : ١١٢٠ / ٣ ، وحلية العلماء - : ٢٩٥ / ٣ ،

والجسوط للسرخسى : ٢١ / ٤ .

رمى قبل الفجر لم يجزئه ، وبه قال مالك ^(١) ، وأحمد ^(٢) ، وإسحاق ^(٣) ، وقال سفيان الثوري ^(٤) : إن رمى قبل طلوع الشمس لم يجزئه ، وبه قال طاووس والنخعي ^(٥) .
استدللاً بأن النبي صلى الله عليه وسلم رمى ضحى ، [وقال ^(٦)] : " خذوا عني مناسككم " ^(٧) ورواية سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : " أتى النبي عليه السلام ونحن بجمرة العقبة أغيلمة [بنسى ^(٨) عبد المطلب ^(٩)]

(١) انظر : المنتقى للباي - تقديم النساء والصبيان : ٢١/٣ - ٢٢ ، وحلية العلماء : ٢٩٥/٣ .

(٢) انظر : المغنى لابن قدامة : ٣٨٢/٣ .

(٣) انظر : المجموع للنووي : ١٨٠/٨ .

(٤) انظر : بدائع الصنائع : ١١٢٠/٣ .

(٥) انظر : المغنى لابن قدامة : ٣٨٢/٣ ، وعمدة القارى - باب رمى الجمار -

٨٥/١٠ - ٨٦ .

(٦) فى (أ) وقالوا .

(٧) رواء مسلم ، وأبو داود ، والنسائي ، والبيهقي ، وغيرهم .

من طريق أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول " رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمى الجمرة ، وهو على بعير وهو يقول : يا أيها الناس خذوا مناسككم ، فاني لا أدري لعلى لا أحج بعد عامي هذا " واللفظ للنسائي ، ولفظ مسلم وغيره :

" رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يرمى على راحلته يوم النحر ، ويقول : لتأخذوا مناسككم ، فاني لا أدري لعلى لا أحج بعد حجتي هذه " .

انظر : صحيح مسلم شرح النووي - استحباب رمى جمرة العقبة يوم النحر -

٩/٤٤ ، وسنن أبو داود - رقم ١٩٧٠ - : ٢/٢٠١ ، وسنن النسائي -

- الركوب الى الجمار واستغلال المحرم - : ٥/٢٧٠ ، وسنن البيهقي - باب

رمى جمرة العقبة راكباً : ٥/١٣٠ ، وأرواه الغليل للالباني - رقم ١٠٧٤ -

٢٧١/٤ .

(٨) فى (ج) لبنى .

(٩) عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي القرشي :

جد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واسمه عامر وسبب تسميته بعبد المطلب : =

على حميرات^(١) لنا فلتطخ 7 افخاذنا^(٢) وقال : أبيني لا ترموا الا بعد طلوع الشمس^(٣) ؛ قوله : لطخ افخاذنا ، أى ضرب افخاذنا . كذا يفسره أبو عبيد ،

= أنه كان بالمدينة عند اخواله ، فقدم به عمه المطلب الى مكة ، وكان يمشى خلفه ، فقالوا هذا عبد المطلب ، فلزمه الاسم وغلب عليه ، وبقي حتى كبر وعسى ، ومات بمكة ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ ابن ثمان سنين وشهرين ، وولد لعبد المطلب عشرة بنين - وهم : عبد الله (أبو النبي صلى الله عليه وسلم) ، والزبير ، وابوطالب (واسمه عبد مناف) ، والعباس ، وضرار ، وحمنة ، والمقوم ، وابولهب (واسمه عبد العزى) والحارث ، والغيداق (واسمه حجل) - وله من البنات ستة وهن : عاتكة ، وأمية ، والبيضا (وهى أم حكيم) ومرة ، وصفية ، وأروى ؛ وهؤلاء الذكور والانات لا مهات شتى .

انظر : المعارف لابن قتيبة : ٣٣ ، ٥١ ، ٥٢ ، والبداية والنهاية : ٢٤٨ / ٢

(١) حميرات : جمع الحمر ، وحمر جمع الحمار .

انظر : نيل الاوطار : ٧٢ / ٥ ، والمصباح المنير - حمر - : ١٦٣ / ١ .

(٢) فى (١) ساقطه .

(٣) لم أقف عليه برواية سعيد بن جبير ، وانما روى من طريق الحسن العرنسى عن ابن عباس قال : " قد منا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ليلة المزدلفة أغلقة بنى عبد المطلب على حميرات ، فجعل يلطخ افخاذنا ويقول : أبيني لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس " .

أخرجه ابوداود ، والنسائى ، وابن ماجة ، والطحاوى ، والبيهقى ، والطيالسى ، وأحمد والحميدى ، من طرق عن سلمة بن كهيل عنه ، قال الالبانى ، وهذا اسناد رجاله ثقات رجال مسلم ، غير أن الحسن العرنسى لم يسمع من ابن عباس كما قال أحمد ، ولذلك قال : الحافظ فى (بلوغ المرام) " رواه الخمسة الا النسائى ، وفيه انقطاع ، كذا قال ، وفيه نظر من وجهين

الاول : أن النسائى قد أخرجه من حديث عطاء عن ابن عباس " أن النبى صلى الله عليه وسلم قدّم أهله وأمرهم أن لا يرموا الجمرة حتى تطلع الشمس " .

والثانى : أن الترمذى ليس اسناده منقطعاً ، بل هو موصول ، فإنه من طريق مقسم عن ابن عباس ، أن النبى صلى الله عليه وسلم قدّم ضعفه أهله ، وقال : =

واستدل أبو حنيفة ، ومن [معه ^(١)] بأن قالوا : حكم ما بعد نصف [الليل ^(٢)]

كحكم ما قبله ، لكونه وقتاً للمبيت بمزدلفة فوجب أن يستوى / حكمها في النحر من رمى ١٦٨ / ل س
جمرة العقبة .

وتحرير ذلك قياساً : أنه رمى بليل ، فوجب أن لا يجزئ كما قبل نصف الليل ،
قالوا : ولأن الرمي يجب في يوم النحر ، وأيام منى فلما لم يجز رمى أيام منى قبل
طلوع الفجر ، لم يجز رمى يوم النحر قبل طلوع الفجر .
وتحرير ذلك قياساً : أنه رمى قبل طلوع الفجر ، فوجب أن لا يجزئ ، كأيام منى .

= " لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس " قال الترمذى : حديث حسن صحيح .
قال الالبانى : وهو صحيح من هذا الوجه ، وقد أوهم أن الحديث ضعيف
وهو صحيح ، فتنبه .

قوله (فلطح) : اللطح : آخره حاء ، الضرب بالكف وليس بالشديد .
وقوله (أبَيَّنَى) بضم همزة وفتح موحد وسكون مثناة من تحت ثم نون مكسورة
ثم ياء مشددة ، قيل هو تصغير ابني كاعى واعى وهو اسم مفرد يدل على
الجمع أو جمع ابن مقصوراً ، كما جاء مدوداً . والله أعلم .

انظر : سنن ابوداود - رقم ١٩٤٠ - : ١٩٤ / ٢ ، وسنن النسائي - النهي
عن رمى جمرة العقبة قبل طلوع الشمس - ٢٧٠ / ٥ - ٢٧٢ ، وسنن ابن ماجه
رقم ٣٠٢٥ - : ١٠٠٧ / ٢ ، وشرح معاني الآثار : ٢١٢ / ٢ ، وسنن البيهقي
- باب الوقت المختار لرمي جمرة العقبة - ١٣٢ / ٥ ، وسند الطيالسي
- رقم ١٠٧٦ - : ٢٢٣ / ١ ، وسند أحمد : ٣١١ / ١ - ٣٤٣ ، ٣٢٦ ،
وسند الحميدى - رقم ٤٦٥ - : ٢٢١ / ١ ، وسنن الترمذى - رقم ٨٩٣ - :
٢٤٠ / ٣ ، والنهاية لابن الاثير - لطح - : ٢٥٠ / ٤ ، وحاشية السندي
على سنن النسائي : ٢٧١ / ٥ ، وأروا الغليل - رقم ١٠٧٦ - : ٢٧٦ / ٤ ،
وشرح الصنع للهوى - رقم ١٩٤٣ - : ١٧٥ / ٧ ، ولسان العرب - لطح -
٥٧٨ / ٢

(١) في (١) تابعه .

(٢) في (١) الليلة .

قالوا : ولأنه قد تعلق بيوم النحر شيثان : روى وذبح، فلما لم يجز تقديم الذبيح قبل الفجر ، لم يجز تقديم الرى قبل الفجر .

ودليلنا : رواية هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، قالت : " أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم أم سلمة ليلة النحر فرمت قبل الفجر ، ثم أفاضت " (١) وروى القاسم ابن محمد عن عائشة أنها قالت : " وددت أنى كنت استأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما استأذنته سودة ، أن تأتى منى بليل ، وترى من قبل أن يأتى الناس ، فأذن لها ، وكانت امرأة ثقيلة بطيئة " (٢) (٣) وروى ابن جريج [. . .] (٤) عن عبد الله (٥) مولى أسامة بنت أبي بكر قال :

(١) قال الالبانى : ضعيف ، أخرجه ابوداود ، والبيهقى ، من طريق ابن ابى فديك عن الضحاك بن عثمان عن هشام بن عروة عن أبيه عنها ، به ؛ إلا أنه قال : " ثم مضت فأفاضت ، وكان ذلك اليوم ، اليوم الذى يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم ، تعنى عندها " وهذا اسناد رجاله ثقات رجال سلم إلا أن الضحاك فيه ضعف من قبل حفظه .

انظر : سنن ابوداود - رقم ١٩٤٢ - : ١٩٤ / ٢ ، وسنن البيهقى - باب من أجاز رميها بعد نصف الليل - : ١٣٣ / ٥ ، ورواه الغليل - رقم ١٠٧٧ - ٢٧٧ / ٤ ، وتلخيص الحبير - رقم ١٠٥٣ - : ٢٥٧ / ٢ ، ٢٥٨ ، ونيل الاوطار للشوكانى - باب روى جمرة العقبة يوم النحر واحكامه - : ٧٣ / ٥ .

(٢) فى (د) بطنه .

(٣) رواه البخارى ، وسلم ، والبيهقى .

انظر : عمدة القارى - رقم ٢٦٤ - : ١٩ / ١٠ ، وصحيح سلم شرح النسوى - استحباب تقديم دفع الضعفة . . الخ - : ٣٨ / ٩ - ٣٩ ، وسنن البيهقى - باب من خرج من المزدلفة بعد نصف الليل - : ١٢٣ / ٥ .

(٤) فى (أ) ما بين المحقوفين زيادة : [قال] .

(٥) عبد الله بن كيسان التيمى :

مولى أسامة بنت أبي بكر الصديق رضى الله عنهما ، أبوعمر وكان ختن عطاء =

قال : " رحلنا مع أسما" من جمع ، لما غاب القمر ، واتينا منى ورمينا ، وصلت الصبح
 في دارها ، فقلت : يا هنتاه رمينا قبل الفجر ، فقالت : هكذا كنا نفعل —
 رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١) ، ولأن ما بعد نصف الليل من توابع النهار
 المستقبل ، فوجب أن يكون حكمه في الرمي حكم النهار المستقبل .

وتحرير ذلك قياساً : أنه رمى بعد نصف الليل، فوجب أن يجزئه ، كالرمي بعد

الفجر ، فأما/الجواب عن حديث ابن عباس رضي الله عنهما ؛ [فرمى النبي صلى الله ١٦٩/ل م
 عليه وسلم^(٢)] إذا [^(٣) عارضته] أخبارنا [^(٤) كان محمولاً] على [^(٥)
 الاستحباب] ^(٦) دون الجواز^(٧) ^(٨)

= ابن أبي رباح ، وكان متقناً على روايته ، روى عن مولاه أسما" رضي الله عنها
 وابن عمر ، وعنه عطاء وابن جريج قال عنه ابوداود : ثبت وقال الذهبي : حجة
 انظر ترجمته في : (الكاشف - رقم ٢٩٦٦ - ١٠٨/٢ ، وشاهير علماء
 الاصار للبستي - رقم ٦٣٦ - ٨٧ ، وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال :
 ص ٢١١ ، وميزان الاعتدال - رقم ٤٥٢٨ - ٤٧٥/٢ .

(١) رواء البخاري، ومسلم، والبيهقي، وابن خزيمة، وابوداود بمعناه .

انظر : عمدة القاري - رقم ٢٦٢ - ١٧/١٠ : ١٨ ، وصحيح مسلم شرح
 النووي - استحباب تقديم دفع الضعفة . الخ - ٣٩/٩ ، وسنن ابوداود
 - رقم ١٩٤٣ - ١٩٥/٢ ، وسنن البيهقي - باب من أجاز رميها بعد نصف
 الليل - ١٣٣/٥ ، وصحيح ابن خزيمة - رقم ٢٨٨٤ - ٢٨٠/٤ .

(٢) في (أ) ساقطه .

(٣) في (ب) ساقطه .

(٤) في (أ) خبر .

(٥) في (ب) ساقطه .

(٦) في (أ ، ب ، ج) الاختيار .

(٧) في (أ ، ب ، د) ساقطه .

(٨) وقد حرر النووي رحمه هذا الجواب بقوله :

وأما قياسهم على ما قبل نصف الليل ، فالمعنى فى النصف الأول أنه من توابع اليوم الحاض ، [فلذلك]^(١) لم يجزئه ، والنصف الثانى ، من توابع اليوم المستقبل ، فلذلك أجزاء .

وأما قياسهم على الرى فى أيام منى ، فغير صحيح ، لأنهما مفترقان فى الحكم ، لا جماعهم على أن وقت الرى فى أيام منى مخالف للرى فى يوم النحر ، لأن الرى فى أيام منى لا يجوز قبل الزوال ، ويجوز فى يوم النحر قبل الزوال ، فلذلك جاز فى يوم النحر قبل الفجر ، وإن لم يجز فى أيام منى قبل الفجر .

= مذهبنا جواز رمى جمرة العقبة بعد نصف ليلة النحر ، والا فضل فعله بعد ارتفاع الشمس ، وبه قال أحمد ، وعطاء ، وهو مذهب أسماء بنت أبى بكر الصديق رضى الله عنهما ، وابن أبى مليكة ، وعكرمة بن خالد ، وقال مالك ، وأبو حنيفة واسحق : لا يجوز إلا بعد طلوع الشمس . واحتج لهم بحديث ابن عباس " أن النبى صلى الله عليه وسلم " أمرهم أن لا يرموا إلا بعد طلوع الشمس " وهو حديث صحيح ، واحتج أصحابنا بحديث أم سلمة وغيره من الأحاديث الصحيحة السابقة ، فى مسألة تعجيل دفع الضعفة من مزدلفة إلى منى ، وأما حديث ابن عباس فمحمول على الأفضل ، جمعاً بين الأحاديث . اهـ .

انظر : المجموع للنووى : ٨ / ١٨٠ ، ١٨١ ، والمغنى لابن قدامة : ٣ / ٣٨٢ ، والمحرر فى الفقه : ١ / ٢٤٧ ، ومدايح الصنائع : ٣ / ١١٢٠ ، والمنتقى للهاجى : ٣ / ٢١ - ٢٢ ، وحلية العلماء : ٣ / ٢٩٥ .

(١) فى (أ) ولذلك .

(١١١) "سألة"

قال الشافعى : ثم ينحر الهدى ان كان معه ، ثم يحلق أو يقصر .
 أما نحر الهدى فى يوم النحر فمن أفضل القرب ، لرواية هشام بن عروة عن أبيه
 عن عائشة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : " ما عمل آدمى من عمل يوم النحر أحب
 الى الله من اهراق دم ، وانه لتأتى يوم القيامة بقرونها واشعارها واظلافها ، وان الدم
 يقع من الله بمكان قبل أن يقع فى الارض ، فطّبوها بها نفساً " (١)

فإذا ثبت هذا ، فيوم النحر يختص بأربعة أشياء :-

الرعى ، والنحر ، والحلق ، والطواف ، وترتيب ذلك على ما ذكرناه سنة ، فيبدأ
 بالرعى ، ثم بالنحر ، ثم بالحلق ، ثم بالطواف .

قال الله تعالى (ثم ليقتضوا تفثهم) (٢) يعنى الرعى (٣) وليوفوا نذورهم (٤)

(١) رواه ابن ماجه والترمذى وقال : هذا حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث
 هشام بن عروة الا من هذا الوجه .

انظر : سنن ابن ماجه - رقم ٣١٢٦ - ١٠٤٥ / ٢ ، وسنن الترمذى - رقم
 ١٤٩٣ - ٨٣ / ٤ .

(٢) سورة الحج : ٢٩ / ٢٢ .

(٣) قوله تعالى (ثم ليقتضوا تفثهم) أى ثم ليقتضوا بعد نحر الضحايا والهدايا
 مابقى عليهم من أمر الحج ، كالحلق ، ورعى الجمار ، وإزالة الشعث ، ونحو ، وقال
 ابن عرفة : أى ليزيلوا عنهم أدرانهم ، وقال الإزهري : التفث : الأخذ
 من الشارب بوقص الاظفار ، وتنف الابط بخلق العانة ، وهذا عند الخروج من
 الاحرام .

انظر : تفسير القرطبى - سورة الحج - ٤٥ / ١٢ ، وتفسير ابن كثير - سورة

الحج - ٢١٧ / ٣ ، ولسان العرب - ث - ١٢٠ / ٢ .

(٤) سورة الحج : ٢٩ / ٢٢ .

يعنى الهدى^(١) ، وقال تعالى (ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله)^(٢) فأمر
 بالحلـق بعد نحر [الهدى]^(٣) وقال تعالى (وليطوفوا بالبيت العتيق)^(٤) ،
 وروى أنس بن مالك * أن النبي عليه السلام رمى جمرة العقبة ، وذبح ، ودعا
 بالخالق^(٥) فناولـه شقه الـايمن فحلـقه ، وأعطاه أبا طلحة ، ثم أعطاه شقه الأيسر
 فحلـقه ، ثم قال : أقسمه بين الناس^(٦) .

ل/١٦٩

(١) قوله تعالى (وليوفوا نذورهم) أى نذر الحج، والهدى، وما نذر الانسان، من
 شيء، يكون فى الحج ، وعن مجاهد قال: أى الذبائح، وقال سفيان فى قوله
 تعالى (وليوفوا نذورهم) أى نذروا الحج، فكل من دخل الحج فعليه من
 العمل فيه الطواف بالبيتين الصفا والمروة، وعرفة، ومزدلفة، ورمى الجمار على ما
 أمروا به .

انظر : تفسير ابن كثير - سورة الحج - : ٢١٧/٣ ، ٢١٨ ، وتفسير القرطبي
 - سورة الحج - : ١٢/٥٥ .

(٢) سورة البقرة : ١٩٦/٢ .

(٣) فى (أ) ساقطه .

(٤) سورة الحج : ٢٢/٣٣ .

(٥) اسمه : معمر بن عبد الله بن نضلة ، وقد سبقت الترجمة له / ص ٦٤٤ ، وقيل اسم
 الخالق : خراش بن أمية بن ربيعة الكلبى .

انظر : طبقات ابن سعد : ١٠٢/٤ .

(٦) رواه مسلم، وأبو داود، والترمذى، والبيهقى .

انظر : صحيح مسلم شرح النووى - السنة يوم النحر - : ٥٢/٩ - ٥٣ ، وسنن

أبو داود - باب الحلـق والتقصير - : ٢/٢٠٣ ، وسنن الترمذى - رقم ٩١٢ :-

٢٥٥/٣ ، وسنن البيهقى - باب البداية بالشق الـايمن . الخ - : ١٣٤/٥

ونصب الراية : ٢٩/٣ - ٨٠ .

(١/١١١) "فصل"

7 فاذا^(١) ثبت أن ترتيب ذلك سنة ، فخالف الترتيب ، فأخر مقدماً أو قدّم مؤخراً ، نظر ، فان قدّم الطواف على الرمي ، والنحر والحلاق أجزاء ، ولا دم عليه ، وان قدّم الحلق على النحر أجزاءً أيضاً ، ولا دم عليه .

وقال أبو حنيفة^(٢) : لا يجزئه ، وعليه دم ، لقوله تعالى (ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله)^(٣)

ودلّلنا : رواية عبد الله بن عمرو بن العاص * أن النبي صلى الله عليه وسلم وقف بنى ليسأله الناس ، فأتاه رجل فقال : يا رسول الله خلقت قبل أن ذبحت ، فقال : اذبح ولا حرج ، وأتاه آخر فقال : ذبحت قبل أن رميت ، فقال : ارم ولا حرج^(٤) قال عبد الله بن عمرو ما سئل 7 رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٥) يومئذ عن شيء قدّم أو أخر الا قال : افعل ولا حرج^(٤) ، ولأنه ذبح 7...^(٦) يجوز أن يتعقبه الحلق ، فجاز أن يتقدمه الحلق بقياساً على دم الطيب واللباس ، فأما قوله تعالى (ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله) فمحمول على الاستحباب ، وقد قال بعض الناس : ان المراد بالمحل^(٧) الحرم دون الاحلال ، لقوله تعالى

(١) في (أ) واذا .

(٢) انظر : بدائع الصنائع : ٣ / ١١٣٠ ، وفتح القدير - باب الجنائيات - ٣ / ٦٥ والبنائيه شرح الهداية : ٣ / ٧١٧ ، وحلية العلماء : ٣ / ٢٩٤ .

(٣) سورة البقرة : ١٩٦ / ٢ ، وانظر : احكام القرآن للجصاص - باب وقت ذبح هدى الاحصار : ١ / ٢٧٤ - ٢٧٥ .

(٤) في (أ ، ب) ساقطه .

(٥) متفق عليه من حديثه ومن حديث ابن عباس نحوه .

انظر : اللؤلؤ والمرجان - رقم ٨٢٢ - : ٢ / ٦٥ ، وتلخيص الحبير : ٢ / ٢٦٢

وسنن البيهقي - باب التقديم والتأخير في عمل يوم النحر - : ٥ / ١٤٠ - ١٤٤ .

(٦) في (أ) زيادة ما بين المعقوفين : (لا)

(٧) انظر : تفسير القرطبي - سورة البقرة - : ٢ / ٣٧٩ ، واحكام القرآن للجصاص =

(ثم محلها الى البيت العتيق)^(١) فأما ان قدم الحلق على الرمي ، فان قيل : ان الحلق نسك يتحلل به ، أجزاء ولا دم عليه ، وان قيل : انه اباحه بعد حظر ، فعلى وجهين :

أحدهما : وهو مذ هب البغداديين ، عليه الغدية ، كحلقه قبل يوم النحر .
والوجه الثاني : وهو مذ هب [أكثر]^(٢) البصريين ، لافدية عليه ، لما قد مناه من حديث عبدالله بن عمرو ، ولما روى عن ابن عباس * أن رجلا قال : يا رسول الله اني اخرت الرمي حتى جن الليل ، فقال : ارم ولا حرج^(٣) فبين بذلك جواز تقديم الحلق على الرمي .

= - باب وقت ذبح الهدى الامصار - : ٢٧٤ / ١ - ٢٧٥ .

(١) سورة الحج : ٢٢ / ٣٣ .

وانظر : تفسير القرطبي - سورة الحج - : ١٢ / ٥٧ - ٥٨ ، والدر المنثور -

سورة الحج - : ٦ / ٤٧ .

(٢) في (أ) ساقطه .

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ ، وانما روى البخاري ، وابن خزيمة في صحيحه والبيهقي في شرح السنة من حديث عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال * كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسئل يوم النحر بمنى ؟ فيقول : لا حرج ، فسأله رجل فقال : حلقت قبل أن أذبح ؟ قال اذبح ولا حرج ، وقال : رميت بعد ما أسيت ؟ فقال : لا حرج * .

قوله (بعد ما أسيت) : أي بعد ما دخل في الليل ، ويطلق النساء أيضا على ما بعد الزوال .

انظر : عمدة القاري - باب اذا رمى بعد ما أسى . . الخ رقم ٣١٦ -

١٠ / ٧٠ - ٧٢ ، وصحيح ابن خزيمة - رقم ٢٩٥٠ - : ٤ / ٣٠٨ - ٣٠٩ ،

وشرح السنة للبيهقي - رقم ١٩٦٤ - : ٧ / ٢١٢ - ٢١٣ ، ولسان العرب

ي - : ١٥ / ٢٨١ .

(١١٢) "سألة"

قال الشافعي : ويأكل من لحم هديه ^(١).

الهدى على ثلاثة أضرب : -

ضرب وجب بالا حرام ، وضرب وجب بالنذر ^(٢) ، وضرب تطوع به ^(٣)

فأما ما كان واجبا بالا حرام ، فلا يجوز أن يأكل منه بحال .

وقال أبو حنيفة ^(٤) : يجوز أن يأكل من جميعه الا —————

(١) الهدى : بالتشديد، كالهدى بالتخفيف ، وهو ما يهدى الى البيت الحرام

من بهيمة الانعام لتنحر ، وهو ثلاثة أنواع : الابل، والبقر، والغنم .

وواحد الهدى والهدى : هدية وهدية ، وجمع المخفف : أهدا .

انظر : النهاية لابن الاثير - هدى - : ٢٥٤ / ٥ ، والمجموع للنووي - باب

الهدى - : ٣٥٦ / ٨ .

(٢) النذر : اذا أوجبت على نفسك شيئا تبرعا ، من عبادة أو صدقة أو غير ذلك .

ومنه قولك " نذرت لله كذا نذرا " .

انظر : النهاية لابن الاثير - نذر - : ٣٨ / ٥ - ٣٩ ، ولسان العرب - ر -

٢٠٠ / ٥ - ٢٠١ ، والمصباح المنير - نذر - : ٢٦٧ / ٢ .

(٣) التطوع : ما تبرع به من ذات نفسه ما لا يلزمه فرضه .

انظر : النهاية لابن الاثير - طوع - : ١٤٢ / ٣ ، ولسان العرب - ط - : ٢٤٣ / ٨

(٤) جاء في البناية شرح الهداية : ويجوز الاكل من هدى التطوع، والمتعة، والقران

لأنه دم نسك فيجوز الاكل منها بمنزلة الأضحية ، وقد صح أن النبي صلى الله

عليه وسلم "أكل من لحم هديه، وحسا من مرقه" رواه مسلم من حديث جابر

الطويل ، . . . ، ولا يجوز الاكل من بقية الهدايا ، لأنها دماء كفارات .

انظر : البناية شرح الهداية - باب الهدى - : ٨٦٧ / ٣ ، وانظر أيضا

فتح القدير - باب الهدى - : ١٦١ / ٣ .

قال السرخسي : واذا أكل المحرم من جزاء الصيد فعليه قيمة ما أكل؛ لأن حق

الله بالتصدق تعلق بالمذبح . فإذا صرفه الى حاجته، صار ضامناً قيمته

للساكين . . . الخ .

... [(١) جزاء الصيد] ، وقال مالك (٢) : يأكل من جميعه الا من [(٣) جزاء الصيد والكلام] عليهما [(٤) يأتي] .

وأما التطوع فله أن يأكل منه ، لقوله تعالى (فكلوا منها واطعموا البائس الفقير) (٥) ، وقال تعالى (واطعموا القانع والمعتر) (٦) (٧) .
وأما النذر فعلى وجهين :

= انظر : المبسوط - باب جزاء الصيد - : ١٠٠ / ٤ ، وبدائع الصنائع :

٣ / ٢٦٣ ، وحلية العلماء : ٣ / ٣١٤ . والحججه للشيباني : ١ / ٣٤٧

(١) في (ج ، د) زيادة ما بين المعقوفين : [دم القرآن] ليست في (أ ، ب) وهو الصواب .

انظر : المصادر السابقة من كتب الحنفية .

(٢) قال في الكافي : ويؤكل من الهدى كله ، واجبه وتطوعه ، الأربعة اشياء :

١ - جزاء الصيد . ٢ - وفدية الاذى ٣ - ونذر الساكين - وهدى التطوع - اذا عطب قبل محله .

انظر : كتاب الكافي لابن عبد البر القرطبي : ١ / ٤٠٣ .

وقال في المنتقى : والذي ذهب اليه مالك انه يؤكل من كل هدى بلغ محله الا ثلاثة : جزاء الصيد ، وفدية الاذى ، وما نذر للساكين ، هذا هو المشهور من المذهب .

انظر : المنتقى للباجي - العمل في الهدى اذا عطب أو ضل - : ٢ / ٣١٨ ، وحلية العلماء : ٣ / ٣١٤ .

(٣) في (أ) ساقطه .

(٤) في (أ) عليه .

(٥) سورة الحج : ٢٢ / ٢٨ .

(٦) سورة الحج : ٢٢ / ٣٦ .

(٧) جاء في تفسير القرطبي : قوله تعالى (واطعموا القانع والمعتر)

قوله " واطعموا " امر اباحة ، و " القانع " السائل ، يقال : قنع الرجل يقنع

قنوعا ، اذا سأل بفتح النون في الماضي وكسرها في المستقبل ، يقنع قناعة فهو

قنع ، اذا تعفف واستغنى ببلغته ، ولم يسأل مثل : حمد يحمد ، وقال =

أحدهما : لا يجوز أن يأكل منه ، لأنه دم واجب كسائر الدماء الواجبة بالأحرام .
 والوجه الثاني : وهو قول أبي إسحاق المروزي وكثير من أصحابنا : [يجوز
 أن] ^(١) يأكل منه ؛ لأنه متطوع بإيجابه على نفسه ، فكان الحاقه بالتطوع أولى من الحاقه
 بالجبران ، ^(٢) [والنذر] ^(٣) [البديل] ^(٤) ^(٥)

= ابن السكيت : " القانع " الذي ترك المسألة وتعفف .
 وأما " المعتر " فهو الذي يطيف بك يطلب ما عندك سائلاً كان أو ساكتاً .
 وقيل : المعترض من غير سؤال ، وقيل غير ذلك بمعناه . والله تعالى أعلم .
 انظر : تفسير القرطبي - سورة الحج - : ١٢ / ٦٤ - ٦٥ .
 (١) في (أ) ساقطه .
 (٢) في (أ ، ب) ساقطه .
 (٣) قوله (بالجبران) يعني بدم الجبران ، وهو ماوجب بفعل محظور أو ترك
 واجب بالأحرام .
 (٤) في (أ ، ب) والبديل . ، وفي (ج) بياض .
 (٥) والنذر البديل ؛ ذكره النووي رحمه الله في المجموع بقوله :
 وإن كان نذراً نظرت ، فإن كان قد عينه عما في ذمته لم يجز أن يأكل منه ، لأنه
 بدل عن واجب فلم يجز أن يأكل منه ؛ كالدم الذي يجب بترك الأحرام —
 الميقات ، وإن كان نذراً مجازةً ؛ كالنذر لشفاء المريض ، وقدوم الغائب ، لم
 يجز أن يأكل منه ؛ لأنه جزاء ، فلم يجز أن يأكل منه ؛ كجزاء الصيد ، فإن أكسل
 شيئاً منه ضمنه . . الخ . والله أعلم .

انظر : المجموع : ٨ / ٤١٣ .

(١/١١٢) "فصل"

فإذا ثبت جواز أكله من التطوع ، فله أن يأكل منه وعليه أن يطعم الفقراء منه ،
 فيكون أكله [منه] ^(١) مباحاً ، واطعام الفقراء [] ^(٢) واجباً ، فان أطعم جميعه
 الفقراء جاز ، وان أكل جميعه لم يجز ، وقال ابن سريج : ^(٣) اطعام الفقراء مباح ،
 وليس بواجب ، فان أكل جميعه جاز ، كما لو أطعم جميعه ، وقال أبو حنيفة ^(٤)
 ابن الوكيل : أكله منه واجب ، وان أطعم جميعه لم يجز ، كما لو أكل جميعه ،
 فجعل أبو العباس الأكل ، والا طعام مباحين ، وجعل أبو حنيفة ابن الوكيل ، الا كل
 والا طعام واجبين وكلاهما غير مصيب ، والصحيح : أن الأكل مباح ، والا طعام
 واجب ، لأن المقصود في الهدى أنه قربة الى الله تعالى ، ولذلك سمي قرباناً ،
 والقربة في اطعام الفقراء لا في أكله ، ولما قال الله تعالى (فكلوا منها واطعموا)
 كان [الأمر] ^(٥) بالأكل مباحاً ، لأنه بعد حظر ، وكان الأمر بالا طعام واجباً ،
 لأنه مقصود الهدى .

(١) في (ج) ساقطه .

(٢) في (أ) واطعامه .

(٣) انظر : المجموع للنووي : ٤١٦ ، ٤١٣ / ٨ .

(٤) في (أ) جعفر .

(٥) في (ب) ساقطه .

"فصل" (١١٢/ب)

7 فان ثبت هذا ، ففي قدر ما يستحب له أن يأكل ويتصدق قولان :
 أحدهما : وهو قوله في القديم : يأكل 7 منه ^(٢) الثلث ، ويهدي الثلث
 ويتصدق بالثلث ، وهو/مذهب ابن مسعود ^(٣) ، وقد روى ذلك " عن النبي صلى الله عليه وسلم " ^(٤) .

(١) في (أ) اذا .

(٢) في (أ ، ب ، ج) ساقطه .

(٣) روى سعيد بن منصور وابن حزم ، وأبي يوسف في كتابه الآثار . والبيهقي في سننه ، من حديث علقمة قال : " بعث معي عبد الله بن مسعود ، يهدي تطوعا ، فقال لي : " كل أنت وأصحابك ثلثا ، وتصدق بثلث ، وابعث الى أهل أخسى عتبة ثلثا " لفظ البيهقي ، وعلقمة هذا هو : علقمة بن قيس .
 وروى نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال " الضحايا والهدايا ثلث لأهلك ، وثلث لك ، وثلث للمساكين " رواه ابن حزم وسعيد بن منصور .

انظر : القرى - ماجا* في قسمة لحوم الهدايا : ص ٥٧٠ ، والمحلى لابن حزم - رقم ٩٠٨ - ٢٧٠ / ٧ ، والآثار لابن يوسف - رقم ٥٨٢ - : ١٢٦٠ وسنن البيهقي - باب الاكل من الضحايا والهدايا : ٢٤٠ / ٥ ، وعدة القساري - رقم ٣٠١ - : ٥٨ ، ٥٧ / ١٠ ، وموسوعة فقه عبد الله بن مسعود - هدى - ص ٥٦٦ ، والام - الهدى - : ٢ / ٢١٦ .

(٤) لم أقف عليه في كتب الحديث ونحوها ، وإنما روى ابن حزم من حديث طلحة بن عمرو عن عطاء* عن ابن مسعود* أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نأكل منها ثلثا ، ونتصدق بثلثها ، ونطعم الجيران ثلثها* قال ابن حزم ، طلحة بن عمرو مشهور بالكذب الفاضح ، وعطاء* لم يدرك ابن مسعود ، ولا ولد إلا بعد موته ، ولو صح لقلنا به سارعين اليه . انتهى .

قال الذهبي في الميزان : طلحة بن عمرو الحضرمي المكي صاحب عطاء* : ضعفه ابن معين ، وقال أحمد والنسائي : متروك الحديث ، وقال البخاري وابن المديني : ليس بشيء* ، وقال ابن أبي حاتم سألت أبي عن طلحة بن عمرو ؟ =

والقول الثاني : أن المستحب أن يأكل النصف ، ويتصدق بالنصف، لقوله تعالى
 (فكلوا منها واطعموا) فكان ظاهره التسوية بين الأمرين .
 فأما الجائز من ذلك ، فما يقع عليه اسم الأكل، والصدقة؛ فان تصدق بجميعها
 إلا رطلاً أكله، أجزأه ، وان أكل جميعها إلا رطلاً تصدق به، أجزأه ، ولو تصدق
 بجميعها، ولم يأكل شيئاً منها، أجزأه ، لأن الأكل مباح ، وليس بواجب ، ولو
 أكل جميعها ولم يتصدق منها بشيء، لم يجزه ، وكان ضائعاً، وفي قدر ما يضمنه
 وجهان :

= فقال : مكى ليس بقوى، لين الحديث عندهم ، وقال أبو زرعة : ضعيف .
 انتهى .

انظر : المحلى لابن حزم - رقم ٩٨٤ - : ٣٨٤ / ٧ ، وميزان الاعتدال -
 رقم ٤٠٠٨ - : ٢ / ٢٤٠ ، ٢٤١ .

وروى ابن عباس في صفة أضحية النبي صلى الله عليه وسلم " ويطعم أهل بيته
 الثلث ، ويطعم فقراء جيرانه الثلث ، ويتصدق على السوءال بالثلث " رواه
 الحافظ أبو موسى الأصفهاني في كتابه " الوظائف " وقال حديث حسن .
 هكذا وقفت عليه في بعض كتب الفقه، والناسك، ولم أجده فيما وقع لي من كتب
 السنن، والآثار والسانيد .

وقد أشار الألباني إلى ذلك بقوله : لم أقف على سنده لأنظر فيه ، وقد حسن
 ولا أدري، أراد بذلك حسن المعنى، أم حسن الاسناد، والاول هو الأقرب .
 فائدة : قال الألباني : كتاب " الوظائف " هذا، هو من كتب أبي موسى محمد
 ابن عمر بن المديني الحافظ المتوفى سنة (٥٨١ هـ) ، وهو غير كتابه
 الآخر : " اللطائف من علوم المعارف " مخطوط في المكتبة الظاهرية، والله
 أعلم .

انظر : كشف القناع - فصل والاضحية مشروعة اجماعاً - : ٢٢ / ٣ ، ومفيد
 الانام ونور الظلام للأشيقري - : ٢٥١ ، وأرواء الغليل - رقم ١١٦٠ -
 ٣٧٤ / ٤ .

أحدهما : أنه يضمن منها قدر الجائز ، وهو ما يقع عليه الاسم ، لأنه قد
 كان له فعل ذلك قبل [التفويت]^(١) ، فوجب أن لا يلزمه الاضمان ذلك القدر
 بعد [التفويت]^(٢) .

والوجه الثاني : أنه يضمن منها قدر الاستحباب ، وهو النصف أو الثلث ، على
 اختلاف القولين ، لتقديره نصاً بالسنة ، واستواء حكمها في ظاهر الآية ، والأول
 أقيس .

(١) في (د) التقريب .

(٢) في (ب) الفوات ، وفي (د) التقريب .

(١١٢ / ج) " فصل "

ويستحب أن يتولى الرجل نحر هديه بنفسه، لما روى " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ساق في حجه مائة بدنة ، فكان سهيل بن عمرو ، يقْدِّم البدن ^(١) بين يديه ، حتى نحر منها ، بيده ستاً وستين بدنة ، [وأمر ^(٢) علياً ، فنحر الباقي ^(٣)] ؟ فان

(١) سهيل بن عمرو بن عبد شمس القرشي العامري :

صحابي رضي الله عنه ، وأحد سادات قريش ، وأشرافهم ، وخطيبهم ، أسره المسلمون يوم بدر ، وعلى يديه انهرم صلح الحديبية ، ثم أسلم يوم الفتح ، فكان أكثر كبراء قريش صلاةً وصوماً ، وصدقةً ، واشتغالا بما ينفعه في آخرته ، خرج مجاهداً إلى الشام ، فاستشهد " باليرموك " وقيل " بمرج الصفر " وقيل توفي في طاعون عمواس سنة ١٨ هـ على أحد الأقوال ، وهو والد أبي جندل رضي الله عنهما . انظر ترجمته في : تهذيب الاسماء واللغات : ٢٣٩ / ١ ، والاصابة : ٩٤ / ٢ ، والاعلام : ١٤٤ / ٣ .

(٢) البدن : جمع بدنة ، تطلق على الجمل ، والناقة ، والبقرة ، وهي بالابل أشبه ؛ وسميت بدنة ، لعظمها وسمتها . وقد تكررت في الحديث .

انظر : النهاية لابن الاثير - بدن - : ١٠٨ / ١ ، ولسان العرب - ن - : ٤٨ / ١٣ .

(٣) في (١) وأما .

(٤) لم أقف عليه بهذا اللفظ ، فيما وقع لي من كتب السنة ، والاثار ، والاطراف ، وانما روى الحميدي في سننه قريباً منه ، وليس فيه " فكان سهيل ابن عمرو يقسِّد البدن بين يديه " .

ولفظ ما رواه الحميدي ، عن سفیان ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه عن جابر بن عبد الله قال : " أهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة بدنة فقدّم عليّ من اليمن ، فأشركه في بدنه بالثلث ، فنحر رسول الله صلى الله عليه وسلم ستاً وستين بدنة ، وأمر علياً ، فنحر أربعاً وثلاثين ، وأمر النبي صلى الله عليه وسلم من كل جزور ببضعة فطبخت ، فأكلا من اللحم ، وحسبنا من العرق " قال سفیان : واهل العربية يقولون : وحسوا .

ضعف المهدى عن نحر هديه بنفسه ، استتاب غيره ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم استتاب علياً في نحر ما بقي ، ويحضر نحره .

كما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لبعض نساءه : " احضري نسيكتك ، فإنه يغفر لك عند أول قطرة " . (١)

= وأخرجه مسلم ، من الطريق المشار إليها ، بلفظ آخر ، إلا أن فيه " فنحر ثلاثاً وستين " . وفي بعضها " نحر ثلاثين بدنة " ، ثم أمر علياً فنحر ما بقي منها " الحديث رواه أحمد ، وسنده ضعيف . والله أعلم .

انظر : سند الحمدي - رقم ١٢٦٩ - : ٥٣٤ / ٢ ، وصحيح مسلم شرح النووي - حجة النبي صلى الله عليه وسلم - ٨ / (١٩١ ، ١٩٢) ، سنن البيهقي : ٨ / ٥ ، وصحيح ابن خزيمة - رقم ٢٨٩٢ - : ٢٨٤ / ٤ ، وسند أحمد : ١ / ٢٦٠ ، وعدة القاري - رقم ٢٩٦ - : ٥١ / ١٠ ، ونصب الراية : ٣ / ١٦٠ ، وسنن ابوداود - رقم ١٩٠٥ - : ١٨٦ / ٢ .

(١) رواه البيهقي من حديث عمران بن الحصين قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " يا فاطمة قومي ، فاشهدي اضحيتك ، فإنه يغفر لك وأول قطرة تقطر من دمه ، كل ذنب عطته ، وقولي (ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين) قيل : يا رسول الله هذا لك ، ولأهل بيتك خاصة ، فأهل ذلك أنتم ، أم للمسلمين عامة ؟ قال : بل للمسلمين عامة " قال البيهقي لفظ حديث ابن عبدان لم نكتبه من حديث عمران والا من هذا الوجه وليس بقوي .

ورواه الطبراني في الكبير والوسط من حديث عمران بن الحصين أيضاً به ، قال في مجمع الزوائد : وفيه ابو حمزة الثمالي ، وهو ضعيف ، ورواه البزار من حديث ابي سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " يا فاطمة قومي الى اضحيتك فاشهديها ، فإن لك بكل قطرة تقطر من دمه ، أن يغفر لك ما سلف من ذنوبك ، قالت : يا رسول الله لنا خاصة أهل البيت أو لنا خاصة أهل البيت أو لنا وللمسلمين ؟ قال بل لنا وللمسلمين " .

قال في مجمع الزوائد ، فيه عطية بن قيس ، وفيه كلام كثير ، وقد وثق .

انظر : سنن البيهقي - باب ما يستحب من ذبح صاحب النسيكة نسيكته . . الخ - ٢٣٨ / ٥ - ٢٣٩ ، وكشف الاستار - رقم ١٢٠٢ - : ٥٩ / ٢ ، ومجمع الزوائد - كتاب الاضاحي - باب فضل الاضحية - : ١٧ / ٤ .

قال الشافعي : ^(١) وأحب أن يأكل من كبد هديه ، إذا كان تطوعاً قبل أن يمضي
إلى طواف الأفاضة .

لما روى " أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر علياً بذلك " ^(٢)

(١) قال الشافعي رحمه الله : وأحب أن يأكل من كبد ذبيحته قبل أن يفيض
أولحمها ، وإن لم يفعل فلا بأس .

انظر : الام - الهدى - : ٢ / ٢١٦ .

(٢) لم أقف على رواية أنه صلى الله عليه وسلم أكل من كبد هديه .

وانما روى مسلم وابن خزيمة، وأبو داود، والبيهقي والحميدي أنه صلى الله عليه
وسلم " أمر علياً ببضعة من كل جزور " ولم يصرح فيه بالكبد ، والله أعلم .

انظر : صحيح مسلم - شرح النووي - حجة النبي صلى الله عليه وسلم - ٨ / ١٩٢ -

وصحيح ابن خزيمة - رقم ٢٩٢٤ - : ٤ / ٢٩٧ ، وسنن أبوداود - رقم ١٩٠٥ -

٢ / ١٨٦ ، وسنن البيهقي - باب الاكل من الضحايا . . . الخ - : ٥ / ٢٤٠ ،

وسند الحميدي - رقم ١٢٦٩ - : ٢ / ٥٣٤ ، ونصب الراية - باب الهدى -

٣ / ١٦٠ .

(١١٣) سألـة

قال الشافعى : وقد حلّ من كل شئ الا النساء فقط. (١٧١/ل م)

وجملة ذلك ، أن فى الحج احلالين يستبيح بالأول منهما بعض محظورات الاحرام ، ويستبيح بالثانى جميعها ، وفى العمرة احلال واحد ، يستبيح به جميع محظورات الاحرام ؛ لأن العمرة أخف حالاً من الحج ، وأقل عملاً ؛ وإذا كان كذلك ، فقد تقدم الكلام ، أن الحاج يفعل يوم النحر أربعة أشياء . الرمي ، والنحر ، والحلق ، والطواف .

فتبدأ ببيان أحكامها ، ثم نبنى عليه حكم الاحلالين .

فالرمي نسك يتحلل به ، لا يختلف ، ونحر الهدى ليس بنسك ، لا يختلف ، والطواف بالبيت نسك يتحلل به ، لا يختلف ، وفى الحلق قولان مضيا :

أحدهما : أنه نسك يتحلل به .

والثانى : أنه اباحة بعد حظر .

وقد ذكرنا [توجيه القولين]^(١) ، فإذا ثبت هذا انتقل الكلام الى ابانة الاحلالين وذلك مبنى على ما تقدم .

فان قلنا : ان الحلق ليس بنسك ، وانما هو اباحة بعد حظر ، فلا حلال الثانى يكون بشيئين : الرمي ، والطواف فان كان قد سعى قبل عرفة لم يلزمه السعى بعد هذا الطواف وان لم يكن قد سعى [قبل]^(٢) عرفة ، لزمه السعى مع هذا الطواف ولم يحل قبل السعى ، فاذا فعل الرمي والطواف ، فقد حلّ احلاله الثانى ، ويكون احلاله الأول بأحد هما ، اما بالرمي وحده ، أو بالطواف وحده ، على حسب ما تقدم .

(١) فى (أ) توجيههما .

(٢) فى (ج) بعد .

وان قلنا : ان الحلق [نسك^(١)] يتحلل به ، فلا حلال الثانى يكون بثلاثة
 أشياء ، بالرمى ، والحلق ، والطواف ، فاذا فعلها فقد حل احلاله الثانى ،
 ويكون احلاله الاول بشيئين منها : اما بالرمى والحلق ، أو بالحلق والطواف ،
 أو بالرمى والطواف .

(١) فى (ج) ساقطه .

(١/١١٣) "فصل"

/ فإذا وضع حكم الاحلال الأول ، والاحلال الثاني ، انتقل الكلام الى ما يستباح ١٧١/ لس
بالاحلال الأول ، والاحلال الثاني .

وجملة ذلك ، أن محظورات الاحرام عشرة أشياء :

الطيب ، واللباس ، والحلق ، والتقليم ، والترجيل ، ٧ ووطئ النساء^(١) ،
وباشرتهم ، وعقد النكاح ، وقتل الصيد ، وتغطية ما يتعلق به الاحرام —
رأس الرجل ، ووجه المرأة .

فإذا حل^(٢) احلاله الثاني ، استباح جميع ذلك ، فأما اذا حل احلاله
الأول ، فانه يستباح منها خمسة أشياء قولاً واحداً .

وهي : اللباس ، والحلق ، والتقليم ، والترجيل ، وتغطية ما يتعلق به الاحرام ،
ويستديم حظر شيئين منها قولاً واحداً ، وهما : الوطئ ، والباشرة ، لرواية
فائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " [اذا حل^(٣) رميتم وحلقتم ، فقد حصل
لكم كل شيء الا النساء " (٤)

فأما الثلاثة الباقية ، وهي الطيب ، والنكاح ، وقتل الصيد ففيها قولان :-
أحدهما : أنها مستدانة الحظر ، كالوطئ ، والباشرة ؛ قاله في القديم .
والقول الثاني : نص عليه في الجديد ، وهو الصحيح ، أنها باحة كالحلق ،

(١) في (أ) والوطئ للنساء . (٢) في (ب) حل .

(٣) في (ب ، د) فإذا .

(٤) رواء الدارقطني ، والبيهقي ، وأحمد ، وأبو داود ، من حديث الحجاج بن أرطاة
ومداره عليه وهو ضعيف ومُدَلَّس ، وله طرق أخرى بالفاظ قريبة منه ، عن ابن
عباس ، وابن عمر موقوفاً عليهما .

انظر : تلخيص الحبير - رقم ١٠٥٧ - : ٢ / ٢٦٠ ، وانظر : ص / ٦٣٨ من
هذه الرسالة .

واللباس ، لقوله عليه السلام " فإذا رميتم وحلقتهم فقد حلّ لكم كل شيء إلا النساء ^(١) .
وقد قيل : ان الطيب مباح قولاً واحداً على القديم والجديد ^(٢) وأن ^(٣) ~~ما~~
قاله في القديم حكاه عن مالك .

(١) ضعيف وقد سبقت الإشارة إليه ص / ٥٧٦٠٣٨ .

(٢) في (أ) وما .

(٣) انظر : الام - باب الطيب للاحرام - : ١٥١ / ٢ ، والسوى شرح الموطأ :

- رقم ٨٢٩ - : ٣٩٣ / ١ .

(١١٣/ب) "فصل (١)"

قد ذكرنا ما يقع به الاحلال الاول ، وما يقع به الاحلال الثانى ، وما يستبيحه
بالاحلال الاول ، وما يستبيحه بالاحلال الثانى ، واذا كان هذا ثابتاً مقدراً ، لم
يقع التحلل بدخوله زمان التحلل ، حتى [يفعل]^(٢) ما يقع به التحلل ، وقيل
ابوسعيد الاصطخرى :^(٣) يحل بدخول الزمان دون الفعل ، فاذا مر عليه بمعد
نصف الليل من ليلة النحر ، زمان رمى / وحلق ، فقد حل احلاله الأول ، وان لم يرم ١٢٢/ل م
ولم يحلق استدلالاً بشيئين :-

أحدهما : أن الحج ، والصوم عبادتان [متشابهتان]^(٤) [تتعلق]^(٥) الكفارة
بهما ، ثم ثبت أنه يتحلل من صومه ، بدخول [زمان]^(٦) [الفطر]^(٧) ، وان لم
يفطر ، فكذلك يجب أن يتحلل من حجه بدخول زمان الرمي ، وان لم يرم .
والثانى : أنه لما تحلل من احرامه بفوات زمان الرمي ، وان لم يرم ؛ وذلك بغروب
الشمس من يوم النحر ؛ تحلل من احرامه بدخول زمان الرمي ، وان لم يرم ،
وذلك بدخول نصف الليل من ليلة النحر ؛ وهذا خطأ لقوله عليه السلام " فاذا رميت
وحلقتم فقد حل لكم كل شئ الا النساء " ^(٨) ، فجعل ذلك شرطاً فى وقوع التحلل ،
ولأن للحج احلالين : أول ، وثان ، فلما لم يتحلل احلاله الثانى [بدخول]^(٩)

(١) فى (ا ، ب ، د) مسألة .

(٢) فى (د) يقع .

(٣) انظر : المجموع للنووى : ٢٢٥ / ٨ .

(٤) فى (ا ، ب) ساقطه .

(٥) فى (د) لتعلق .

(٦) فى (ا) الزمان .

(٧) فى (ا) ساقطه .

(٨) ضعيف . انظر : ص / ٣٨٠٦٠٧٧٦ .

(٩) فى (ب) بدخوله .

وقته ، كان في الاحلال الاول [الذي هو اقوى (بحال) ^(١) احراء] ^(٢) أولى
 أن لا يتحلل بدخول وقته ، فأما جمعه بين [احلالين] ^(٣) بين هذا وبين الفطر ،
 عن الصوم ، ففاسد من الوجه الذي جمعه ، صحيح من الوجه الذي ذكره ، لأنـه
 في الصوم يكون مفطراً [بخروج] ^(٤) زمانه ، وكذا في الرمي يكون محلاً بغوات زمانه ،
 ولم يجز أن يكون محلاً بدخول زمانه ؛ كما لم يكن في الصوم مفطراً بدخول زمانه .
 وأما قوله : لما كان متحلاً بغوات زمانه ، [وجب] ^(٥) أن يكون متحلاً بدخول
 زمانه ، [. . .] ^(٦) فليس بينهما معنى جامع ، ثم هو فاسد بالصوم ، لأنه يكون
 خارجاً منه بغوات زمانه ، ولا يكون داخلًا فيه بدخول زمانه .

(١) في (ب) حال .

(٢) في (أ) ساقطه .

(٣) في (ب) ساقطه .

(٤) في (ب) فخرج .

(٥) في (أ) فوجب .

(٦) في (أ) زيادة ما بين المعقوفين : [وأما] .

(١١٤) "سألة"

قال الشافعى : ولا يقطع التلبية المحرم ، حتى يرى الجمرة بأول حماة /، لأن النبى ١٧٢ / لس عليه السلام " لم يزل يلبى حتى رى الجمرة ، وعمر ، وابن عباس " .
 قد ذكرنا أن الحاج يلبى [حين ^(١)] تنبعث به راحته ، بعد احرامه ، السى
 أن يرى أول حماة من جمره العقبة ، فى يوم النحر ، فحينئذ يقطع التلبية ويأخذ
 فى التكبير ، وقال مالك : ^(٢) يقطع التلبية اذا حصل بمنى وأخذ فى التوجه منها السى
 عرفة .

ودلينا عليه : حديث الفضل بن العباس " أن النبى صلى الله عليه وسلم لم يزل
 يلبى حتى رى جمره العقبة " ^(٣) ؛ ولأنه قبل رمية على جملة احرامه ، لم يتحلل من شئ
 منه ، فوجب أن يكون قطعه [لتلبية ^(٤)] احرامه ، عند أخذه فى التحلل من احرامه .

(١) فى (أ) ساقطه .

(٢) انظر : الكافى لابن عبد البر القرطبى - باب العمل فى الحج - : ٣٧١ / ١ ،
 والمستقى للهاجى - قطع التلبية - : ٢١٦ / ٢ .

(٣) رواه البخارى ومسلم والترمذى وابوداود والنسائى والبيهقى وغيرهم وقد سبقست
 الاشارة اليه ص / ٧٥٠ .

(٤) فى (أ) لتلبيته ، وفى (ب) للتلبية .

(١١٥) مسألة

قال الشافعي : فيتطيب لحله ان شاء ، قبل أن يطوف بالبيت .

أما الطيب بعد الا حلال الثاني فباح ، وقبل الا حلال الأول فمحظور ، فأما بعد الاول وقبل الثاني ، فذهب الشافعي في الجديد أنه مباح ، لقوله عليه السلام " فاذا رميتم وحلقتم ، فقد حل لكم كل شيء ، الا النساء " ^(١) ، وقال في القديم : لا يجوز ؛ وهو ذهب مالك ^(٢) ، لأنه من دواعي الجماع ، كالباشرة ، وكان أكثر أصحابنا يخرجون ذلك على قولين ، ومنهم من قال : مذهب في القديم ، والجديد بعد جوازه ، قولاً واحداً ، وما ذكره في القديم : هو [حكاية] ^(٣) عن مالك ، لما روى عن عائشة أنها قالت : " طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم لإحرامه ، قبل أن يحرم ، ولحله قبل أن يطوف بالبيت " ^(٤) وهذا نص ، ولأن الطيب أخف حالاً من اللباس ، لأن استدانة الطيب بعد الاحرام [جائزة] ^(٥) ، واستدانة اللباس بعد الاحرام غير جائزة ، فلما استباح / أغلظ الأمرين حالاً ، كان استباحة أخفهما لـ ١٢٣ / ج أولى .

(١) سبقت الإشارة اليه في ص / ٦٣٨ ، ٧٧٦ .

(٢) انظر ص / ٧٧٧ .

(٣) في (ج ، د) حكاية .

(٤) رواه البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، ومالك وغيرهم .

انظر : تيسير الوصول - في الاحرام وما يحرم فيه - : ١ / ٣١٥ ، وجميع

الفوائد - رقم ٣٢٤٥ - : ١ / ٢٩٥ - ٢٩٦ ، واللؤلؤ والمرجان - رقم ٧٣٩ - :

٣١ / ٢ .

(٥) في (أ) جائزة .

(١١٦) "سألة"

قال الشافعي : ويخطب الامام بعد الظهر يوم النحر ، ويعلم الناس الرمي والنحر ، والتعجيل لمن اراده في [يومين]^(١) بعد النحر .

وقد ذكرنا أن خطب الحج أربعة : مضى منها خطبتان ، وهذه الثالثة : وهي يوم النحر بعد صلاة الظهر ، فيعلم الناس ما يحتاجون اليه في يومهم ، وما بقى عليهم من مناسكهم .

وقال أبو حنيفة :^(٢) هذه [الخطبة]^(٣) غير سنونة فلا يخطبها ، لقوله عليه السلام " لا جمعة ولا تشريق الا في مصر جامع " ،^(٤) وليست منى محرراً ، فلم

(١) في (أ) يومه ، وانظر الام - مختصر المزني - : ص ٦٨ .

(٢) انظر : الجسوط للسرخسي - باب الخروج الى منى - : ٥٣/٤ ، والبنية في شرح الهداية - : ٥١٥/٣ ، وحاشية ابن عابدين : ٥٠٢/٢ ، وفتح القدير : ٤٦٦/٢ .

(٣) في (د) خطب .

(٤) قال الزيلعي : غريب مرفوعاً ، وانما وجدناه موقوفاً على عليّ ، رواه عبد الرزاق في " مصنفه " عن معمر عن ابي اسحاق عن الحارث عن عليّ ، قال " لا جمعة ولا تشريق ، الا في مصر جامع " انتهى ، ورواه ابن ابي شيبة في " مصنفه " عن عباد بن العوام عن حجاج عن ابي اسحاق عن الحارث عن عليّ ، قال " لا جمعة ، ولا تشريق ، ولا صلاة فطر ، ولا أضحي الا في مصر جامع ، أو مدينة عظيمة " انتهى .

ورواه عبد الرزاق أيضاً عن الثوري عن زبيد الا يامى " به " عن سعد بن عبيدة عن ابي عبد الرحمن السلمي عن عليّ ، قال " لا تشريق ولا جمعة ، الا في مصر جامع " انتهى ، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى عن شعبة عن زبيد الا يامى " به " ، قال وكذلك رواه الثوري عن زبيد " به " ، وهذا انما يروى عن عليّ موقوفاً ، فالأمر النبي صلى الله عليه وسلم ، فانه لا يروى عنه في ذلك شيء . انتهى كلامه .

وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص : حديث عليّ " لا جمعة ولا تشريق الا في =

يجز أن يخطب [ليوم]^(١) النحر بها .

ودليلنا : رواية أبي امامة الباهلي ، والهرماس بن [زياد]^(٢) الباهلي^(٣) :
 " أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب يوم النحر بعد صلاة الظهر على ناقته القصواء ،
 وقال : ما يومكم هذا ؟ قالوا : يوم النحر الأكبر " ، وروى أبو امامة الباهلي قال :

= هر " ضعفه أحمد ، وقال ابن حزم في المحلى : فقد صح عن علي رضي الله عنه
 قال " لا جمعة ولا تشريق الا في مصر من الامصار " اهـ .

قوله (لا تشريق) : أراد صلاة العيد ، ويقال لموضعها المشرق ، وسأل
 اعرابي رجلا فقال : أين منزل المشرق : يعني الذي يصلى فيه العيد ، ويقال
 لمسجد الخيف المشرق .

وقوله (مصر جامع) : يعني كل موضع له امير وقاض ينفذ الاحكام ، ويقسم
 الحدود ، قال المعينى : هذا تفسير مصر الجامع ، وعن أبي حنيفة : مصر
 الجامع : هو ما يجتمع فيه مرافق أهله ديناً ودنياً ، وعنه أيضا : مصر
 الجامع : كل بلدة فيها سكك واسواق ، وإلى ينصف المظلوم من ظالمه ، وعالم
 يرجع اليه في الحوادث ، وهو الاصح . انتهى .

انظر : فتح القدير - باب صلاة الجمعة - : ٥١ / ٢ ، ونصب الراية - باب
 صلاة الجمعة - : ١٩٥ / ٢ ، وتلخيص الحبير - كتاب الجمعة - : ٥٤ / ١ ،
 والمحلى لابن حزم - رقم ٥٢٣ - : ٥٢ / ٥ ، والبنية شرح الهداية - صلاة
 الجمعة - : ٧٨٩ / ٢ ، والنهاية لابن الاثير - شرق - : ٤٦٤ / ٣ ، ولسان
 العرب - ر - : ١٢٦ / ٥ .

(١) في (أ) العيد .

(٢) في جميع النسخ : زييد .

(٣) الهرماس بن زياد الباهلي :

صحابي رضي الله عنه ، من أهل اليمامة ، رأى النبي صلى الله عليه وسلم
 يخطب على ناقته العضباء يوم الاضحى ، يكنى أبا جرير ، سكن البصرة ، و طال
 عمره ، روى عن عكرمة بن عمار وغيره .

انظر : الاصابة : ٦٠٠ / ٣ ، والاستيعاب - هامش الاصابة - : ٦٢٣ / ٣ ،

ومشاهير علماء الامصار - رقم ٤١٣ - : ٥٩ .

" سمعت خطبة رسول الله صلى الله عليه وسلم [بمعنى (١)] يوم النحر* (٢) ، وهذا نص ، ولأنه يوم شرع فيه ركن من أركان الحج ، وهو الطواف ، فوجب أن تسن فيه الخطبة، قياساً على يوم عرفة ، ولأنه لما سُنَّت الخطبة في يوم عرفة، كان يوم النحر بذلك أولى لأمرين :-

أحدهما : أنه يوم الحج الأكبر .

والثاني : لأنها مسنونة في غير الحج .

فأما قوله : لا جمعة ولا تشريق ، فليست هذه خطبة عيد ، وإنما هي خطبة حج ،

فجازت في غير مصر .

(١) في (ب) ساقطه .

(٢) رواه البيهقي وابوداود من حديث سليم بن عامر الكلاعي (قال) : سمعت

أبا أمامة يقول : سمعت خطبة رسول الله صلى الله عليه وسلم بمعنى يوم النحر* ورواه أيضا من حديث عكرمة، عن الهرماس بن زياد الباهلي ، قال : " رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يخطب الناس على ناقته العضا* يوم الاضحى بمعنى* ورواه البيهقي أيضاً من عدة طرق، وزيادات في لفظه .

وروى البخاري، وسلم، وغيرهما من طرق وزيادات في لفظه " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس يوم النحر فقال : يا أيها الناس أي يوم هذا ؟ قالوا : يوم حرام . . . " الحديث لفظ البخاري عن ابن عباس .

انظر : عمدة القاري - باب الخطبة ايام منى - رقم ٢٢٠ - : ٧٧/١٠ ، صحيح

سلم شرح النووي - جواز تقديم الذبح على الرمي . . الخ - : ٥٦/٩ ،

وسنن البيهقي - باب الخطبة يوم النحر . . . الخ

- ١٣٩/٥ - ١٤٠ ، وسنن ابوداود - باب من قال خطب يوم النحر - ١٩٨/٢

وتلخيص الحبير : ٢٥٣/٢ .

(١١٧) "سألة"

قال الشافعى : ومن حلق يوم النحر قبل أن يذبح أو ينحر قبل أن يرمى ، أو قدم الافاضة على الرمي ، أو قدم نسكا قبل نسك ، مما يعمل يوم النحر ، فلا حرج ، ولا فدية ، وقد مضت هذه المسألة ، وذكرنا أن من السنة أن يبدأ في يوم النحر بالرمي ، ثم بالنحر ، ثم بالحلق ، ثم بالطواف ، لترتيب النبي صلى الله عليه ١٢٣ / ل سلم في حجه ^(١) .

فان قدم بعض ذلك على بعض أجزاء على ما ذكرناه من قبل .

(١) هو في حديث جابر رضي الله عنه في حجة النبي صلى الله عليه وسلم ، سوى

ذكر الحلق فهو في الحديث المتفق عليه عن أنس .

انظر : صحيح مسلم شرح النووي - حجة النبي صلى الله عليه وسلم - ٨ / ١٩٠ -

١٩٢ ، وسنن البيهقي : ٨ / ٥ ، واللؤلؤ والمرجان - رقم ٨٢١ - : ٢ / ٦٥ ،

وتلخيص الحبير - رقم ١٠٦١ - : ٢ / ٢٦٢ .

(١١٨) "مسألة"

قال الشافعي : ويطوف بالبيت طواف الغرض ، وهي الافاضة وقد حل من كل شيء ، النساء وغيرهن .

قد ذكرنا أنه يفعل يوم النحر أربعة أشياء ، ثلاثة منها بمنى وهي : الرمي ، والنحر ، والحلاق .

والرابع بمكة : وهو الطواف ، ويسمى طواف الافاضة ، لأن الافاضة من عرفات ، ويسمى طواف الصدر ، يعني حين يصدر الناس من منى ، ويسمى طواف الزيارة ، لزيارتهم البيت بعد فراقهم له ، ويسمى طواف الغرض لأنه ركن مفروض لا [يتم]^(١) الحج الا به . والدلالة على وجوبه قوله تعالى : (ثم ليقضوا تفثهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق)^(٢) ، ولرواية جابر [و]^(٣) ابن عمر " أن النبي صلى الله عليه وسلم ، لما رمى الجمرة بمنى ، وذبح ، أفاض الى مكة وطاف "^(٤)

وروى " أن النبي صلى الله عليه وسلم لما طاف طواف الافاضة ، طلب الخلوة

(١) في (أ) يتميز .

(٢) سورة الحج : ٢٢ / ٢٩ .

(٣) في (أ) عن .

(٤) رواء مسلم ، وابوداود ، والبيهقي ، من رواية جابر في حديثه الطويل في حجة النبي صلى الله عليه وسلم ، ورواية ابن عمر رضي الله عنهما ، رواها مسلم ، والبيهقي وابوداود ، وابن خزيمة وغيرهم بلفظ : عن ابن عمر : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفاض يوم النحر ، ثم رجع ف صلى الظهر بمنى " وفي بعض الروايات بزيادة وقال نافع : وكان ابن عمر يفيض يوم النحر ، ثم يرجع في صلى الظهر - يعني بمنى - ويذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم فعله .

انظر : صحيح مسلم شرح النووي : ١٩٣ / ٨ ، ٥٨ / ١٠ ، وسنن ابوداود

٢ / ١٨٦ ، ٣٠٧ ، وسنن البيهقي : ١٤٤ / ٨ / ٥ ، وصحيح ابن خزيمة

رقم ٢٩٤١ - : ٣٠٥ / ٤ ، وشرح السنه للبخاري : ٢٠٧ / ٧ ، وعمدة القاري

- باب الزيارة يوم النحر - : ٦٧ / ١٠ .

مع صفة (١) ، ف قيل : انها حائض ، فقال : عقرى ، خلقى (٢) لا أراها الا حابستنا (٣)

(١) صفة بنت حى بن أخطب النضيرى :

أم المؤمنين ، من ولد هارون بن عمران؛ أخى موسى بن عمران صلى الله عليهما وسلم، واسمها برة بنت سموال ، كانت رضى الله عنها، تحت سلام بن مشكم، ثم خلف عليها كنانة بن أبى الحقيق ، فقتل كنانة يوم خيبر فى شهر رمضان، سنة سبع من الهجرة النبوية الشريفة ، فصارت صفة رضى الله عنها مع السبى ، فأخذها النبى صلى الله عليه وسلم فأعتقها، وتزوجها وسنها لم يبلغ سبع عشرة سنة ، وجعل عتقها صداقها ، وكانت عاقلة من عقلاء النساء ، روى لها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر أحاديث ، توفيت بالمدينة سنة خمسين هجرية وقيل : سنة اثنتين وخمسين هجرية، وقال ابن قتيبة فى المعارف توفيت سنة ست وثلاثين ، قال النووى وهذا ضعيف وغريب، واتفقوا على أنها دفنت بالقيع .

انظر ترجمتها فى : الاصابة : ٣٤٦ / ٤ ، وتهذيب الاسماء واللغات : ٣٤٨ / ٢ ، والمعارف : ٦١ .

(٢) قال أبو عبيد : قوله (عقرى) أى عقرها الله ، و (خلقى) خلقها الله تعالى .

فقوله : عقرها الله يعنى عقر جسدها ، وقوله : خلقها الله يعنى اصابها بوجع فى خلقها .

وظاهر هذا الدعاء عليها ، وليس بدعاء فى الحقيقة ، وانما هو على مذهب العرب فى الدعاء على الشئ، من غير ارادة لوقوعه ، كقولهم " تربت يدك " وأصل العقر : ضرب قوائم البعير أو الشاة بالسيف ، وهو قائم ، حيث كانوا يفعلونه فى الجاهلية فمنعه الاسلام ، لأنه مثله وتعذيب للحيوان .

انظر : النهاية لابن الاثير - عقر - : ٢٧٢ / ٣ ، ولسان العرب - ر - :

٥٩٣ / ٤ - ٥٩٤ .

(٣) أخرجه الستة (البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى ومالك)

ورواه البيهقى وغيره كلهم من حديث عائشة رضى الله عنها .

انظر : جمع الفوائد - الطواف - : ٣١٤ / ١ ، وتيسير الوصول - فى طواف =

فلولا أنه ركن لا يجوز تركه ، لم تكن حابسة له ، فإذا ثبت أنه ركن واجب ، فأول زمان فعله بعد نصف الليل من ليلة النحر ، لأنه أول [زمان ^(١) التحلل ، ووقته فسمى الاختيار قبل زوال الشمس من يوم النحر ، فإذا طاف وسمى ، نظر ، فإن كان قد سعى قبل عرفة ، فقد حلّ من احرامه ، واستباح جميع ما حظر عليه ، وإن لم يكن قد سعى قبل عرفة ، ولا سعى بعد طوافه ، كان على احرامه لا يتحلل منه الا حلال الثاني حتى يسعى سعياً بعد طوافه ، ثم يتحلل حينئذٍ ولا يبقى عليه من حجه الا رمي أيام منى ، والحيث بها ، فإن آخر الطواف من يوم النحر ، فقد أساء إذا كان تأخيرها من غير عذر ؛ وعليه أن يطوف في أيام التشريق ، أو بعد ها ، فإن لم يطف حتى عاد الى بلده ، كان على احرامه حتى يعود فيطوف ، فإذا طاف فقد حلّ ولا دم عليه في تأخيرها ، فإن كان قد طاف طواف الوداع ، كان عن فرضه ، وتحلل به من احرامه وأجزأه ، لأن أركان الحج إذا تطوع بها ، وكان عليه فرض من جنسها [انصرف ^(٢)] الى مفروضها ، وعليه دم طواف الوداع .

وقال أبو حنيفة ^(٣) : إذا أخر طواف الزيارة عن أيام التشريق ، فعليه دم لتأخيرها وهذا غير صحيح ؛ لأن وقته المسنون يوم النحر ، فلا يلزمه الدم بتأخيرها الى أيام التشريق ، وكذلك لا يلزمه الدم بتأخيرها عن أيام التشريق ، لأنه في كلّي الوقتين ، سقط لغرض الطواف بفعله ، ولأنه ركن آخره عن وقته المختار الى وقت يسقط عنه الغرض بفعله فوجب أن لا يلزمه دم بتأخيرها ، قياساً على تأخير الوقوف بعرفة من زمان النهار الى زمان الليل .

= الوداع : ٣٥٢/١ ، وسنن البيهقي - باب طواف الوداع - : ١٦١/٥ ، وشرح

السنن للبهقي - باب الرخصة للحائض في ترك طواف الوداع - : ٢٣٣/٧ .

(١) في (ج) نهار .

(٢) في (ب ، ج) انصرف .

(٣) انظر : حلية العلماء : ٢٩٧/٣ ، وفتح القدير : ٤٩٧/٢ ، والبنية شرح

الهداية : ٥٦٨/٣ .

(١١٨/١) * فصل * (١)

ويستحب له اذا فرغ من طوافه ، أن يشرب من سقاية العباس ^(٢) ، تأسيساً
 برسول الله صلى الله عليه وسلم ، [لرواية] ^(٣) [ابن] ^(٤) طاوس عن أبيه
 * أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أتى سقاية العباس بعد افاضته ، فشرب
 من شرابها ^(٥) -

(١) في (ج) مسألة .

(٢) انظر : ص ٥٨٥ ؛ من هذه الرسالة . وانظر : اخبار مكة للازرقى : ١٠٤ / ٢
 وشقاء الغرام : ٢٥٩ / ١ في وصف ما كانت عليه سقاية العباس على —
 العصور ، الى أن أزيلت لتوسعة المطاف والمسجد الحرام بصفة عامة ،
 فأصبحت سقاية الحجاج من ماء زمزم أكثر سهولة ويسر ، داخل المسجد الحرام
 وحوله ، بالإضافة الى ابراده داخل الشلاجات المنتشرة في أرجاء المسجد
 الحرام ، وحول المطاف ، حيث هيات له حكومة المملكة العربية السعودية كثيرًا
 من العاطلين الذين يقومون بكل ما من شأنه تبشير تناول ماء زمزم للمسلمين
 داخل ، وخارج المسجد الحرام .

(٣) في (أ) رواية .

(٤) في (جميع النسخ) ساقطه ، وانظر : اخبار مكة للازرقى : ٥٥ / ٢ .

(٥) شراب السقاية : كان من نبيذ الزبيب الباج غير السكر ، كأي شراب مطّصف
 بارد بجاج .

والحديث رواه الازرقى من طرق ، وحديث شربه صلى الله عليه وسلم من سقاية
 العباس رواه البخاري ، وابوداود ، والبيهقي وغيرهم ، من حديث ابن عباس
 رضي الله عنهما * أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء الى السقاية ،
 فاستسقى ، فقال العباس : يا فضل اذهب الى أمك فأت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بشراب من عندها ، فقال : اسقني (قال : يا رسول الله انهم
 يجعلون أيدهم فيه قال : اسقني) فشرب منه ، ثم أتى زمزم وهم يسقون
 ويعملون فيها ، فقال : اعطوا فانكم على عمل صالح ، ثم قال : لولا ان تغلبوا
 لنزلت حتى اضع الحبل على هذه - يعني عاتقه - وأشار الى عاتقه * لفظ البخاري
 والبيهقي .

وكان طاوس يقول : " شرب ذلك بعد الافاضة من تمام الحج " (١)

قال الشافعى : فان تركه تارك فلا شيء عليه ، لأنه ترك محبة لا فرضاً ، ثم يدخل الى زمزم ، ويشرب منها ثلاث جرعات ، ويغسل صدره ووجهه ، ويصب على رأسه ؛ لما روى فيها من الاخبار ونقل من الآثار ، فروى ابو الزبير عن جابر قال : قال

= انظر : اخبار مكة للزرقى : ٥٥ / ٢ ، وعدة القارى - باب سقاية الحاج -

٢٧٤ / ٩ - ٢٧٥ ، وسنن ابوداود - رقم ٢٠٢١ - : ٢١٣ / ٢ ، وسنن

البيهقى - باب سقاية الحاج والشرب منها ومن ماء زمزم : ١٤٧ / ٥ ، وصحيح

ابن خزيمة - رقم ٢٩٤٦ - : ٣٠٦ / ٤

(١) رواه ابن حزم والازرقى .

انظر : السحلى لابن حزم - رقم ٨٢٠ - : ٢٠١ / ٧ ، واخبار مكة للزرقى :

٥٥ / ٢ - ٥٦

فائدة : قال المحب الطبرى : كان اصل السقاية : حياض من آدم (جلد)

توضع بغناء الكعبة ، على عهد قصي ، ويستقى فيها الماء للحاج ، وأصل الرفادة :

خرج كانت قريش تُخرجهُ من اموالها ، الى قصي ، يضع به طعاماً للحجاج

يأكله من ليس له سعة ، وكان ينحر على كل طريق من طرق مكة جذوراً ، وينحر

بمكة جزراً كثيرة ، ويطعم الناس ، ويسقى اللبن والزبيب ، وكان يحمل راجل

الحاج ، ويكسوا عاريهم ، وما زال ذلك الامر حتى قام به هاشم ، ثم اخوه المطلب ، ثم

عبد المطلب ، ثم قام به العباس رضى الله عنه ، انتهى . وأول من أطعم الحاج

القالونج بمكة . عبد الله بن جدعان ، قال ابو عبيد : وفد ابن جدعان على كسرى

فاكل غداء القالونج فسأل عنه فقالوا : لباب البرم العسل ، فقال : ابغوننى

غلاماً يضعه ، فاتوه بغلام ، فابتاعه فقدم به مكة ، وأمره فصنعه للحاج ، ووضع

الموائد من الابطح ، الى باب المسجد الحرام ، ثم نادى مناديه : الا ممن

أراد القالونج فليحضر ، فحضر الناس ، واكلوا منه ، وما زال اطعام الحاج

فى الجاهلية وفى الاسلام ، وكانت الخلفاء تقيمه ، ولا يكلفون أحداً من ماله شيئاً

؛ وكان معاوية قد اشترى داراً بمكة ؛ سماها دار المراحل ، وجعل فيها قدوراً

ورسم لها من ماله ، وكانت الجزر والغنم تذبح وتطبخ فيها ، ويطعم الحاج

ايام المواسم ، ثم يفعل ذلك فى شهر رمضان . انظر : القرى : ٤٩٣ .

رسول الله صلى الله عليه وسلم " ما زمزم لما شرب له " (١) قال مجاهد معناه : انسك

ان/ شربته تريد الشفا شفاك الله ، وان شربته للظماً أرواك الله ، وان شربته لجوع ١٢٤/ل

= قلت : ولا يزال بحمد الله الاهتمام بأمر الحجيج قائم حتى الآن، حيث تستقبل المملكة العربية السعودية حجاج بيت الله الحرام بكل ترحاب ويسر، فتتسزل وفودهم من الدول الإسلامية وغيرها ممن يقيمون في بلاد غير إسلامية ، ففى بيوت الضيافة ونحوها، موفرة لهم جميع ما يحتاجونه دون مقابل، بالإضافة الى الخدمات العامة التى أقامتها المملكة العربية السعودية من أجل راحة الحجاج، فى إقامته وتنقلاته، داخل وخارج المشاعر حتى يعودوا الى ديارهم بمشيئة الله سالمين غانمين .

كما أن هناك مبرة الطك عبد العزيز رحمه الله، فى أطعام كثير من الحجاج فى يوم عرفة، وأيام منى، لا تزال قائمة بحمد الله فى كل عام، بالإضافة الى متابعة ذلك العمل الخيرى، على يد أبنائه من بعده، ممن حكم هذه البلاد، ويحكمها حتى الآن، ومن وفقهم الله تعالى من الموسرين من قادة الناس ، فى كل موسم حج نشاهد العربات الضخمة محملة بالطعام، وأخرى خاصة تحمل الماء البارد النقى تقف على جوانب الطرق المتعددة فى المشاعر المقدسة، لتقدم ذلك الى حجاج بيت الله الحرام دون مقابل ، طيلة أيام الحج ، فجزاهم الله تعالى خيرا الجزاء وأكثر من أمثالهم .

(١) رواه البيهقى وابن ماجه، وأحمد، والعقيلي، والازرقى ، وصححه الالبانى ثم ذكره من عدة طرق ، وقال السيوطى : هذا الحديث مشهور على اللسنة كـثـيـراً واختلف الحفاظ فيه ، فمنهم من صححه، ومنهم من حسنه، ومنهم من ضعفه ، والمعتد الاول .

انظر : سنن البيهقى : ١٤٨/٥ ، وسنن ابن ماجه - رقم ٣٠٦٢ - : ١٠١٨/٢ ، وسند أحمد : ٣٥٧/٣ ، ٣٧٢ ، وأروا الغليل - رقم ١١٢٣ - : ٣٢٠/٤ ، والمقاصد الحسنة : ٩٢٨ ، والضعفاء للعقيلي : ٢٢٢ ، وتلخيص الحبير : ٢٦٨/٢ ، وأخبار مكة للازرقى : ٥٢/٢ .

اشبعك الله [و] هي برة ، و [هي] هزمة جبريل بعقبه^(٣)

الهزمة : الهزمة بالعقب في الارض.^(٤)

وروى حميد بن هلال^(٥) عن ابي ذر قال : " ما كان [لنا طعام الا ما]^(٦)
زمزم، فسمعت حتى تكسرت عُنْ بطني ، فما وجدت على كيدي سخفة^(٧) جوع . قال :
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : انها مباركة ، انها طعام طعم، وشفا^(٨) سقم ،

(١) في (ا ، ج) ساقطه .

(٢) في (ا) ساقطه .

(٣) رواء الا زرقى في اخبار مكة : ٥٠ / ١ ، وشفا الغرام للغاسي : ٢٥١ / ١ - ٢٥٢

(٤) انظر : النهاية لابن الاثير - هزم - : ٥ / ٢٦٣ .

(٥) حميد بن ثور بن حزن بن هلال الهلالي :

صحابي ، كنيته أبو العثنى ، وقيل غير ذلك ، وهو من الطبقة الرابعة من
الشعراء الاسلاميين ، وهو أيضاً ممن روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، عاش
رضي الله عنه الى خلافة عثمان رضي الله عنه .

انظر ترجمته في : الاصابة : ٣٥٦ / ١ ، والاستيعاب - هامش الاصابة -

٣٦٧ / ١ ، والشعر والشعراء : ١٨٧ .

(٦) في (ا) ساقطه .

(٧) قوله (سخفة جوع) يعني رفته وهزاله ، والسخف بالفتح : رقة العيش ،

والضم رقة العقل . ، وقيل : هي الخفة التي تعتري الانسان اذا جاع .

انظر : النهاية لابن الاثير - سخف - : ٢ / ٣٥٠ ، ولسان العرب - ف -

١٤٦ / ٩ .

(٨) رواء مسلم ، والبيهقي ، والطيايلى ، والا زرقى .

انظر : صحيح مسلم - باب فضائل أبودر رضي الله عنه - : ٣٨٦ / ٢ ، وسنن

البيهقي : ١٤٧ / ٥ ، وسند أبوداود الطيايلى - رقم ٢٥٨١ - : ٢ / ١٥٧ ،

وأخبار مكة للازرقى : ٥٣ / ٢ ، وعمدة القارى - ما جاء في زمزم : ٢٧٧ / ٩ .

وروى [خالد] ^(١) بن كيسان ^(٢) عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " التطلع " ^(٣) من ماء زمزم براءة من النفاق " ^(٤) ، وروى عن علي كرم الله وجهه أنه قال : " خير بئر في الأرض [بئر] زمزم " ^(٥) ، وشرب بئر في الأرض برهوت ، بئر بحضرموت يقال : أن فيها أرواح الكافرين " ^(٦) وروى عطاء عن ابن عباس قال :

(١) في (١) خلد .

(٢) خالد بن كيسان :

حجازي ، روى عن عبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمر وعطاء بن أبي رباح .

روى عنه أيوب بن ثابت الحكيم ، روى له البخاري في " كتاب الأدب " .

قال ابن حبان : خالد بن كيسان في الثقات ، وقال البخاري في حديثه نظر .

انظر : تهذيب التهذيب : ١١٤ / ٣ ، وتهذيب الكمال : ٣٦٣ / ١ ، وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال : ١٠٢ .

(٣) التطلع : يعني تمدد الاضلاع والجنبين ، من كثرة الشرب .

انظر : النهاية لابن الاثير - ضلع - : ٩٧ / ٣ .

(٤) رواء الازرقى .

انظر : اخبار مكة للازرقى : ٥٢ / ٢ ، والفتح الكبير للسيوطي : ٤١ / ٢ .

(٥) في (١) ، ج) ساقطه .

(٦) رواء الازرقى ، وابودر في " غريبه " وعبد الرزاق في " مصنفه " من حديث أبي الطفيل

قال : سمعت علياً يقول : " خير واديين في الناس : وادي مكة ، ووادي الهند

الذي هبط به آدم عليه السلام ، ومنه يؤتى بهذا الطيب الذي يتطيبون به ،

وشرواديين في الناس ، وادي بالاحقاف ، ووادي بحضرموت يقال له : برهوت ،

وخير بئر في الناس ، بئر زمزم ، وشرب بئر في الناس " بلهوت " واليهما تجتمع

ارواح الكفار ، وهي برهوت " لفظ الازرقى ، وروى الازرقى أيضاً عن جده عن

سعيد بن سالم عن عثمان بن ساج قال : اخبرني ابن جريج قال " سمعت

أنه يقال : خير ماء في الأرض ماء زمزم وشر ماء في الأرض ماء برهوت - شعيب

من شعاب حضرموت - وخير بقاع الأرض الساجد ، وشربقاع الأرض الاسواق " .

وروى الطبراني في " معجمه الكبير " من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : =

" صلوا في صلى الاخييار ، واشربوا من شراب الابرار ، فقليل : وما صلى الاخييار ؟
 قال : تحت الميزاب ، قيل : وما شراب الابرار ؟ قال : زمزم " (١)
 ونختار اذا شرب منها أن يقول : مارواه ابن جريج عن ابن عباس قال :

= قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " خير ما على وجه الارض ماء زمزم ، فيه
 طعام الطعم ، وشفاء السقم ، وشر ما على وجه الارض ماء بؤادى برهوت ،
 ثقبه بحضر موت ، كرجل الجراد من الهوام ، تصيح تندفق ، وتسمى لابلال
 فيها " قال في مجمع الزوائد : رجاله ثقات ، وصححه ابن حبان .
 وروى عبد الرزاق في " مصنفه " موقوفاً عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : " كنا
 نسميها شباعة - يعنى زمزم - وكنا نجد ها نعم العون على العيال .
 قال في مجمع الزوائد : ورواه الطبراني في الكبير ورجالهم ثقات .
 قوله (برهوت) : بضم الهمزة وسكون الواو ، وتاء فوقها نقطتان : واد باليمن
 قيل : هو بقرب حضرموت ، وقيل : بئر بحضر موت ، وقيل : هو اسم البلد
 الذى فيه البئر ، راحتها منتنة فظيعة جدا .

وقال المحب الطبرى : برهوت : بئر عتيقة بحضر موت لا يستطيع النزول الى
 قعرها ، وأما : بلهوت " فلم يذكرها غير الزرقى ، قلت : وذكرها أيضاً
 عبد الرزاق الذى ذكرته آنفاً .

وقال صاحب (المنجد فى الادب والعلوم) : فى أول وادى حضر موت
 بركان برهوت لم ينطفى بعد ، قوله (حضر موت) : هى بلاد تقع جنوب
 المملكة العربية السعودية ، واليمن ، وعدن ، وحر العرب وهى الآن احدى مدن
 اليمن الجنوبي .

انظر : أخبار مكة للزرقى : ٥٢ / ٢ - ٥٣ ، والمصنف لعبد الرزاق - باب
 زمزم وذكرها : ١١٦ / ٥ - ١١٧ ، والقرى : ٤٩٨ ، ومراد الطلاع :
 ١٩٠ / ١ ، ومجمع الزوائد - باب فى زمزم - : ٢٨٦ / ٣ ، ومعجم ما استعجم :
 ٢٤٦ / ١ ، ومعجم المعالم الجغرافية : ١٠٠ ، والمنجد : ص ٧٢ .

(١) روى الزرقى : ٥٢ / ٢ .

" اذا شربت [من]^(١) ماء زمزم فاستقبل البيت ، ثم قل : اللهم انى اسألك علماً
نافعاً ، ورزقاً واسعاً ، وشفاء من كل داء".^(٢)

(١) فى (أ) ساقطه .

(٢) لم أقف عليه من حديث ابن جريج، وإنما رواه الدارقطنى، من حديث عكرمة عمن
ابن عباس رضى الله عنهما " به " ، ورواه عبد الرزاق عن الثورى قال : سمعت
من يذكر " أن ابن عباس شرب من زمزم ، ثم قال " اسألك علماً نافعاً ورزقاً
واسعاً وشفاء من كل داء".

انظر : سنن الدارقطنى - رقم ٢٣٧ - : ٢٨٨ / ٢ ، والصف لعبد الرزاق
- رقم ٢١١٢ - : ١١٣ / ٥ ، وعمدة القارى - باب ما جاء فى زمزم : ٢٧٧ / ٩
وشفاء الغرام للغاسى - ذكر آداب شربه - : ٢٥٨ / ١ .

(١١٩) "سألة"

قال الشافعى : ثم يرمى أيام منى الثلاثة [فى كل يوم اذا زالت الشمس ، الجمرة الاولى بسبع ، والثانية بسبع ، والثالثة]^(١) بسبع .

قد مضى الكلام فيما يفعله الحاج يوم النحر ، وأن آخر ما يفعله الطواف بالبيت ، وقد حلّ احلاله الثانى [ولم يبق]^(٢) من حجه ، الا الرمي فى أيام منى الثلاثة ، والبيت بها ، فيرمى فى أيام منى الثلاثة ، وهى أيام التشريق ، فى كل يوم احد وعشرين حماة فى الجمرات الثلاث ، فى كل جمرة سبع حصيات ، فان ذلك نسك فى أيام التشريق واجب .

وأيام التشريق هى : الحادى/عشر ، والثانى عشر ، والثالث عشر ، وفى تسميتها بذلك ١٢٥/ل م تاويلان :-^(٣)

أحدهما : أنها سميت بذلك لإشراقها نهائياً بنور الشمس ، وليلاً بنور القمر .
والثانى : أنها سميت بذلك ؛ لأن الناس يشرقون اللحم فيها فى الشمس ؛ قال الأخطل^(٤) :

(١) فى (أ) ساقطه .

(٢) فى (جـ) ساقطه .

(٣) انظر : النهاية لابن الاثير - شرق - ٢ / ٤٦٤ ، ولسان العرب - ق - ١٠ / ١٢٦

(٤) غياث بن غوث بن العلت بن طارقة بن عمرو التغلبى : (١٩ - ٩٠ هـ) =

(٦٤٠ - ٧٠٨ م)

أبومالك ، المعروف بالاخطل ، قيل سعى بذلك لطول لسانه ، وقيل : هو من الاخطل فى القول ، وهو الفحش ، فسعى الاخطل ، وقال ابن سيدة : ليس ذلك بشئ . انتهى .

والاخطل شاعر مذكور فى اللغات ، حسن الديباجة ، فى شعره ابداع ، اشتهر فى عهد بنى أمية بالشام ، وأكثر من مدح ملوكهم ، وهو أحد الثلاثة المتفق على أنهم أشعر أهل عصرهم : جرير ، والفرزدق ، والاخطل ؛ نشأ على المسيحية فى أطراف الحيرة (بالعراق) ، واتصل بالامويين ، فكان شاعرهم ، وكانت اقامته طوراً فى دمشق مقر الخلفاء من بنى أمية ، وحيناً فى الجزيرة حيث يقيم بنو تغلب =

وبالهدى إذا احمرّت مذارعها . . . في يوم ذبح وتشريق وتنحار^(١)
 وقد يسمى اليوم الاول منها ، وهو الحادى عشر ، يوم القِر^(٢) .
 وقد روى عبد الله بن قرط^(٣) عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " أفضل
 الايام عند الله يوم النحر ، ثم يوم القِر^(٤) " .
 قال أبو عبيد^(٥) : هو الغد من يوم النحر ، وإنما سمي يوم القِر ؛ لأن أهل

= قومه ، وأخباره كثيرة له " ديوان شعر - ط * ولعبد الرحيم بن محمود مصطفى
 " رأس الادب المكلل في حياة الاخطل - ط * ولغزاد البستاني " الاخطل - ط * .
 انظر ترجمته في : الاعلام للزركلى : ١٢٣/٥ ، والشعر والشعراء - ص ٢٤٢ ،
 ومعجم الشعراء ص ٢١ ، ولسان العرب - ل - ٢١٠/١١ .

(١) وفي رواية : (في يوم نسك) بدل (في يوم ذبح)

انظر : ديوان الاخطل : ١٧١/١ .

(٢) عبد الله بن قرط الشطلي الأزدي :

قال البخارى، وأبو حاتم، وابن حبان : له صحبة رضي الله عنه ، فروى حديثه
 ابوداود، والنسائي، وابن حبان، والحاكم ؛ شهد البيروك ، واستعمله أبو عبيدة
 على حمص في عهد عمر ، استشهد بأرض الروم سنة (٥٦ هـ) .

(٣) ويسمى أيضا : يوم الرأس؛ لأن الناس يأكلون رؤوس ذبائحهم يوم النحر .

انظر : القرى ص ٥٢٥ ، وسنن ابوداود - رقم ١٩٥٣ - : ١٩٧/٢ .

انظر ترجمته في : الاصابة : ٣٥٨/٢ ، والاستيعاب - هامش الاصابة -
 ٣٧٣/٢ .

(٤) رواء ابن خزيمة ، وقطعة من حديث رواء ابوداود، والبيهقي، في شرح السنة ،
 واسناده صحيح .

انظر : صحيح ابن خزيمة - رقم ٢٨٦٦ - : ٢٧٣/٤ ، وشرح السنة

للبيهقي - رقم ١٩٥٨ - : ١٩٩/٧ ، وسنن ابوداود - رقم ١٧٦٥ - ١٤٨/٢ .

(٥) انظر : لسان العرب - ر - : ٨٧/٥ ، والنهاية لابن الاثير - قرر - : ٣٧/٤ .

الموسم يوم التروية ، ويوم عرفة ، ويوم النحر ، في تعب من الحج ، فإذا كان الفـد
 من يوم النحر قروا بمنى ، فلهذا سمي يوم الإقر ، ويسمى اليوم الثاني من أيام التشريق :
 يوم النفر الأول ؛ ويسمى اليوم الثالث : يوم ^(١) الخلا ^(٢) ؛ لأن منى تـخلو
 فيه من أهلها .

(١) في (| ، ج) ساقطه .

(٢) ويسمى أيضا : يوم النفر الآخر . القرى : ص ٥٢٥ .

(١/١١٩) "فصل"

فإذا فرغ يوم النحر [من ^(١) طوافه ، عاد الى منى ، فبات بها ، فإذا كان من الغد ، وهو يوم القر الأول من أيام التشريق ، رمى الجمرات الثلاث بأحدى وعشرين حصاة ، فى كل جمرة [منها ^(٢) بسبع [حصيات ^(٣) ، ووقت الرمي فى هذه الايام الثلاثة بعد زوال الشمس، [فان ^(٤) رمى قبله لم يجزئه ، وقال طاوس ، وعكرمة ^(٥) يجوز أن يرمى قبل الزوال ، كيوم النحر ، وقال أبوحنيفة ^(٦) : لا يجزئه فى اليومين الأولين الا بعد الزوال ، ويجزئه فى اليوم الثالث قبل الزوال ، استحساناً لا قياساً .

ودليلنا : ما روت عائشة " أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحنى ليالى التشريق ،

فكان يرمى بعد الزوال فى كل جمرة بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ، ويقف بعد الجمرة الأولى والثانية طويلاً ويدعو ، ويتضرع ، ويرمى فى الثالثة ولا يقف ^(٧) .

وروى أبو الزهير عن جابر " أن النبي صلى الله عليه وسلم رمى جمرة يوم النحر ضحى

وسائر أيام التشريق بعد [ما زالت الشمس] ^(٨) ^(٩)

(١) فى (أ) ساقطه .

(٢) فى (ب) ساقطه .

(٣) فى (ب ، ج) ساقطه .

(٤) فى (ب) فإذا .

(٥) انظر : المغنى لابن قدامة : ٣/ ٣٩٩ ، وعمدة القارى - باب رمى الجمرات - ٨٦/ ١٠ .

(٦) انظر : النهاية شرح الهداية : ٣/ ٥٧٣ - ٥٧٤ ، وحلية العلماء : ٣/ ٣٠٠ والمبسوط للسرخسى - باب رمى الجمرات - : ٦٨/ ٤ .

(٧) رواه أبوداود وحسنه المنذرى ، ورواه ابن حبان فى صحيحه والحاكم فى المستدرک ، وقال : صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ، وضعفه الالبانى فى "ارواء الغليل" بمحمد بن اسحاق ، مدلس . وكذا قال النووى .

انظر : سنن أبوداود - رقم ١٩٧٣ - ٢/ ٢٠١ ، ونصب الراية : ٣/ ٨٤ ،

وتلخيص الحبير - رقم ١٠٦٩ - ٢/ ٢٦٥ ، والمستدرک للحاكم : ١/ ٤٧٧ ،

وارواء الغليل - رقم ١٠٨٢ - ٤/ ٢٨٢ ، والمجموع للنووى : ٨/ ٢٣٧

(٨) فى (أ) الزوال .

(٩) رواه البخارى وسلم وأبوداود والترمذى والنسائى .

(١١٩ ب) " فصل "

فإذا ثبت أن وقت الرمي بعد الزوال ، وأن ما قبله لا يجزئه ، فترتيب الجمرات واجب
 فيبدأ بالجمرة الأولى التي تلى مزدلفة ، وسجد الخيف ، وهي القصوى من مكة ، ثم
 التي تليها ، وهي الوسطى ، ثم جمرة العقبة ، وهي الدنيا الى مكة ، وحكى عن عطية ،
 والحسن ^(١) : " أن ترتيب الجمرات ليس بواجب ، وبأيها بدأ أجزاءه ، وبه قال ابو حنيفة ^(٢) .
 والدلالة عليهم : حديث عائشة المقدم ؛ [ولأنه] ^(٣) نسك [يتكرر] ^(٤) ، فوجب
 أن يكون ابتداءه معيّنًا ، كالطواف .

فأما صفة الرمي ، فهو أن يبدأ بالجمرة الأولى ، فيعلوها [علواً] ^(٥) ، ويرميها
 بسبع حصيات ، ويكبر مع كل حصاة ، ويرفع يديه حتى يرى بياض [ماتحت] ^(٦) أبطيه ،
 ثم يتقدم [عنها] ^(٧) ، فيجعلها في قفاه ، في [الموضع] ^(٨) الذي [لا] ^(٩) يناله
 [ما] ^(١٠) تطاير [من] ^(١١) الحمى ، [و] ^(١٢) يقف مستقبلاً للقبلة ، ويدعو الله

= انظر : تيسير الوصول - في وقت الرمي - : ٣٦٥ / ١ ، وجمع الفوائد رقم ٣٤٨٥ -

٣٢١ / ١ ، وعمدة القارى - باب رمى الجمار - : ٨٥ / ١٠ ، ونصب الراية : ٨٤ / ٣

(١) انظر : المغنى لابن قدامة - رقم ٢٥٦٩ - : ٤٠٠ / ٣ .

(٢) انظر : حلية العلماء : ٣٠٠ / ٣ ، وفتح القدير : ٤٩٧ / ٢ .

(٣) في (ج) ولا .

(٤) في (ب) متكرر .

(٥) في (أ) ساقطه .

(٦) في (ب) ساقطه .

(٧) في (ج) عليها .

(٨) في (أ) المواضع .

(٩) في (أ) ساقطه .

(١٠) في (أ) ساقطه .

(١١) في (أ) ساقطه .

(١٢) في (أ ، ب) و .

بقدر سورة البقرة * هكذا روى ابن عباس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل^(١) ، ثم يأتى الجمرة الوسطى ، وهى الثانية ، فيعلوها علواً ، ويرميها بسبع

(١) لم أقف عليه عن ابن عباس ، ولم أقف عليه بهذا اللفظ ايضاً عند غيره ، وانما وجدت من قول الامام الشافعى فى كتابه " الام " دون نسبة ، والذى وقفت عليه ما وقع لى من كتب السنن . ما رواه البخارى ، والنسائى ، وابن خزيمة ، والبيهقى والدارقطنى .

عن سالم عن ابن عمر رضى الله عنهما * أنه كان يرمى الجمرة الدنيا بسبع حصيات ، يكبر على أثر كل حصاة ، ثم يتقدم حتى يسهل ، فيقوم مستقبل القبلة ، فيقوم طويلاً ، ويدعو ، ويرفع يديه ، ثم يرمى الوسطى ، ثم يأخذ ذات الشمال فيسهل ، ويقوم مستقبل القبلة ، فيقوم طويلاً ، ويدعو ويرفع يديه ، ويقوم طويلاً ثم يرمى جمرة ذات العقبة ، من بطن الوادى ، ولا يقف عندها ، ثم ينصرف ، فيقول هكذا رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يفعله .

ورواه البيهقى وابن أبى شيبة ، عن عطاء بن أبى رباح : " أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعلو فى الجمرتين اذا رماهما . "

قال العيني فى " عمدة القارى " واختلفوا فى مقدار ما يقف عند الجمرة الاولى ، فكان ابن سمود رضى الله عنه يقف عندها قدر قراءة سورة البقرة مرتين ، وعن ابن عمر رضى الله عنهما . . . كان يقف عند الجمرتين قدر ما كنت قارئاً سورة البقرة * وفى رواية * وقف ابن عمر عند الجمرتين - بعد ما رمى - قدر قراءة سورة يوسف * وعن ابن عباس أنه وقف عند الجمرتين بقدر سورة من المثين .

ولا توقيف فى ذلك عند العلماء ، وانما هو ذكر ودعاء ، فان لم يقف ولم يدع فلا حرج عليه عند اكثر العلماء الا الثورى ، فانه استحباب أن يطعم شيئاً أو يهريق دماً .

قوله (ويسهل) أى يقعد السهل من الارض وهو المكان المصطحب الذى لا ارتفاع فيه ، قول (من المثين) جمع مائة يعنى من طوال السورة كسورة البقرة أو آل عمران ونحوهما .

انظر : عمدة القارى - رقم ٣٣١ - : ٩١ / ١٠ ، و سنن النسائى - الدعاء بعد رمى الجمار - : ٢٧٦ / ٥ ، و سنن البيهقى - باب الرجوع الى منى . . . الخ - =

حصيات ويصنع كما صنع في الجمرة الاولى ، ثم يأتي جمرة العقبة وهي الثالثة ، فيرميها من بطن الوادي ، بسبع حصيات ، ولا يعلوها كما علا الجمرتين قبلها ، لأنها على أكمة لا يمكنه غير ذلك ^(١) ، وقال مالك ^(٢) : يرمى الجمرات كلها ، من أسفلها . وما ذكرناه أولى ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله ، ثم السلف بعده ، ثم ينصرف بعد رمي جمرة العقبة ، ولا يصنع عندها كما صنع عند الجمرتين من قبل ، ثم يعلى الظهر بعد رميه ، فان رمى بعد صلاة الظهر أجزاءه / وكذا لو ترك الذكر والدعاء لم [يبعده] ^(٣) ١٧٦ / ل م ثم يرمى في اليوم الثاني والثالث ، كذلك في الجمرات الثلاث .

واختلف الناس في تسميتها جمرة ، فقال [قوم] ^(٤) : إنما سميت جمرة لاجتماع

= ١٤٨ / ٥ - ١٤٩ ، وصحيح ابن خزيمة : ٣١٧ / ٤ ، سنن الدارقطني - رقم ١٨٣ -

٢ / ٢٧٥ ، والام - دخول من - : ٢ / ٢١٣ ، والنهاية لابن الاثير : ٢ / ٤٢٨

والقرى : ٥١١ - ٥١٢ ، وتلخيص الحبير - رقم ١٠٦٩ - : ٢ / ٢٦٤ ، والمجموع

للنووي : ٢٣٨ / ٨ ، ولسان العرب لأبي : ١٥ / ٢٦٩ .

(١) أصبح الآن موضع الجمار الثلاثة على أرض منبسطة ، حيث سويت المواضع الجبلية التي كانت عليها بالأرض واشير الى مواقع الجمار لكل منها بشاخص ، محاط بحوض منى من الحجارة يسمى المرمى ، وليس من السنة الصعود على جدار هذه الاحواض ثم رمي الجمار منها ، بخلاف ما كانت عليه في السابق ، حيث كانت مواقعها على اكمام مرتفعة عن الأرض قليلا ، يمكن الرمي منها بالصعود ، على هذه الاكمام بشيء من المشقة ، ليكون أقرب الى المرمى . كما يمكن رميها من أسفل هذه الاكمام في المرمى المراد ، وهذا يتبين المقصود من قول الامام الماوردي في رمي الجمار " فيعلوها علوا " والله أعلم .

انظر : المنتقى للباجي - رمي الجمار - ٣ / ٤٩ ، وكتاب المناسك للحري : ٥٠٤

(٢) انظر : المنتقى للباجي - رمي الجمار - ٣ / ٤٩ .

(٣) في (ب) يبعده ، وفي (ج) يعتد .

(٤) في (ب) ساقطه .

الناس بها ، ومنه ما روى " عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن [التجمير]^(١) ^(٢) يعني اجتماع الرجال والنساء في الغزوات ، وقال آخرون :^(٣) سميت بذلك " لأن إبراهيم لما عرض له إبليس هناك فحصبه ، جمر من بين يديه " أى أسرع ، والاجمار : الاسراع ، وقال آخرون : [أنها]^(٤) سميت بذلك ، لأنها تجمر الحمى ، والعرب تسمى الحمى الصفار جمارا .^(٥)

(١) فى (ب) تجمير .

(٢) لم أقف عليه مرفوعا ، وإنما وجدته قطعة من خطبة عمر بن الخطاب رضى الله عنه إلى أن قال : " لا تضربوا المسلمين فتذلوهم ، ولا تجمروهم فتفتنوهم ، ولا تمنعوهم حقوقهم فتكفروهم . . . الخ " رواه أحمد ، وفى رواية أخرى ذكرها ابن الأثير عن عمر رضى الله عنه قال " لا تجمروا الجيش فتفتنوهم " . قال ابن الأثير : تجمير الجيش : جمعهم فى الشفور وحبسهم عن المعهود إلى أهلهم .

انظر : سند أحمد : ٤١ / ١ ، والنهاية لابن الأثير : ٢٩٢ / ١ ، وغريب الحديث للخطيب البستي : ٣١٣ / ٢ ، ولسان العرب - ر - ٤ / ١٤٦ .

(٣) انظر : أخبار مكة للزرقي - من أول من رمى الجمار . . الخ : ١٧٥ - ١٧٦ وانظر بقية المراجع السابقة .

(٤) فى (ب) ساقطه .

(٥) انظر : المراجع السابقة .

(١٢٠) "سألة"

قال الشافعى : وان رمى بحصاتين ، أو ثلاث فى مرة واحدة ، فهو كواحدة .

وهذا كما قال : المقصود فى رمى الجمار شيثان :-

أعداد الحصى ، وأعداد الرمى .

فعليه أن يرمى بسبع حصيات فى سبع مرات ، فان رمى بهن دفعة واحدة ، قام مقام حماة واحدة ، ولم يجزه عن السبع ، وقال أبوحنيفة ^(١) : [الاعتبار ^(٢) بأعداد الحصى ، فاذا رمى بالسبع دفعة واحدة ^(٣) أجزاء ، وقال عطاء ^(٤) : المقصود التكبير ، والحصى ^(٥) دون الرمى ، فاذا رمى بالسبع دفعة واحدة أجزاء اذا كبر

(١) لم أقف على قول أبى حنيفة هذا مصرحاً به ، فيما وقع لى من كتب الحنفية ؛ والمذهب عندهم كما جاء فى المبسوط والبدائع بفتح القدير ؛ والبنية ، خلاف ذلك وعجالة الكاساني فى البدائع : أن رمى إحدى الجمار بسبع حصيات جميعاً دفعة واحدة ، فهى عـسـن واحدة ويرمى ستة أخرى ، لأن التوقيف ورد بتفريق الرميات فوجب اعتباره بخلاف الاستتجا أنه اذا استنجا بحجر واحد وانقاه كفاً ، ولا يراعى فيه العدد عندنا ، لأن وجود الاستتجا ثبت معقولاً بمعنى التطهير ، فـاذا حصلت الطهارة بواحد اكتفى به ، فأما الرمى فلانما وجب تعبدًا محضاً فيراعى فيه مورد التعبد ، وانه ورد بالتفريق ، فيقتصر عليه .

انظر : بدائع الصنائع - ١١٦٨/٣ ، والمبسوط للسرخسى - باب رمسى

الجمار - ٦٧/٤ ، وفتح القدير : ٤٨٧/٢ ، والبنية شرح الهدايسة

٠٥٥٥/٣

(٢) فى (أ) لا اعتبار .

(٣) فى (ج) ساقطه .

(٤) انظر : عمدة القارى - باب رمى الجمار - : ٨٩/١٠ ، والمغنى لابن قدامة

٣٨٣/٣ ، والمجموع للنووى : ١٧٦/٨ - ١٧٨ .

(٥) فى (ج) الحماة .

سبعاً ، وإن لم يكبر سبعا لم يجزه . والدلالة عليهما رواية عائشة * أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرمى في كل جرة بسبع حصيات ، يكبر مع كل حصاة ^(١) ، فكان تكبير النبي صلى الله عليه وسلم مع كل حصاة ، دليلاً على أنه رمى حصاة بعد حصاة ؛ فبطل بهذا قول أبي حنيفة ، وعطاء* .

فان قيل : الرمي كالحمد في اعتبار العدد ، ثم لو ضرب بمائة سوط دفعة واحدة كان كضربه مائة سوط ، فوجب أن يكون رميه بالسبع في دفعة واحدة ، كرميه سبع مرات قيل/الفرق بينهما : أن الحمد عبادة وجبت على المحدث ، فكان وصول مائة سوط اليه ١٢٦/لـس دفعة واحدة ، كوصول السوط الواحد مائة دفعة ، لأنه قد وصل اليه بدنه ضارب مائة ، والرمي عبادة على الراي ، وليس رميه بالسبع دفعة ، كرميه سبع دفعات ، لأنه لم يوجد منه سبع رميات. ^(٢)

(١) سبق تخريجه ص ٧٩٩ .

(٢) انظر : المجموع : ١٢٦/٨ .

(١/١٢٠) " فعل "

فإذا ثبت أن أعداد الرمي مقصودة ، وأن ترتيب الجمرات واجب فرمى ^(١) في [الجمرة الأولى بالسبع دفعة واحدة ، ورمى في الثانية والثالثة حصاة بعد حصاة ، كان رميه بالسبع في [الجمرة ^(٢) الأولى كرميه [بحصاة ^(٣) واحدة ، فيكمل رمي الأولى بست حصيات ، لتكمل سبعةً ، ويستأنف رمي الثانية والثالثة ليكون مرتباً ، ولو رمى في الأولى بسبع مرات ، ورمى في الثالثة مرة واحدة بسبع حصيات ، اعتد برمي الجمرة الأولى [و ^(٤) بحصاة من الثانية ، وكلها سبعةً بست رميات ، واستأنف رمي الثالثة ، ولو رمى في الأولى سبع مرات ، وفي الثانية سبع مرات ، وفي الثالثة مرة واحدة بسبع حصيات ، اعتد بالأولى والثانية ، وحصاة من الثالثة ، وكلها سبعةً بست رميات ، فلو علم أنه قد رمى في إحدى الجمرات بالسبع دفعة واحدة ، وليس يعرفها ، حسبها الأولى بتقليظاً ، وكل رميها ، واستأنف الثانية والثالثة ، وكذا لو ترك حصاة من الجمرة الأولى ، أو الثانية ، أو الثالثة ^(٥) [. . . ^(٦) عاد فرمى حصاة في تلك الجمرة ، لتكمل سبعةً ، واستأنف [رمي ^(٧) ما يليها

(١) في (ب) ساقطه .

(٢) في (ب) المرء .

(٣) في (ب) حصاة .

(٤) في (ب) ساقطه .

(٥) في (ج) ساقطه .

(٦) في (ج) زيادة ما بين المعقوفين : [و]

(٧) في (أ) ساقطه .

أن حكم جميعها واحد، وأنها زمان للرمي ؛ ولأنه لما كان جميع أيام التشريق وقتاً
لنحر الاضاحي ، وجب أن يكون جميعها وقتاً لرمي الجمار .

= ومن بعد الغد ليومين ثم يوم النفر " ولفظ ابن الجارود : وهو رواية لأحمد
" . . . ثم يجمعوا رمي يومين بعد النحر فيرمونه في أحد هاتيهما قال : مالك .
ظننت أنه قال في الاول (وقال أحمد عنه : الآخر) - منها ، ثم يرمون يوم
النفر .

وقال الترمذى : " حديث حسن صحيح " وصححه الحاكم ، ووافقه الذهبي وأخرجه
أبوداود ، والترمذى ، والنسائى ، وابن ماجه ، وابن حبان ، والحاكم ، وأحمد من طريق
آخر من حديث سفيان عن عبد الله ومحمد ابني أبي بكر عن أبيهما عن أبي
البداح بن عدى عن أبيه : " أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للرجال أن يرموا
يوماً ، ويدعوا يوماً "

وأخرج أحمد ، والبيهقى ، من طريق ابن جريج عن عاصم بن عدى بلفظ " أن النبي
صلى الله عليه وسلم للرجال أن يتعاقبوا فيرموا يوم النحر ، ثم يدعوا يوماً ولياسة
. ثم يرموا الغد .

ب - أما حديث " أنه صلى الله عليه وسلم أرخص لاهل سقاية العباس . أن يدعوا
رمي اليوم الاول ويقضوه في اليوم الثاني " فلم أجده هكذا وإنما روى البخارى
وسلم ، وأبوداود ، والدارى ، والشافعى ، وابن ماجه ، وابن الجارود ، والبيهقى ، من
حديث ابن عمر قال " استأذن العباس رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيت
بكرة ليالى منى من أجل سقايته ، فاذن له " لفظ البخارى وسلم ، ورواه أحمد من
طرق ، عن نافع عن ابن عمر " به " أيضاً .

انظر : اللؤلؤ والمرجان - رقم ٨٢٨ - ٦٧/٢ ، وسنن أبوداود : ١٩٨/٢ ،
٢٠٢ ، وسنن النسائى : ٢٧٣/٥ ، وموارد الظمان : ص ٢٥٠ ، والسوى شرح
الموطأ : ٢٨٨/١ .

وانظر : تلخيص الحبير - رقم ١٠٦٥ - ٢٦٢/٢ - ٢٦٣ ، وتيسير الوصول :
٣٦٥/١ ، وجمع الفوائد : ٣٢٤/١ - ٣٢٥ ، وعدة القارى : ٨٤/١٠ ، وأرواه
الغليل - رقم ١٠٧٩ - ٢٨٠/٤ ، وسنن أحمد : ٢٨٠/١٩ ، ٨٨ ،
٤٥٠/٥ ، ونصب الراية : ٨٥/٣ - ٨٧ ، وسنن البيهقى : ١٥٠/٥ - ١٥٣ ،
والمنتقى لابن الجارود : ١٧٢ ، ١٧٥ ، وسنن الدارمى : ٤٠٠/١ .

والقول الثاني ^(١) : وهو أحد قوليه في الاملاء : لا يقضى ، ويكون لكل يوم حكم نفسه ، يفوت الرمي فيه بغروب الشمس منه ، ووجه هذا القول : أن الرمي في أيام التشريق ^(٢) مؤقت . فلو كان جميعها وقتاً لرمي الأيام كلها ، لجازله في اليوم الأول ، أن يرمى عن جميع الأيام ، لأنه وقت لها ، ولما لم يكن اليوم الأول وقتاً لرسمي جميعها أجمعاً ، لم يكن اليوم [الأخير] ^(٣) وقتاً لرمي جميعها ، حجاجاً ؛ وسواء ترك ذلك عامداً [أو ناسياً] ^(٤) ، فأما يوم النحر إذا ترك الرمي فيه حتى دخلت أيام منى فإن قيل : أن لكل يوم من أيام منى حكم نفسه ، وأن ماترك من الرمي فيه ، لا يقضيه ١٢٧ / ل في غده ، كان يوم النحر أولى [أن] ^(٥) يختص بحكم نفسه ، فلا [يقضى ما ترك من رميه في غده ، ويكون وقته محدوداً بغروب الشمس] منه ^(٦) ؛ وإن قيل : أن أيام منى كلها زمان الرمي ، وإن ماترك من الرمي فيها ، قضاها فيما بقي منها ، كان في رسمي يوم النحر وجهان :

أحدهما : يقضى في أيام منى ، ويكون حكم الأيام الأربعة واحد ، لأن حكم الرمي واحد .

والوجه الثاني : أن رمي يوم النحر لا يقضى في أيام منى ، وإن استوى حكم أيام منى ، لأن حكم الرمي في يوم النحر مخالف لحكم الرمي في أيام منى في عدده ، ووقته ، وحكمه ورمي أيام منى متفق في عدده ووقته وحكمه ، فإذا قلنا : أنه يقضى [ماتركه] ^(٨) من الرمي في أيام التشريق ، فله ذلك إلى غروب الشمس من آخر أيام التشريق ، ويرتب على ما سذكروه ، وإن قلنا : لا يقضى فعلية الغدية على ما سنبينه ، [أن شاء الله] ^(٩)

(١) انظر : المجموع للنووي : ٢٣٦ / ٨ .

(٢) في (ج) منى .	(٣) في (ب) الآخر .
(٤) في (ج) طمس .	(٥) في (أ) ساقطه .
(٦) في (ج) ولا .	(٧) في (أ) ساقطه .
(٨) في (أ) ماترك .	(٩) في (أ) لم يذكر .

(١٢٢) "سألته"

قال الشافعي : ولا بأس إذا رمى الرعاة الجمرة يوم النحر أن يمدروا^(١) ، ويدعوا البيت بمنى في ليلتهم ، ويدعوا الرمي من الغد من يوم النحر ، ثم يأتوا من بعد الغد وهو يوم النحر الأول ، فيرمون [لليوم^(٢)] الماضي ، ثم يعودوا فيستأنفوا يومهم ذلك .

وهذا كما قال : يجوز لرعاة الإبل ، وأهل سقاية العباس إذا رموا جمرة العقبة يوم النحر أن يدعوا البيت بمنى ليالي منى ، ويتركوا رمي الغد ، وهو الحادي عشر ، ثم يقضونه في الثاني عشر ، فإن لم يقضوه في الثاني عشر عادوا في الثالث عشر ، وهو آخر الأيام [فيرموا^(٣)] فيه عن جميع الأيام ، وهذا مخصوص في الرعاة ، وأهل [سقاية^(٤)] [العباس^(٥)] ، فأما الرعاة ، فالدلالة على جواز ذلك لهم رواية عاصم بن عدي^(٦) " أن النبي صلى الله عليه وسلم أرخص للرعاة أن يتعاقبوا فيرموا يوم

(١) قوله (يمدروا) يعني يطوفوا طواف الصدر وهو طواف الأفاضه .

(٢) في (أ) ساقطه .

(٣) في (ج) فرموا .

(٤) في (ج) السقاية .

(٥) في (ب ، ج) ساقطه .

(٦) عاصم بن عدي بن الجد بن العجلان بن ضبيعة القضاعي العجلاني :

صحابي رضي الله عنه ، وحليف الانصار ، شهد أحداً وما يحدّها ، ولم يشهد بداراً بنفسه ، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم استعطفه على قبا ، وأهل العالية ، وضرب له بسهم ، فكان له حكم من شهدّها ، وهو صاحب عويمر العجلاني في قصة اللعان : له رواية عند أحمد في الموطأ ، والسنن ، وأخرجها البخاري ، في التاريخ ، وروى عنه أيضاً الشعبي والطبراني ، وله ذكر في الصحيح من حديث سهل بن سعد في قصة المتلاعنين ، توفي رضي الله عنه سنة (٤٥ هـ) وهو ابن مائة وخمس عشرة سنة وقيل : عشرين . ومائة* ، ولما حضرته الوفاة بكى عليه أهله فقال : لا تبكوا عليّ إنما فنيتم فناء .

النحر ثم يدعوا يوما وليلة ، ثم يرموا من الغد^(١) ، وقوله : يتعاقبوا : أى يرموا ١٧٨/ل م
 يوما ويدعوا يوما ، ولأن على الرعاة رعى الابل وحفظها ليتشاغل الناس بنسكهم عنها ،
 ولا يمكنهم الجمع بين رعيها ، وبين الرعى ، والمبيت بمنى ، فجوز لهم تركه لأجل
 العذر ، وأما أهل السقاية ، فالدلالة على جواز ذلك لهم ، رواية نافع عن ابن عمر
 " أن النبي صلى الله عليه وسلم أرخص للعباس بن عبد المطلب أن يبيت بمكة ليالى منى ،
 من أجل سقايته^(٢) ، ولأن أهل السقاية يتشاغلون باصلاح الشراب ، واستقواء
 الماء ليرتوى الناس منه ، ويرتفقوا به ، فكانت الحاجة داعية الى تأخيرهم ، فرخص
 ذلك لهم .

= انظر ترجمته فى : الاصابة : ٢٤٦/٢ ، وتهذيب الاسماء واللغات : ٢٥٥/١

(١) صحيح وقد سبق تخريجه بطرقه ص / ٨٠٨ و ٨٠٧

(٢) متفق عليه ، وقد سبق تخريجه فى ص ٨٠٨

(١٢٢ / أ) " فصل "

فأما غير الرعاة ، وأهل السقاية من أصحاب الاعذار ، كالعريس ، الذي تلحقه المشقة الغالبة في البيت بمنى ، أو الحقيم بمكة ، على حفظ ماله ، خوفاً عليه ، إلى غير ذلك : ففيهم وجهان :

أحدهما : وهو منصوص الشافعى في مختصر الحج ، فهم كالرعاة ، وأهل السقاية [يجوز لهم ترك البيت بمنى وتأخير الرعى ، ولا فدية عليهم ، لاستوائهم وأهل السقاية]^(١) في التأخير [بالعدر]^(٢)

والوجه الثانى : وهو قول بعض أصحابنا : أن الرعاة وأهل السقاية مخصوصون بذلك ، دون غيرهم من أصحاب الاعذار ، لتخصيصهم بالرخصة ، وما [يعود]^(٣) بتأخيرهم من الرفق والمعونة ، فباينوا غيرهم من أصحاب الاعذار .

(١) فى (أ) ساقطه .

(٢) فى (ب ، د) فى العذر .

(٣) فى (أ) يعودوا .

(١٢٢ ب) " فصل "

فإذا ثبت أن للرعاة وأهل السقاية ، أن يصدروا يوم النحر بعد الرى ، ويدعوا
المبيت بمنى ، فإن لم يصدروا منها نهاراً حتى غربت الشمس ، وجب على الرعاة المبيت
بها ، [وجاز]^(١) لأهل السقاية أن يصدروا ، ويدعوا المبيت بها ، لأن عذر الرعاة
رعى الابل ، والرعى يكون نهاراً [و]^(٢) لا يكون ليلاً ، فلم يجز لهم ترك المبيت
بها بعد غروب الشمس ، لزوال عذرهم ، وأهل السقاية [عذرهم]^(٣) اصلاح الشراب
واستقاء [الماء]^(٤) ، وذلك يكون ليلاً ونهاراً ، فجاز لهم ترك المبيت بها بعد
غروب الشمس ، لوجود عذرهم .

(١) فى (ج) وكان .

(٢) فى (أ) ساقطه .

(٣) فى (ب) عليهم .

(٤) فى (ب) ساقطه .

(١٢٣) "سألة"

قال الشافعى : ويخطب الامام بعد الظهر يوم الثالث من يوم النحر، وهو النفر الاول ، ويودع الحاج ، ويعلمهم أن من أراد التعجيل ، كان ذلك له ، ويأمرهم أن يهتموا بحجهم يتقوى الله عز وجل ، وطاعته ، واتباع أمره .

قد ذكرنا أن خطبة الحج [أربع]^(١) .

[فالخطبة]^(٢) الاولى : فى اليوم السابع بعد صلاة الظهر بمكة .

والخطبة الثانية : فى اليوم التاسع بعد الزوال ، وقبل صلاة [الظهر]^(٣) بعرفة

والخطبة الثالث : فى اليوم العاشر بعد صلاة الظهر بمنى .

والخطبة الرابعة : وهى هذه الخطبة ، يخطبها فى اليوم الثانى عشر بعد

صلاة الظهر بمنى ، وهو يوم النفر الاول .

وقال أبوحنيفة :^(٤) ليست هذه الخطبة سنة ، والدلالة عليه : ما روى عن النبى

(١) فى (ب) أربعة .

(٢) فى (أ) ساقطه .

(٣) فى (د) العصر .

(٤) قال فى الهداية :

والحاصل أن فى الحج ثلاث خطب أولها بمكة يوم التروية ، والثانية : بعرفات

يوم عرفة ، والثالثة : بمنى فى اليوم الحادى عشر .

قال العيني فى (البناية شرح الهداية :

قوله (والثالثة بمنى فى اليوم الحادى عشر) يعلم الناس فيها النفر وطواف

الصدر .

وقال فى " حلية العلماء " :

قال أبوحنيفة : لا يستحب الخطبة فى يوم النفر الاول ، وهو اليوم الثانى عشر من

أيام التشريق .

انظر : البناية شرح الهداية : ٣ / ١٥١ ، والمبسوط للسرخسى - باب الخروج

الى منى : ٤ / ٥٣ ، وفتح القدير : ٢ / ٤٦٦ .

صلى الله عليه وسلم " أنه خطب يوم النفر الأول بعد الظهر بمنى ^(١) ، فإذا خطب [عليهم] ^(٢) ، أعلمهم أن يومهم هذا يوم النفر الأول فمن نفر فيه قبل غروب الشمس ،

(١) حديث خطبته صلى الله عليه وسلم في أوسط أيام التشريق رواه ابوداود والبيهقي وأحمد والدارقطني :

فمن رواية الدارقطني، بإسناده عن عبد العزيز بن الربيع بن سمرة عن أبيه عن جده " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب وسط أيام التشريق، يعني يوم النفر الأول " .

قال في التعليق المغني : وليس في إسناده مجروح .

ومن رواية أحمد بإسناده، عن أبي نضرة قال حدثني من سمع خطبة النبي صلى الله عليه وسلم في وسط أيام التشريق فقال : " يا أيها الناس إن ربكم واحد وأباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا أسود ولا أحمر على أسود، إلا بالتقوى، أبلغت ؟ قالوا : بلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم قال : أي يوم هذا، قالوا : يوم حرام ، ثم قال أي بلد هذا ، قالوا بلى حرام . . . الخ " الحديث .

قال في مجمع الزوائد : رجاله رجال الصحيح .

ومن رواية أبي داود بإسناده عن ابن أبي نجيع عن أبيه عن رجلين من بني بكر قال " رأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب في أوسط أيام التشريق ونحن عند راحلته " .

وإسناده صحيح، وسكت عنه المنذرى والحافظ في " التلخيص " .

انظر : سنن الدارقطني - رقم ٤٩ - ٢٢٧/٢ ، وسند أحمد : ٤١١/٥ ،
وسنن ابوداود - باب أي يوم يخطب بمنى - : ١٩٧/٢ ، وسنن البيهقي -
باب خطبة الإمام بمنى . . . الخ : ١٥١/٥ ، وشرح السنة للبغوي : ٢٢٠/٧
ومجمع الزوائد - باب الخطب في الحج : ٢٦٦/٣ ، والقرى : ص ٥٣٥ ،
والمجموع للنووي : ٢٤٩/٨ .

(٢) في (ب) ساقطه .

سقط عنه رمي الغد ، ومن أقام حتى غربت الشمس ، لزمه رمي الغد ، والحبيت بمعنى ،
 ويأمرهم أن يختموا حجهم بتقوى الله ، وطاعته ، وأن يكونوا بعد الحج خيرا منهم —
 قبله ، فقد روى أبو حازم ^(١) عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 " من حج فلم يرفث ، ولم يفسق فرجع ، [رجع] ^(٢) كيوم ولدته أمه ^(٣) ، وروى جابر بن
 عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة ،
 قيل : يا رسول الله [وما] ^(٤) برّ الحج ؟ قال : طيب الكلام / ، وأطعم الطعام ^(٥) " ١٢٩ / ل

(١) سلمة بن دينار الأعرج : (. . . - ١٤٠ هـ)

أبو حازم مولى الأسود بن سفيان المخزومي ، الفقيه المشهور بالمحاسن والزهد
 روى عن النعمان بن أبي عياش الزرقى ، وسعيد بن المسيب ، وعطاء ، ومولاه
 الأسود بن سفيان ، وسعيد المقبري وغيرهم ، روى عنه ابنه عبد العزيز
 وعبد الجبار ، والزهرى وهو أكبر من أبي حازم ومالك بن أنس ، والسفيانان
 وأسامة بن زيد وغيرهم واجمعوا على توثيقه وجلالته والثناء عليه ، روى عنه
 البخارى ، ومسلم فى صحيحهما وغيرهما ، قال ابن خزيمة : لم يكن فى زمان
 أبى حازم مثله رحمه الله .

انظر ترجمته فى : تهذيب الاسماء واللغات : ٢ / ٢٠٧ ، والاعلام للزركلى :
 ١١٣ / ٣

(٢) فى (أ) ساقطه .

(٣) رواه البخارى ، ومسلم ، والترمذى ، والنسائى ، وابن ماجه ، والداريمى ، ومالك ، وأحمد
 والبيهقى . من طرق : والبهغوى فى شرح السنة .

انظر : جمع الفوائد - فضل الحج ووجوبه . . الخ - : ١ / ٢٨٥ ، وسنن
 أحمد : ٢ / ٢٢٩ ، ٤١٠ ، ٤٨٤ ، ٤٩٤ ، وسنن البيهقى - باب فضل الحج
 والعمرة : ٥ / ٢٦١ ، وشرح السنة للبهغوى - باب وجوب الحج وفضله : ٧ / ٤ .

(٤) فى (ج ، د) فسا .

(٥) رواه الطبرانى فى الاوسط عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال : " الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة ، قيل : وما برّه ؟ قال : أطعم
 الطعام وطيب الكلام " قال فى " مجمع الزوائد " واسناده حسن .

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم [أنه] ^(١) قال * من علامة الحج البرور
أن يكون المرء بعد حجه خيراً منه قبله * ^(٢) ، فان أراد الامام أن يتفرغ في التفرغ الأول ،

= ورواه أحمد ، مع اختلاف في بعض الفاظه عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم * الحج البرور ليس له جزاء الا الجنة ، قالوا : يأنى الله : ما الحج
البرور ؟ قال اطعام الطعام وافشاء السلام * قال العيني : فيه مقال ، وقال :
أبو حاتم : حديث منكر يشبه الموضوع ، قلت : قول أبو حاتم هذا : ليس عليه
تدليل ، والحديث له شواهد منها ما رواه الطبراني بأسناد حسن كما سبق ،
وما رواه الحاكم وأصحاب الكتب الستة الا أبو داود وعبد الرزاق في مصنفه
والبيهقي في سننه : من ذلك .

روى الحاكم من حديث جابر رضى الله عنه * سئل النبي صلى الله عليه وسلم ما بر
الحج ؟ قال : اطعام الطعام وطيب الكلام * وقال : صحيح الاسناد ولم
يخرجاه ، وصححه الذهبي في التلخيص ، وعبد الرزاق عن ابن المنذر مرسلاً
وفيه * وترك الكلام * بدل * وطيب الكلام *

ومن حديث أبي هريرة رضى الله عنه قال : * قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
العمرة الى العمرة كفارة لما بينهما ، والحج البرور ليس له جزاء الا الجنة *
أخرجه الستة أبو داود ورواه عبد الرزاق في * مصنفه * والبيهقي في سننه .

انظر : مسند أحمد : ٣٢٥ / ٣ ، وعمدة القارى : ١٣٥ / ٩ ، ومجمع الزوائد
- باب فضل الحج والعمرة - : ٢٠٧ / ٣ ، والمستدرک للحاكم مع التلخيص
للذهبي - : ٤٨٣ / ١ ، وتيسير الوصول - الباب الاول - : ٣٠٧ / ١ ، ومجمع
الفوائد - رقم ٣١١٨ - : ٢٨٥ / ١ ، والمصنف لعبد الرزاق - باب فضل الحج -
٣ / ٥ - ١١ ، والقرى : ص ٣٤ ، وسنن البيهقي - باب فضل الحج والعمرة :
٢٦١ / ٥ ، والدر المنثور للسيوطي : ٥٠٧ / ١ .

(١) في (أ) ساقطه .

(٢) لم أقف عليه ، وذكره المحب الطبري بمعناه دون رفع أو وقف بقوله : وقيل :
علامة بر الحج أن يزداد بعده خيراً ، ولا يعاود المعاصي بعد رجوعه . انتهى .
وعن الحسن البصري في الحج البرور * أن يرجع زاهداً في الدنيا ، راغباً في
الآخرة * . انظر القرى : ص ٣٤٥ .

وعجل الخطبة قبل الزوال، لتعجيل النفر جاز، وان أراد أن ينفر في النفر الثاني
 خطب وأقام ، وقد تسمى هذه الخطبة خطبة الوداع ، لأنها آخر الخطب ، وانه ربما
 نفر بعدها في النفر الاول ، فكان مودعاً بها [فلو تركها ^(١)] فلا ^(٢) فدية
 عليه .

(١) في (ب) ساقطه ، وفي (ج) ولو .

(٢) في (ب) ولو .

(١٢٤) "سألة"

قال الشافعى : فمن لم يتعجل حتى يمسى ، رعى من الغد ، فاذا غربت الشمس انقضت أيام منى .

وقد ذكرنا أن البيت بمنى [فى ^(١) ليالى التشريق سنة ، والرعى فى الأيام الثلاثة نسك ، والنفر [من منى ^(٢) نهران ، فالنفر الأول ، فى اليوم الثانى عشر ، والنفر الثانى ، فى اليوم الثالث عشر .

فان نفر [فى النفر ^(٣) الاول ، كان جائزاً ، وسقط عنه البيت بمنى فى ليلته ، وسقط عنه رعى الجمار من غدٍ ، وأصل ذلك الكتاب والسنة [واجماع الامة ^(٤) ، قال تعالى / وأنكروا الله فى أيام معدودات ^(٥) يعنى : أيام منى ^(٦) (فمن تعجل فى يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه ^(٧) وروى بكير [بن ^(٨) عطاء عن عبد الرحمن بن يعمر [الديلى ^(٩) قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " الحج عرفات فمن أدرك عرفة ، فقد أدرك الحج ، أيام منى ثلاثة ، فمن تعجل فى يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه " ^(١٠)

(١) فى (١) ساقطه .

(٢) فى (١ ، ج) ساقطه .

(٣) فى (ج) فى اليوم .

(٤) فى (١) والاجماع .

(٥) سورة البقرة : ٢٠٣ / ٢ .

(٦) انظر تفسير القرطبي - سورة البقرة - : ١ / ٣ .

(٧) سورة البقرة : ٢٠٣ / ٢ ، وفى (د) زيادة على بقية النسخ : (ومن تأخر فلا اثم عليه لمن اتقى وأتقوا)

(٨) فى (جميع النسخ) عن ، والصواب ما أثبتته وهو ما دل عليه سند الحديث فى كتب السنة .

(٩) فى (١) الديلى .

(١٠) أخرجه اصحاب السنن ، وابن حبان ، والحاكم ، وقال : صحيح الاسناد ؛ والدارقطنى =

فإذا ثبت جواز التعجيل في النفر الاول ، [فإلّا ^(١)] لمقام في النفر الثاني أفضل لأن النبي صلى الله عليه وسلم ، لم يتعجل ، وأقام الى النفر الثاني ^(٢) فكان الاقتداء

= والبيهقي كلهم من حديث عبد الرحمن بن يعمر الديلي .

انظر : جمع الفوائد - رقم ٣٤٦٠ - : ٣١٨ / ١ ، وموارد الظمان - رقم ١٠٠٩ - ص ٢٤٩ ، والاستدرك للحاكم : ٤٦٤ / ١ ، وسنن الدارقطني - رقم ١٩ - : ٢٤٠ / ٢ - ٢٤١ ، وسنن البيهقي - باب من تعجل في يومين . الخ : ١٥٢ / ٥ ، وتلخيص الحبير - رقم ١٠٤٦ - ٢ / ٢٥٥ ،

(١) في (ب) والمقام .

(٢) قال ابن حجر في التلخيص : حديث سمعته صلى الله عليه وسلم يضي ليالى التشريق مشهور وقد بينه حديث ابى داود ، وابن حبان ، عن عائشة رضى الله عنها قالت " أقاض رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر يوم النحر ، حين صلى الظهر ، ثم رجع الى منى فمكث بها ليالى أيام التشريق ، يرى الجمره اذا زالت الشمس . . . " الحديث .

قال الالبانى في " ارواء الغليل " : حديث عائشة " أن النبي صلى الله عليه وسلم رجع الى منى ، فمكث بها ليالى أيام التشريق ، يرى الجمره اذا زالت الشمس ، كل جمره بسبع حصيات ، يكبر مع كل حصاة يقف عند الاولى ، والثانية ، فيطيل القيام ويتضرع ، ويرى الثالثة ، ولا يقف عندها " .

ضعيف : أخرجه ابوداود ، والطحاوى ، وابن حبان ، وابن الجارود ، والدارقطنى ، والحاكم ، وعنه البيهقي ، وأحمد من طرق عن محمد بن اسحاق عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عنها " به " وزاد ابن حبان في آخره " وكانت الجمار من آثار ابراهيم صلى الله عليه وسلم وهى زيادة شاذة ، تفرد بها سعيد بن يحيى بن سعيد الاموى عن أبيه ، وفيهما كلام يسير ، وذلك وان كان لا يضر فى حديثهما ، ولكنه يمنع من الاحتجاج بما تفردا به عن الثقات ، كهذه الزيادة ، وقال الحاكم " صحيح على شرط مسلم " ووافقه الذهبي ، وفيه نظر من وجهين :

الاول : ان ابن اسحاق لم يحتج به مسلم ، وانما روى له مقروناً بغيره ، والآخر :

أنه مدلس وقد عنعنه ، نعم صرح بالتحديث فى رواية ابن حبان ، لكن فى

الطريق اليه سعيد بن يحيى عن أبيه ، وقد عرفت حالهما ، فان تويعا على =

بفعله أولى ، ولأن التعجيل رخصة ، والمقام كمال ، ولأن [التعجيل]^(١) قد ترفه
بترك بعض الأعمال ، والمقيم لم [يترقه]^(٢)

فأما/الامام فينبغي أن لا يتعجل ، بل يقيم الى النفر الاخير ، ليقيم الناس معه ١٢٩/لس
ويقتدوا به ، فان تعجل فلا اثم عليه ، لأنه في الاباحة كغيره .

= ذلك ، فالحديث حسن ، والا فلا . انتهى .

قال النووي في " المجموع " : وحديث مبيت النبي صلى الله عليه وسلم بمنى
ليالى التشريق فصحيح مشهور انتهى .

قلت : وقد ضعف الامام النووي حديث عائشة السابق وقال : في اسناده محمد
ابن اسحاق مدلس . كما ذهب اليه " الالبانى " والله أعلم .

انظر : تلخيص الحبير - رقم ١٠٦٣ - : ٢ / ٢٦٢ ، وأروا الغليل - رقم ١٠٨٢ -
٤ / ٢٨٢ ، والمجموع للنووى : ٨ / ٢٣٧ ، ٢٤٦ ، وحجة الوداع للكاند هلسوى
ص ١٢٩ ، وانظر هذه الرسالة ص ٧٩٩ .

(١) فى (أ) التعجيل .

(٢) فى (ب) يترك .

(١ / ١٢٤) " فصل "

فأما وقت نفرة الأول ، فمن بعد رميه في اليوم الثاني الى قبل غروب الشمس منه ،
والأولى اذا رمى بعد الزوال ، أن ينفر قبل صلاة الظهر ، فهي السنة ، ويرمى راكباً ،
لأنه يصل رميه بالنفر ، كما يرمى راكباً يوم النحر ، لأنه يصل رميه بالافاضة
[والطواف ^(١)] ويرمى في اليوم الاول نازلاً ، لأنه مقيم بمنى ، وكيف رمى أجزاءه ،
وأى وقت نفر قبل غروب الشمس أجزاءه ، وسقط عنه رمى الغد ، ويكون قد رمى بتسعة
واربعين حماة سبعة في جرة العقبة يوم النحر ، واحد عشر وعشرين في الجمرات الثلاث ،
يوم الحادى عشر واحد عشر وعشرين في الجمرات الثلاث يوم الثانى عشر ، وذلك أقل
ما يرميه الحاج ، فان كان معه حمات الجمار في اليوم الثالث ، فان شاء القاء ، وان شاء
دفنه ، وليس في دفنه نك ، ولا في القائه كراهة ، فان لم يتعجل النفر حتى غربت
الشمس ، لزمه البيت بمنى ، والرمى من الغد في الجمرات الثلاث [باحدى ^(٢)] وعشرين
حماة ، ليكمل رميه سبعين حماة ، وذلك أكثر ما يرميه الحاج ، وحكى عن عطاء ^(٣) أن
له أن يتعجل النفر ما لم يطلع الفجر في اليوم الثالث ، وبه قال : أبوحنيفة ^(٤)
لان الليل يتبع ما قبله في الحج ، كليلة عرفة تتبع ما قبلها من يوم عرفة ، ولا يتبع
ما بعدها من يوم النحر ، وهذا خطأ من وجهين :

(١) في (ب) للطواف .

(٢) في (أ) احدى .

(٣) ونقل ابن قدامة في " المغنى " خلاف هذا عن عطاء ، فقد ذكر أن مذهبه
فيم أحب التعجيل في النفر الاول ، خرج قبل غروب الشمس ، فان غربت قبل
خروجه من منى لم ينفر ، سواء كان ارتحل ، أو كان مقيماً في منزله ، لم يجز له
الخروج .

انظر : المغنى لابن قدامة : ٤٠١ / ٣ .

(٤) انظر : البناية شرح الهداية : ٥٢٣ / ٣ - ٥٢٤ ، وفتح القدير : ٤٩٨ / ٢ -

٤٩٩ ، وحلية العلماء : ٣٠٣ / ٣ .

أحد هما : أن التعجيل يتعلق باليوم ، وخروج اليوم معتبر بغروب الشمس ،
فوجب أن يكون الحكم المعلق عليه ، معتبر بغروب الشمس.

والثاني : أن النفر نفران ، فلما ثبت أن ما بعد النفر/الثاني من الليل ، ليس ١٨٠ ل/م
بتابع له ، ثبت أن ما بعد النفر الأول من الليل ليس بتابع له ، وما ذكره من ليلة
عرفة [فليست ^(١) تبعًا ، وإنما [هي ^(٢) ، ويوم عرفة سواء في الحكم .

(١) في (ب) فليس .

(٢) في (١ ، ب) هو .

(١٢٤ / ب) " فصل "

فإذا ثبت أن وقت التعجيل ما لم تغرب الشمس ، فلو ركب بمنى وسار قبل غروب الشمس ، فلم يخرج من حدود منى حتى غربت الشمس ، لزمه البيت بمنى ، والرعى من الغد ، لأن النفر منها لا يستقر إلا بمفارقتها ، ولو فارقها قبل غروب الشمس ، ثم عاد إليها ليلاً ، أو نهاراً فقد استقر حكم النفر ، وسقط عنه [الرعى من الغد]^(١) ، سواء عاد إليها ليلاً أو نهاراً ، لحاجة أو لغير حاجة ، فلو فارقها متعجلاً للنفر منها ، ثم تيقن أنه ترك رعى يومه أو شيئاً منه ، فلا يخلو من ثلاثة أحوال :-

أحدها : أن يذكر [ذلك]^(٢) قبل غروب الشمس ، ويدرك [رعى]^(٣) الجمار قبل غروب الشمس ، فيلزمه العود إلى منى ، ورعى ما ترك من الحما ، لوجوب الرعى ، وبقاء الوقت ، ثم ينفر منها ، إن لم تغرب الشمس وهو بها ، فإن غربت وهو بها ، لزمه البيت بها ، والرعى من الغد .

والحال الثانية : أن يذكره بعد غروب الشمس من اليوم الثالث ، فليس عليه العود إلى منى لفوات وقته ، وقد استقرت الغدية في ذمته .

[والحال]^(٤) الثالثة : أن يذكره في اليوم الثالث ، قبل غروب الشمس منه ، فكان قلنا : إن لكل يوم حكم نفسه لزمه الغدية ، ولم يعد للرعى لخروج وقته ، وإن قلنا : إن أيام منى كلها زمان للرعى ، وإن حكم جميعها واحد ، لزمه العود إلى منى ليرمى / ما ترك ، لبقاء وقته ، فإن لم يعد فعليه الغدية .

(١) في (ج) رعى الغد .

(٢) في (أ) ساقطه .

(٣) في (أ) ساقطه .

(٤) في (أ) والحالة .

(١٢٤ / ج) " فصل "

فأما نزول المحصب^(١) بعد النفر من منى ، فليس ينسك ولا سنة ، وإنما هو منزل
استراحة ، وحكى عن ابن عمر ، وأبي حنيفة ، وجماعة —————

(١) المحصب : بضم الميم ، وفتح الحاء المهملة ، وتشديد الصاد المهملة ايضاً
مع الكسر ويروى بالفتح ، ثم موحدة تحتية : اسم لمكان متسع بين مكة ومنى ، وهو
الى منى اقرب بين الجبلين الى مقبرة أهل مكة ، ويقال له البطحاء والمعبرس
والابطح ، وخيف بنى كنانة ، وسى هذا المكان بالمحصب لاجتماع الحصباء -
وهى صفار الحمى - فيه ، والابطح : سيل فيه واسع ، فيه دقاق الحمى ، فاذا
أردت المكان قلت : الابطح ، واذا أردت البقعة قلت : البطحاء .
روى مسلم من حديث ابن عمر رضى الله عنهما * ان النبي صلى الله عليه وسلم
وأبا بكر وعمر رضى الله عنهما ، كانوا ينزلون الابطح .
قال الازرقى : وحد المحصب من الحجون مصعداً فى الشق اليسر ، وانست
ذاهب الى منى الى حايط خرمان مرتفعاً عن بطن الوادى ، فذلك كله المحصب .
وقال رشدى طحس : المحصب : ويقال له : (المعبرس) ، ويعرف اليوم
بالمعابدة نسبة الى امرأة كانت تسمى أم عابد ، كانت تسكن هذا المكان .
وقال ابن الاثير : المحصب : هو الشعب الذى مخرجه الى الابطح بين مكة
ومنى .

قال البلاذرى : اختلف المتقدمون فى تحديد المحصب ، فقال بعضهم هو من
شعب عمرو - الملاوى اليوم - الى شعب بنى كنانة ، قرب البياضيه ، وقال آخرون
هو خيف بنى كنانة وحده من الحجون الى منى ، وقال غيرهم : هو موضع رصى
الجمار ، ذلك أن حصى الجمار يسمى الحصباء ، ثم قال : والذى أراه : أن
المحصب هو المكان الذى تنتظم فيه الجمرات الثلاث ، فهو يخص من منى
بالمحصب ، ومنى تشمل المحصب وخيف بنى كنانة ، حيث مسجد الخيف من منى ،
ومن قال : ان خيف بنى كنانة قرب الحجون فقد أخطأ .

قال الحارث بن خالد المغزومى :

ياد اراقسر رسمها - بين المحصب والحجون

السلف : أنهم كانوا يحصبون ، ويقولون : ان التحصيب سنة ، وهو ان يأتي المحصب بعد الزوال ، اذا فرغ من رمي الجمار ، فيقيم هناك ، حتى يعلى الظهر والعصر ، والمغرب وعشاء الآخرة ، ثم ينصرف من المحصب الى مكة ، او حيث شاء ، استدلالاً برواية قتادة ^(١) " أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر والعصر والمغرب

= وهذا يشهد أنه بعيد عن الحجون .

وقال احمد الرأس السلمي :

عكوفاً وقوفاً بالمحصب من منى . . يريدون شمساً أن يحين ظلامها فقال من منى ، وهذا شاهد أيضا يدحض من قال : أنه من الابطح عند الحجون . وقال عمر بن ربيعة :

نظرت اليها بالمحصب من منى . . ولي نظرك لولا التحرم عـ
وللبلا دى قول آخر في تحديد المحصب ذكره في " معجم المعالم الجغرافية " ص ٢٨٢ ، قال : المحصب : ما بين منى الى المنحنى والمنحنى حد المحصب من الابطح ، فمنذ أن تخرج من منى فانت في المحصب حتى يفريق الوادى ، بين المعيرتين فذاك المنحنى ، والمنحنى : دكة ناتئة في سفح الجبل في منتهى المعابدة واول طريق منى .

قلت : المنحنى : جبل معروف يقع في نهاية المعابدة في الجهة اليمنى وانت ذاهب الى منى أمام قصر الطك فيصل رحمه الله ، والمعروف بقصر الشيبى ، وفى منتصف هذا الجبل تقريبا توجد دكتين متقاربتين مبنية من الحجارة احدهما أكبر من الاخرى ، طليت باللون الابيض (الرخام) يقال ان أحد أمراء الحجاز من الاشراف فى السابق قد بناها لنفسه للاستراحة ، كما أن نسبة المنحنى الى الدكة الناتئة من هذا الجبل فيه نظر حيث أن الظاهر للناظر يرى انحناءاً فى قمته ، فلهذا سمي بالمنحنى نسبة الى الجبل كله ، وليست لبعضه والله أعلم .

(١) قتادة بن دعامة السدوسى : (٦١ - ١١٢ هـ) .

أبو الخطاب البصرى ، ولد وهو أعمى ، وعنى بالعلم فصار من حفاظ أهل زمانه ، وعلمائهم بالقرآن والفقه ، روى عن عبد الله بن سرجس وأنس وابن السيب ، وخلق عنه أيوب وحديد ، وحسين المعلم ، والاوزاعى وشعبة ، وعلقمة ، قال : ابن السيب : ما أتنا عراقى أحفظ من قتادة ، وقال ابن سيرين : قتادة : أحفظ الناس =

والعشاء ، ورقد رقدة بالمحصب ، ثم ركب الى البيت فطاف به سبعاً^(١) ، ورواية محمد ابن اسحاق^(٢) عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " التحصيب سنة " ^(٣) والدلالة على أنه ليس بسنة^(٤) رواية أبي الزبير عن ابن عباس قال :

= وقال ابن مهدي : قتادة أحفظ من خمسين مثل حميد ؛ قال حماد بن زيد : توفي سنة سبع عشرة ومائة ؛ وكان رحمه الله مدلس ، وقد احتج به أرباب الصحاح .
انظر : خلاصة تذهيب تهذيب الكمال : ص ٣١٥ ، والكاشف : ٣٤١ / ٢ ،
ومشاهير علماء الامهار للبستي - ٧٠٢ - : ص ٩٦ .

(١) أخرجه الستة " البخارى ومسلم وابوداود والترمذى والنسائى ومالك " الا النسائى - وأخرجه البيهقى والبخارى فى شرح السنة وغيرهم .
انظر : تيسير الوصول - الباب الثانى عشر - : ٣٨٦ / ١ ، ومجمع الفوائد -
- رقم ٣٦٠١ - : ٣٣٢ / ١ ، وسنن البيهقى - باب العلوة بالمحصب . . . الخ
٥ / ١٦٠ ، وشرح السنة للبخارى - رقم ١٩٧١ - : ٢٣٠ / ٧ .

(٢) محمد بن اسحاق بن يسار : قال الذهبى حديثه حسن ، وقد سبقت الترجمة
له فى ص ٤١٨ .

(٣) لم أقف عليه مرفوعاً بهذا اللفظ ، وانما روى مسلم والترمذى وغيرهما عن ابن عمر قال " كان النبى صلى الله عليه وسلم ، وابوبكر ، وعمر ، وعثمان ، ينزلون الا بطح " وروى مسلم من حديث نافع " أن ابن عمر كان يرى التحصيب سنة . . الحديث " انظر : صحيح مسلم شرح النووي : ٥٩ / ٩ ، وسنن الترمذى : ٢٦٢ / ٣ ،
والقرى : ص ٥٤٦ .

(٤) قلت : وروى أيضا عن عائشة رضى الله عنها فى سبب نزوله صلى الله عليه وسلم المحصب أنها قالت : انما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه كان اسمح لخروجه " أخرجه الخمسة الا النسائى ، وفى روايه للازرقى عنها " فمن شاء نزله ومن شاء تركه " .

وفى رواية عند ابن عباس رضى الله عنه أنه قال فى نزوله صلى الله عليه وسلم المحصب : " ليس التحصيب بشئ " انما هو منزل نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرجه الشيخان والترمذى - يعنى للاستراحة ثم الوداع .

قال المحب الطبرى : نزوله صلى الله عليه وسلم بالمحصب انما كان عن شكر =

" ما الا نأخذه بالمحصب سنة ، ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انتظر به عائشة حتى تأتي " (١) ، وابن عباس مع اختصاصه برسول الله صلى الله عليه وسلم وحجه معه ،

= لله تعالى على ما منحه فيه من الظهور فيه ، على أقدائه من قريش وكنانة ، الذين تقاسموا فيه ، على قطيعة بنى هاشم ، وبنى المطلبه حتى يسلموا اليهم النبي صلى الله عليه وسلم .

وروى البخارى ومسلم وغيرهما من حديث اسامة بن زيد قال : قلت : يا رسول الله . اين تنزل غدًا ؟ - فى حجته - قال : هل ترك لنا عقيل منلاً ؟ ثم قال نحن نازلون بخيف بنى كنانة ، حيث قاسمت قريش على الكفر . . الحديث . وقد امتد عمران مكة حرسها الله الى المحصب فدخل فيها ، فلا يكاد يعرف مكانه الآن والله أعلم .

انظر : أخبار مكة للزرقى : ١٥٩/٢ - ١٦٢ ، ومرصد الاطلاع : ١٢٣٥/٣ ومعاليم مكة التاريخية : ص ٢٥٢ ، ومعجم المعالم الجغرافية : ص ٢٨٢ ، والنهاية لابن الاثير : ٣٩٣/١ ، والبداية والنهاية : ٢٠٤/٥ - ٢٠٥ ، والقرى : ص ٥٤٦ - ٥٥٠ ، ومفيد الانام : ص ١٢٤ - ١٢٦ ، والايضاح فى مناسك الحج : ص ٤١٦ ، والمصباح المنير : ١٤٩/١ ، وحجة السوداء للكاند هلوى : ص ١٨٠ ، وحجة النبي صلى الله عليه وسلم للعطار : ص ٣٣٥ ، وتيسير الوصول : ٣٨٦/١ ، وصحيح البخارى - باب اذا أسلم قوم فى دار الحرب . . . الخ : ٤٣٠/١ ، وصحيح مسلم : ٥٦٧/١ ،

(١) لم أقف عليه بهذا الاسناد وهذا اللفظ ، وانما روى البخارى ومسلم وغيرهما من حديث عطاء عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : " ليس التحصيب بشىء انما هو منزل نزلة رسول الله صلى الله عليه وسلم " .

ومن حديث عائشة رضى الله عنها : الذى رواء البخارى ومسلم وغيرهما . ما يدل على ما ذهب اليه ابن عباس رضى الله عنهما ، من أن النبي صلى الله عليه وسلم انتظر عائشة رضى الله عنها حتى تقضى عمرتها ، وتأتى اليه بالمحصب .

والحديث باختصار : قالت عائشة رضى الله عنها " نفرنا من منى ، فنزلنا المحصب فدعا عبد الرحمن ، فقال : أخرج بأختك الى الحرم ، فلتهل بعمره ثم افرغا من طوافكما ، انتظركما ههنا ، فأتينا فى جوف الليل ، فقال : فرغتما قلت : نعم ، فنادى بالرحيل فى أصحابه ، فارتحل الناس ، ومن طواف =

أعرف بباطن حاله من غيره .

وروى سليمان بن يسار عن أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
 " أنا ضربت قبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم - ولم يأمرنى - بالمحصب فجاء فنزل^(١) ،
 وكان أبورافع على ثقله^(٢) .

فأما حديث ابن عمر فليس بثابت .

= بالبیت قبل صلاة الصبح ، ثم خرج متوجهاً الى المدينة لفظ البخارى .
 قال الطحاوى اختلف الناس فى معنى نزوله المحصب ، فبالإضافة لما قيل
 سابقاً ؛ روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : " إنما كانت المحصب ؛
 لان العرب كانت تخاف بعضها بعضاً ، فيرتادون ، فيخرجون جميعاً
 فجبرى الناس عليها " أخرجه الطحاوى فى " معانى الآثار " .
 انظر : عمدة القارى : ١٠ / ١٠٠ ، ١٢٥ ، صحيح مسلم شرح النووي
 ٨ / ١٥٠ ، ٩ / ٦٠ ، والبداية والنهاية : ٥ / ٢٠٦ ، وشرح معانى الآثار
 للطحاوى : ٢ / ١٢١ ، والقرى : ص ٥٤٩ ، واخبار مكة للزرقى : ٢ / ١٥٩ ،
 وصحيح ابن خزيمة - رقم ٨٢٦ - : ٤ / ٣٢١ .

(١) أخرجه مسلم وأبوداود والبيهقى .

وكانت قبته صلى الله عليه وسلم : من شعر .

انظر : صحيح مسلم شرح النووي - استحباب نزول المحصب يوم النفر -
 ١٠ / ٦١ ، وسنن ابوداود - رقم ٢٠٠٩ - : ٢ / ٢٠٩ ، وسنن البيهقى
 - باب الدليل على أن النزول بالمحصب ليس بنسك . . . الخ : ٥ / ١٦١ ، وحجة
 الوداع للكاندهلوى ص ١٨٢ .

(٢) قوله (ثقله) : الثقل : بفتح الثاء والقاف ، المتاع : قال الفارابى الثقل :
 متاع السافر وحشمه ، ومنه قوله تعالى فى سورة النحل (وتحمل اثقالكم الى
 بلدين لم تكونوا بالغيه الا بشق الانفس) .

انظر : القرآن الكريم - سورة النحل - : ١٦ / ٧ ، وصحيح مسلم شرح
 النووي : ١٠ / ٦ ، والمصباح الضير - ثقل - : ١ / ٩١ .

قال الشافعي : وليس فيه سنة ثابتة ، فنحضر عليه ، ونأمر به ، ولا نضع منه ، لما حكيناه عن السلف : والمحصب : هو خيف بنى كنانة ^(١) ، وحده من الحجون ما بين الجبل الذي اليه القبرة الى الجبل الذي يقابله ، وليست القبرة من المحصب الى (١٨١/ل) حائط خرمان ^(٢) .

(١) خيف بنى كنانة : الخيف : ما ارتفع عن مجرى السيل ، وانحدر عن غلط الجبل ، وبنى كنانة : قبيلة عظيمة من العدنانية ، وهم بنو كنانة بن خزيمه بن مدركة ابن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان ، كانت ديارهم تهامة الحجاز من حدود وادي بيض في الجنوب الى وادي الصفراء في الشمال ، ومن فروعها الكبيرة ، كانت : بنو ضمره في الالبواء والبزواء ووادي الصفراء ، ومنهم بنو غفار بوادي الصفراء ، وما حوله ، وقريش في مكة وضواحيها ، ومنو مالك ، ومنو الليث ، ومنو فراس بن غنم بنواحي خليص ، ومنو الدئل بأسفل مر الظهران ، وقيل : كان لكنانة بن خزيمه من الولد اربعة نفر ، هم : النضر بن كنانة ، ومالك بن كنانة ، وعبدمناة بن كنانة ، وملكبان بن كنانة ، وزاد الطبري عامراً ، والحارث ، والنضير ، وغنم ، وسعداً ، وعوفاً ، وجرولاً ، والجرال ، وغزوان ؛ فهؤلاء اربعة عشر ابناً لكنانة . قيل : ان طائفة نزلت مصر سنة (٥٤٥ م) أي قبل الاسلام ، كانت لهم ايام وحروب مع بقية القبائل من اشرها : ايام الفجار ثلاثة ايام : الاول بينهم وبين عجز هوازن ، بسوق عكاظ ، والثاني : بسبب تعرض فتيان من بنى كنانة لأمرأة من بنى عامر ، والثالث : بسبب دين لأحد بنى نضر بن معاوية على أحد بنى كنانة .

انظر : النهاية لابن الاثير - ضيف - : ٩٣ / ٢ ، ومعجم قبائل العرب : ٤٤٦ ، (٢) في (جميع النسخ) خرمان .

حائط خرمان : يعنى بستان خرمان ، يعرف اليوم بالخرمانية . وهي أرض رحبة تقع بمدر مكة كانت قبل سنوات موقفاً لسيارات الاجرة ، ثم نقل الموقف الى حصى العدل ، واقیم في تلك الرحبة جنى ضخمة لأمانة العاصمة المقدسة ، ويشرف على الخرمانية من الشمال جبل أذاخر ، ومن مطلع الشمس يشرف عليها صفي السباب وهي أكمة صخرية بالمعابدة ، يطيف بها الطريق المعبد على شكل قوس مسن الشمال ، تشرف على الخرمانية من الشرق ، وتصيب عليها شعبة النور من الشمال ، =

الى الجبل الذى يلتوى على شعب الخوذ (١) .

وسمى المحصب : لأن حصى جمره العقبة تسيل اليه .

وقيل : سمي بذلك لأنه موضع كثير الحصباء .

7 والحصباء : الحمى الصغير (٢)

= لا زال قسم كبير منها، لم يغمره العمران ، قال الازرقى : وقد كان حايط خرمان

حديثاً من الدهر هذا نخل وزرع وعين، ومشعر يرده الناس .

انظر : معالم مكة التاريخية : ص ٢٢ ، ١٥٤ ، واخبار مكة للازرقى : ٢ / ٢٢٩ .

(١) شعب الخوذ : الشعب : ما انفرج بين الجبلين ، وقيل : الطريق بين الجبلين .

والخوذ : نسبة الى قوم كانوا يسكنون هذا الشعب، وكانت لهم دقة ومهارة فى

التجارة، وكان رجل منهم يقال له : نافع بن الخوذى مولى عبد الرحمن بن نافع

ابن عبد الحارث الخزاعى، وكان أول من بنى فيه ، ويعرف هذا الشعب اليوم

بـ (الملاوى) طحق بحى المعابدة، حيث تنتشر فيه العمران والطرق . وفيه

ثنية تهبط على شعب ابن عامر المعروف اليوم بـ (شعب عامر) .

انظر : اخبار مكة للازرقى : ٢ / ٢٧٥ ، ومعالم مكة التاريخية : ص ١٤٦ ،

ومعجم معالم الحجاز للبلادى : ٥ / ٥٨ .

(٢) فى (أ ، ج) والحصى .

(١٢٤ / د) " فصل "

فأما البيع والشراء في الحج بعرفة ومنى ، فجائز مباح .
 روى عمرو بن دينار عن ابن عباس قال " كانت عكاظ ، (١) ومجنته (٢) ، وذو المجاز ، أسواقا

(١) عكاظ : بضم العين المهملّة وتخفيف الكاف وآخره ظاء معجمة .

قال البلاذري وغيره : عكاظ من أشهر أسواق العرب ، كان يوجد في الجهة الشرقية الشمالية من بلدة الحوية اليوم ، وقد خاض الناس اليوم في ذكره وتحديدّه ، وألفت كتّيبات كثيرة في موضوعه ، ويمكن تحديده بأنه يقع شمال شرق الطائف على قرابة خمسة وثلاثين كيلاً ، أسفل وادي " شرب " ، وأسفل وادي " العرج " عندما يلتقيان هناك ، فالأماكن المذكورة في حوادث عكاظ ، كالعبلاء وشرب والحريرة ، وغيرها ، كلها ما زالت معروفة في ذلك الحيز ، فيسّر أن تحديده في نقطة معينة ، أصبح من السمات الصعبة ، غير أن الأماكن التي ذكرنا تجعله في موضع دائرة يحددها البحر . والله أعلم .

وتعتبر سوق عكاظ أولى أسواق العرب في الجاهلية ، وكانت منازل لقبيلة هوازن ، ويسكنها الآن اخلاط من قبائل شتى ، الاشراف ، ذوو جودا لله ، والشنابرة وعدوان ، والنفعة والجثمة ، والعصاة وقريش ؛ وشأن هذه السوق وغيرها من أسواق العرب شأن الأسواق العامة في كل الجماعات الانسانية من بيع وشراء للاطعمة والالبسة والكماليات الاخرى ونحوها ، وكانت سوق عكاظ تقوم العشرون يوماً من أول ذي القعدة .

انظر : معجم المعالم الجغرافية : ص ٢١٥ ، وسوق عكاظ في التاريخ والادب - اعداد لجنة الآثار التاريخية بنادى الطائف الادبي ، ومراسد الاطلاع : ٩٥٣/٢

(٢) مجنة : بفتح الميم وتشديد النون المفتوحة ، وآخره تاء مربوطة .

قال البلاذري : كانت مجنة إحدى أسواق العرب في الجاهلية ، كانت تقام العشرة الأواخر من شهر ذي القعدة ، وكانت العشرون قبلها لعكاظ ، ثم ثمانية من ذي الحجة لذى المجاز ، وما زال أهل مكة يسمون الايام الثمانية التي التي تسبق عرفه " الشان "

ويقع سوق مجنة في شمال مكة بوادي " مر الظهران " على بعد ثلاثة أميال منها بالقرب من بلدة " الجموم " قرب جبل يقال له " الاصفر " .

في الجاهلية ، فلما كان الاسلام كأنهم كرهوا أن يتجروا في الحج ، فسألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنزل الله تعالى (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم)^(١) [يعني] :^(٢) في مواسم الحج .

= ويرى البلاذري : أن بلدة " بحرة " الواقعة بين مكة وجدة في منتصف المسافة تقريباً ، هي " سوق مجنة " أو أنه غير بعيد منها ، ويشرف عليها من الغرب جبل " الاصفر "

وقد أفاض البلاذري في الاستدلال على رأيه هذا ورد جميع ما قيل من الآراء في تحديد موقعها خلافاً لما ذكره .

وفي السيرة النبوية لابن هشام : قال : ثم خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجمرانة معتمراً ، وأمر ببقايا الفتي فحبس " بمجنة " بناحية " مر الظهران " وهذا مشكل لما ذهب اليه " البلاذري " ومعتمد للقول الأول . والله أعلم .

ولم تنزل هذه الأسواق قائمة أيضاً في الاسلام ، إلى أن كان أول ما ترك منها سوق عكاظ في زمن الخوارج سنة تسع وعشرين ومائة ، لما خرج الحروري بمكة مع أبي حمزة المختار بن عوف ، خاف الناس أن يتشبهوا فتركته ثم تركت ذو المجاز ، ومجنة بعد ذلك إلى الآن ، واستغنوا بالأسواق بمكة ومنى وعرفة .

انظر : سوق عكاظ في التاريخ والأدب - أعداد لجنة الآثار التاريخية ببنادي الطوائف الأدبية - معالم مكة التاريخية والأثرية : ص ٢٤٥ ، والسيرة النبوية لابن هشام : ٢ / ٥٠٠ ، ومعجم المعالم الجغرافية : ص ٢٨٢ ، وتفسير القرطبي - تعليق - : ٢ / ٤١٣ .

(١) رواء البخاري والبيهقي ، ورواه ابوداود والبيهقي من حديث عبيد بن عمير عن ابن عباس .

انظر : فتح الباري - رقم ١٧٧٠ - : ٣ / ٥٩٣ ، وسنن البيهقي - باب التجارة

في الحج : ٣٣٣ / ٤ ، وسنن ابوداود - رقم ١٧٣٤ - : ٢ / ١٤٢ ، وسورة

البقرة : ١٩٨ / ٢ ، وأسباب النزول للنيسابوري : ص ٣٨ .

(٢) في (ب ، ج ، د) ساقطة .

[وروى]^(١) " أن ابن عباس ، وابن الزبير رضی الله عنهم ، كانا [يقرآن]^(٢) كذلك^(٣) فأما الخروج الى الحج بلا زاد ، واطهار التوكل والاعتماد على سألـة الناس ، فمكروه ، روى عن ابن عباس أنه قال : " كان أهل اليمن يحجون ولا يتزودون ، ويقولون : نحن المتوكلون ، فيحجون الى مكة ، فيسألون الناس ، فأنزل الله تعالى (وتزودوا فان خير الزاد التقوى)^(٤) (٥)

(١) فى (ب) فروى .

(٢) فى (أ) يقولان .

(٣) يعنى : أن ابن عباس وابن الزبير رضی الله عنهم ، كانا يقرآن الآية هكذا ، " ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم - فى مواسم الحج - زيادة " فى مواسم الحج " ويروى ذلك عن ابن مسعود رضی الله عنه .

انظر : تفسير القرطبي - المقدمة - ٨٣ / ١ ، ٤١٣ / ٢ ، وتفسير ابن كثير - سورة البقرة - : ٢٣٩ / ١ - ٢٤٠ .

(٤) سورة البقرة : ١٩٧ / ٢ ، وانظر : تفسير القرطبي : ٤١١ / ٢ ، وتفسير ابن كثير - : ٢٣٨ / ١ .

(٥) رواه البخارى والبيهقى .

انظر : فتح البارى - رقم ١٥٢٣ - : ٣٨٣ / ٣ - ٣٨٤ ، وسنن البيهقى - باب من اختار الركوب - : ٣٣٢ / ٤ ، وتفسير ابن كثير - سورة البقرة - : ٢٣٨ / ١ - ٢٣٩ .

* (١٢٥) سألته *

قال الشافعي : وان تدارك عليه رميان [في أيام منى ^(١)] ، ابتداءً الأول حتى يكمل ، ثم عاد فابتداً الآخر ، ولم [يجزه] ^(٢) أن يرمى بأربع عشرة حصاة في مقام واحد .

وهذا كما قال : اذا تدارك عليه رمي يومين ، كالرعاة ، وأهل السقاية اذا تركوا رمي الحادى عشر ، وارادوا الرمي في الثانى عشر ، وكمن ترك الرمي عامداً أو ناسيما في الحادى عشر ، وجوزنا [له] ^(٣) القضاء على أحد القولين في الثانى عشر ، أو تدارك عليه رمي ثلاثة أيام ، وذلك أن يترك رمي الحادى عشر ، والثانى عشر ، ويريد القضاء في الثالث عشر ، فينبغى له أن يرتب ، فيبدأ برمي اليوم الثانى ، ثم يرمى اليوم الثالث ، ليكون مرتباً ، كرميه في أيامه ، وفي هذا الترتيب قولان :

أحدهما : وهو قوله في القديم والأم ^(٤) : أنه واجب .

والثانى : وهو قوله في الاملاء أنه مستحب ، وليس بواجب .

وهذان القولان جنبيان على اختلاف قوليه ، اذا رمى عن اليوم الاول [. . .] ^(٥) في اليوم الثانى ، هل يكون أداءاً ، أو قضاءً ؟ فأحد قوليه : يكون أداءاً ، فعلى هذا الترتيب واجب ، كصلاتي الجمع ، لما كانتا أداءاً ، وجب الترتيب فيهما . والقول الثانى : [يكون] ^(٦) قضاءً .

فعلى [هذا] ^(٧) الترتيب مستحب [و] ^(٨) غير واجب ، كالصلوات الفوائت

(١) فى (جميع النسخ) ساقطه . وانظر : الام - مختصر المزنى - ص ٦٩ .

(٢) فى (ب) يجيزه .

(٣) فى (أ) ساقطه .

(٤) انظر : الام : ٢٢١ ، ٢١٤ / ٢ .

(٥) فى (ب) زيادة ما بين المعقوفين : [وهو]

(٦) فى (ب) وهو ، وفى (أ) ساقطه .

(٧) فى (ب) ساقطه . (٨) فى (أ ، ب) ساقطه .

لما كانت قضاء ، لم يجب الترتيب فيها ، فاذا قلنا : ان الترتيب غير واجب ، وهو
أظهر القولين عندى : لأن الترتيب انما يجب فى أحد موضعين ، اما بين اشياء مختلفة
كالجمار الثلاث [وكالاعضاء]^(١) . . . [فى الطهارة]^(٢) ، ورمى اليومين^(٣) ،
غير مختلف ، لأن رعى اليوم الأول كرمى اليوم الثانى ، [و]^(٤) يكون واجباً فيما يجب
تعيين النية فيه ، فيصير كالمختلف باختلاف النية فيه ، وتعيين النية فى رعى الجمار
غير واجب ، لأن أفعال الحج لا يفتر كل فعل منها الى نية ، بل اذا وجد الفعل
على الصفة الواجبة أجزاء عن الغرض ، فعلى هذا القول : اذا ابتدأ فرمى عن اليوم
الأول ، أجزاء عنهما جميعاً .

واذا قلنا : ان الترتيب واجب ، فخالف فرمى عن اليوم الثانى ، ثم عن اليوم
الأول ، لم يجزه الرمى عن اليوم الثانى لمخالفة الترتيب ، وهل يجزئه عن اليوم الاول ؟
على وجهين :

أحدهما : وبه قال أبو اسحاق المروزي لا يجزئه ، لأنه وضع قصده فى غير موضعه .
والوجه الثانى : ان رعى اليوم الاول يجزئه ، وهو الصحيح ؛ ولا أعرف للأول وجهاً ،
لأن القصد فيه صحيح ، وليس وجود ما قبله من الرمى الذى لا يعتد به قادحاً فى
صحته ، كما لو رمى ثابثاً ، ولأن ترتيب الايام على هذا القول واجب ، كما أن ترتيب
الجمرات واجب ، ثم ثبت أنه لو نكس رعى الجمار اعتد له بالجمرة الأولى ، فكذلك ١٨٢ / لم
اذا نكس رعى الايام ، وجب أن يعتد له باليوم الاول .

(١) فى (أ) والاعضاء .

(٢) فى (أ) زيادة ما بين المعقوفين : / الثلاثة / .

(٣) فى (أ) ساقطه .

(٤) فى (أ) او .

(١/١٢٥) " فصل "

فاما اذا رمى في الجمرة الأولى بأربع عشرة حصاة ، فهذا على ضربين :
 أحدهما : أن يرمى بها عن يوم واحد كجمرتين ، كأنه رمى فيها بسبع ، ثم رمى
 فيها بسبع عن الجمرة الوسطى من رمى يومه ، فهذا يجرئه من ذلك السبع عن الجمرة
 الأولى ، ولا يجرئه السبع عن الجمرة الوسطى لرميها في غير محلها .
 والضرب الثاني : أن يرمى بها كجرة واحدة عن يومين ، كأنه رمى فيها بسبع عن
 أسه ، ثم بسبع عن يومه ، فهذا تجزئه السبع التي رماها عن أسه ، وهل يجرئه
 السبع التي رماها عن يومه ؟ على القولين في وجوب الترتيب ، ان قيل : ان ترتيب
 رمى اليومين واجب ، لم يجرئه عن اليوم الثاني ، وان قيل : انه غير واجب ، أجزاء
 عن اليوم الثاني ، لأنه لما أجزاء على هذا القول تقديم هذه الجمرة على جمار اليوم
 الأول كلها ، كان تقديمها على بعض جمار اليوم الأول أولى .

(١٢٦) " مسألة "

قال الشافعي : [وان ^(١)] آخر ذلك حتى تنقضي أيام الرمي ، وترك حصاة [... ^(٢)]
 فعلية مد طعام بمد النبي صلى الله عليه وسلم لساكين الحرم ، فان كانت حصاتين
 فمدان [لمسكينين] ^(٣) [وان كانت ^(٤)] ثلاث حصيات فدم .
 أما ما تركه ، من رمي الجمار حتى خرجت أيام منى ، وخروجها بغروب الشمس من
 اليوم الثالث ، فانه لا يقضيه ، لا يختلف وقد دللنا عليه قبل ذلك ، وعليه الفدية ،
 [فان ^(٥)] كان الذى تركه حصاة واحدة ، وهو أن يترك ذلك من الجمرة الأخيرة
 فى اليوم الاخير ، ففيما يلزمه من الغدية ثلاثة أقاويل ، كالشعرة الواحدة اذا حلقها
 [المحرم ^(٦)]

أحدها : وهو الذى نص عليه فى هذا الموضع [أن ^(٧)] عليه مد واحد .
 والثانى : عليه درهم .

والثالث : [و ^(٨)] حكاه الحميدى ^(٩) ، عليه ثلث شاة .

١٨٢ / ل س

وقد ذكرنا توجيه هذه الاقاويل فى حلق الشعرة الواحدة ، فان ترك حصاتين ،
 فأحد الأقاويل : عليه مدان ، والثانى : عليه درهمان ، والثالث : عليه ثلث شاة ،

(١) فى (أن) فان ، انظر : الام - مختصر المزنى - : ٦٩ .

(٢) فى (ج) زيادة ما بين المعقوفين : [واحدة] ، وانظر : الام - مختصر المزنى
 ص ٦٩ .

(٣) فى (أ) ساقطه ، وفى (ب ، ج) مسكين . وانظر : الام - مختصر المزنى : ٦٩ .

(٤) فى (أ) فان ترك ، وكذا فى (ج ، د) ترك . انظر المرجع السابق .

(٥) فى (ج ، د) وان .

(٦) فى (أ) ساقطه .

(٧) فى (أ ، ج ، د) ساقطه .

(٨) فى (ب) ساقطه .

(٩) انظر : المجموع للنووى : ٣٧١ / ٧ .

وان ترك ثلاث حصيات فأكثر ، فعليه دم ، كما لو حلق ثلاث شعرات فصاعدا ، وكذا لو ترك رمي اليوم كله ، فعليه دم ، كما لو حلق شعر رأسه كله ، فأما اذا ترك رمي الايام الثلاثة فعلى قولين :

أحدهما : [أن ^(١) عليه دم واحد ^(٢)] ، وهذا على القول الذى يقول ان ايام منى كالليوم الواحد .

والقول [الثانى ^(٣) : [أن ^(٤) عليه ثلاثة دماء ، وهذا على القول [السدى يقول ^(٥) أن لكل يوم حكم نفسه ، فلو ترك رمي يوم النحر ، وأيام منى الثلاثة ، ففيه ثلاثة مذاهب :

أحدها : أن عليه أربعة دماء ، اذا قيل : أن لكل يوم حكم نفسه .

والثانى : عليه دم واحد ، اذا قيل : ان يوم النحر ، وايام منى كالليوم الواحد .

والثالث : أن عليه [دمان ^(٦) اذا قيل : أن يوم النحر له حكم نفسه ، وأيام منى كالليوم الواحد .

(١) فى (أ) ساقطه .

(٢) فى (ج) دما واحدا .

(٣) فى (ج) الثالث .

(٤) فى (أ) ساقطه .

(٥) فى (أ) ساقطه .

(٦) فى (ج) دمين .

(١ / ١٢٦) " فصل "

فأما المريض العاجز عن الرمي ، فقد قال الشافعي في القديم ^(١) وأحب [أن] ^(٢)
 لم يمكنه الرمي بنفسه ، لمرضه ، أن يتناول الحصا لمن يرمى عنه ، ليكون له فعل
 في الرمي ، فإن لم يتأوله حتى رمى عنه أجزاء ، وإنما أجزاء أن يرمى عنه غيره ، لأنه لما
 جازت النيابة عنه في أصل الحج ، فجوازها في أبعاضه أولى ، فإن رمى عنه ، ثم صح
 من مرضه بعد أيام من أجزاء الرمي ، وإن صح في أيام منى ، وجب عليه أن يرمى
 ما بقي من الرمي ^(٣) ، ويستحب له أن يعيد ما رمى عنه ، ليكون مباشراً له في وقتها ،
 ولا يجب عليه لسقوط الرمي عنه بفعل غيره .

(١) وقال في " الام " : وقد قيل : يرمى المريض في يد الذي يرمى عنه ويكبسه ،
 فإن فعل فلا بأس ، وإن لم يفعل المريض فلا شيء عليه .

انظر : كتاب الام - مختصر الحج المتوسط - دخول منى - : ٢ / ٢١٤ .

(٢) في (ج) لمن .

(٣) انظر : كتاب الام - مختصر الحج المتوسط - دخول منى - : ٢ / ٢١٤ .

(١٢٦ ب) " فصل "

فأما المغنى عليه، فإن لم يأذن فى الرمي عنه قبل اغماؤه، لم يجز أن يرمى عنه ، لأنه

حتى ، والنيابة عن الحي فى أفعال/الحج لا تصح إلا بأذنه ، فان أذن فى اغماؤه ————— م/١٨٣

لم يجز ، لأنه لا حكم لإذنه ، وإن أذن قبل اغماؤه ، لم يخل حاله حين أذن

..... (١) من أحد أمرين :-

أما أن يكون مطيقاً للرمى ، أو عاجزاً عنه ، فإن كان حين أذن مطيقاً للرمى

لم يجز الرمي عنه ، لأن المطيق لا تصح النيابة عنه، فلم يصح الاذن منه ، وإن كان

حين أذن عاجزاً عن الرمي [بهجوم (٢) المرض ، قبل تمكن الاغما* ، أجزأ الرمي

عنه ، لفعله عن اذن من يصح الاذن منه .

(١) فى (ب) زيادة ما بين المعقوفين : [له] .

(٢) فى (أ) لهجوم .

(١٢٦ / ج) " فمـل "

فأما المحبوس بحق أو [لغيره] ^(١) حق ، إذا أذن في الرمي عنه ، أجزأه إذا رمى عنه؛ لأنه عاجز عن الرمي كالمرضى ، فإن قيل : هلّا منعتم من الرمي عن المحبوس كما منعتم من الحج عن / المحبوس ؟ قيل : كما يجوز الرمي عن المريض المرجو (البرؤ) ^(٢) ، وإن لم يجز الحج (عن المريض المرجو) ^(٣) ، فإن قيل : فهلّا منعتم من الرمي عن المريض المرجو كما منعتم من الحج ^(٤) عن المريض المرجو ؟ قيل : لأن [للمرى] ^(٥) وقتاً يفوت بتأخيرته ، وليس للحج وقت يفوت بتأخيرته .

(١) في (ج) غير .

(٢) في (ب) ساقطه .

(٣) في (ب) عنه .

(٤) في (ج) ساقطه .

(٥) في (ب) الرمي .

(١٢٦ / ج) " فصل "

وتختار أن يرمى عن المريض ، والعاجز من قد رمى عن نفسه ، كما يحج عن العاجز من حج عن نفسه ، فإن رمى عنه من لم يرم عن نفسه ؛ فإن رمى عن المريض أولاً ثم عن نفسه أجزاء رمية عن نفسه ، واختلف أصحابنا في أي الرميين أجزاء عن نفسه ، وهل هو الرمي الأول الذي رماه عن المريض ، أو هو الرمي الثاني الذي رماه عن نفسه ؟ فأحد مذهبي أصحابنا : أنه الرمي الثاني ، لوجود القصد فيه .

والثاني : أنه الرمي الأول ، لأن من كان عليه نسك ، ففعله عن غيره ، وقع عن نفسه ، كالطواف ، فأما رمية عن المريض فهل يجزئ أم لا ؟ على وجهين :

أحدهما : لا يجزئ عن المريض ، لأننا إن جعلنا الرمي الأول عن النائب ،

فالثاني لم يقصد به المريض ، وإن جعلنا الثاني عن النائب ، فقد وجد الأول قبل ١٨٣/لـس رمية عن نفسه ، فلم يجزئه عن المريض .

والوجه الثاني : أن رمية عن المريض مجزئ [٧٠٠] ؛ ^(١) لأن حكم الرمي أخف من

سائر أركان الحج ، فجاز أن يفعله عن المريض قبل فعله عن نفسه .

(١) في (ب) زيادة ما بين المعقوفين : [و] .

(١٢٧) "سألة"

قال الشافعى : وان ترك المبيت ليلة من ليالى منى ، فعليه مدّ ، وان ترك ليلتين فمدان ، وان ترك ثلاث ليال فدم ؛ والدم شاة يذبحها لمساكين الحرم ، ولا رخصة فى ترك المبيت بمنى الا [للرعاة ^(١)] ، وأهل سقاية العباس دون غيرها ، وسواء ممن استعملوا عليها منهم أو من غيرهم ، أما المبيت بمنى ليالى منى فسنّة ، "لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم بات بها وأرخص [للرعاة ^(٢)] ، وأهل السقاية فى [التأخير ^(٣)] عنها ، [فدل على أن من لم يرخص له فى التأخير محظور عليه التأخير عنها ^(٤)] ، وان كان كذلك ، فلا يجوز ترك المبيت بمنى الا لمن أرخص له رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فى ترك المبيت بها وهم طائفتان ، احداهما : رعاة الابل ، والطائفة الثانية : أهل سقاية العباس ، قال الشافعى : دون غيرها من السقايات ، وسواء من ولى القيام [عليها ^(٥)] منهم ، أو من غيرهم . وقال مالك ^(٦) : الرخصة لمن

(١) فى (ب) لرعاة الابل .

(٢) فى (ب) لرعاة الابل .

(٣) فى (د) التأخير .

(٤) فى (ب) ساقطه .

(٥) فى (أ) بها .

(٦) لم أقف على قول الامام مالك رحمه الله ، والمذهب عمومًا كما اشار الى ذلك

الكنتناوى فى "اسهل المدارك" قال :

والمبيت بمنى أيام التشريق واجب وتركه يوجب الهدى ، الا من رخص لهم ، وهم رعاة الابل ومن ولى السقاية بمكة .

وجاء فى المنتقى " للهاجى " :

وروى ابن المواز أن من بات ليلة أو جلّ ليلة ، وراء العقبة ، فليهد هديًا وان بات بعض ليلة فلا شئ عليه ، والا صل فى ذلك أن النبى صلى الله عليه وسلم بات بمنى ليالى منى ، وأرخص للعباس فى المبيت بمكة لأجل السقاية ، وهذا يدل على أنه مأمور به ، والا فكان يجوز للعباس ذلك ولغيره دون إرخاص .

وليها [. . .]^(١) من بنى العباس دون غيرهم ، وهذا خطأ ، لأن الرخصة إنما كانت لأشغالهم بأصلاح الشراب ، واستقاء الماء معونة للحاج وأرفاقاً لهم ، فكان غيرهم ممن ولى ذلك في معنائهم .

فأما أصحاب الأعدار من غير هاتين الطائفتين ؛ كالخائف والمريض ، والمقيم على حفظ ماله ، فعلى وجهين ضياعاً .

فإذا ثبت هذا ، فكل من جازله ترك البيت بمنى ، ممن ذكرنا جازله ترك الرمي في اليوم الأول من أيام منى ، فإذا كان في اليوم الثاني ، أتى منى فرمى عن أسفه ، ثم عن يومه وأفاض منها/ في يومه ، مع النفر الأول .

فأما غير من ذكرنا من أهل الأعدار ، فلا يجوز لهم ترك البيت بمنى في الليلة الأولى ، ولا في [الليلة]^(٢) الثانية ، ويجوز لهم ترك البيت [بمنى]^(٣) في الليلة [الثالثة] ان أفاضوا في النفر الأول ، فأما من ترك البيت في الليلة الأولى []^(٤) [و]^(٥) بات في الليلة الثانية، لم يجز أن يفيض في النفر الأول ، ولزمه أن يبيت في الليلة الثالثة ؛ لأن من بات في الليلة الأولى والثانية، جاز أن يفيض في النفر الأول، ويدع البيت في الليلة الثالثة ؛ لأنه قد أتى بأكثر النسك ومعظمه ، فرخص له في ترك الأقل ، وممن

= قال ابن حبيب : وإنما ذلك رخصة (للعباس) من أجل السقاية، ولم يرد بذلك سائر الناس .

انظر : اسهل المدارك : ١ / ٢٣٤ ، والمنتقى للباجي - البيوتة بحكة ليالى منى -

٣ / ٤٥ ، وشرح الزرقاني - البيوتة بحكة ليالى منى - : ٢ / ٣٦٨ .

(١) في (أ) زيادة ما بين المعقوفين : / منهم / .

(٢) في (أ) ساقطه .

(٣) في (أ ، ج) ساقطه .

(٤) في (أ ، ج) ساقطه .

(٥) في (ج) أو .

بات في الليلة الثانية دون الأولى ، فقد أتى بأقل النسك ، فلم يجز أن يرخص له فسي ترك الأكثر ، وإذا بات أكثر ليلة بمنى أجزاء ، أن يخرج أول ليلة ، أو آخره عن منى .
قال الشافعي : ^(١) ولو شغله طواف الافاضة حتى يكون ليلة ، أو أكثره بمكة ، لم يكن عليه فدية ، من قبل أنه كان لازماً له من عمل الحج ، وأنه كان له أن يعطيه في ذلك الوقت ، [ولو] ^(٢) كان عمله [إنما هو] ^(٣) تطوع ، افتدى ، قال الشافعي في القديم : واستحب للأتسان أن ينزل بمنى في الخيف الأيمن منه ، لأنه " منزل رسول الله صلى الله عليه وسلم " ^(٤)

(١) انظر : الام - ما يكون بمنى غير الرمي - : ٢ / ٢١٥ .

(٢) في (ج ، د) وأنه .

(٣) في (جميع النسخ) ساقطه . انظر (المرجع السابق)

(٤) أخرج الازرقى من حديث ابن جريج عن الحسن بن مسلم عن طاوس قال : " كان منزل رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنى على يسار صلى الام ، وكان ينزل ازواجه موضع دار الامارة ، وكان ينزل الانصار خلف دار الامارة ، وأومأ رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الناس أن أنزلوا هاهنا وهاهنا " .

وروى أيضا من حديث عبد الله بن أبي بكر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إذا قد منا مكة ان شاء الله تعالى نزلنا بالخيف " ، والخيف مسجد منى الذي تحالفوا فيه علينا - قلت لعثمان أي حلف ؟ قال : الاحزاب قال عثمان بن ابي سليمان عن طلحة بن عبد الله بن أبي بكر قال : كان منزلنا بمنى - يريد منزل ابي بكر الصديق رضي الله عنه - الصخرة التي عليها المنارة .

انظر : اخبار مكة للازرقى : ٢ / ١٧٢ ، ١٨١ ، والقرى - ماجاء في تنزيل الامام

الناس منازلهم : ص ٤٧٨ .

(١ / ١٢٧) " فصل "

فأما الغدية في ترك المبيت ، فان ترك ليلة فمذهب الشافعي ومنصوصه ^(١) : أن عليه مدّاً من طعام ، [وفيها] ^(٢) قول ثان : أن عليه درهماً ، وفيها قول ثالث : أن عليه ثلث شاة ، كما قلنا في الشعرة والحماة ؛ فان ترك ليلتين فعليه مدان ، والقول الثاني : درهتان ، والقول الثالث : ثلثا شاة ؛ فان ترك ثلاث ليالٍ فعليه دم ، لا يختلف المذهب [فيه] ^(٣)

وقال أبو حنيفة ^(٤) : لا شيء عليه في ترك المبيت استدلالاً بأنه مبيت مشروع بمنى ، فوجب أن لا يتعلق به دم بقياساً على ليلة عرفة .

ودليلنا : أنه نسك مشروع بعد التحلل ، فوجب أن يكون واجباً يتعلق به الدم ١٨٤/ل س قياساً على الرمي ؛ فأما ليلة عرفة فليست نسكاً . فإذا ثبت أن الغدية مذكرونا ، فقد اختلف قول الشافعي هل ذلك واجب أو مستحب ؟ على قولين :
أحد هما : وهو قوله في القديم والجديد أنه واجب .
والقول الثاني : نص عليه في الام والاملاء : أنه استحباب ، وهذا أحد الدماء الأربعة . [وقد] ^(٥) ذكرنا وجه ذلك .

(١) انظر : المجموع للنووي : ٢٤٧ / ٨ ، والام - مختصر الحج الصغير - ما يكون

بمنى غير الرمي - : ٢ / ٢١٥ .

(٢) في (ب) فيه .

(٣) في (ب ، ج) ساقطه .

(٤) انظر : البناية شرح الهداية : ٥٧٩ / ٣ ، وبدائع الصنائع للكاساني : ١١٢٠ / ٣

(٥) في (د) فقد .

(١٢٨) "سألة"

قال الشافعى : ويفعل بالصبي في كل أمره ما يفعل بالكبير .

أما احرام الصبي فصحيح ، فإن كان مراهقاً صح احرامه بنفسه ، وإن كان طفلاً أحرم عنه وليه ، وكان احراماً للصبي شرعياً ، وإن فعل الصبي ما يوجب الفدية لزمه الفدية ، وقال أبوحنيفة : ^(١) احرام الصبي غير منعقد ، ولا فدية عليه فيما يفعله من المحظورات تعلقاً بقوله صلى الله عليه وسلم " رفع القلم عن ثلاث ، عن الصبي حتى يبلغ " ^(٢) ولأن كل من [لم] ^(٣) يلزمه الحج بقوله ، لم يلزمه بفعله ؛ كالمجنون ، ولأنها عبادة علىسى البدن ، فوجب أن لا ينوب الكبير فيها عن الصغير ، كالصوم ، والحللة .

ودليلنا : رواية الشافعى عن ابراهيم بن عقبة ^(٤) عن كريب ^(٥) مولى ابن عباس

(١) انظر : البناية شرح الهداية : ٣ / ٤٣٠ ، وفتح القدير : ٢ / ٤١٤ ، ٤١٥ ، وحلية العلماء : ٣ / ١٩٦ .

(٢) رواء البخارى ، والترمذى ، وابوداود ، والنسائى وابن ماجه ، وأحمد ، وغيرهم .

انظر : الفتح الكبير في ضم الزيادة الى الجامع - ر - : ٢ / ١٣٥ .

(٣) فى (أ) ساقطه .

(٤) ابراهيم بن عقبة الاسدى المطرفى المدنى :

مولى آل الزبير بن العوام ، أخو موسى بن عقبة ، ومحمد بن عقبة ؛ روى عن سعيد بن السيب المخزومى ، وأبى الزناد عبد الله بن ذكوان ، وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز ، وكريب مولى ابن عباس ؛ روى عنه أبوعمير الحرث بن عمير ، وحمام بن زيد ، وأبو خيثمة زهير بن معاوية الجعفى ، والسفیانان ، ومالك بن أنس وغيرهم ، له عشرة أحاديث ، وثقه أحمد ، روى له مسلم وابوداود ، والنسائى وابن ماجه .

انظر ترجمته فى : تهذيب الكمال : ١ / ٦٠ ، وتهذيب التهذيب : ١ / ١٤٥ .

(٥) كريب المدنى : (٠٠٠ - ٩٨ هـ)

ابورشدین ، عن مولا ابن عباس وعائشة ، وأم هانئ ؛ وعنه أبوسلمة ومكير بن الاشج

وموسى بن عقبة ، وثقه النسائى ؛ قال الواقدى مات سنة ثمان وتسعين =

عن ابن عباس* أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرّ بامرأة وهي في محفتها ، فقيل لها هذا رسول الله ، فأخذت بعقد صبي كان معها ، وقالت : ألهذا حج ؟ قال : نعم ولك أجر* (١) .

وروى الأعمش (٢) عن أبي ظبيان (٣) عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم

= انظر : خلاصة تذهيب الكمال : ص ٣٢٣ ، والكاشف للذهبي : ٧/٣ .

(١) رواه مسلم والشافعي ومالك وأحمد وغيرهم والبيهقي من طرق أيضا .
قوله (في محفتها) : المحفة : بكسر الميم وفتح الحاء وتشديد الغاء مركب كالهودج ، إلا أن اليهودج يقيب ، والمحفة لا تقب ، قال ابن دريد : سميت بها ، لأن الخشب يحف بالقاعد فيها ، أي يحيط به من جميع جوانبه ، وقيل : المحفة مركب من مراكب النساء .

انظر : صحيح مسلم شرح النووي - صحة حج الصبي . . الخ - ٩٩/٩ ، وترتيب سند الشافعي - رقم ٧٤١ - : ٢٨٢/١ ، والسوى شرح الموطأ - رقم ٩١٢ - : ٤٠٤/١ ، وسند أحمد : ٢١٩/١ ، ٢٤٤ ، وشرح السنة للبيهقي - رقم ١٨٥٢ - : ٢٢/٧ ، وسنن البيهقي - باب حج الصبي : ١٥٥/٥ ، ولسان العرب - ف - : ٤٩/٩ .

(٢) سليمان بن مهران الاسدي : (٦١ - ١٤٨ هـ) .
الملقب بالأعمش ، أبو محمد ، محدث الكوفة وعالمها ، كان عالماً بالقرآن والحديث والفرائض ، منشاء ووفاته في الكوفة ، كان يقارن بالزهري في الحجاز ، التقى بكبار التابعين . . . اختلفوا في سنة وفاته .
انظر ترجمته في : وفيات الأعيان : ٤٠٠/٢ ، وطبقات الحفاظ : ٦٧ ، والنجوم : ١٠/٢ .

(٣) حصين بن جندب بن الحارث بن وحش الجنبي : (. . . - ٩٠ هـ)
أبو ظبيان : الكوفي ، روى عن عمر وعلى وابن مسعود وسلمان واسماء بن زيد وغيرهم ، ومن التابعين ، أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود وغيره وعنه ابنه قابوس والأعمش وعطاء بن السائب وغيرهم ، وثقه ابن معين والنسائي والدارقطني والمعجلي .

توفي رحمه الله سنة (٩٠ هـ) .

انظر ترجمته في : تذهيب الكمال : ٢٥٣/١ ، والكاشف : ٢٣٦/١ .

قال : " أيما صبي حج ، ثم بلغ ، فعليه أن يحج حجة الاسلام " ^(١) فأثبت للصبي حجا ، فوجب أن يكون حجا [شرعيا] ^(٢) .

وروى أبو الزبير عن جابر قال : " حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعنا النساء ، والصبيان فلبينا عن الصبيان ورميناهم " ^(٣) ، ولأن كل من منع ما يمنع منه المحرم ، كان محرماً ، كالبالغ إذا أحرم عاقلاً ، ثم جن ، ولأنها عبادة تجب ابتداءً بالشرع عند وجود مال ، فوجب أن ينوب الولي فيها عن الصغير ، كهدية الفطر ، فأما تعلقهم بقوله " رفع القلم عن ثلاث " فالجواب : أن القلم عنه مرفوع ، لأن الحج لا يجب عليه ، وإنما يصح منه ، فكان القلم له ، ولم يكن عليه ، وأما قياسهم على المجنون بعملة أنه لا يلزمه الحج بقوله ، فوجب أن لا يلزمه بفعله ، فنحن نقول بموجب هذه العملة ، وأن الحج لا يلزمه بفعله ، كما لا يلزمه بقوله ، وإنما يلزمه بان ولية ، ثم المعنى في المجنون : أن أفاقته مرجوة في كل يوم ، فلم يجز أن يحرم عنه وليه ، لجواز أن يفيق فيحرم بنفسه ، ولو غفل الطفل غير مرجو إلا في وقته ، فجاز

(١) هذا الحديث روى موقوفاً ومرفوعاً عند البيهقي والحاكم والطحاوي والطبراني ، قال الالباني : والخلاصة : أن الحديث صحيح الإسناد مرفوعاً وموقوفاً ، والمرفوع شواهد ومتابعات يتقوى بها .

وقد سبق تخريجه في (أول الرسالة ص ١٥) . وانظر أيضاً : إرواء الغليل ١٥٦/٤ - ١٥٩ ، وانظر : شرح السنة للمغوي - باب حج الصبي - : ٢٤/٧ ، وتلخيص الحبير : ٢٢٠/٢ ، ونصب الراية : ٦/٣ - ٧ .

(٢) في (ب) مشروعا .

(٣) رواه البيهقي وابن ماجه ، والترمذي وقال : حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، قال النووي بعد أن ذكره بطرقه : في إسناده اشعث بن سوار ، وقد ضعفه الاكثرون ، ووثقه بعضهم .

انظر : سنن البيهقي - باب حج الصبي - : ١٥٦/٥ ، وسنن ابن ماجه - رقم ٣٠٣٨ - : ١٠١٠/٢ ، وسنن الترمذي - رقم ٩٢٧ - : ٢٦٦/٣ ، والمجموع للنووي : ٢٢/٧ .

أن يحرم عنه وليه إذ ليس [يرجى] ^(١) أن يبلغ في هذا الوقت ، فيحرم بنفسه ، هذا مع ما يفترقان فيه من [الاحكام] ^(٢) ، فيجوز أن الصبي في دخول الدار ، وقبول الهدية منه إذا كان رسولا فيها ، ولا يجوز ذلك [من] ^(٣) المجنون ، وأما قياسهم على الصلاة بعلة أنها عبادة [على] ^(٤) البدن ، فوجب أن لا ينوب الكبير فيها عن الصغير ، فالمعنى في الصلاة أنه لا تصح النيابة فيها بحال فلذلك لم يجز للولي أن يحرم بالصلاة عن الطفل ، ولما كان الحج ما تصح فيه النيابة ، جاز للولي أن يحرم بالحج عن الطفل ^(٥) .

(١) في (٩) يرجأ .

(٢) في (١) أحكام .

(٣) في (١) في .

(٤) في (٥) عن .

(٥) في (٥) ساقطه .

(١٢٨ / أ) " فصل "

فإذا ثبت أن الصبي يصح منه الحج ، ويكون حجاً شرعياً ، فلا يصح حجه إلا بأذن وليه ، فإن كان الصبي مراهقاً مطيقاً ، أذن له في الإحرام ، وإن كان طفلاً لا يميز ، أحرم عنه ، فإن أحرم الصبي بغير إذن وليه ، ففي إحرامه وجهان :

أحدهما : وهو قول أبي إسحاق المروزي ^(١) ، ذكره في " الزيادات " ^(٢) أن إحرامه منعقد ، وإن كان بغير إذن وليه ، كما ينعقد إحرامه بالصلاة بغير إذن وليه .
والوجه الثاني : وهو قال أكثر أصحابنا ^(٣) ، وهو الصحيح : أن إحرامه غير منعقد ؛ لأن الإحرام بالحج يتضمن اتفاق المال والتصرف فيه ، فجرى مجرى تصرفه في ماله الذي لا يصح إلا بأذن وليه ، ومجرى سائر عقود التي لا تصح بغير إذن وليه ، وخالف الإحرام بالصلاة الذي لا يتضمن اتفاق المال ، فجاز بغير إذن وليه . ^(٤)

(١) انظر : المجموع للنووي : ٢١ / ٧ - ٢٢ .

(٢) الزيادات : اسم كتاب من مصنفات القاضي ابوعاصم محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله العبادي الهروي ، المعروف بالعبادي . كان رحمه الله اماماً دقيق النظر تفقه على كثيرين وتفقه عليه كثيرون ، وصنف كتباً جليلة كـ " المبسوط " ، و " الهادي " و " زيادة الزيادات " و " طبقات الفقهاء " و " الزيادات " المذكور آنفاً ، و " أدب القضاء " ، و " الاشراف على غوامض الحكومات " و " كتاب الرد " على القاضي السمعاني . فإن رحمه الله تعالى في شوال سنة ثمان وخسين وأربعمائة وله ثلاث وثمانون سنة . انظر ترجمته في " طبقات الفقهاء " للحسيني ص ١٦١ ، و طبقات الشافعية الكبرى ٤ / ١٠٤ ، الوافي بالوفيات : ٨٢ / ٢ ، و شذرات الذهب : ٣٠٦ / ٣ ، والمعبر : ٣٤٣ / ٣ .

انظر : الفهرست لابن النديم : ص ٢٩٩ ، ومعجم المؤلفين لعمر كحالة : ٣ / ١ .

(٣) انظر : المجموع للنووي : ٢٢ / ٧ .

(٤) مراد بهذه العبارة : من قوله (وخالف الإحرام بالصلاة الذي . . .) أن إحرام الصبي بالحج بغير إذن وليه يختلف عن دخوله في الصلاة (بتكبيرة الإحرام) حيث لا يتضمن إحرامه بالصلاة اتفاق المال فعلى هذا جاز للصبي الإحرام بالصلاة بغير إذن وليه بخلاف حجه فإنه يتضمن اتفاق المال فلا بد حينئذ من إذن وليه . والله أعلم .

(١٢٨ / ب) " فصل "

فإذا ثبت أن احرامه لا يصح بغير إذن وليه ، فالأولياء على ثلاثة أقسام :
أحدها : ذوو الانساب ، والثاني : أمناء الحكام ، والثالث : أوصياء الآباء .
فأما ذوو الانساب ، فعلى ثلاثة أقسام :-
أحدها : من يصح إذنه ، والثاني : من لا يصح إذنه ، والثالث : من اختلف
أصحابنا في صحة إذنه .

فأما من يصح إذنه : فهم الآباء والأجداد من قبل الآباء ، الذين يستحقون الولاية
عليه في ماله ، وأما من لا يصح إذنه : فهم من [لا ولاية له ^(١)] فيه ولا تعصيب
كالاخوة للأم [و ^(٢)] الأعمام للأم ، والعلمات من الأب والأم ، والأخوال والخالات ، ممن
قبل الأب والأم ، فلا يصح إذنهم في الاحرام ، وإن [كانت ^(٣)] لهم ولاية في الحضنة ؛
لا يختلف أصحابنا فيه ، فأما من اختلف أصحابنا في صحة إذنه : فهم من عدا ، هذين
الفريقين ، لأصحابنا فيهم ثلاثة مذاهب ، [وبناءً ^(٤)] على اختلافهم في معنى
الاذن من الأب والجدة .

فأحد المذاهب الثلاثة : أن المعنى في إذن الأب والجدة ، استحقاق الولاية

عليه في ماله ، فعلى هذا لا يصح إذن الجد من الأم ، ولا إذن الاخ / والعم ، لأنهم
لا يستحقون الولاية عليه في ماله ، وإلى هذا [التأويل ^(٥)] أشار صاحب كتاب الافصاح ^(٦)

(١) في (١) أولاده ، وفي (ج) من لا ولادة فيه .

(٢) في (١) أو .

(٣) في (ج) كان .

(٤) في (ب) ساقطه .

(٥) في (١ ، ج) ساقطه .

(٦) هو : الحسن بن القاسم الطبري ، الشافعي ، ابوعلى ، فقيه أصولي متكلم ،
سكن بغداد ، ودرس فيها . وتوفي بها كهلا سنة خمسين وثلاثمائة ، ممن
تصانيفه : الافصاح في فروع الفقه الشافعي ، وكتاب العدة في عشرة أجزاء =

وأما الأم والجدة ، فعلى الصحيح من [مذهب الشافعي]^(١) لا ولاية لها عليه بنفسها ؛ فعلى هذا لا يصح أن نها له ، وعلى قول أبي سعيد الاصطخري^(٢) تلى عليه بنفسها ، فعلى هذا ؛ يصح أن نها له ، وقد روى ابن عباس " أن امرأة أخذت بعضدى صبي كان معها ، وقالت لهذا حج ؟ قال : نعم ، ولك أجر "^(٣) ومعلوم من قوله : ولك أجر ، أن ذلك لأن نها له ، ونيايتها عنه .

والمذهب الثاني : أن المعنى في إذن الأب والجدة ، ما فيه من الولاية والعضوية^(٤) ، فعلى هذا ، يصح إذن سائر الأباء والأهات لوجود الولاية فيهم وقد روى " أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه طاف بعبد الله بن الزبير على يده ، طغوفاً في خرقة "^(٥) وكان ابن ابنته أسماً رضي الله عنها ، فأما سائر العصبات من الأخوة وبنيتهم ، والأعمام وبنيتهم ، فلا يصح إذنهم ، لعدم الولاية فيهم . وإلى هذا ذهب أكثر أصحابنا البصريين ، وأشار إليه أبو اسحاق المروزي .

والمذهب الثالث : أن المعنى في إذن الأب والجدة وجود التعصيب فيهما ، فعلى هذا [. . .]^(٦) يصح إذن سائر العصبات من الأخوة وبنيتهم والأعمام وبنيتهم ، ولا يصح إذن الأم والجدة للأم ، لعدم التعصيب وإلى هذا ذهب كثير من أصحابنا البغداديين .

= والمجرد في النظر ، كتاب في أصول الفقه والمحرر في الخلاف .

انظر : معجم المؤلفين لعمر كحاله : ٢٧٠ / ٣ ، وطبقات الفقهاء للشيرازي

ص ١١٥ ، والفهرست لابن النديم : ٣٠١ .

(١) في (أ) مذهبه ، وانظر : المجموع للنووي : ٢٥ / ٧ - ٢٨ ،

(٢) انظر : المرجع السابق)

(٣) رواه مسلم ومالك وأحمد والشافعي وغيرهم ، وقد سبق في ص / ٨٤٩ .

(٤) في (ب) ساقطه .

(٥) رواه عبد الرزاق في مصنفه - رقم ٩٠٢٦ - : ٧٠ / ٥ .

(٦) في (ب) ما بين المعقوفين زيادة : [لا] .

فهذا الكلام في ذوى الانساب، فأما أئمة الحكماء فلا يصح اذنهم له ، وهو
اجماع علماء أصحابنا ، لأن ولايتهم تختص بماله دون بدنه ، فكانوا فيما سوى
المال كالأجانب ، فلم يصح اذنهم ؛ [وأما]^(١) أوصياء الأئمة ففيهم وجهان
لأصحابنا :-

أحدهما : يصح اذنهم كالأئمة ، لنيليتهم عنهم .

والوجه الثانى : وهو أصح ، أن اذنهم لا يصح كأئمة الحكماء ، لأن ولايتهم
ليست بنفوسهم ، ولأنها تختص بأموالهم .

(١) فى (ج) فأما .

* مسألة (١٢٩) *

قال الشافعى : وما عجز عنه الصبى من الطواف والسعى ، حَمَلَ وَفَعَلَ ذلك به ،
ويجعل الحصى فى يده ليرمى ، فإن عجز [. . .]^(١) رُمى عنه .

وجملة ذلك : أن الصبى لا يخلوا حاله من أحد أمرين :

أما أن يكون مراهقاً مميزاً يقدر على أفعال الحج ، أو يكون طفلاً يعجز عن ذلك ،
فإن كان مراهقاً مميزاً ، أذن له وليه [فى ذلك]^(٢) فإذا أذن له ، فَعَلَ الحج
بنفسه ، كغيره من البالغين ، وإن كان طفلاً لا يميز ، فأفعال الحج على ثلاثة
أضرب ، [ضرب]^(٣) يصح من الطفل من غير نيابة عنه ، ولا معونة [له]^(٤) ، وذلك
الوقوف بعرفة ، والحجيت بمزدلفة ، ومنى ، وضرب لا يصح منه إلا بنيابة الولي عنه
وذلك : الأحرام ، وضرب يصح منه ، لكن بمعونة الولي له ، وذلك الطواف والسعى ،
ورمى الجمار ، وستذكرها فعلاً [فعلاً]^(٥) ، ونوضح [حكم]^(٦) كل فعل منها .

[أما]^(٧) الأحرام ، [فإن وليه]^(٨) ينوب عنه فيه [فيحرم عنه]^(٩) ، واختلف
أصحابنا : هل يجوز أن يكون الولي محرماً أم لا ؟ على وجهين :

أحدهما : لا يصح إحرام الولي عنه إلا أن يكون حلالاً ، فإن كان محرماً لم يصح

(١) فى (ب) زيادة ما بين المعقوفين : [عنه] . وانظر : الام - مختصر المزنى -

ص ٦٩ .

(٢) فى (أ ، ب) ساقطه .

(٣) فى (أ) ساقطه .

(٤) فى (أ) ساقطه .

(٥) فى (ب) ساقطه .

(٦) فى (أ ، ب) ساقطه .

(٧) فى (ب) وأما .

(٨) عبارة (ج) فوليه ينوب عنه . . الخ .

(٩) فى (أ) ساقطه .

احرامه عنه ؛ لأن من كان في نسك لم يصح أن يفعله عن غيره ، وهذا مذهب البصريين .
 والوجه الثاني : يصح احرام الولي عنه ، وان كان محرماً ؛ لأن الولي ليس يتحمل
 الاحرام عنه فيصير به محرماً ، حتى يمنع من فعله عنه ، اذا كان محرماً ، وانما يعتقد
 الاحرام عن الصبي ، فيصير الصبي محرماً ، فجاز أن يفعل الولي ذلك ، وان كان محرماً
 وهذا مذهب البغداديين ، وعلى اختلاف هذين الوجهين ، تختلف كيفية احرامه عنه
 فعلى مذهب البصريين يقول : عند الاحرام : " اللهم انسي فقد أحرمت عن ابنى " ^١
 وعلى هذا يجوز أن يكون غير مواجه للصبي بالاحرام ، ولا مشاهد له ، اذا كان الصبي
 حاضراً في الميقات ، وعلى مذهب البغداديين يقول عند الاحرام : " اللهم انى قد
 أحرمت بابنى ؛ وعلى هذا لا يصح أن يكون غير مواجه للصبي بالاحرام ، فاذا فعل
 ذلك صار الصبي محرماً دون الولي ، فيلبسه ثوبين ، ويأخذه باجتنا ب ما منع منه
 المحرم ، [أما ^(١) الوقوف بعرفة ، والعبية بمزدلفة ومنى ، فعلى وليه أن يحضره
 فيها ، ليشهدا بنفسه .

فأما الرمي ، فان أمكن وضع الحصى في كفه ، ورمىها في الجمرة من يده ، فعَل ؛
 وان عجز الصبي عن ذلك ، أحضره الجمار ، ورمى الولي عنه ، وأما الطواف والسعي ،
 فعلى وليه أن يحمله ، فيطوف به ويسعى ، وعليه أن يتوضأ للطواف به ويوضيه ، فان
 كانا غير متوضئين ، لم يجزئه الطواف ، وان كان الصبي متوضئاً ، والولي محدثاً ، لم
 [يجزئه ^(٢) أيضاً ؛ لأن الطواف بمعونة الولي يصح ، والطواف لا يصح إلا بطهارة ،
 وان كان الولي متوضئاً ، والصبي محدثاً ، فعلى وجهين :
 أحدهما [^(٣) لا يجزئ ؛ لأن الطواف بالصبي أخص منه بالولي فلمالم يجز
 أن يكون الولي محدثاً ، فأولى ان لا يكون الصبي محدثاً .

(١) في (ب) وأما .

(٢) في (أ) يجز .

(٣) في (د) طمس .

والوجه الثاني : أنه لا يجزئ ؛ لأن الصبي إذا لم يكن مميزاً [ففعل]^(١) الطهارة لا يصح منه ، فجاز أن تكون طهارة الولي نائبة عنه ، كما أنه لما لم يصح منه الاحرام صح احرام الولي عنه ، ثم على وليه أن يصلي عنه ركعتي الطواف ، لأن ذلك مخصوص بجواز النيابة ، تبعاً لأفعال الحج ، فإن أركبه الولي دابة ، وكانت الدابة تطوف به ، لم يجز حتى يكون الولي معه سائقاً أو قائداً ، لأن الصبي غير مميز ، ولا قاصداً والدابة لا تصح منها عبادة ، ثم هل على وليه أن يرمل به ؟، على قولين مضيا .

(١) في (ج) لفعل .

(١ / ١٢٩) " فصل "

فان كان على [الولي] ^(١) طواف ، طاف عن نفسه / أولا ، ثم طاف [عن الصبي] ^(٢) ١٨٧ / ٣
 فان طاف بالصبي قبل أن يطوف عن نفسه ، لم يخل حاله من [أحد] ^(٣) اربعة أقسام :
 أحدها : أن [ينوي] ^(٤) الطواف عن نفسه دون الصبي ، فهذا الطواف يكون
 عن نفسه ، وعليه أن يطوف بالصبي ؛ لا يختلف ، لأنه قد صادف بنيته ما أمر به .

والقسم الثاني : أن ينوي الطواف عن الصبي دون نفسه ففيه قولان :
 أحدهما : أنه يكون عن [الولي] ^(٥) الحامل ، دون الصبي المحمول ؛ قاله : فسي
 الا ملا ؛ لأن من وجب عليه ركن من أركان الحج ، [فتطوع] ^(٦) به عن نفسه ،
 أو عن غيره ، انصرف الى واجبه ، كالحج عن نفسه .
 والقول الثاني : [أنه] ^(٧) يكون عن الصبي المحمول دون الولي الحامل ، قاله
 في : المختصر [الكبير] ^(٨) ،

(١) في (أ ، ب) ساقطه .

(٢) في (أ) بالصبي .

(٣) في (أ) ساقطه .

(٤) في (ج) يكون .

(٥) في (ب) ساقطه .

(٦) في (أ) فيطوف .

(٧) في (ب) أن .

(٨) في (أ) ساقطه ، قوله (المختصر الكبير) لعله يعني : " مختصر الحج الكبير
 للإمام الشافعي ، مطبوع في الجزء الثامن من كتاب " الام للشافعي " ولم أجسد
 فيه ما أشار اليه الامام الماوردي ، وانما وقفت عليه في " مختصر الحج المتوسط "
 وهو أيضا من كتب الامام الشافعي ، ضمن الجزء الثاني من " كتاب الام " ، وهناك
 كتب أخرى ، لابي يعقوب البويطي ، رواها عن الشافعي ، " كتاب
 المختصر الكبير " و " كتاب المختصر الصغير " وكلاهما في الفقه ، وكتاب الفرائض
 والنزهة الذهبية .

وحكاه : أبو حامد ^(١) في جامعه ؛ لأن الحامل كالألة للمحمول ، فكان ذلك واقعاً عن
المحمول دون الحامل .

والقسم الثالث : أن ينوى الطواف عن نفسه ، وعن الصبي المحمول ، فيجزئه عن
طوافه ، وهل يجزئ عن الصبي أم لا ؟ على وجهين ، تخريجاً من القولين .
والقسم الرابع : أن لا تكون له نية ، فينصرف ذلك الى طواف نفسه ؛ لا يختلف
لوجوده على الصفة الواجبة عليه ، وعدم القصد المخالف له .

= انظر : الام - مختصر الحج المتوسط - الرجل يطوف بالرجل يحمله :- ٢١١ / ٢
والفهرست لابن النديم : ص ٢٩٨ ، ومعجم المؤلفين لعمر كحالة : ٣٤٢ / ١٣ .
(١) أحمد بن بشر بن عامر العامري المروزي : (٠٠٠ - ٣٦٢ هـ) .

أبو حامد ، كان رحمه الله قاضياً ، أخذ العلم عن أبي اسحاق المروزي ونزل
البصرة وأخذ العلم عنه فقهاؤها ، وكان لا يشق غباره وصنف كثيراً من الكتب
منها : " الجامع " في المذهب ، قال عنه النووي وهو من أنفس الكتب ، وقال
المطوعي : " وكتابه الموسم بالجامع بأمدح له من كل لسان ناطق ، لأحاطته
بالاصول والفروع واتيانه على النصوص والوجوه ، فهو لأصحابنا عمدة من العمدة
ومرجع من المشكلات والعقد " وله كتاب في " أصول الفقه " وكان له ولد عالم ،
صنف كتباً كثيرة منها : كتاب " الحضنة " وغيره . ولابي حامد أخبار كثيرة فسي
مؤلفات أبي حيان التوحيدي .

انظر ترجمته في : طبقات الشافعية للحسيني : ٨٦ ، وطبقات الفقهاء للشيرازي
ص ١١٤ ، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي : ٨٢ / ٢ ، وشدرات الذهب
٤ / ٣ ، والفهرست لابن النديم : ص ٣٠١ .

(١٢٩ / ب) " فصل "

فأما مؤنة حجه ومؤنة سفره [فالقدر]^(١) الذى كان يحتاج [الى انفاقه]^(٢)
 فى حضره ، من قوته ، وكسوته ، فهو فى مال الصبي دون الولي والزيادة على نفقة حضره
 من آلة سفره ، وأجرة مركبه ، وجميع ما يحتاج اليه فى سفره ، مما كان مستغنياً عنه
 فى حضره ، فعلى وجهين :

أحدهما : فى مال الصبي أيضاً ، لأن ذلك من مصلحته ، كأجرة معلمه ، ومؤنة
 تأديته .

والوجه الثانى : وهو ظاهر مذهب الشافعى : أن ذلك فى مال الولي دون الصبي

/ لأن الولي ليس له أن يصرف مال الصبي الا فيما كان محتاجاً اليه ، وهو غير محتاج الى ١٨٨ / م
 [فعل]^(٣) الحج فى سفره ، لأن نفسه [تتبعه]^(٤) على فعله فى كبره ، وليست
 كالتعليم الذى ان فاته فى سفره ، لم يدركه فى كبره .

(١) فى (ب) ساقطه .

(٢) فى (أ) اليه .

(٣) فى (أ) نقل .

(٤) فى (ب) تبعته .

(١٢٩ / ج) " فصل "

فأما حكم ما فعله الصبي في حجه من محظورات الاحرام الموجبة للفدية ، فعلى ثلاثة أضرب :-

أحدها : ما استوى حكم عمدته وسهوه ، وذلك : الحلق والتقليم ، وقتل الصيد ، فإذا فعله الصبي فالفدية فيه واجبة ، وأين تجب ؟ على وجهين :
أحدهما : في مال الصبي ، لأنه مال وجب به جنائته ، فوجب في ماله ، كما لو استهلك مال غيره .

والوجه الثاني : أن الفدية واجبة في مال الولي ، وقد نص عليه الشافعي في الاملاء لأن الولي [هو ^(١)] الذي ألزمه الحج بأذنه ، فكان ذلك من جهته ، ومنسوبا [الى فعله ^(٢)]

والضرب الثاني : ما اختلف حكم عمدته وسهوه ، وذلك : [. . . ^(٣)] الطيب واللباس ؛ فان فعل الصبي ذلك ناسيا فلا فدية عليه فيه ، كالبالغ ، وان فعله عابدا ، فعلى قولين منيين على اختلاف قولي الشافعي في عمد الصبي ، هل يجري مجرى الخطأ ، أو يجري مجرى العمد [الصحيح ^(٤)] من [العاقل ^(٥)] ؟ - على قولين :
أحدهما : أنه يجري مجرى الخطأ ، فعلى هذا لا فدية [فيه ^(٦)] كالبالغ والناسي .
والقول الثاني : أنه عمد صحيح ، فعلى هذا ، الفدية [عليه ^(٧)] واجبة كالبالغ العابد ، وأين تجب ؟ على الوجهين : ولكن لو طيئه الولي ، كانت الفدية

(١) في (ب) ساقطه .

(٢) في (ب) اليه .

(٣) في (ب) زيادة ما بين المعقوفين : [أن] .

(٤) في (ج) ساقطه .

(٥) في (ج) البالغ .

(٦) في (أ) عليه .

(٧) في (ب) ساقطه .

في ماله ، لا [في] ^(١) مال الصبي ؛ وجهاً واحداً .
والضرب الثالث : ما اختلف [قول الشافعي] ^(٢) في عمده وسهوه ، وهو الوطئ ،
ان فعله البالغ عامداً ، أفسد حجه ولزمته الكفارة ، وان فعله ناسياً ، فعلى قولين :
أحدهما : أنه كالعمد في إفساد الحج ، ولزوم الكفارة .
والثاني : لا حكم له ، فعلى هذا ، وطئ الصبي ناسياً ، كوطئ البالغ على قولين ،
فأما وطئ الصبي عامداً ؛ فان قلنا : ان عمده عمد صحيح ، فقد أفسد حجه ، ولزمه
اتمامه ، ووجبت الكفارة ، وأين تجب ؟ على الوجهين :-
أحدهما : في مال الصبي ، والثاني : في مال الولي .
وان قلنا : ان عمده يجري مجرى الخطأ ؛ كان كالبالغ الناسي ، هل يفسد
حجه أم لا ؟ على قولين ، فاذا حكمنا بفساد حجه فهل عليه القضاء أم لا على قولين
منصوصين :-

أحدهما : لا قضاء عليه ؛ لأن ايجاب القضاء تكليف ، والصبي غير مكلف .
والقول الثاني : عليه القضاء ؛ لأن من لزمته الكفارة بوطئه ، لزمه القضاء بوطئه ،
كالبالغ ، فعلى هذا ، اذا قيل : ان القضاء واجب عليه ، فهل يجزئه أن يقضيه
قبل بلوغه أم لا ؟ على وجهين :
أحدهما : لا يجوز أن يقضيه حتى يبلغ ، لأن القضاء فرض ، وغير البالغ لا يصح منه
أداء الفرض .

والوجه الثاني : وهو ظاهر مذهب الشافعي ومنصوصه ، أنه يجوز أن يقضيه قبل
بلوغه ، لأنه لما جاز أن يتعلق بذمته فرض القضاء قبل بلوغه ، ولم يكن الصغر مانعاً من
[وجوبه ، جاز أن يصح منه فعل القضاء ، قبل بلوغه ، ولا يكون الصغر مانعاً من] ^(٣)
جوازه .

(١) في (ب) ساقطه ، وفي (ج) دون .

(٢) في (أ) قوله ، وفي (ب) الشافعي .

(٣) في (أ) ساقطه .

(١٣٠) "سألة"

قال الشافعى : وليس على الحاج بعد فراغه [من الرمي]^(١) أيام منى إلا وداع البيت ، [فيودع البيت]^(٢) ثم ينصرف الى بلده ؛ والوداع الطواف بالبيت ؛ ويركع ركعتين بعده ، فان لم يطف ، وانصرف ، فعليه دم لساكين الحرم .

وهذا كما قال : اذا فرغ الحاج من رميه أيام منى ، وأكمل جميع [حجه]^(٣) فلان

كان مكياً، أو كان من غير أهل مكة ، فأراد المقام بمكة، فليس عليه طواف الوداع ؛ لأنه غير مفارق، ولا مودع ؛ لا يختلف فيه المذهب ؛ فأما ان أراد الرجوع الى بلده ، فمن السنة المندوبة أن يودع البيت ، لرواية ابن عباس قال : " كان الناس فى الموسم ينفرون من كل وجهة بلا وداع ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم ألا لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت "^(٤) ، ولأنه لما كان من سنة القادم أن يطوف بالبيت تحية وتسليماً ، اقتضى أن يكون من سنة الحاج أن يطوف بالبيت تحية وتوديعاً ، وإذا كان هذا ثابتاً، فمن سنة العائد الى بلده بعد فراغ حجه ، أن يودع البيت بالطواف سواء كان بمكة أو بمنى ؛ لأن النبى عليه السلام منع من النفرا لا بعد وداع البيت ، ونفر الحجاج من منى ؛ فدل على أن حال من هو بمكة ومنى سواء ، فى وداع البيت ، لأنه من سنوات الحج فإذا فرغ من جميع أشغاله بمكة ، ولم يبق له إلا السير الى بلده طاف بالبيت سبعاً ، وصلى ركعتين فى مقام ابراهيم عليه السلام فقد روى —————

(١) فى (جميع النسخ) ساقطه ، انظر : الام - مختصر المزنى - ص ٦٩ .

(٢) فى (جميع النسخ) ساقطه ، انظر : المرجع السابق .

(٣) فى (ب) الحج .

(٤) رواه مسلم وأبوداود والبيهقى .

انظر : صحيح مسلم شرح النووى - وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض :-

٧٨ / ٩ ، وسنن ابوداود - رقم ٢٠٠٢ - : ٢٠٨ / ٢ ، وسنن البيهقى - باب

طواف الوداع : ١٦١ / ٥ .

عبد الله^(١) " أن الرجل إذا ودّع البيت ، قام بين الباب والحجر ، ومدّ يده اليمنى إلى الباب ، واليسرى إلى الحجر ، وقال : اللهم أنا عبدك ، ابن عبدك ، حطنتني على دابتك ، وسيرتني في بلدك ، حتى أقدمتني حرمك وأمنك ، وقد رجوت بحسن ظنني بك ، أن تكون قد غفرت لي ، فإن كنت قد غفرت ، فأزددني رضا ، وقد مني اليأس زلفاً ، وإن كنت لم تغفر لي ، فمن الآن ، فأغفر لي قبل أن تنأى عن بيتك داري هذا ، أو أن انصرفي إن أذنت لي ، غير راغب عنك ، ولا عن بيتك ، ولا مستبدل بك ، ولا ببيتك

(١) في جميع النسخ : عبد الله ، ولعل فيها سقط ، فيكون المراد : أبي عبد الله الشافعي ، حيث لم أقف فيما وقع لي من كتب السنن والآثار والفقه والمغازي والسير وغيرها ما يشير إلى أنه من قول : عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، وإنما وقفت على أكثره مروي عن الإمام الشافعي رحمه الله في " مختصر الحج المتوسط " قال : وأحب له إذا ودّع البيت أن يقف في المطرزم وهو بين الركن والبواب " اللهم إن البيت بيتك ، والعبد عبدك ، وابن عبدك وابن أمك ، حطنتني على ما سخرت لي من خلقك حتى سيرتني في بلادك ، وبلغتني بنعمتك حتى اغتننتني على قضاء مناسكك ، فإن كنت رضيت عني ، فأزددني رضا ، وإلا فمن الآن قبل أن تنأى عن بيتك داري هذا ، أو أن انصرفي إن أذنت لي غير مستبدل بك ، ولا ببيتك ولا راغب عنك ولا راغب عنك ، ولا عن بيتك ، اللهم فأصحبني بالعبادة في ديني والعصمة في ديني وأحسن من قلبي وارزقني طاعتك ما أحبيتنني وما زاد إن شاء الله تعالى أجراه .

قال النووي : هذا الدعاء ذكره الشافعي رحمه الله في الاملاء وفي مختصر الحج (كما أسلفت) واتفق الأصحاب على استحبابه .

ورواه البيهقي في سننه أيضاً وقال : وهذا من قول الشافعي رحمه الله وهو حسن . والله أعلم .

انظر : الام - مختصر الحج المتوسط - التلبيه - : ٢ / ٢٢١ ، والمجموع للنووي : ٢ / ٢٥٨ ، وسنن البيهقي - باب الوقوف في المطرزم - : ٥ / ١٦٤ .

واحفظني/عن يميني، وعن [(١) شطلي، ومن أمامي ومن خلفي، حتى تقدرني أهلي، فإذا ١٨٩/ل
أقد متني فلا يحل لي مني واكفني مؤنتي، ومؤنة عيالي، ومؤنة خلقك أجمعين فانت أولسى
بذلك مني " فيستحب أن يقول ذلك، ثم ينصرف غير معرج على شيء حتى يخرج من مكة،
فإن أقام بعد وداعه متشاغلاً بأمره، أعاد الوداع، إلا أن يكون ذلك عملاً يسيراً،
كتوديع / صديق، أو جمع رحل، فلا يعيد [(٢) الوداع قال الشافعي فسي
الأملاء : وإن أقيمت الصلاة بعد وداعه صلاها، ولم يعد الوداع، وقال أبو حنيفة : (٣)
لا يلزمه إعادة الوداع إذا طال مقامه بعد طواف الوداع.

ودليلنا هو : أنه طواف للمصدر، والوداع، فوجب إذا وجد قبل زمانه، وزال عنه
اسم موجه، أن لا يجزئه، لأنه لا يكون طواف صدر، ولا وداع، لوجوده قبل المصدر
والوداع.

(١) في (ب) ساقطه.

(٢) في (د) زيادة ما بين المعقوفين : [به] .

(٣) جاء في " شرح فتح القدير " : روى عن أبي حنيفة رضي الله عنه : إذا طاف للمصدر
(أي طواف الوداع) ثم أقام إلى العشاء قال : أحب إلي أن يطوف طوافاً آخر
كي لا يكون بين طوافه ونفري حائل .

لكن هذا على وجه الاستحباب تحصيلاً لمفهوم الاسم عقيب ما أضيف إليه، وليس
ذلك بحتم، إذ لا يستغرب في العرف تأخير السفر عن الوداع، بل قد يكون ذلك،
والحاصل : أن المستحب فيه أن يودع عند إرادة السفر.

وعبارة الكاساني : لو طاف للمصدر (طواف الوداع) ثم تشاغل بمكة بعسده،
لا يجب عليه طواف آخر، وروى عن أبي حنيفة : أنه قال : إذا طاف للمصدر، ثم
أقام إلى العشاء، فأحب إلي أن يطوف طوافاً آخر، لئلا يحول بين طوافه وبين
نفري حائل .

انظر : شرح فتح القدير : ٥٠٣/٢، وبدائع الصنائع للكاساني : ١١٣٤/٣ .

(١٣٠ / ١) " فصل "

فان لم يودع البيت بالطواف ، حتى عاد الى بلده ، فعليه دم ، وفيه قولان :
أحدهما : وهو قوله في القديم ، أنه واجب ، لأن طواف الوداع نسك " لأمر
رسول الله به " ومن ترك نسكاً فعليه دم .

والقول الثاني : نص عليه في الاملاء : [أنه ^(١)] استحباب ، وليس بواجب ،
لأنه لو كان نسكاً واجباً ، لا يستوى فيه حال المعذور وغير المعذور ، والمقيم بمكة ،
وغير المقيم ، فلما لم يكن نسكاً للمقيم والحائض [يلزمهما ^(٢)] بتركه دم ، لم يكن
نسكاً لغير المقيم والحائض ولم يلزمه بتركه دم ، فلو نفر قبل طواف الوداع ، ثم ذكر
بعد خروجه من مكة ، نظر ، فان ذكره على سافة لا يقصر في مثلها الصلاة ، وذلك ١٩٠/ل
دون اليوم واللييلة ، رجع فطاف طواف الوداع ، لأنه في حكم المقيم ، وقد روى عن
عمر بن الخطاب " أنه رد رجلاً لم يودع البيت من بطن [مر] ^(٣) " وان ذكره على

(١) في (ج) هو .

(٢) في (ب) يلزمها .

(٣) في (د) مرو .

وهذا الاثر رواه الشافعي ومالك ، والبيهقي من حديث يحيى بن سعيد
" أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ، رد رجلاً من مر الظهران ، لم يكن
ودع البيت " لفظ البيهقي ، وذكره البغوي في شرح السنة (مر الظهران) : واد
قلما يوجد في أودية الحجاز مثله ، خصوبة ومياه وكثافة سكان ، كان فيه ثلاثمائة
عين جارية لم تبقى منها الا بضع عشرة عيناً ، ويقع بين مكة والمدينه ، وهو على
ثلاثة عشر ميلاً من مكة شمالاً ، وقاعدة (مر الظهران) بلدة الجموم . قيل
سبب تسميته (مر) لمرارة مائه ، وقيل : أن لفظة مر مكتوبة بعرق أبيض
في بطن الوادي ، ويبطن مر سجد لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم .

انظر : سنن البيهقي - باب طواف الوداع - : ١٦٢ / ٥ ، والمسوى شرح

المسوى - رقم ٨٩٨ - : ٣٩٩ / ١ ، والقرى لقاصد أم القرى - الباب الثالث =

سافة تقصر في مثلها الصلاة ، وذلك : يوم وليلة ، لم يعد لاستقرار فراقه ، وكان عليه الدم واجبا في أحد القولين ، واستحبها [في ^(١) القول الثاني ، فلو عاد لم يسقط عنه الدم ، لأنه قد استقر عليه وكان مبتدئا للدخول ، يحرم اذا دخل ، ويؤدع اذا خرج قال الشافعي : وطواف الوداع لا رمل فيه ، ولا اضطباع ، لأنه طواف لا يحتاج بعده الى سعي ، واذا خرج مودعاً ، ولي ظهره الى الكعبة ، ولم يرجع القهقري ، كما يفعله بعض عوام المتسكنين ، لأنه ليس فيه سنة مروية ، ولا أثر محكي ، ويستحب أن يقول عند خروجه من مكة ، مارواه نافع عن ابن عمر قال : " كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قتل من جيش أو حج أو عمرة فأوفى على ثنية أو [فد فد ^(٢)] ، قال : أييون تائبون عابدون ساجدون ، لربنا حامدون ، صدق الله وعده ، ونصر عبده ، وهزم الاحزام وحده " ^(٣)

= والثلاثون - ص ٥٥٣ ، ومعالم مكة التأريخيه والاثريه : ص ٢٥٨ ، وكتاب المناسك وطرق الحج : ص ٤٦٤ ، ومراسد الاطلاع : ٢٠٥ / ٣ ، وشرح السنة للبغوي : ٢٣٥ / ٧ ، ومعجم المعالم الجغرافيه : ٢٨٨ .

(١) في (ب) على

(٢) في (أ) قرية .

(٣) أخرجه البخاري ، وسلم ، وابوداود ، والترمذي ، وأحمد وغيرهم . من حديث نافع

عن ابن عمر رضي الله عنهما " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قفل من غزوا أو حج أو عمرة يكبر على كل شرف من الارض ثلاث تكبيرات ثم يقول : لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، آييون ، تائبون عابدون ، ساجدون ، لربنا حامدون ، صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده " لفظ البخاري وفي لفظ سلم . " كان اذا قفل من الجيوش أو السرايا أو الحج أو العمرة اذا أوفى على ثنية أو فد فد كبر ثلاثاً ثم قال : لا اله الا الله . . . الخ "

قوله (ثنية) : الثنية : الطريق العالي في الجبل ، وقيل : أعلى المسيل في رأسه .

(١٣٠ / ب) " فصل "

فأما دخول البيت ، فقد روى عطاء عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من دخل البيت ، دخل في حسنة ، وخرج من سيئة ، وخرج مغفوراً له " (١) فكان هذا الحديث ترغيباً في دخوله ، وحثاً عليه ، وروى ابن أبي مليكة عن عائشة قالت : " خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من عندي وهو قرير العين ، طيب النفس ثم رجع إلي وهو حزين ، فقلت : يا رسول الله ، خرجت من عندي وأنت كذا ، وكذا فقال : اني دخلت الكعبة ، وودت اني لم أكن فعلته ، اني أخاف أن أكون قد أتعبت من بعدي " (٢) فدل ذلك على أنه غير مندوب اليه ، فينبغي أن لا يدخلها الا تائب

= وقوله (فدفد) : الفدفد : الموضع الذي فيه غلظ وارتفاع .

انظر : فتح الباري - رقم ١٧٩٢ - : ٣ / ٦١٨ - ٦١٩ ، وصحيح مسلم شرح النووي - ما يقال اذا رجع من سفر الحج وغيره - ٩ / ١١٣ - ١١٤ ، وسنن أبوداود - جهاد - رقم ٢٥٩٩ - : ٣ / ٣٣ ، وسنن الترمذي - رقم ٩٥٠ - : ٣ / ٢٨٥ ، وسند أحمد : ٢ / ٥ ، ١٠ ، والنهية لابن الاثير : ١ / ٢٢٦ ، ٣ / ٤٢٠ ، والقرى : ص ٥٥٨ .

(١) أخرجه البيهقي والطبراني في معجمه الكبير ، والبزار بنحوه ، وفيه عبد الله بن المؤمل ، وثقه ابن سعد وغيره ، وفيه ضعف ، وذكره المحب الطبري في " القرى " وقال : أخرجه تمام الرازي وهو حديث حسن غريب ، من حديث عطاء بن ابي رباح . انظر : سنن البيهقي - باب دخول البيت والصلاة فيه - : ٥ / ١٥٨ ، ومجمع الزوائد - باب دخول الكعبة - : ٣ / ٢٩٣ ، والفتح الكبير في ضم الزيادة التي الجامع الصغير : ٣ / ١٨٩ ، وكشف الاستار عن زوائد البزار - رقم ١١٦١ - : ٢ / ٤٣ ، والقرى - الباب الثامن والعشرون - : ص ٤٩٤ ، وعمدة القاري - باب اغلاق البيت ويصل في أي نواحي البيت شاء - : ٩ / ٢٤٤ ، وميزان الاعتدال - رقم ٤٦٣٧ - : ٢ / ٥١٠ .

(٢) رواه أبوداود ، والترمذي ، وصححه ابن خزيمة ، وصححه ، والبيهقي ، وأحمد .

انظر : سنن أبوداود - رقم ٢٠٢٩ - : ٢ / ٢١٥ ، وسنن الترمذي - رقم ٨٧٣ - : ٣ / ٢٢٣ ، وصحيح ابن خزيمة - رقم ٣٠١٤ - : ٤ / ٣٣٣ ، وسنن =

١٩٠/ل س

منيب ، قد أقطع عن معاصيه/، وأخلص طاعته .

فقد روى عبد الله بن [سابط] ^(١) عن عبد الله بن عمر قال : " مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بناس من قريش ، جلوس في ظل الكعبة ، فلما انتهى اليهم سلم عليهم ، ثم قال : اعلّموا أنها مسؤولة عما يعمل فيها ، ان ساكنها لا يسفك دمًا ، ولا يمشى بالنميمة " ^(٢) .

= البيهقي - باب ما يستدل به على أن دخوله ليس بواجب - : ١٥٩/٥ ، ومسنده أحمد : ١٣٧/٦ ، وعمدة القارى - : ٢٤٥/٩ .
(١) فى (ج) سليط . والصواب ان شاء الله ما أثبتته ، انظر : الكاشف - رقم ٢٧٩١ - : ٨٣/٢ .

عبد الله بن سابط بن خميسة بن عمرو الجمحي :
مكى روى عنه ابنه عبد الرحمن ، قال ابن حبان له صحبة .
انظر : الاصابة : ٣١٣/٢ ، والاستيعاب - هامش الاصابة - : ٣٨٧/٢ .
(٢) رواه سعيد بن منصور ، ورواه الازرقى موقوفاً على ابن عمر رضى الله عنهما من حديث عبد الرحمن بن سابط " أنه سمع عبد الله بن عمر وهو جالس في الحجر ، يطعن بمخصرته في البيت ، وهو يقول : انظروا ما أنتم قائلون غدا اذا سئل هذا عنكم وسئلتهم عنه ، وأذكروا اذا عاوه لا يتجر فيه بالربا ولا يسفك فيـه الدماء ، ولا يمشى فيه بالنميمة " .
قوله (بمخصرته) : المخصرة : قضيب أو عِزَّةٌ ، ونحوها يشير به الخطيب اذا خاطب الناس .

قال الذهبي : عبد الرحمن بن سابط الجمحي ، ذو مراسيل عن ابي بكر وعمر وله عن سعد وعن عائشة ، وعنه عمرو بن مرة ، وعلقمة بن مرشد والليث بن سعد فقيه ثقة مات بمكة سنة (١١٧ هـ) .

انظر : الدر المنثور - سورة آل عمران آية ٩٣ - : ٢٧٢/٢ ، وأخبار مكة للازرقى - تعظيم الحرم وتعظيم الذنوب فيه . . . الخ : ١٣٧/٢ ، والمصباح المنير : ١٨٣/١ ، والكاشف للذهبي - رقم ٣٢٣٩ - : ١٤٦/٢ .

(١٣١) "سألة"

قال الشافعى : وليس على الحائض وداع : لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص لها أن تنفر بلا وداع .

وهذا كما قال : اذا حاضت المرأة بعد فراغها من الحج ، فلها أن تنفر بلا وداع البيت ، لرواية عبد الرحمن بن القاسم بن محمد ^(١) عن أبيه عن عائشة قالت : " قلت ما أرى صفية الا حابستنا ، فقال : رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ؟ فقلت : انها حاضت ، فقال أليس قد أفاضت ؟ قلت : بلى ، فقال عليه السلام : [فلا ^(٢)] حبس عليك " ^(٣) وروى أن زيد بن ثابت لقي ابن عباس فقال " أنت تروى أن الحائض

(١) عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبى بكر الصديق رضى الله عنهم : أبو محمد : الفقيه بن الفقيه ، سمع أباه وابن السيب ، وأسلم مولى عمر ، وعنه شعبة ومالك ، وابن عيينه ، وخلائق ؛ ثقة وزع مكثر إمام ، قال ابن عيينة كان أفضل أهل زمانه ، وكذلك أبوه ، وقال أحمد بن حنبل : هو ثقة ، ثقة ، وقال ابن سعد : كان ورعاً كثير الحديث ، قال أبو عبيد توفى عبد الرحمن سنة ست وعشرين ومائة يقال بالشام ، وقال خليفة خياط كذلك الا أنه قال توفى بالمدينة ، وقال ابن سعد توفى فى بيت المقدس ، وقال : عمرو بن على وخليفة ، فى موضع آخر توفى سنة احدى وثلاثين ومائة .

انظر : الكاشف : ١٦١ / ٢ ، وتهذيب الاسماء واللغات : ٣٠٣ / ١ ، ومشاهير علماء الامصار : - رقم ٩٩٩ - : ص ١٢٨ .

(٢) فى (أ) لا .

(٣) أخرجه الستة (البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى ومالك) وغيرهم ، بمعناه فمن رواية البخارى ، من حديث عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها " أن صفية بنت حنّ زوج النّبي صلى الله عليه وسلم ، حاضت فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال : احابستنا هي ؟ فقالوا : انها قد أفاضت قال : فلا اذا " .

انظر : جمع الفوائد - رقم ٣٤١٢ - : ٣١٤ / ١ ، وتيسير الوصول - فى طواف =

تنفر بلا وداع ، فقال له ابن عباس : سَلَّ [أم سليم]^(١) وصواحباتها ، فسألها فأخبرته أن النبي صلى الله عليه وسلم أرخص للحائض أن تنفر بلا وداع ، فرجع إلى ابن عباس وهو يبتسم ، وقال : القول ما قلت^(٢) فإذا ثبت أن للحائض أن تنفر بلا وداع ، فلا دم عليها لتركه ، لأنها غير مأمورة به ، فإن طهرت بعد أن نفرت ،

= الوداع - : ٣٥٢/١ ، وعمدة القارى - رقم ٣٣٧ - : ٩٦/١٠ ، وصحيح مسلم شرح النووي - وجوب طواف الوداع : ٨٠/٩ - ٨١ ، وسنن البيهقي - بساب ترك الحائض الوداع - : ١٦٢/٥ - ١٦٤ .

(١) فى (أ ، ج) أم سلمة ، والصواب كما دللت عليه الروايات ما أثبت .

أم سليم بنت ملحان بن خالد بن عدى بن النجار :

صحابية رضی الله عنها ، اختلف فى اسمها فقيل : سهلة ، وقيل : رطمة ، وقيل : أنيسة ، وقيل : رميشة ، وقيل الرميصة ، وقيل : الغميصة ، وهى أم أنس بن مالك خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا خلاف فى ذلك بين أهل العلم . وكانت أم سليم رضی الله عنها هى واختها : خالتي لرسول الله صلى الله عليه وسلم من جهة الرضاع ، وكانت من فاضلات الصحابيات ، وكانت تحت أبى طلحة رضی الله عنه ، وقد جاء فى مناقبها رضی الله عنها من حديث محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله رضی الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " أريت الجنة ، فرأيت امرأة ابى طلحة ، ثم سمعت خششة أمامى . فإذا بلال " رواء مسلم وفى رواية له أيضا من حديث أنس بن مالك عن النبى صلى الله عليه وسلم قال " دخلت الجنة فسمعت خششة ، فقلت من هذا ؟ قالوا : هذه الغميصة بنت ملحان أم أنس بن مالك " .

انظر : تهذيب الاسماء واللغات - رقم ٧٧١ - : ٣٦٣/٢ ، وطبقات ابن سعد : ٧٤/٥ ، وصحيح مسلم - باب فضائل أم سليم أم أنس بن مالك رضی الله عنهما : ٣٧٩/٢ .

(٢) رواء الشافعى والبيهقى ، وأشار اليه البخارى ، انظر : ترتيب سنن الشافعى

٣٦٥/١ ، وسنن البيهقى - باب ترك الحائض الوداع - : ١٦٤/٥ ، وعمدة

القارى - باب اذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت - : ٩٧/١٠ - ٩٨ .

نظر ؛ فان طهرت في بيوت مكة، لزمها أن ترجع فتودّع البيت بالطواف بعد أن تغتسل؛ لأنها في حكم المقيم ، لوجوب اتمام الصلاة عليها ، وان طهرت بعد مجاوزة بيوت مكة فليس عليها الرجوع ، وان كانت في الحرم ؛ لأنها في حكم المسافر لجواز قصر الصلاة لها .

(١/١٣١) " فصل "

فأما إذا حاضت قبل طواف الافاضة ، فليس لها أن تنفر حتى تطوف بعد الظهر ،
لحديث صفية ، وليس على الجمال انتظارها حتى تطهر ، بل ينفر مع الناس ، ولها
/ أن تُركب في موضعها غيرها .

١٩١ / ل م

وقال مالك : ^(١) الجمال عليه أن يحبس لها مدة أكثر الحيض وفضل ثلاثة أيام ،
استدللاً بما روى عن أبي هريرة أنه قال " أميران وليسا بأمرين : امرأة صحبت قوماً في
الحج ، فحاضت فليس لهم أن ينفروا حتى تطهر فتطوف بالبيت ، وتأذن لهم ، والرجل
إذا شيع الجنائز ، فليس له أن يرجع حتى تدفن ، أو يأذن له وليها " ^(٢) والدلالة على
ما قلناه : رواية عمرو بن يحيى المازني ^(٣) عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه

(١) انظر : المنتقى للهاجي - افاضة الحائض - : ٦١ / ٣ .

(٢) أخرجه الشافعي في فوائده . من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً " أميران
وليسا بأمرين ، من تبع جنازه ، فليس له أن ينصرف حتى تدفن ، أو يأذن أهلها
والمرأة تحج أو تعتمر مع قوم ، فتحيض قبل طواف الركن ، فليس لهم أن ينصرفوا
حتى تطهر أو تأذن لهم " ، ورواه البزار من حديث جابر رضي الله عنه مرفوعاً " به " .
قال البزار : لا نعلم بهذا اللفظ من وجه أحسن من هذا ،
وقال العيني : اسناد كل منهما اسناد ضعيف جداً . ولئن سلمنا صحتها
فلا دلالة فيه على الوجوب .

انظر : كشف الاستار - رقم ١١٤٤ - : ٣٦ / ٢ ، وعمدة القاري - باب إذا حاضت
المرأة بعد ما أفاضت - : ٩٩ / ١٠ ، ومجمع الزوائد - باب في المرأة تحيض قبل
قضاء نسكها - : ٢٨١ / ٣ .

(٣) عمرو بن يحيى بن عمار الانصاري المازني :

تابعي مدني ، روى عن أبيه ، وعباد بن تميم ، ومحمد بن يحيى وغيرهم روى عنه
يحيى الانصاري وأيوب ويحيى بن أبي كثير وابن جريج والثوري ومالك وغيرهم ممن
الائمة ، قال ابوحاتم : ثقة روى له البخاري ومسلم ، وقال ابن حبان : ممن
ثقات أهل المدينة ومتقيهم .

وسلم " لا ضرر ولا اضرار ، من ضارَّ ضره الله ، ومن شاقَّ شقَّ الله عليه " (١) وفي
احتباس الجمال اضرار به ؛ ولأنه لو حبسها مرض لم يلزمه انتظار ترجمتها وكذلك
إذا حبسها حيض ، لم يلزمه انتظار طهرها .

فأما حديث أبي هريرة ، فقد أنكره زيد بن ثابت \bar{r} وقال \bar{r} : " ليس لهم علينا
أمر " (٢)

فهذا آخر ما \bar{r} أمر \bar{r} بفعله ، من مناسكه في حجه وعمرته .

= انظر ترجمته في : تهذيب الاسماء واللغات : ٣٥ / ٢ ، ومشاهير علماء الامصار
للبيهقي - رقم ١٠٩٨ - : ص ١٣٨ .

(١) رواه البيهقي والحاكم من حديث عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد
الخدري " به " ، قال البيهقي تفرد به " عثمان بن محمد الدراوردي " .
وقال الحاكم : صحيح الاسناد على شرط مسلم " ووافقه الذهبي ورواه الدارقطني
دون زيادة " من ضارَّ ضره الله ، ومن شاقَّ شقَّ الله عليه " وقال : وفيه
" عثمان بن محمد الدراوردي " وهو ضعيف .

وقال الالباني عن صحيح الحاكم له ، وموافقة الذهبي له : هذا وهم ، فإن
" عثمان " هذا مع ضعفه ، لم يخرج له مسلم أصلاً . وأورد الذهبي نفسه في
" الميزان " وقال " قال عبد الحق في احكامه : الغالب على حديثه الوهم " .
ورواه مالك في " الموطأ " مرفوعاً " به " دون الزيادة المشار اليها آنفاً .
قال الالباني : وهذا مرسل صحيح الاسناد ، وهذا هو الصواب من هذا
الوجه .

انظر : سنن البيهقي - كتاب الصلح - باب لا ضرر ولا ضرار - ٦٩ / ٦ - ٧٠ ،
والمستدرک للحاكم - كتاب البيوع - : ٥٧ / ٢ ، وسنن الدارقطني - كتاب
الاقضية والاحكام - رقم ٨٥ - : ٢٢٨ / ٤ ، وموطأ مالك - كتاب الاقضية - ٢٦
باب القضاء المرافق - : ص ٤٦٤ ، ورواه الغليل للالباني - رقم ٨٩٦ - :
٤٠٨ / ٣ - ٤١١ .

(٢) لم أقف عليه . (٣) في (١) ساقطه .

" فصل (١٣١ ب) "

(١) فاما زيارة قبر النبي عليه السلام ، فمأثور بها ومندوب اليها ، روى عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " من زار قبري ، وجبت له شفاعتي " (٢) ،

(١) عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب / المدني : (١٤٧-٠٠ هـ) العدوي
أبو عثمان : أحد الفقهاء السبعة والعلماء الاثبات بالمدينة المنورة. روى عن أبيه وخاله ، خبيب بن عبد الرحمن ، والقاسم ، وسالم ، ونافع ، وعطاء ، والزهرى ، وعنه شعبة والسفيانان ، والليث ، ومعمرو خلق ، روى له الستة : قال أحمد : هو أثبت من مالك . وثقه ابن معين ، والنسائي ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم وخلق . انظر ترجمته في : الكاشف : ٢ / ٢٠٢ ، ومشاهير علماء الاصار - رقم ١٠٣٨ - : ص ١٣٢ ، والطبقات الكبرى لابن سعد : ٥ / ١٥ ، وتذكرة الحفاظ : ١ / ١٦٠ (٢) أخرجه الدارقطني والعقيلي في الضعفاء ، وفي اسنادهما موسى بن هلال العبيدي : قال أبو حاتم : مجهول (أى العدالة) وقال العقيلي : لا يتابع حديثه ، وقال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به ، وقال الذهبي : هو صالح الحديث ، الا أنه انكر حديثه هذا .

ورواه الطبراني والبخاري ، وفيه عبد الله بن ابراهيم الغفاري وهو ضعيف ورواه ابن خزيمة وقال : ان صح الخبر فان في القلب من اسناده ، ثم رجح أنه من رواية عبد الله بن عمر العمري بالتكبير ، ضعيف الحديث ، وأخوه عبيد الله بن عمر (الذي سبق الترجمة له قريبا) بالتصغير ثقة حافظ جليل .

قال السخاوي : وأخرجه ابن أبي الدنيا . وهو عند الدارقطني وابن عدي والطبراني والبيهقي ولفظهم " كان كمن زارني في حياتي " وضعفه البيهقي .

" قلت " وقال في " مجمع الزوائد " عن رواية الطبراني في الكبير واللاوسط ، وفيه حفص بن ابي داود القاري وثقه أحمد وضعفه جماعة من الائمة .

قال السخاوي : وكذا قال الذهبي : طريقه كلها لينه (أى ضعف خفيف) لكن يتقوى بعضها ببعض لأن ما في روايتها منهم بالكذب ، قال : ومن أجودها اسناداً حديث حاطب " من زارني بعد موتى فكأنما زارني في حياتي " أخرجه =

.....

= ابن عساكر وغيره، وللطيا لى عن عمر مرفوعاً " من زار قبرى كنت له شافعاً أو شهيداً " وقد ضعفه السبكى فى كتابه " شفاء السقام فى زيارة خير الانام " .

وقال النووى فى المجموع : رواء البزار والدارقطنى والبيهقى باسنادين ضعيفين وقال ابن حجر فى " التلخيص " : طرق هذا الحديث كلها ضعيفة ، لكن صححه من حديث ابن عمر ، أبو على بن السكن ، فى إيراد أياه فى اثناء السنن الصالح له ، وعبد الحق فى كتابه " الاحكام الكبرى " فى سكوته عنه ، والشيخ تقي الدين السبكى من المتأخرين باعتبار مجموع طرقه .

وقال الالبانى فى " ارواء الغليل " : حديث منكر ثم شرع بعد ذلك فى بيان طرقه التى اشرت الى مجملها آنفاً ، الى أن قال : والصواب الذى لا يرتاب فيه من أمعن النظر فيما سبق من البيان أن الحديث ضعيف الاسناد لا تقوم به حجة ، ولا يقويه أنه روى من طريق أخرى ، فانها شديدة الضعف جدا أخرجها البزار فى " سننه " قال : حدثنا قتيبة حدثنا عبدالله بن ابراهيم : حدثنا عبد الرحمن بن زيد عن أبيه عن ابن عمر " به " وهذا اسناد هالك وفيه عتسان : عبد الرحمن بن زيد بن اسلم وهو ضعيف جدا ، وهو صاحب حديث " توسل آدم بالنبي صلى الله عليه وسلم " وهو حديث موضوع ، والاخرى : عبدالله بن ابراهيم وهو الغفارى : أورده الذهبى فى الضعفا وقال " متهم " ، قال ابن عدى : ما يرويه لا يتابعه عليه الثقات وقال الحافظ فى " التقريب " ، متروك ، ونسبه ابن حبان الى الوضع . " قلت " وبه أعلمه الهيثمى فى " مجمع الزوائد " بقوله " وهو ضعيف " . اهـ .

قال ابن حجر فى " التلخيص " وأصح ما ورد فى ذلك ، ما رواه أحمد وأبو داود مسن طريق أبى صخر حميد بن زياد عن يزيد بن عبدالله بن قسيط عن أبى هريرة مرفوعاً " ما من أحد يسلم على إلا رد الله على روحى حتى أرد عليه السلام " وبهذا الحديث صدر البيهقى الباب . والله تعالى أعلم .

انظر : سنن الدارقطنى : ٢٧٨ / ٢ ، ومجمع الزوائد : ٢ / ٤ ، وكشف الاستار : ٥٧ / ٢ ، والمقاصد الحسنة - رقم ١١٢٥ - : ص ٤١٣ ، وسنن البيهقى - باب زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم - : ٢٤٥ / ٥ ، ومنحة المعبود فى ترتيب سند الطيالسى أبى داود - رقم ١٠٩٧ - : ٢٢٨ / ١ ، وتلخيص =

وحكى عن العتبي^(١) أنه قال : كنت عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، فأتى أعرابي فقال : يا رسول الله وجدت الله تعالى يقول (ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً)^(٢) ، وقد جئتُك تائباً من ذنبي ، مستشفعاً بك إلى ربي ، وأنشأ يقول :-

= الحبير - رقم ١٠٧٥ - ٢٦٦/٢ : والمجموع للنووي : ٢٧٢/٨ ، وأروا^{*} الغليل - رقم ١١٢٨ - ٣٣٥/٤ : ٣٤١ .

(١) محمد بن عبيد الله العتبي الأموي : (٠٠٠ - ٢٢٨ هـ) : (٠٠٠ - ٨٤٢ م)
أبو عبد الرحمن من بني عتبة بن أبي سفیان ، أديب كثير الأخبار ، حسن الشعر ، من أهل البصرة ، راوية للأخبار والأدب ، كان حسن الصورة جميل الأخلاق ، وبلغ سنّاً عالية ، لقب بالشقراق للون خضابه ، وشدة حمرة وجهه ، وتلـوون طيـالسته ؛ وتتابع على العتبي مصائب بالذكور من ولده في الطاعون الكائن بالبصرة . فمات منهم ستة . فرثاهم بمراثٍ كثيرة منها قوله :

كَلَّ لِسَانِي عَنْ وَصْفِ مَا أَجْسَدُ . . . وَذَقْتُ شُكْلًا مَا ذَاقَهُ أَحَدٌ

معالج الحزن والحرارة في . . . الأحشا^{*} من لم يمت له ولد وله تصانيف كثيرة منها " اشعار النساء اللاتي احببن ثم ابغضن " و " الأخلاق " و " اشعار الأعراب " و " الخيل " ، توفي رحمه الله في : البصرة سنة (٢٢٨ هـ) . انظر ترجمته في : (الأعلام للزركلي : ٢٥٨/٦ - ٢٥٩ ، والمعارف لابن قتيبة : ص ٢٣٤ ، وتاريخ بغداد : ٣٢٤/٢ ، وفيات الأعيان : ٥٢٢/١ ، ومعجم الشعراء : ص ٤٢٠ ، والفهرست لابن النديم : ص ١٧٦ .

(٢) سورة النساء : ٦٤/٤ .

قال ابن جرير في تأويل هذه الآية : يعني بذلك جل ثناؤه ، ولو أن هؤلاء المنافقين الذين وصفهم في الآيتين السابقتين الذين إذا دعوا إلى حكم الله تعالى وحكم رسوله ، صدوا وصدوا ، ان ظلموا أنفسهم باكتسابهم إياها ، العظیم من الاثم ، في احتكامهم إلى الطاغوت ، وصدوا هم عن كتاب الله ، وسنة رسوله . إذا دعوا إليها ، جاؤك يا محمد حين فعلوا ما فعلوا من مصيرهم إلى الطاغوت ، راضين بحكمه دون حكمك ، جاؤك تائبين ، فسألوا الله الصّـفـح عن عقوبـة ذنـبهم ، وسأل لهم الله رسوله صلى الله عليه وسلم ، مثل ذلك ، وذلك هو معنى الآية .

ياخير من دفنت في القاع أعظمه . . . فطاب من طيبهن القاع والأكرم
نفسى الغدا لقبر أنت ساكنه . . . فيه العفاف وفيه الجود والكرم

قال العتبي : فغفوت غفوة ، فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول/للسى : ١٩١/لس
" يا عتبي ، الحق الأعرابي ، وأخبره بأن الله قد غفر له " (١)

= ومعنى قوله تعالى (لوجدوا الله تواباً) راجعاً لهم ما يكرهون الى ما يحبون
(رحيماً) بهم في تركه عقوبتهم على ذنبهم الذي تابوا منه وقال مجاهد : عنى
بذلك اليهودى والمسلم اللذان تحاكما الى كعب بن الاشرف .

وأخرج ابن المنذر وابن ابى حاتم عن سعيد بن جبير قال : الاستغفار على
نحوين : أحدهما في القول ، والآخر في العمل فأما استغفار القول : فان الله
تعالى يقول (ولو أنهم ان ظلموا أنفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم
الرسول) .

وأما استغفار العمل : فان الله تعالى يقول (وما كان الله معذبهم وهم
يستغفرون) الانفال آية ٣٣ . فعنى بذلك أن يعطوا عمل الغفران ، ولقد
علمت أن انساناً سيدخلون النار وهم يستغفرون بالسنتهم ممن يدعى بالاسلام
ومن سائر الطل .

انظر : تفسير ابن جرير الطبرى - سورة النساء - : ٥ / ١٠٠ ، والدر المنثور
- سورة النساء - : ٢ / ٥٨٣ - ٥٨٤ ، وتفسير ابن كثير - سورة النساء - ١ / ٥١٩ .

(١) هذه الحكاية يرويها بعضهم عن " العتبي " كما صرح بذلك الامام الماورى
والنوى في " المجموع " واستحسنها ونقل استحسانها عن سائر أصحابه ،
وذكرها أيضا في كتابه (الايضاح في مناسك الحج) ووافقه على ذلك ابن حجر
الهيثمي في (حاشيته على الايضاح)

وذكرها صاحب كتاب (كشاف القناع) وأشار الى بطلانها في التعليق عليه
(الشيخ هلال مصلحى) وذكرها ابن قدامة في (المغنى) وابن كثير فى
" تفسيره " ونما تعليق ، وذكرها " المحب الطبرى " عن محمد بن كعب الهلالى
قال : دخلت المدينة ، فأتيت قبر النبى صلى الله عليه وسلم فزرت ، فجلست
بحذاء فجاء أعرابى فزاره ثم قال : ياخير الرسل ، ان الله انزل عليك كتابا
صادقا وفيه " ولو أنهم ان ظلموا أنفسهم " الآية فذكره بنحوه الى أن قال =

.....

= - محمد بن كعب - فرقدت فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : الحق الرجل ، فبشره بأن الله قد غفر له بشفاعتي ، فاستيقظت ، فخرجت أطلبه فلم أجده .
 أخرجه أبو أحمد بن عساكر ، وفي رواية للبيهقي عن أبي حرب بن كعب قال " حج أعرابي فلما جاء إلى باب مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم أنساخ راحلته فعقلها ، ثم دخل المسجد حتى أتى القبر ، ووقف بهذا وجهه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : بأبي أنت وأمي يا رسول الله ، جئت بك مثقلا بالذنوب والخطايا ، مستشفعا بك على ربك ، لأنه قال في محكم كتابه (ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤوك فاستغفروا الله ، واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيمًا " الآية ، وقد جئت بك بأبي أنت وأمي مثقلا بالذنوب والخطايا ، استشفع بك على ربك أن يغفر لي ذنوبي وإن تشفع في ، ثم أقبل في عرض الناس وهو يقول :

ياخير من دفنت في التراب اعظم . . . قطاب من طيبهن القاع والأكم

نفسى الفداء لقبر أنت ساكنه . . . فيه العفاف وفيه الجود والكسرم

وليس في هذه الرواية ذكر لرؤيا رسول الله صلى الله عليه وسلم . اهـ .

وذكرها القرطبي في " تفسيره " برواية " أبو صادق الأزدي الكوفي " عن علي كرم الله وجهه قال " قدم علينا أعرابي بعدما دفنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بثلاثة أيام ، فرمى بنفسه على قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وحثا على رأسه من ترابه ، فقال : قلت : يا رسول الله فسمعنا قولك ، ووعيت عن الله ، فوعينا عنك ، وكان فيما أنزل الله عليك " ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم الآية وقد ظلمت نفسى وجئتك تستغفر لي ، فنودي في القبر أنه قد غفر لك " اهـ .

قال الذهبي : أبو صادق الأزدي مسلم بن يزيد ، وقيل عبد الله بن ناجس روى عن علي ، وأخيه ربيعة ، وعنه الحكم وشعيب بن الحجاب ، وثق ، وقيل : لم يلق علياً اهـ .

وقد ذكر هذه الواقعة (محمد بن أحمد بن عبد الهادي تلميذ ابن تيمية رحمهما الله) في كتابه (العارم المكنى في الرد على السبكي) وعلق عليها بقوله وهذه الحكاية التي ذكرها ، بعضهم يروونها عن العتيبي ، بلا إسناد ، وبعضهم يروونها عن محمد بن حرب الهلالي ، وبعضهم يروونها عن محمد بن حرب عن أبي الحسن الزعفراني ، عن الأعرابي ، وقد ذكرها البيهقي في كتاب =

.....

= "شعب الايمان" باسناد مظلم عن محمد بن روح بن يزيد البصرى حدثنى أبو حرب الهلالى قال " حج أعرابى فلما جاء . . . الخ " انظر ما سبق ، قال : وقد وضع لها بعض الكذابين اسناداً إلى على بن أبى طالب رضى الله عنه : وفى الجملة ، ليست هذه الحكاية المذكورة عن الاعرابى ما تقوم به حجة واسنادها مظلم مختلف ، ولفظها مختلف ايضا ، فلا يصلح الاحتجاج بها ، ولا الاعتماد عليها فى جواز طلب الاستغفار منه صلى الله عليه وسلم بعد موته صلى الله عليه عليه وسلم .

وقد ذكرها أيضا الشيخ (عبد الله بن عبد الرحمن بن جاسر النجدي التميمي) فى كتابه (مفيد الانام ونور الظلام) وعلق عليها بالاضافة الى ما نقله عن صاحب (العارم المنكس) المشار اليه آنفاً ، قال : وقد استحسب طائفة من متأخري الفقهاء من أصحاب الشافعى وأحمد (طلب الاستغفار من النبي صلى الله عليه وسلم بعد موته ، واحتجوا بهذه الحكاية التى لا يثبت بها حكم شرعى ، لاسيما فى مثل هذا الامر الذى لو كان مشروعاً مندوباً لكان الصحابة والتابعون أعلم به وأعمل به من غيرهم ، وليس كل من قضيت حاجته بسبب يقتضى أن يكون السبب مشروعاً مأموراً به ، فلا يصلح الاحتجاج بمثل هذه الحكاية ، ولا الاعتماد على مثلها عند أهل العلم (ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور) سورة النور : ٦٤ / ٤٠ ، والله تعالى أعلم .

انظر : المجموع للنووى : ٢٧٤ / ٨ ، والايضاح فى مناسك الحج للنووى : ص ٩٩ وكشاف القناع : ٥١٦ / ٢ ، والمغنى لابن قدامة : ٤٧٨ / ٣ ، وتفسير ابن كثير ٥٢٠ / ١ ، والقرى : ص ٦٢٨ ، والدر المنثور للسيوطى - تفسير سورة البقرة آية ٢٠٣ - : ٥٧٠ / ١ ، وتفسير القرطبي - سورة النساء آية ٦٤ - : ٢٦٥ / ٥ ، والكاشف للذهبي : ٣٠٧ / ٣ ، ومفيد الانام ونور الظلام : ١٦٥ ، والصارم المنكى فى الرد على السبكي : ص ٢٤٦ .

(١٣٢) "سألة"

قال الشافعى : وإذا أصاب المحرم امرأته [المعركة]^(١) فغيب الحشفة ما بين
أن يحرم الى أن يرى الجمرة ، فقد أفسد حجه .

وهذا كما قال : المحرم ممنوع من الوطئ في أحراره ، سواء كان حاجاً ، أو معتمراً
أو قارناً ، لقوله تعالى (فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج)^(٢)
والرفث : الجماع^(٣) بدليل قوله تعالى (أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم)^(٤)
؛ ولأن الأحرار ، لما منع من دواعي الجماع ، كالنكاح والطيب ، كان يمنع الوطئ
أولى . فإذا تقرر هذا ، فالمحرم بحج أو عمرة أو قران ، ممنوع من الوطئ في قبل
أو دبر من آدمى ، أو بهيمة .

فأما المحرم بالحج اذا وطئ في أحراره فعلى ضربين :-

عامد ، وناس ، فأما الناس فسيأتى ، وأما العامد فعلى ضربين :-

أحدهما : في الفرج ، والثانى : فيما [^(٥) دون الفرج .

فان كان دون الفرج فسيأتى ، وان كان في الفرج فعلى ثلاثة أقسام :

الأول : أن يطأ قبل الوقوف بعرفة ، فإذا وطئ ، تعلق بوطئه أربعة أحكام

أحدها : فساد الحج ، والثانى : وجوب الاتمام ، والثالث : وجوب القضاء ،
والرابع : وجوب الكفارة .

فأما الحكم الأول ، وهو فساد الحج : فهو إجماع^(٦) ليس يعرف فيه خلاف ،

(١) في (أ) ساقطه .

(٢) سورة البقرة : ١٩٧ / ٢ .

(٣) انظر : تفسير القرطبي - سورة البقرة آية ١٩٧ - : ٤٠٧ / ٢ .

(٤) سورة البقرة : ١٨٧ / ٢ .

(٥) في (ج) ساقطه .

(٦) انظر : الإجماع لابن المنذر النيسابورى - : ص ٥٦ ، والمغنى لابن قدامة

٣ / ٣٠٨ ، والمجموع للنووى : ٨ / ٣٨٨ .

أنه إذا وطئ قبل الوقوف بعرفة ، فقد أفسد حجه ، لأمرين :

أحدهما : ما تقدم من نهيه عنه ، والنهي يقتضى فساد النهي عنه .

والثاني : أن أصول الشرع [متقررة ^(١)] على [أن ^(٢)] العباد ، إذا

حرم فيها الوطئ وغيره ، اختص الوطئ بتغليظ حكم يباين ما حرم معه ، ألا ترى

أن الصوم لما حرم [فيه ^(٤)] الوطئ وغيره [معه ^(٥)] ، واستوى حكم الجميع فـ

إفساد الصوم ، اختص الوطئ بإيجاب الكفارة ، ولما كان الوطئ وغيره — من

محظورات الأحرام سواء ^(١) في وجوب الكفارة ، وجب أن يختص الوطئ بإفساد الحج ١٩٢ / لـ

فيكون تغليظ الوطئ في الصوم ، اختصاصه بوجوب الكفارة وتغليظه في الحج ،

اختصاصه بوجوب القضاء .

(١) في (أ ، ب) مقررة .

(٢) في (أ) ساقطه .

(٣) في (ج) ساقطه .

(٤) في (ج) ساقطه .

(٥) في (ج ، د) ساقطه .

(١/١٣٢) " فصل "

فأما ^(١) [الحكم الثاني، وهو وجوب الاتمام - فعليه بعد افساد حجه أن يتمه، ويمض في فاسده، وهو قول جمهور الفقهاء ^(٢)، وقال ربيعة، وداود ^(٣) : قد خرج منه بالفساد، ولا يلزمه اتمامه، وقد حكى نحوه عن عطاء ^(٤)، استدلالاً بقوله عليه السلام " كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد " ^(٥) ^(٦)، ولأنه لما خرج بالفساد من سائر العبادات، كالصلاة، والصيام، وجب أن يكون خارجاً بالفساد من الأحرام، ودليلنا : إجماع الصحابة، وهو ما روى عن عمر، وعلى، وابن عباس، وأبي هريرة، وأبي موسى أنهم قالوا : " إذا أفسد حجه مضى في فاسده " ^(٧)، ولا يخالف لهم، ولأنه سبب يجب [به] ^(٨) قضاء الحج، فوجب أن لا يخرج به [عن] ^(٩) الحج، كالغوات .

فأما قوله " كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد " فالذي ليس عليه أمر صاحب الشرع

(١) في (١) وأما .

(٢) انظر : المجموع للنووي : ٣٨٨/٧ ، وفتح القدير : ٤٤/٣ - ٤٥ .

(٣) انظر : حلية العلماء : ص ٢٦٦ ، والمجموع للنووي : ٣٨٨/٧ ، والمحلى

لابن حزم : ١٨٩/٨ ، والمغنى لابن قدامة : ٣٣٣/٣ .

(٤) انظر : القرى - ما جاء في جماع المحرم بالحج - : ص ٢١٤ ، وسنن البيهقي

- باب ما يفسد الحج : ١٦٧/٥ ، ونصب الراية : ١٢٥/٣ .

(٥) في (١) مردود .

(٦) أخرجه البخاري وسلم وأبو داود وأحمد وغيرهم . من حديث عائشة رضي الله

عنها مرفوعاً بمعناه* : انظر : تيسير الوصول : ٣٢/١ ، ومسنند الإمام أحمد : ١٤٦/٦ .
٣٤٦٦٣٢٢٦

(٧) انظر المجموع للنووي : ٣٨٨/٧ ، وفتح القدير : ٤٤/٣ - ٤٥ ، والمغنى

لابن قدامة : ٣٣٣/٣ .

(٨) في (ب) ساقطه .

(٩) في (١) من .

هو الوطئ ، وهو مردود ، فأما الحج فعليه أمر صاحب الشرع ، وما ذكروه من سائر
العبادات فالفرق بينهما وبين الحج : أنه يخرج منها بالفوات ، فلذلك [خرج ^(١)
منها بالفساد؛ والحج لما لم يخرج منه بالفوات لم يخرج منه بالفساد ^(٢) .

(١) في (ب) أخرج .

(٢) يعني : أنه يضى في تمام المناسك في جهة الفاسد ، وليس له الخروج منه .

" فصل (١٣٢ / ب) "

فأما الحكم الثالث : وهو وجوب القضاء ، فليس يعرف فيه خلاف ^(١) ، أن من أفسد حجه بوطي فعلية القضاء والدليل على ذلك : ما روى " أن رجلاً أفسد حجه فسأل عمر بن الخطاب ، فقال : يقضى من قابل ، ثم سأل ابن عباس فقال : يقضى من قابل ، ثم سأل ابن عمر ، فقال : مثل ذلك فقال له السائل : سألت عمر ، وابن عباس ، ١٩٢ / ل من فقالا مثل ما قلت . فقال ابن عمر : أتراني أخالف صاحبي ^(٢) ، وليس يعرف لهؤلاء الثلاثة مخالف في الصحابة ؛ ٧ ولأن الإحرام بالحج يوجب اتئامه ، والفساد يمنع من اجزائه ^(٣) ، فإن كان الحج فرضاً لم يسقط من الذمة ، وإن كان تطوعاً ، فقد صار بدخوله فيه فرضاً ، فتعلق بالذمة ، وإذا تعلق فرض الحج بذمته لم يسقط عنه بإفساده ، ولزمه القضاء .

(١) انظر المغني لابن قدامة : ٣ / ٣٣٣ ، والاجماع لابن المنذر النيسابوري : ص ٥٦
(٢) لم أقف على هذا الاثر هكذا ، وإنما روى البيهقي في سننه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه " أن رجلاً أتى عبد الله بن عمرو يسأله عن محرم وقع بأمراته ، فأشار إلى عبد الله بن عمر ، فقال اذهب إلى ذلك فسله ، قال شعيب : فلم يعرفه الرجل فذهبت معه فسأل ابن عمر ، فقال : بطل حجك ، فقال الرجل فما أصنع ؟ قال : أخرج مع الناس واصنع ما يصنعون ، فإذا أدركت قابلاً ، فحج واهد ، فرجع إلى عبد الله بن عمرو وأنا معه ، فأخبره ، فقال : اذهب إلى ابن عباس فسله قال شعيب : فذهبت معه إلى ابن عباس فسأله ، فقال له : كما قال ابن عمر ، فرجع إلى عبد الله بن عمرو ، وأنا معه فأخبره بما قال ابن عباس ، ثم قال : ماتقول أنت ، فقال : قولني مثل ما قالوا .

قال البيهقي : هذا اسناد صحيح وفيه دليل على صحة سماع شعيب بن محمد ابن عبد الله من جده عبد الله بن عمرو .

وهكذا أورده النووي من سنن البيهقي .

انظر : سنن البيهقي - باب ما يفسد الحج - : ٥ / ١٦٧ - ١٦٨ ، والمجموع للنووي : ٣٨٧ / ٧ .

(٣) عبارة (أ) ولأن الإحرام بالحج أوجب اتئامه فمنع من إحرامه .

وعبارة (ب) ولأن الإحرام بالحج يوجب اتئامه فمنع من إحرامه .

* فصل (١٣٢ / ج) *

وأما الحكم الرابع : وهو وجوب الكفارة ، فقد اختلف [قول ^(١) الفقهاء] ففى قدرها بعد اتفاقهم على وجوبها ، فذهب الشافعى أن الكفارة بدنة ، وقال الحسن [البصرى] ^(٢) : الكفارة عتق رقبة ؛ كالوطى فى الصوم ؛ وقال أبوحنيفة ^(٣) : الكفارة شاة ، استدلالاً بأن السبب الواحد لا يجوز أن يجب به التغليظ من وجهين ، فلما لزمه القضاء تغليظاً ، وجب أن لا يلزمه البدنة تغليظاً ، ولزمته الشاة اعتباراً بمحظورات الاحرام ؛ ولأن قضاء الحج يجب بشيئين : قوت ، وفساد ؛ فلما وجب بالفساد القضاء والتكفير بشاة ، وجب أن يجب بالفساد القضاء والتكفير بشاة .

وتحرير ذلك قياساً : أنه أحد شيئين :-

[ما ^(٤)] يوجب به القضاء ، فوجب أن يوجب التكفير بشاة ، كالقوات . ودليلنا ما روى عن عمر ، وعلى ، وابن عباس ، وأبى هريرة ، وأبى موسى رضى الله عنهم : " أن على الوطى فى الحج بدنة " ^(٥) ولم يفرقوا قبل عرفة ، وبعد عرفة " وليس يعسر لهم فى الصحابة مخالف ، فكان اجماعاً ، ولأن الاحرام قبل الوقوف أقوى منه بعد الوقوف ، ثم ثبت أن الوطى يوجب [البدنة] ^(٦) بعد الوقوف اتفاقاً ؛ فأولى أن يكون

(١) فى (أ) ساقطه .

(٢) فى (ج) ساقطه .

(٣) انظر : حلية العلماء : ٢٦٦ / ٣ ، والمبسوط للسرخسى - باب الجماع -

١١٨ / ٤ ، وبدائع الصنائع للكاسانى : ١٣٠٠ / ٣ ، والبنية فى شرح الهداية

٦٩٣ / ٣ ، وفتح القدير : ٤٤ / ٣ .

(٤) فى (ب) ما .

(٥) انظر : سنن البيهقى - باب ما يفسد الحج - : ١٦٧ / ٥ ، والمغنى لابن قدامة :

٣٠٨ / ٣ - ٣٠٩ ، والمتقى للباغى - هدى المحرم اذا اصاب أهله - : ٣ / ٣ - ٣ ،

والاجماع لابن المنذر التيسابورى : ص ٥٦ .

(٦) فى (أ) بدنه .

[يوجب البدنة ^(١)] قبل الوقوف؛ حجاجاً ؛ وتحريز/ذلك قياساً : أنه وطئ عمود ١٩٣/ل م صادف احراماً لم يتحلل بشئ منه ، فوجب أن تجب فيه بدنة؛ كالوطئ قبل الوقوف بعرفة ؛ ولأن كل سبب يوجب الغدية قبل الوقوف، بعده ؛ فالغدية الواجبة قبل الوقوف؛ كالغدية الواجبة بعده، قياساً على جزاء الصيد ، وفدية الأذى ؛ ولأن كل عبادة يجب بالوطئ فيها الكفارة مع القضاء ؛ فتلك الكفارة هي العليا ، كالوطئ في رمضان ؛ فأما استدلاله بأن السبب الواحد لا يجوز أن يجب به التغليظ من وجهين، فباطل بالوطئ في الصوم، على أن الكفارة تغليظ ، وقد أجمعنا ^(٢) على إيجابها مع القضاء ، وإنما الخلاف في قدرها ، وأما جمعه بين الفساد والفوات ، فغير صحيح؛ لأن الكفارة ، إنما [تتغلظ لغلط الفعل] ^(٣) ، وعظم اثمه ، والفساد بالوطئ معصية [يعظم] ^(٤) [اثمها] ^(٥) ، وقد لا يكون الفوات معصية يَأْثُمُ بها ، فلم يجز أن يجمع بينهما في الكفارة مع افتراقهما في المعصية .

فهذا حكم القسم الأول في الوطئ قبل الوقوف بعرفة ، وكذا حكمه لو كان في

عرفة .

(١) في (أ ، ب) موجبا للغدية .

(٢) انظر : المغنى لابن قدامة - كتاب الصيام - : ١٣٤ / ٣ .

(٣) في (أ) إنما تتغلظ بالفعل ، وفي (ب) إنما وجبت بتغليظ الفعل . وفي

(ج) إنما تتغلظ لغلط الفطر ، وفي (د) إنما تتغلظ لغلط الفعل .

(٤) في (أ) معظم .

(٥) في (ج) اثمها .

* فصل (١٣٢ / د) *

والقسم الثاني : أن يظاً بعد الوقوف بعرفة وقبل الاحلال الأول فذهب الشافعي :

أنه كالوطى قبل الوقوف بعرفة في وجوب الأحكام الأربعة ، وهي فساد الحج ، ووجوب الاتمام ، ولزوم القضاء والكفارة ، وهي بدنة ؛ وقال أبو حنيفة ^(١) : لا يفسد حجه ، وعليه بدنة ، فوافق في البدنة بعد الوقوف ، وإن كان مخالفاً فيها قبل الوقوف ، وخالف في فساد الحج بعد الوقوف ، وإن كان موافقاً فيه قبل الوقوف استدللاً بقوله صلى الله عليه وسلم " الحج عرفة ، فمن أدرك عرفة فقد أدرك الحج " ^(٢) فعلق أدراك

الحج بعرفة ، فوجب أن ينتفى ورود الفساد/بعد عرفة ، لأن الفساد يمنع — من ١٩٣/ل س أدراك الحج ، ولأنه حج لا يطرأ عليه الغوات ، فوجب أن لا يطرأ عليه الفساد ، كالوطى بعد التحلل الأول ، ولأن قضاء الحج يجب بالغوات كما يجب بالفساد ، ثم تقرّر أن الغوات يسقط [بالوقوف] ^(٣) فوجب أن يكون الفساد يسقط [بالوقوف] ^(٤)

وتعبر ذلك قياساً : أنه أحد سببي ما يجب به القضاء ، فوجب أن يسقط بالوقوف ، كالغوات ، ولأنه بعد الوقوف بعرفة ، هو ممنوع من الوطى لأجل بقاء الرمي الذي يقع به التحلل الأول ، فلما كان ترك الرمي لا يفسد الحج ، [فالوطى] ^(٥) الذي منع منه ، لأجل الرمي أولى أن لا يفسد الحج .

ودليلنا : قوله تعالى (فمن فرض فيهن الحج ، فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) ^(٦)

(١) انظر : الجسوط للسرخسي : ٥٧ / ٤ ، وبدائع الصنائع : ١٢٩٩ / ٣ - ١٣٠١ ،

وحلية العلماء : ٢٦٦ / ٣ ، وفتح القدير : ٤٦ / ٣ .

(٢) أخرجه أحمد وأصحاب السنن ، وابن حبان ، والحاكم ، وقال صحيح الإسناد

والدارقطني ، والبيهقي ، (وقد سبق تخريجه) ص ٨١٩ .

(٣) في (أ) الوقوف .

(٤) في (أ) الوقوف .

(٥) في (ب) والوطى .

(٦) سورة البقرة : ١٩٧ / ٢ .

فنهى عن الجماع فيه ، والنهى يقتضى فساد المنهى عنه ، ولأنه وطئ عند صادف احراماً لم يتحلل شيء منه ، فوجب أن يفسده ؛ كالوطئ قبل الوقوف ؛ ولأنها عبادة تجمع تحريماً وتحليلاً ، فجاز أن يطرأ الفساد عليها ، الى أن يقع الاحلال منها ؛ كالصلاة ، فان قيل المعنى فى الصلاة ، ورود الفساد عليها ، مع بقاء شيء من احرامها ، والحج لا يرد عليه الفساد بعد الاحلال الاول ، وان كان باقياً فى احرامه ، قيل هما فى المعنى سواء ، وكل واحد منهما يرد عليه الفساد قبل الخروج منه ، وبالحال الاول يكون خارجاً من الحج ، قال الشافعى نصاً فى القديم : واذا تحلل التحلل الأول ، فقد أكمل الحج وخرج من الاحرام [فهو] ^(١) يطوف ويسعى فى غير الاحرام ، فإن قيل : فلم منعتموه الوطئ اذا كان خارجاً من الاحرام ، قيل : لبقاء حكمه ؛ كالحائض التى تمنع من الوطئ بعد انقطاع الحيض ، وقبل الغسل لبقاء حكمه ؛ ولأن الوقوف بعرفة يستفاد به الامن ، من فوات الحج ، والامن من فساد العبادة ، لا يمنع من ورود الفساد ١٩٤ / لم عليها ، كالعمرة ، فوجب أن يستوى فى افساد الحج حكم ما قبل الوقوف بعرفة ، وما بعد الوقوف بعرفة .

وتحرير ذلك قياساً : أنه محرم بعبادة ، أمن فواتها ، فجاز أن يفسد ها الوطئ ما لم يتحلل منها ، كالعمرة . فان قيل : المعنى فى العمرة أنه لا يخشى فواتها بحال ، فلذلك جاز ورود الفساد عليها قبل الاحلال ، ولما كان الحج ما يخشى فواته فى حال ، جاز أن لا يرد عليه الفساد قبل الاحلال ، قيل : هذا فاسد بالظهر والجمعة [لأنهما] ^(٢) قد استويا فى ورود الفساد عليهما ؛ وان كانت الجمعة يخاف فواتها ؛ والظهر يأمن فواتها ؛ ولأنه [فعل] ^(٣) حرمة الاحرام ، فوجب أن يستوى حكمه قبل الوقوف ، وبعد ، قياساً على سائر المحظورات ، فأما الجواب عن قوله " الحج عرفة

(١) فى (١) وهو .

(٢) فى (ج ، د) ساقطه .

(٣) فى (١) على .

فمن أدرك عرفة فقد أدرك الحج* ، فهو : أن استعمال ظاهره متعذر ، لأن بادراك عرفة لا يكون مدركاً للحج ، لبقاء الطواف والسعى ، وإنما يكون مدركاً لركن من أركان الحج ، يأمن به [. . .]^(١) فوات الحج ، وذلك لا يمنع من ورود الفساد ، استشهاداً بما ذكرناه .

وأما قياسهم على الوطئ بعد التحلل الأول ، فالمعنى فيه أنه قد تحلل من إحرامه بما استباح من محظوراته ، فلذلك [لم]^(٢) [يلحقه]^(٣) الفساد بوطئه ؛ [وقبل التحلل الأول هو على إحرامه ؛ لبقاء محظوراته ؛ فلذلك لحقه الفساد بوطئه]^(٤) ، وأما قياسهم على الفوات ، فغير صحيح ؛ لأن الفوات أخف حالاً من الفساد ، لأن الفوات يسقط بادراك بعض الشيء ، والفساد لا يسقط بأدراك بعض الشيء ، ألا ترى أن من أدرك ركعة من الجمعة ، فقد أمن فواتها ، ولا يأمن فسادها ، [فكذلك]^(٥) جاز أن يأمن بالوقوف فوات الحج ، ولا يأمن من فساد .

وأما قولهم : أن ترك الرمي لما لم يفسد الحج ، قيل : ليس بتحريم الوطئ لأجل بقاء الرمي ، وإنما هو لأجل بقاء الإحرام ، ومبقاء الإحرام يؤذن بفساد العبادة ، كالصلاة والصيام .

(١) في (أ) زيادة ما بين المعقوفين : [من] .

(٢) في (ج) ساقطه .

(٣) في (ج) لحقه .

(٤) في (ج) ساقطه .

(٥) في (أ) فلذلك .

" فصل " (١٣٢ هـ)

والقسم الثالث : أن يطأ بعد احلاله الأول ، وقبل الثاني ، فحجه صحيح مجزئ ، ولا قضاء عليه ، وقال مالك : ^(١) قد فسد بوطئه ما بقى من حجه ، وعليه قضاء عمرة من التنعيم ، لأن الباقي من حجه ، طواف ، وسعي ، وحلاق ، وذلك عمرة ، فلذلك لزمه [قضاء] ^(٢) عمرة .

ودليلنا : ما روى عن ابن عباس أنه قال : " إذا وطأ بعد التحلل " وروى " بعد الرمي "

(١) قال يحيى : قال مالك في رجل وقع بامرأته في الحج ، ما بينه وبين أن يدفع من عرفة ، ويرمي الجمرة : أنه يجب عليه الهدى وحج قابل ؛ قال : فان كانت أصابته أهله بعد رمي الجمرة ، فأنما عليه أن يعتمر ويهدي . وليس عليه حج قابل . اهـ .

قال الباجي : قوله (فان كانت أصابته أهله بعد رمي الجمرة . . الخ) الوطء بعد الرمي ، لا يخلو أن يكون قبل الأفاضة ، أو بعدها ، فان كان قبل الأفاضة ، فلا يخلو أن يكون يوم النحر ، أو بعده ، فان كان يوم النحر ، فقد اختلف قول مالك ، والمشهور عنه أنه لا يفسد حجه ، قال القاضي أبو الحسن ، وهو الصحيح ؛ وقد قال أيضا يفسد قبل الأفاضة ؛ وجه الرواية الأولى : أنه وطأ بعد أن حل له اللباس ، والقاء التفث ، فلم يفسد بذلك حجه ؛ كما لو وطأ بعد الطواف ، ووجه الرواية الثانية : أنه وطأ يوم النحر في حال المنع من الوطء ، لأجل الحج ، فوجب أن يفسد حجه ، كما لو وطأ قبل الوقوف .

(فرع) : فإذا قلنا لا يفسد حجه ، فانه يلزمه عمرة وهدى .

والدليل على صحة ما نقوله : أن عليه أن يأتي بطواف الأفاضة ، ونسك لم يدخل عليه نقص الوطء ، وذلك لا يكون الا بالعمرة ؛ لأن الطواف لا يكون في الاحرام الا بحج أو عمرة ، وقد قلنا أنه لا حج عليه ، فلزمته العمرة . اهـ .

انظر : المنتقى شرح الموطأ للباجي - هدى المحرم اذا أصاب أهله : ٤ / ٣ - ٥ ، والكافي لابن عبد البر القرطبي : ١ / ٣٩٦ - ٣٩٧ ، وحلية العلماء : ٣ / ٢٦٧ .

(٢) في (١) ساقطه .

فحجه تام وعليه بدنه^(١) وليس يعرف له مخالف^(٢) ، ولأنه فعل لم يفسد به الا حرام فوجب أن لا يلزمه به تجديد احرام ، كاستمتاع دون الفرج ، وسائر المحرمات ؛ ولأن الأصول موضوعة على [أن]^(٣) ما [أفسد]^(٤) بعض العبادات أفسد جميعها ، وما لم يفسد جميعها ، لم يفسد [شيئاً]^(٥) منها ؛ استشهاده بالصلاة والصيام ، فلما

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ ، وإنما روى البيهقي ، من حديث عطاء عن ابن عباس " أن رجلاً أصاب من أهله قبل أن يطوف بالبيت يوم النحر ، فقال : ينحصران جزواً بينهما ، وليس عليهما الحج من قابل "

قال الالباني : صحيح موقوف ، وهو في الموطأ عن عبد الله بن عباس " أنه سئل عن رجل وقع بأهله وهو بنى ، قبل أن يفيض ، فأمره أن ينحربدنه " وروى البيهقي أيضاً من حديث سعيد بن جبير عن ابن عباس " في رجل قضى المناسك كلها الا الطواف بالبيت ثم واقع ، قال " عليه بدنة وتم حجه " .

انظر : سنن البيهقي - باب الرجل يصيب امرأته بعد التحلل الاول . . الخ ١٧١ / ٥ ، ورواه الفليل : ٢٣٤ / ٤ ، والمسوى شرح الموطأ - رقم ٧٧١ - : ٣٥٨ / ١

(٢) روى مالك عن ثور بن زيد الديلي عن عكرمة مولى ابن عباس ، قال : لا أظنه الا عن عبد الله بن عباس أنه قال " الذي يصيب أهله قبل أن يفيض يعتمر ، ويهـدى " ورواه البيهقي والشافعي ؛ ولعل ذلك صدر منه في وقتين تغير اجتهاده فيهما ، على اعتبار اصابة الظن أنه من قول ابن عباس ، وبه قال عكرمة ، وربيعه واسحاق ومالك وأحمد ، وهـو ————— ؛ يلزم من أفسد احرامه بالطوفاء بعد رمي الجمرات (المعقبة) أن يحرم من الحل بعمرته " والذي أشار اليه صاحب المغنى ، من مذهب ابن عباس في هذه المسألة ، هـو الاول ؛ كما قال الامام الماوردي ، ولعل ذلك هو المشهور عنه . والله أعلم .

انظر : المسوى شرح الموطأ - رقم ٧٧٢ - : ٣٥٨ / ١ ، وسنن البيهقي : ١٧١ / ٥ والقرى لقاصد أم القرى - ما جاء فيمن جامع بين التحللين : ص ٢١٤ ، والمغنى لابن قدامة - مسألة رقم ٢٦٢٦ - : ٤٢٥ / ٣ .

(٣) في (ج) ساقطه . (٤) في (أ) من .

(٥) في (د) شىء .

كان هذا الوطى غير مفسد لما مضى، وجب أن يكون غير مفسد لما بقى، ولأنه لو جاز أن يكون الوطى بعد الإحلال الأول مفسداً لباقي الحج دون ماضيه، [لجاز أن يكون بعد الوقوف مفسداً لباقي الحج دون ماضيه] ^(١)، فلما كان هذا فاسداً بعد الوقوف، وجب أن يكون فاسداً بعد الإحلال، فإذا ثبت أن حجه صحيح، وأنه لا قضاء عليه [فإن] لكفارة عليه واجبة، وفيها [قولان] ^(٢) :-

أحدهما : بدنة لحديث ابن عباس، ولا اختصاص الوطى المحذور بجائنة ماسواه في التكفير.

والقول الثانى : عليه شاة/، لأنه وطى لا يفسد الإحرام، فوجب أن لا يوجب [البدنة] ^(٤) ١٩٥ ل/م كالوطى دون الفرج، فأما ما يقع به الإحلال الأول، والإحلال الثانى، فقد تقدم الكلام فيه، فلم يحتج إلى إعادته، فأما إذا وطى بعد إحلاله الثانى، فحجه مجزئ ولا كفارة عليه إجماعاً ^(٥).

(١) فى (أ، ب) ساقطه.

(٢) فى (ب) و.

(٣) فى (ج) وجهان.

(٤) فى (أ) الغديه.

(٥) انظر : مراتب الإجماع لابن حزم : ص ٤٥، والمغنى لابن قدامة - رقم ٣٥٥٦ -

(١٣٢ و) " فصل "

فأما [الواطئ] ^(١) ناسياً ففيه قولان :

أحدهما : أنه كما [لوواطئ] ^(٢) عامداً ، فيكون على ما مضى من افساد الحج ، ووجوب القضاء والكفارة .

ووجهه : أنه سبب يجب به القضاء ، فوجب أن يستوى فيه العمد ، والخطأ ، كالغوات .

والقول الثاني : قاله في الجديد ، وهو الصحيح : لا حكم له ولا كفارة فيه ، لقوله عليه السلام ، " عفى عن أمتي الخطأ والنسيان " ^(٣) ، ولأنه واطئ [يجب] ^(٤) [بعمده] ^(٥) القضاء ، والكفارة ؛ فوجب أن [يفرق] ^(٦) [بين] ^(٧) [حكم] ^(٨) عمده وسهوه ، كالوطئ في الصوم ، ولأنه استمتاع ناس ؛ فوجب أن لا يكون له تأثير كالطيب ، وخالف الغوات ؛ لأنه ترك ، فاستوى حكم عمده وسهوه .

(١) في (أ) الواطئ .

(٢) في (أ) كالوطئ .

(٣) سبق تخريجه في ص ٣٩٣ .

(٤) في (د) ساقطه .

(٥) في (ج) عمده .

(٦) في (ج) يفتسرق .

(٧) في (ج) ساقطه .

(٨) في (أ ، ب) ساقطه .

(١٣٣) "سألة"

قال الشافعى : وسواء وطئ مرة ، أو مرتين ، لأنه فساد واحد .
 قد مضى حكم وطئه فى الحج ، فإذا أفسد المحرم حجه بوط ، منع أن يطأ ثانية ،
 لأن حجه وإن فسد ، فحرمة الاحرام باقية ، لوجوب الاتمام عليه ، وإن وطئ ثانية
 فليس عليه الا قضاء واحد ، لأن فساد الاحرام إنما كان بالوط الأول دون الثانى ،
 فأما وجوب الكفارة بالوط الثانى ، فلا يخلو حاله فيه من أحد أمرين : إما أن يكون
 وطئه الثانى بعد التكفير عن وطئه الأول ، أو قبل التكفير منه ، فإن كان الوط الثانى
 بعد التكفير عن الوط الأول [.....]^(١) فعليه للوط الثانى كفارة ، لا يختلف ؛
 لأن كلما لو فعله [المحرم]^(٢) ابتدأه /، وجبت فيه [الفدية]^(٣) ، فإذا فعله ثانيًا ١٩٥ / لس
 وجبت [فيه]^(٤) الفدية ، كالطيب ، واللباس ، وقتل الصيد .
 فإذا ثبت وجوب الكفارة ، ففيها قولان :-^(٥)
 أحدهما : وهو قوله فى القديم ، بدنة ، لأن كل فعل تكرر الفدية بفعله ، ففدية
 الفعل الثانى [مثل فدية]^(٦) الفعل الأول ؛ [كالبتدى]^(٧) [الطيب]^(٨) واللباس ،
 وقتل الصيد .^(٩)

-
- (١) فى (أ) زيادة ما بين المعقوفين : [أو قبل التكفير عنه ، فإن كان الوط الثانى
 بعد التكفير عن الوط الأول] .
 (٢) فى (ج) ساقطه .
 (٣) فى (ج) الديه .
 (٤) فى (ج) به .
 (٥) انظر : المجموع للنووى : ٤٠٥ / ٢ .
 (٦) فى (أ) كفدية .
 (٧) فى (ج ، د) ساقطه .
 (٨) فى (أ ، ب) ساقطه ، وفى (ج ، د) كالطيب .
 (٩) يعنى : كالبتدى الطيب واللباس وقتل الصيد إذا تكرر منه فعل وضع الطيب مرة
 ثانية أو اللباس مرة ثانية أو قتل الصيد مرة ثانية وثالثة ورابعة وهو محرم بالفدية
 فيه مثل فدية الفعل الاول . والله أعلم .

والقول الثاني : وهو قوله في الجديد ، عليه شاة ؛ لأنه استمتع / لا ^(١) يفسد الحج ، فوجب أن لا يوجب / البدنة ^(٢) ؛ كالوطء د ون الفرج ؛ لأن حرمة الاحرام بعد الوطء الاول أخفض من حرمة قبله ، لورود الفساد عليه ، فوجب أن يكون الوطء الثاني أخفض تكفيراً من الوطء الأول ، لضعفه عن تأثير الوطء الأول .

(١) في (ب) لم .

(٢) في (ج ، د) الفدية .

(١/١٣٣) " فصل "

وان كان الوطء الثاني قبل تكفيره عن الوطء الاول ، ففي وجوب الكفارة بالوطء
الثاني قولان :-

أحدهما : لا كفارة عليه بالوطء الثاني ، وهو قول أبي حنيفة ^(١) واختيار المزنسى ،
لأن الكفارة تجرى مجرى الحدود ، والحدود اذا [ترادفت من جنس واحد ، تداخلت] ^(٢)

(١) قال في حلية العلماء : وان وطء ، ثم وطء ، ولم يكفر عن الاول .

فعن أبي حنيفة : فيه شاة كُفر عن الاول ، أو لم يكفر .

وقال الكاساني : ولو جامع قبل الوقوف بعرفة ، ثم جامع ؛ فان كان في مجلس ؛
لا يجب عليه الا دم واحد ، استحساناً ؛ والقياس أن يجب عليه لكل واحد دم على
حدة ؛ لأن سبب الوجوب قد تكرر ، فتكرر الواجب الا انهم استحسنوا ، فمما
أوجبوا الا دمًا واحدًا ، لأن اسباب الوجوب اجتمعت في مجلس واحد ، فيكتفى
بكفارة واحدة ، لأن المجلس الواحد يجمع الافعال المتفرقة ، كما يجمع الاقوال ؛
كإيلاجات في جماع واحد ، أنها لا توجب الا كفارة واحدة ، وان كان كل إيلاجاً
لو انفردت ، أوجبت الكفارة ، كذا هذا .

وان كان في مجلسين مختلفين ، يجب دم مان ؛ ففي قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، وقال
محمد : يجب دم واحد ، إلا اذا كان كفر للاول ؛ كما في كفارة الافطار في شهر
رمضان .

وجه قول محمد أن الكفارة انما وجبت بالجماع الاول ؛ ليهتك حرمة الاحرام ، والحرمة
حرمة واحدة اذا انتهكت مرة ، لا يتصور انتهاكها ثانياً ، كما في صوم شهر رمضان ،
وكما اذا جامع ثم جامع في مجلس واحد ، وانما كفر فقد جبر الهتك ، فالتحق بالعدم
، وجعل كأنه لم يوجد ، فلم يتحقق الهتك ثانياً .

ولو جامع بعد الوقوف بعرفة ، ثم جامع ، ان كان في مجلسين ، يجب عليه بدنة
للاول ، وللثاني شاة ، على قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف .

انظر : حلية العلماء : ٢٦٩/٣ ، وبدائع الصنائع للكاساني : ١٢٩٩/٣ ،
والمبسوط للسرخسي - باب الجماع - : ١١٨/٤ .

(٢) عبارة (أ) توالى تداخلت اذا كانت من جنس واحد .

لأن الوطء في الحج ، كالوطء في الصوم، في إيجاب القضاء والكفارة ؛ ثم كان الوطء —
 الثاني في الصوم الفاسد لا يوجب الكفارة ، فكذا الوطء الثاني في الحج الفاسد، لا يوجب
 الكفارة .

والقول الثاني : عليه الكفارة ، وبه قال في الجديد ، لأنه وطء عند صادف إحراماً
 لم يتحلل شيء منه ، فوجب أن تتعلق به [(١) الكفارة ، كالوطء الأول ، ولأن كل
 عبادة وجبت بالوطء فيها الكفارة لو كفر عما قبله ، وجبت به الكفارة ، وإن لم يكفر عما قبله
 ؛ كالصوم إذا وطء في اليوم الأول منه ، فلم يكفر عنه حتى وطء في اليوم الثاني لزومه
 كفارة ثانية ، كذلك الحج .

فأما الحدود ، فإنما تداخلت / لأنها عقوبات لا يتعلق بها حق لآدمي ، وليس ١٩٦/ لم
 كذلك الكفارات ، لتعلق حق آدمي بها ، وأما صوم اليوم الواحد ، فإنما لم يجز
 بالوطء الثاني فيه كفارة ؛ لخروجه منه بالفساد ، والحج لا يخرج منه بالفساد، فإذا ثبت
 وجوب الكفارة فيه على أصح القولين ، ففي الكفارة قولان ، على ماضٍ ، أحدهما :
 بدنة على قوله في القديم ، كالوطء الأول ، والثاني : شاة على قوله [في (٢) الجديد
 كالاستمتاع .

(١) في (أ) بها .

(٢) في (ج) ساقطه .

(١٣٤) "سألة"

قال الشافعى : وعليه الهدى بدنة ، وحج من قابل [بامراته ^(١)] ويجزئ عنهما هدى واحد .

قد ذكرنا أن الوطء مفسد للحج ، موجب للقضاء ، والكفارة ، وإذا كان كذلك ، فهذه السألة تشتمل على ثلاثة فصول :-
[فالفصل ^(٢) الأول فى إيجاب القضاء عليهما ، والفصل الثانى : فى وجوب الكفارة عنهما ، والفصل الثالث فى التفرقة بينهما .

فأما الفصل الاول فى وجوب القضاء عليهما ، فلا يخلو حال الواطئ ، والموطوءة من ثلاثة أقسام :-

أما أن يكونا محرمين معاً ، أو يكون الواطئ محرماً دون الموطوءة أو تكون الموطوءة محرمة دون الواطئ .

فان كانا محرمين معاً ، فقد فسد حجهما ، ووجب القضاء عليهما ، وهل ذلك على القول فى [العام ^(٣)] المقبل ، أو على التراخى ؟ على وجهين :-

أحدهما : أن وجوب القضاء عليهما على التراخى ، لا على الفور ، فمتى شاء ، كان لهما أن يقضيا فى عام واحد ، أو عامين ؛ لأن القضاء ليس بأوكد من حجة الاسلام ، فلمّا كانت حجة الاسلام على التراخى ، [فإ ^(٤)] القضاء أولى أن يكون على التراخى ؛ ولأن من العبادات التى يضيق وقتها ، ويجب فعلها على الفور اذا فاتت كان قضاؤها على

التراخى ؛ كالصوم ، فالحج الذى يجب فعله على التراخى دون الفور ، قضاؤه أولى أن لا يكون على التراخى دون الفور .

(١) فى (أ) ساقطه .

(٢) فى (أ) الفصل .

(٣) فى (ج) عامهم .

(٤) فى (أ) و .

والوجه الثاني : أن عليهما القضاء على الفور في العام المقبل، وهو منصوص المذهب : لأن القضاء في حكم الاداء ؛ ثم كان الحج الذي أفسده، قد ضاق وقته بالدخول فيه ، فلا يجوز تأخيرهُ ، فقضاؤه يجب أن يكون مثله مضيقاً، فلا يجوز تأخيرهُ (١) ؛ [فإذا (٢)] ثبت هذا، لم يخل حال الموطوءة من ثلاثة أقسام :-

أما أن تكون أجنبية وطئت بشبهة ، أو سفاح ، أو تكون أمة وطئت بملك اليمين ، أو تكون زوجة وطئت بعقد النكاح، فإن كانت أجنبية وطئت بشبهة أو سفاح ، فمؤنة الحج في القضاء واجبة في مالها دون مال الواطئ ، لأن وطء الأجنبية غير موجب لتحمل المؤنة، كالنفقة ؛ وإن كانت أمة وطئت بملك اليمين، فمؤنة القضاء على السيد الواطئ، دون الامة الموطوءة لأنها لا تملك ما كسبت ؛ وإن كانت زوجة وطئت بعقد نكاح ، ففي مؤنة حجها [في القضاء] (٣) وجهان :-

أحدهما : في مال الزوجة الموطوءة؛ لأن القضاء من عبادات الأبدان ، وما لزم الزوجة من عبادات الأبدان ، فالنفقة المتعلقة بها في مال الزوجة ، ولا يتحمل الزوج عنها كحجة الاسلام .

والوجه الثاني : وهو ظاهر مذهب الشافعي ، أن مؤنة القضاء في مال الزوج الواطئ ؛ لأن القضاء إنما وجب بالوطء وحقوق الأموال المتعلقة بالوطء يختص بتحملها الزوج ؛ كالمهر، والكفارة ؛ فإن كان الواطئ محرماً دون الموطوءة، فعلى الواطئ القضاء ، والكفارة، دون الموطوءة وإن كانت الموطوءة محرمة دون الواطئ فعلى الموطوءة القضاء، دون الواطئ ؛ والكلام في تحمل مؤنة القضاء على ماضٍ .

(١) في (أ ، ب) ساقطه .

(٢) في (ب) إذا .

(٣) في (أ) ساقطه .

(١/١٣٤) * فصل (١)

وأما الفصل الثاني في وجوب الكفارة عنهما ، فانه ينظر ، فان كان الواطئ محرماً

دون / الموطوءة ففيه كفارة واحدة على الواطئ دون الموطوءة ، وان كانت الموطوءة محرمة

دون الواطئ ، فالواجب كفارة [واحدة] ^(٢) ، و [و] ^(٣) ان كان الواطئ ، ممن

لا يتحمل عن الموطوءة [شيئاً] ^(٤) لكونه أجنبياً ، فالكفارة واجبة في مال الموطوءة ، وان كان

ممن يتحمل عنها ، لكونه زوجاً ، أو سيداً فعليه تحمّل ذلك عنها ، لأنه من موجبات

الموطء ، على ما مضى من كفارة الواطئ في الصوم ، وان كان الواطئ والموطوءة محرمين ،

فهل تجب كفارة واحدة أو كفارتان ؟ على قولين :

أحدهما : كفارتان ، وهو قوله في القديم .

والثاني : كفارة واحدة ، وهو قوله في الجديد .

وقد ذكرنا توجيه القولين في كتاب الصيام ، فاذا قلنا بقوله في القديم : أن عليهما

[كفارتان] ^(٥) ، فعلى هذا ان كانا أجنبيين فعلى الواطئ كفارة ، وعلى الموطوءة كفارة

ولا يتحمل الواطئ عن الموطوءة الكفارة ، لكونه أجنبياً ، وان لم يكونا أجنبيين فعلى

الواطئ أن يتحمل الكفارتين عنه ، وعن الموطوءة .

فاذا قلنا بقوله في الجديد ، أن عليه كفارة واحدة ، فعلى هذا ، هل وجبت الكفارة

على الواطئ وحده أو عليهما ؟ ، ثم يحمل الواطئ على وجهين :-

أحدهما : وجبت على الواطئ وحده ، فعلى هذا لاشئ على الموطوءة سواء كانت

زوجه أو أجنبية .

(١) في (أ) ساقطه .

(٢) في (أ) ساقطه .

(٣) في (أ) ساقطه .

(٤) في (أ) ساقطه .

(٥) في (ج ، د) كفارتين .

والوجه الثاني : أنها وجبت عليهما ، فعلى هذا ان كانت الموطوءة زوجة ، فعلى
الواطي كفارة واحدة عنه وعنهما ، وان كانت الموطوءة أجنبية ، لم يتحمل الواطي عنها ،
ووجبت على الواطي كفارة كاملة ، وعلى الموطوءة كفارة كاملة ؛ لأن الكفارة لا يجوز تبعضها ،
والواطي ممن لا يتحمل عنها ؛ فلذلك وجب على كل واحد منهما كفارة كاملة .

" فصل " (١٣٤ / ب)

وأما الفصل الثالث في التفرقة بينهما فهو : أنها اذا أحرم بالقضاء ، وبلغها ١٩٧ / ل س
الموضع الذي وطئها فيه ، فُرق بينهما ، وقد نص عليه الشافعي ^(١) في سائر كتبـــــــــــــــــه
[في] ^(٢) القديم ، والجديد ، والا ملا ، وبه قال : مالك ؛ وقال أبوحنيفة ^(٣) :
لا أعرف للافتراق معنى ، لأنه لو وطئها في الصوم ، ثم دخل في القضاء لم يفرق بينهما
ولم يمنعا من الاجتماع في الموضع الذي وطئها فيه ، كذلك في قضاء الحج .

(١) وقال النووي في المجموع : ٣٩٩ / ٧ .

(فرع) اذا خرج الرجل وزوجته المفسدين (لجهما) ليضيا الحج أو العمرة
واضطحبا في طريقهما ، استحب لهما أن يفترقا من حين الإحرام ، فاذا وصلا
إلى الموضع الذي جامعها فيه يجب فيه المفارقة فيه ، خلاف حكاة المصنف
والجمهور وجهين وانفقوا على أن الأصح أنه مستحب ليس بواجب . (والثاني)
أنه واجب ، وقال القاضي أبو حامد في جامعهم ، والدارمي والقاضيان أبو الطيب
وحسين ، في تعليقهما ، والمتولى والبعوى وغيرهم ؛ هذا الخلاف قولان (الجديد)
أنه مستحب (والقديم) واجب (فان قلنا) يجب ، فتركاه أشما ، وصحّ حجهما
ولاد م عليهما ، واذا تفرقا لم يجتمعا الا بعد التحلل ، سواء قلنا التفرق واجب
أو مستحب ، صرح به القاضي أبو الطيب في تعليقه ، والدارمي وغيرهما ، وقال
الماوردي : ويعتزلها في السير والمزل والله أعلم .
وانظر : روضة الطالبين للنووي : ١٤١ / ٣ .

(٢)

(٣) قال في " حلية العلماء " : ٢٦٧ / ٣ .

وقال أبوحنيفة : لا يلزمها الافتراق .

وقال الكاساني : ١٣٠٣ / ٣ .

قال أصحابنا الثلاثة : لا يلزمهما الافتراق في القضاء ، لكنهما ان خافا المعاودة
يستحب لهما أن يفترقا .

وانظر أيضا : البناء في شرح الهداية : ٦٩٥ / ٣ ، والمبسوط للسرخسي - باب

الجماع - : ١١٨ / ٤ .

ودليلنا : هو أنه قول ثلاثة من الصحابة ^(١) ، عمر ، وعثمان ، وابن عباس ، وليس يعرف لهم في الصحابة مخالف ، فكان اجماعاً ، ولأنه بغراقها يأمن عليه الشهر — وة في وطئها [و] ^(٢) ليكون زجراً له . وتتند ما فيها فعله ، فأما الصوم فمخالف للحج ؛ لأن قضاء الحج كإصله في إفساده بالوطء . ووجوب الكفارة [فيه] ^(٣) وقضاء الصوم أخف من أصله ؛ لأن الكفارة في إفساده بالوطء لا تجب فيه ، فافتراقا ، فإذا ثبت أنه ما — مور بغراقها إذا بلغا الموضع الذي وطئها [فيه] ^(٤) ، [اعتزلها] ^(٥) في السير والنزول ؛ وهل ذلك واجب أو مستحب ؟ على وجهين :-

أحدهما : واجب ، وبه قال مالك ^(٦) لما ذكرنا [. . .] ^(٧) من الإجماع فيه .
والوجه الثاني : مستحب ، وهو أصح ؛ لأن الواجب اجتناب الوطء ، والافتراق .
احتياط في اجتناب الوطء .

(١) انظر : سنن البيهقي - باب ما يفسد الحج :- ١٦٦ / ٥ - ١٦٨ ، والقرى - ما

جاء في جماع المحرم - ص ٢١٣ - ٢١٤ ، والمغنى لابن قدامة - رقم ٢٤٤٣ - :

٣٣٤ / ٣ ، والمنتقى للباجي : ٣ / ٣ .

(٢) في (أ ، ج) ساقطه .

(٣) في (أ) ساقطه .

(٤) في (ب) ساقطه .

(٥) في (ج ، د) اعتزالهما .

(٦) انظر : المنتقى للباجي - هدى المحرم إذا أصاب أهله : ٣ / ٣ - ٤ ، وحليّة

العلماء : ٢٦٧ / ٣ .

(٧) في (أ) زيادة ما بين المعقوفين : [هـ]

(٨) انظر : المجموع للنووي : ٣٩٩ / ٧ .

(١٣٥) "سأله"

قال الشافعي : وما تلذذ منها دون الجماع ، فشاة تجزئه .

وهذا كما قال : وطء المحرم ضربان :

أحدهما : في الفرج ، والثاني : دون الفرج .

فإن كان دون الفرج ، لم يفسد الحج ، سواء أنزل أم لم ينزل . ، وعليه شاة ، أنزل

أو لم ينزل ، وكذلك لو قبل أو لمس بشهوة ، فعليه شاة ، وحجه مجزئ ، وقال مالك :^(١)

إن أنزل فسد حجه ، كالوطء في الفرج ، وإن لم ينزل لم يفسد ، استدلالاً بعموم قوله

تعالى (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) / فكان الرفث يتناول الجماع في الفرج ١٩٨/ل م

وغيره ، ثم لما كان الوطء في الفرج مفسدا للحج [و]^(٢) يجب أن يكون الوطء .

دون الفرج مفسدا للحج ؛ ولأنها عبادة يفسدها الوطء في الفرج ، فوجب أن يفسدها^(٣)

الانزال عن المباشرة دون الفرج ؛ كالصوم .

ودليلنا : ما روى عن عمر ، وابن عباس أنهما قالا : " إذا قبل المحرم امرأته

فعليه شاة "^(٤) ، ولم يفرقا بين وجود الانزال وعدمه ، وليس يعرف لهما مخالف ؛ ولأنه

ما لا يتعلق الحد بشيء من جنسه ، فوجب أن لا يفسد الحج به ، كالمباشرة بغير

(١) انظر : المنتقى للباجي - هدى المحرم إذا أصاب أهله - : ٣ / ٥ ، والكافي لابن

عبد البر القرطبي - باب ذكر ما يفسد الحج والعمرة والحكم في ذلك - : ١ / ٣٩٦ .

(٢) في (ب) فوجب .

(٣) في (ج) يبطلها .

(٤) لم أقف عليه عن عمر رضي الله عنه وإنما رواه البيهقي في سننه من حديث جابر عن أبي

جعفر عن علي رضي الله عنه قال : " من قبل امرأته وهو محرم فليهرق دماً " ، قال

البيهقي : هذا منقطع وقد روى في معناه عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وأنه

يتم حجه ، وهو قول سعيد بن جبير وقتاده والفقهاء . اهـ .

انظر : سنن البيهقي - باب المحرم يصيب امرأته ما دون الجماع - : ٥ / ١٦٨ ،

والقرى - ما جاء في المحرم يقبل ويلمس بشهوة - : ص ٢١٦ ، والمغني لابن قدامة

- رقم ٢٣٨٩ - : ٣ / ٣١١ .

انزال ؛ ولأنه لما استوى حكم الوطء في الفرج بين الانزال وعدمه في افساد الحج ، وجب أن يستوى حكم الوطء دون الفرج بين الانزال وعدمه ، في أنه غير مفسد للحج ؛ ولأن الوطء في الفرج أغلظ حكمه ^(١) من الوطء دون الفرج ، فلم يجز أن يستوى حكمهما في افساد الحج بهما مع اختلافهما وتباينهما ؛ فأما الآية فتقتضى حظر الجماع ، وإطلاق الجماع يتناول الوطء في الفرج دون غيره ؛ وأما قياسه على الصوم فغير صحيح ؛ لأن الصوم أضعف حالاً من الحج ؛ لأنه يبطل بالوطء وغير الوطء في الأكل والشرب ، فجاز أن يبطل بالوطء دون الفرج .

(١) في (د) حالا .

(١/١٣٥) " فصل "

وأما الوطى في الفرج فضريان :-

أحدهما : أن يكون في القبل ، فالوطى فيه مفسد للحج أجماعاً .

والضرب الثاني : أن يكون في غير القبل ، وهو أن يطاق في الموضع المكروه — المرأة ، أو يتلوط ، أو يأتي بهيمة ، فحكم ذلك عندنا ، حكم الوطى في القبل في افساد الحج ، ووجوب القضاء والكفارة على ماضى ، وقال أبو حنيفة ^(١) ، في هذه الثلاثة : أنها لا تفسد الحج وإنما يختص افساد الحج بالوطى في القبل ، وقال أبو يوسف ، ومحمد ^(٢) ١٩٨/ل

(١) قال الكاساني في " بدائع الصنائع " : ١٢٩٩/٣ .

وأما شرط كون الوطى مفسداً للحج ، فشيئان : أحدهما ، أن يكون الجماع في الفرج حتى لو جامع فيما دون الفرج أو لمس بشهوة ، أو عانق أو قبل أو باشر ، لا يفسد حجه ، لانعدام الارتفاق البالغ ، لكن تلزمه الكفارة سواء أنزل أو لم ينزل ، لوجود استمتاع مقصود ، على ما بينا فيما تقدم ، وفرقنا بين اللبس والنظر عن شهوة ، ولو وطى بهيمة لا يفسد حجه ؛ لما قلنا ، ولا كفارة عليه إلا إذا أنزل ؛ لأنه ليس باستمتاع مقصود ، بخلاف الجماع فيما دون الفرج .

وأما الوطى في الموضع المكروه ، فمن أبو حنيفة روايتان ، في رواية يفسد ؛ لأنه مثل الوطى في القبل في قضاء الشهوة ، ويوجب الاغتسال من غير انزال ، وفي رواية لا يفسد ، لعدم كمال الارتفاق ؛ لقصور قضاء الشهوة فيه ؛ لسوء المحلل ، فأشبهه الجماع فيما دون الفرج . اهـ .

وانظر : المبسوط للسرخسي - باب الجماع - : ١٢٠/٤ ، وفتح القدير - بسباب الجنائيات - : ٤٤/٣ - ٤٥ .

(٢) محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني : (١٣١ - ١٨٩ هـ) .

أبو عبد الله ، ولد بواسط ، ونشأ بالكوفة ، فسمع أبو حنيفة ، وغلب عليه مذهبهم ، ولاء الرشيد القضاء بالرقعة ، ثم عزله ؛ من مؤلفاته : (المبسوط) ، و (الزيادات) و (الموطأ) .

توفي بالري رحمه الله .

انظر ترجمته في : الفوائد البهية : ص ١٦٣ ، ومناقب الامام الاعظم - لابن =

في اللواط^(١)، بقولنا ، وفي اتیان البهيمه ، بقول أبي حنيفة؛ استدلالاً بأنه رجماع^(٢)
لا يثبت به الاحصان ، فوجب أن لا يفسد به الحج؛ كالوطاء دون الفرج .
ودليلنا : عموم قوله تعالى (فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في
الحج^{١٤}) ؛ ولأنه جماع يوجب الفسل فجاز أن يفسد الحج ، كالوطاء في القُبْل ، ولأن الوطاء
في الدُبُر أغلظ من الوطاء في القُبْل ، لتحريمه على التأبيد ، فلما كان أخفهما مفسداً
للحج ، فأغلظهما أولى أن يكون مفسداً للحج ؛ وأما قياسهم على الوطاء دون الفرج ،
بعلة أنه لا يثبت به الاحصان ، ففاسد بوطء الاماء ، يفسد به الحج ، ولا يقع به
الاحصان ، ثم المعنى بالوطاء في الفرج ، وجوب الفسل فيه ، والوطاء دون الفرج
لا يتعلق وجوب الفسل به ، وإنما يتعلق بالانزال ان اقترن به .

= البزار - ١٤٦/٢ ، والوافي بالوفيات : ٣٣٢/٢ .

(١) انظر : بدائع الصنائع : ١٢٩٩/٣ .

(٢) في (١) اجماع .

(١٣٥ / ب) " فصل "

فاما اذا قبل المحرم زوجته عند قدومه من سفره ، فان قصد بالقبلة تحية القادم
 لغير شهوة ، فلا فدية عليه ، وان قصد بها الشهوة فعليه الفدية ، ، وان لم يكن
 له قصد ، فقد اختلف أصحابنا ؛ هل ينصرف ذلك الى قبلة التحية أو الى قبلة الشهوة ؟
 على وجهين :-

أحدهما : أنه ينصرف الى قبلة التحية ، اعتباراً بظاهر الحال فعلى هذا
 لا فدية .

والثاني : ينصرف الى قبلة الشهوة ، اعتباراً بموضع القبلة فعلى هذا عليه الفدية .

(١٣٦) "سألة"

قال الشافعى : فان لم يجد المفسد بدنة ، فبقرة ، فان لم يجد ، فسيباً من الغنم ، فان لم يجد [قومت ^(١)] البدنة دراهم بمكة ، والدراهم طعاماً ؛ فان لم يجد ، صام عن كل مدّ يوماً .

وهذا كما قال : قد ذكرنا أن كفارة الوطء في احرامه / المفسد له بوطئه بدنة ، ودللنا عليه ، وانذا كان ذلك ثابتاً .

فقد قال الشافعى : [فان ^(٢)] لم يجد المفسد بدنة ، فبقرة ، فان لم يجد فسيباً من الغنم ، فان لم يجد قوم البدنة دراهم بمكة ، والدراهم طعاماً ، فان لم يجد ، صام عن كل مدّ يوماً ؛ فجعل [للبدنة أربعة ابدال ^(٣)] مرتبة ، فبدأ بالبدنة ، وجعل البقرة بدلاً من البدنة ، وجعل السبع من الغنم بدلاً من البقرة ، [وجعل الطعام بدلاً من الغنم ^(٤)] ؛ وجعل الصيام بدلاً من الاطعام ، فلم يختلف مذ هـب الشافعى وسائر اصحابه ^(٥) ، أن البدنة ، والبقرة ، والغنم ، مقدمة على الاطعام ، والصيام ، فى الترتيب .

وأختلف اصحابنا فى البدنة ، والبقرة ، والغنم ، هل هى على الترتيب ، أو على التخيير ؟ على وجهين :- ^(٦)

أحدهما : وهو منصوصه فى هذا الموضع : أنها على الترتيب ، وه قال ابن عمر ^(٧)

(١) فى (أ) قوم ، وانظر : الام - مختصر المزنى - : ص ٦٩ .

(٢) فى (أ) وان .

(٣) فى (أ) الفدية أن فعل ذلك ، وفى (ب) للبدنة أن يفعل كذلك مرتبة . الخ .

(٤) فى (أ ، ب) ساقطه .

(٥) انظر : المجموع للنووى : ٤٠١ / ٧ .

(٦) انظر : المجموع للنووى : ٤٠١ / ٧ - ٤٠٢ .

(٧) انظر : المغنى لابن قدامة - رقم ٢٧٢٣ - : ٤٦٨ / ٣ ، ومفيد الانام ونسور

الظلام : ص ١٩٨ ، والمنتقى للباهى - ما استيسر من الهدى : ١١ / ٣ ، والقرى =

فيبدأ بهدنة تجوز أضحية ؛ فان لم يجد، فبقرة تجوز أضحية، فان لم يجد، فسيباً من الغنم تجوز أضحية ، ولا تجزئه البقرة الا عند عدم البدنة ، ولا يجزئه الغنم الا عند عدم البقرة ، وانما كان كذلك، لأنه لما كانت كفارة الوطء ، كأغظ كفارات الحجاج تقديراً ، وجب أن تكون [كأغظها] ^(١) ترتيباً .

والوجه الثاني : أنها على التخيير ، وه قال ابن عباس ^(٢) رضي الله عنهما ، فان أخرج البقرة مع وجود البدنة ، أو أخرج الغنم مع وجود البقرة أجزاء ؛ لأن البدنة في الحج لا تجب الا في قتل النعامة ، والافساد ، فلما وجبت البدنة في جزاء النعامة على وجه التخيير ، اقتضى أن تجب في افساد الحج على وجه التخيير .

= - ما جاء في جماع المحرم بالحج - : ص ٢١٣ ، ٥٧٤ ، وسنن البيهقي - باب

ما يفسد الحج - : ١٦٧/٥ ، والام - مختصر الحج المتوسط - : ٢١٨/٢ .

(١) في (ب) كأغظ .

(٢) لم أقف عليه؛ والمنقول عنه فيما وقع لي من كتب الحديث والآثار، والفقهاء؛ أنه قال في كفارة من وقع على امرأته في العمرة قبل التقصير عليه فدية من صيام أو صدقة أو نسك" رواء الاثرم والبيهقي ، قال الالباني ، وسنده صحيح ، وله طريق آخر عند البيهقي أيضا " أن رجلا اعتمر فغشى امرأته قبل أن يطوف بالصفاء والمروة بعدما طاف بالبيت ، فسأل ابن عباس ؟ قال : (فدية من صيام أو صدقة أو نسك) فقلت : فأى ذلك أفضل ؟ قال جزور أو بقرة ، قلت فأى ذلك أفضل ؟ قال : جزور .

والمشهور عن ابن عباس رضي الله عنهما أنها على الترتيب، وهو مذاهب ابن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص .

قال ابن قدامة في " المغنى " .

وأما من أفسد حجه بالجماع ، فالواجب فيه بدنة، بقول الصحابة المنتشر ، الذي لم يظهر خلافه ، فان لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج، وسبعة اذا رجع ، كصيام النعمة ، كذلك قال : عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص " رواء عنهم الاثرم - والبيهقي وصححه وأشار اليه الالباني في " ارواء الغليل " وصححه - ولم يظهر في الصحابة خلافهم ، فيكون اجماعاً، ويكون =

(١٣٦) / "أ" فصل

فان عدم الثلاثة ، عدل حينئذ الى الاطعام والصيام بقيمة أحد الثلاثة على وجه التعديل ، فان قلنا بان الثلاثة وجبت على وجه التخيير ، قوم / أى الثلاثة شاء ، وان قلنا وجبت [على وجه الترتيب] ^(١) وهو [أصح] ^(٢) فذهب الشافعى : أنه يقوم البدنة ^(٣) ، وقال أبو العباس بن [سريج] ^(٤) يقوم السبع من الغنم ؛ لأنها أقرب الواجبات المذكورة ، وما قاله الشافعى من تقويم البدنة أصح ^(٥) ، لأن الغنم فرع [للبدنة] ^(٦) عند وجودها ، فاذا عد ما كان اعتبار الاصل أولى من اعتبار الفرع ، فاذا ثبت أنه يقوم البدنة ، فانه يقوم ذلك بمكة أو منى ، فى الموضع الذى ينحرها فيه ، لو وجدها دون الموضع الذى وجبت فيه بوطئه ، ولا يراعى بقيمتها حال الرخص والسعة ، ولا حال الفلاء والقحط ، بل يراعى غالب الأسعار فى أعم الأحوال ، فيقومها فيه بالدراهم ،

= بدله مقيساً على بدل دم الشئعة ، وقال أصحابنا : يقوم البدنة بدراهم ، ثم يشتري بها طعاماً ، فيطعم كل مسكين مداً ، أو يصوم عن كل مد يوماً ، فتكون ملحقة بالبدنة الواجبة فى جزاء الصيد .

(قلت) ولعل الامام الماوردى اضطلع على ما لم نطلع عليه : " أنها على التخيير . من قول ابن عباس رضى الله عنهما . والله أعلم .

انظر : سنن البيهقى : ١٦٧ / ٥ ، ١٧١ - ١٧٢ ، وأروا الغليل - باب الفدية -

٢٣٣ / ٤ ، والقرى : ٢١٤ ، ٥١٤ ، ومفيد الانام ونور الظلام : ص ١٥٨ ، و

المغنى لابن قدامة - رقم ٢٧٢٣ - : ٤٦٨ / ٣ ، ومداية المجتهد - القول فى

كفارة المتنع - : ٣٧٢ / ١ ، والمجموع للنووى : ٥١١ / ٧ - ٥١٢ .

(١) فى (ج) وجوب ترتيب .

(٢) فى (أ) الصحيح .

(٣) انظر : الام - مختصر الحج المتوسط - ما يفسد الحج - : ص ٢١٨ .

(٤) فى (أ) جريج .

(٥) انظر : المجموع للنووى : ٤٠١ / ٧ .

(٦) فى (أ ، ب) البدنة .

ويصرف الدراهم في طعام، ولا يتصدق بالدراهم ، فان تصدق بالدراهم لم يجزئـه ،
لأن اخراج الدراهم في الكفارات انما يكون قيمياً ؛ واخراج القيم في الكفارات لا يجزئ
فاذا صرف الدراهم في الطعام ، تصدق به على فقراء الحرم ، وفيما يعطى كل فقير،
وجهان :-

أحدهما : أنه غير مقدر ، فان أعطاه أقل من مد ، أو أكثر من مد^(١)، اجزاء
باللحم الذى لا يتقدر بشئ ، ويجزئ قليله وكثيره .

والوجه الثانى : أنه يتقدر بمد ، فان أعطى فقيراً أكثر من مد، لم يحتسب بالزيادة
على المد ، وان أعطاه أقل من مد ، لم يحتسب له بشئ منه ، الا أن يعطيه تمام
المد ، اعتباراً بكفارة الظهار ؛ وفي الوطء في شهر رمضان ؛ فان عدل عن الاطعام
الى الصيام ، صام عن كل مد يوماً، فان كان في الامداد كسر ، صام مكانه يوماً كاملاً،
لأن صوم اليوم لا يتبعض؛ ثم هل ينتقل عن الاطعام الى الصيام على وجه التخيير
أو الترتيب؟ فيه وجهان :-

أحدهما : أنه ينتقل على وجه التخيير ، فان/صام مع القدرة على الاطعام أجزاء ٢٠٠/ لم
والوجه الثانى : أنه ينتقل على وجه الترتيب عند عدم الاطعام ، فان صام مع
القدرة على الاطعام لم يجزئـه .

(١) فى (١) ساقطه .

(١٣٧) "سألة"

قال الشافعى : وهكذا كل واجب عليه [يَغْفُرُ بِهِ ^(١)] ما ^(٢) [لم يأت ^(٣) فيه] نص خبراً الدماء الواجبة في الحج ضربان : ضرب نص الله تعالى عليه في كتابه ، وضرب لم ينص عليه ، فأما المنصوص عليه في كتاب الله تعالى فأربعة دماء ، دم التمتع ، ودم جزاء الصيد ، ودم كفارة الأذى ، ودم الاحصار ، فهذه الدماء الأربعة منصوص عليها ، وهى ضربان :

أحدهما : مانص على بدله ، والثانى : مالم ينص [على بدله ^(٤)]

فأما المنصوص على بدله فثلاثة دماء ، دم التمتع ، ودم جزاء الصيد ، ودم كفارة الأذى ، وهى على ثلاثة أقسام :-

أحدها : ما جعل بدله ترتيباً وتقديراً من غير تعديل ، ولا تخيير وذلك دم التمتع قال الله تعالى (فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم ^(٥)) فجعل البذل فيه مقدراً بصيام عشرة أيام من غير تعديل ، مرتباً بعد عدم الدم من غير تخيير .

والثانى : ما جعل بدله تعديلاً مع التخيير ، وهو جزاء الصيد ؛ قال الله تعالى (فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هدياً بثلغ الكعبة أو كفرة طعام مسكين أو عدل ذلك صياماً ^(٦)) فخير الله تعالى بين المثل من النعم ، والا طعام بالتعديل ، فيقوم المثل دراهم ، ويصرف الدراهم في طعام يتصدق به ، أو يصوم

(١) فى (أ) تعتبر فيه . انظر الام - مختصر المزنى - : ص ٦٩ .

(٢) فى (أ) ما . انظر : الام - مختصر المزنى - : ص ٦٩ .

(٣) فى (أ) به . انظر : الام - مختصر المزنى - : ص ٦٩ .

(٤) فى (أ) عليه .

(٥) سورة البقرة : ١٩٦ / ٢ .

(٦) سورة المائدة : ٩٥ / ٥ .

عن كل مء يوما ، فجعل البدل فيه تعدىلا وتخيرا من غير ترتيب .

والثالث - ما / جعل بدله تخيرا وتقديرا من غير تعديل ، ولا ترتيب ، وهو كفارة * ٢٠٨ / ل من الأذى فى خلق الشعر . قال الله تعالى (فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه فدية من صيام أو صدقة أو نسك) فخير الله تعالى ، بين ثلاثة أشياء من غير أن ينص على مقدارها . فبين رسول الله صلى الله عليه وسلم المقدار فيها ، فقال لكعب بن عجرة " أيؤذىك هو أم رأسك ؟ قال : نعم ، قال : اخلق وانسك [نسيكة ^(١)] ، أو صم ثلاثة أيام ، أو أطعم ثلاثة أصع [ستة ^(٢)] ساكين ^(٣) ، فجعله مخيرا بين شاة ، أو صيام ثلاثة أيام ، أو أطعام ستة ساكين من غير ترتيب ، ولا تعديل .

فهذا حكم الدماء الثلاثة المنصوص على ابدالها ، وأما [الدم ^(٤)] الذى لم ينص على بدله ، فهو دم الاحصار ، قال الله تعالى (فان احصرتم فما استيسر من الهدى ^(٥)) ، فوجب عليه باحصار العدو وهديا وهو شاة ، ولم ينص على بدله ، فاختلف قول الشافعى : هل له بدل عند عدمه أم لا ؟ على قولين :

أحدهما : لا بدل له ، ويكون فى ذمته الى أن يجد .

والقول الثانى : له بدل ، وبدله الصيام ، وفى قدره ثلاثة أقاويل .

أحدها : صيام عشرة أيام ، كالتضع .

والثانى : صيام ثلاثة أيام ، كدية الأذى .

والثالث : صيام التعديل ، فيقوم الشاة دrahm ، والدراهم طعاما ويصوم عن كل

مد يوما ، كجزاء الصيد ، وسيأتى الكلام فى توجيه ذلك ، وحكم احلاله قبل الفدية ، فى موضعه ان شاء الله تعالى . فهذا حكم الدماء المنصوص عليها .

(١) فى (ج د) بشاة . (٢) فى (د) لسته .

(٣) أخرجه الستة ، وانظر : تيسير الوصول - الباب الحادى عشر فى الفوات والاحصار

والفدية : ٣٨٢ / ١ . وقد سبقت الاشارة اليه ص ٣٩١ .

(٤) فى (أ) ساقطه .

(٥) سورة البقرة : ١٩٦ / ٢ .

* هذا التباين فى رقم هذه اللوحة عما قبله من أرقام وماسياتى ايضا من تباين فى لوحات أخرى . هو ما يقتضيه التسلسل الصحيح لربط وتعديل ما قد وقع من تقديم وتأخير لبعض اللوحات عن مكانها الاصلى من النسخة المعتمدة لدى (أ) ، ولا شك أن ذلك ناشئ عن خطأ أثناء التصوير من النسخة الاصلية للمخطوط ربما لتفكك اجزائه من القدم ، والله أعلم .

انظر : المخطوطة (ج) لوحة ١٤٨ ، والمخطوطة (ب) لوحة ١١٨ ، والمخطوطة

(د) لوحة ٢٢٧ : لتقف على صحة الربط والتعديل فى هذه اللوحة بمـ

قبلها من لوحات . والحمد لله تعالى .

* فصل (١/١٣٧) *

[فاما] [. . .]^(١) الدماء التي لم ينص الله تعالى عليها ، فعلى ثلاثة أقسام :-

أحدها : ماوجب لترك نسك .

والثاني : ماوجب لأجل الترفيه .

والثالث : ماوجب لأجل الاتلاف .

/ فاما ماوجب لترك نسك ، فثمانية دماء : ٢٠٩ / ل م

دم القران ، ودم الفوات ، ودم مجاوزة الميقات ، ودم الدافع من عرفة قبل غروب

الشمس ، ودم تارك المبيت بمزدلفة ، ودم تارك رمي الجمار ، ودم تارك المبيت بمنى ،

ودم الصادر من مكة بلا وداع .

فهذه ثمانية دماء تجب [لترك]^(٢) نسك مأموره ، فكان حكمها حكم دم التمتع

المنصوص عليه في البدل ، والترتيب ، لأن دم التمتع وجب للترفيه ، بهترك أحـ

الميقاتين ، فكان مثله كل دم وجب في متروك ، فعلى هذا ، لايجزئه في هذه الثمانية

الا الدم ، ماكان قادراً عليه ، فان لم يقدر عليه ، صام عشرة أيام ؛ وأما ماوجب لأجل

الترفيه ، فخمسة دماء ؛ دم تقليم [الظفر]^(٣) ، ودم ترجيل الشعر ، ودم الطيب

ودم اللباس ، ودم تغطية مايتعلق به الاحرام من رأس الرجل ووجه المرأة ، فهذه

خمسة دماء تجب لأجل الترفيه ، فكان حكمها حكم فدية الأذى في حلق الشعر في

البدل ، والتخيير ، لاشتراك جميعها في الترفيه ، وقد قال الشافعي في الام^(٤)

ان جميع ذلك داخل في لفظ الآية ، فيكون تقدير الآية : (فمن كان منكم مريضاً -

فتطيب أو لبس أو أخذ ظفره لأجل مرضه - أو كان به أذى من رأسه - فحلقه - ففدية -

(١) في (د) زيادة ما بين المعقوفين : [أحكام] .

(٢) في (د) لتركها .

(٣) في (ب) الاظفار .

(٤) انظر : الام : ١٨٨ / ٢ .

من صيام أو صدقة أو نسك) فعلى هذا يكون في هذه الخمسة مغيراً بين دم شاة ، أو صيام
ثلاثة أيام ، أو اطعام ثلاثة أصع ستة ساكين ، إما بنص الآية ، أو قياساً على المنصوص في الآية
لأن الشافعي ، قال في الاملاء : أن ذلك ليس بداخل في [لفظ ^(١) الآية] ، وأما ما
وجب لأجل الاتلاف فدم قطع الشجر من الحرم ، وحكمه حكم جزاء الصيد في التعديل
[و ^(٢)] التخيير لا شراكهما في الاتلاف ، فيكون مغيراً بين الدم ، أو قيمة الدم طعاماً
أو عدل الطعام / صياماً .

* ٢٠٠ / لس

أما دم [الوطء ^(٣)] فضريان :-

أحدهما : دم [فساد ^(٤)] ، وقد مضى حكمه .

والثاني : دم استمتاع ، وهو دمان ، أحدهما : ماوجب بالوطء دون الفسـ
[... ^(٥)] . والثاني : ماوجب بالوطء في الفرج بعد الاحلال [الاول ^(٦)] ، فأما
ماوجب بالوطء دون الفرج فشاة .

وقد اختلف أصحابنا ، هل يجري ذلك مجرى الترفيه ، أو مجرى الاتلاف ؛ على وجهين :
أحدهما : أنه يجري مجرى الترفيه ، فعلى هذا يكون كفدية الاذى ، مغيراً بين
دم شاة ، أو صيام ثلاثة أيام ، أو اطعام ثلاثة أصع ستة ساكين .

والوجه الثاني : أنه يجري مجرى الاتلاف ، فعلى هذا يكون كجزاء الصيد فـ
التعديل ، والتخيير ، فيكون مغيراً بين الشاة ، أو قيمة الشاة طعاماً ، أو عدل الطعام
صياماً ، فأما ماوجب بالوطء في الفرج بعد الاحلال الاول ، فان قلنا : أنه بدنة كان
حكمها حكم البدنة في [الافساد ^(٧)] ، وان قلنا شاة كان حكمها حكم الشاة في الاستمتاع
فهذا حكم غير المنصوص عليه ، وهو أصح ما قيل فيه . [والله أعلم ^(٨)] .

(١) في (أ) ساقطه ، وفي (ج) نص . (٢) في (أ) أو .

(٣) في (ب) الواطئ . (٤) في (ج) لفساد .

(٥) في (أ) زيادة ما بين المعقوفين : / فشاة / .

(٦) في (أ) ساقطه . (٧) في (أ) الاقسام .

(٨) في (أ) لم تذكر .

* انظر ص ٩٦ لتقف على سبب هذا التباين في ارقام اللوحات من النسخة (أ) ،
وانظر المخطوطة (ب) لوحة (٢٠) ، والمخطوطة (ج) لوحة (١٤٩) ، والمخطوطة
(د) لوحة (٢٢٨) .

(١٣٢ / ب) "فصل"

فأما تقديم هذه الدماء قبل وجوبها فهي على ضربين :

أحدهما : ما يجب في الاحرام ، والثاني : ما يجب في غير الاحرام .

فأما ما يجب في غير الاحرام فدان :

أحدهما : جزاء صيد الحرم ، والثاني : جزاء شجر الحرم .

ولا يجوز تقديم هذين الدمين قبل وجوبهما ؛ لأنه ليس لوجوبهما سبب متقدم ،

وأما ما يجب في الاحرام ، فلا يجوز تقديمه قبل الاحرام لأن سبب وجوبه غير موجود ، فأما

بعد الاحرام ، فما وجب منها بترك نسك كدم الغوات ، ودم مجاوزة الميقات ، ودم

الدافع من عرفة قبل غروب الشمس ، ودم تارك البيت بمزدلفة ، ودم [تارك]^(١) رمسى

الجمار ، ودم تارك البيت بمنى / ودم الصادر من مكة بلا وداع ، فلا يجوز تقديمه ————— لـ ٢٠١ / م

قبل وجوبه ؛ لأن النسك الذى يتعلق وجوب الدم [به]^(٢) ما مور بفعله بـ

تقديم الدم ، كما كان ماورا بفعله قبل تقديم الدم ، فلم يجز أن يكون الدم الذى لم

يؤمر به لعدم وجوبه بدلا من النسك المأمور به مع امكان فعله ، وأما ما يجب لغير

نسك فضريان :-

أحدهما : ما لا يجوز استباحة موجبة بحال ، وذلك الوطء ، فلا يجوز تقديمه قبل

وجوبه .

والثاني : ما يجوز استباحة موجبة بحال ، وهو دم الطيب واللباس ، وحلق الشعر ،

وتقليم [الاظفار]^(٣) ، وجزاء الصيد ، ففي جواز تقديمه قبل وجوبه وجهان :

أحدهما : وهو ظاهر قوله فى الام والاملاء : أن ذلك يجزئ لأنه حق فى مال

يتعلق وجوبه بشيئين : وهما الاحرام ، والفعل فاذا وجد أحد سببيه جاز اخراجه قبل

(١) فى (ب ، ج ، د) ساقطه .

(٢) فى (أ) ساقطه .

(٣) فى (ج) الظفر .

وجود السبب الآخر ؛ كالزكاة ، وكفارة اليمين .

والوجه الثاني : أنه [لا يجزئ]^(١) ؛ لأن الاحرام ، وإن كان أحد سببي وجوبه ،
فليس يراد [لوجوب]^(٢) الدم [به]^(٣) ، وإنما يراد لغيره ، وهو أداء نسكـه ،
فلم يكن وجوده مبيحاً لتقديم الدم قبل وجوبه ، كما أن الاسلام شرط في وجوب الزكاة ،
ثم لا يجوز تقديم الزكاة مع وجود الاسلام ، وقبل وجود النصاب ، لأن الاسلام ليس يسرراً
لوجوب الزكاة ، وجاز تقديم الزكاة بعد وجود النصاب ، لأنه يراد لوجوب الزكاة
[والله أعلم]^(٤)

(١) في (أ) لا يجزئه .

(٢) في (جـ) وجود .

(٣) في (أ) ساقطه .

(٤) في (أ) لم تذكر .

(١٣٨) "سألة"

قال الشافعى : ولا يكون الطعام ، والهدى الا بركة ، أو منى والصوم حيث شاء ،
[ان ^(١) لا منفعة لأهل الحرم فى الصوم .

وجملة ذلك : أن الفدية الواجبة فى الحج على ثلاثة أضرب :-

أحدها : أن يكون هديا ، والثانى : أن يكون طعاما ، والثالث : أن يكون صياما . ٢٠٠/ل

فأما الهدايا من سائر الدماء الواجبة فى الحج ، فعليه ايصالها الى الحرم ونحرها

فيه ، وتفريق لحمها على ساكنيه ، لقوله تعالى ، (ثم محلها الى البيت العتيق) ^(٢)

وقوله تعالى (هديا بالغ الكعبة) ^(٣) ، وإذا كان هكذا ، لم يخل حالها من [أحد] ^(٤)

أربعة أقسام : [إما أن ينحرها فى الحرم ويفرقها فى الحرم أو ينحرها فى الحرم

يفرقها فى الحل ، أو ينحرها فى الحرم ويفرقها فى الحل ، أو ينحرها فى الحل ويفرقها فى الحرم] ^(٥) .

فأما القسم الاول : وهو أن ينحرها فى الحرم ، [ويفرق لحمها] ^(٦) فى الحرم

طريا ، [فهو] ^(٧) الواجب المجزئ اجماعا ؛ ويستحب أن ينحرها [من] ^(٨) الحرم

فى الموضع الذى يتحلل فيه ^(٩) ، فان كان معتمرا ، فعند

(١) فى (ج) ساقطه . وفى مختصر المزنى : لأنه ، ص ٦٩ .

(٢) سورة الحج : ٢٢ / ٣٣ .

(٣) سورة المائدة : ٩٥ / ٥ .

(٤) فى (ج) ساقطه .

(٥) عبارة (١) إما أن ينحرها فى الحرم أو ينحرها فى الحل ويفرقها فى الحرم . اهـ .

(٦) فى (أ ، ج) ويفرقها .

(٧) فى (أ ، ج) وهو .

(٨) فى (١) فى ، وفى (د) عن قريباً من منى بمكان يسمى المعيصم .

(٩) قلت : بتشديد الدالة السعودية بناءً / أطلق عليه اسم " مجزرة المعيصم " .

وفرت فيه جميع متطلبات ذبح ونحر وجزر الهدايا وغيرها بما يهون على الحاج

وغيره المشقة فى إتمام نسكه ، بالإضافة الى وجود مجمعات للأنعام بها يمكن للحاج

وغيره شراء ما يحتاج منها ، ثم دفعها الى الجازر ليقوم باللازم ، وقد سبقت الإشارة

الى هذا الموضوع فى ص / ٦٤٠ / من هذا الكتاب .

المروة ؛ لأنه موضع تحلله ، وإن كان حاجاً فبمنى ؛ لأنه موضع تحلله ، وأين نحر من فجاج مكة ، وسائر الحرم أجزاء ، لأن حرمة جميعه واحدة ، وقد روى جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " عرفة كلها موقف ، ومزدلفة كلها موقفه وفجاج مكة كلها [طريق] ^(١) ومنحر " ^(٢) ويستحب أن [يخص] ^(٣) بها من كان قاطناً في الحرم ، ومن كان طارئاً إليه ، لأن القاطن فيه أوكد حرمة ، من الطارئ إليه ، فان فرقها على الطارئين إليه ، ومن القاطنين فيه أجزاء ، لأنهم قد صاروا من أهل الحرم بدخولهم إليه ، وليس لما يعطى كل واحد منهم [قدر معلوم] ^(٤) ولا عدد من يعطيه [معلوم] ^(٥) ، لكن [لا يجوز أن يعطى أقل من ثلاثة ساكنين ما كان يقدر عليهم ، لأنهم أقل الجمع المطلق .

وأما القسم الثاني : وهو أن ينحرها في الحل ، ويفرقها في الحل ، فهذا غير مجزئ

(١) في (ج) موقف .

(٢) أخرجه ابوداود وابن ماجه والبيهقي .

قال البيهقي : في اسناده اسامة بن زيد اللبثي ، قال عنه يعقوب بن سفيان اسامة عند أهل بلدة المدينة مأمون ثقة .

وقال في الجوهر النقي : تركه يحيى بن سعيد لأجل هذا الحديث كذا قال ابن حنبل ، وقال أيضا روى عن نافع أحاديث مناكير . فقال له ابنه عبدالله هو حسن الحديث فقال أحمد : ان تدهرت حديثه فستعرف فيها النكرة ، وفي رواية انظر في حديثه يتبين لك اضطراب حديثه .

انظر : سنن ابوداود - رقم ١٩٣٧ - ١٩٣/٢ - ١٩٤ ، وسنن ابن ماجه - رقم ٣٠٤٨ - ١٠١٣/٢ ، وسنن البيهقي مع الجوهر النقي - باب الحرم كله منحر - ٢٣٩/٥ .

(٣) في (أ) يختص .

(٤) في (ج) قدرا معلوما .

(٥) في (ج) معلوما .

(٦) في (ج) ساقطه .

إجماعاً^(١)، إلا دم الاحصار، فإنه [يجزئ^(٢)] نحره في الموضع الذي أحصر فيه ، لأنه

موضع تحلله على ما سئذكره فأما غير دم الاحصار من سائر الدماء الواجبة ، فلا تجزئ^(٣)، ٢٠٢/ل م لأنها لم تبلغ محلها ولا فرقت في مستحقها .

وأما القسم الثالث : وهو أن ينحرفها في الحرم، ويفرق لحمها في الحل، فلا يجزئ—

عندنا ، سواء فرقه في الحل على فقراء الحرم ، أو فقراء الحل ، وعليه إفادة الهدى .

وقال أبو حنيفة^(٣) : يجزئ ، استدلالاً بقوله تعالى (هدياً ببلغ الكعبة) فكسان

الظاهر يقتضي إبلاغه الكعبة، فيجزئ ؛ وهذا هدى قد بلغ الكعبة ، فوجب بحق الظاهر

أن يجزئ ، ولأنه جبران لنسكه ، فجاز الاتيان به في الحل ، والحرم ؛ كالمصوم؛

ولأنه موضع يجوز فيه صومه عن نسكه ، فجاز فيه تفريق هديه ، كالحرم .

ودليلنا : قوله تعالى (هدياً ببلغ الكعبة)^(٤) ، والمراد بالكعبة، الحرم ، فلما^(٥)

(١) انظر : فتح القدير - باب الهدى - : ١٦٣/٣ ، والبنية شرح الهداية :

٨٧٠/٣ ، والمغنى لابن قدامة - رقم ٢٧٢٤ - : ٤٦٩/٣ ، والمنتقى شرح

الموطأ للهاجي - جامع الهدى - : ١٤/٣ - ١٥ .

(٢) في (أ) يجزئ .

(٣) وهو مذهب المالكية أيضاً .

انظر : الهداية شرح بداية المبتدى - باب الهدى - : ١٨٦/١ ، ودائع

الصنائع : ١٣١٦/٣ ، والمنتقى شرح الموطأ للهاجي - جامع الهدى - : ١٤/١٣ -

١٥ ، والمغنى لابن قدامة - رقم ٢٧٢٥ - : ٤٦٩/٣ .

قلت : وقد جرى العمل بمذهب المالكية والحنفية في توزيع لحوم الهدايا بعد

ذبحها وتبريدها وفقاً لحدث الطرق في المحافظة على اللحوم من الفساد .

حيث قامت حكومة المملكة العربية السعودية بنقل آلاف الاطنان من تلك اللحوم

المبردة الى كثير من دول الاسلام، ثم توزيعها على الفقراء منهم والمحتاجين—

بالإضافة الى التوزيع داخل مكة، والحرم للفقراء والمحتاجين، وكل ذلك يتم

بحمد الله تعالى بيسر وسهولة .

(٤) سورة المائدة : ٩٥/٥ .

(٥) انظر : تفسير القرطبي - سورة المائدة - : ٣١٤/٦ ، وتفسير ابن كثير - سورة

المائدة - : ١٠٠/٢ .

[خصه ^(١)] الله تعالى بإعمال الهدى إليه ، لم يخل أن يكون مخصوصاً بالتفرقة دون الأراقة ، أو بالأراقة دون التفرقة ، أو بالأراقة والتفرقة ، فلم يجز أن يكون مخصوصاً بالتفرقة دون الأراقة ؛ لأنه لا يكون هدياً بالغ الكعبة ، وإنما يكون لحماً بالغ الكعبة ، ولم يجز أن يكون مخصوصاً بالأراقة دون التفرقة ، لأنه لا يفيد إلا تنجيس الحرم ، وتنجيس الحرم ليس بقربة ، بل صيانة الحرم عن الانجاس قربة .

فثبت أنه مخصوص بالأراقة والتفرقة ، لما في نفع ساكنين الحرم من [عظم ^(٢)] القربة ، ولأن رسول الله صلى الله عليه وسلم " نحر هديه في الحرم ، وفرق لحمه على ساكنيه " ^(٣) وقال : " خذوا عني مناسككم " ^(٤) ، ولأن أراقة دم الهدى [وتفرقته ^(٥)] مقصودتان معاً أما الأراقة فهي مقصودة ، لأنه لو اشترى في الحرم لحماً ، وفرقه لم يجزئه وأما التفرقة فهي مقصودة ؛ [لأنه لو نحر هديه في الحرم ثم استهلكه ^(٦)] ، لم يجزئه ، وإذا كانت الأراقة والتفرقة / مقصودتين ، [ثم ^(٧)] لم تجز الأراقة إلا في الحرم ؛ وجب أن لا تجزئ
التفرقة إلا في الحرم .

(١) في (ج) خص .

(٢) في (أ) عظيم .

(٣) قال ابن التين : منحرن النبي صلى الله عليه وسلم عند الجمرة الأولى التي تلى سجد منى . اهـ .

انظر : فتح الباري - رقم ١٧١٠ - ٥٥٢ / ٣ ، وعدة القارى - رقم ٢٩٢ - :

٠٤٨ / ١٠ .

(٤) قطعه من حديث رواه مسلم وأبو داود وابن ماجه وغيرهم .

قاله صلى الله عليه وسلم وهو يرى الجمرة * . وقد سبق ذكره في ص / ٧٥٤ .

(٥) في (ج) تفريقه .

(٦) عبارة (أ) لأنه لو نحرها ثم استهلكها .

وبجاءة (ب) فلو نحر في الحرم ثم استهلكه .

(٧) في (أ) و ، وفي (ب) ف .

وتحرير ذلك قياساً : أنه أحد مقصودى الهدى ، فوجب أن لا يجزئ إلا فى الحرم ، كالإراقة ؛ ولأن الأصول فى الحج موضوعة على أن كل نسك يختص شيئاً منه بالحرم اختص جميعه بالحرم ، كالطواف والسعى ، والرمى ، وكل نسك لم يختص شيئاً منه بالحرم لم يختص [جميعه]^(١) بالحرم ، كالوقوف بعرفة ؛ فلما كان شيئاً من الهدى مختصاً بالحرم ، وجب أن يكون جميعه مختصاً بالحرم .

وأما قياسهم على الصوم ، فالمعنى فيه أنه لا يختص شيئاً من أسبابه بالحرم ، فلذلك [جاز]^(٢) فى غير الحرم ، ولما اختص شيئاً من الهدى بالحرم ، اختص جميعه بالحرم ، وأما قياسهم على الحرم ، فالمعنى فى الحرم أن الإراقة فيه تجزئ ، فجازت [التفرقة]^(٣) فيه ؛ والحل لما لم تجز الإراقة فيه [لم]^(٤) تجز [التفرقة]^(٥) فيه .

وأما القسم الرابع : وهو أن ينحرها فى الحل ، ويفرق لحمها فى الحرم ، فذهب الشافعى : أنه لا يجزئ ، وقال [بعض]^(٦) أصحابنا : يجزئ [لحصول]^(٧) التفرقة فى أهل الحرم ؛ وهذا خطأ خالف به نص المذهب ، ومقتضى الحجاج ، لرواية جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر أن النبى / صلى الله عليه وسلم قال : " فجاج مكة كلها طـرق ومنحر "^(٨) ، فخص النحر بموضع مخصوص ؛ فعلم أنه لا يجزئ فى غيره ؛ ولأنه أحد مقصودى

(١) فى (ج) ساقطه .

(٢) فى (ج) كان .

(٣) فى (أ) ساقطه .

(٤) فى (د) لما .

(٥) فى (أ) الإراقة .

(٦) فى (أ ، ب) ساقطه .

(٧) انظر : روضة الطالبين للنووى - فى بيان زمان إراقة الدماء ومكانها : ١٨٧/٣ .

(٨) فى (ج) ساقطه .

(٩) رواه مسلم وأبو داود وابن ماجه وغيرهم . / وقد تخريججه فى ص ٩٢٢ .

الهدى ، فوجب أن لا يجزى إلا في الحرم؛ كالتفرقة ؛ وما ذكره من حصول التفرقة في أهل الحرم، [ففاسد بمن اشترى لحماً، وفرقه في أهل الحرم]^(١)، فعلم أن الارقة مقصودة [مع]^(٢) التفرقة .

(١) في (أ) ساقطه .

(٢) في (أ) فسى .

(١ / ١٣٨) " فصل "

فأما الطعام ، فالحكم فيه كالحكم في الهدى ، لا يجزئه إلا في الحرم .
وقال أبو حنيفة ^(١) : يجزئ في غير الحرم ، والكلام في السألتين واحد ، وإذا كان

كذلك ، فالطعام / الواجب في الغدبة على ضربين :-

أحدهما : أن يكون منصوباً على قدره [وعدد ^(٢)] مستحقه ^(٣) ، وذلك فدية الأذى ، وهو أطعام ثلاثة أصع ، ستة مساكين ، لكل مسكين مدان ، وهو أعلى الأطعمة المنصوص [عليه ^(٤)] في الكفارات ، وقد سماها الشافعي في الاملاء : فدية تعبد ، لأن الشرع قد تعبد [بقدر ^(٥)] الطعام ، وأعداد المساكين ، فان دفع [. . . ^(٦)] أقل من ثلاثة أصبح إلى ستة مساكين ، لم يجزئه ، لنقصان القدر ؛ وان دفع ثلاثة أصبح إلى أقل من ستة مساكين ، لم يجزأ لنقصان العدد .

والضرب الثاني : أن لا يكون منصوباً على قدره ، ولا على عدد مستحقه ؛ وذلك جزاء العبد ، وما في معناه من كفارات التعديل .

وقد سماها الشافعي في الاملاء : فدية بدل ؛ كالأثمان ، تنخفض وترتفع ؛ لأنه ليس يتقدر الطعام فيها إلا بتقويم الهدى ، وصرف ثمنه في الطعام ، فربما كثر الطعام ، إما لكثرة قيمة الهدى ، أو لقلته ثمن الطعام ، وربما قل الطعام ، إما لقلته [قيمة ^(٧)] الهدى أو لكثرة ثمن الطعام ، ثم يتقدر حينئذ بذلك ، فيصير كالمقدر شراً .

فأما أعداد مستحقه ، فهل ينحصر بعدد أم لا ؟ على وجهين : مبني على

(١) انظر : بدائع الصنائع - رقم ١٠٩٩ - : ٣ / ١٢٦٣ .

(٢) في (ب) وعدم .

(٣) في (ب) ساقطه .

(٤) في (ب) ساقطه .

(٥) في (ب) مقدر .

(٦) في (أ ، ب) زيادة ما بين المعقوفين : [إلى] .

(٧) في (د) ساقطه .

اختلاف الوجهين، فيما يدفع الى كل مسكين

فأحد الوجهين : [أن ^(١) يدفع الى كل مسكين] مداً ^(٢) لا تجوز الزيادة عليه ،
ولا ^(٣) النقصان منه ، فعلى هذا ينحصر عدد هم بعدد الأمداد ، فان كانت الأمداد
عشرة، وجب دفعها الى عشرة ساكنين؛ لا يجوز الزيادة عليهم ، ولا النقصان منهم. وصاروا
كالعدد المقدّر شرعاً ، فلو كان [في ^(٤) الأمداد كسر، وجب دفع الكسر الى مسكين
آخر.

والوجه الثاني : أن ما يدفع الى كل مسكين غير مقدّر ؛ كالحق الهدي، فعلى هذا :

[عدد ^(٥) المساكن غير محصور ، [و ^(٦) لكن/ان كان ذلك ثلاثة أمداد فصاعداً ، ٢٠٣/لس
لم يجوز دفعها الى أقل من ثلاثة ساكنين؛ لأنهم أقل الجمع المطلق ، [وأن ^(٧) كان
ذلك مدين، لم يجوز دفعها الى أقل من مسكين ، ويجوز دفعها الى مسكينين ؛ لأن أقل
ما يواسي به كل مسكين مدّ ، فان دفع ذلك الى ثلاثة ساكنين أجزأ ؛ فان كان ذلك مدّاً
واحداً، جاز أن يصرفه الى مسكين واحد ، فان صرفه الى مسكينين أو ثلاثة أجزأ ؛ ويستحب
على هذا الوجه أن لا ينقص المسكين الواحد من مدّ ؛ لأنه أقل ما يواسي به، ولا يزيد،
على مدين ؛ لأنه أكثر ما يواسي به .

(١) في (أ) أنه .

(٢) في (ج) المدّ .

(٣) في (ب) ولأن .

(٤) في (ج ، د) فوق .

(٥) في (ب) أعداد .

(٦) في (أ) ساقطه .

(٧) في (أ) فان .

(١٣٨ / ب) "فصل"

وأما الصيام فعلى ضربين :

أحدهما : ما كان معيّن المكان ، وذلك صوم التمتع ، قال الله تعالى (فصيام ثلاثة أيّام في الحج وسبعة إذا رجعتم)^(١) ، فيصومها على ما أمر الله تعالى ، وقد تقدم بيان حكمه في [وجوب]^(٢) تفرّقه وتتابعه .

والضرب الثاني : ما كان غير معيّن المكان ، وهو ما سوى صوم التمتع ، فهذا يجزئ في الحرم وغير الحرم ، وإن كان في الحرم أولى ، لشرف المكان وقرب الزمان ، وإنما اجزاء في غير الحرم ، وإن لم يجزئه الهدى إلا في الحرم ؛ لأن الصوم لا منفعة فيه لأهل الحرم [فجاز في غير الحرم]^(٣) ، والهدى نفع لأهل الحرم ، فلم يجز إلا في الحرم ، ثم هو ضربان :

أحدهما : ما كان مقدراً بالشرع ، وهو صوم كفارة التعبد ، فلا ينخفض ولا يرتفع .

والثاني : ما كان غير مقدّر بالشرع ، وهو صوم كفارات البدل ، فربما انخفض وربما ارتفع ، [ثم]^(٤) هل يجب متابعتها أم لا ؟ على وجهين مضياً^(٥) . [والله أعلم]^(٦)

(١) سورة البقرة : ١٩٦ / ٢ .

(٢) في (ج) ساقطه .

(٣) في (أ) ساقطه .

(٤) في (أ) و .

(٥) انظر : باب صوم المتمتع بالعمرة إلى الحج - ل (٧٧) ص / ١٨٠

(٦) في (أ) لم تذكر .

(١٣٩) "سألة"

قال الشافعى : ومن وطء أهله بعد رمى الجمار فعليه بدنة . ويتم حجه ، قال
المزنى : (١) [٠٠٠] (٢) ان لم تكن البدنة اجماعاً ، فالقياس شاة .

قد مضت هذه المسألة ، وذكرنا أن [الوطء] (٣) فى الحج بعد الاحلال الاول غير

مفسد للحج ،

وأن عليه الكفارة ، وفيها قولان :

أحدهما : بدنة ، والثانى : شاة ، واختاره المزنى ، وذكرنا كيفية الاحلال الاول ،

وأنه يكون برمى جمرة العقبة ، ان قيل : إن الحلق ليس بمنك ، واستوفينا [جميع] (٤)

ذلك ، ولم نحتاج الى اعادته .

(١) جاء فى المختصر :

قال المزنى : قرأت عليه - يعنى الشافعى - هذه المسألة ، قلت أنا : إن لم تكن
البدنة اجماعاً ، وأصلاً ؛ فالقياس شاة ؛ لأنها هدى عندى . اهـ .

انظر : الام - مختصر المزنى - : ٦٩ / ٨ .

(٢) فى (١) زيادة ما بين المعقوفين : [و] .

(٣) فى (ج) الوطء .

(٤) فى (أ) ساقطه .

(١٤٠) "سألة"

قال الشافعى : ومن أفسد العمرة فعليه القضاء من الميقات الذى ابتدأها منه .
 [. . .]^(١) قد ذكرنا أن المحرم ممنوع من الوطء ، سواء كان حاجاً أو معتمراً ،
 أو قارناً [وقد]^(٢) مضى الكلام فى الحج ، [فأما]^(٣) ما العمرة ، فإن وطئ فيها بعد
 الإحرام بها وقبل الطواف والسعى ، أو بعد الطواف وقبل السعى ، أو قبل اكمال جميع
 السعى ، فقد أفسد عمرته ، وإن وطئ بعد السعى ، وقبل الحلق ، فعلى قولين مبنيين
 على اختلاف قوليه فى الحلق ، فإن قيل : أنه نكح يتحلل به ، أفسد عمرته ، وإن قيل :
 أنه إباحة بعد حظر ، لم يفسد [ومن]^(٤) أفسد عمرته لزمه القضاء والكفارة ، وهى
 بدنة ، كالوطئ فى الحج سواء ، وقال بعض العلماء : يلزمه القضاء دون الكفارة ،
 ودليلنا هو : أن العمرة كالْحج ، فيما يحل فيه ويحرم ، فوجب أن تكون كالْحج ، فى
 فسادها بالوطئ ووجوب البدنة .

وتحرير ذلك قياساً : أنها عبادة تنفقر إلى الطواف ، فوجب أن يكون الوطء
 فيها موجبا للقضاء والبدنة كالْحج .

فإذا ثبت هذا ، فعليه أن يحض فى فاسدها ، ثم يقضيها من حيث أحرم بها ،
 وكذا الْحج إذا أفسده يقضيه من حيث أحرم به ، فإن كان قد أحرم به من بلده ، لزمه
 أن يحرم بالقضاء من بلده ، وإن كان قد أحرم به من ميقاته أحرم بالقضاء من ميقاته ،
 وإن كان قد أحرم بالعمرة من أدنى الحل أو بالحج من الحرم أحرم فى القضاء
 كذلك .

وقال أبو حنيفة :^(٥) عليه قضاء الْحج من ميقاته ، والعمرة من أدنى الحل

(١) فى (ب) زيادة ما بين المعقوفين : [و] .

(٢) فى (ج) ساقطه .

(٣) فى (أ) و .

(٤) فى (ج) فإن ، وفى (د) فإذا .

(٥) انظر : بدائع الصنائع : ٣ / ١١٨٢ - ١٢٠٠ ، وفتح القدير : ٣ / ١٩ - ٢٢ ،

والبسوط للسرخسي : ٤ / ١٨٥ - ١٨٧ .

(١)

وان أحرم بهما من بلدة [تعلقا بها روى " أن عائشة أحرمت بالعمرة —

الحدبية /، ثم رفضتها وخرجت منها ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أخاها ، أن يعمرها ٢٠٤ / لـ من التنعيم " (٢) ورفض العمرة كالافساد .

ودليلنا هو : أن القضاء إنما هو الاتيان بفعل ما لزم من الأداء ، فلما لزمه فـى
الأداء ، الاحرام من بلدة بالدخول فيه ، وجب أن يلزمه فى القضاء الاحرام من بلدة
بالافساد له ، ليصير قاضيا لما كان له مؤدياً .

فأما حديث عائشة ، فلم ترفض عمرتها ، ولم تخرج منها ، بل كانت قارئة لقولـه

(١) فى (أ) ساقطه ، وفى (ب) فان أحرم بهما من بلدة جاز .

(٢) قطعة من حديث رواء مسلم من عدة طرق ورواه البيهقي أيضا ، ولم أقف على من
ذكر فيه قوله (أحرمت بالعمرة من الحدبية) كما أن المستدل به فى كتـب
الحنفية التى بين أيدينا لهذه المسألة ما ذكره السرخسى وغيرهما فى كتبهم من
حديث عائشة رضى الله عنها " أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها بسرف
وهى تبكى ، قال : ما يبكيك لعلك نفست ؟ فقالت : نعم ، فقال : هذا شئ
كتبه الله تعالى على بنات آدم ، فدعى عنك العمرة أو قال : ارفضى عمرتك ، وانقضى
رأسك وامتشطى واصنعى ما يصنع الحاج غير أن لا تطوفى بالبيت .

قلت وفى بعض طرقه : الى أن قالت : فلما قضيت حجتي أمر عبد الرحمن بن ابي
بكر فأرذ فنى فأعمرنى من التنعيم مكان عمرتي التى اسكت عنها " رواء مسلم ورواه
البخارى وأبو داود وفيه " ارفضى عمرتك " وانقضى رأسك وامتشطى واهلى بالحج
... الخ " الحديث .

انظر : المبسوط للسرخسى - باب الطواف - : ٣٥ / ٤ ، وبدائع الصنائع - رقم
١٠٧٦ - : ١١٨٩ / ٣ ، وفتح القدير - باب التمتع - : ١١ / ٣ ، وصحيح مسلم
شرح النووي - بيان حج الحائض - : ١٣٨ / ٩ - ١٤٩ ، وفتح البارى - رقم
١٧٨٣ - : ٦٠٥ / ٣ ، وسنن البيهقي - باب المغسد لعمرته يقضيها من حيث
أحرم . . الخ - : ١٧٢ / ٥ - ١٧٣ ، وسنن ابوداود - رقم ١٧٧٨ - : ١٥٢ / ٢ ،
وتيسير الوصول - الفصل الثالث فى التمتع . . الخ : ٣٣٦ / ١ .

عليه السلام * طوافك بالبيت وسعيك بين الصفا والمروة يجزئك عن حجك وعمرتك^(١)] فانها^(٢) قالت : * يا رسول الله كل نساءك ينصرفن بنسكين وأنا بنسك واحد^(٣) * تعني بنسكين منفردين ، وأنا قد ضمتها في القران فحيث أن النبي صلى الله عليه وسلم أخاها أن يحرم بها من التنعيم ، فان قيل : فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لها : * أرفضي عمرتك ، وأهلي بالحج^(٤) * قيل : إنما أراد بقوله : * أرفضي عمرتك * أي عمل عمرتك ،] وقوله^(٥) * وأهلي بالحج * أي أدخلني الحج على العمرة ، حتى صارت قارنة

(١) قطعة من حديث رواه أبو داود وأحمد وفي رواية لسلم بلفظ * يجزى عنك طوافك بالصفا والمروة عن حجتك وعمرتك * وليس فيه * طوافك بالبيت * .

انظر : سنن أبوداود - رقم ١٨٩٧ - ١٨٠ / ٢ : ، وسند أحمد : ١٢٤ / ٦ ، ٢٥٣ ، وصحيح مسلم شرح النووي - مذاهب العلماء في تحليل المعتمر والمتعم : ١٥٦ / ٩ وتلخيص الحبير - رقم ٩٨٥ - ٢٢٣ / ٢ .

(٢) في (ج ، د) وإنما .

(٣) جز من حديث رواه البخاري وسلم وأبي داود والنسائي بلفظ * قالت : يا رسول الله ينطلقون بحجه وعمرة وانطلق بحج فأمر عبد الرحمن بن أبي بكر أن يخرج معها إلى التنعيم فأعترت بعد الحج * .

وفي رواية ما أخرجه الستة إلا الترمذي * يرجع الناس بحجة وعمرة وارجع بحجة فأمر عبد الرحمن . . . الخ .

وفي رواية للبخاري وسلم وأحمد بلفظ : قالت * قلت يا رسول الله يصدر الناس بنسكين واحد بنسك واحد . . . الخ * .

انظر : جمع الفوائد - رقم ٣٣٦٠ - ٣٠٦ / ١ : ، وعمدة القاري - رقم ٣٦٤ - : ، ١٢٣ / ١ ، وصحيح مسلم شرح النووي - مذاهب العلماء في تحليل المعتمر والمتعم - : ١٥٢ / ٩ ، وسند أحمد : ٤٣ / ٦ ، ٢٤٥٠ .

(٤) جز من حديث رواه البخاري وأبوداود .

انظر : فتح الباري - رقم ١٧٨٣ - ٦٠٥ / ٣ : ، وسنن أبوداود - رقم ١٧٢٨ - : ١٥٢ / ٢ .

(٥) في (أ) ساقطه .

(١/١٤٠) "فصل"

فإذا ثبت أنه يجب أن يحرم في القضاء من ميقات بلده الذي كان قد أحرم منه في
الاداء ، فلم يحرم منه ، وأحرم من الميقات فإن عاد الى بلده محرماً قبل أن يأخذ في
نسكه ، أجزاءه ولا دم عليه ، وإن لم يعد الى [بلده] ^(١) محرماً ، ومضى في القضاء ،
كان كالمجاوز لميقاته فيجزئه ، ويكون عليه دم لمجاوزه ميقاته ، فلو كان قد أحرم في
الاداء من البصرة ، وأحرم في القضاء من مصر ، والمسافة بينهما الى الحرم واحدة ، ففيه
وجهان :

أحدهما : يجزئه ولا دم عليه ، لأن مسافة الاحرام في القضاء كمسافة الاحرام في
الاداء ، [ويكون] ^(٢) اختلاف الجهتين كاختلاف الطريقتين .

والوجه الثاني : أن عليه دماً ، لأن من شرط صحة القضاء أن يكون مثلاً للاداء ٢٠٥ / لم
والاحرام من مصر ، وإن كان مساوياً لمسافة الاحرام من البصرة ، فهو غير الاحرام من
البصرة ، فلم يقدّم مقام الاحرام من البصرة في إسقاط الدم .

(١) في (ب) البلد .

(٢) في (أ) فيكون .

(١٤٠ / ب) " فصل "

فلو كان في الأداة قد مربمقات ببلده مريداً للحج ، فلم يحرم منه وأحرم بعده ، ولم يعد اليه ثم أفسد حجه ، فعليه دم [لمجاوزته ميقاته] ^(١) ، وبدنة لو طئسه ، والقضاء [من قابل] ^(٢) من ميقاته دون الموضع الذي كان قد أحرم منه ، فان أحرم في القضاء ، من الموضع الذي كان قد أحرم منه في الأداة ، فله حالتان :-

أحدهما : أن يكون قد مربمقاته قبل الإحرام ، لوروده من بلده ، فيلزمه دم ، لأن من مربمقاته مريداً للنسك ، فعليه الإحرام منه ، فإذا جاوز غير محرم ، لزمه الدم لمجاوزته .

والحالة الثانية : أن لا يكون قد مربمقاته ، لأنه كان مقبلاً بالحرم فخرج إلى الموضع الذي كان قد أحرم منه في الأداة ، فأحرم منه فهذا على ضربين :-

أحدهما : أن يكون ذلك الموضع من الحرم ، فيجزئه إحرامه [منه] ^(٣) ولا دم عليه ؛ لأن الإحرام من الميقات إنما يلزم بأحد وجهين : إما بالحصول فيه ، أو قضاء ، لا إحرام كان منه ، وهما معدومان هاهنا .

والثاني : أن يكون ذلك الموضع من الحل ، ففي وجوب الدم [فيه] ^(٤) وجهان :

أحدهما : لا دم عليه ، لأن القضاء يجب أن يكون ماثلاً للأداة وقد فعل .

والوجه الثاني : عليه دم ، لأن له أحد ميقتين : إما الحرم ، أو ميقات بلده ،

ولم يحرم من واحد منهما ، فوجب أن يلزمه دم .

(١) في (أ) مجاوزة الميقات ، وفي (ب) لمجاوزة ميقاته .

(٢) في (أ) في القابل .

(٣) في (ب) ساقطه .

(٤) في (ج) ساقطه .

(١٤٠ / ج) " فصل "

وأما القارن إذا أفسد قرانه [بالوطء ^(١)] فعليه القضاء وكفارة واحدة لو طئه ،

وقال أبو حنيفة ^(٢) : عليه لو طئه كفارتان ، بناءً على أصله في أن القارن / ، يطوف طوافين ، ٢٠٥ / لس
ويفتدى في قتل الصيد بجزائين ؛ ونحن نبني ذلك على أصلنا ، في أن القارن يطوف
طوافاً واحداً ، ويفتدى في قتل الصيد بجزء واحد .

فإذا ثبت أن عليه كفارة واحدة لو طئه ، فعليه دم لقرانه ، وعليه القضاء في العام
المقبل ، فإن قضى قارناً أجزأه ، وعليه دم لقرانه في القضاء ؛ وإن قضى حجاً مفرداً
[و] ^(٣) عمرة مفردة !

قال الشافعي : لم يكن ذلك له ، قال أصحابنا : يعني لم يكن له إسقاط الدم
عن نفسه بالافراد ، وعليه دم القران ، وإن قضى مفرداً ولم يرد أن فرض القران
لا يسقط بالافراد ، وإنما دم القران لا يسقط عنه بالافراد ، فلو أحل القارن إحلاله
الأول بالرمي والحلق ، ولم يطف ولم يسع حتى وطئ ، لم يفسد قرانه ، وإن كان لو وطئ
في العمرة المفردة قبل الطواف فسدت عمرته ، وإنما كان كذلك ، لأن القارن بين الحج
والعمرة يصير كأن أحراه بالحج دون العمرة ، ولما كان المحرم بالحج لا يفسد حجه
بالوطء قبل الطواف والسعى ، كذلك القارن .

(١) في (ج) ساقطه .

(٢) انظر : بدائع الصنائع : ٣ / ١٣٨٠ ، ١٣٠٤ ، والجسوط للسرخسي - باب

جزاء الصيد ، باب الجماع - : ٤ / ٨١ ، ١١٨ .

(٣) في (ب ، د) أو .

(١٤٠/٥) "فصل"

إذا أحرم الرجل بحجة التطوع، وأفسد ها ^(١) بالوطء ، لزمه المضى في فاسده ،
وعليه القضاء ؛ [فان ^(٢) حصره العدو وفيها جاز أن يتحلل منها ؛ لأن لزوم
المضى في الفاسد ليس بأوكد من لزوم المضى في الصحيح ، ثم لو حضره العدو في الحج
الصحيح جاز أن يتحلل منه ، كذلك الفاسد ، فإذا تحلل فعليه القضاء ، لا بالاحصار ،
ولكن بالفساد ، لأنه ليس تحلله بالاحصار من الحج الفاسد بأكثر من اتمام الحج الفاسد ،
ثم لو أتم الحج الفاسد لزمه القضاء ، فكذا إذا تحلل ^(٣) منه بالاحصار ، فإذا
تحلل بالاحصار ، ثم انكشف العدو ، وكان وقت الحج في عامه ذلك مكنا جاز أن يحرم ٢٠٦/ل م
فيه بالقضاء ، فيستفيد بالاحصار في هذا العام جواز القضاء فيه .

(١) في (أ) إذا أحرم بالحج تطوعا وفسده .

(٢) في (أ) وإن .

(٣) في (ب) ساقطه .

(١٤٠ / هـ) " فصل "

قال الشافعي في القديم من الزعفراني : ^(١) وإذا كان عليه حجة الاسلام فأحرم بها
ثم أفسدها فعليه القضاء ، فان أحرم بالقضاء ، ثم أفسده فليس عليه أكثر من حجة
واحدة ، ولو أفسدها مائة مرة ، لأن المقضى واحدة ، فلم يلزمه في القضاء أكثر من
واحدة .

(١) الزعفراني : قد سبقت الترجمة له ، وبالنسبة هو : ابو عبد الله الحسن بن محمد
ابن الصباح ، أثبت رواية اقوال الشافعي القديمة ، وروى المبسوط عن الشافعي
على ترتيب ما رواه الربيع مع خلف يسير ، وليس يرغب الناس فيه ، ولا يعطون عليه ،
وانما يعمل الفقهاء على رواية الربيع .
قال ابن النديم بالاضافة الى ما سبق : ولا حاجة بنا الى تسمية الكتب التي
رواها الزعفراني ، لأنها قد قلّت واندرس اكثرها ، وليس ينسخ فيما بعهد ،
وتوفي الزعفراني سنة (ستين ومائتين) .

انظر : الفهرست لابن النديم : ص ٢٩٧ ، وطبقات الشافعية : ٢٧ - ٢٨ .
وقد جاء في مقدمة كتاب الام للشافعي ص ح / الجزء الاول . ذكر كتاب من
مؤلفات الامام الشافعي سماه " الزعفران " سبب تأليفه : ان الامام الشافعي لما
دخل المسجد في بغداد لصلاة المغرب رأى غلاما حسن القراءة يصلي بالناس
فصلى الشافعي خلفه ، فسها الغلام في الصلاة ولم يعرف كيف يفعل فقال له
الشافعي : أفسدت صلاتنا يا غلام ، ثم بدأ الشافعي من حينه في وضع كتاب
في السهو في الصلاة وقد فتح الله عليه فجاء كتابا كبيرا سماه " الزعفران " نسبة
الى اسم ذلك الغلام الذي سها في الصلاة ، وقد روى هذا الكتاب : الحسن بن
محمد الزعفراني واحمد بن حنبل ، وعرف هذا الكتاب بـ " الحجة " وهو أحد
الكتب القديمة التي وضعها الشافعي بالعراق .

وبهذا يظهر مراد الامام الماوردي من قوله : قال الشافعي في القديم من الزعفراني
ان ذلك نسبة الى كتاب " الزعفران " الذي رواه الزعفراني . والله أعلم .

(١٤٠/٩) " فصل "

إذا [أولج] ^(١) المحرم ذكره في فرج خنثى مشكل، لم يفسد احرامه، أنزل أولم ينزل،
لأنه قد يجوز أن يكون الخنثى رجلاً فيكون الفرج منه عضواً زائداً ، والمحرم إذا أولج فسي
غير فرج ، ولم يفسد احرامه ، كالمستمتع [فيما] ^(٢) دون الفرج ؛ ثم ينظر ، فإن
أنزل فعليه أن يفتدي بشاة لاستمتاعه بالانزال ، كالمحرم إذا استمنى بكفه ، وإن لم
ينزل فلا فدية عليه ولا غسل ، لأن المحرم إذا باشر رجلاً لم يفتد ، وإذا أولج في غير فرج
لم يغتسل .

(١) في (أ) ولج .

(٢) في (ج) بما .

(١٤٠/ز) " فصل "

إذا باشر المحرم زوجته ، فلزمه شاة ، ثم وطئها في الفرج ، فلزمته البدنة فهل تسقط الشاة الواجبة عليه في المباشرة بما وجب عليه في الوطء من البدنة أم لا ؟ على وجهين بناءً على اختلاف أصحابنا في المحدث إذا أجنب ، هل يسقط حكم حدثه بحدوث الجنابة لطروء ما هو أغلظ من جنسها ، كالزاني بكرا ، لا يجلد حتى يزني شيئا ، فيكون الرجم مسقطا للجلد ، فعلى هذا تكون البدنة مسقطة للدم الواجب بالمباشرة .

والوجه الثاني : لا يسقط حكم حدثه بالجنابة ، لاستقرار حكمه قبل حدوث الجنابة

فعلى هذا يجب عليه البدنة بالوطء الحادث [و] ^(١) الدم بالمباشرة / المتقدمة . ٢٠٦ / ل س

(١) في (ب) في .

(١٤٠ / ح) " فصل "

إذا لف المحرم ذكره في خرقة ، ثم أولجه في فرج . فقد اختلف أصحابنا في افساد الحج به ، ووجوب الغسل منه على وجهين :-

أحدهما : يفسد الحج ، ويوجب الغسل لولوج ذكره في الفرج ، كالمباشرة .
والوجه الثاني : أنه لا يفسد الحج ، ولا يوجب الغسل ، لأن ذكره لم يماس الفرج فكان كغير المولج ، وكان بعض المتأخرين من أصحابنا البصريين يفرق ، فيقول :
إن كانت الخرقة كثيفة لم يفسد به الحج ولم يجب به الغسل ، وإن كانت رقيقة فسد به الغسل لحصول اللذة بهذه ، وعدّها بها بتلك .

(١٤١) "سألة"

قال الشافعى : ومن أدرك عرفة قبل الفجر من يوم النحر ، فقد أدرك الحج ، واحتج
فى ذلك بقول النبى عليه السلام " من أدرك عرفة قبل الفجر من يوم النحر فقد أدرك الحج "
الى آخر كلام الحزنى .

[قد ^(١) دللنا على وجوب الوقوف بعرفة ، وذكرنا تحديد زمانه ، وأنه ممن زوال
الشمس من اليوم التاسع من ذى الحجة الى طلوع الفجر من يوم النحر ، فمن أدرك الوقوف
بعرفة فى هذا الزمان ساعة من ليل أو نهار ، فقد أدرك الحج ، ومن فاته الوقوف
بعرفة فى هذا الزمان ، فقد فاته الحج ، وتعلق بالفوات ثلاثة أحكام :-

أحدها : اتمام الاركان . والثانى : وجوب القضاء .

والثالث : وجوب الغدية .

فأما الحكم الاول ، وهو اتمام الاركان ، فعليه أن يأتى بعمل عمرة ليتحلل ممن
احرامه ، وذلك : طواف ، وسعى ، وحلاق ، من غير أن يصير حجه عمرة ، ويسقط عنه
الرمى والمبيت بمزدلفة ، ومنى

وقال الحزنى ، وأحمد بن حنبل ^(٢) عليه أن يأتى بباقي الأركان والتوابع ، ولا يسقط

(١) فى (ب) ساقطه .

(٢) قال ابن قدامة فى " المغنى " :

فى السألة روايتان :

أحدهما : أن من فاته الحج يتحلل بطواف وسعى وحلاق ، هذا الصحيح من
المذهب ، وروى ذلك عن عمر بن الخطاب وابنه (عبد الله) وزيد بن ثابت ، وابن
عباس ، وابن الزبير ، ومروان بن الحكم .

والثانية : يعضى فى حج فاسد وهو قول الحزنى ، قال : يلزمه جميع افعال الحج
لأن سقوط ما فات وقته لا يمنع ما لم يفت .

ثم سرد ابن قدامة رحمه الله . أدلة المذهب للرواية الاولى .

انظر : المغنى لابن قدامة - رقم ٢٦٩٦ - ٤٥٤ / ٣ ، والمحرر فى الفقه - باب

محظورات الاحرام وجزائها - : ٣٣٧ / ١ .

عنه الرمي ، والحيث ، بمزدلفة ، ونى .

قال المزني : وهو القياس على مذهب الشافعي .

وقال مالك في إحدى رواياته ^(١) ، يكون باقياً على إحرامه حتى يقف بعرفة في العمام ٢٠٧ / ل م

المقبل ، ويتم حجه .

(١) جاء في المنتقى شرح موطأ مالك :

مالك عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول : ماترون في رجل وقسع بامراته وهو محرم ، فلم يقل له القوم شيئاً ، فقال سعيد ، ان رجلاً وقع بامراته وهو محرم ، فبعث إلى المدينة يسأل عن ذلك ، فقال بعض الناس يفرق بينهما إلى عام قابل ، فقال سعيد بن المسيب لينفذاً لوجهيهما فليتا حججهما الذي أفسد إذا فرقا رجعا ، فان أدركهما حج قابل فعليهما الحج والهدي ويهلان من حيث أهلا لحججهما الذي أفسد أو يتفرقان حتى يقضيا حججهما .

قال الباجي : فصل : وقوله : فان أدركهما عام قابل فعليهما الحج والهدي يريد والله أعلم ، أنهما يستأنفان الإحرام ولا يجوز لهما البقاء على الإحرام الأول بخلاف من فاته الحج ، فان له أن يبقى على إحرامه الأول ويتم حجه عليه ، لأنه إحرام صحيح ، والذي أفسد حجه ، لا يجوز له أن يتم قضاؤه عليه ، لأنه إحرام فاسد .

(سئله) ولو أفسد حجه وفاته ، فقد قال مالك : لا ينهي له أن يقيم إلى قابل على إحرام فاسد ويتحلل بعمره ثم يحج قابلاً ، وهذا لما ذكرنا من أن الإحرام الفاسد لا يجوز له أن يتم عليه القضاء .

(سألة) فإذا فاته الحج بشيء مما ذكرناه (بخطأ عدو أو بمرض أو بخفا هلال أو لشغل أو بأى وجه كان غير العدو المانع فحكمه واحد) لا يحل دون البيت وهو بالخيار بين أن يتم عليه عمرة يتحلل بها ويهدي وبين أن يبقى على إحرامه إلى قابل ، والتحلل أفضل له عند مالك .

وهذا يظهر أن المالكية يفرقون بين من أفسد حجه بالوطي وبين من فاته بمرض أو خفا هلال ، أو لشغل كمن أضل رواحله ونحوها واشتغل بطلبها .

انظر : المنتقى شرح الموطأ - هدى المحرم إذا أصاب أهله - هدى من فاته =

وقال أبو يوسف (١) ينقلب حجه [فيصير] (٢) عمرة ، فإذا تحلل من احرامه بعمل
العمرة أجزاء من الاسلام ، فيه قال عطاء (٣).

واستدل المزني بأن قال : العجز عن بعض الأركان لا يوجب سقوط غيره من السنن
والهيئات ، كالعاجز عن ركن من أركان الصلاة .

واستدل مالك بأن قال : فوات بعض الأركان لا يبيح التحلل قبل كمال جميع الأركان
كالعائد إلى بلد قبل الطواف ، لا يستبيح الإحلال من احرامه قبل [الطواف] (٤) ، وكذا
تارك الوقوف ، لا يستبيح التحلل من احرامه قبل الوقوف (٥).

واستدل أبو يوسف بأن قال : الإحرام لا يصح إلا بنسك من المناسك لشخص من
الأشخاص ، ثم ثبت جواز انتقال الإحرام من شخص إلى شخص غيره ، وهو أن يحرم
الأجير عن غيره ، ثم يفسد احرامه بالوطئ فينتقل عن غيره ويصير عن نفسه ، فكذلك
يجوز انتقال الإحرام من نسك إلى نسك غيره .

والدلالة على جميعهم : إجماع الصحابة (٦) ، وهو ما روى سليمان بن يسار أن أبا
أيوب خرج حاجاً حتى إذا كان بالبادية (٨) من طريق مكة أضل رواحله

= الحج : ٣/٣ ، ٧ ، والكافي لابن عبد البر القرطبي - باب ذكر ما يفسد الحج
والعمرة والحكم في ذلك : ٣٩٧/١ - ٣٩٨ ، ٤٠١ .

(١) انظر : بدائع الصنائع : ٣/١٣٠٧ ، والمبسوط للسرخسي - باب الذي يفوته
الحج : ٤/١٧٥ .

(٢) في (ب) ساقطه .

(٣) انظر : (الحجة على أهل المدينة - باب القارن الذي يفوته الحج - : ٢/٣٣٥ ،

والمغني لابن قدامة - رقم ٢٦٩٦ - : ٣/٤٥٥ .

(٤) في (أ) الوقوف .

(٥) في (أ) ساقطه .

(٦) انظر : المغني لابن قدامة - رقم ٢٦٩٦ - : ٣/٤٥٤ .

(٧) أبا أيوب الأنصاري رضي الله عنه ، صحابي سبقت الترجمة له .

(٨) وفي رواية مالك : بالنازية .

وأنه قدم على عمر بن الخطاب يوم النحر ، فذكر ذلك له فقال : اصنع ما يصنع المعتسر ، ثم قد حلت ، فإذا أدركك الحج [فاحجج]^(١) وأهد ما استيسر من الهدى^(٢) وروى عنه أنه قال [لهبار]^(٣) بين الأسود^(٤)

= النازية : بعد النون والألف زاي ، ثم مثناة مخففة ، وآخره تاء مربوطة .
قال في المراد : عين ثرة على طريق الآخذ من مكة إلى المدينة ، قرب العفراء ، وهي إلى المدينة أقرب .

وقال البلادى : أرض فياح إذا خرجت من بلدة السيجيد تؤم مكة سرت فيها ، يسيل على يمينك وادى رحقان ، ويصب على أسفلها ما يلي المستعجلة وادى "خرص" وفيها بئر تسمى بئر عباس ، وكان عباس هذا شيخ الظواهر من حرب ، والنازية ملك للظواهر المذكورين .

انظر : مراد الاطلاع : ٣/ ١٣٤٨ ، ومعجم المعالم الجغرافية ص ٣١١ ، وعدة الاخبار في مدينة المختار : ص ٤٢٧ .

(١) فى (أ) فحج .

(٢) رواه مالك فى الموطأ ، والشافعى فى مسنده ، والبيهقى والاثرم بنحوه ، قال ابن حجر فى " التلخيص " رجاله ثقات ، لكن صورته منقطع ، لأن سليمان وان أدرك أباه أيوب ، لكنه لم يدرك زمن القصة ولم ينقل أن أباه أيوب أخبره بها ، لكنه على مذهب ابن عبد البر موصول .

وقال الالبانى : صحيح ، فان سليمان أدرك أباه أيوب وكان عمره حين وفاة أبى أيوب نحو ست وعشرين سنة (٢٦) سنة .

انظر : ترتيب مسند الشافعى - رقم ٩٩٠ - : ٣٨٤/ ١ ، وسنن البيهقى - باب ما يفعل من فاته الحج : ٥/ ١٧٤ ، والمغنى لابن قدامة : ٣/ ٤٥٤ ، وأروا الغليل - رقم ١١٤٢ - : ٤/ ٣٤٤ ، والمتقى شرح الموطأ - هدى من فاته الحج : ٣/ ٧ ، وتلخيص الحبير - أثار الباب - : ٢/ ٢٩٢ .

(٣) فى (أ) هناد .

(٤) هبار بن الاسود بن المطلب بن أسد القرشى :

صحابى رضى الله عنه ، أسلم بعد الفتح ، وحسن اسلامه ، وصحب النبى صلى الله عليه وسلم .

انظر : الاصابة : ٤/ ٥٩٧ ، والاستيعاب - هامش الاصابه - : ٤/ ٦٠٩ ، وتهذيب =

مثله^(١)، وروى نافع عن ابن عمر قال^{*} من فاته الحج فليطف ، ويسعى ويحلق ، وليحج من قابل ، وليهد في حجه^(٢)، وروى^{*} مثله عن زيد بن ثابت^(٣)، وليس لهؤلاء الثلاثة من الصحابة مخالف^(٤) [فكان^(٥) اجماً ، فبطل به قول المزني في ايجاب الرمي ، والمبيت بمزدلفة ، ومنى ، لأنهم لم يوجبوه ، وبطل به قول مالك .] حيث^(٦) أوجب عليه [البقاء^(٧)] على احرامه ، لأنهم أمروا بالتحلل ، وأوجبوه ، وبطل به قول أبي ٢٠٧ / ل يوسف ، لأن عمر قال :^{*} اصنع ما يصنع المعتبر^{*} ، وقال ابن عمر^{*} فليطف ، ويسعى ، ويحلق^{*} فأمره أن يفعل مثل فعل المعتبر ، فدل على أنه ليس بمعتبر ، لأن مثل [العمرة غير العمرة^(٨)] ، ثم يدل على المزني : أن الرمي والمبيت من تنويع

= الاسماء واللغات : ١٣٥ / ٢ .

(١) أخرجه الشافعي ومالك والبيهقي ، والبخاري في " التاريخ " مختصراً . قال الالباني :
سنده صحيح .

انظر : ترتيب سند الشافعي - رقم ٩٩١ - : ١ / ٣٨٤ ، والفتي شرح الموطأ للباقي - هدى من فاته الحج - : ٣ / ٨ ، وسنن البيهقي - باب ما يفعل من فاته الحج - : ٥ / ١٧٤ ، وأرواء الغليل - رقم ١٠٦٨ - : ٤ / ٢٦٠ ، ونصب الراية : ١٤٦ / ٣ .

(٢) رواه الشافعي ثم البيهقي

قال الحافظ ابن حجر : حديث ابن عمر موقوف صحيح ، انظر : سنن البيهقي - باب ما يفعل من فاته الحج - : ٥ / ١٧٤ ، ونصب الراية : ١٤٦ / ٣ .

(٣) رواه البيهقي ، قال الالباني : اسناده صحيح . انظر : سنن البيهقي - باب ما يفعل من فاته الحج - : ٥ / ١٧٥ ، وأرواء الغليل - رقم ١١٣٤ - : ٤ / ٣٤٦ .

(٤) انظر : المغني لابن قدامة - رقم ٢٦٩٦ - : ٣ / ٤٥٤ .

(٥) في (أ) وكان .

(٦) في (ج) حين .

(٧) في (أ ، ب) البناء . انظر التحقيق (ص : ٩٤٣) ، إشارة (١) .

(٨) في (ب) المعتبر غير المعتبر .

الوقوف ، بدليل سقوطه في العمرة ، لأنه ليس فيها وقوف، ومن فاته الوقوف سقط عنه ، فوجب أن يسقط [عنه] ^(١) حكم توابعه .

وتحرير ذلك قياساً : أنه نسك عرى عن الوقوف ، فوجب أن يسقط فيه الرمي ، والجهيت ، كالعمرة ، ثم يدل على مالك أن الوقوف معظم الحج ، لأن ادراك الحج متعلق بأدراكه ، وفوات الحج مقترن بفواته ، فلو كان بفوات الوقوف باقياً على إحرامه لم يكن موصوفاً بفوات الحج ، وفي إجماعهم على فوات الحج دليل على أنه يتحلل من إحرامه بالحج ، ثم يدل على أبي يوسف : أن النسك نسك حج وعمرة ، فلما لم يجز انتقال العمرة إلى الحج بحال ، لم يجز انتقال الحج إلى العمرة بحال .

وتحرير ذلك قياساً : أن يقول : لأنه إحرام يعقد بنسك فوجب أن لا ينتقل إلى غيره ، كالأحرام بالعمرة . فأما ما استدل به العزني من العلاة ، فأنما لم يكن عجزاً عن بعض أركانها سقطاً لشيء من سننها وهياتها ، لأنه ينتقل عما عجز عنه إلى بدل يقوم مقامه ، فكانت سنن ما عجز عنه تبعاً لبدله ، فلم يسقط عنه ، وليس كذلك الوقوف في الحج لأنه لا يدل له فسقط عنه توابعه بفواته .

وأما ما استدل به مالك، من استدامة إحرامه مع بقاء الطواف ، فكذلك مع الوقوف فأنما كان مستديماً لإحرامه مع بقاء الطواف ، لأنه مدرك للحج يمكنه فعل الطواف متى شاء ، وليس كذلك حال الوقوف لفوات الحج به ، وأنه لا يقدر على الاتيان به إلا فسي (٢٠٨ / م) وقته ، فافترقا .

وأما ما استدل به أبو يوسف من أنه ، لما جاز الانتقال من شخص إلى شخص ، جاز انتقاله من نسك إلى نسك ، قيل : إنما جاز انتقاله من شخص إلى شخص ، لأنه لو لم يعين الإحرام لشخص صح ؛ فجاز أن ينتقل في الحكم من شخص إلى شخص ، والإحرام لا بد من تعيينه بنسك ، فلم يجز أن ينتقل بعد التعيين من نسك إلى نسك ، فان قيل :

(١) في (أ) ساقطه .

فقد ثقلتم الا حرام من نسك الى نسك وهو فيمن أحرم بالحج قبل أشهره ، قلتم : ان احرامه بالحج قد صار عمرة ، لوقوعه في غير أشهر الحج ، قيل : انما منعنا من انتقال الاحرام المنعقد بنسك الى نسك آخر ، والمحرم بالحج في غير أشهره ، انعقد احرامه بعمرة ، لأنه انتقل من احرامه بالحج الى [عمرة]^(١)

فانما ثبت هذا فعلية أن يطوف ويسعى ويحلق ، فان كان معه هدى ، نحر قبل حلقه ، فان ترك الحلق ، فهل يتحلل بالطواف والسعى أم لا ؟ على قولين : [ان قيل]^(٢) : ان الحلق نسك ، كان على احرامه حتى يحلق أو يقصر ، وان قيل : انه اباحة بعد حظره ، فقد حل من احرامه بالطواف والسعى ، فعلى هذا لو كان قد طاف وسعى قبل فوات الوقوف بعرفة أجزاء السعى ، ولزمه إعادة الطواف بعد الفوات ، لأن تحلله بعد الفوات لا يقع الا به ، [فاما]^(٣) السعى فمجزئ ، وانما قال الشافعي هاهنا : طاف وسعى لمن لم يكن قد سعى [قبل]^(٤) الفوات ، وقد بين الشافعي ذلك في كتاب الاملاء ، فلو أراد استدامة احرامه الى العام الثاني لم يجزئه ، لأنه يصير محرماً بالحج في غير أشهره ، والبقاء على الاحرام بالحج في غير أشهره كابتداء الاحرام بالحج في غير أشهره .

(١) في (ب) العمرة .

(٢) في (أ) ساقطه .

(٣) في (آ) اما .

(٤) في (أ) ساقطه .

[وأما ^(١) الحكم الثاني - وهو وجوب القضاء ، فهو عندنا واجب ، وقال مالك فسي
أحدى رواياته : ^(٢) القضاء غير واجب ، وبه قال عطاء ^(٣) ، والدلالة عليهما ما ذكرنا
من إجماع الصحابة ، وأمرهم بالقضاء ، ولأن المانع من أجزاء الحج شيئان : فساد ،
وفوات ، فلما كان الفساد موجبا للقضاء وجب أن يكون الفوات موجبا للقضاء .

وتحرير ذلك قياساً : أنه أحد مانعي الأجزاء ، فوجب أن يوجب القضاء كالفساد ،
فإذا ثبت أن القضاء عليه واجب ، فعليه قضاء الحج لا غير ^(٤) وقال أبو حنيفة ^(٥) : عليه

(١) في (١) فأما .

(٢) لم أقف على هذه الرواية ، وقد نقلها أيضاً ابن قدامة في " المغنى " وأما المشهور
من مذهب الإمام مالك والمعتد ، كما جاء ذلك في أكثر كتب المالكية التي بين
أيدينا . رواية واحدة وهي : أن المحرم إذا أفسد حجة الغرض أو التطوع أو أفسد
عمرته ، فإنه يجب عليه قضاء ذلك على الفور من غير تراخ ، فيقضى الحج في العام
القابل ، ويقضى العمرة بعد التحلل من فاسدها ، فإن آخر ذلك ولم يفعل -
فوراً فقد أشم . انظر : الخرشي على خليل : ٣٦٠ / ٢ .

وانظر أيضاً : المنتقى شرح الموطأ للباجي - هدى المحرم إذا أصاب أهله -
وهدى من فاته الحج - : ٢ / ٣ - ٩ ، والكافي لابن عبد البر القرطبي : ٣٩٥ / ١ -
٤٠٢ ، وشرح الزرقاني على موطأ مالك : ٣٢٩ / ٢ - ٣٣١ ، واسهل المدارك
شرح إرشاد السالك : ٥٠٦ / ١ - ٥٠٧ ، والمسوى شرح الموطأ - باب لا يجسوز
للمحرم أن يصيب أهله . . . الخ - : ٣٥٧ / ١ - ٣٥٨ .

(٣) انظر : المغنى لابن قدامة - رقم ٢٦٩٧ - : ٤٥٥ / ٣ .

(٤) يعني من فاته الحج وكان مفرداً به ، وجب عليه قضاؤه فقط دون عمرة . وهو
الظاهر من كلامه في السطر الخامس حيث قال " فلما كان في الأداة محرماً بالحج
دون العمرة وجب أن يلزمه قضاء الحج دون العمرة . . . الخ .

(٥) الذي وقفت عليه من مذهب أبي حنيفة خلاف هذا ، فقد روى محمد بن الحسن
عن أبي حنيفة رحمه الله قال : " في الرجل يقع بأهله ما بينه وبين أن يقف
بعرفة : أنه يجب عليه الهدى ، ويحج من قابل وإن كانت أمابته أهله بمعد =

أن يقضى حجة [وعمره ^(١)] ، والدلالة عليه " اجماع الصحابة ، وأنهم أمروا بقضاء الحج ، ولم يسؤروا بقضاء [عمره ^(٢)] ولأن القضاء إنما يجب فيما اشتمل عليه الاحرام في الاداء ، فلما كان في الاداء محرماً بالحج دون العمرة ، وجب أن يلزمه قضاء الحج دون العمرة ، استشهاده بسائر الأصول ، ولأن حكم الفساد اغلظ من حكم الغوات ، [فاذ ^(٣)] لم

= الوقوف بعرفة فعليه بدنة وتم حجه وليس عليه غير ذلك .

وفي الذي يفوته الحج :

روى محمد بن الحسن عن أبي حنيفة قال : من أحرم بحج ففاته ، فقد م يوم النحر ولم يدرك (أى عرفه) أنه يحل بعمره ويطوف ويسعى ، ويحلق أو يقمر وعليه الحج من قابل ، وليس عليه الهدى .

قلت : وهذا ظاهر من أنه لم يلحق بمن فاته الحج أن يقضيه مع عمره .

وقال في القارن الذي يفوته الحج .

عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة رحمهم الله ، قال : من قرن الحج مع العمرة ثم فاته الحج فعليه أن يحل بعمرتين : العمرة التي عليه ، وعمره مكان حجته ، وعليه الحج من قابل ، ولا هدى عليه .

وجاء في " بدائع المنافع " للكاساني : القارن إذا جامع ، فإن كان قبل الوقوف بعرفة وقبل الطواف للعمرة أو قبل الكثرة (يعنى في عدد أشواط الطواف) فسدت عمرته وحجته وعليه دمان لكل واحد منهما شاة ، وعليه المضى فيهما واتمامهما على الفساد وعليه قضاؤهما ، ويسقط عنه دم القران . اهـ .

وجاء في " المبسوط " للسرخسي : إذا جامع امرأته وهما مهلان بالحج قبل أن يقضيا بعرفة فعلى كل واحد منهما شاة ، ويضيان في حجتهما وعليهما الحج من قابل .

قلت : وهذا في حالة افراد الحج . والله أعلم .

انظر : الحجة على أهل المدينة للشيباني : ٢ / ٣٠٧ ، ٣٣٠ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ،

وبدائع المنافع : ٣ / ١٣٠٤ ، والمبسوط للسرخسي - باب الجماع - : ١١٨ / ٤ .

(١) في (ب) عمرته .

(٢) في (ب ، ج) العمرة .

(٣) في (أ ، ب) فلما .

يلزمه بالفساد ، الا قضاء ما أفسد من الحج ، وجب أن لا يلزمه بالفوات الا قضاء ما فوات من الحج .

(١)

فإذا ثبت أن قضاء الحج وحده واجب عليه ، فهل يجب على الفور في عامه

المقبل أم على التراخي ؟ على وجهين :-

أحدهما : على التراخي دون الفور ، كأصل الحج .

والوجه الثاني : على الفور من عامه المقبل من غير تأخير ، وهو الصحيح ، لأن

اجماع الصحابة ^(٢) ، لأنهم قالوا : وليحج من قابل فلو فاتته الوقوف في القضاء كان كفواته

في الأداة .

(١) في (أ) اذا .

(٢) انظر : المغنى لابن قدامة - رقم ٢٤٤١ - : ٣ / ٣٣٣ .

(١٤١ / ب) " فصل "

وأما الحكم الثالث : وهو الكفارة ، فهي عندنا واجبة ، وهي شاة ، وقال أبوحنيفة :^(١)

لا كفارة/عليه . ٢١٠ / ل م

والدلالة عليه : اجماع الصحابة^(٢) ، وقولهم : وليهد ما استيسر من الهيسدي ، فان لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج ، وسبعة اذا رجع ، ولأنه سبب يوجب القضاء فوجب أن يوجب الكفارة ، كالفساد . فاذا ثبت أن الكفارة واجبة ، ففي زمان وجوبها وجهان : [لصاحبنا^(٣)]

أحدهما : أنها [وجبت^(٤)] بالفوات في عام الفوات ، وهو الصحيح ، كالبدنسة في الوطء ، فعلى هذا ، الأولي أن يأتي بها في عام القضاء ، فان أخرجها في عام الفوات أجزأ .

والوجه الثاني : أنها تجب بالفوات في عام القضاء ، وهو ظاهر قول الصحابة ، فعلى هذا ، ان أخرجها في عام الفوات ، ففي الاجزاء وجهان :-
أحدهما : تجزئه ، لوجود سببها .

والوجه الثاني : لا تجزئه ، لأنها تبع للقضاء ، فلما لم يصح القضاء في عام الفوات لم تصح الكفارة فيه .

(١) انظر : الحجة على أهل المدينة للشيباني - باب الذي يفوته الحج - ٣٣٠ / ٢ ،
ومدائع الصنائع : ١٣٠٧ / ٣ .

(٢) انظر : المغنى لابن قدامة : ٤٥٤ / ٣ .

(٣) في (أ) ساقطه .

(٤) في (أ) واجبة .

(١٤١ / ج) / "فصل"

فأما العمرة فإنها لا تنفوت أبداً ، لأنها لا تختص بزمان دون زمان ، فإذا أحرم بالعمرة كان باقياً على إحرامه ما لم يحضر حتى يكملها بالطواف والسعى والحلق ، فأما القران فإنه يفوت بغوات الحج ، لأنه يتضمن الإحرام بالحج ، فإذا أحرم الرجل قارناً ففاته الوقوف طاف وسعى ، وقد حل ، وعليه دمان ، دم القران ، ودم الغوات وعليه قضاء العمرة ، فأما العمرة فعلى قولين :-

أحدهما : لا قضاء عليه ، وقد أجزأته عن عمرة الاسلام ، لأنها لا تنفوت كغوات الحج ، ولم يلزمه قضاؤها بالغوات ، كالحج ، وقد أكمل أفعالها بالطواف والسعى والحلق ، فسقط عنه الغرض.

والقول الثاني : وهو الصحيح أن عليه قضاء الحج والعمرة ، لأنه لما فرق بينهما كانت العمرة تبعاً ، فلما أوجب الغوات قضاء الحج المتبوع ، كان [بإيجاب]^(١) قضاء العمرة التابعة أولى ، فعلى هذا / إن قرن في القضاء أجزاء القران عنهما وإن أفردهما ٢١٠ ل / س أجزاء ذلك عنهما ، وعليه ثلاثة دماء ، دم لقرانه في الوداء ، ودم للغوات ، ودم لقرانه في القضاء ، سواء قضى قارناً أو مفرداً .

(١) في (ب) إيجاب .

(١٤٢) "سألة"

قال الشافعى : ولا يدخل مكة الا بالا حرام ، فى حج أو عمرة ، لعابنتها جميع البلدان ، الا أن من أصحابنا من رخص للحطابين ، ومن يدخلها لمنافع أهلها أو كسب نفسه ، قال الشافعى : ولعل حطابهم بعيد . ومن دخلها بغير احرام ، فلا قضاء عليه .

وهذا كما قال ليس يخلو حال الداخل الى مكة فى حج أو عمرة من ثلاثة ضرب :-
أحدها : أن يدخلها مقاتلاً ، إما قتلاً واجباً أو مباحاً من غير أن يكون قتال معصية ، كأهل البغى إذا لجأوا اليها ، فأراد الاطام قتالهم فيها ، فيجوز لمن دخلها على هذه الحال مقاتلاً أن يدخلها حلالاً بغير احرام ، لما روى " أن النبى صلى الله عليه وسلم دخل مكة عام الفتح سنة ثمان ^(١) حلالاً ، " وعلى رأسه مغفر ^(٢) وقال " أحلت لى ساعة ، لم تحل لأحد قبلى ، ولا تحل لأحد بعدى ، دخلتها وعلى رأسى مغفر " ^(٣)

(١) انظر : البداية والنهاية لابن كثير : ٢٧٨ / ٤ .

(٢) قطعة من حديث رواه البخارى وسلم وغيرهما .

انظر : عمدة القارى - رقم ٤٢١ - ٢٠٧ / ١٠ ، وصحيح مسلم شرح النووي - جواز دخول مكة بغير احرام - ١٠ / ١٣١ .

(٣) قطعة من حديث رواه البخارى وسلم والنسائى عن ابن عباس رفعه " حرم الله مكة فلم تحل لأحد قبلى ولا تحل لأحد بعدى ، أحلت لى ساعة من نهـار ، لا يختلى خلاؤها ولا يعضد شجرها . . الخ " .

ورواه الخمسة الا الترمذى ، بالفاظ قريبة منه . وليس فيها " دخلتها وعلى رأسى المغفر " حيث لم أقف على هذه الرواية ، والله تعالى أعلم .

انظر : جمع الفوائد - رقم ٣٦٦٥ - ٢٣٨ / ١ ، وتيسير الوصول - فضائل مكة -

٣٦٨ / ٣ - ٣٦٩

المغفر : زود ينسج من الحديد على قدر الرأس ، وقال ابن عبد البر : هو ما غطى الرأس من السلاح كالبيضة وشبهها ، من حديد كان ذلك أو غيره ، وقيل هو : =

قال : أهل العلم : المراد " ولا تحل لاحد بعدى " ، ألا لمن كان فى مثل حالى لأن الشرع اذا ثبت لرسول الله ثبت لغيره من أمته الا أن تقوم الدلالة على تخصيصه ، ولأن تكليف المحارب الاحرام لدخولها مع ما هو عليه من حال القتال مشقة غالبية ، إذ لا يأمن من رجعة عدوه ، وهو باحرامه قد تجرد ، فلا يمكنه الدفع عن نفسه ، فاستباح لأجل ذلك ترك الاحرام ، والدخول اليها حلالاً .

والضرب الثانى : أن يدخلها لمنافع أهلها أو كسب نفسه كالأذين يكثرون الدخول اليها فى كل يوم ، كالحطابين ، والحلابين [والسقائين]^(١) وأصحاب الميمنة^(٢) ، فيجوز لهؤلاء دخول مكة بغير احرام^(٣) ، لأنه كالأجماع ، لاقرار السلف لهم على ذلك ، (٢١١ / ل) ولأن فى أمرهم بالاحرام مع كثرة دخولهم انقطاعاً عن مكاسبهم ، ومشقة غالبية فى تجديد الاحرام مع ترادف دخولهم ، فعذروا بترك الاحرام .

قال الشافعى فى الاملاء : أرخص للحطابين أن يدخلوا بغير احرام اذا دخلوا فى السنة مرة باحرام ، فكانه أمرهم أن يحرموا فى السنة مرة ، لأنه لا مشقة عليهم فى ذلك ، وليس هذا منه على الايجاب ، وإنما قاله استحباباً^(٤) ، وفى معنى الحطابين من خرج من مكة سافراً ، ثم ذكر أنه نسي شيئاً ، فرجع لأخذه ، جاز أن يرجع محلاً ، نص عليه الشافعى فى الاملاء .

= حلق يتقنع به المتسلح .

انظر : عمدة القارى : ٢٠٧ / ١٠ ، ولسان العرب - ر - : ٢٦ / ٥ .

(١) فى (أ) ساقطه .

(٢) الميرة : الطعام .

(٣) ونقل العيني ، عن مالك والشافعى اعتبار ما قرب من مكة مثل جدة ، والطائف وعسفان ، كالحطابين فى جواز دخول أهلها مكة بغير احرام لكثرة تردد هـم اليها .

انظر : عمدة القارى - باب دخول الحرم ومكة بغير احرام - ٢٠٥ / ١٠ .

(٤) فى (أ) ساقطه .

والضرب الثالث : أن يدخل مكة لغير هذين الأمرين ، إما مستوطناً أو قادماً إلى وطن ، أو تاجراً ، أو زائراً ، فهل يلزمه الإحرام لدخولها بنسك من حج أو عمرة أم لا ؟ على قولين :-

أحدهما : قاله في الإملاء أنه استحباب ، وليس بواجب ، وبه قال مالك ^(١) لقوله

(١) قال الباجي في "المنتقى" :

لا خلاف لمن أراد النسك أن لا يجاوزه بغير إحرام ، وأما من لم يردّه وأراد دخول مكة ، فإنه على ضربين .

أحدهما : أن يكون دخول مكة يتكرر كالأكرباء والخطابين ، فهؤلاء لا بأس بدخولهم مكة بغير إحرام ، ولا خلاف في ذلك ؛ لأن المشقة تلحقهم بتكرار الإحرام ، والاتيان بجميع النسك (مسألة)

والضرب الثاني : أن يتكرر دخول مكة ، فهذا قد اختلف الناس فيه ، فقال مالك : لا يجوز له دخول مكة بغير إحرام ، والدليل على ذلك . أن هذا قاصد إلى مكة لا يتكرر دخوله إليها فلزمه الإحرام كالقاصد للنسك .

(فرع) : فإن دخل مكة حلالاً ، فقد روى القاضي أبو محمد : أنه أساء ، ولا فدية عليه ، لأن دخول محل الغرض ، لا يوجب الدخول في الغرض ، كدخول منى وعرفة . وجاء في "المسوى" للذهلي : باب يجوز أن يدخل مكة غير محرم إذا لم يسرد حجاً ولا عمرة .

مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعلى رأسه المغفر ، فلما نزع جاءه رجل ، فقال : يا رسول الله ؛ ابن خطل ، متعلق باستار الكعبة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " اقتلوه " قال مالك : قال ابن شهاب : ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ محرماً .

مالك عن نافع " أن عبد الله بن عمر ، أقبل من مكة ، حتى إذا كان بقديد ، جاءه خبر من المدينة ، فرجع ، فدخل مكة بغير إحرام .

أما عمرة الإسلام ، فقد قال مالك رحمه الله تعالى : إنها سنة ولا نعلم أحداً من المسلمين أرخص في تركها .

قال الباجي : وقول مالك " ولا نعلم أحداً من المسلمين أرخص في تركها " يريد =

عليه السلام للأقرع بن حابس حين قال : " أحجتنا هذه لعامنا أم للابد ؟ فقال : للابد ^(١) " وقال لسراقة بن مالك حين قال : أعمرتنا هذه لعامنا أم للابد ؟ فقال : لا ، بل للابد ^(٢) [^(٣) فدل على أن ماسوى حجة الاسلام وعمرته لا يلزم بالشرع ، ولما روى عن ابن عمر " أنه دخلها حلالاً بغير احرام ^(٤) ، ولأنه من أسقط فرض نسكه ، فجاز أن يدخلها حلالاً ، كالحطابين .

والقول الثاني : وهو الصحيح ، قاله في الام ^(٥) ، ومختصر الحج : ان الاحرام لدخولها واجب ، لقوله تعالى (لا تدخلوا شعير الله ولا الشهر الحرام ولا الهدي ولا القلست ولا ميين البيت الحرام) ^(٦) يعني قاصدين ^(٧) ، فمنع من العدول عن قصد البيت لمن دخل الحرم ، وحظر تحليل ذلك [بتركه] ^(٨) [وقال] ^(٩) تعالى

= أنها سنة مؤكدة ، وانه لا يعلم أحداً من المسلمين ، يفضل تركها ولا يرخص فيه ، بل يأمر بفعلها ، ويفتي بتأكيد حالها ، كما يفتي بالمسارعة الى تأكيد السنن ، لاسيما ما اختلف في وجوبه كالوتر .

انظر : المنتقى شرح الموطأ للهاجي - مواقيت الالهلال - وجامع ما جاء في العمرة - ٢٠٥ / ٢ ، ٢٣٤ ، والسوى شرح الموطأ للدهلوى : ٤٠٦ / ١ .

(١) رواه ابوداود والنسائي وابن ماجه والدارقطني وغيرهم وقد سبق تخريجه ففى أول الرسالة ص ١٨ .

(٢) فى (ج) ساقطه .

(٣) رواه مسلم والبيهقى والشافعى وغيرهم وقد سبق فى ص ١٩ .

(٤) رواه مالك والبيهقى والطحاوى والبخارى تعليقا .

انظر : السوى شرح الموطأ : ٤٠٦ / ١ ، وسنن البيهقى : ١٢٨ / ٥ ، وشرح

معاني الآثار للطحاوى : ٢٦٣ / ٢ ، وعدة القارى : ٢٠٤ / ١٠ .

(٥) انظر : الام - باب دخول مكة لغير ارادة حج ولا عمرة : ١٤٠ / ٢ .

(٦) سورة المائدة : ٢ / ٥ .

(٧) انظر : تفسير القرطبي - سورة المائدة : ٤٢ / ٦ .

(٨) فى (ا ، ب) ساقطه .

(٩) فى (ب) لقوله تعالى .

(١) واذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا (١) والثابة (٢) الرجوع اليه بالنسك ، [قال (٣)]

ورقه بن نوفل :-

/ مثاب لا فناء القبائل كلها: تتخب اليه اليعملات [...] (٤) الزوامل (٥) (١١١/٢١١ لسم)
 النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " ان أبى ابراهيم حرم مكة ، فلا يدخلها أحد الا محرماً " (٦)
 وروى عن

(١) سورة البقرة : ١٢٥ / ٢ .

(٢) انظر : تفسير القرطبي - سورة البقرة - ١١٠ / ٢ ، ولسان العرب - ب - ٢٤٤ / ١

وسنن البيهقي - باب دخول مكة بغير ارادة حج ولا عمرة - ١٢٦ / ٥ .

(٣) في (ب) وقال .

(٤) في (أ) زيادة ما بين المعقوفين : [و] .

(٥) في " لسان العرب " بنسبته لابی طالب . وقد سبق في ص / ١٥٢ .

(٦) رويت أحاديث واثار كثيرة في تحريم ابراهيم عليه السلام مكة ، الا أنني لم أقف

فيها على زيادة قوله " فلا يدخلها أحد الا محرماً " فيما وقع لي من كتب السنن والاثار التي بين أيدينا الآن ، لكن رويت أحاديث موقوفة عن ابن عباس رضي الله عنهما واثار عن عطاء وطاوس والقاسم بن محمد وغيرهم من ذلك عن ابن عباس قال " لا يدخل أحد مكة الا محرماً " وروى عنه أيضاً أنه قال " لا عمرة على المكسي الا أن يخرج من الحرم فلا يدخله الا حراماً ، فقليل لابن عباس رضي الله عنهما : فان خرج رجل من مكة قريباً ؟ قال : نعم ، يقضى حاجته ، ويجعل مع قضائها عمرة " .

قلت : وقد خالفه فعل ابن عمر بخروجه من مكة حتى وصل الى قد يد بين مكة

والمدينة ثم رجع ودخلها بغير احرام " وقد سبق في ص / ٩٥٦ .

وعن علي بن الحكم عن عطاء قال " لا يدخل أحد الحرم الا باحرام " فقيس :

ولا الخطابون ؟ قال : ولا الخطابون ، قال : ثم بلغني بعد أنه رخص

للخطابين " وروى ابن شبة من حديث ابن عباس قال " لا يدخل أحد مكة بغير

احرام الا الخطابين والعمالين واصحاب منافعها " وفيه طلحة بن عمرو وفيه ضعف

قاله ابن حجر في " التلخيص "

وعن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان يقول " لا يدخل مكة تاجر ولا طالب

حاجة الا وهو محرماً " .

وعن الحسن البصري : أنه كان يقول ذلك .

.....

= وعن مجاهد وطاوس قالا " ما دخلها رسول الله صلى الله عليه وسلم هو واصحابه الا وهم محرمون " أخرجه سعيد بن منصور .

وروى البيهقي من حديث ابن عباس قال " ما يدخل مكة أحد من أهلها ولا من غير أهلها الا باحرام . ورواه اسماعيل بن مسلم عن عطاء عن ابن عباس " فوالله ما دخلها رسول الله صلى الله عليه وسلم الا حاجاً أو معتمراً " قال الحافظ فسي " التلخيص " حديث ابن عباس : لا يدخل أحد مكة الا محرماً " البيهقي نحوه واستاده جيد ورواه ابن عدى مرفوعاً من وجهين ضعيفين .

قلت : ويخالف هذين الاثرين ما ثبت في الصحيحين من حديث أنس أنه صلى الله عليه وسلم " دخل مكة عام الفتح وغطى رأسه المغفر " وقد سبق في ص ٩٥٤ . وفي رواية لمسلم من حديث جابر رضى الله عنه " ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة يوم الفتح وعليه عمامة سوداء " بغير احرام " وروى ابن ابي شيبة باسناد صحيح عن طاوس قال " لم يدخل النبي صلى الله عليه وسلم مكة الا محرماً الا يوم فتح مكة " قال ابن حجر : وقد جمع القاضى عياض بين حديث أنس وبين حديث جابر بأن قال : احتمال أن يكون أول دخوله كان على المغفر ثم أزاله ولبس العمامة بعد ذلك ، فحكى كل منهما ما رآه ويؤيده أن في حديث عمرو بن حريث " أنه خطب الناس وعليه عمامة سوداء " أخرجه مسلم ايضاً ، وكانت الخطبة عند باب الكعبة وذلك بعد تمام الدخول ، وقال غيره يجمع بأن العمامة السوداء كانت ملفوفة ، فوق المغفر أو كانت تحت المغفر وقاية لرأسه من صدا الحديث فاراد أنس بذكر المغفر كونه دخل متهيئاً للحرب ، وأراد جابر بذكر العمامة كونه دخل غير محرم ، وهذا يندفع اشكال من قال : لا دلالة في الحديث على جواز دخول مكة بغير احرام ، لا احتمال أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم كان محرماً ، ولكنه غطى رأسه لعذر ، فقد اندفع ذلك بتصريح جابر بأنه لم يكن محرماً .

قلت : أما الجواب عن قول ابن عباس رضى الله عنهما " ما دخلها رسول الله صلى الله عليه وسلم هو واصحابه الا وهم محرمون " وقوله " والله ما دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة قط الا حاجاً أو معتمراً "

بأن ابن عباس رضى الله عنهما لعله والله تعالى أعلم أنه كان يرى أن دخول

وقال عليه السلام حين دخلها حلالاً "أحلت لي ساعة لم تحل لأحد قبلي ، ولا تحل لأحد بعدي" (١) فدل على اختصاصه عن غيره في الإحلال ، ولأنه لو نذر دخول مكة أو المشى إلى البيت لزمه الإحرام لدخولها لأحد النسكين ، فلو جاز دخولها غير محرم بأحد النسكين ، لم يلزمه إذا نذر دخولها أن يحرم بأحد النسكين ، وفي إجماعهم على ذلك في النذر دليل على وجوبه في الدخول ، ولأن مكة لما اختصت بالنسكين والقبيلة تشريعاً لها ، وحرم قتل صيدها ، وقطع شجرها لعظم حرمتها ، اختصت بالإحرام لدخولها مباينة لغيرها ، وعلى كـ لا القولين يستوى حكم القادم إليها ممن دون [المواقيت] (٢) ، أو من ورائها .

= النبي صلى الله عليه وسلم مكة يوم الفتح بغير إحرام كانت له حلال يوم دخلها فكان له بذلك دخولها بغير إحرام وهي بعد ذلك حرام ، فلا يدخلها أحد إلا بإحرام ، كما يحمل حلفه على ما كان منه صلى الله عليه وسلم في دخولها قبل الفتح ، والله أعلم .

انظر : جمع الفوائد : ٢٣٨/١ ، وتيسير الوصول - فضائل مكة - ٣٦٨/٣ ، وعدة القاري - باب دخول الحرم ومكة بغير إحرام - ١٠/٢٠٤ - ٢٠٨ ، وفتح الباري - باب دخول الحرم ومكة بغير إحرام : ٥٨/٤ - ٦٣ ، وشرح الآثار للطحاوي - باب دخول الحرم . . . الخ : ٢٦٠/٢ - ٢٦٤ ، وصحيح مسلم شرح النووي - ١٢٣/٩ - ١٣٣ ، والمغنى لابن قدامة - رقم ٢٢٧٨ - ٢٥٣/٣ - ٢٥٤ ، والبداية والنهاية - غزوة الفتح - ٣٠٤/٤ ، والقرى : ص ٢٥٩ ، وسنن البيهقي - باب دخول مكة - : ١٧٨/٥ ، وتلخيص الحبير - رقم ١٠٠٨ - ٢٤٣/٢ ، والدر المنثور - سورة البقرة آية ١٢٦ - ٢٩٦/١ - ٢٩٨ .

(١) أنظر . ص / ٩٥٤ .

(٢) في (٤) ساقطة .

وقال أبو حنيفة ^(١) : إن قدم من دون [المواقيت] ^(٢) لم يلزمه الاحرام ، فان قدم من ورائها لزمه ، وليس بصحيح ، لأن الاحرام تحية لتمظيم البقعة ، فافتضى أن يستوى حكم القادم من دون [المواقيت] ^(٣) ، وورائها في وجهها [أو] ^(٤) استحبابها .

-
- (١) انظر : المبسوط للسرخسي - باب الواقيت - : ١٦٧/٤ - ١٦٨ ، وهدايت -
 المنايع للكاساني : ١١٨١/٣ ، ١١٨٢ ، وفتح القدير : ٤٢٧/٢ .
- (٢) في (أ) الميقات .
- (٣) في (ب ، ج) الميقات .
- (٤) في (ح) و .

(١ / ١٤٢) " فصل "

فإذا ثبت أن الاحرام لدخولها واجب ، فلا يخلو حاله عند دخولها من أحد أمرين :

أما أن يدخل في شهور الحج ، أو في غير شهور الحج ، فإذا دخل في شهور الحج كان بالخيار بين أن يدخلها محرماً بحج أو عمرة ، فإن أحرم لدخولها إحراماً موقوفاً ، كان بالخيار ، بين أن يصرفه إلى حج أو عمرة ، وإن دخل في غير شهور [الحج ^(١)] [انصرف ^(٢)] إحرامه إلى عمرة ، ولم يجز صرف إحرامه إلى حج ، لأن غير شهور الحج لا يصح الاحرام [فيها ^(٣)] بالحج ، [فإن ^(٤)] أحرم بالحج/كان عمرة ، وتحلل ٢١٢/ل م بالطواف والسعى والحلاق ، فلو أحرم لدخولها في غير أشهر الحج إحراماً موقوفاً ، ودخلها محرماً ، لم ينصرف إحرامه إلى العمرة حتى دخلت [شهور ^(٥)] الحج ، فأراد أن يصرف إحرامه إلى الحج لم يجز لأن الاحرام في غير أشهر الحج ، [لا يقع موقوفاً ، لأن إيقاف الاحرام ، إنما يصح إذا جاز أن يتردد بين أن ينصرف إلى حج أو عمرة ^(٦)] ، وإحرامه في غير أشهر الحج لا ينصرف إلى الحج ، وإنما ينصرف إلى عمرة ، ولو أحرم بالحج ، لم يكن حجاً ، وكان عمرة ، [وكذا ^(٧)] إذا أحرم موقوفاً ، لم يكن موقوفاً ، وكان عمرة .

(١) في (ب) ساقطه .

(٢) في (أ) صرف .

(٣) في (ب ، ج) فيه .

(٤) في (ج) وإن .

(٥) في (أ) أشهر .

(٦) في (أ) ساقطه .

(٧) في (ج) فكذا .

” فصل ” (١٤٢ ب)

[فان ^(١) دخل مكة غير محرم بنسك فقد أساء ، على القول الاول وعصى على القول الثاني ، ولا قضاء عليه على القولين معاً .

وقال أبو حنيفة ^(٢) : عليه القضاء ، إلا أن يكون مكياً فلا يلزمه القضاء لأنه لما كان الاحرام بأحد النسكين واجباً ، صار أحد النسكين بدخول مكة واجباً ، ومن وجب عليه نسك من حج أو عمرة فلم يأت به ، فعليه قضاءه كحجة الاسلام ، والنذر ، والدلالة عليه : أنه دخل مكة بغير نسك ، فوجب أن لا يلزمه [قضاء ^(٣)] [نسك ^(٤)] ، ولأنه لو كان مكياً لم يلزمه القضاء فوجب [و ^(٥)] إن كان غير مكى أن لا يلزمه القضاء ، كالحطابين ، والسقائين ، ولأن القضاء غير ممكن ، لأنه إذا أراد الدخول ثانية للقضاء [علق ^(٦)] الاحرام بالدخول الثاني كتعلقه بالدخول الاول ، فلم تخلص له حالة يصح فيها القضاء إلا [ومتعلق ^(٧)] بها فعل الاحرام ، فامتنع القضاء ، فأما اعتبارهم ذلك بحجة الاسلام ، فغير صحيح من وجهين :-

أحدهما : أن حجة الاسلام لا تقضى ، لأنه في أى زمان فعلها كان مؤدياً ، ولم يكن قاضياً .

والثاني : أنه وإن وجب القضاء بالفساد والفوات ، فلأن قضاءه ممكن ، لأن زمان

القضاء لا يتعلق به ما يوجب القضاء ، وقضاء الدخول يتعلق به ما يتعلق بابتداء الدخول ، ٢١٢ / ل

(١) في (أ) فإذا .

(٢) انظر : بدائع الصنائع : ٣ / ١١٨٤ - ١١٨٦ ، والجسوط للسرخسي - باب

المواقيت - ٤ / ١٧٢ ، وحلية العلماء - باب الواقيت - ٣ / ٢٣٢ .

(٣) في (أ ، د) القضاء .

(٤) في (أ ، د) ساقطه .

(٥) في (ب) ساقطه .

(٦) في (ج ، د) تعلق .

(٧) في (أ) يتعلق ، وفي (ب) بما يتعلق ، وفي (د) تعلق .

فلم يصح القضاء ؛ فإذا ثبت أن لا قضاء عليه ، فلا كفارة عليه ، لأن الكفارة إنما تجب
 جبراً لنقص دخول على نفسك ، فإذا لم يأت بالنسك ، لم يلزمه جبران ما عــــــدم
 أصله . [والله أعلم]^(١)

(١) في (أ) ساقطة .

« ۱۲ »

« الثانی عشر »

« باب »

فوائد الحج
بالاحصاء.

(١٤٣) / ١٢ (باب فوات الحج بالاحكام)

قال الشافعي : أخبرنا أنس بن عياض^(١) عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أنه قال : " ومن لم يدرك عرفة قبل الفجر ، فقد فاته الحج ، فليأت البيت ، وليسع بيمين الصفا والمروة ، ثم ليحلق أو يقصر ان شاء " ، [وان]^(٢) كان معه هدى فليحصره قبل أن يحلق ويرجع الى أهله فإذا أدرك الحج قابلاً ، فليحج ، وليهدى^(٣) ، وروى عن ٧ عمر^(٤) أنه قال لأبي أيوب وقد فاته الحج " اصنع ما يصنع المعتمر ، ثم قد حلت فإذا أدركت الحج قابلاً ، فاحجج واهد ما استيسر من الهدى " ^(٥) الى آخر الباب ، وقد مضى الكلام ، في هذه المسألة ، وذكرنا حكم فوات الحج ، وما يتعلق به من الأحكام ، وذكرنا الخلاف فيه ، واستوفينا الحجاج عليه ، فلم يحتج الى اعادته ، وانما قدم الشافعي تحديد المذهب وافراد هذا الباب بذكر الحجاج وقد مضى معاً^(٦).

(١) أنس بن عياض الليثي المدني : (١٠٤ - ٢٠٠ هـ) = (٧٢٢ - ٨١٥ م)

ابو حمزة ، محدث المدينة النبوية في عصره انتهى اليه علو الاسناد فيها ، حدث عنه الامام أحمد بن حنبل وآخرون ، روى عن ابي اسيد البراء ، واسامة بن زيد الليثي ، وجعفر بن محمد بن علي بن الحسين وغيرهم وثقه ابن معين ، وقال أبو زرعة ، والنسائي ، لا بأس به ، روى له الجماعة . وبقية بن الوليد ، والشافعي وأحمد بن حنبل وابن المديني والحميدي وآخرون من الائمة وافقوا على تعديله وقيل توفي سنة ٢٠٠ هـ وقيل سنة ١٨٠ هـ .

(٢) في (١ ، ب) فان . وانظر : الام - مختصر المزني - ص ٧٠ .

(٣) رواه الشافعي والبيهقي ، قال ابن حجر في " التلخيص " اسناده صحيح .

انظر : الام - مختصر المزني - ص ٧٠ ، وسنن البيهقي - باب ما يفعل من فاته

الحج - ١٧٤ / ٥ ، وتلخيص الحبير - رقم ١١١٥ - ٢ / ٢٩١ .

(٤) في (جميع النسخ) ابن عمر ، والصواب ان شاء الله ما أثبتته كما جاء في كتب الحديث .

(٥) أخرجه الشافعي والبيهقي ومالك والاشرم ، ورجاله ثقات وقد سبق في ص / ٩٤٥ .

(٦) انظر / ص ٩٤٢ - ص ٩٥٣ .

« ۱۳ »

« الثالث عشر »

« باب »

حج الصبر يبلغ والمملوك
يعتق والذم من مسلم .

فإذا ثبت صحة حجها ، فبلغ الصبي ، واعتق العبد بعد حجها لم يجزها عن
حجة الاسلام ، وكان فرض الحج ان وجب عليهما باقيا في ذمتها ، لرواية أبي الزبير عن
جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لو حج الصبي عشر حجج ، كان عليه حجة
[٠ . . ٠] ^(١) بعد أن يكبر ، ولو حج العبد عشر حجج ، كان عليه حجة [٠ . . ٠] ^(٢) بعد
أن يعتق " ^(٣) فاما اذا بلغ الصبي ، واعتق العبد بعد الاحرام وقبل الاحلال ، فذلك
ضريان :-

- (١) فى (ب) زيادة ما بين المعقوفين : [الاسلام] .

- “ (۲) فی (ب) “ “ “ “

- (٣) لم أقف عليه لكن له طرق وبألفاظ قريبة منه . من ذلك .

عن ابي ظبيان عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "أيما صبي حج ، ثم بلغ الحنث ، فعليه أن يحج حجة أخرى ، وأيما أعرابي حج ثم هاجر ، فعليه أن يحج حجة أخرى ، وأيما عبد حج ، ثم أعتق فعليه حجة أخرى" رواه الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، ورواه البيهقي في سننه ، وقال الصواب وقفه ، تفرد برفعه محمد بن المنهال عن يزيد بن زريع عن شعبه ، قال الزيلعي وهو الصواب وقفه ، قال النووي في المجموع شرح المذهب "حديث ابن عباس هذا رواه البيهقي في الباب الاول من كتاب الحج ٣٢٥/٤ باسناد جيد ورواه ايضا مرفوعا ولا يقدح ذلك فيه رواية المرفوع قويه ولا يضر تفرد محمد بن المنهال بها ، فانه ثقة مقبول ضابط روى عنه البخاري ومسلم في صحيحهما انتهى ، ورواه الشافعي والطحاوي وغيرهما موقوفا على ابن عباس بلفظ قريب منه ، قال الالباني : اسناده صحيح .

وعن حرام بن عثمان عن عبد الرحمن ومحمد ابني جابر بن عبد الله عن ابيهما
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " لو حج صغير حجة لكان عليه حجة أخـرى
إذا بلغ ان استطاع اليه سبيلا ، ولو حج المطوك عشرا لكان عليه حجة إذا عتق
ان استطاع اليه سبيلا "

أخرجه ابن عدى فى الكامل ثم اسند عن الشافعى وابن معين أنها قالا : الرواية عن حرام حرام ، ووافقهما وقال : عامة أحاديثه مناكير .

قال الالبانى : ضعيف جدا ، وقال الذهبى فى " الضعفاء " متروك باتفاق ، مبتدع =

أحد هما : أن يكون البلوغ والعتق قبل الوقوف بعرفة ؛ [والضرب الثاني] : ^(١) أن يكون بعد الوقوف بعرفة .

فإن كان ذلك قبل الوقوف بعرفة ، أو في عرفة ، فهذا سواء ، والحكم فيهما واحد فيجزئهما عن حجة الاسلام ، ويسقط بذلك فرض الحج عنهما .

وقال أبو حنيفة : ^(٢) لا يجزئهما عن حجة الاسلام ، ويكون حج الصبي باطلاً ، إلا أن يستأنف الاحرام بعد البلوغ ، بناءً على أصله في أن حج الصبي لا يصح ، ويكون حج العبد تطوعاً ، بناءً على أصله في أن من عليه فرض الحج يصح منه التطوع بالحج ، ونحن نهى ذلك على أصلنا ، في أن الصبي يصح ، منه الحج ، وإن من عليه فرض الحج

= انظر : المستدرك للحاكم : ١ / ٤٨١ ، وسنن البيهقي - باب حج الصبي يبلغ . . . الخ : ٣٢٥ / ٤ ، ١٢٨ / ٥ ، ١٢٩ - ونصب الراية : ٦ / ٣ - ٧ ، والمجموع للنووي : ٥٧ / ٧ ، وسند الشافعي : ص ١٠٧ ، ورواه الفليل - رقم ٩٨٦ - ١٥٥ - ١٥٨ ، وشرح معاني الآثار - باب حج الصغير - ٢ / ٢٥٧ ، وصحيح ابن خزيمة : ٣٤٩ / ٤ ، والقرى - ما جاء في الصبي يحج ثم يبلغ . . الخ : ص ٧٨ .

(١) في (أ ، ب) ساقطه .

(٢) قال الكاساني :

ولو أحرم الصبي ثم بلغ قبل الوقوف بعرفة ، فإن مضى على إحرامه يكون حجه تطوعاً عندنا ، وعند الشافعي عن حجة الاسلام إذا وقف بعرفة وهو بالغ ، وهذا بناءً على أن من عليه حجة الاسلام إذا نوى النفل يقع عن النفل عندنا وعند يقطع عن الغرض .

ولو أحرم العبد ثم عتق فأحرم بحجة الاسلام ، بعد العتق لا يكون ذلك عن حجة الاسلام بخلاف الصبي والمجنون والكافر ، والفرق : أن إحرام الكافر والمجنون ، لم ينعقد أصلاً لعدم الاهلية ، وإحرام الصبي العاقل ، وقع صحيحاً ، لكنه غير لازم لكونه غير مخاطب ، فكان محتملاً للانتقاض ، فإذا جدد الإحرام بحجسة الاسلام انتقض ، فأما إحرام العبد فإنه وقع لازماً لكونه أهلاً للمخاطبة فانه قد أحرمه تطوعاً ، فلا يصح إحرامه الثاني إلا بفسخ الاول ، وأنه لا يحتمل الانفساخ . =

لا يصح منه التطوع بالحج ، وقد مضى الكلام في هذين الفصلين ، ثم [من]^(١) الحجاج في غير المسألة [ان]^(٢) ، قال : كيف يجزئ الصبي والعبد عن فرضهما حج ، ابتداءً تطوعاً ، وليسنا مثل من يحرم بالتطوع وعليه فرض ، لأن الاحرام من أحرم بالتطوع وعليه فرض لم ينعقد على تطوع ، وانما انعقد على فرض ، واحرام هذين انعقد على تطوع^(٣) ٢١٣ ل/س فلا ينقلب الى فرض.

والدلالة عليه : حديث عبد الرحمن بن يعمر الديلي ، قال : " أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرفه ، وأتاه ناس من أهل نجد ، فقالوا : يا رسول الله ، كيف الحج ؟ فقال : عرفة ، فمن جاء قبل طلوع الفجر من ليلة جمع فقد تم حجه^(٤) ، فكان على عمومهم ، ولأنه وقوف مكلف يعقب احراماً صادف حرية وإسلاماً ، فوجب أن يسقط به الفرض ، قياساً على من كان بهذه الأوصاف ، فابتدأ الاحرام بالحج ، فأما الجواب عن قوله : أن احرام هذين انعقد تطوعاً فلم يصر فرضاً ، وخالف من أحرم بالتطوع وعليه الفرض ، لأنه لم ينعقد بالتطوع ، وانما انعقد بالفرض ، أن يقال له : لا فرق بينهما ، لأنه لما [امتنع]^(٥) [بما]^(٦) تقدم من الحجاج أن يبتدئ بالتطوع وعليه [الفرض]^(٧)

= انظر : بدائع الصنائع : ١٠٨٤ / ٣ ، والجسوط للسرخسي - باب المواقيت - ١٧٣ / ٤ - ١٧٤ ، وفتح القدير : ٤٢٣ / ٢ .

(١) في (أ) ساقطه .

(٢) في (أ ، ب) ساقطه .

(٣) أخرجه أصحاب السنن وأحمد وابن حبان والحاكم وقال صحيح الإسناد والدارقطني والبيهقي ، وقد سبق تخريجه في ص / ١٠٦ ١٧٩٤ .

انظر : تيسير الوصول - الباب السادس : الوقوف والافاضة - ٣٦١ / ١ ، والمستدرك للحاكم : ٤٦٤ / ١ ، وسنن الدارقطني : ٢٤٠ / ٢ ، وموارد الظمان - رقم ١٠٠٩ - ص ٢٤٩ ، وسنن البيهقي - باب ادراك الحج بادراك عرفه . الخ - ١٧٣ / ٥ ، وتلخيص الحبير - رقم ١٠٤٦ - ٢٥٥ / ١ .

(٤) في (أ) منع .

(٥) في (أ) لما .

(٦) في (أ) ساقطه .

وقد [يتحرر]^(١) ذلك قياساً ، [فنقول]^(٢) : كل من لزمه فرض الحج لم يصح منه التطوع بالحج ، كالمبتدئ .

(١) في (أ) تحرر ، وفي (ب) يجوز .

(٢) في (ب) أن يقول .

(٤٤ / ١ أ) * فصل *

[فاذا ^(١)] تقرّر أنه يجزئهما عن حجة الاسلام ، فهل عليهما دم ؟ على قولين :
 أحدهما : عليهما دم ، لأن احرام الغرض انما اعتد به من الوقت الذى صار فيه
 من أهل الغرض ، وما مضى من احرامهما المتقدم ليس يفرض ، فكان وجوده كعدمه ،
 [و ^(٢) صار كمن مرّ بميقات بلده يريد الحج ، فأحرم بعده] فلزمه ^(٣) لأجل
 ذلك دم .

والقول الثانى : وهو الصحيح : أنه لا دم عليهما لاتيانهما بالاحرام الصحيح من
 الميقات على حسب قدرتهما ، كما لو تقدم بلوغهما وحريرتهما .

(١) فى (ب) واذا .

(٢) فى (ب) ساقطه .

(٣) فى (ب) فلزمهما .

(١٤٤ ب) " فصل "

وان كان البلوغ والحريه بعد الوقوف بعرفة ، فهذا على ضربين :

أحد هما : أن يكون زمان الوقوف فائتا .

والثانى : أن يكون [زمان الوقوف] ^(١) باقيا ، فان كان زمان الوقوف فائتسا

لوجود البلوغ والحريه بعد طلوع الفجر من يوم النحر ، فيكون حجها تطوعا/ولا يجزئها ٢١٣/م
عن حجة الاسلام ، لوجود ما يتعلق به ادراك الحج وهو الوقوف قبل وجوب الحج ،
فان امكنها الحج فى العام المقبل ووجدت شرائط الوجوب ، لزمها فرض الحج ،
وان عدم شرائط الوجوب لم يلزمها فرض الحج ، ولادم عليهما فى هذا الحج ،
لا يختلف ، لأن حجة الاسلام لم تسقط عنها ، فان قيل : اليس لو أحرم الصبي بصلاة
وقته ، ثم بلغ قبل السلام منها أجزاءه عن فرضه ؟ وان كان مابقى منها أقلها ، فهلا
كان بلوغ الصبي فى الحج يسقط عنه الغرض وان كان مابقى بعد البلوغ أقل ، قيل : لأن
الصبي لو بلغ بعد فعل الصلاة سقط عنه فرضها ، فكذلك اذا بلغ فى الصلاة ، وقد
بقى منها أقلها والصبي لو بلغ بعد فعل الحج لم يسقط عنه فرض الحج ، فأعتبرنا
أن يفعل بعد البلوغ مايقع به ادراك الحج ، وان كان زمان الوقوف باقيا ، لوجود
البلوغ : والحريه ليلة النحر ، فلا يخلو حالهما من أحد أمرين :-

إما أن يرجعا بعد البلوغ والحريه الى عرفة ، أولا يرجعا فان رجعا الى عرفة ،
فوقفا بها قبل طلوع الفجر أجزاءها ذلك عن حجة الاسلام [سقط] ^(٢) عنها فرض
الحج ، وهل عليهما دم أم لا ؟ على قولين ، وان لم يرجعا الى عرفة حتى طلع الفجر
فذهب الشافعى ، [. . .] ^(٣) أن حجها يكون تطوعا ، ولا يجزئها —

(١) فى (١ ، ج) ساقطه .

(٢) فى (ب ، د) ساقطه ، وفى (ج) ويسقط .

(٣) فى (١) زيادة ما بين المعقوفين : [و] .

حجة الاسلام ^(١) ، لوجود الوقوف قبل البلوغ والحرية في زمان يمكن فيه ادراك الحج .

وقال أبو العباس بن سريج ^(٢) : [قد سقط ^(٣)] عنهما فرض الحج لوجود البلوغ والحرية

في زمان الوقوف ، كما يسقط عنهما /وجوده قبل الوقوف ، لأن الوقوف بعد البلوغ ٢١٤ / لـ

والحرية ممكن ، ألا ترى أن البلوغ والحرية بعد الاحرام ، كالبلوغ والحرية قبل الاحرام ،

لأن فعل الاحرام بعد البلوغ والحرية ممكن ، وهذا غير صحيح ؛ لأن ادراك الحج

وفواته يتعلق بفعل الوقوف دون زمان الوقوف ؛ لأن من لم يقف بعرفة مع ادراك الزمان

كان كمن لم يقف لفوات الزمان ، وإذا كان كذلك كان وجود البلوغ والحرية بـ

الوقوف كوجوده بعد الوقوف ، وبعد زمان الوقوف ، فأما الاحرام فأنما [يعتد ^(٤)]

[به ^(٥)] من [^(٦)] فرضه ، من حين البلوغ والحرية دون ما تقدم قبل البلوغ

والحرية ، فعلى هذا لو بلغ قبل الوقوف بعرفة ، وكان قد سعى قبل بلوغه مع طواف

القدوم ، فعلى مذهب الشافعي : عليه إعادة السعى بعد عرفة ، ليكون السعى

موجوداً بعد بلوغه ، ولا يجزئه سعيه قبل بلوغه ، فإن لم يعد السعى كان تحليله

صحيحاً ، وكان فرض الحج عليه باقياً . وعلى مذهب أبي العباس بن سريج : لا يلزمه

إعادة السعى ، ويجزئه عن حجة الاسلام ، لقد رته عليه ، كما لا يلزمه إعادة الوقوف .

(١) انظر : المجموع للنووي : ٥٧ / ٧ .

(٢) انظر : المجموع للنووي : ٥٨ / ٧ .

(٣) في (أ) قد يسقط .

(٤) في (ج) يعد .

(٥) في (ج) ساقطه .

(٦) في (ب) عن .

(١٤٤ / ج) " فصل "

فأما الكافر إذا أحرم بالحج ، ثم أسلم فاحرامه غير منعقد ولا فدية عليه فمما فعله من محظورات الحج ، وإنما لم يصح احرامه بالحج ، لأن الحج من عبادات الابدان ، وعبادات الابدان لا تصح من الكافر ، كالصلاة والصيام ، وإذا كان كذلك لم يخل حال اسلامه من أحد أمرين :

أما أن يكون في زمان الوقوف ، أو بعد زمان الوقوف ، فإن كان بعد زمان الوقوف لم يلزمه فرض الحج في عامه لغوات وقته/قبل اسلامه ؛

٢١٥ / ل م

فلزمه فرض العمرة المقدور على فعلها ، وله أن يؤخرها ، لأن فرضها على التراخي والتوسعة ، فإن أتى بالعمرة في وقته فلا دم عليه ، لأنه حين مَرِّ بالمقات لم يكن مريداً للعمرة ، وإن كان اسلامه قبل زمان الوقوف بعرفة ، أو في زمان الوقوف بعرفة ويمكنه ادراك الوقوف بعرفة ، فقد وجب عليه فرض الحج والعمرة في عامه وهو بالخيار بين أن يأتي بالحج في عامه فينوي الاحرام في وقته ، ويقف بعرفة ، وبين أن يؤخره عن عامه الى عام غيره ، لأن فرض الحج عندنا على التراخي والتوسعة فإن أخره عن عامه فلا دم عليه ، لأن من مَرِّ بمقاته مريداً للحج في غير عامه لم يلزمه دم ، وإنما يلزم من أراد الاحرام به في عامه فهذا إذا أراد تأخير الحج عن عامه ، وإن أراد فعل الحج في عامه فعليه أن يستأنف احراماً بالحج جديداً ، لأن احرامه الأول غير منعقد وإذا استأنف الاحرام نظر ، فإن عاد الى ميقاته قبل عرفه فلا دم عليه ، وإن لم يعد الى ميقاته قبل عرفه أجزاء حجه ، وعليه دم لمجاوزه ميقاته قولاً واحداً ، لأنه قد مَرَّ بمقات بلده مريداً للنسك في عامه ، فلم يحرم منه احراماً صحيحاً ، وهذا بخلاف الصبي والعبد في أحد القولين ، لأن احرامهما صحيح . وقال المزني : لا دم عليه ، وبه قال أبو حنيفة ^(١) ، استدلالاً بشيئين :

أحدهما : قول النبي صلى الله عليه وسلم " الاسلام يجب ما [كان]^(١) قبله^(٢) "
 والجواب عنه : أن الدم وجب عليه بعد الاسلام لا قبله .

والثاني : أن قال : اذا كان الاحرام من الميقات لا يصح منه ، فهو كمن مر به غير
 مرید للحج ، فلا يلزمه دم ، قيل : هذا مرید للحج فلم يجز أن يقال : أنه غير
 مرید ، وفعل الاحرام يصح منه ، لأنه قد [تقدم]^(٣) على الاسلام ، فلم يصح أن يقال : ٢١٥ / لـ
 [أن]^(٤) الاحرام لا يصح منه .

(١) في (أ) ساقطه .

(٢) قطعة من حديث رواه أحمد من طرق . وذكره بمعناه عن أحمد في مجمع الزوائد
 وقال : رجاله موثقون ومثله عند أبي يعلى ورجالهم ثقات ورواه مسلم من حديث
 شماسه المهري بلفظ قريب منه بمعناه قال " حضرنا عمرو بن العاص وهو في سياقة
 الموت يكي طويلاً الحديث - الى أن قال - فقال النبي صلى الله عليه وسلم " أما
 علمت أن الاسلام يهدم ما كان قبله ، وأن الهجرة تهدم ما كان قبلها وأن الحج
 يهدم ما كان قبله " .

انظر : سند أحمد : ١٩٩ / ٤ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ومجمع الزوائد - باب الاسلام
 يجب ما كان قبله : ٣١ / ١ - ٣٢ ، وصحيح مسلم - باب كون الاسلام يهدم
 ما قبله ، وكذا الهجرة والحج : ٦٢ / ١ - ٦٣ .

(٣) في (أ) يقدر .

(٤) في (ب) ساقطه .

(١٤٤ / د) " فصل "

فأما المرتد إذا أحرم بالحج في حال رده ، فأحرامه باطل غير منعقد ، لأن الردة تنافي العبادات ، فلم ينعقد الأحرام معها كالكفر ، فأما إذا أحرم بالحج وهو مسلم ، ثم ارتد في أثناء [إحرامه] ^(١) ففي بطلانه وجهان :-

أحدهما : قد بطل [حجه] ^(٢) بحدوث الردة فيه ، كما تبطل الصلاة والصيام . والوجه الثاني : أن حجه لا يبطل بحدوث الردة فيه ، فإن أسلم بنى على حجه ، وأجزاء ، لأن الحج لما لم يخرج منه بالفساد لم يخرج منه بالردة ، فأما إذا أتى المسلم حجه ، ثم ارتد لم يبطل حجه الماضي ، ولم يبطل عمله المتقدم إلا أن يموت على الردة فإن عاد إلى الإسلام لم يلزمه قضاء الحج .

وقال أبو حنيفة ^(٣) : قد بطل ما تقدم من حجه بحدوث الردة بعده ، لأن الردة قد أحببت عمله ، استدلالاً بقوله تعالى (لئن أشركت لمحبطن عمله) ^(٤) ، ولقوله تعالى (ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله) ^(٥) ، في هاتين الآيتين بنفس الكفر ون الموت عليه ، وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " الإسلام يجب ما [كان] ^(٦) قبله " ^(٧) فكان ظاهره يقتضي سقوط جميع عمله ، ولأنه أحدث إسلاماً ، فوجب أن يستأنف حجاً ، كالكافر الأصلي ، ولأنه إذا مات مرتداً فقد حبط عمله أجمعاً ^(٨) ، فلا يخلو [ما] ^(٩) منحه من عمله بالشرك أو بالموت ، فلم يجز أن يحبط عمله بالموت ، لأن المسلم

(١) في (ب) الأحرام .

(٢) في (أ ، د) ساقطه .

(٣) انظر : حلية المصطفى : ٣ / ٣١٢ ، والتفسير الكبير للفخر الرازي : ٦ / ٣٣٠ .

(٤) سورة الزمر : ٣٩ / ٦٥ .

(٥) سورة المائدة : ٥ / ٥٠ .

(٦) في (أ) ساقطه . (٧) سبق تخريجه ص / ٩٧٥ .

(٨) انظر : تفسير القرطبي - سورة البقرة آية ٢١٧ - ٣ / ٤٧ - ٤٨ .

(٩) في (أ ، ج) ساقطه .

يموت ولا يحيط عمله .

فثبت أنه [قد ^(١)] انحيط عمله بالردة .

ودليلنا : قوله تعالى (فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف ^(٢)) ، وهذا المرتد اذا أسلم بعد رده ، فقد انتهى بموعظة من ربه ، فوجب أن يكون له ما سلف من عمله .

وقال تعالى (ومن يرتد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت / أعمالهم في ٢١٦ ل / الدنيا والآخرة ^(٣)) وهذا نص في أن حبط [العمل ^(٤)] لا يكون بنفس الردة حتى يقترب بالموت ، وفيها انفصال عن اليتين ، ولأن كل من لزمه حجة الاسلام لم تلزمه حجة أخرى بأصل الشرع ، كالمسلم غير المرتد .

وأما الجواب عن اليتين ، فقد مضى ، وأنها محمولتان على من مات مرتدا ، وأما قوله " الاسلام يجب ما [كان ^(٥)] قبله " فلا دليل فيه ، لأننا قد أجمعنا " أن الاسلام لا يجب ^(٦) ما كان قبله ، لأنهم يقولون : بأن عمله ينحيط بالردة ، ونحن نقول : بالردة والموت ، وما أحدهما يقول : ان عمله ينحيط بالاسلام ^(٧) ، فسقط الاستدلال به ،

(١) في (أ ، ج) ساقطه .

(٢) سورة البقرة : ٢ / ٢٧٥ .

(٣) سورة البقرة : ٢ / ٢١٢ .

(٤) في (ب) عمله .

(٥) في (أ ، ج) ساقطه .

(٦) يعني بالنسبة للمرتد .

(٧) يعني في حالة رجوع المرتد قبل موته الى الاسلام أما في حالة اسلام الكافر الاصلى فان " الاسلام يهدم ما قبله " استدلالا بقوله تعالى " قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف " الآية .

قوله تعالى " ينتهوا " يريد عن الكفر .

ولما روى مسلم عن ابي شماس المهرى قال : " حضرنا عمرو بن العاص وهو فسى =

لأن ظاهره متروك ؛ وأما قياسه على الكافر الأصلي ، فالمعنى فى الكافر الأصلي أنه لم يسقط حجة الاسلام عن نفسه ، فلذلك لزمه فعلها ، وليس كذلك المرتد .

وأما قولهم : ان عمله إما أن ينحبط بالموت أو [بالردة]^(١) ، قلنا : لا ، بل عمله ينحبط بهما ، فأما بأحدهما فلا ، [والله أعلم]^{(٢) (٣)}

= سياقة الموت يئكى طويلا . " الحديث " فقال النبي صلى الله عليه وسلم " أما علمت أن الاسلام يهدم ما كان قبله ، وأن الهجرة تهدم ما كان قبلها ، وأن الحج يهدم ما كان قبله " الحديث وقد سبق فى " ص / ٩٧٥ .

انظر : تفسير القرطبي : ٢ / ٤٠١ - ٤٠٢ ، واحكام القرآن لابن العربي ٢ / ٨٣٩ - ٨٤١ ، صحيح مسلم - باب كون الاسلام يهدم ما قبله وكذا الهجرة والحج : ١ / ٦٢ - ٦٣ .

(١) فى (ب) بالزيادة .

(٢) فى (أ) غير مذكورة .

(٣) (قلت) : حاصل هذه المسألة ، كما جاء فى : (تفسير آيات الاحكام) للصابوني : اختلف العلماء فى المرتد هل يحبط عمله بنفس الردة ، أم بالوفاة على الكفر .

فذهب مالك وأبو حنيفة رحمهما الله : الى أن العمل يحبط بنفس الردة .

وقال الشافعى رحمه الله : لا يبطل العمل الا بالموت على الكفر .

حجة الشافعى قوله تعالى : (فيمت وهو كافر) فقد قيد بالموت على الكفر ، فإذا أسلم بعد الردة لم يثبت شيء من الاحكام لاحيوط العمل ولا الخلود فى النار .

وحجة مالك وأبو حنيفة قوله تعالى : (لئن أشركت ليحيطن علك) وقوله تعالى (ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله) الآية . فقد دلت الآيتان على أن الكفر محبط للعمل بدون تقييد بالوفاة على الكفر .

وقد انبنى على ذلك خلافهم فى السلم اذا حج ثم ارتد ثم أسلم فقال مالك وأبو حنيفة : يلزمه إعادة الحج ، لأن رده أحبطت حجه .

وقال الشافعى : لا حج عليه ، لان حجه قد سبق ، والردة لا تحبطه الا اذا مات على كفره .

(١٤٥) "سأله"

قال الشافعي : ولو أفسد العبد حجه قبل عرفة ، ثم اعتق ، والمراهق وطئ قبل عرفة ، ثم احتلم ، [أما ^(١) ولم تجز عنهما من حجة الاسلام]
 وإذا أحرَم العبد بالحج [ثم ^(٢) وطئ فيه ، فذهب الشافعي : أنه كالحُر]
 قد فسد حجه ، ولزمه اتِّمامه ، وقضائه ، وقال بعض أصحابنا : لا قضاء عليه ، تخريجاً
 من أحد القولين [في ^(٣) الصبي ، لأن العبد ممن لا يلزمه فرض الحج ، وهذا خطأ ،
 لأن العبد ممن يلزمه الحج بالدخول فيه ، وإن لم تلزمه حجة الاسلام .
 فإذا ثبت أن القضاء عليه واجب ، فهل يقضى في حال رقه أو بعد عتقه ، على وجهين :

= قال ابن العربي في تفسيره : (أحكام القرآن) : " واستظهر علماءنا بقول الله تعالى (لئن أشركت ليحبطن عملك) وقالوا : هو خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ، والمراد به أمته ، لأنه صلى الله عليه وسلم يستحيل منه الردة ، وإنما ذكر الموافاة شرطاً ههنا لأنه علق عليها الخلود في النار جزاءً ممن وافى كافراً خلده في النار بهذه الآية ، ومن اشترط حبط عمله بالآية الأخرى ، فهما آيتان لمعنيين مختلفين وحكمين متفايرين "
 قوله (بالموافاة) المراد به : أن يموت في حالة الردة على الكفر إشارة إلى قوله تعالى (فيمت وهو كافر) الآية .

انظر : تفسير آيات الأحكام للصابوني : ٢٦٤ / ١ ، وتفسير القرطبي : ٤٧ / ٣ - ٤٨ ، وأحكام القرآن لابن العربي : ١٤٧ / ١ - ١٤٨ ، والتفسير الكبير للفيروز الرازي : ٣٣ / ٦ ، والمجموع للنووي - كتاب الصلاة - : ٤ / ٣ - ٥٥ .

(١) في " جميع النسخ " أتم ، والعبارة كما في " مختصر المزني " :

قال الشافعي : ولو أفسد العبد حجه قبل عرفة ، ثم اعتق والمراهق بوطئ قبل عرفة ثم احتلم ، ولم تجز عنهما من حجة الاسلام .
 انظر : كتاب الام - مختصر المزني - ص ٧٠ .

(٢) في (أ) و

(٣) في (أ) من .

أحدهما : بعد عتقه ، فان قضاء في حال رقه لم يجزئه ، لأن القضاء فرض ، والعبد من لا يصح منه فرض الحج .

والوجه الثاني : وهو منصوص الشافعي : يجوز أن يقضيه في حال رقه ، لأنه لما لم يكن الرق مانعاً من وجوب القضاء عليه ، لم يكن مانعاً من إسقاط فرض القضاء عنه .

٢١٦/ل س

فعلى هذا ان كان قد أحرم بالحج الذي أفسده بغير إذن سيده لم يكن له أن يحرم بحجة القضاء الا بأذن سيده ، لأن القضاء انما لزمه باختياره ، وللسيد منع عبده ما وجب عليه باختياره كما يمنعه من صلاة النذر وصيام النذر ، فان منعه من القضاء مدة رقه كان له ، فاذا اعتق [قضاء^(١)] [حينئذ^(٢)] وان كان العبد قد أحرم بالحجة التي أفسدها بأذن سيده فهل للسيد منعه من القضاء أم لا ؟ على وجهين : أحدهما : ليس له منعه ، والوجه الثاني : له منعه [و . . .^(٣)] وليس له القضاء الا بأذنه ، لأن الاذن الأول انما يتناول الحج وموجبه الذي لا يعرى منه .

فأما القضاء فلم يتناوله ، لأنه قد يعرى منه ، فعلى هذا : له أن يمنعه من القضاء مدة رقه ، وان مكته من القضاء في رقه ، ففرض سقط عنه القضاء ولم يجزئه عن حجة الاسلام ، وان منعه من القضاء حتى اعتق ، فقد لزمه حجان : حجة القضاء ، وحجبة الاسلام وعليه أن يقدم حجة الاسلام على القضاء ، لأن حجة الاسلام لا يجوز أن يقدم عليها غيرها ، فان قدم القضاء على حجة الاسلام انصرف [احرامه^(٤)] الى حجة الاسلام دون القضاء ، ولزمه أن يحرم فيما بعد بحجة القضاء ، هذا اذا كان العبد على رقه ، الى أن أحل من حجة الفساد .

(١) في (أ) قضا .

(٢) في (أ) ساقطه .

(٣) في (أ) زيادة ما بين المعقوفين : [منه] .

(٤) في (ب) ساقطه .

(١ / ١٤٩) " فصل "

فأما إذا أعتق في حجة الفساد ، ووجب عليه القضاء ، فإنه ينظر : فإن كان الحج الذي أفسده ، لو عرى عن الفساد أجزاء عن حجة الاسلام وهو أن يعتق قبل الوقوف بعرفة ، فقضاؤه يجزئ عن حجة الاسلام وإن كان الحج الذي أفسده ، لو عرى عن الفساد ، لم يجزئه عن حجة الاسلام وهو أن يعتق بعد الوقوف بعرفة ، فقضاؤه لا يجزئه عن حجة الاسلام وكذا الكلام في المكاتب ، والمدير ، وأم الولد ، ومن بعضه ٢١٢ ل/م حر .

فأما الصبي إذا وطئ في حجه ، فقد ذكرنا حكمه من قبل بما يغني عن العادة ، فإن بلغ في حجه الذي أفسده ، فإن كان بلوغه قبل عرفة أجزاء القضاء عن حجة الاسلام ، لأن حجه لو عرى عن الفساد أجزاء عن حجة الاسلام ، وإن كان بلوغه بعد عرفة لم يجزئه القضاء عن حجة الاسلام ، لأن حجه لو عرى عن الفساد لم يجزئه عن حجة الاسلام .

"سألة" (١٤٦)

قال الشافعى : ولو أحرم العبد بغير إذن سيده ، أحببت أن يدعه فان لم يفعل فله حبسه ، وفيه قولان ، الفصل .

وهذا كما قال : ليس للعبد أن يحرم بحج ولا عمرة الا بإذن سيده ، لأن العبد مملوك التصرف ، فلم يكن له تفويت ذلك بالا حرام ، فان أذن له السيد فى الاحرام جاز له أن يحرم ، ولم يلزمه أن يحرم ، لأنه تطوع لا يرتفق السيد به ، فلم يجبر العبد عليه ، وغلط بعض أصحابنا فقال : للسيد أن يجبر عبده على الاحرام ، وعلى العبد امتثال أمره فيه ، لأن ثواب حجه عائد اليه ، فجاز إجباره عليه ، كما [يجبره] ^(١) على غيره من الاعمال التى يعود عليه نفعها ، وهذا غلط ، لأن الحج عبادة لا تصح الا بالاعتقاد فاذا لم تجب بالشرع لم تجب [بإجبار] ^(٢) السيد الصلاة والصيام الذى لا يجوز للسيد إجبار عبده على التطوع بهما ، وان عاد اليه ثوابهما ، فان أحرم باذنه وجب عليه تمكينه منه ، فان أذن له فى العمرة لم يكن له أن يحرم بالحج ، لأنه أكثر عملاً وان أذن له فى الحج جاز أن يحرم بالعمرة ، لأنها بعض أعمال الحج فاذا أحل من العمرة لم يكن له الاحرام بالحج الا بإذن مستأنف ، فأما اذا أحرم العبد بغير إذن سيده ٢١٧ / لـ فاحرامه صحيح ، وللسيد الخيار بين منعه أو تركه ، وقال داود بن علي : ^(٣) احرامه بغير إذن سيده باطل [لقوله صلى الله عليه وسلم " كل امر ليس عليه امرنا فهو رد "] ^(٤) ، ولأن كل عقد ليس للعبد فعله الا بإذن السيد فهو باطل ^(٥) اذا عقده بغير إذن [السيد] ^(٦) ، كالبيع والنكاح ، ولأن العبد ممنوع من الاحرام الا بإذن سيده ، كما

(١) فى (أ) يجبر ، وفى (ج) يجب .

(٢) فى (أ) باختيار .

(٣) انظر : حلية العلماء : ٣ / ٣٠٩ .

(٤) سبق تخريجه فى ص / ٨٨٤ .

(٥) فى (أ) ساقطه .

(٦) فى (أ) سيده .

أن الصبي ممنوع من الاحرام الا باذن وليه ، ثم ثبت أن احرام الصبي بغير اذن وليه باطل لا يقف على اجازته ، فكذاك احرام العبد بغير اذن سيده باطل لا يقف على اجازته .

والدلالة عليه : قوله تعالى (الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) فكان على عمومه في الحر والعبد ، ولأن عبادات الابدان لا يفتر انعقادها الى اذن السيد ، وان استحق النفع منها ، كالصلاة والصيام اذا دخل العبد فيهما تطوعاً بغير اذن السيد كان منعقداً ، وان كان للسيد أن ينعمه ، كذلك الحج ، بل حاله أوكد ، لأن الاحرام [اعتقاداً ^(٢) بالقلب ، واعتقاداً [القلب ^(٣) لا يقف على اجازة سيده ، كالا سلام والكفر ، فكذاك الاحرام .

فاما الخبر ، فمشارك الدلالة ، واما البيع والنكاح فالفرق بينهما وبين الحج من وجهين :

أحدهما : أن ذلك ما لا يقع موقوفاً ، فجاز [أن يكون باطلاً بغير اذن السيد ، والاحرام يصح أن يكون موقوفاً فجاز ^(٤) أن يصح ان كان بغير اذن السيد .

والثاني : أن النكاح عقد بالقول أو بالفعل ، فجاز أن يبطل بغير اذن السيد ، لأنه يملك فعل عبده [والاحرام اعتقاد ، فجاز أن ينعقد بغير اذن السيد ، لأنه لا يملك اعتقاد عبده ^(٥) ، واما الصبي ففي احرامه بغير اذن وليه وجهان [لأصحابنا ^(٦) : أحدهما : يصح ، فعلى هذا يبطل الاعتراض .

والثاني : لا يصح ، فعلى هذا ، الفرق بينه وبين العبد : ان الاحرام اعتقاد والعبد من أهل الاعتقاد ، فصح بغير اذن سيده ، والصبي ليس من أهل الاعتقاد ، فلم يصح أن يكون محرماً/الا باعتقاد وليه .

(٢) في (ب) اعتقادنا .

(١) سورة البقرة : ١٩٧/٢ .

(٤) في (أ) ساقطه .

(٣) في (د) العبد .

(٦) في (أ) ساقطه .

(٥) في (أ) ساقطه .

(١ / ١٤٦) " فصل "

[فإذا ^(١) ثبت أن احرامه بغير إذن سيده منعقد ، [فللسيد ^(٢) الخيار بين أن يمكنه من اتمام حجه ، وهو أولى به لما يعود به من ثواب فعله ، وبين أن يمنعه لما وجب له من استحقاق تصرفه ، فان منعه صار العبد كالمحصر ، يجب عليه ما يجب على المحصر ويتحلل ، وإذا كان كذلك لم يخل حاله من أحد أمرين :-

أما أن يملكه السيد هدياً أو لا يملكه .

فان ملكه السيد هدياً ، فهل يجزئه أن يكفريه أم لا ؟ على قولين :

أحدهما : يجزئه على قوله القديم : أن العبد يملك إذا ملك فعلى هذا يكون على احرامه ، ولا يحل منه حتى يهدى .

والقول الثاني : لا يجزئه على قوله في الجديد : أن العبد لا يملك إذا ملك ، فعلى هذا يكون كما لو لم يملكه السيد ، وقد اختلف قول الشافعي ، هل لدم الاحصار بدل يرجع اليه عند عدمه أم لا ؟ على قولين :-

أحدهما : لا بد له ، ويكون الدم في ذمته ، وهل يتحلل من احرامه قبل اراقتـه أم لا ؟ على قولين .

والقول الثاني : له بدل ، وهو الصوم ، وفي [قدره ^(٣) ثلاثة أقاويل :

أحدها : صيام ثلاثة أيام كفدية الأذى .

والثاني : صيام عشرة أيام ، مثل فدية التمتع

والثالث : يقوم الشاة دراهم ، والدراهم طعاماً ، ويصوم عن كل مد يوماً ، كجزاء

الصيد ، وعلى هذا ، هل يتحلل من احرامه قبل صيامه أم لا ؟ على قولين ، كما قلنا في الحر ، سواء .

(١) في (ب) إذا .

(٢) في (ب) فالسيد .

(٣) في (ب) فديته .

وكان أبو إسحاق المروزي يقول : يجوز أن يتحلل قبل القدرة على الدم ، وقيل
 الصوم قولا واحدا ، بخلاف الحر ، لأنه إنما أمر بالتحلل لدفع الضرر عن سيده ،
 وفي البقاء على إحرامه أعظم / اضرازا بسبه .

(١٤٦ / ب) " فصل "

إذا أذن السيد لعبده في الاحرام [بحجة ^(١)] ، أو عرة ثم رجع السيد عن اذنه ، فان رجع قبل احرامه ، لم يكن للعبد الاحرام بعد رجوع سيده ، لأنه قبل الاحرام غير ملتزم بشئ من أفعال [الحج ^(٢)] وللسيد أن يمنع عبده من فعل ما لم يلزمه ، وان رجع بعد احرامه لم يكن له . وقال أبو حنيفة ^(٣) : له الرجوع بعد الاحرام ، كما له الرجوع قبله ، ويجبره على الاحلال . وهذا غير صحيح ، لأن العبد باحرامه عن اذن سيده ، قد لزمه اتمام حجه ، وليس للسيد منع عبده من فعل ما تعين عليه من الواجبات ، كالصلوات المفروضات ولأنه عقد لازم ، عقده بإذن سيده ، فلم يكن له فسخه عليه كالنكاح ، فلو رجع السيد عن اذنه قبل احرام العبد ، فلم يعلم العبد برجوعه حتى أحرم بالحج ، فاحرامه منعقد ، وهل للسيد منعه منه أم لا ؟ على وجهين ، مخرجين من اختلاف قوليه في الوكيل إذا تصرف في قصاص / أو غيره ، بعد عزل موكله ، وقبل علمه ، هل يكون تصرفا باطلا ، وعملا مضمونا ، أم لا ؟ [فأخذ ^(٤)] القولين : أن وكالته تبطل برجوع الموكل ، وان لم [يعلمه ^(٥)] الوكيل ، ويكون تصرفه باطلاً ، وعطه مضمونا ، فعلى هذا يكون احرام العبد بعد رجوع سيده ، وقبل علمه ، كاحرامه [بعد علمه ، فيكون للسيد منعه .

والثاني : أن الوكالة لا تبطل إلا برجوع الموكل ، وعلم الوكيل ، ويكون تصرفه قبل علمه ماضيا وعطه غير مضمون فعلى هذا يكون احرام العبد بعد رجوع سيده ، وقبل علمه ، كاحرامه [قبل رجوعه فلا يكون للسيد منعه .

(١) في (أ) الحج .

(٢) في (ج) حجه .

(٣) انظر : حلية العلماء : ٣ / ٣١٠ ، وداائع الصنائع : ٣ / ٢٢٠ .

(٤) في (أ) أحد .

(٥) في (أ) يعلم . (٦) في (أ) ساقطه .

(١٤٦ / ج) " فصل "

إذا أحرَم العبد بغير إذن سيده ، ثم إن السيد أذن له في إتمام حجه ، فليس له منعه من إتمامه ، ويصير كالمحرَّم بإذنه ، فلو أذن له في الإحرام بحجة مفردة ، ففقرن في إحرامه بين الحج والعمرة ، كان قرانا صحيحاً ، ولم يكن للسيد منعه منه لأن أعمال القارن كأعمال المفرد ، ولو أذن له أن يحرم بالحج في ذي/الحجـة ، ٢١٩ م/ل فأحرَم قبله في ذي القعدة كان للسيد منعه ، لأنه شغل نفسه عن تصرف سيده ففسى زمان لم يأذن له فيه .

(١٤٦ / د) " فصل "

إذا أحرم العبد بحج أو عمرة ، ثم باعه السيد كان بيعه جائزاً بخلاف بيع المؤاجر
 في أحد القولين لأن العبد المؤاجر مملوك المنفعة ، وعليه للمستأجر يد حائله فلم يجز بيعه
 في أحد القولين ، والعبد المحرم غير مملوك المنفعة ولا عليه يد حائله ، فجاز بيعه قولاً
 واحداً ، وإذا كان هذا ثابتاً ، لم يخل حال العبد في إحرامه ، من أحد أمرين :
 إما أن يكون باذن سيده أو بغير اذنه ، فان كان باذن سيده لم يخل حال
 المشتري من أحد أمرين :

إما أن يكون عالمًا بإحرامه قبل الشراء ، أو غير عالم .

فان كان عالمًا بإحرامه ، فلا خيار له ، كما لو اشترى عبداً معيئاً ، وهو عالم ببيعته
 وان كان غير عالم بإحرامه ، فله الخيار في امضاء البيع أو فسخه ، فعلى هذا ، لو لم
 يعلم بإحرامه حتى أحل منه ، ففي خياره ، وجهان :-

أحدهما : لا خيار له ، اعتباراً بالحال .

والثاني : له الخيار اعتباراً بما وجب .

وان كان العبد قد أحرم بغير اذن سيده ، فلا خيار للمشتري في فسخ البيع ،
 لقد رته على دفع الضرر [عن نفسه] ^(١) بمنع العبد من إحرامه ثم المشتري بالخيار ،
 بين أن يمكنه أو يمنعه ، وإنما كان بالخيار وان لم يكن إحرامه في ملكه ، لأن إحرام
 العبد لما كان [عن] ^(٢) غير اذن السيد كان [إحرامه] ^(٣) غير مستقر ، وكان لمالك
 رقه منعه منه لما فيه من تفويت منفعته ، وبإبطال تصرفه . فعلى هذا لو مكته البائع ومنعه
 المشتري كان منع المشتري أولى من تمكين البائع الوجود المنع من مالك ، ووجود التمكين
 من غير ملك .

(١) في (ب) عنه .

(٢) في (أ) من .

(٣) في (أ) إحراماً .

(١٤٢) "سألة"

قال الشافعى : ولو أذن له أن يتنعم ، فأعطاه دما لتتمعه لم يجز عنه إلا الصوم

ما كان ملوكا ، ويجزئ أن يعطى عنه ميتا كما [٠٠٠ / (١) يعطى] عن [(٢) ميت] ٢١٩ / ل س
قضا " لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر سعدا أن يتصدق عن أمه [يعهد
موتها] (٣) (٤)

(١) فى (أ) زيادة ما بين المعقوفين : [كان] . وانظر : الام - مختصر المزنى - ص ٢٠

(٢) فى (جميع النسخ) غير ، انظر : نفس المصدر السابق .

(٣) فى (جميع النسخ) ساقطة . انظر : نفس المصدر السابق .

والحديث رواه البخارى وأبو داود والنسائى من حديث سعد بن عباد رضى الله عنه . قال " قلت يا رسول الله ان أمى ماتت ، فأى الصدقة أفضل ؟ قال : الماء ، فحفر بئرا وقال : هذه لأُم سعد " .

وأخرج الخمسة الا سلبا من حديث ابن عباس رضى الله عنهما " أن رجلا قال يا رسول الله ان أمى توفيت ، اينفعها أن اتصدق عنها ؟ قال نعم : قال : ان لى مخرافا ، فأنا أشهدك أنى قد تصدقت به عنها " قوله " مخرافا " ، المخراف : الحقيقة .

انظر : تيسير الوصول - فى احكام الصدقة - ٣ / ١٢ ، والام - مختصر المزنى - ص ٧٠ ، وصحيح البخارى - كتاب الوصايا - ٩ / ٤ .

(٤) والمراد " بسعد " فى الحديث هو :

سعد بن عباد بن دليم بن حارثة الخزرجى الانصارى :

صحابى رضى الله عنه ، اتفقوا على أنه كان نقيب بنى ساعدة ، وكان صاحب رايصة الانصار فى المشاهد كلها ، كان مشهورا بالكرم ، وشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لسعد بأنه غيور ، وكان شديد الغيرة ، شهد سعد العقبة وبدر وقيل لم يشهد بدر وشهد باقى المشاهد ، روى عنه بنوه قيس وسعيد واسحق وعبد الله بن عباس وابو امامة وسهل بن سهل ، توفى رضى الله عنه سنة (٦١ هـ) وقيل (٥٥ هـ) واتفقوا على أنه كان بأرض حوران من الشام واجمعوا على أنه توفى بحوران ، ويقال أن سبب موته رضى الله عنه أنه جلس يبول فى نفسق فاختيل فمات من ساعته واخضر جلده ، وقال رجل من ولده ما علمنا بموته بالمدينة حتى بلغنا =

وجملة الدماء الواجبة على العبد في احرامه ضربان :-

أحدهما : أن تجب بفعل العبد من غير أمر السيد .

والثاني : أن تجب (عليه) ^(١) بفعل العبد عن أمر السيد .

فان (وجبت) ^(٢) بفعل العبد من غير أمر السيد ^(٣) ، فان كان العبد معسراً لم يملكه السيد ما يكفر به ، فكفارته الصيام ، وان ملكه السيد ما يكفر به ، فعلى قوله فسي القديم : ان العبد يملك اذا ملك ، يكفر بالدم ، ولا يجوز له ^(٤) أن يصوم لقدرته وملكه .

وعلى قوله في الجديد : ان العبد لا يملك اذا ملك ، فلا يجزئه أن يكفر بالدم ، لأنه لا يملكه ، وعليه أن يكفر بالصوم لأنه فرضه ، فعلى هذا لو لم يكفر بالصوم حتى اعتق فان كان بعد عتقه معسراً كقر بالصوم أيضاً ، وان كان بعد عتقه معسراً كقر بالصوم أيضاً ، وان كان بعد عتقه موسراً ، فعلى قولين منيين على اختلاف قوله في الكفارة ، هل يراعى بها حال الوجوب أو حال الاداء أحد القولين : أن المراعى بها حال الاداء ، كالصلاة ، فعلى هذا لا يجزئه الصوم ، وعليه أن يكفر بالدم .

والقول الثاني : أن المراعى بها حال الوجوب ، كالحدود فعلى هذا لا يلزم أن يكفر بالدم ، ويجزئه أن يكفر بالصوم فان عدل عن الصوم الى الدم ففيه وجهان :-

= أن غلمانا سمعوا قائلاً في بشر يقول :

قد قتلنا سيد الخرج سعد بن عبادة

ورميناه بسهمين فلم نخط فؤاده

قال ابن قتيبة : ويقال أنه نهش وهو الصحيح . والله أعلم .

انظر ترجمته في : تهذيب الاسماء واللغات : ٢١٢ / ١ - ٢١٣ ، والمعارف لابن

قتيبة : ص ١١٢ - ١١٣ .

(١) في (أ) ساقطه .

(٢) في (أ) وجب . (٣) في (ج) ساقطه .

(٤) في (ج) ساقطه .

أحدهما : يجرئه ، لأن الدم أغلظ حالا من الصوم .
 والوجه الثاني : لا يجرئه الا الصوم ، لأنه في حال رقلم يكن يجرئه الا الصوم ،
 فكذلك بعد عتقه لا يجرئه الا الصوم .
 وأما الضرب الثاني : وهو أن يجب بفعل العبد عن أمر السيد وهذا على
 ضربين :

أحدهما : مالا يستبيح فعله ، فان أمره السيد به ، كالوطء وقتل الصيد .
 فهذا يكون حكمه حكم ما فعله من غير أمر السيد ، لأن أمر السيد لا يبيح ما كان محظورا ، ٢٢٠ / لم
 فكان وجود أمره كعدمه .

والضرب الثاني : ما يستبيح فعله بأمر السيد كالتمتع والقران فاذا تمتع [أو]^(١) قرن
 عن أمره . فعلى قوله في الجديد : أن العبد لا يملك اذا ملك ، يكون كما لو فعله
 بغير أمره ، فيكفر بالصوم ، ولا يجرئه الدم ، ولا يلزم السيد اخراج الدم عنه .
 وعلى قوله في القديم : [أن العبد]^(٢) يملك اذا ملك فيجرئه الدم .
 وفي وجوب الكفارة قولان ، نص عليهما في القديم :

أحدهما : أنها واجبة على السيد بأمره ، فعلى هذا : على السيد اخراج الدم
 عنه ، ولا يلزمه استئذان العبد فيه .

والقول الثاني : أنها واجبة على العبد دون [...]^(٣) السيد لأنها وجبت
 بفعل العبد دون فعل السيد ، فعلى هذا : ان لم يملك السيد كفر بالصوم ،
 كالمعسر ، وان ملكه السيد كفر بالدم ، كما لموسر ، فلو أخرج السيد عنه الدم لسم
 يجرئه الا بأمره ، وان أخرجه بغير أمره لم يجرئه ، لأن ما يفتقر الى النية لا يصح فعله
 عن الحي الا بأمره .

(١) في (أ ، ج) و .

(٢) في (أ ، ب) ساقطه .

(٣) في (أ) زيادة ما بين المعقوفين : [ان] .

(١٤٧ / ١) " فصل "

فان مات العبد قبل أن يكفر عن نفسه بالصوم ، وقبل أن يكفر عنه [سيده ^(١)]
بالدم ، فان قلنا : ان الكفارة وجبت على السيد فيما أمره بفعله ، على أحد القولين ،
فعلى السيد اخراجها ، وان قلنا : انها وجبت على العبد فيما لم يأمره السيد
أو فيما أمره على أحد القولين ، لم يلزم السيد اخراجها ، لأنها لم تجب عليه ، فان
تطوع السيد بأخراجها عنه أجزأ على القولين معاً ، سواء قيل : أن العبد يملك
إذا ملك أم لا ، لأن ذلك ليس بتطليكا للعبد ، وانما هو اسقاط فرض لزمه بدفعه الى
المساكين ، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم [أنه ^(٢) أمر سعداً أن يتصدق
على أمه ^(٣) فان قيل : فاذا جوزتم تكفير السيد عن عبده بعد موته - لأنه ليس [فيه ^(٤)
بتطليكه له ، وانما هو اسقاط فرض لزمه بدفعه الى المساكين - فهلاً جوزتم تكفير السيد عنه
في حياته ، لأنه ليس فيه تطليكه [له ^(٥) وانما [هو ^(٦) اسقاط فرض لزمه بدفعه ^(٧) ٢٢٠ / لس
الى المساكين ، قيل : انما اجزاء [تكفيره ^(٨) عنه بعد موته ولم يجزئه في حياته ، لأنه
يفتقر الى اذنه في الحياة ، وهو من لا يصح منه التكفير بالدم ، فلم يصح منه اذنه فيه ،
ولا يفترق الى اذنه بعد [الموت ^(٩)] فصح [التكفير عنه ، والله أعلم [بالصواب ^(١٠)

(١) في (ب) السيد .

(٢) في (ج) ساقطه .

(٣) في (ج) بتطليكه له .

(٤) في (أ ، ب) ساقطه .

(٥) في (أ ، ب) ساقطه .

(٦) في (ب) أن يكفر .

(٧) في (أ ، ب) التكفير .

(٨) في (أ ، ب) فيصح .

(٩) في (أ ، ب) ساقطه .

» ۱۴ «

» الرابع عشر «

باب

من أهل مجتہدین

أو
عمر قینے

١٤ / (١٤٨) "باب من أهل بحجتين أو عرتين" (١)

قال الشافعي : من أهل بحجتين أو بحج ، ثم أدخل عليه حجا أو بعمرتين —
معا ، أو بعمرة ، ثم أدخل عليها [عمرة ^(٢)] أخرى ، فهو حج واحد ، وعمرة واحدة ،
ولا قضاء عليه ، ولا فدية .

قال المزني [الفصل ^(٣)] إلى آخر الباب .

وهذا كما قال الإحرام بحجتين لا ينعقد ، وكذلك بعمرتين فإذا أحرم بحجتين
أو بحجة ، ثم أدخل عليها أخرى ، كان حجا واحدا ، ولم يلزمه قضاء الأخرى ، وكذلك
لو أحرم بعمرتين أو [بعمرة ^(٤)] ، ثم أدخل عليها أخرى ، كانت عمرة واحدة ، ولم
يلزمه قضاء الأخرى ، وقال أبو حنيفة : ^(٥) إذا أحرم بحجتين أو [بعمرتين ^(٦)] انعقد
أحرامهما جميعا ، فإذا توجه في السير [رفض ^(٧)] أحداهما ، وقضاها من قابل ،
وعليه دم ، استدلالا بقوله تعالى (واتموا الحج والعمرة لله) فأوجب عليه إتمام
جنس الحج والعمرة ، ولأنه إحرام تضمن نسكين ، فجاز أن ينعقد بهما جميعا —

(١) في "مختصر المزني" . "باب هل له أن يحرم بحجتين أو عرتين وما يتعلق بذلك"
قال الشافعي : من أهل بحجتين أو عرتين معا أو بحج ثم أدخل عليه حجبا
آخر أو بعمرتين معا أو بعمرة ثم أدخل عليها أخرى فهو حج واحد وعمرة واحدة
ولا قضاء عليه ولا فدية .

انظر : الام - مختصر المزني - ص ٧٠ .

(٢) في (ج) ساقطه .

(٣) في (ب) ساقطه .

(٤) في (أ) عمرة .

(٥) انظر : حلية العلماء : ٢٣٧ / ٣ ، والبنية شرح الهداية : ٨٠٦ / ٣ - ٨٠٧ ،

مدائع الصنائع : ١١٩٤ / ٣ - ١١٩٥ .

(٦) في (أ) ، (ج) عرتين . (٧) في (أ) ، (ج) قضى .

كالحج والعمرة طرداً^(١) ، وكالصلاة عكساً^(٢) ، ولأن الحج [يلزم]^(٣) بالدخول فيه ، كما يلزم بالنذر [له]^(٤) ثم ثبت أنه لو نذر حجتين ، لزمه أن يأتي بهما ، فكذلك إذا أحرم بهما ، لزمه أن يأتي بهما .

والدلالة عليه : ما روى عن الأقرع بن حابس أنه قال " أحجتنا هذه لعائنا أم للأبد ؟ فقال : بل للأبد " ^(٥) فكان على عمومه ولم يقل إلا أن يحرم بحجتين ، ولأنهما عبادتان لا [يمكنه]^(٦) المضى في شيء من أفعالهما ، فوجب أن لا ينعقد أحرامهما بهما ، كالصلاتين .

/ فان قيل : المعنى في الصلاتين أنه لما لم ينعقد أحرامه بأحدهما علم ينعقد بهما ، ٢٢١ / لم ولما انعقد أحرامه بأحد الحجتين انعقد بهما .

قيل المعنى في الصلاة مخالف للمعنى في الحج ، لأن تعيين النية في الصلاة واجب فاذا أحرم بالصلاتين ، لم ينعقد أحرامه بأحدهما ، لأنه لم يعينها بنيته وتعيين النية في الحج غير واجب ، فاذا أحرم بهما انعقد أحرامه بأحدهما ، لأنه لا يفتقر إلى تعيينها بنيته ، ولأنهما عبادتان لا يصح المضى فيهما ، فلم يصح الأحرام بهما ، كالصلاتين ولأنهما عبادتان منع الوقت من استدامتهما ، فوجب أن يمنع من ابتدائهما [كالصومين]^(٧) في اليوم الواحد ، ولأن الأحرام بالنسك يوجب انعقاد النسك ، والمضى فيه ، فلما كان الأحرام بالحجتين لا يوجب المضى فيهما ، وجب أن يكون الأحرام بهما لا يوجب انعقادهما .

(١) يعني : جواز انعقاد الأحرام بحجتين وثلاث حجج وأربع وهكذا وكذا العمرة .

(٢) قوله : وكالصلاة عكساً : يعني : وكما لا يجوز انعقاد الصلاتين بأحرام واحد .

(٣) في (ب) يلزمه .

(٤) في (ب ، ج) ما قطعه .

(٥) سبق تخريجه . في ص / ١٨ .

(٦) في (أ) يمكن .

(٧) في (أ) كالصلاتين .

وتحرير ذلك قياسيا : أنه أحد موجبي الاحرام ، فوجب أن لا يشتمل على حجتين كالضى فيهما ، ولأن الاحرام ركن كالطواف ، ثم ثبت أن الطواف لا يصح عن حجتين فكذلك الاحرام لا يصح عن حجتين ، وتحرير ذلك [قياسا]^(١) :

أنه ركن من أركان الحج ، فوجب أن لا يصح عن حجتين ، كالطواف .

فأما الجواب عن استدلالهم بعموم الآية : فهو أنها توجب اتمام ما انعقد وحقيقة اتمام البناء على ما مضى ، وابوحنيفة يمنع منه ، فلم يكن فيها دلالة ، لأن خلافا ففى انعقاد ما يجب عليه اتمامه .

وأما قياسه على النسكين المختلفين : [فالمعنى]^(٢) فيه : أنه يمكنه الضى فيهما

[فذلك]^(٣) انعقد احرامه بهما ، ولما كان النسكان المتفقان لا يمكنه الضى فيهما

لم يصح احرامه بهما ، وأما جمعه بين الاحرام والنذر فغير صحيح ، لأن النذر أعم

[لزوماً]^(٤) من الفعل ، ألا ترى : أنه لو نذر صلاتين لزمه الاتيان بهما ، ولو (٢٢١ ل س)

أحرم بصلاتين لم يلزمه الاتيان بهما ، فكذلك الحج ، والله أعلم [بالصواب]^(٥)

(١) فى (ج ، د) ساقطه .

(٢) فى (أ) ساقطه .

(٣) فى (ب) فكذلك .

(٤) فى (ج) ساقطه ، وعبارته : أعم له وما يتعلق من الفعل . الخ .

(٥) فى (أ) ساقطه .

« ١٥ »

« الخامس عشر »

« باب »

الإجازة على الحج
والوصية به.

١٥ / ١٤٩ (١) « باب الاجارة على الحج والوصية [به] » (١)

قال الشافعى : (٢) لا يجوز أن يستأجر من يحج عنه ، اذا لم يقدر على مركب لضعفه
أو كبره الا بأن يقول : يحرم عنه من موضع كذا وكذا .

قد ذكرنا : أن النياية فى الحج جائزة ، والاستئجار عليه جائز ، وقال أبوحنيفة : (٣)

(١) فى (أ ، ج) ساقطه .

(٢) عبارة " المختصر " .

قال الشافعى : ولا يجوز أن يستأجر الرجل من يحج . . الخ .

انظر : الام - مختصر العزنى - ص ٢١ .

(٣) جاء فى كتاب " الحجة " :

عن أبى حنيفة فى الرجل يموت ولم يحج ، فيوصى أن يحج عنه أن ذلك من ثلثه
وان لم يبلغ ذلك ثلثه أحج عنه من حيث يبلغ الثلث الا أن يختار الورشة أن
يحجوا عنه من بلاده بما بلغ .

قال محمد ، وقال أبوحنيفة : ان تطوع رجل عن رجل فحج عنه وقد مات
ولم يحج ، فذلك جائز ولياً كان له أو غير ولي ، فلو أن رجلاً أدركه الكبر ، ولم
يحج حجة الاسلام ، فحج عنه بعض ولده أو ولى غيره أجزاء ذلك - ان شاء الله
تعالى .

انظر : الحجة : ٢ / ٢٢٥ ، وحلية العلماء : ٣ / ٢٠٥ - ٢٠٩ .

قال الكاسانى فى " البدائع " : الحج من العبادات المشتملة على البدن والمال
فلا يجوز فيه النياية عند القدرة ، ويجوز عند الفجر ، والكلام فيه يقع فى مواضع ،
فى جواز النياية فى الحج فى الجملة ، وفى بيان كيفية النياية فيه ، وفى بيان
شروط جواز النياية ، وفى بيان ما يصير النائب به مخالفاً ، وبيان حكمه
اذا خالف . انظر السألة بالتفصيل فى : بدائع الصنائع : ٣ / ١٢٨٩ - ١٢٩٨
وقال السرخسى فى " المبسوط " :

رجل استأجر رجلاً ليحج عنه لم تجز الاجارة عندنا ، وأصل السألة أن الاستئجار
على الطاعات التى لا يجوز ادائها من الكافر لا يجوز عندنا .

انظر السألة بالتفصيل فى : المبسوط للسرخسى - باب الحج عن الميت وغيره

لا تصح النيابة في الحج ، [ولا ^(١) الاستئجار عليه ، فان استأجر [رجل ^(٢) رجلاً ليحج عنه ، أو عن ميت وقعت الحجة للحاج ، وكان للمحجوج عنه ثواب نفقته استدلالاً بأن الحج من عبادات الإبدان ، فوجب أن لا تصح النيابة فيه ، كالصلاة والصيام ، ولأنها عبادة يتعين عليه فعلها بالدخول فيها ، فوجب أن لا تصح الإجارة [عليها ^(٣)] و ^(٤) لا النيابة فيها ، كالجهاد ، والدلالة عليه : رواية عطاء عن ابن عباس " أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلاً يقول : لبيك عن شبرمة ، فقال : أحججت عن نفسك ؟ قال : لا ، قال : حج عن نفسك ، ثم عن شبرمة ^(٥) ، فاذن له في الحج عن شبرمة ، فأقتضى أن يكون الحج واقعاً عنه ، والغرض ساقطاً به وروى عن الخشعمية أنها قالت : " يارسول الله ، ان فريضة الله في الحج على عباده أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يستمسك على راحلته ، فهل ترى أن أحج عنه ؟ فقال : نعم . قالت : أينفعه ؟ قال نعم . قال ، أرايت لو كان على أبيك دين فقضيته ، أينفعه ؟ قالت : نعم ، قال : فدين الله أحق أن يقضى ^(٦) ، فجعل قضاء الحج عنه سقطاً لغرضه ، كما أن قضاء الدين عنه سقطاً لدينه ، وقال عليه السلام لأبي رزين " حج عن أبيك ، واعتمر ^(٧) " ولأن كل عمل جاز أن يتطوع به الغير عن الغير جاز أن تصح فيه النيابة ، ويصح عليه عقد الإجارة ٢٢٢ / ل م

= وجاء في الهداية :

وفي الحج النفل تجوز الانابة حالة القدرة ، لأن باب النفل أوسع ، ثم ظاهر المذهب أن الحج يقع عن المحجوج عنه .

انظر : البناية شرح الهداية : ٨٥٠ / ٣ .

(١) في (ج) ساقطه .

(٢) في (ب) ساقطه .

(٣) في (أ) عليه . (٤) في (أ ، ب) ساقطه .

(٥) سبق تخريجه ص ٨٢ .

(٦) سبق تخريجه ص ٣٧ .

(٧) سبق تخريجه ص ٤١ .

كبناء الساجد [وكتب ^(١)] المحاف ، فان قالوا : لانسلم أنه يجوز أن يتطوع به
الغير [عن الغير ^(٢)] قلنا : نعني أنه يضيف الفعل اليه فيقول : ليبيك عن فلان
فيحصل له ثواب النفقة ، ولأنه من فروض الأعيان ، يجب بوجود مال ، فوجب أن تصح فيه
النيابة ، كالزكاة ، فأما قياسهم على الصلاة ، والصيام ، فالمعنى فيه أن الصلاة ،
والصيام لا يتعلق وجوبهما بالمال ، فلذلك لم تصح فيهما النيابة ، وليس كذلك الحج .
وأما قياسهم على الجهاد ، فالمعنى فيه : أنه ليس من فروض الأعيان فلذلك لم
تصح النيابة فيه ، لاستواء النائب [والمناب ^(٣)] عنه وليس كذلك الحج .

(١) في (أ) وكتبه .

(٢) في (ج) ساقطه .

(٣) في (د) والمنوب .

(١٩٩ / ١) " فصل "

فإذا ثبت جواز الاستئجار على الحج ، فعقد الاجارة فيه لازم [كسائر]^(١) عقود
 [الاجارات]^(٢) ، وهو على ضربين : معين ، وفي الذمة .
 [أما]^(٣) المعين : [فهو]^(٤) أن يقول : قد استأجرتك لتحتج عني بمائة
 درهم ، فيكون عقد الاجارة عليه في عينه ، فإذا حج [عنه]^(٥) غيره لم يجز ،
 [وان]^(٦) مات ، بطلت الاجارة ، كمن استأجر بغيره [بعينه]^(٧) ليركبه فمضى
 سفرة ، لم يجز لمؤجره أن يبدله بغيره ، ويبطل عقد الاجارة بموته .
 وأما الذي في الذمة : فهو أن يقول : قد استأجرتك لتحصيل حجة لي ، بمائة
 درهم ، أو يقول : [قد استأجرت منك تحصيل حجة لي بمائة درهم]^(٨) فيكون عقد
 الاجارة في [ذمته]^(٩) ، فان أحج غيره جاز ، وان مات لم تبطل الاجارة ، كمن
 استأجر ظهر بغيره في الذمة ، فلمؤجره أن يركبه . أي بغير شاه ، [فان]^(١٠) مات
 البعير ، فعليه أن يبدله بغيره ولا تبطل الاجارة بموته .

(١) في (د) ساقطه .

(٢) في (ب) الاجاره .

(٣) في (ب ، ج) فأما .

(٤) في (ج) فقله .

(٥) في (ب) عن ، وفي (ج ، د) ساقطه .

(٦) في (أ) فان .

(٧) في (ب) ساقطه .

(٨) في (ج) هذه العبارة مكرره .

(٩) في (ب) الذمة .

(١٠) في (ج) وان .

(٤٩ ب) " فصل "

فاذا تقرر أن عقد الاجارة على الحج يصح على هذين الضريين كغيره من عقود

الاجارات ، انتقل الكلام الى بيان حكم كل واحد منهما ، فان كان العقد معيناً ، (٢٢٢ لـ ب) فعلى ثلاثة أضرب :-

أحدها : أن [يعقدها] ^(١) معجلاً .

والثاني : أن يعقدها مؤجلاً .

والثالث : أن يعقدها مطلقاً .

فان عقدها [معجلاً] ^(٢) وهو أن يقول : قد استأجرتك لتعج عني في هذه

السنة . فهذا على ضريين :-

أحدها : أن يكون سير الناس مكنياً ، ووقت [خروجهم متانياً] ^(٣) وذلك

يختلف على حسب اختلاف البلاد في القرب والبعد ، واذا كان وقت سير الناس

[مكنياً] ^(٤) صح العقد ، سواء كان في أشهر الحج ، أو في غير أشهر الحج ؛ لأن من

بأقصى [بلاد] ^(٥) خراسان وبلاد الترك ، لا يدرك الحج / اذا ابتداء [بالسير] ^(٦)

في أشهر الحج حتى يقدم [السير] ^(٧) قبل أشهر الحج ، فاذا صح العقد وأخّر

السير يوماً ، أو أياماً جاز .

والضرب الثاني : أن يكون سير الناس غير ممكن ، و [وقت] ^(٨) خروجهم غير

(١) في (ب) يعقد له .

(٢) في (أ ، ب ، ج) مطلقاً .

(٣) في (د) سيرهم متبايناً .

(٤) في (ج) ساقطه .

(٥) في (أ ، ب) ساقطه .

(٦) في (أ) السير .

(٧) في (ج) السير .

(٨) في (أ) ساقطه .

مات وذلك قد يكون بأحد وجهين ، أما لقرب الزمان وضيقه عن ادراك الحج [فيه ^(١)]
 كالعراقى اذا استؤجر فى عشر النحر ، [و ^(٢)] أما لسعة الزمان أو [بمسده ^(٣)]
 [عن ^(٤)] خروج الناس فيه ، كالعراقى اذا استؤجر قبل أشهر الحج ، فعقد
 الاجارة باطل ، لأن ما اقتضاه العقد من تعجيل الحج مستنع ، فان عقده مؤجلاً
 وهو أن يقول : قد استأجرتك ^(٥) لتحج عنى فى العام المقبل ، فعقد الاجارة
 باطل ، لأن العقود على الأعيان [بشرط ^(٦)] تأخير التسليم باطل ، وان عقده
 مطلقاً ، وهو أن يقول : قد استأجرتك لتحج عنى ، ولا يقيد به زمان ، فإطلاقه يقتضى
 التعجيل ، لأن الأجل لا يلزم الا بشرط ، فيكون كما لو شرط التعجيل فى اعتبار ٢٢٣ / ل م
 الوقت على ما مضى .

(١) فى (أ) ساقطه .

(٢) فى (د) ساقطه .

(٣) فى (ب) تعذر

(٤) فى (ب) ساقطه .

(٥) فى (ب) استأجر .

(٦) فى (أ) شرط .

(١٤٩ / ج) " فصل "

وان كان العقد في الذمة ، فعلى ثلاثة أضرب أيضاً :
 أحدها : أن يعقده معجلاً .
 والثاني : أن يعقده مؤجلاً .
 والثالث : أن يعقده مطلقاً .

فان عقده معجلاً ، وهو أن يقول : قد استأجرت منك تحصيل حجة لى في هذا العام بمائة درهم ، اعتبرت الوقت ، فان كان السير فيه ممكناً ، أو كان قبل وقت السير ، فالعقد فيه جائز ، وانما جاز في الذمة قبل وقت السير ، ولم يجز العقد المعين قبل وقت السير ، لأن تأخير ما في الذمة جائز ، وتأخير المعين غير جائز ، وان كان السير غير ممكن ، لضيق الوقت وقربه من الحج ، فالأجرة فيه باطلة ، لأنفسه عقد على عمل غير مقدور عليه عند محله ، وان عقده مؤجلاً وهو أن يقول : قد استأجرت منك تحصيل حجة لى في العام المقبل فالأجرة جائزة ، لأن ما في الذمة يصح تأجيله ، كالسلم^(١) ، وان عقده مطلقاً ، وهو أن يقول : قد استأجرتك منك تحصيل حجة لى ولا يقيد به زمان ، فاطلاقه ، يقتضى تعجيله ، فيكون كما لو عقده معجلاً على ماضى .

(١) السلم : لغة أهل الحجاز ، والسلف لغة أهل العراق ؛ سى سلماً لتسليم رأس المال في المجلس ، وسلفاً لتقديم رأس المال .

واصطلاحاً : هو بيع موصوف في الذمة يشترط له مع شروط البيع أمور :
 أحدها : تسليم رأس المال في المجلس .

والثاني : كون المسلم فيه ديناً .

والثالث : المذهب ، أنه اذا أسلم بموضع لا يصلح للتسليم أو يصلح لحطه مؤنة اشترط ببيان محل التسليم والا فلا .

انظر : الصباح المنير : ٣٦٠ / ١ ، ومغنى المحتاج - كتاب السلم : ١٠٢ / ٢ -

(١٤٩ / د) " فصل "

فإذا ثبت جواز الاستئجار على الحج معيناً وفي الذمة ، فعقد الاجاره فيه يحتاج الى تعيين أربعة أشياء :-

أحدها : تعيين النسك .

والثاني : تعيين وقت النسك .

والثالث : تعيين ميقات النسك .

والرابع : تعيين من يؤدي النسك عنه .

فأما تعيين النسك فهو من شرط صحة العقد ، لأنه المقصود بالعقد . فافتقر

الى ذكره ليكون العمل به معلوماً ، فيذكر في العقد انه استأجره بحج أو عمرة / أو قران ٢٢٣ / لـ س
أو تنع ، فان لم يذكر ذلك بطل العقد للجهالة بالمعقود عليه .

وأما تعيين وقت النسك فهو الأجل ، فان ذكره انصرف العقد عن الحلول الى التأجيل ، فيكون حكمه على ماضى ، وان أغفله انصرف العقد عن التأجيل الى الحلول فيكون على ماضى (١) .

وأما تعيين ميقات النسك ، فلينتف عن العقد الجهالة [وبصير] (٢) العمل معلوماً فان ذكر موضع الاحرام وعينه صح العقد ، وان أغفله ولم يعينه ، فقد قال الشافعى هاهنا وفي الأم : الاجارة باطلة ، وقال في الاملاء : الاجارة جائزه ، فاختلف أصحابنا على مذهبين :-

أحدهما : وهو قول أبى اسحاق المروزي واكثر البصريين ، أن المسألة على قولين (٣) :

أحدهما : أن الاجارة باطلة ، لأن الاحرام بالحج قد يجوز من الميقات وقبل

الميقات ، وأغراض الناس فيه مختلفة ، والعمل فيه مختلف ، وإذا اختلف العمل ، ولم

(١) فى (أ ، ب ، ج) ساقطه .

(٢) فى (أ) فيصير .

(٣) انظر : المجموع للنووى : ١٢١ / ٢ .

يكن معلوما كانت الاجارة على باطله .

والقول الثاني : ان الاجارة جائزة ، لأن موضع الاحرام مقدّر بالشرع فلم يحتاج الى تقديره بالعقد . ألا ترى أن سائر اركان الحج سوى الاحرام لما تقدرت بالشرع استغنى عن تقديرها بالعقد ، فكذا الاحرام .

والمذهب [الثاني] : ^(١) [أن] ^(٢) المسألة ليست على قولين ، وإنما هي على اختلاف حالين ، ومن قال بهذا ، اختلفوا في كيفية ذلك على مذهبين :

أحدهما : أن الموضع الذي أوجب تعيين الاحرام فيه ، وأبطل الاجارة بتركه إذا كان المحجوج عنه حيا ، لأن للمحج غرضا في الاحرام فافتقر الى تعيينه ، والموضع الذي أجاز فيه الاجارة إذا كان المحجوج عنه ميتا لفقد غرضه .

والمذهب [الثالث] : ^(٣) أن اختلاف الحالين على غير هذا الوجه ، فالموضع

الذي أبطل الاجارة فيه ، إذا كان لبلده طريقان ، وميقاتان مختلفان ، والموضع ٢٢٤ / لـ الذي أجاز الاجارة فيه إذا كان لبلده طريق واحد وميقات واحد .

فان قلنا : بجواز الاجارة ، فالحج واقع عن المحجوج عنه ، وللأجير الأجرة المسماة ، وان قلنا : ببطلان الاجارة ، فالحج واقع عن المحجوج عنه أيضا ، لوقوعه عن إذنه ، وان فسد العقد [و] ^(٤) العوض ، لكن يكون للأجير أجرة المشغل دون السمي ، لأن فساد العقد يمنع من استحقاق السمي .

وأما تعيين من يؤدي عنه النسك ، فهو شرط في اجزاء الحج [عنه] ^(٥) دون صحة العقد ، فان ذكره في العقد لم يفتقر الى ذكره فيما بعد فلو أمره المستأجر أن ينقل الحج عن أمره بالحج عنه الى غيره لزم الاجير ذلك ما لم يحرم بالحج ، لأنه ليس قس

(١) في (ب) الثالث .

(٢) في (أ) ساقطه .

(٣) في (أ) الثاني .

(٤) في (ج) في .

(٥) في (ج ، د) ساقطه .

ذلك زيادة صل [عليه]^(١) ولا تفويت فرض له ، [وان]^(٢) أحرم عنه لم يلزمه بل لم يجزله ، لأن الحج قد تعيّن عن الاول بدخول الأجير فيه ناوياً عنه ، والحج اذا تعيّن عن شخص لم يجز نقله الى غيره ، وان لم يذكر المحجوج عنه في عقد الاجارة ، فالمعقّد صحيح ، لأن العمل معلوم ، وليس للأجير أن يحرم بعد تعيّن المحجوج عنه ليصرف الاحرام اليه ، فلو أحرم الاجير قبل تعيّن المحجوج عنه احراماً موقوفاً ليعرفه السي المحجوج عنه اذا تعيّن فهذا على ضربين :-

أحدهما : أن يفعل شيئاً من أركان الحج قبل تعيّن المحجوج عنه ، فهذا غير مجزئ ، ويكون الحج واقعاً عن الاجير ، لأنه لو جاز أن يكون الحج موقوفاً على تعيّن المحجوج عنه ، بعد فعل شيء من أركانه ، لجاز أن يكون موقوفاً على تعيّنه بعد فعل جميع [...]^(٣) أركانه وذلك غير جائز ، [فكذلك]^(٤) اذا فعل شيئاً من أركانه .

والضرب الثاني : أن تعيّن المحجوج عنه بعد الاحرام الموقوف وقيل فعل شيء ٢٢٤ / لس من الاركان ، ففيه وجهان :

أحدهما : لا يجوز لأن الاحرام ركن ، فلم يجز فعله قبل تعيّن المحجوج عنه كسائر الاركان ، فعلى هذا يكون الحج واقعاً عن الاجير ولا أجر له .
والوجه الثاني : أن ذلك جائز ، لأنه لما جاز أن يكون الاحرام موقوفاً على تعيّن النسك جاز أن يكون موقوفاً على تعيّن المحجوج عنه ، فعلى هذا يكون الحج واقعاً عن المحجوج عنه اذا عيّنه ، وللاجير جميع الأجرة .

(١) في (أ) ساقطه .

(٢) في (أ) فان .

(٣) في (ب) زيادة ما بين المعقوفين : [الحج] .

(٤) في (أ) وكذلك .

(١٥٨) "سألة"

قال الشافعى : وان وقت له وقتاً ، فأحرم قبله ، فقد زاده [خيراً ^(١)] وان
[تجاوزه ^(٢)] قبل أن يحرم فرجع محرماً أجزاء ، [وان ^(٣)] لم [يرجع ^(٤)] فعليه
دم من ماله ، ويرد من الاجرة بقدر ما ترك .

قد ذكرنا حكم الاجارة على الحج وما يحتاج الى تعيينه فى العقد فاذا تضمن
العقد تعيين الاربعة التى [ذكرنا ^(٥)] فخالف الاجير فيها [فخلافه ^(٦)] ، ان يعين
له ميقاتاً ، فيحرم من غيره أو يعين له نسكاً ، فيحرم بغيره ، أو يعين له مائماً ، فيحرم فـسـى
[غيره ^(٧)] ، أو يعين له شخصاً فيحرم عن غيره .

فنبداً بالميقات ، وان كان تقديم غيره أولى ، لأنه مسطور السألة اذا عيّن له
موضع الاحرام لم يخل حال ذلك الموضع من ثلاثة أقسام اما أن يكون ميقات البلد ،
أو قبل ميقات البلد أو بعد ميقات البلد ؟ [فان كان من ميقات البلد فهو الموضع
الذى لا يجوز مجاوزته ، ولا يلزم تقدمه وعلى المستأجر أن يحرم منه ^(٨)]

وان كان قبل ميقات البلد ، فقد لزم الاجير الاحرام منه بالعقد ، وان لم يكن
لزاماً بالشرع ، وان كان بعد ميقات البلد ، جاز للأجير الاحرام منه بالعقد ، وان لم
يكن جائزاً بالشرع ، والاجارة/صحيحة ؛ لأن العمل معلوم [وان ^(٩)] أحرم الاجير ٢٢٥/لم

(١) فى " مختصر المزنى ص ٧١ " ساقطه .

(٢) فى (ب) تجاوزاً .

(٣) فى (أ) فان .

(٤) فى (د) يحرم .

(٥) فى (ب) ذكرناها .

(٦) فى (أ) وخلافه .

(٧) فى (ج) بغيره .

(٨) فى (أ) ساقطه . وعجالة (ب) فان كان ميقات البلد ، وجب الاحرام منه بالشرع
والعقد .

(٩) فى (أ) فان .

من ميقات البلد كان محسناً ، وبالزيادة متطوعاً ، وقد أسقط [بها]^(١) عن المستاجر
 ما ، وإن أحرم بعد الميقات من الموضع الذى أمره ، فقد فعل ما لزمه بالعقد دون
 الشرع ، وعلى المستاجر دم ، لمجاورة الميقات دون الأجير ، لأن الأجير قد فُعل
 ما لزمه بالعقد ، والمستاجر تارك لما لزمه بالشرع ، فلذلك وجب الدم على المستاجر
 دون الأجير ، فإذا تقرر [بما]^(٢) ذكرنا من أحكام هذه المواضع الثلاثة لم يخل حال
 الأجير من ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يحرم من الموضع الذى أمر به ، فقد أدى ما وجب عليه .

والثانى : أن يحرم قبله ، فقد أدى الواجب ، وتطوع بالزيادة .

والثالث : أن يحرم بعده ، فهذا على ضربين :

أحدهما : أن يعود محرماً الى الموضع الذى أمر بالاحرام منه [فهذا يكون فى حكم
 من ابتداء الاحرام منه .

والضرب الثانى : أن لا يعود محرماً الى الموضع الذى أمر بالاحرام منه [فهذه
 مسألة الكتاب ، والكلام [فيها]^(٤) [يشتمل]^(٥) على فصلين :

أحدها : وجوب الدم بالمجاورة .

والثانى : رد ما قابل ذلك من الاجرة .

فأما الفصل الاول فى وجوب الدم ، فهو مبنى على تعيين المواضع الثلاثة :

أحدها : أن [يأمره]^(٦) بالاحرام قبل الميقات فيحرم بعده ، كأنه أمره بالاحرام
 من البصرة ، فلم يحرم منها ، وأحرم بعدها إما من ميقات البصرة أو قبل ميقات البصرة ،

(١) فى (أ) ساقطه .

(٢) فى (ج) ما .

(٣) فى (ج) ساقطه .

(٤) فى (ب) فيه .

(٥) فى (أ) مشتمل .

(٦) فى (أ) يأمرها .

فكله سواء ، والحج مجزئ وعلى الاجير دم لتركه الاحرام من الموضع الذى أمر بالاحرام منه ، فان قيل : انما [يجب]^(١) الدم فيمن جاوز ميقات الشرع ، فأما اذا لم يجاوز ميقات الشرع وانما جاوز ميقات العقد المستحق بالاجارة ، فلا يوجب دما

قيل : الدم [قد]^(٢) يجب [لمجاوزه]^(٣) / ميقات الشرع وغيره اذا كان واجبا ٢٢٥ / لس عليه ، الا ترى ان من نذر [الاحرام]^(٤) من البصرة ، [فأحرم]^(٥) بعدها لزمه دم لمجاورتها ، لأنه قد أوجب على نفسه الاحرام منها ، كذلك الاجير ، قد أوجب على نفسه بعقد الاجارة ، الاحرام من الموضع الذى أمر بالاحرام منه ، فاذا جاوزه غير محرم لزمه دم .

والثانى : ان يأمره بالاحرام من الميقات ، فيحرم بعده ، فالحج مجزئ ، وعلى الاجير دم ، وهذا أولى بالايجاب ، لأنه قد جاوز الميقات اللازم بالشرع والعقد معاً .
والثالث : ان يأمره بالاحرام بعد الميقات ، فيحرم بعد ذلك الموضع كأنه أمره بالاحرام بعد الميقات بفرسخ فأحرم بعد الميقات بفرسخين ، فالواجب في ذلك دمان : دم على المستأجر لمجاوزه الميقات ، ودم على الاجير لمجاورته ميقات العقد .
فهذا الكلام فى وجوب الدم .

(١) فى (أ) ساقطه .

(٢) فى (أ) ساقطه .

(٣) فى (أ) لمجاورته .

(٤) فى (ب) الحج .

(٥) فى (أ) وأحرم .

(١/١٥٠) " فصل " (١)

وأما الفصل الثاني في رد ما قابل قدر المجاوزة من الأجرة .

فقد قال الشافعي هاهنا ^(٢) : عليه دم ، وعليه أن يرد من الأجرة بقدر ما ترك ، وقال في القديم : عليه دم ، ولم يذكر رد شيء من الأجرة ، فاختلف أصحابنا ، فكان بعضهم يخرج ذلك على قولين ، وقد أشار إلى ذلك أبو اسحق المروزي : أحد القولين لا يرد شيئاً من الأجرة ، لأن ما أدخل به من الأحرام قد جبره بدم [وكان ^(٣) الدم بدلاً منه ، فلم يلزمه بدل ثانٍ .

والقول الثاني : وهو الصحيح ، أن عليه أن يرد من الأجرة بقدر ما ترك ، لأن الأجرة إذا كانت في مقابلة عمل معلوم لم يستحق جميعها إلا بجميع العمل ، فإذا ترك بعض العمل سقط من الأجرة ما قابله كسائر الإجازات ، فأما الدم ، فإنما أوجبه الشرع عليه من غير أن يكون للمستأجر فيه حق فلم يمنع ذلك من حق المستأجر ، وقال أبو علي ابن أبي هريرة : عليه أن يرد من / الأجرة [بقدر ^(٤) ما ترك قولاً واحداً ، وليس ترك ٢٢٦ / لم ذكره في القديم قولاً ثانياً ، فإن قيل : لو تطيب الأجير في أحراء أو حلق كان قد أدخل في أحراء نقصاً ، وعليه أن يجبره بدم ، وليس عليه أن يرد من الأجرة شيئاً ، فهلاً كان تارك الأحرام ، إذا جبره بدم ، لم يرد من الأجرة شيئاً ، قيل : الفرق بينهما ، أن [نقص ^(٥) الطيب ، والحلق ، نقص في ثواب الحج ، دون عمله ، وقد لزمه الدم ، فكان جبرانا لنقصه ولم يرد من الأجرة شيئاً لكمال عمله ، ونقص الأحرام نقص في ثواب الحج وعمله ، فلزمه الدم جبرانا لنقص الثواب ، ولزمه أن يرد من الأجرة بقدر ما ترك [جبرانا لنقص العمل .

فإذا ثبت أن عليه أن يرد من الأجرة بقدر ما ترك ^(٦) ، ففي اعتباره وكيفيته قولان :

(١) في (أ) ساقطه .

(٢) انظر : المجموع للنووي : ١٣٠ / ٧ - ١٣١ .

(٣) في (أ) فكان . (٤) في (أ) قدر .

(٥) في (ج) طمس . (٦) في (ج) ساقطه .

أحدهما : وهو [نصه ^(١)] في الجديد ، أنه يعتبر بقسط الاجرة من الموضع الذي
نص عليه دون البلد الذي خرج منه لتكون الاجرة مقسطة على أفعال الحج دون السفر
الموصل [اليه] ^(٢)

والقول الثاني : نص عليه في الاملاء ، أنه يعتبر بقسط الاجرة من بلده الذي خرج
منه ، وظل بأن قال : لأنه استؤجر على عمل وسفر فلم يفعل ذلك على التمام .

(١) في (ج) قوله .

(٢) في (ج) اليها .

(١٥٠ / ب) " فصل "

7 فاما ^(١) ما تركه الاجير من أفعال الحج سوى الاحرام فضرهان :

ركن ، ونسك ، فان كان ركنا كالطواف والسعى فعليه ان يأتي به ، لأنه لا يتحصل من الحج الا بفعله وله جميع الأجرة لأنه 7 لم ^(٢) يترك شيئا من أفعال الحج ، وان كان نسكاً فضرهان :

أحدهما : أن يكون تركه موجبا لدم كالرمي فهذا متى تركه الاجير فعليه دم ، وهل يرد من الأجرة بقسط ذلك أم لا ؟ على ما ذكرنا من اختلاف أصحابنا فيمن أحرم بمسند الميقات فمنهم من قال : يرد من الأجرة بقسط ذلك ، ومنهم من قال : على قولين .

والضرب الثاني ^ب أن يكون ما تركه غير موجب لدم ، كطواف القدوم ، فهذا متى تركه ٢٢٦ ل من الاجير فعليه أن يرد من الأجرة بقسطه قولا ولا حدا ، لا يختلف أصحابنا فيه ، لأنه عمل في مقابلة عوض لم يأت به ، ولا يبدله ، وعلى هذا : لو ترك البيت بمزدلفه ومنسى وطواف الوداع ، فان قلنا : ان عليه دما ، فهل يرد بقسطه من الأجرة على قولين من اختلاف أصحابنا ، وان قلنا : أنه لا دم عليه ، فعليه أن يرد بقسط ذلك من الأجرة قولا واحداً .

(١) في (أ) واما .

(٢) في (أ ، ج) ليس .

(١٥٠ هـ) " فصل " (١)

قال الشافعي في الأم^(٢) : ولو استأجره على أن يحرم عنه من اليمن فاعتبر عن نفسه ، ثم خرج إلى ميقات البلد الذي استأجر عليه ، فأهل بالحج عن الذي استأجره ، لم يجره إلا أن يخرج إلى ميقات المستأجر الذي شرط أن يهل منه ، وهذا مطرد على ما قررناه ، فإن خرج بعد فراغه من العمرة ، فأحرم بالحج عن المستأجر من اليمن فقد استحق جميع الأجرة ، وأجزأ الحج عن المحجوج عنه ، لأنه قد عمل جميع ما استأجر عليه ، وإن لم يعد إلى اليمن ، وأحرم بالحج من مكة ، فقد أجزأ ذلك [عن]^(٣) المحجوج عنه ، وعلى الاجير دم لترك الاحرام من اليمن ، وهل يرد من الأجرة بقسط ذلك أم لا ؟ على اختلاف اصحابنا . فمنهم من قال : يرد قولاً واحداً ، ومنهم من قال : على قولين ومن اصحابنا من قال : له أجرة الثل وليس بصحيح ، واعتبار الرجوع بقسط ذلك من الأجرة المسماة ، أن يقال : يكمل يؤجر بحج ويحرم من اليمن ؟ فإذا قيل : بعشرين ديناراً ، قيل : فبكم يوجد من حج عنه ويحرم من مكة ؟ فإذا قيل : بخسة عشر ديناراً ، فقد علم أن بينهما الربع ، [لأن] الخسة من العشرين ربعها ، فيرجع المستأجر على الاجير بربع الأجرة المسماة^(٤) .

(١) في (ب) مسألة .

(٢) انظر : كتاب الام - باب الاجارة على الحج - ١٢٤ / ٢ .

(٣) في (ج) ساقطه .

(٤) عبارة (د) لان الخسة من العشرين ربع الأجرة المسماة .

(١٥٠ / د) " فصل "

فلو استأجره لمحرّم من ميقات بعينه ، فأحرم من ميقات غيره نظراً فإن كان الاحرام ٢٢٢ / د
الذى أحرم منه أبعد من الميقات الذى أمر به أو مثله ، فله الأجرة المسماة ، ولا دم عليه
لوجود العمل المستحق عليه ، وإن كان الميقات الذى أحرم منه أقرب من الميقات الذى
أمر به نظراً فيه ، فإن كان قد مر بالميقات الذى أمر به فلم يحرم منه ، وأحرم من الميقات
الآخر فعليه دم ، لأنه قد لزمه الاحرام من الميقات الأول لحصوله فيه شرعاً وعقلاً ،
وهل يرد من [الأجرة] ^(١) بقسط ما بين الميقاتين على اختلاف اصحابنا ، فمنهم من
قال : يرد قولاً واحداً ، ومنهم من قال : على قولين ، وإن لم يكن قد مر بالميقات
الذى أمر به فلا دم عليه ، لأنه لم يحصل بموضع تعيين عليه الاحرام منه ، فيلزمه به
دم بتركه ، وإذا لم يلزمه دم فعليه أن يرد من الأجرة ، بقسط ما بين الميقاتين ، قولاً
واحداً .

فهذا الكلام فيه : إذا عين له الاحرام من ميقات ، فأحرم من غيره ، وما يتعلق
على ذلك من فروعه واحكامه .

(١) فى (١) ساقطه .

(١٠١٤) " فصل " (١)

وأما الفصل الثاني من الفصول الأربعة ، وهو أن يعين له الأحرام [ينسك]^(١)
فيحرم بغيره ، فهذا على أربعة أقسام :-

أحدها : أن يعين له في العقد ، الأحرام ، حج ، فيحرم [بعمره]^(٢)

والثاني : أن يعين له الأحرام بعمره ، فيحرم [بغيرها]^(٣)

والثالث : أن يعين له الأحرام بالقران ، فيحرم بغيره .

والرابع : أن يعين له الأحرام بالتتبع ، فيحرم بغيره .

فأما القسم الأول : وهو أن يعين له الأحرام بحجة مفردة ، فيحرم بغيرها فعلى
ثلاثة أقسام :-

أحدها : أن يحرم بعمره .

والثاني : أن يحرم قارناً .

والثالث : أن يتتبع .

فأما القسم الأول من هذه الأقسام الثلاثة ، وهو أن يستأجره لحجة مفردة فيعتمر ،
فهذه العمرة لا تسقط ما لزمه من الحج ، ثم لا يخلو حال المحجوج عنه من أحد أمرين :
أما أن يكون حياً ، أو ميتاً فإن كان حياً كانت العمرة واقعة عن الأجير دون المستأجر ،
لأنه لم يأذن له في العمرة ، والحق لا يجوز أن يعتمر عنه إلا بأذنه ، وإن كان ميتاً لم
يخل حاله من أحد أمرين : إما أن تكون عمرة الاسلام واجبة عليه ، أو ساقطة عنه ، فإن ٢٢٧/ل
كانت عمرة الاسلام واجبة عليه ، كانت العمرة واقعة عنه ، لأن الأجير قد نواه بها ، والميت
يجوز [أداء الحج والعمرة عنه]^(٤) بأذن وغيره ، ويكون متطوعاً بها ، ولا أجر له

(١) في (أ) ساقطه .

(٢) في (ج) لينسك .

(٣) في (ج) بغيره .

(٤) في (أ) بحج .

(٥) في (أ) أن يحج عنه ويعتمر .

فيها ، وعليه أن يحج عنه بعقد الاجارة ، وان كانت عمرة الاسلام غير واجبة على الميت ، فهل تكون العمرة واقعة عن الاجير أو عن الميت ؟ على قولين منيين على اختلاف قول الشافعي في جواز النية في حج التطوع وعمرة التطوع [فاحد ^(١)] القولين : أن النية في تطوع ذلك لا تجوز ، فعلى هذا تكون العمرة واقعة عن الاجير دون الميت ، وعلى الاجير أن يحج عن الميت بعقد الاجارة .

والقول الثاني : أن النية في تطوع ذلك جائزة ، فعلى هذا تكون العمرة واقعة عن الميت دون الاجير وهو متطوع بها لا يستحق [عليها ^(٢)] اجرة ، وعليه أن يحج عن الميت بعقد الاجارة .

والقسم الثاني : أن يستأجره بحجة مفردة ، فيقرن عنه ، فهذا على ضربين :-

أحدهما : أن يكون الحج عن حي

والثاني : أن يكون عن ميت .

فإذا كان الحج عن حي ، فالقران واقع عن الاجير دون المستأجر الحي ، لأنه لا يجوز أن ينوب عن الحي في العمرة الا بأذنه ، والحي لم يذن له في العمرة ، فلم يقع عنه ، وإذا لم تقع عن المستأجر كانت واقعة عن الاجير ، وإذا وقعت [للعمرة ^(٣)]

عن الاجير ، كان الحج تبعاً لها ، لأنه لا يجوز أن يقع أحد [نسكي القران ^(٤)] عن ٢٢٨ / لم شخص ، والآخر عن غيره ، وان كان الحج عن ميت فعلى ضربين :

أحدهما : أن يكون فرض العمرة باقياً عليه ، فهذا يكون عن الميت فيقع الحج والعمرة معاً عنه ، ويكون الاجير متطوعاً بالعمرة مؤدياً للحج فيسقط عنه الحج المستحق عليه [بعقد الاجارة ^(٥)] ويستحق جميع الاجرة وقد تطوع بالعمرة ، فلا يستحق عليها

(١) في (ج) واحد .

(٢) في (ا) بها .

(٣) في (ا) ساقطه .

(٤) في (ج) النسكين الفوات

(٥) في (ب) بالعقد .

أجرة ، وقد وجب عليه دم القران في ماله [لأنه ^(١)] تطوع به .

والضرب الثاني : أن يكون فرض العمرة قد سقط عنه ، فيكون على ما ذكرنا من القولين في جواز التطوع بذلك عن الميت .

أحدهما : أن العمرة ، والحج معاً يكونان عن الميت ، وقد تطوع الأجير بالعمرة ، فلا يستحق عليها عوضاً ، وقد سقط عنه الحج ، واستحق جميع الأجرة .

والقول الثاني : أن الحج والعمرة معا يقعان عن الأجير ، لأن العمرة لا يصح التطوع بها عن الميت ، فوقع عن الأجير والحج في القران لا يصح أن يفرد عن العمرة فوقع عن الأجير . [فلا ^(٢)] يستحق على ذلك أجرة ، لأنه عمل لنفسه ، ويكون ما استحق عليه من الحج بعقد الإجارة باقياً عليه .

[وأما ^(٣) قول الشافعي في كتاب [الام ^(٣)] وإذا استأجر ليحج عنه فقرن ، فقد زاده خيراً ، واستحق الأجرة المسماة ، فهو محمول على الحج عن الميت دون الحصى على ما قسمنا ^(٤)]

والقسم الثالث : أن يستأجره لحجة مفردة فيتتع ، فمعلوم أن العمرة في التمتع مفردة عن الحج ، فيكون الكلام في العمرة ، على ما مضى [من ^(٥)] القسم الأول ممن وقوعها عن الأجير ، أو المستأجر ، فان وقعت عن المستأجر كان الأجير متطوعاً بهما ، [فأما ^(٦) الحجة فهي واقعة عن المحجوج عنه/حيّاً كان ، أو ميتاً دون الأجير — لـ ٢٢٨ / ٢٢٨] لا أفرادها عن العمرة ، إلا أنه استأجر ليحرم بها من الميقات ، فأحرم بها من مكسة

(١) في (ب) ساقطه .

(٢) في (ج) ولا .

(٣) في (ج) فأما .

(٤) في (ج) ساقطه .

(٥) في (أ) في .

(٦) في (أ) وأما .

فيكون عليه دم [لمجاوزة الميقات] ^(١) وهل يرد من الاجرة بقسط ذلك أم لا ؟ على ما ذكرنا من اختلاف اصحابنا ، ولا دم على الاجير في تمتعه ، لأن دم التمتع انما يجب اذا وقع النسيكان معاً عن شخص واحد ، فأما اذا وقعنا عن شخصين فلا ، الا أن تقع العمرة عن المحجوج عنه لكونه ميتاً فيجب على الاجير دم التمتع لوقوع النسيكين عن شخص واحد ، فيكون الواجب عليه دمين : دم [التمتع] ^(٢) ودم مجاوزة الميقات .

(١) في (أ) المجاوزة .

(٢) في (ب) لتمتعته .

(١٥٠ / ٥) " فصل "

٢ فاما ^(١) القسم الثاني من الاقسام الاربعة : وهو أن يعين له الاحرام بعمره فيحرم بغيرها ، فعلى ثلاثة اقسام ايضاً :

احدها : أن يستأجره ^(٢) لعمره ، فيحرم بحج ، فهذا على ضربين :

احدهما : أن يكون ذلك عن حي ، فيكون الحج واقعا عن الأجير لعدم اذن الحي وعلى الاجير أن يؤدي ما عليه من العمرة .

والثاني : أن يكون عن ميت ، فيكون على ماضى في العمرة ، من اعتبار حال الميت في بقاء فرض الحج عليه ^(٣) أو سقوطه عنه ، ثم على الاجير أن يؤدي ما عليه من العمرة المستحقة بمقدار الاجارة .

والقسم الثاني : أن يستأجره لعمره فيحرم قارنا بحج وعمره ، فهذه يكون كمن استأجر لحجة مفردة ، فأحرم قارنا بحج ، أو عمره فيكون على ماضى من التقسيم والجواب .

والقسم الثالث : أن يستأجره لعمره ، فيتنع بالحج ، والعمرة فتكون العمرة واقعة عن المحجوج عنه ، حيا كان أو ميتا ، لانفرادها عن الحج وله جميع الاجرة ، لأنه قد أحرم بها من الميقات .

فاما الحج فان كان عن حي فهو واقع عن الاجير دون المستأجر الحي لعدم اذنه ^(٤) وان كان عن ميت ، فعلى ما ذكرنا ^(٥) من اعتبار حاله في بقاء فرض الحج ^(٢٢٩/ل م) عليه ، أو سقوطه عنه ، فان أوقعنا الحج عن الاجير لم يجب عليه دم التمتع ، لوقوع الحج على شخص ، والعمرة عن غيره ، وان أوقعنا الحج عن الميت ، فعلى الأجير دم التمتع لوقوع الحج والعمرة عن شخص واحد .

(١) في (١) واما . (٢) في (١) يستأجر .

(٣) في (١) و . (٤) في (١) فان .

(٥) في (ج) ساقطه .

" فصل " (١٥٠ / ز)

وأما القسم الثالث من الأقسام الأربعة : وهو أن يمتن الاحرام بالقران فيحرم بغيره ، فعلى ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يستأجره ليقرن فيحرم بحجة مفردة ، فتكون الحجة واقعة عن المحجوج عنه ، وقد وثق أحد النسكين مفرداً ، وهو الحج وبقي عليه النسك الثانى وهو العمرة ، ثم لا يخلو حاله من أحد أمرين : إما أن يأتى بالعمرة مفردة أو لا يأتى بها ، فإن لم يأت بها ^(١) فله من الاجرة بقسط ما عمل من الحج ، ويرد من الاجرة بقسط ما بقى من العمرة ، فيقال : بهم يوجد من يحرم بالقران ؟ فيقال : بعشرة دنانير ، ويقال ^(٢) : بهم يوجد من يحرم بحجة مفردة ؟ فيقال : بشانية دنانير ، فيرجع عليه من الأجرة بخسها ، وإن أتى بالعمرة مفردة سقطت عنه ، ثم ينظر ، فإن أحرم بها من الميقات فلا دم عليه ، وقد استحق جميع الأجرة ، لأنه قد أتى بالنسكين من الميقات مع زيادة العمل فى افرادهما ، وإن أحرم بها فى أدنى الحل ، فقد وفى النسك الثانى أيضا لكن قد كان يجب عليه أن يحرم بها من الميقات ، فأحرم بها فى أدنى الحل ^(٣) فيلزمه دم لترك الاحرام من الميقات ، وهل يرد من الاجرة بقسط ماترك ^(٤) بين الميقاتين على اختلاف اصحابنا .

والقسم الثانى : أن يستأجره ليقرن فيحرم بعمرة مفردة ، فتكون العمرة واقعة عن المستأجر ، وقد وثق أحد النسكين مفرداً وهو العمرة ، وبقي النسك الثانى وهو الحج فلا يخلو حاله من أحد أمرين : إما أن يأتى بالحج مفرداً ، أو لا يأتى به ، فإن لم يأت به ^(٥) رد من الاجرة ما قبله على ما ذكرنا ، وإن أتى به سقط عنه النسكان ٢٢٩ / لس

(١) فى (ج) ساقطه .

(٢) فى (أ) فيقال .

(٣) فى (أ ، ب) ساقطه .

(٤) فى (ج) ساقطه .

(٥) فى (أ) زيادة ما بين المعقوفين : / و / .

ثم اعتبر موضع احرامه بالحج على ما ذكرناه في العمرة من قبل .

والقسم الثالث : أن يستأجره ليقرن فيتمتع ، فقد وفق النسكين معاً ، لأنهم
 قد ^(١) استؤجر على عليهما قارناً ، فأفردهما ، فأجزا ، لأن الغرض يسقط
 بافردهما ، كما يسقط بقرانهما ، إلا أنه استؤجر ليحرم ^(٢) بهما من الميقات
 فأحرم بالعمرة من الميقات ، والحج من مكة فكان تاركاً للأحرام بالحج من الميقات
 فلزمه دم لتركه ، وهل يرد من الأجرة بقدر ذلك ؟ على اختلاف أصحابنا ، ولزمه
 دم آخر لتمتع به ، فان قيل : قدم المتعة انما وجب لترك الأحرام بالحج من الميقات
 وقد أوجبتم عليه ^(٣) لأجله ^(٤) دماً ، ^(٣) دماً ، ^(٤) ظم أوجبتم عليه دماً ^(٤) ثانياً ؟ قيل : هما
 وان وجبا بترك الأحرام بالحج من الميقات ، فمعنى وجوبهما مختلف ، لأن أحدهما
 واجب بالعقد والآخر واجب بالشرع ، وإذا اختلف معناهما لم يمنع وجوبهما .

فإذا ثبت وجوب الدين ، قدم المجاوزة واجب على الاجير ، وفي دم التمتع
 وجهان :

أحدهما : على المستأجر بدلا من دم القران ، لأنه قد أذن له في فعل النسكين
 على وجه يوجب دماً ، وقد فعلهما على وجه يوجب دماً فكان الدم لازماً له .
 والوجه الثاني : أنه واجب على الاجير ، لأنه واجب بالتمتع دون القران ، وهو
 لم يأذن له في التمتع ، فيكون ملتزماً لموجبه ، وانما أذن له في القران فعدل عنه الى
 التمتع تطوعاً به ، فوجب أن يلتزم الاجير موجب تطوعه .

(١) في (١) ساقطه .

(٢) في (ج) ساقطه .

(٣) في (١) ساقطه .

(٤) في (١) ساقطه .

(٥٠١ / ح) " فصل "

وأما القسم الرابع من الأقسام الأربعة : وهو أن يحتمل له الإحرام بالتمتع فيحرم بغيره ، فعلى ثلاثة أقسام :-

أحدهما : أن يستأجره ليمتتع فيحرم بحجة مفردة ، فتكون الحجة واقعة على المستأجر ، وقد وقى أحد النسكين وهو الحج ، وبقي النسك الثاني وهو العمرة ثم له ٢٣٠ / ل حالان :-

أحدهما : أن يأتي بالعمرة بعد الحج ، فإذا أتى بها سقط عنه النسك الثاني ، ثم ينظر فإن أحرم بها من الميقات فقد أكمل النسكين ، واستحق جميع الأجرة وقد ترفه المستأجر بالسقاط دم التمتع ، وإن أحرم بها من أدنى الحل ، فقد كان يلزمه بعقد الإجارة أن يحرم بها من الميقات فترك ذلك ، وكان يجوز له أن يحرم بالحج من مكة فأحرم [به] ^(١) من الميقات ، فكان متطوعاً بذلك ، فوجب أن يلزمه دم فيما ترك من الإحرام في العمرة ، وهل يرد بقسطه من الأجرة ؟ على ما مضى من اختلاف أصحابنا .

والحالة الثانية : أن لا يأتي بالعمرة ، فيبقى [عليه] ^(٢) النسك الثاني وهو العمرة ، فيرد بقسطها من الأجرة ، فان قيل : أفيلزمه أن يحرم بالعمرة ؟ قيل : عليه أن يحرم بها ، لأنه استأجر على عطين ففعل أحدهما ، إلا أنه ان كان عن ميت فلا خيار لمستأجره ، وإن كان عن حي كان بالخيار .

والقسم الثاني : أن يستأجره ليمتتع فيحرم بعمرة مفردة ، فتكون العمرة واقعة عن المستأجر ، وقد وقى الأجير أحد النسكين وهي العمرة وبقي عليه النسك الثاني ، وهو الحج ، ثم له حالتان :

(١) في (ب ، د) بها .

(٢) في (ب) على .

أحدهما : أن يأتي بالحج .

والثاني : أن لا يأتي به .

فإن أتى بالحج كان على ماضى فى اتيانه بالعمرة فى القسم الاول ، وإن لم يأت بالحج كان على ماضى فى ترك اتيانه بالعمرة فى القسم الاول .

والقسم الثالث : أن يستأجره لیتمتع ، فيقرن . فيقع نسكا القران جميعا من الحج والعمرة عن المستأجر ، لأنه استأجره عليهما ليأتى بأحدهما من الميقات ، والآخر من مكة ، فأتى بهما جميعا من الميقات [لأنه] استأجر ليفرد كل واحد من النسكيتين ، ٢٣٠ / لـ
فقرن بينهما فزعه دم ، لأجل ترك العمل فى افرادهما ، لانه اذا أفردهما لزمه
أن يطوف طوافين ويسعى سعيين ، ٢ واذا (قرنهما) ^(١) لزمه لهما طواف واحد ،
ويسعى واحد .

فإن قيل : فإن طاف لهما طوافين ، وسعى لهما سعيين ^(٢) ، أيسقط ذلك عنه
أم لا ؟ قيل : لا يسقط ، لأنه قد كان يجزئه أحدهما ، فصارت طوعاً بالثانى ، على
أنه قد ترفه بسقوط أحد الاحرامين ، فكان عليه أن يجبر ذلك بدم ، وهل يرد من
الاجرة بقسطه ؟ على اختلاف أصحابنا . وعليه دم للقران ، يجب بقرانه دمان :-

أحدهما : بترك العمل فى افرادهما ، وهو واجب على الأجير

والثانى : بالقران ، وهو على وجهين :

أحدهما : أنه على المستأجر بدلا من دم التمتع .

والثانى : على الأجير ، لتركه ما أذن فيه ، وتطوعه بفعل ما لم يؤذن فيه ؛ فهذا
الكلام فيه اذا عيّن له الاحرام بنسك ، فأحرم بغيره ، وما يتعلق عليه من فروعها واحكامها ،

(١) فى (د) أفردهما .

(٢) فى (ج) ساقطه .

(١٠٠ / ط) * فصل *

وأما الفصل الثالث من الفصول الأربعة ، وهو أن يعين له الأحرام في عام ، فيحرم في غيره فعلى ضربين :

أحدهما : أن يعجل ما ثبت مؤجلا ، وهو أن يستأجره ليحج عنه في العام المقبل ، فيحج عنه في العام الذي هو فيه ، فهذا الحج مجزئ عن المستأجر ، ولأجير جميع الأجرة ، لأنه قد أدى جميع ماوجب عليه ، ولا خيار للمستأجر ، لأنه قد تعجل استيفاء حقه .

والضرب الثاني : أن يؤجل ما ثبت معجلا ، وهو أن يستأجره ليحج عنه في عامه ، فلا يحج عنه في عامه ، ويؤخره إلى عام غيره ^(١) فهذا على ضربين :

أحدهما : أن يكون عقد الإجارة معينا ، فتبطل الإجارة بتأخيرها ، لأن ^(٢) فواته في العام يوجب تأخيرها إلى العام المقبل ، والعقد المعين لا يجوز تأخيرها / فبطل : ٢٣١ / لم فعلى هذا ، لو حج الأجير في العام المقبل كان الحج واقعا عن نفسه دون مستأجره ، ولا أجرة له ، لأن الإجارة بفوات الوقت قد بطلت ، والوقت الذي حج فيه غير مأذون فيه فصار ما فعله الأجير من الحج لم يتناوله عقد ولا إذن .

والضرب الثاني : أن يكون عقد الإجارة في الذمة ، فلا يبطل العقد بتأخيرها ، لأن ما في الذمة لا يبطل ^(٣) بتأخيرها عن محله ، كالسلم ؛ فإذا ثبت أنه لا يبطل فللمستأجر حالتان :

أحدهما : أن يكون قد استأجره ليحج عنه وهو حي ، فإذا كان كذلك فهو ——— بالخيار بين أن يقيم على الإجارة إلى العام المقبل ، وبين أن يفسخ ، لأنه قد يستفيد

(١) عبارة (أ) فلا ، فيؤخره إلى عام غيره . . الخ .

وعبارة (ج) فأدى الحج عنه في عام ويؤخره إلى عام غيره . . الخ .

(٢) في (أ) قرأه .

(٣) في (أ) بالتأخير .

بفسخه الارتفاق بالاجرة الى العام المقبل .

والحالة الثانية : أن يكون قد استأجره ليحج عن ميت ، فهذا على ضربين :

أحدهما : أن يكون المستأجر قد تطوع بذلك عن الميت من ماله دون تركه الميت
فللمستأجر الخيار أيضا بين أن يقيم على الاجارة الى العام المقبل ، وبين أن يفسخ ،
لأنه قد يجوز أن يرتفق بالمال الى العام المقبل .

والضرب الثاني : أن يكون قد استأجر من تركه الميت ، فليس له فسخ الاجارة ،
وعليه العبر الى العام المقبل ، لأنه لا ^(١) يقدر على استئجار من يحج قبله ،
ولا يجوز له الارتفاق بالمال ان ارتجعه فلم يكن لفسخه معنى ، فان خاف المستأجر ،
فليس ^(٢) للأجير رفع ^(٣) أمره الى الحاكم ، ليتولى فسخ الاجارة بحكمه على حسب نظره
واجتهاده ، فعلى هذا لو لم يعلم المستأجر حال الاجير في تأخير الحج ، ثم حج ففى
العام المقبل كان الحج واقعا عن المحجوج عنه دون الاجير ، واستحق ^(٤) الاجير ^(٥)
جميع الاجرة السامة / لان الاجارة ^(٦) بفوات ^(٧) العام الماضي لم تبطل ، فكان ^(٨) ما ^(٩)
فعله من الحج قد تناوله ، ^(١٠) عقد الاجارة ، فاستحق به جميع الاجرة .
فهذا الكلام فيه اذا عين له الاحرام فى عام ، فأحرم فى غيره وما يتعلق به من أحكامه .

(١) فى (أ) ليس .

(٢) فى (أ) الاجير رفع . . الخ ، وفى (ب) الاجير رافع . . الخ .

(٣) فى (أ) حاقطه .

(٤) فى (ج) لفوات .

(٥) فى (ج) ساقطه .

(٦) فى (أ) زيادة ما بين المعقوفين : / و / .

(١) (١٥٠ / ١) فصل (١)

وأما الفصل الرابع من الفصول [الرابع] وهو أن يعين له الاحرام عن شخص فيحرم عن غيره ، فهذا على ضربين :

أحدهما : أن ينتقل عن المستأجر الى غيره بالقصد .

والثاني : أن ينتقل عنه الى غيره بالشرع .

فأما الضرب الاول : وهو ما انتقل عن المستأجر الى غيره بالقصد [وهو] على ضربين :

أحدهما : ما انتقل عنه بالقصد (٣) والحكم جميعاً ، وهو أن يحرم الاجير مبتدئاً عن نفسه أو عن اجنبى غير ستأجره ، فالحج واقع عن الاجير أو عن من نـواه الاجير [عنه] (٤) دون المستأجر ، ويكون حال الأجير في ذلك حال من استؤجر ليحج في عام ، فأخـره الى غيره على ما مضى .

والضرب الثاني : ما انتقل عن المستأجر الى غيره بالقصد ، دون الحكم ، وهو أن يحرم الاجير مبتدئاً عن المستأجر ثم يقصد صرف الاحرام عن المستأجر الى نفسه أو الى اجنبى غيره ، فالحج واقع عن المستأجر لا انعقاده عنه ، وقصده الثاني غير مؤثر فى انتقاله عنه ، لأن الحج اذا انعقد عن شخص لم يجز أن ينتقل بالقصد الى غيره كما اذا انعقد الاحرام بنفسك لم يجز أن ينتقل الى غيره ، واذا كان الحج واقعاً عن المستأجر ، لما ذكرنا ، فهل للاجير المطالبة بالاجرة أم لا ؟ على قولين ذكرهما فى الأم :

أحدهما : لا اجرة له ، لأنه أتى بأفعال الحج عن نفسه دون ستأجره وانما

(١) فى (أ) ساقطه .

(٢) فى (أ) ساقطه .

(٣) فى (أ) ساقطه .

(٤) فى (ب) ساقطه .

انصرف حكما الى استأجره ، ومن عمل لنفسه ، فصرفه الحكم الى غيره لم يستحق
 أجره عليه ^(١) كمن عمل في معدن غيره بأذنه ، على [أن] ^(٢) ما حصل بعطيه ،
 فهو هبة له ، / كان جميع ما أخذ بعطيه لرب المعدن دونه ، لأنها هبة مجهولة ، ٢٣٢ / لـ
 ولا أجره للمعامل في عطيه ، لأنه عمل لنفسه ، كذلك الاجير في الحج .

والقول الثاني : له الاجرة ، لأن المستأجر بذل الاجرة فيما يفعله عنه من أعمال
 الحج ، فاذا حصل الحج له لزمه من العوض ما بذله .

فأما القصد ، فلما لم يؤثر في صرف الحج ، لم يؤثر في اسقاط الاجرة .
 وأما الضرب الثاني في الأصل : وهو ما انتقل عن المستأجر الى غيره بالشرع دون
 القصد فهو على ضربين :

أحدهما : ما نقله الشرع عن المستأجر الى غيره من غير أن يعتد به لغيره ، وذلك
 ضربان :

أحدهما : ما انتقل بالفساد وهو أن ينوى الاحرام عن المستأجر ، ثم يفسد
 بوطي ، فينصرف الاحرام عن المستأجر الى الاجير شرعا على ما سنذكره .

والثاني : ما انتقل بالفوات ، وهو أن يحرم عن المستأجر ، ثم يفوته الحج بفوات
 الوقوف بعرفة ، إما لخطأ في العدد أو مانع خاص ، فينتقل الاحرام عن المستأجر
 الى الاجير شرعا ، لأن العقد انما اقتضى حجا سليما يسقط به الفرض ، فاذا تخلله
 فساد أو فوات لم يسقط به الفرض ، فينتقل الشرع عن المستأجر الى الاجير ، وعلى
 الاجير القضاء عن (نفسه) ^(٣) ولا أجره له .

والضرب الثاني : ما نقله الشرع ^(٤) عن المستأجر الى غيره مع الاعتداد به

(١) في (١) الاجرة .

(٢) في (١) ساقطه .

(٣) في (ب ، ج) طس .

(٤) في (١) ساقطه .

لغيره ، وهو على ضربين :

أحدهما : ما نقله الشرع ^(١) بالشك الطارى على الاحرام ؛ وهو أن يحرم الاجير ثم يشك ، فلا يعلم ، هل أحرم عن الستاجر أو عن نفسه أو عن اجنبى غير مستاجر ؟ فان الاحرام ينصرف بالشرع عن الستاجر الى الاجير ، لأن العقد يقتضى احراماً

يسقط الغرض ، والشك لا يسقط الغرض فلذلك ما انصرف عن الستاجر الى الاجير ، فعلى ٢٣٢ / لس هذا إن تيقن الاجير بعد نسكه ، أنه كان قد أحرم عن ستاجره ، لم يخل حاله من أحد أمرين :

أما أن يتيقن ذلك بعد فعل شيء من الأركان [أو] ^(٢) قبل فعل شيء من الأركان فان تيقن ذلك بعد فعل شيء من الأركان ، كان الحج واقعاً عنه دون الستاجر وان تيقن ذلك قبل فعل شيء من الأركان ففيه وجهان :

أحدهما : أنه يكون عن الستاجر ، وللاجير جميع الاجرة ، لأن حدوث اليقين يرفع [حكم] ^(٣) ما تقدمه من الشك ، فلم يكن له تأثير ولا [تعقبه فعل] ^(٤)

والوجه الثانى : أنه يكون عن الاجير ، ولا يكون حدوث اليقين الدافع [للشك] ^(٥) ناقلاً للاحرام الى الستاجر ، كمن أحرم بالصلاة سافراً ، ثم شك ، هل نوى القصر أو الاتمام ؟ لزمه الاتمام ، فلو زال الشك وتيقن أنه نوى القصر ، لم يزل حكم الاتمام ؛ كذلك الحج .

والضرب الثانى : ما نقله الشرع بالتشريك بين الستاجر وغيره ، وهو أن يحرم بالحج أو العمرة عن الستاجر وعن نفسه ، فانه يكون عن نفسه ، لأن النسك الواحد لا يصح أن يقع عن شخصين ، وكذلك لو استأجره رجلان ليحج عنها ، فأحرم بالحج

(١) فى (ا ، ب ، د) ساقطه .

(٢) فى (ا) أم .

(٣) فى (ا) ساقطه .

(٤) فى (ا) تعقب بفعل .

(٥) فى (ب) بالشك .

ينويئها ، كان الحج واقعاً عن نفسه دونهما ، فلو استأجره أحدهما بحج ، واستأجره الآخر ^(١) بعمره فأحرم قارئاً ينوي بالحج أحدهما وبالعمر الآخر ، لم يجزئه ذلك عن واحد منهما ، ووقعاً معاً عن نفسه ، ولم يستحق على واحد منهما شيئاً من الأجرة لأن حكم القران حكم النسك الواحد ، ولا يجوز أن يقع النسك الواحد عن شخصين ، فلو استأجره رجل ليحج عنه ، فأحرم عنه بحجة مفردة ، ثم أدخل عليها لنفسه / عمرة فصار قارئاً على أحد القولين ؛ أو أحرم عن غيره بعمره ، ثم أدخل عليها ————— لـ / ٢٣٣ م

[لنفسه] ^(٢) حجاً [فصار] ^(٣) قولاً واحداً ، فإن الحج والعمره يقعان عن نفسه دون استأجره ، لأن مدخل أحد النسكين على الآخر ، كالمحرم بهما معاً .

[والله أعلم] ^(٤)

(١) في (أ) والاخر .

(٢) في (أ) ساقطه .

(٣) في (ج) ساقطه .

(٤) في (أ) لم تذكر .

(١٥٢) "سألة" (١)

قال الشافعى : (٢) ما وجب عليه من شيء بفعله ؛ فى ماله دون مال مستأجره . وهذا كما قال : الدماء الواجبة على الأجير فى حجه ضربان : أحدهما : ما وجب بعقد الإجارة ، وذلك دم التمتع ، والقران ، اذا استؤجر عليها ، فهذا واجب على المستأجر دون الأجير ، لأن وجهه بفعل مستحق بعقد الإجارة .

فعلى هذا لو [شرطه] (٣) المستأجر على الأجير ، بطلت الإجارة للجهاالة بالأجرة ، لأن قيمة الدم غير معلومة .

والضرب الثانى : ما وجب بفعل الأجير ، إما الترك مأمور ، كالرمى أو لأرتكاب محظور ، كالطبيب ، وفدية الأذى ، وجزاء الصيد .

فهذا واجب على الأجير دون المستأجر ، لأنه واجب بفعله ، وعقد الإجارة [لا] (٤) يتضمنه ، لأن ذلك جنابة الأجير ، وجنابات الأجير لا تتعلق بمال المستأجر ، فعلى هذا : لو شرطه الأجير على المستأجر جميع ما يلزمه من الدماء فى حجه بأتلاف واستماعة بطلت الإجارة ، لأنه شرط فيها ما ينافيها ، فان حج الأجير مع بطلان الإجارة فى هذين الموضعين كان الحج واقعاً عن المستأجر بفعله عن أذنه ، وكان للأجير أجرة مثله .

(١) فى (ج) هذه السألة بكاملها ساقطة ، وموقعها فى (أ) اللوحة : رقم " ٢٣٣ " وفى (ب) اللوحة : رقم " ١٦٩ " ، وفى (د) اللوحة : رقم " ٢٧٣ " .

(٢) عبارة " المختصر " .

قال الشافعى : وما وجب عليه من شيء بفعله ، فمن ماله دون مال المستأجر . انظر : الام - مختصر المزنى - باب الإجارة على الحج والوصية به - ص ٧١ .

(٣) فى (ب) شرط .

(٤) فى (أ) لم .

(١٥٢) "سألة"

قال الشافعى : فان أفسد حجه أفسد لإجارتة ، وعليه الحج لما أفسد عن نفسه وهذا كما قال : اذا أفسد الأجير حجه بالوطء صارت الحجة [عن]^(١) الأجير

دون [ستأجره]^(٢) ، ولزمه انما لها لنفسه ، وانما صارت / الحجة عنه ، وان كان قد ٢٣٣/ل م
أحرم بها عن المستأجر ، لأن مطلق اذنه وما يقتضيه موجب عقده أن يحج عنه حجاً سليماً ، يسقط به الغرض ، فاذا لم يفعل ما يقتضيه مطلق اذنه صار ذلك عن نفسه ، كالوكيل اذا وكل فى ابتاع شيئاً فخالف موكله فى المعة التى أمره ، صار الشراء للوكيل دون الموكل ، كذلك الحج ، فاذا تقرر أن الحج قد انتقل بالفساد عن المستأجر الى الأجير ، فعليه الضى فى فاسده ، لأن فاسد الحج يجب الضى فيه ، ثم عليه قضاء الحج عن نفسه ، لأن قضاء فاسد الحج واجب ، وقال ابراهيم المزنى فى مسائله المثورة : لا قضاء عليه ، لأنه لم يفسد حج نفسه ، وانما أفسد حج غيره ، والانسان لا يلزمه قضاء حج فسد على غيره ، وهذا غلط ، لأننا قد دللنا : على أن الحج [ينقلب]^(٣) بالفساد عن المستأجر الى الأجير ، واذا صار الحج عنه دون ستأجره لزمه قضاؤه ، لأن من أفسد حجه لزمه القضاء .

(١) فى (ج) ساقطه .

(٢) فى (أ) المستأجر .

(٣) فى (أ) ينتقل .

(١٠٢ / ١) " فصل "

فإذا ثبت أن قضاء الحج واجب عليه ، فلا يخلو حال الاجارة من أحد أمرين
 إما أن تكون معينة ، أو في الذمة فإن كانت معينة ، فقد بطلت لغوات وقتها ، وإن كانت
 في الذمة لم تبطل ، لأن العقود المستقرة في الذمة لا تبطل بالتأخير ، كالسلم ، فإن
 كان الحج عن حي كان بالخيار بين أن يقيم على الاجارة وبين أن يفسخ ، فإن فسخ
 كان ذلك له ، وعلى الأجير [أن يحج]^(١) قضاء عن نفسه ، وإن أقام على الاجارة
 فعلى الأجير أن يقدم حجة القضاء على حجة الاجارة ، لأن من وجب عليه الحج
 لا يجوز أن يؤدي عن غيره الحج ، فإن أحرم بالحج عن المستأجر كان واقعا عن نفسه ،
 وحج الاجارة باق في ذمته ، هذا إن كان الحج عن حي ، فاما إن كان عن ميت فعلى
 وليه أن يفسخ العقد / ويسترجع الاجرة لمستأجر غيره . فإن قيل : فقد قلتم : إن الأجير ٢٣٤ / لم
 لو أخر الحج عن الميت في عامه ، لم يكن لوليّه فسخ الاجارة ؛ وأوجبتم هاهنا على
 وليّه أن يفسخ الاجارة ، فما الفرق ؟ قلنا : الفرق بينهما أن الأجير إذا اختار
 الحج عن الميت في عامه ، أمكنه أن يحج عن الميت في العام الثاني ، وليس [يمكن
 الولي أن يفسخ الاجارة وأن يستأجر]^(٢) من يحج]^(٣) عنه قبل ذلك ، فلم يكن لفسخه
 مع صحة العقد معنى ؛ وليس كذلك حال الأجير إذا فسد حجه ، لأنه لا يمكنه أن يحج
 عن الميت في العام الثاني لأجل ما وجب عليه من القضاء بالافساد ، ويمكن الولي
 أن يستأجر من يحج عن الميت في العام الثاني ، وإذا أمكن تقديم الحج عن الميت لم
 يجز تأخيرها فلذلك ما افترق حكمهما . [والله أعلم]^(٤)

(١) في (أ) الحج .

(٢) في (ج) حكم الولي أن يفسخ الاجارة لمن يستأجره . . الخ .

(٣) في (أ) ساقطه .

(٤) في (أ) لم تذكر .

(١٥٣) " مسألة "

قال الشافعى : ولو لم يفسد فمات قبل أن يتم الحج فله بقدر عطفه .
وهذا صحيح ، وجملة ذلك : أن من استؤجر ليحج عن ميت فمات لم يخل حاله فى
موته من ثلاثة أقسام :

أما أن يموت قبل الاحرام ، أو يموت بعد كمال الاركان ، أو يموت بعد الاحرام
وقبل كمال الاركان .

فأما القسم الاول : وهو أن يموت قبل الاحرام ، فعلى ثلاثة أقسام :
أحدها : أن يموت قبل التوجه فى سفره [فلا أجر له ، ثم ينظر فى الاجارة ، فإن
كانت معينة فقد بطلت ، وإن كانت فى الذمة لم تبطل ووجب أن يستأجر من تركته من
يحج مكانه ، وتكون الأجرة السماة بالعقد حقاً له تضم الى تركته ، ولا خيار للمستأجر
حيماً كان أو ميتاً ؛ لأنه قد يؤدى عنه الحج عاجلاً]^(١) .

[والقسم الثانى : أن يموت بعد التوجه فى سفره]^(٢) وقبل الحصول بميقاته
فذهب الشافعى : أنه لا يستحق [بسفره]^(٣) شيئاً من الاجرة ، لأن قطع المسافة

انما تراد للعمل ، فإذا لم يقترب به العمل لم يستحق عليه عوضاً / ألا ترى أن من ٢٣٤ ل من
استؤجر لبناء حائط ، فجمع الألة للبناء ، ثم لم يبنى لم يستحق شيئاً من الأجرة لعدم
المقصود بالعقد ، كذلك الاجارة على الحج ؛ وقد خرج قول آخر : أن له من الاجرة
بقدر المسافة ؛ فخرج من اختلاف قوليه فى الاجرة ؛ هل تنقسط على المسافة والعمل
أم لا ؟ وهو مذهب أبى سعيد الاصطخرى وهذا غير صحيح ، لأن المسافة انما تنقسط
الاجرة عليها على أحد القولين اذا اقترن بها العمل المقصود ، فأما اذا لم يقترب
بها العمل فلا تنقسط عليها الاجرة ، فإذا ثبت أنه لا يستحق بذلك شيئاً من الاجرة ،
نظر فى الاجارة ، فإن كانت معينة بطلت ، وإن كانت فى الذمة لم تبطل .

(١) فى (ج) ساقطه .

(٢) فى (ج) ساقطه .

(٣) فى (أ) ساقطه .

والقسم الثالث : أن يموت بعد التوجه في سفره، وبعد مجاوزة ميقاته، وقبل الإحرام بنفسه ، فالكلام في استحقاق الأجرة بسفره على ما مضى ، لكن قد اختلف أصحابنا : هل يجب عليه لمجاوزة الميقات دم أم لا ؟ على وجهين :
أحدهما : قد يجب عليه دم في ماله ، لأنه قد جاوز الميقات مريداً للإحرام ، كالحن .

والوجه الثاني : وهو الصحيح ، لا دم عليه ، لأن مجاوزة الميقات إنما يجب بهما الدم إذا تعقبا [الإحرام ، والموت قاطع عن الإحرام ، فصار كمن مر بميقاته مريداً للحج فلم يحرم^(١) في عامه ، ولا دخل مكة بعد [مجاوزته^(٢) الميقات ، فهذا الكلام فيه إذا مات قبل الإحرام .

(١) في (أ) ساقطه .

(٢) في (أ) مجاوزة .

(١/١٥٣) " فصل "

وأما القسم الثاني في الأصل : وهو أن يموت بعد الإحرام ، وبعد كمال الأركان فقد سقط فرض الحج عن المستأجر ، واستحق الأجير الأجرة ، لا تيمانه بالأعمال المقصودة ، [فاما ^(١) الباقي من مناسك الحج ، كالرمي ، والمبيت بمنى ، وغير ذلك من سنن الحج فضرهان :

أحدهما : ما لم يجب بتركه دم ، وإن كان مأموراً به ، كالجمعة بمزدلفة ، ومنى

إذا [جعلنا ^(٢) الدم] فيه ^(٣) مستحباً ، فهذا الحج / فيه مجزئ ويسترجع من ٢٣٥ ل/م الأجرة بقسط ما ترك .

والضرب الثاني : ما يوجب دماً ، ففي مال الأجير الدم الواجب في ترك ذلك هبل

يسترجع من الأجرة بقسط هذه الأعمال الباقية ؟

على ما ذكرنا من اختلاف أصحابنا في رد الأجرة بترك ما أوجب دماً ، فمنهم من

قال : يرد ، قولاً واحداً ، ومنهم من قال : على قولين .

(١) في (أ) وأما .

(٢) في (أ) جعل .

(٣) في (أ) فيهما .

١٥٣ (ب) "فصل"

وأما القسم الثالث : وهو أن يموت بعد الاحرام ، وقبل كمال الاركان ، كأنه
أحرم وأتى ببعض الاركان ، وبقي بعضها ، ثم مات قبل كمالها ، فهذا على ضربين :
أحدهما : أن تكون الاجارة معينة .
والثاني : أن تكون في الذمة .

فأما الضرب الاول ، وهو أن تكون الاجارة معينة ، فقد بطلت فيما بقي من الأركان
فأما الماضي منها ، فتوابعه للمستأجر دون الاجير ، لأن الموت لم ينقل الاحرام عن
المستأجر [للأجير ^(١)] ، وهل يستحق الاجير من الاجرة بقسط ما عمل من الأركان
أم لا ؟ على قولين :

أحدهما : وهو قوله في القديم لا يستحق من الاجرة شيئاً ، ووجه ذلك : أن
المقصود بالاجارة اسقاط الغرض [عن المستأجر ^(٢)] وموته قبل اكمال الاركان فيفسر
سقط للغرض عن المستأجر ، فلم يستحق الاجرة ، ولا شيئاً منها [لعدم ^(٣)] المقصود
بها ، وكان كمن قال لغيره : ان جئتني بعبدي الأبق فلك دينار ، فجاء به [من ^(٤)]
بعض الساقطة ، ثم هرب أو مات ، لم يستحق من [العوض ^(٥)] شيئاً ، وان عمل
بعض العمل لغوات المقصود ، وهو رد الأبق ، كذلك موت الاجير في الحج قبل كمال
أركان الحج .

والقول الثاني : وهو الصحيح ، به قال في الجديد ، أنه يستحق [من ^(٦)]
الاجرة بقسط ما عمل ، لأن الاجرة مقسطة على الاعمال المقصودة ، وهي أركان الحج

(١) في (أ) الى الاجير .

(٢) في (أ) ساقطة .

(٣) في (أ) وعدم .

(٤) في (ج) ساقطة .

(٥) في (أ) الاجرة .

(٦) في (ب) ساقطة .

ومناسكه / كالا جارة على بناء حائط أو خياطة ثوب تنقسط الأجرة فيه على اجزائه ، ٢٣٥ / ل س
فلومات الاجير بعد عمل بعضه ، استحق من الاجرة [بقسط ذلك] ^(١) ؛ كذلك
الاجارة على الحج ، ولا يشبه ذلك الجمالة ^(٢) ؛ لأن عقد الاجارة لازم ، فتقسطت الاجرة
7 فيه ^(٣) على الاعمال . وعقد الجمالة غير لازم فاستحق العوض فيها بالعمل
المقصود ، ولم يتقسط على الأعمال .

فاذا ثبت أنه يستحق من الاجرة بقسط ما عمل ، فهل تكون الاجرة مقسطة على
المسافة والعمل أم تكون مقسطة على العمل دون المسافة على قولين :
أحدهما : أنها تقسط عليهما ، فيكون له من الاجرة بقدر سفره وعمله ،
لأن ما لا يتوصل الى المقصود الا به فهو مقصود في نفسه .

والقول الثاني : أنها تقسط على العمل دون المسافة ، فيكون له من الاجرة بقسط
عمله دون سفره ، والأول أظهر عندي .

وأما الضرب الثاني : وهو أن تكون الاجارة في الذمة ، فلا تبطل بموت الاجير
لكن قد اختلف قول الشافعي : هل يجوز لغيره البناء على عمله أم لا ؟ على قولين :
أحدهما : وهو قوله في القديم ، يجوز لغيره البناء على عمله ، [ووجه ذلك] ^(٤)
شيئان :

أحدهما : أن المقصود اكمال الاركان ليسقط بها الغرض فلم يفترق الحال بين
أن يكملها شخص واحد أو شخصان .

(١) في (أ) بقسطه .

(٢) الجمالة : اسم لما يجعل للانسان على فعل شيء ، وكذا الجعل والجميلة .
وشرعا : التزام عوض معلوم على عمل معين أو مجهول عسر عمله .
انظر : المصباح المنير - جعل - ١ / ١١١ ، ومغنى المحتاج - كتاب الجمالة -
٤٢٩ / ٢ ، والمهذب - باب الجمالة - ٤١٨ / ١ .

(٣) في (ب ، ج) ساقطه .

(٤) في (أ) ودليل جوازه .

والشيء الثاني : أن الحج قد يكمل بشخصين ؛ ألا ترى أن حج العبي قد يكمل
 بشخصين ، لأن وليه يحرم عنه ، ثم يأتي العبي بهاقى الأركان بنفسه . كذلك الأجير .
 والقول الثاني : قاله في الجديد أنه لا يجوز لغيره البناء على عله ووجه ذلك
 شيان :

أحدهما : أن الحج عبادة يفسد أولها بفساد آخرها ، فلم يجز أكملها
 بشخصين ، كالعلاء والصيام .

والشيء الثاني : أنه لو جاز لغيره البناء على عله / ميتا لجاز لغيره البناء على
 عله حيا ، فلما لم يجز البناء على عمل الأجير إذا كان حيا لم يجز البناء على عله
 إذا كان ميتاً .

* هذا الرقم يشير الى موضع الكلام الواقع بعد الخط الفاصل من اللوحة يمين
 في النسخة (ج) ، حيث أن ورقة (٢٣٦) ساقطة من النسخة (أ) ، فما
 بعد الخط الفاصل من كلام في هذه الصفحة (١٠٣٣) الى نهاية المسألة
 (١٥٣) صفحة (١٠٣٦) يمثل الورقة الساقطة (٢٣٦) من النسخة (أ)
 ومكانه من النسخة (ب) لوحه (١٧٤) الى نهاية الفصل من اللوحة (١٧٥)
 وفي النسخة (ج) لوحه (٢٦٤) الى نهاية المسألة من اللوحة (٢٦٥) وفي
 النسخة (د) لوحه (٢٧٧) الى نهاية الفصل من اللوحة (٢٧٩) .

(١٥٣ / ج) " فصل "

فإذا تقرر هذان القولان ، فإن قلنا بقوله في الجديد : أنه لا يجوز لغيره البناء

على عله ، فالواجب أن يستأجر من تركته من يستأنف/ الا حرام بالحج عن الاستأجر ، ٢٦٤ / ل*
وعلى الاستأجر الاجرة المسماة لورثة الاجير ، ولا شيء للاجير فيما عله بنفسه ، لأنسه
لم يقع به اعتداد ، ولا سقط به فرض.

وان قلنا بقوله في القديم : أنه يجوز لغيره البناء على عله ، نظر ، فان مات الاجير
قبل الوقوف بعرفة ، استأجر من يستأنف عنه الا حرام بالحج ، ويقف بعرفة ، لأن الوقوف
بعرفة لا يعتد به الا بعد تقدم الا حرام عليه ، فان كان الاجير قد سعى قبل عرفة ،
لم يعد النائب عنه السعى بعد [عرفة]^(١) لأنه يبنى على عله ، ويأتي فيه بباقيصة ،
وان لم يكن قد سعى قبل عرفة ، فعلى النائب عنه أن يسعى بعد عرفة ، ويعد
الطواف ويأتي بباقي التماسك من الرمي والحيت ، وان مات الاجير بعد الوقوف بعرفة
وقبل الطواف والسعى ، أحرم النائب وأتى بأعمال العمرة ، وسواء كان النائب عنه
وارثا أو أجنبيا "ستأجرا" ولا يجوز أن يكون الا محلا ، نص عليه الشافعي ، لأن
المحرم لا يصح منه الا حرام عن غيره ، فان قيل : فكيف تكون نيته في احرامه ؟ قيل :
لا يجوز أن ينوي الا حرام بالحج لأن لا يلزمه الاتيان بجميع أركان الحج وتمامه ،
ولا ينوي الا حرام بالعمرة ؛ لأنها ليست من الحج ، ولا تجزئ عن شيء من أركانها ،
لكن ينوي الا حرام بما بقي على الاجير من أركان الحج ، لأنه يقوم مقامه في اتمام باقيه .

(١) في (د) بعرفة .

* من النسخة (ج) وانظر ص ١٠٣٧ من هذه الرسالة .

(١٥٤ / ج) " فصل "

فأما إذا أحرَمَ الجير بالحج ، ثم أحرَصَ بعدو ، فله أن يتحلل من أحرَافه فإن فاتته

/ الوقوف وأمكنه أن يتحلل بالطواف والسعي تحلل به ، وإن لم يمكنه التحلل ————— ل ٢٦٥ / م *
 بالطواف والسعي ، تحلل بالهدى والحلاق ، وما فعله بعد الإحصار ، لتحلله من
 الطواف والسعي والنحر والحلاق ، لم يستحق عليه شيئا من الأجرة ، لأنه فعله لتحلله
 لا عن ستأجره ، فأما ما فعله قبل الإحصار من أعمال الحج ، فهل يستحق بقسطه
 من الأجرة ، وهل تبطل الأجرة ؟ على ما مضى في موت الجير سواء ، والله أعلم

* من النسخة (ج) انظر ص ١٠٣٧ من هذه الرسالة .

(١٥٤) * سألته (١)

قد مضى الكلام في الاجارة على الحج ، فأما الجمالة على الحج فجازة ، كالاجارة
لأن الجمالة أوسع حكماً من الاجارة لجوازها من غير تعيين فيها مع الجهل بالعمل
المقصود بها ، لأنه لو قال : من جاءني بعبدى الآبق فله دينار ، كان ذلك جائزاً ،
وان كان [مكان ذلك] ^(٢) العبد مجهولاً ، والجائي به مجهولاً ، ولا تصح الاجارة
على مثل هذا ، فلما صحت الاجارة على الحج مع ضيق حكمها ، فالجمالة أولى
أن تصح ، لسعة حكمها .

فإذا صح هذا ، فقد قال الشافعى ^(٣) فيما نقله المزنى عنه في مسائله المشهورة :
ولو قال أول من يحج عنى فله مائة دينار ، فبادر رجل فحج عنه ، استحق المائة ،
ووقع الحج عن المحجوج عنه ، قال المزنى : هذا غلط يجب أن يكون له أجره المثل ،
لأن الاجير اذا لم يتعين ، فسدت الاجارة ، ومع فساد الاجارة لا يستحق المسمى
وانما يستحق أجره المثل / وهذا غلط من المزنى ؛ لأن الشافعى انما جعل له المائة *
لأنها جمالة ، وليست اجارة ، والجمالة تصح مع الجهل بالعامل فيها .

ولو قال : أول من يحج عنى فله ماشاء ، فهذه جمالة فاسدة ، للجهل بالعوض
فيها ، فان حج عنه أحد ، كان الحج واقعاً عن المحجوج عنه ، وكان له أجره المثل
لأن العمل المأذون فيه بالجمالة الفاسدة ، يستحق عليه أجره المثل [كالمأذون ^(٤)]
فيه بالاجارة الفاسدة .

(١) في (ب ، د) فصل .

(٢) في (ب) ساقطه .

(٣) انظر : المجموع للنووى : ١٢٢ / ٧ .

(٤) في (ج) كالمثل .

* من النسخه (ج) انظر ص ١٠٣٧ من هذه الرسالة

إذا قال لرجل بعينه : حج عني ولك مائة ، صح ذلك ، وكانت جعالة معينة ، فإذا حج عنه أجزاء ، واستحق المائة ، فلو قال : استأجرتك بمائة درهم لتحج عني أو تعتمر ، فهذه اجارة فاسدة للجهل بالعمل ، فإن حج الاجير أو اعتمر فله أجره المثل ، ولكن لو قال : حج عني أو اعتمر ولك مائة ، كانت هذه جعالة صحيحة ، وليست اجارة ، وانما صحت هذه الجعالة ، ولم تصح [أن ^(١) لو كانت اجارة لأن الجهالة بالعمل لا تبطل الجعالة ، فلذلك صحت : والجهالة بالعمل تبطل الاجارة ، فلذلك بطلت ، ولو قال : حج عني بنفقتك ، فهذه جعالة فاسدة للجهل بالمعوض ، لأن المعوض لا بد أن يكون معلوماً في الجعالة ، والاجارة وانما يختلفان في العمل ، فإن حج كان الحج واقعاً عن المحجوج عنه ، وله أجره مثله .

(١) في (١) ساقطه .

* من النسخه (١) انظر ص ٣٧٠ من هذه الرسالة لتقف على سبب الاختلاف في هذا الترقيم في عدد اللوحات .

(١٥٤ / ب) " فصل "

فأما الاجارة على زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، فباطلة ، لأنه عمل غير مضبوط بوصف ، ولا مقدر بشرع ، فأما الجعالة على زيارة القبر ، فان وقعت الجعالة [على]^(١) نفس الوقوف هناك عند القبر ، ومشاهدته ، لم تصح أيضاً ، لأن ذلك مما لا تصح فيه النية عن الغير ، وان وقعت الجعالة على الدعاء عند زيارة قبر النبي عليه السلام ، كانت الجعالة صحيحة ، لأن الجهل بالدعاء لا يبطلها ، والدعاء مما تصح فيه النية لقوله عليه السلام " يلحق الميت من فعل غيره ثلاث ، حج يؤدي ، ود ين يقضى ، وولد صالح يدعو له " (٢)

(١) في (أ) عن .

(٢) لم أقف عليه فكذا وانما روى مسلم وأبوداود والنسائي والبيهقي في " الوصايا " والثرغذي في " الاحكام في الوقف " من حديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن ابي هريرة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث : صدقة جارية أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له " .
انظر : صحيح مسلم : ١٤ / ٢ ، وسنن ابوداود : ١١٧ / ٣ ، وسنن النسائي : ٢٥١ / ٦ ، وسنن البيهقي : ٢٧٨ / ٦ ، ونصب الراية - كتاب الحج - ١٥٩ / ٣ .

(١٥٥) "سألة"

قال الشافعى : ولو أوصى أن يحج عنه وارث ، ولم يسم شيئاً ، أحج عنه بأقل ما يوجد أحد يحج به عنه ، فإن لم يقبل ، أحج عنه غيره ، فلو أوصى لرجل بمائة دينار ، أن يحج بها عنه فما زاد على أجرة / مثله فهو وصية ، فإن امتنع لم يحج ٢٣٧/ل من عنه أحد إلا بأقل ما يوجد من يحج به عنه .

وهذا كما قال : إذا مات الرجل وعليه حجة واجبة ، فلا يخلو حاله من أحد أمرين : إما أن يوصى بأخراجها عنه ، أولا يوصى ، فإن لم يوصى بأخراجها عنه وجب على وارثه أن يستأجر [من يحج عنه ^(١)] من رأس المال بأقل ما يوجد من ميقات بلده ، وسواً حج عنه وارث ، أو غير وارث ، وإن وصى بأخراجها عنه فعلى أربعة أقسام :

- أحدها : أن يعين من يحج ، ويعين القدر الذى يحج به عنه
والثانى : أن لا [يعينها] ^(٢) جميعاً .
والثالث : أن يعين من يحج دون القدر .
والرابع : أن يعين القدر دون من يحج .

(١) فى (أ) ساقطه .

(٢) فى (د) يعينها .

(١/١٥٥) " فصل " (١)

فأما القسم الاول ، وهو أن يعين من يحج عنه ، ويعين القدر الذى يحج به عنه ،
 [فهو]^(٢) أن يقول : أحجوا عنى زيدا بمائة دينار . فهذا على ثلاثة أقسام :
 أحدها : أن يكون القدر الذى [وصى به]^(٣) هو أجرة المثل ، فهذا جائز ،
 ويكون من رأس [ماله]^(٤) لأنه القدر الواجب إلا أن يجعله من ثلثه ، فيكون فى
 الثلث وسواء وصى بذلك لوارث أو غير وارث ، لأنها ليست وصية يمنع منها الوارث ، وإنما
 هى معاوضة فى مقابلة عمل ليس فيها معابة ، فاستوى فيها الأجنبى والوارث .

والقسم الثانى : أن يكون القدر الذى يوصى به أقل من أجرة المثل ، فإن رضى
 زيد أن يحج به لم يزد على ذلك ، وإن لم يرضى زيد بذلك وجب أن [يتم]^(٥) له
 أجرة المثل من رأس المال ، لأنه قدر يجب إخراجه منه إلا أن يجعله فى الثلث ،
 فيكون فى الثلث ، [وسواء]^(٦) كان زيد وارثاً أو أجنبياً .

والقسم الثالث : أن يكون القدر الذى وصى به أكثر من أجرة المثل [فإن]^(٧) كانت
 أجرة المثل خمسين [ديناراً]^(٨) وقد أوصى بمائة دينار ، فقد ر أجرة المثل / واجب ٢٣٨ / لم
 من رأس ماله ، والزيادة عليه وصية من ثلثه إلا أن يجعل جميع ذلك من ثلثه ،
 فيكون فى الثلث ، ثم لا يخلو حال زيد المعين للحج من أحد أمرين : إما أن يكون
 وارثاً أو أجنبياً ، فإن كان وارثاً لم يستحق الزيادة على أجرة المثل ، لأنها وصية ،

(١) فى (١) ساقطه .

(٢) فى (١) وهو .

(٣) فى (٥) رضى به .

(٤) فى (١) المال .

(٥) فى (ب) يتم .

(٦) فى (ب) فسواء .

(٧) فى (١ ، ج) ساقطه .

(٨) فى (١) ساقطه .

والوارث لا وصية له، إلا أن يجيز ذلك جميع الورثة ، ويقال له : أنت بالخيار بين أن تحج عنه بأجرة الشل دون الزيادة ، وبين أن تتنع ، فيستأجر عنه غيرك من الجانب بأجرة الشل دون الزيادة ؛ وإن كان أجنبياً استحق جميع ذلك ، لأن الزيادة على أجرة الشل وصية ، والوصية تمنح للأجنبي إذا احتطبها الثلث ^(١) فإن حج عنه استحق المائة كلها ، وإن امتنع أن يحج عنه ، استأجر غيره بأجرة الشل ^(٢) وردت الزيادة إلى التركة ، فإن قال زيد : أعطوني الزيادة على أجرة الشل ، لأنها وصية لى قيل : لا يجوز ، لأنها وصية ، لكن على صفة ، وهى أن يحج عن الميت فإذا لم توجد [منك] ^(٢) العفة لم تستحق الوصية ، كمن وصى أن يباع عبده على زيد بمائة ويتمدق بثمنه ، والعبد يساوى مائتين ، فقال زيد : لست أبتاع العبد بمائة ، ولكن بيعوه بمائتين ، وأعطوني مائة لم يجز ، لأن المائة إنما هى وصية له على وجه المحاباة إذا ابتاع العبد ، فإذا لم يبتعه ، بطلت الوصية ، كذلك الحج ، فلو قال زيد : أنا اخذ المائة واستأجر من يحج عنه بأجرة الشل ، واخذ الزيادة ، لم يجز أيضاً ، لأنه إنما أوصى له بالزيادة إذا حج بنفسه .

(١) فى (١) ساقطه .

(٢) فى (١) ساقطه .

(١٥٥ / ب) " فصل "

وأما القسم الثاني : وهو أن لا يعين من حج عنه ، ولا يعين القدر الذي يحج به عنه ، فهو أن يقول : أحجوا عني رجلاً من غير أن يعينه ، ولا يعين عوضه فالواجب أن يستاجر من حج عنه بأقل ما يوجد من حج عنه ، ويكون ذلك من رأس ماله إلا أن يجعله في ثلثه ، وهل يعتبر أقل ما يوجد من ميقاته أو من بلده ؟ على قولين :

أحدهما : وهو قوله في القديم ، والوصايا تعتبر من رأس المال ، أقل ما يوجد ٢٣٨ / ل س من بلده ، لأنه قد كان ذلك شرطاً في استطاعته في حياته ، فوجب أن يكون معتبراً من رأس ماله بعد وفاته .

والقول الثاني : نص عليه في الاملاء ، وسائر كتبه في الجديد ، أنه يعتبر من رأس المال [أقل]^(١) ما يوجد من ميقات بلده ، لأن الغرض قد يسقط به ، فكان ماسواه تطوعاً ، ولا يجوز أن يخرج من مال الميت تطوعاً إلا بوصية من الثلث ، وسواء حج بذلك وارث أو غير وارث .

(١) في (أ) ساقطه .

(١٠٥ / ج) " فمـل " (١)

وأما القسم الثالث : وهو أن يعين من يحج عنه ، ولا يعين القدر الذي يحج عنه به ، فهو أن يقول : أحجوا عني زيدا فيمينه ولا يعين عوضه ، فالواجب له أجره الشل من بلده دون ميقات بلده قولاً واحداً ، لأنه إذا كان زيد في بلده ^(٢) وقد ^(٣) وصى أن يحج عنه ، علم باطلاق الوصية ^(٤) أنه ^(٣) يحج عنه من بلده ، وإذا كان له أجره الشل من بلده ، فقد اختلف أصحابنا : هل له أجره مثله في نفسه أو أقل ما يوجد من أجره شل غيره ؟ على وجهين :

أحدهما : له أجره مثله من نظرائه في الفضل والعلم ، لأنه لما تميز بنفسه عن غيره ، وجب أن يتميز بأجره شل نظرائه .

والوجه الثاني : وهو منصوص الشافعي : أن له أقل ما يوجد من أجره شل غيره من الناس كلهم ، لأنه لو لم يعينه لم يستحق إلا أقل ما يوجد من يحج به ، فكذلك إذا عينه لأنه ^(٤) لا ^(٤) يستفاد بتعيينه قدر العوض ، وإنما يستفاد تمييز من يحج عنه .

فإذا ثبت هذا ، فإنه يكون القدر الذي يجب اخراجه ، لو لم يعين ——— رأس المال ، وما زاد على ذلك بالتعيين في الثلث فلولم يقبل زيد الوصية وامتنع من الحج عنه استلجر من يحج عنه بأقل ما يوجد من يحج عنه من الناس كلهم ، ويطلق / حكم التعيين ، وهل يعتبر ذلك من بلده ، أو ميقات بلده على ماضي من القولين . ٢٣٩ / ل م

(١) في (أ) ساقطه .

(٢) في (أ) فقد .

(٣) في (ب) أن

(٤) في (أ) قد .

(١٥٥ / د) " فصل "

وأما القسم الرابع : وهو أن لا يمتن من حج عنه ، ويعين القدر الذي يحج به عنه ، وهو أن يقول : أحجوا عني رجلاً بمائة دينار ، فيكون على ماضى من الأقسام الثلاثة :

أحدها : أن تكون ^(٢) بقدر أجره الشل ، فيكون من رأس المال ، إلا أن يجعلها في ^(٣) الثلث ويستاجر من حج بها من وارث أو غيره .
والثاني : أن يكون أقل من أجره الشل ، فالواجب أن يتم ^(٤) أجره الشل ، ويكون من رأس المال ، ويستاجر من حج بها من وارث أو غيره .
والثالث : أن يكون أكثر من أجره الشل ، فتكون الزيادة على أجره الشل وصية في الثلث ، ولا يجوز أن يحج بها وارث ، لأن فيها وصية لا تمنح لوارث ، فلو قال الوارث : أنا أحج عنه بأجرة الشل دون الزيادة ، فهذا على ضربين :-
أحدهما : أن يكون الثلث لا يحتمل شيئاً من الزيادة ، لأحاطة الديون بالتركة فيجوز أن يحج عنه الوارث لبطلان قدر الوصية ، واستواء الوارث وغيره ^(٥) فيها عدا الوصية .

والضرب الثاني : أن يكون الثلث محتلاً للزيادة أو بعضها ففيه وجهان :
أحدهما : وهو قول أبي إسحاق المروزي : أن الوارث يجاب إلى ذلك فيحج عنه بأجرة الشل ، وتبطل الوصية بالزيادة ، لأن المقصود بالوصية إسقاط الفرض ^(٦) [بالسبي] ، فإذا ^(٧) سقط ^(٨) ببعض [السبي] كان أولى .

(١) في (أ) ساقطه . (٢) في (أ) ساقطه .

(٣) في (أ) يجعله . (٤) في (أ) يتم .

(٥) في (أ) فيها .

(٦) في (أ) السبي .

(٧) في (أ) أسقط .

(٨) في (د) السماء .

والوجه الثاني : وهو الصحيح عندى : أنه لا يجوز اجابة الوارث الى ذلك ويستأجر
 غيره بجميع المائة ، لأن مع الحج وصيه لا تصح [للوارث يجب]^(١) صرفها الى غيره ،
 والورايا اذا أمكن اتفانها لم يجز ابطالها .
 فهذا الكلام فيمن مات ، وعليه حجة واجبة ، اما حجة الاسلام او حجة نـذر
 او [قضاء]^(٢)

(١) فى (١) الوارث فيجب .

(٢) فى (١) ساقطه .

والقول الثاني : أنها وصية صحيحة ، والنيابة عنه في تطوعه جائزة (١)

أحدها : أن يعين من يحج عنه ويعين القدر الذي يحج به عنه ، فيقول :
أحجوا عنى زيدا بمائة دينار ، فلا يخلو حال زيد من أحد أمرين :

١٤١ أن يكون اجنبياً ، او وارثاً ، فان كان اجنبياً صحت له الوصية ، وكان جميع
[الثالثة]^(٢) في الثلث ، لأنها [تطوع]^(٣)

فان قيل : الوصية [صحت]^(٤) عنه بجميع المائة أو بما احتله الثلث من المائة ؛
وان رد الوصية بالحج ، ولم يقبلها ففي بطلان الوصية وجهان :

أحدهما : قد بطلت ، لأن الوصية اذا تعلقت بعين لم يجز صرفها الى غير
تلك العين ، كما لو أوصى لرجل بمائة فلم يقبلها ، لم يجز صرفها الى غيره .

والوجه الثاني : أنها لا تبطل ، لأنها في مقابلة عمل يعاوض عليه ظم يكن تعيينها في شخص مانعاً من نقلها الى غيره عند عدم قبوله ، كمن وصى ببيع عبده على زيد ،

(۴) فی (ج) حج .

ويتصدق بشئ فامتنع زيد من ابتياعه لم تهطل الوصية، وبيع على غيره ، فعلى هذا ، هل

تعرف جميع المائة الى غيره أو يعرف أقل ما يوجد من يحج به ؟ على وجهين :

أحدهما : وهو الصحيح أنه يعرف الى غيره أقل ما يوجد أحد يحج به وتبطل

الزيادة ، وتعود الى التركة ، لأنها وصية معينة لشخص لم يقبلها ، كمن وصى ببيع ٢٤٠ ل/م

عبد ، على زيد بمائة ، وهو يساوي مائتين على أن يتصدق بشئ فامتنع زيد من ابتياعه

بيع على غيره بالمائتين ولم يبيع على غيره بالمائة ، لأن المحاباة قد كانت وصية لشخص

لم يقبلها فبطل حكمها .

والوجه الثاني : أنه يعرف الى غيره جميع المائة ، وكان المقصود منها صرف

جميعها في الحج والتعيين يستفاد به تقديم المستحق والأول أقبح ، ومنع الشافعي

أشبهه ، وإن كان زيد وارثاً لم يجز أن يحج بها ، لأنها وصية ، والوصية لا تصح

لوارث . فعلى هذا في بطلانها وجهان على ما مضى .

والقسم الثاني : أن لا يعين من يحج عنه ، ولا يعين القدر الذي يحج به عنه ،

وهو أن يقول : أحجوا عني ، فالواجب أن يستأجر رجل يحج عنه بأقل ما يوجد أحد

يحج [به] ^(١) ويكون ذلك في الثلث أيضاً ، لأنه تطوع ، وليس بواجب ، فإن حج

بذلك وارث جاز . فإن قيل : ليس ما كان محله في الثلث وصية ، والوصية لا تصح

لوارث ، فهلا منعوه من ذلك ؟ قيل : انما يمنع من الوصية له ، وليس يمنع من

أن يعارض على ما ينفذ من الوصايا ، ألا ترى أنه لو وصى بابتياح عبد [معتق] ^(٢) عنه

أو طعام يتصدق به عنه جاز أن يبتاع ذلك من الوارث بشئ مثله ، لأن ذلك وإن كان

محله [في] ^(٣) الثلث فهو ليس يأخذه وصية ، وإنما يأخذه معاوضة ، فكذلك في الحج ،

لأنه يأخذ أجره مثله عوضاً [عن] ^(٤) عمله .

(١) في (د) عنه .

(٢) في (أ) معتق .

(٣) في (أ) ساقطه .

(٤) في (ب ، ج) من .

والقسم الثالث : أن يعيّن من يحج عنه ولا يعيّن القدر الذي يحج به عنه ، وهو

أن يقول : أحجوا عني زيدا ، فالواجب أن يدفع إلى زيد أقل ما يوجد من يحج به وارثاً

كان أو غير وارث ، فإن امتنع زيد من قبول ذلك/ففي بطلان الوصية وجهان على ٢٤٠/لس
ماضي .

والقسم الرابع : أن لا يعيّن من يحج عنه ، ويعيّن القدر الذي يحج به —

عنه ، وهو أن يقول : أحجوا عني بمائة دينار ، فيصرف إلى غير وارث إذا كانت أكثر

من أجره الثل ، لأنها وصية ، فإن عرضت على شخص فلم يقبلها نقلت إلى غيره ،

لأنها غير معيّنة في شخص بعينه .

(١٠٥ / و) " فصل "

إذا قال : أحبوا عني من يرزأه فلان ، انسانا كان ، كما لو عينه الموصى ، فإن
 كان في حج واجب كان كالمعمين في حج واجب فيكون على ماضى ، وإن كان في تطوع
 كان كالمعمين في حج [التطوع] ^(١) فيكون على ماضى .

(١) في (١) تطوع .

(١٥٥ / ز) " فصل "

قال الشافعي في الأم : ^(١) ولو قال : أول واحد يحج عني فله مائة دينار ، فحج
 عنه غير وارث ، فله مائة دينار ، وإن حج عنه وارث فله أقل ما يوجد به [مسن] ^(٢)
 يحج عنه وما زاد على ذلك مردود ، لأنها وصية لو ارث.

(١) انظر : الأم - باب الوصية بالحج - : ١٢٩ / ٢ .

(٢) في (١) و .

(١٥٥ / ح) "فصل"

إذا قال : أحجوا عني حجا بألف درهم ، فمبني للمضي أن يخرج أكثر ما يمكن
 أن يخرج بألف درهم من الحج من الميقات ، لأن إطلاق اللفظ بوجهه ، وأقل ما عليه
 أن يخرج بها ثلاث حجج إذا أمكن .

(١٥٥ / ط) " فصل "

إذا مات وعليه حجة واحدة من نذر ، أو قضا ، فاستؤجر من يحج عنه تطوعاً ، وأحرم الأجير بالتطوع ، انصرف أحرامه إلى الحج الواجب دون التطوع ، لأن حج الأجير عنه قد أقيم مقام حجه عن نفسه ، ولو أحرم بالحج عن نفسه تطوعاً ، وعليه حج واجب كان عن حجه الواجب [فكذا أحرام الأجير عنه ^(١)] ولو ^(٢) مات وعليه حجتان :

أحدها : حجة الاسلام

والأخرى : نذر ، وجب أن يستأجر من يحج عنه حجة الاسلام أولاً ، ثم حجة

النذر .

/ فان أحرم الأجير عنه أولاً بحجة النذر ، انعقدت عن حجة الاسلام ، لأن — (٢٤١ / ل م)

لا يجوز أن يقدم على حجة الاسلام غيرها ، فلو استؤجر رجلان ليحجا عنه في عام واحد ، أحدهما يحرم بحجة الاسلام ، والأخر بحجة النذر ، ففيه وجهان :

أحدهما : أنه لا يجوز ، لأن حج الأجير يقوم مقام حجه [عن نفسه ^(٣)] وهو

لا يقدر على حجتين في عام ، فكذلك لا يصح أن يحج عنه رجلان في عام واحد .

[والوجه ^(٤) الثاني : أن ذلك جائز ، لأنه إنما لم يصح منه حجتان في عام

لاستحالة وقوعها منه ، والأجيران قد يصح منهما حجتان في عام فاختلغا ، فعلى

هذا : أي الأجيرين سبق بالاحرام كان أحرامه منعقداً بحجة الاسلام ، وأحرام

الذي بعده منعقد بحجة النذر ، فان أحراماً معاً في حالة واحدة من غير أن يسبق

أحدهما الآخر ، احتل وجهين :

أحدهما : أنه يعتبر أسبقها اجارة وانثاً ، فينعقد أحرامه بحجة الاسلام والذي

بعده بحجة النذر .

والثاني : أن الله تعالى يحتسب بأحديهما عن حجة الاسلام لا بعينها والأخرى

عن حجة النذر . [والله أعلم ^(٥)] .

(١) في (ب ، ج) فكذلك الأجير المحرم عنه .

(٢) في (ج) فلو .

(٣) في (أ ، ب) ساقطه .

(٤) في (أ) لم تذكر .

(٥) في (ج) ساقطه .

« ١٦ »

« السادس عشر »

« باب »

« قتل المحرم الصيداً أو خطأ »

١٦ / (١٥٦) " باب قتل المحرم الصيد عدواً أو خطأ "

قال الشافعي رحمه الله : وعلى من قتل صيداً الجزاء "عدداً كان أو خطأ ، والكفارة
فيهما سواء ؛ لأن كليهما ممنوع لحرمته " كل " (١) فيه كفارة : . . . إلى آخر الباب .
وهذا كما قال : قتل الصيد حرام في الحرم ، والأحرام ، وهو ضمنون بالجزاء
عدداً كان أو خطأ ، قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا ليلونكم الله بشئ من
الصيد تناله أيديكم ورماحكم) (٢) ، ففي قوله (ليلونكم) تأويلان : (٣)
أحدهما : معناه ليختبرنكم .

والثاني : لنكفنكم .

وفي قوله (تناله أيديكم ورماحكم) تأويلان :

أحدهما : تناله أيديكم : البيض ، ورماحكم : الصيد وهو قول : مجاهد - (٤) ٢٤ / ل

والثاني : تناله أيديكم : صغار الصيد ، وما ضعف منه . ورماحكم : كبار الصيد ، وما قوى
منه ، وهو قول : (٥) ابن عباس ، والآية تحتل التأويلين معاً ، ثم قال تعالى : (ليعلم
الله من يخافه بالغيب) (٦) ، وفيه تأويلان : (٧)

أحدهما : أن معناه : لتعلموا أنتم أن الله يعلم من يخافه بالغيب ، كما قال
تعالى (قلما خرّ تبئت الجن أن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين) (٨)

(١) في المختصر : وكان . انظر الام - مختصر المزني - باب جزاء الصيد - ص ٧١ .

(٢) سورة المائدة : ٩٤ / ٥ .

(٣) انظر : تفسير القرطبي : ٢٩٩ / ٦ - ٣٠٠ ، وتفسير الطبري : ٢٦ / ٧ ، وأحكام

القرآن لابن العربي - سورة المائدة : ٦٥٥ / ٢ - ٦٥٦ .

(٤) انظر : تفسير القرطبي - سورة المائدة - ٣٠٠ / ٦ .

(٥) انظر : تفسير ابن كثير - سورة المائدة - ٩٧ / ٢ ، وتفسير الطبري : ٢٦ / ٧ .

(٦) سورة المائدة : ٩٤ / ٥ .

(٧) انظر : تفسير الطبري : ٢٦ / ٧ .

(٨) سورة سبأ : ٣٤ / ١٤ .

وسلم لحم حمار وحش ، وهو بالأيواء ، أو يودان ^(٢) ، فردء على فلما رأى الكراهة
في وجهي قال : أنه ليس بنا رت عليك ، ولكننا حرم ^(٣)

(١) وِدَّان : فعلان من الود ، موضع يقع بين مكة والمدينة . وهي قرية جامعة فسي
نواحي الفرع ، بينهما وبين هرشي ستة أميال ، وبينها وبين الأيواء نحو مسن
ثمانية أميال قريب من الجحفة ، قال الجاسر وتعرف اليوم باسم ستورة . اهـ .
قال في المراد : وكانت مستنزلًا لقبائل : ضمرة ، ودغفار ، وكنانة .
قال البلاذري : اندثرت وِدَّان من زمن بعيد ، وتوهم بعض الباحثين انها
" ستورة " اليوم وليس كذلك .

وموضع وِدَّان شرق ستورة الى الجنوب ، في نصف الأيواء اذا أكنعت في مكان
يلتقي فيه سيل تلعة حامة بوادي الأيواء ، وذلك النصف يسمى " العصم " .
والسافة بينها وبين ستورة قريباً من اثني عشر كيلاً ، وأهلها اليوم ، بنو
مخند من بني عمرو من حرب .

انظر : مراد الاطلاع : ١٤٢٩ / ٣ ، وقفاً الوفاً ١٣٣٠ / ٤ ، وكتاب المناسك
وطرق الحج : ص ٤١٤ ، ومعجم المعالم الجغرافية للبلاذري : ص ٣٣٢ ، ٣٣٣ .
(٢) أخرجه الستة (البخاري وسلم والترمذي وأبو داود والنسائي ومالك) إلا أبا
داود وأخرجه أيضاً الشافعي والبيهقي وغيرهم .

انظر : تيسير الوصول - في الأحرام وما يحرم فيه - ١ / ٣٢١ ، وجمع الفوائد
- رقم ٣٢٨٠ - ١ / ٢٩٨ ، وترتيب سند الشافعي : ١ / ٣٢٣ ، وسنن البيهقي
١٩١ / ٥ ، ونصب الراية : ٣ / ١٣٩ .

(١/١٥٦) " فصل "

فأثبت / تحريم قتل الصيد على المحرم ، وإيجاب الجزاء فيه ، فألجاب يشتمل على ٢٤٢ / لم
ثلاثة فصول :

أحدها : إيجاب الجزاء على العائد .

والثاني : إيجاب الجزاء على الخاطئ .

والثالث : إيجاب الجزاء على العائد .

فأما العائد في قتله ، وهو أن يعود لقتله مع ذكره لا حرامه ، فألجزأ عليه واجب ،
وقال مجاهد : (١) لا جزاء على العائد في قتله : إذا كان لا حرامه ، إلا أن يكون عادداً في
قتله ، ناسياً لا حرامه ، فيجب عليه الجزاء

فأما العائد فيهما ، فلا جزاء عليه ، قال : لأن الله تعالى تسمعه .

(١) روى عبد الرزاق في " مصنفه " عن معمر بن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله
تعالى (ومن قتله منكم متعمداً) الآية . يقتله ناسياً لا حرامه ، يحكم عليه .
وروى أيضاً عن الثوري عن ليث وابن أبي نجيح عن مجاهد قال : إذا أصابه
متعمداً لحرمه ، متعمداً لقتله ، لم يحكم عليه وإذا أصابه متعمداً له ناسياً
لحرمه حكم عليه .

وقال ابن حزم : صح عن مجاهد قول آخر ، وهو : أنه إنما يحكم على من قتل
الصيد وهو محرم خطأ ، وأما من قتله عادداً ذاكراً لا حرامه فلا يحكم عليه .
وقال ابن حجر : وعكس الحسن ومجاهد : فقالا : يجب الجزاء في الخطأ
دون العمد .

وروى الطبري من طريق جرير عن ليث عن مجاهد ولفظه " الذي يقتل الصيد
متعمداً وهو يعلم أنه محرم ومتعمد قتله لا يحكم عليه ولا حج له ، والخطأ أن
يصيبه وهو ناسي لا حرامه متعمد لقتله أو يصيبه ، وهو يريد غيره ، فذلك يحكم
عليه مرة " ونحوه من طريق هشيم عن ليث مختصراً .

انظر : المصنف لعبد الرزاق : ٣٩٠ / ٤ ، والمحلى لابن حزم : ٢١٥ / ٧ ،
وتفسير الطبري : ٢٧ / ٧ ، ومعجم فقه السلف : ٦٩ / ٤ - ٧٠ ، وفتح الباري :

بالعقوبة ، بقوله (فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب اليم)^(١) فلم يجز أن يجمع بين الوعيد بالعقوبة ، وبين التكفير بالجزاء .

والدلالة عليه قوله تعالى (ومن قتل منكم متعمداً فجزاءه مثل ما قتل من النعم)^(٢) فأوجب الجزاء على العمد ، ولم يفرق بين عمد في القتل [ذاكراً]^(٣) للإحرام ، وبين عمد للمقتل ناسياً للإحرام ، فكان الظاهر يقتضي عموم الأحوال ، ولأن الكفارة تتغلط بأعظم الاتمين ، وتخف بأدونها ، فلما وجبت بالخطأ كان وجوبها بالعمد أولى .
وتحرير ذلك قياساً : أنها نفس مضمونة بالتكفير خطأ ، فوجب أن تكون مضمونة بالتكفير عمداً ، كالآدمي ، وما ذكره من الوعيد لا يمنع وجوب الكفارة ؛ كالآدمي .

(١) سورة البقرة : ١٧٨/٢ .

(٢) سورة المائدة : ٩٥/٥ .

(٣) في (١) وذاكر .

۴۴۴ ل مر

(١) في (أ) وأما . (٢) في (ب) للأحرام .

(۳) فی (۱، ب) و.

(۴) فی (۱، ب) سواء.

(٥) انظر: المحلى لابن حزم: ٢١٤/٧، ومعجم فقه السلف: ٦٩/٤ - ٧٠.

(٦) انظر (نفس المصدرين السابقين) .

“ “ “ “ (Y)

(٨) رواه ابن ماجه وابن حبان وصححه الحاكم من حديث ابن عباس ورواه الطبرانى من حديث ثوبان باسناد حسن ، وقد سبق فى (ص ٣٩٣) بلفظ " عفى عن أمتى .. الخ "

انظر : حسن الاثر - القبلة - ص ٩٥ ، والمعلی لابن حزم - تعليق - ٢ / ٢١٤ .

(٩) في (أ) / ومن قتله منكم متعمدا فجزاء / مثل ما قتل من النعم / .

(١٠) في (ج) يحمل . (١١) في (أ) الظاهر .

(١٢) في (أ) يثبت أوالهما .

الستم محرمين ؟ فلما قد منا حكة صار ارهد الى عمر بن الخطاب وذكر له ذلك ، فقال له عمر : احكم ؟ فقال : أنت أمير المؤمنين وأعلم مني ، قال : اني لم أقل لك زكوى ولكن احكم ، قال [فاني] ^(١) احكم جداً قد جمع الماء والشجر ، يقول : قد أكل وشرب ، قال : فهو كما حكمت ^(٢) فموضع الدلالة [من هذا] ^(٣) استفاضة حكم الجزاء في العمد والخطأ بين الصحابة والتابعين من غير شك أو نزاع ، فدل على أن ذلك اجماع أو كالا جماع ، ولأنها نفس مضمونة بالتكفير عمداً ، فوجب أن تكون مضمونة بالتكفير خطأ ، كالأدنى ولأن كل شيء يجب الخرم باتلافه ، فالعمد والخطأ فيه سواء ، كأموال الأديمين ، فأما استدلالهم بالاية ، فقد جعلناها دليلاً ^(٤) وأما استدلالهم بالخبر فمحمول على رفع الاشم ، وأما قياسهم على الطيب والللباس ، فالمعنى في الطيب والللباس أنه استمتاع فافترق حكم/عمده وسهوه ، وقتل الصيد اتلاف ٢٤٣/ل م فاستوى حكم عمده وسهوه .

= انظر : تهذيب الكمال : ١/٢٤٤ ، وتهذيب التهذيب : ١/١٩٨ ، والكاشف :

١/١٠١ ، وميزان الاعتدال : ١/١٢٠ .

(١) في (أ) اني .

(٢) أخرجه الشافعي والبيهقي وعبد الرزاق بمعناه .

انظر : ترتيب سند الشافعي : ١/٣٣٢ ، وسنن البيهقي - باب جزاء الصيد

بمثل من النعم . الخ - ٥/١٨٢ ، والمصنف لعبد الرزاق - باب الضرب

والضبع - ٤/٤٠٢ - ٤٠٣ .

(٣) في (أ) منه .

(٤) في (أ) لنا .

"فصل" (١٥٦/ج)

وأما العائد في قتله ، وهو أن يقتل صيداً ^(١) فيفديه ^(٢) أولاً يفديه ، ثم يقتل ^(٣) صيداً ^(٤) ثانياً فعليه جزاء ثان ^(٥) ، وقال داوود بن علي الظاهري ^(٦) : لا جزاء عليه في الثاني ولو عاد مائة مرة ، وأنا يجب الجزاء بالمرة الأولى ، وهو في الصحابة ^(٧) قول : ابن عباس ، وفي التابعين قول ^(٨) : مجاهد ، وشريح ، وقتادة ، والنخعي ، والحسن ^(٩) ، استدلالاً بقوله تعالى (ومن قتله منكم متعمداً فجزاءه ^(١٠) مثل) فعلق وجوب الجزاء على لفظ " من " والحكم إذا تعلّق

(١) في (١) يفديه ، وفي (ب) ثم يفديه .

(٢) في (١) ساقطه .

(٣) في (١) جزاء ان .

(٤) لم أقف عليه ، وأنا ذكر ابن حزم في " المحلى " خلافه حيث قال : سأله :

ومن قتل الصيد مرة بعد مرة فعليه لكل مرة جزاء ، وليس قول الله تعالى

(ومن عاد فينتقم الله منه) بحسب الجزاء عنه ، لأن الله تعالى لم يقل :

لا جزاء عليه بل قد أوجب الجزاء على القاتل للصيد عداً ، فهو على

كل قاتل مع النقمة على العائد . والله التوفيق .

انظر : (المحلى لابن حزم - مسألة ٨٨٨ - ٢٣٨/٧) .

(٥) انظر : تفسير الطبراني - سورة المائدة آية ٩٥ - ٣٩/٧ - ٤١ ، والمصنف

لعبد الرزاق : ٣٩٣/٤ ، والدار المنثور - سورة المائدة آية ٩٥ - ١٩٥/٣ -

١٩٦ - ، وتفسير القرطبي - سورة المائدة آية ٩٥ - ٣١٢/٦ .

(٦) نفس المصادر السابقة .

(٧) وفي مصنف عبد الرزاق :

وقال الحسن : يحكم عليه كلما أصاب في الخطأ والعمد .

انظر : المصنف لعبد الرزاق : ٣٩٣/٤ ، وتفسير الطبري : ٣٩/٧ - ٤١ .

(٨) في (١) لم تذكر .

بلفظ " من " اقتضى مرة واحدة ، ولم يتكرر [(١)] بتكرار الفعل ، كقولهم :
 من دخل [داري] (٢) فله درهم ، فإذا دخلها مرة استحق درهما ، ولو عاد
 في دخولها لم يستحق شيئاً [و] (٣) كما لو قال لنسائه : من خرجت من الدار ،
 فهي طالق ، فخرجت واحدة [منهم] (٤) طلقت ، ولو عادت فخرجت ثانية لم
 تطلق ، كذلك قاتل الصيد إذا قتله مرة . لزمه الجزاء ، ولو عاد [لقتله] (٥) لم
 يلزمه الجزاء ، قالوا : لأن الله تعالى قال في سياق الآية (ومن عاد فينتقم
 الله منه) فاخبر أن حكم العائد الانتقام منه كما أخبر أن حكم المبتدئ
 الجزاء ، فدل على أن لاحكم للعائد غير الانتقام . كما أن لاحكم للمبتدئ
 غير الجزاء .

والدلالة عليه قوله تعالى (لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم
 متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم) وفي هذه الآية دليلان :

أحدهما - أن قوله تعالى (لا تقتلوا الصيد) إشارة إلى جنس الصيد
 لأن الألف واللام [تدخلان لجنس] (٦) أو معهود ، وليس في الصيد معهود
 فثبت أن [دخولهما] (٧) للجنس ، ولفظ الجنس يستوعب جملة [. . .] (٨) أحاده
 ثم قال (ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم) فكان ذلك

عائداً إلى جملة الجنس وأحاده ، لأنه عطف عليه/بها/ الكناية ، وحكم العطس ٢٤٣/ل

(١) في (١) ما بين المعقوفين زيادة : [الحكم] .

(٢) في (١) الدار .

(٣) في (١) ساقطه .

(٤) في (١) منهم .

(٥) في (١) فقتله .

(٦) في (١) تدخل لجنس ، وفي (ب) تدخلان للجنس .

(٧) في (١) دخولها .

(٨) في (١) ما بين المعقوفين زيادة : [الجنس و] .

أن يعود الى ما تناوله المعطوف عليه ، فان قيل [ف قوله ^(١)] (ومن قتله منكم متعمدا) يعنى : ومن قتل واحداً من الجنس دون جميعه ، لأنه لو أراد جميع الجنس ، كانت الكناية عائدة اليه بالهاء والألف ، فيقول : (ومن قتلها منكم متعمدا) قيل : انما ترجع الكناية بالهاء والألف اذا عادت الى استغراق الجنس من جهة اللفظ دون المعنى ، كقولهم : صيود .

فأما اذا عادت الى لفظ [مستغرق ^(٢)] الجنس من جهة المعنى دون اللفظ فانما تعود بكناية التذكير والتوحيد ، وهى الهاء دون الألف ، كقولهم : من دخل الدار فله درهم (فمن) وان كانت تتناول الجنس من الرجال والنساء ، فقد عادت الكناية اليه فى قوله : فله درهم ، بلفظ التوحيد والتذكير ، لان استغراق الجنس من جهة المعنى دون اللفظ ، كذلك الصيد ، انما علم استغراق جنسه من جهة المعنى ، وهو دخول الألف واللام دون اللفظ فجاز أن تعود الكناية بالهاء دون الألف .

والدلالة الثانية من الآية قوله تعالى (فجزاء مثل ما قتل من النعم) فأوجب مثل ما قتل ، [فاذا قتل ^(٣)] صيدين ، وجب عليه مثلها ، لأن الجزاء الواحد لا يكون مثلاً لهما ، [ولأنها ^(٤)] نفس مضمونة بالتكفير ، فوجب أن يكون [تكرار ^(٥)] القتل موجبا [لتكرار ^(٦)] التكفير ، كنفوس الآدميين ، ولأنه غرم مال بجسب بالتلاف ، فوجب أن يتكرر الغرم فيه بتكرر الفعل منه ، كأموال الآدميين فأما استدلاله من الآية بقوله : أن الحكم المعلق بمن لا يوجب تكراره بتكرار الفعل ^(٧)

-
- (١) فى (١) بقوله .
 - (٢) فى (٥) مستغرق .
 - (٣) فى (ب) ساقطه .
 - (٤) فى (ب) ولا .
 - (٥) فى (١ ، ج) ساقطه .
 - (٦) فى (ب) لتكرار .
 - (٧) عبارة (ب) تكرار الفعل .

كقوله : من دخل الدار فله درهم ، فالجواب أن الحكم المعلق بمن لا يتكرر بتكرار الفعل اذا كان الفعل الثاني واقعا في محل الفعل الأول .

فأما اذا كان الفعل الثاني واقعا في غير محل الفعل الأول ، فان تكرار

الفعل/يوجب تكرار الحكم ، كقوله : من دخل دارى فله درهم ، فاذا دخل دارا له استحق درهما ، ولو دخل دارا له أخرى استحق ثانيا ، كذلك الصيد لما كان الثاني غير الأول وجب أن يتعلق بالثاني مثل [ماتعلق^(١)] بالاول ، واما استدلاله بقوله : (ومن عاد فينتقم الله منه) فالجواب عنه أن معناه ، ومن عاد في الاسلام فينتقم الله منه بالجزاء ، لأن قبله قوله تعالى (عفا الله عما سلف) يعنى في الجاهلية ، ثم قال (ومن عاد) يعنى في الاسلام ، (فينتقم الله منه) يعنى بالجزاء . هكذا فسر عطا^(٢) وغيره ولفظ الآية ، [لا يقتضى غيره^(٣)] ، قال الشافعى : ولا يعاقبه الامام فيه ، لأن هذا ذنب جعلت عقوبته فدية^(٤) الا أن يزعم أنه يأتي [ذلك^(٥)] حامدا مستحقا ، [والله أعلم بالصواب^(٦)] .

(١) فى (ب) ساقطه .

(٢) انظر : تفسير الطبرى - سورة المائدة آية ٩٥ - ٢/٣٨ - ٣٩ ،

والدار المنثور : ١٩٥ - ١٩٦ .

(٣) فى (أ ، ب) لأجعلن عقوبة فديته الا أن يزعم ... الخ .

(٤) فى (أ ، ب) ساقطه .

(٥) فى (ب) بذلك .

(٦) فى (أ) لم تذكر .

« ١٧ »

« السابع عشر »

« باب »

جزاء الصيد

* باب جزاء الصيد * ١٧/ (١٥٧)

قال الشافعي : قال الله تعالى (فجزاء مثل ما قتل من النعم) ، والنعم : الابل ، والبقر ، والغنم ... الفصل الى آخره .

وهذا كما قال : اذا قتل المحرم صيدا له مثل من النعم ، فعليه مثل من النعم ؛ والنعم : الابل والبقر والغنم ، فيلزمه مثله في الشبه والصورة من غسـير أن تعتبر قيمة الصيد ، وقال أبو حنيفة^(١) : تعتبر قيمة الصيد ، فيقوم الصيد دراھم ، ثم يصرف الدراھم الى النعم [فيشتري^(٢) بها من النعم ما يجوز أضحىـة ولا اعتبار بمثل الصيد من النعم في الصورة ، والشبه ، استدلالاً بقوله تعالى : (ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم) واستدلالهم بهـا من ثلاثة أوجه :

أحدها - أن الله تعالى أوجب في الجزاء المثل من النعم ، والمثل فـى الشرع ، أما أن يتناول المثل من الجنس في الصورة والشبه ، وهذا قد يكون مثلاً شرعاً ولغةً ، وأما أن يتناول القيمة ، فيكون مثلاً شرعاً ، لا لغةً [ولا يتناول المثل من غير الجنس] لا شرعاً ولا لغةً^(٣) وإذا كان المثل يتناول أحد هذين ولم يجز أن يكونا مرادين ، ويطل أن يكون المثل من الجنس مراداً ، وهو أن يجب فـى النعمة شـاعة ، وفي الحمار حمار ثبت أن المثل من طريق القيمة مراد وقوله : (من النعم) يعني أنه يصرف قيمة الصيد في النعم .

والوجه الثاني : من الاستدلال بالآية - أنه قال : (يحكم به ذوا عدل منكم) فلو كان المراد به المثل في الصورة والشبه لم يفتقر الى حكم عدلين ،

(١) أنظر : بدائع الصنائع : ١٢٥٨/٣ ، والبسوط للسرخسي : ٨٢/٤ ،

وفتح القدير : ٧٢/٣ .

(٢) في (أ ، ج) يشتري ، وفي (د) ليشترى .

(٣) في (ج) ساقطه .

لأنه يدرك بالمشاهدة والنظر الذي يستوى فيه العدل، والفاسق، والعالم
والجاهل؛ ثبت أن المراد بذلك : القيمة التي تفتقر إلى [تقويم^(١)] واجتهاد
[يرجع^(٢)] [فيه^(٣)] إلى العدول من أهل العلم [بها^(٤)].

والوجه الثالث : من الاستدلال بها - أن الله تعالى أوجب المثل فسي
جزء الصيد، وهذا المثل في الجزء راجع إلى جميع الصيد، والمثل في جميعه
واحد ، فلما كان المراد بالمثل فيما ليس له من النعم مثل القيمة دون ما كان
مثلاً في الشبه والصورة، ثبت أن المراد بالمثل في جميع الصيد القيمة دون ما كان
مثلاً في الشبه والصورة^(٥) لأنه لا يجوز أن يذكر الله تعالى مثلاً واحداً لجميع
الصيد، فيجعل المثل بعضه حكماً ، ولمثل باقية حكماً ، وربما حرروا هذا
الاستدلال قياساً ، فقالوا : لأنه حيوان ممنوع من اتلافه لحرمه الاحرام ، فوجب
أن يجب بقتله [قيمه^(٦)] قياساً على ما لا مثل له من العصفور وغيره. قالوا :
ولأنها غير مضمونة ، فوجب إذا لم يضمن بالمثل من جنسها أن تكون مضمونة
بقيمتها كسائر الاموال ، قالوا : ولأن إيجاب مثله في الشبه والصورة يقضي
إلى أن يجب في متلف واحد بدلان مختلفان ، فيلزم من قتل/صيداً مملوكاً، قيمته ٢٤٥ ل/م
لمالكه ، وهي مثل [وجزأؤه^(٧)] بالمثل في الشبه والصورة. وهي مثل ، فيختلف
المثلان في العين الواحدة ، وهذا في الاصول متنع بالدلالة عليه قوله تعالى
(فجزاء مثل ما قتل من النعم) والاستدلال بها من ثلاثة أوجه :

(١) في (أ) ساقطه .

(٢) في (ج) ورجع .

(٣) في (أ) فيها .

(٤) في (ب) ساقطه .

(٥) في (ج) ساقطه .

(٦) في (أ) القيمة .

(٧) في (أ) واجزأؤه .

أحدهما - أن الله تعالى أوجب المثل ، وإطلاق المثل يتناول المثل فسى الصورة والجنس حتى يجب في النعمة نعمة ، وفي الغزال غزال ، فلما قيد الله تعالى ذلك بالمثل من النعم ، انصرف المثل عن الجنس الى المثل من النعم ، وبقي المثل في الشبهة والصورة على ما كان يقتضيه ظاهر الآية .

والوجه الثاني في الاستدلال بها - أن الله تعالى جعل المثل من النعم والقيمة ان كانت مثلاً فهي من الدراهم ، فلم يجوز أن تعدل عما نص عليه - ^(١) من النعم الى ما لم ينص عليه من الدراهم ، ولم يقل : فجوزا ، مثل ما قتل من الدراهم تصرف في النعم ، فيصح لهم المذهب .

والوجه الثالث من الاستدلال بها - أن الله تعالى قال : (يحكم به ذوا عدل منكم) وذلك كناية ترجع الى ما تقدم ، لم يخلو أن يرجع الى [جميع] ^(٢) ما تقدم أو الى أقرب المذكور منه ، فان رجعت الى [جميع] ^(٣) ما تقدم كانت راجعة الى المثل من النعم يحكم به ذوا عدل ، وان رجعت الى أقرب المذكور كانت راجعة الى النعم ، وأبو حنيفة يقول ^(٤) : الكناية في قوله : (يحكم به ذوا عدل) ليست راجعة الى جميع ما تقدم ، ولا الى أقرب المذكور منه ، وانما ترجع الى أبعد المذكور ^(٥) منه وهو المثل دون النعم ؛ لأن عنده أن ذوا عدل ، انما يحكمان بالقيمة دون النعم ، وعندنا أنهما يحكمان بالمثل من النعم ، وما قلناه أولى بالظاهر ، وأحق بالبيان ، ومن الدلالة عليه حديث جابر رضي الله عنه : " أنه سئل عن الضبيع ^(٦) أصيد هو ؟ قال : نعم ، قيل : يؤكل ؟ قال : نعم ،

(١) في (١) لم تذكر .

(٢) في (١) ساقطه .

(٣) في (١) ساقطه .

(٤) انظر : بدائع الصنائع : ١٢٥٩ - ١٢٦٠ ، وشرح فتح القدير :

٧٦ / ٣ ، وأحكام القرآن للجصاص : ٤٧٣ / ٢ .

(٥) في (ج) ساقطه .

(٦) الضبيع : معروفة ، ولا تقل ضبعه لأن الذكر ضبعان ، والجمع ضباعين ،

والأنثى ضبعانة والجمع ضبعانات وضباع وهذا الجمع للذكر والأنثى ، =

قيل : فيه كبش اذا أصابه المحرم ، قال : نعم ، وقيل : وسعته من رسول الله ، ٢٤٥ / ل س
 قال : نعم ^(١) فصار كأنه روى عن النبي عليه السلام أنه قال : الضبع ~~صبيد~~
 يؤكل ، وفيه كبش اذا أصابه المحرم ، وفي هذا الخبر استدلال من أربعة أوجه :
 أحدها - أن النبي صلى الله عليه وسلم أوجب في الضبع كبشا ، وأبو حنيفة ^(٢)
 يوجب القيمة ، ولا يوجب الكبش .

والثاني - أنه جعل الكبش بدلا مقدرا ، والقيمة لا تتقدر . وإنما تكون اجتهادا
 والثالث - أنه قدره بكبش جعله كل موجه ، وذلك يمنع من الزيادة عليه
 والنقصان منه .

والرابع - أنه نص على الكبش في جزاء الضبع ، وخصه من بين سائر الحيوان
 فعلم أنه يتعين في جزاء الضبع [وأن ^(٣) القيمة لا تجب] إذ ^(٤) لو وجبت

= ويقال إنها تحيض كالارنب . تقول ضحكت الارنب ضحكا أي هاضت ،
 وهي مولعة بنيش القبور لكثرة شهوتها للحوم بني آدم ، وإذا اجتمعت
 مع الذئب في الغنم سلمت لأن كل واحد منهما يمنع صاحبه .
 أنظر . حياة الحيوان للد ميرى . ٨٢ / ٢ - ٨١ - ٨٢ .

(١) أخرجه أبو داود والترمذي وقال : حديث حسن صحيح ، وابن حبان
 والبيهقي والشافعي والحاكم وقال : على شرط الشيخين والدارقطني
 وابن خزيمة في صحيحه بمعناه .

انظر : سنن أبو داود - كتاب الأطعمة : ٣٥٥ / ٣ ، وسنن الترمذي -
 كتاب الحج : ٢٠٧ / ٣ ، وموارد الظمان - رقم ٩٧٩ - ص ٢٤٣ ، وسنن
 البيهقي - باب فديه الضبع - ١٨٣ / ٥ ، وترتيب مسند الشافعي : ٣٣٠ / ١ ،
 والمستدرک للحاكم : ٤٥٣ / ١ ، وسنن الدارقطني : ٢٤٦ / ٢ ، وصحيح
 ابن خزيمة : ٨٢ / ٤ ، ونصب الراية : ١٣٤ / ٣ .

(٢) انظر : شرح فتح القدير : ٧٣ - ٧٥ ، وحاشية ابن عابدین : ٥٦٣ / ٢ .

(٣) في (أ) دون .

(٤) في (د) اذا .

القيمة لجاز صرفها في الكش وغيره ، ولما كان للكش اختصاص ^(١) به ، ومن الدلالة عليه . اجماع الصحابة رضي الله عنهم ، وهو ما روى عن عمر ، وعثمان ، وعلي ، وابن عباس وابن عمر ، وزيد بن ثابت ، وعبد الرحمن بن عوف ، وابن الزبير ، ومعاوية رضي الله عنهم ^(٢) : أنهم حكموا في قضايا مختلفة في بلدان شتى ، وأوقات متباينة في الضبع بكش ، وفي النعامة بدنة * ، فلما اتفقت احكامهم في البلدان المختلفة والأوقات المتباينة ، دل على ^(٣) اجماعهم أن الواجب فيه مثله من النعم دون قيمته لأمرين :

أحدهما - أن القيمة قد تزيد في بلد وتنقص في غيره ، وتزيد في وقت وتنقص في غيره ^(٤) .

^(٥) الثاني - أنهم قد حكموا فيه بأكثر من قيمته ، لأنهم حكموا في النعامة ببدنة ولا تساوى بدنه ، وحكموا في الضبع بكش ، وهو لا يساوى كبشاً .
فإن قيل : فيجوز أن يكون وافق قيمة الضبع في ذلك الوقت كبشاً ، وقيمة النعامة بدنة ، قيل عن هذا جوابان :

(١) في (١) ساقطه .

(٢) انظر : معجم فقه السلف : ٥١ / ٤ ، والمغنى لابن قدامة : ٤٢٢ / ٣ - ٤٤٣ ، والمحلى لابن حزم : ٢٢٧ / ٧ ، والقرى - جزاء الضبع : ص ٢٢٦ ، والمصنف لابن ابي شيبة - في الضبع يقتله المحرم : ٧٦ / ٤ ، وكتاب الام - مختصر العزنى : ص ٧١ .

(٣) في (ج ٥) ساقطة .

(٤) في (١) ساقطه .

(٥) في (١) أحدهما .

(٦) النعامة : معروفة تذكر وتؤنث ، وهو اسم جنس مثل حمام وجرادة وجراد ، وتجمع النعامة على : نعامات ؛ ويقال لها أم البيض ويقال لقسم البعير خف والجمع خفاف ومنسم ، والجمع مناسم ، وكذلك يقال في النعامة ويقال لانثى النعام قلوص كما يقال ذلك في الابل ، وذلك لما رأوا فيها من شبه الابل .

انظر : حياة الحيوان للدميري : ٣٥٥ / ٢ .

أحدهما - أنه لو جاز أن يوافق ذلك في وقت لجاز أن يخالفه في غيره ، وقد اتفق حكمهم في كل وقت .

والثاني - أنهم قد أوجبوا في الأرنب / ^١عناقا وفي اليربوع جفرة ^(١) .

٢٤٥/ل م

وعند أبي حنيفة ^(٢) : لا يجوز أن تصرف قيمة الصيد في عناق ، ولا جفرة وإنما تصرف فيما يجوز أضحية ، فدل على أنهم حكموا بالمثل ولم يحكموا بالقيمة ، ومن الدلالة عليه من طريق المعنى : أنه تكفير [بقتل حيوان ^(٣)] ، فوجب أن لا تعتبر فيه قيمة المقتول من الحيوان ، قياساً على كفارة قتل الأدميين ؛ ولأنه تكفير (بقتل ^(٤)) (حيوان ^(٥)) وجب بحرمة الأحرام ، فوجب أن لا تعتبر فيه القيمة ككفارة (الأذى ^(٦)) (^(٧)) وغيرها من سائر الدماء ، ولأن الحقوق المضمونة بالتلاف حقان : حق لله تعالى ، وحق [لآدمي ^(٨)] فلما كان حق الأدمي يتنوع نوعين . نوع يضمن بالمثل ، ونوع يضمن بالقيمة ، وجب أن يتنوع حق الله تعالى نوعين . نوع يضمن بالمثل ، ونوع يضمن بالقيمة ، وتحرير ذلك قياساً ، أنه أحد جنس - ما يضمن بالتلاف ، فوجب أن يتنوع ضامنه نوعين مثلاً وقيمة ، كحقوق الأدميين .
وأما الجواب عن استدلالهم الأول من الآية ، وهو قولهم : أن المثل إما أن يكون في الصورة والجنس ، أو في القيمة .

فالجواب عنه : أن المثل إذا ورد مطلقاً حمل على أحد هذين ، فأما إذا ورد مقيداً ، فإنه يحمل على تقييده ، وقد قيد الله تعالى ذلك بالمثل من النعم ،

(١) انظر : المصادر السابقة .

(٢) انظر : بدائع الصنائع : ١٢٦٢/٣ ، وشرح فتح القدير : ٢٨/٣ .

(٣) في (ج) قتل بحيوان .

(٤) في (ج) ساقطه .

(٥) في (ج) بحيوان .

(٦) في (أ) لآدمي .

(٧) في (أ) ساقطه .

(٨) في (أ) لآدمي .

فوجب أن يحمل عليه ، وأما استدلالهم ^(١) الثاني ^(٢) من الآية ، وهو قولهم :
 أن المثل في الصورة لا يقتصر إلى اجتهد عدلين ، لأنه يدرك بالمشاهدة ، وإنما
 يقتصر إلى ذلك القيمة فالجواب : أن الاجتهاد في المثل من النعم أخفى
 من الاجتهاد في القيمة ، لأن القيمة قد يعرفها سوقة الناس ، وعوامهم ، والمثل
 لا يعرفه إلا خواصهم ، وعلماءهم . فكان بأجتهاد عدلين أولى .

وأما استدلالهم الثالث من الآية ، وهو قولهم : أن الجزاء بالمثل راجع إلى
 جميع الصيد ، فلما أريد ببعضه القيمة دون المثل وهو ^(٣) ما ^(٤) لا مثل له ،
 فكذلك ماله مثل .

فالجواب : أن الآية إنما تناولت من الصيد ماله مثل من النعم دون مالا مثل
 له ، وإنما وجبت القيمة فيما لا مثل له بالاستدلال من الكتاب والسنة ، والاشارة ،
 نص الشافعي ^(٥) على ذلك في كتاب الأم ، فلم يسلم الاستدلال ، فإن حُرِّروا
 قياساً على العصفور ، فالمعنى في العصفور أنه لا مثل له من النعم ، فلذلك
 وجبت فيه القيمة ، فأما ماله مثل من النعم فالواجب فيه المثل من النعم دون
 القيمة ، كما أن أموال الأديين يجب باتلاف ماله ^(٦) مثل ^(٧) مثله دون قيمته ،
 وباتلاف مالا مثل له القيمة ، وأما قياسهم على أموال الأديين فباطل بقتل الحر
 خطأ ، لأنه لا يضمن بالمثل لسقوط القود ، ولا بالقيمة لوجوب الدية ، وليسست
 الدية قيمة لكونها ^(٨) إبلاً ^(٩) ثم لو سلم من ^(١٠) هذا ^(١١) القدر . لم يصح الجمع
 بينهما من الوجه الذي ذكره ، لأن حق الله تعالى يضمن بالمال وغير المال ،
 وهو الصيام ، وليس كذلك حق الأدي ، فاختلغا . وأما قولهم : أن إيجاب

(١) في (١) ساقطه .

(٢) في (١) ساقطه .

(٣) انظر : كتاب الام - فدية الطائر يصيبه الحرم : ١٩٥ / ٢ .

(٤) في (١) ساقطه .

(٥) في (ج) أبدا .

(٦) في (١) ساقطه .

بدلين مختلفين في متلف واحد ممتنع في الاصول ، فالجواب : أن ذلك ممتنع في الاصول اذا كانت جهة ضمانها واحدة ، فأما مع اختلاف جهة ضمانها فلا يمتنع اختلاف البدل فيهما ، كالقتل يضمن ببديلين مختلفين الدية ، والكفارة على أنه لما لم يمتنع وجوب بدلين في متلف واحد ، وان كان فيه مخالفة الاصول لم يمتنع أن يختلف البدلان وان كان فيه مخالفة الاصول .

(١٥٨) " سألـة "

قال الشافعى : وما أكل من الصيد ، صنفان : دواب ، وطائر ، [فـ (١)]
أصاب المحرم من الدواب ، نظر الى أقرب الاشياء من المقتول شبهها من النعم
[فيفدى (٢)] به .

وهذا كما قال : الحيوان كله ضريان : انسى ، ووحشى .
فأما الانسى الاصل فحكم المحرم فيه حكم الحبل ، وأما الوحشى فضريان : مأكول
وغير مأكول ، فأما غير المأكول فسيأتى ، وأما المأكول فضريان برى ، ووحشى ،
فأما البحرى فيأتى ، وأما البرى فضريان : دواب ، وطائر ، أما الطائر فيأتى ،
وأما الدواب ففيها مثلها من النعم وهو أن ينظر أقرب الاشياء من المقتول شبهاً
من النعم فيفدى به ، وإذا كان كذلك ، لم يخل من أن يكون قد تقدم للصحابة
فيه حكم أم لا ، فإن تقدم حكم الصحابة فيه بشئ فلا اجتهد لنا فيه ، وحكم
الصحابة مقدم على حكمنا ، وقال مالك : لا بد فيه من الاجتهاد من فقيهين .
وهذا غلط من وجهين :

أحدها - أن الله تعالى قال : (يحكم به ذوا عدل منكم) فأما بالرجوع
فيه الى حكم ذوى عدل ، وعدالة الصحابة أوكد من عدالتنا ، لأنهم شاهدوا الوحي ،
وحضروا التنزيل والتأويل ، " وجعلهم النبي عليه السلام كالنجوم بأيهم اقتدينا
اهتدينا (٣) " فكان حكمهم أولى من حكمنا .

(١) فى (ج) فمتى . وانظر : كتاب الام - مختصر المزنى : ص ٧١ .
(٢) فى (ج) ففدى . وانظر : كتاب الام - مختصر المزنى : ص ٧١ .
(٣) قطعة من حديث سعيد بن المسيب عن عمر رضى الله عنه قال : " سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : سألت ربه عن اختلاف اصحابى من
بعدى ، فأوحى الى ، يا محمد أن اصحابك عندى بمنزلة النجوم من السماء
بعضها أقوى من بعض ، ولكل نور فمن أخذ بشئ مما هم عليه من اختلافهم
فهو عندى على هدى وقال : اصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم "
رواه رزىـن / قال ابن حجر : بعد أن ذكره : وفيه " عبد الرحيم العمى وهو
كذاب و ثم ذكر " ابن حجر " طرقاً أخرى لهذا الحديث كلها فيها مقال / وأخرج

والثاني - أن الصحابة إذا حكموا بشي * ه أو حكم بعضهم به وسكت باقيهم عليه ه صار اجطا : وما انعقد الا جطاع عليه فلا يجوز الاجتها (فيه) (١) لجواز أن يؤدي (الاجتهاد) (٢) الى غير ما انعقد عليه الاجطاع ه وكذا حكم التابعين بعد الصحابة ه كحكم الصحابة في وجوب اتباعه وضع الاجتهاد فيه ه فأما ما لم يكن للصحابة والتابعين فيه حكم فالواجب أن يرجع فيه الى اجتهاد ه فقيهين عدلين ه لقوله تعالى (يحكم به ذوا عدل منكم) وروى أن قبيصة بن جابر (٣) "أصاب ظبيها وهو محرم ه (فسال عمر) (٤) فشا ورعمر ه عبد الرحمن بن عوف في ذلك ه فقال قبيصة لصاحبه : والله ما علم أمير المؤمنين حتى / سال غيره ه واحسبني سأذبح ناقسي (٢٤٧/لس) (فسمعه) (٥) عمر (فأقبل عليه ضربا بالبدرة) (٦) قال (٧)

الامام مسلم في صحيحه من حديث أبي موسى الأشعري رضى الله عنه قال (صلينا المغرب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم • فقلنا : لو جلسنا حتى نصلى معه العشاء ؟ فجلسنا ه فخرج علينا ه فقال : ما زلتُم هاهنا ؟ قلنا : نعم • قال : احسنتم • ثم رفع رأسه الى السماء ه وكان كثيرا ما يرفع رأسه الى السماء - فقال : النجوم امنة للسماء فاذا اذهبت النجوم السماء ما تواعد وأنا امنة لأصحابي • فاذا ذهبت أتى أصحابي ما يوعدون ه وأصحابي امنة لا تموت ه فاذا ذهب أصحابي أتى أتى ما يوعدون • قال البيهقي : وهذا الحديث الصحيح يؤدى بعض معناه يعنى حديث أصحابي كالنجوم • الخ - قال ابن حجر : صدق البيهقي هو يؤدى صحة التشبيه للصحابه بالنجوم خاصة أما في الاقتداء فلا يظهر في حديث أبي موسى ه نعم يمكن أن يتأخر ذلك من معنى الاقتداء بالنجوم ه وظاهر الحديث انما هو إشارة الى الفتن الحادثة بعد انقراض عصر الصحابة ه من طمس السنن ه وظهور البدع ه وفسوا الفجور في أقطار الارض ه والله تعالى المستعان • أنظر تيسير الوصول ٣٠٢/٣ ه وجمع الفوائد ٣٤٩/٢ وحياة الصحابة للكاند ه لوى ٢٦/١ ه وتلخيص الحبير ١١٠/٢ - ١١١ ه وصحيح مسلم شرح النووي ٨٢/١٦

(١) في (أ) ساقطه •

(٢) في (أ) ساقطه •

(٣) قبيصة بن جابر بن وهب الاسدي (٠٠٠ - ٦٩ ه) أبو العلاء الكوفي ه تابعي

ثقة ه فقيه مخضوم ه قال عنه يعقوب بن شيبة : يعد في الطبقة الاولى من

فقهاء أهل الكوفة بعد الصحابة مات سنة (٦٩ ه) • أنظر ترجمته في طبقات

ابن سعد ١٤٥/٦ ه والجرح والتعديل ١٢٥/٢/٣ • والتهذيب •

• ٣٤٤/٨

(٤) في (ج) ساقطة • (٥) في (ج) نسمع • (٦) في (أ) ساقطة •

(٧) قوله (فأقبل عليه ضربا بالبدرة) : بالبدرة يعنى بالسوط •

أنظر : الصباح الخير : ١ / ٢٠٥ •

أَتَقْتَلِ الصَّيْدَ مُحَرَّمًا ، وَتَغْمِضُ الْفَتْيَا ! أَمَا سَمِعْتَ قَوْلَهُ تَعَالَى : (بِحُكْمِ —
 ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ) ، [فَبِهَا أَنَا ذَا عَمْرٍ] ^(١) وَهَذَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ [ثُمَّ] ^(٢) أَمْرُهُ
 أَنْ يَذْبَحَ شَاةً ^(٣) . (٤)

معنى قوله : تَغْمِضُ الْفَتْيَا أى يحتقرها ويتهاون بها ، يقال للرجل إذا كان
 مطعوناً عليه فى دينه أنه : لَمَغْمُوضٌ عَلَيْهِ ^(٥) .

قال الشافعى : ولا يجوز لأحد أن يحكم إلا أن يكون فقيهاً [عدلاً] ^(٦) لأنه
 حكم ، فلم يجز إلا [بقول] ^(٧) من يجوز حكمه ، فإن كان قاتل [الصيد] ^(٨) [ففقيهاً] ^(٩)
 عدلاً جاز أن يكون أحد العدلين المجتهدين ، وهذا مذهب الشافعى ، وفيه وجه
 آخر لبعض أصحابنا أنه : لا يجوز أن يكون القاتل أحد العدلين المجتهدين ،
 لأنه اجتهد فى بدل متلف ، فلم يجز الرجوع فيه الى اجتهد المتلف ، كحقوق

(١) فى (١) فهذا أنا عمر ، وفى (ج) فبها .

(٢) فى (ب) ساقطه .

(٣) صحيح موقوف ، وله طرق عند الطبرى والبيهقى وعبد الرزاق .

انظر : ارواء الغليل : ٢٤٥ / ٤ .

وانظر : سنن البيهقى - باب جزاء الصيد بمثله من النعم .. الخ :

١٨١ / ٥ ، والمصنف لعبد الرزاق - باب الوبى والظبى : ٤٠٦ / ٤ ، وتفسير

الطبرى : ٣٢ / ٧ .

(٤) شاة : الواحدة من الغنم تقع على الذكر والانثى من الضأن ، والمعز

واصلها شاهة ، لأن تصغيرها شويهة ، والجمع شياء بالهاء فى أدنى

العدد ، تقول ثلاث شياء الى العشرة ، فإذا جاوزت العشرة فبالتاء ، فإذا

كثرت ، قلت هذه شاء كثيرة ، والشاة ايضاً الثور الوحشى ، والنسبة السى

الشاء : شأوى .

انظر : حياة الحيوان للدميرى : ٤١ / ٢ . ولسان العرب . ٥٠٩ / ١٣

(٥) انظر : النهاية لابن الاثير - غص : ٣٨٦ / ٣ .

(٦) فى (١ ، ج) ساقطه .

(٧) فى (ج) بحكم .

(٨) فى (ب) ساقطه .

(٩) فى (ب) ساقطه .

الادمين التي يرجع في اتلافها الى اجتهاد مقومين ، ولا يجوز أن يكسبون
المتلف أحدهما ، كذلك جزاء الصيد .

وهذا خطأ لعموم قوله (يحكم به ذوا عدل منكم) ، ولما روينا أنفاً عن عمر
أنه قال لأريد وقد قتل رصيذاً^(١) ؛ أحكم ، فقال : رأيي^(٢) أحكم جداً قد
جمع الماء والشجر ، قال : فهو كما رحكمت^(٣) فأمضى عمر الحكم باجتهاده ،
واجتهاد اريد ، وكان قاتلاً^(٤) ، وليس يعرف له في الصحابة مخالف ، فكان
اجماعاً ، ولأن الجزاء من حقوق الله تعالى ، وحقوق الله تعالى يجوز أن يرجع
فيها الى اجتهاد من عليه الحق ، كالزكوات ، والكفارات ، وخالف حقوق
الآدميين .

(١) في (١) ضبياً .

(٢) في (١) فاني .

(٣) في (١) قلت .

(٤) يعني : للصيد وهو الضب .

* فصل (١٥٨ / ١) *

فاذا تقدر ما ذكرنا ، فما حكمت فيه الصحابة : أن حكموا في النعامة ببديهة ،
حكم بذلك عمر ، وعثمان ، وعلي ، وعبد الرحمن بن عوف ^(١) ، وزيد بن ثابت ،
وابن عمر ، وابن عباس ، ومعاوية ، وابن الزبير ، وفي الضبع بكش * حكم بسلم
رسول الله / صلى الله عليه وسلم * ، [ثم] حكم به بعده ، عمر ، وعلي ، وجابر ، ٢٤٨ / ل م
وابن عباس ، وروى عبد الرحمن بن أبي عمار ^(٢) عن جابر أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال : * الضبع من الصيد ^(٤) وجعل فيه اذا أصابه المحرم كبشاً ،
وفي بقرة الوحش ^(٥) ، بقرة ، حكم بها من الصحابة : ابن عباس ومن التابعين :

(١) في (ب ، ج ، د) ساقطه .

(٢) في (ب) و .

(٣) عبد الرحمن بن أبي عمار القرشي المكي :

المشهور بالقس لعبادته ، سمع أبا هريرة وابن عمر وعمر بن دينار
وابن جريج وثقه النسائي .

انظر ترجمته في : الكاشف للذهبي : ١٥٢ / ٢ ، وخلاصة تذهيب تهذيب
الكمال : ص ٢٣٠ .

(٤) صحيح أخرجه أبو داود والدارمي والطحاوي في * مشكل الآثار * وابن
الجارود وابن حبان والدارقطني والحاكم والبيهقي وأبو يعلى من طرق
عن جرير بن حازم عن عبد الله بن عبيد عن عبد الرحمن بن أبي عمار
عن جابر بن عبد الله قال : (سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
الضبع فقال : * هو صيد ، ويجعل فيه كبش اذا صاده المحرم * .

انظر : ارواء الغليل للالباني : رقم ١٠٥٠ - ٢٤٢ / ٤ .

(٥) قال الدميري في كتابه * حياة الحيوان * : ١٥٢ / ١ :

يسقر الوحش : هذا النوع أربعة اضاف ، المها والأيل واليحمور والثيتل ،
وكلها تشرب الماء في الصيف اذا وجدته ، واذا عدته صبرت عنه وقنعست
باستنشاق الريح ، وفي هذا الوصف يشاركها الثعلب والذئب وابن آوى
والحمر الوحشية ، والغزلان والارانب ، وقرن البقر الوحشي مصته بخلاف
سائر الحيوانات ، فانها مجوفة ، والبقر الوحشي اشبه شيء بالمعز الا هلية ، =

عطاء (١) وفي الايل (٢) بقرة ، حكم بها ابن عباس ، وفي حطار الوحش بقرة
حكم بها عطاء (٣) وفي الاروى (٤) بقرة حكم بها عطاء (٥) ، قال الشافعى : (٦)
والا روى : دون البقرة السنه ، وفوق الكباش (٧) ، وفيه (عضب) (٨) ذكرا
وانثى ، أى ذلك شاء فداء به ، وفي التثيل (٩) بقرة ذكره الشافعى
ولم يروه عن أحد من الصحابة والتابعين

= وقرونها صلاب جدا تنزع عن نفسها ، وأولادها : كلاب الصيد والسباع التى
تطيف بها .

- (١) رواها الشافعى والبيهقى .
- انظر : كتاب — باب بقرا الوحش ١٠٠ الخ : ٢ : ١٩٢ ، وسنن البيهقى
باب فدية النعام وبقرا الوحش ١٠٠ الخ : ٥ / ١٨٢ ، الصنف لعبد الرزاق :
٤ / ٣٩٩ ، ومعجم فقه السلف : ٤ / ٥١ .
- (٢) قال الدميرى فى " حياة الحيوان " : ١ / ١٠٦ : الايل ذكر الاوعال ،
أحواله شبيهة ببقرا الوحش وهو مولع بأكل الحيات يطلبها حيث وجدها
واما كنه بلاد الهند والسند وفارس .
- (٣) رواها الشافعى والبيهقى وعبد الرزاق وغيرهم .
انظر : الصادر السابقة فقرة (١) .
- (٤) قال الدميرى فى " حياة الحيوان " : ١ / ٢٣ : الاروى : الانثى من الوعول
وقيل : غنم الجبل ، والجمع أراوى ، وفى " القاموس " الاروية : أنثى
الوعول وثلاث أراوى العشر ، والكثير أروى . / انظر : ترتيب القاموس
المحيط : ٢ / ٤١٨ .
- (٥) انظر الصادر السابقة فقرة (١) .
- (٦) انظر : كتاب الام — باب بقرا الوحش وحطار الوحش ١٠٠ الخ : ٢ / ١٩٢ .
- (٧) قال الدميرى فى " حياة الحيوان " : ٢ / ٢٦٨ .
- الكباش : غنم الضأن فى أى سن كان ، وقيل : اذا انثى ، وقيل : اذا اربع ،
وجمعها : أكباش ، وكباش ، وأكباش .
- (٨) فى (أ) بقرة ، وفى (ب ، ج ، د) ساقطة ، وما أثبتته ، نقلته عن كتاب
الام للشافعى .
- العضب : يفتح فسكون ولد البقرة اذا طلع قرنه ، وذلك بعد ما يأتى
عليه حول .
- (٩) التثيل : يفتح الثلاثة ، والثناة الفوقية بينهما ثناة تحتية ، الذكر السن
من الاوعال .
- انظر : كتاب الام : ٢ / ١٩٢ ، وحياة الحيوان للدميرى : ١ / ١٨٣ .

وفى الطبى تيمس حكم به : على ، وابن عباس (١) وفى الغزال: عنز (٢) حكم به : عمر (٣)
وفى الارنب: عناق (٤) حكم به : عمر ، وعطاء (٥) ، وفى اليربوع : جفرة (٦) ، حكم به (٨) عمر

- (١) رواهما الشافعى : انظر : كتاب الام - باب فى الغزال : ١٩٣/٢ .
(٢) عنز : أنش المعز اذا أتى عليها الحول ، قال الدميرى : والمعز بفتح الميم والعين المهملة وتسكينها لفتان ، نوع من الغنم خلاف الضأن وهى ذوات الشعور والا ذئاب القصار .
انظر : الصباح المنير : ٨٣/٢ ، وحياة الحيوان للدميرى : ٣٢٦/٢ .
(٣) رواء مالك والشافعى والبيهقى .
انظر : المسوى شرح الموطأ : ٣٥٢/١ ، وكتاب الام - باب فى الغزال -
١٩٣/٢ وسنن البيهقى - باب فدية الغزال : ١٨٤/٥ .
(٤) عناق : ألا نشى من ولد المعز ، قبل استكمالها الحول ، والجمع : أعنق وعنوق .
وانظر : الصباح المنير : ٨٤/٢ ، وحياة الحيوان للدميرى : ١٥٤/٢ .
(٥) رواهما الشافعى ومالك وسعيد بن منصور وعبد الرزاق .
انظر : كتاب الام - باب الارنب : ١٩٣/٢ ، والمسوى شرح الموطأ :
٣٥٢/١ ، والقرى نقاصد أم القرى : ص ٢٢٧ ، والمصنف لعبد الرزاق :
٤٠٤/٤ ، ومعجم فقه السلف : ٥٢/٤ .
(٦) يربوع : بفتح الياء المثناة تحت ، ويسمى الدرص بفتح الدال وكسرهما ،
واسكان الراء المهملتين وبالصاد المهملة آخره ، وذو الرميح ، حيوان
طويل الرجلين قصير اليد بين جدا وله ذنب كذنب الجرذ لا يرفعه صعودا
فى طرفه شبه النواة لونه كلون الغزال .
انظر : حياة الحيوان للدميرى : ٤٠٨/٢ .
(٧) جفرة : بفتح الجيم ، ما بلغت اربعة أشهر من أولاد المعز ، وفصلت
عن أمها ، والذكر جفر سمي بذلك لأنه جفر جنباء أى عظم والججمع
أجفار وجفار . انظر : حياة الحيوان للدميرى : ١٩٧/١ .
(٨) لم أقف عليه وأنا المشهور عن عمر وابن سعود رضى الله عنهما أنهما
قالا فى اليربوع جفره ، وبه قال مجاهد .
انظر : سنن البيهقى : ١٨٤/٥ ، ومعجم فقه السلف : ٥٢/٤ ، والمحلى
لابن حزم : ٢٢٨/٧ ، والقرى لقاصد أم القرى : ص ٢٢٧ .

وابن عمر [وابن عباس^(١) وفي الضب جد^(٢) حكم به : عمر ، وأريد^(٣) ، وعطاء^(٤) وفي
الشعلب شاة حكم به : عطاء^(٥) ، وقال شريح^(٦) : لو كان معي حاكم لحكمت في الشعلب
بجد^(٧) ، واطلاق عطاء محمول على بيان شريح وفي الورع^(٨) شاة حكم به : عطاء ،

(١) في (أ) ساقطه .

(٢) جدى : هو الذكر من اولاد المعز ، وقيد بعضهم بكونه في السنة
الاولى ، والجمع آجد ، وجداء .

انظر : المصباح المنير : ١٠٢/١ ، وحياة الحيوان : ١٨٥/١ .

(٣) رواء الشافعى والبيهقى .

انظر : كتاب الام - باب الضب : ١٩٤/٢ ، وسنن البيهقى - باب فديسة

ضب : ١٨٥/٥ ، ومعجم فقه السلف : ٥٢/٤ .

(٤) الذى وقفت عليه عن عطاء : أنه قال فى الضب شاة حتى قال الشافعى :

ان كان عطاء اراد شاة صغيرة فبذلك نقول ، وان كان اراد سنة خالفناه ،

وقلنا بقول عمر فيه وكان اشبه بالقرآن .

انظر : كتاب الام - باب الضب : ١٩٤/٢ ، والقرى : ص ٢٢٨ ، ومعجم فقه

السلف : ٥٢/٤ ، والمحلى لابن حزم : ٢٢٨/٧ .

(٥) رواء الشافعى والبيهقى وعبدالرزاق .

انظر : كتاب الام - باب الشعلب : ١٩٣/٢ ، وسنن البيهقى : ١٨٤/٥ ،

والمصنف لعبدالرزاق : ٤٠٤/٤ .

(٦) شريح بن الحارث بن قيس الكندى : (٣٠ ق م - ٣٠ هـ)

تابعى ادرك النبى صلى الله عليه وسلم ولم يلقه ، ولى لعمر رضى الله عنه

الكوفة ففضى بها ستين سنة ، وكان من أجلة العلماء وأنكاهم ، روى عن

على وابن مسعود وعنه الشعبى وابو وائل ، وثقه ابن معين . قال الشعبى

كان أعلم الناس بالقضاء . روى له البخارى والنسائى ، مات سنة ثمانين على

الاصح عن مائة وعشر سنة وقيل عشرين سنة . رحمه الله . روى عنه محمد

وانس ابنا سيرين ومرة والنخعى وخلق .

انظر ترجمته فى : تهذيب الاسماء والفسات : ٢٤٣/١ ، والكاشف : ٨/٢ ،

وخلاصة تهذيب تهذيب الكمال : ص ١٦٥ .

(٧) رواء الشافعى والبيهقى وعبدالرزاق .

انظر : سنن البيهقى : ١٨٥/٥ ، والمصنف لعبدالرزاق : ٤٠٤/٤ .

(٨) وير : بفتح الواو ، وتسكين الباء الموحدة ودوية اصغر من السنور . =

قال الشافعي ^(١) فإذا كانت العرب تأكل الوبر، ففيه جفرة ؛ وليس بأكبر من جفرة بدنا ^(٢) ، وفي أم حبيبن حملان ^(٣) من الغنم حكم به ^(٤) : عثمان [قال الشافعي ^(٥)] : يعني حملاً ، فإن كانت العرب تأكلها ففيها ولد شاة . حمل أو مثله من المعسر بما لا يفوته ^(٦) ، فهذا ما حكمت فيه الصحابة ، والتابعون من جزاء الصيد .

قال الشافعي ^(٨) : وكل دابة من الصيد المأكول سميناها ، فقد أوها على ما ذكرنا ؛ وكل دابة من ذوات الصيد المأكول لم نسمها ، فقد أوها ^(٩) [قياساً ^(١٠)] على ما سمينا [قد أوها ^(١١)] منها ، فلو اختلف / اجتهاد عدلين من الفقهاء ————— ٢٤٨ / ل

= طحلاء اللون لها ذنب صغير جداً ، تقيم في البيوت كالأرانب ونحوها من الحيوانات المستأنسة ، وتختلف النبات والبقول ، وجمعها ووبر ووبر والانشى وبرة ٠ / قوله طحلاء : يعني لون بين الغبرة والسواد يبيض قليل . انظر : حياة الحيوان للدمي : ٣٩١ / ٢ .

(١) في (أ) ساقطه .

(٢) انظر ما سبق : معجم فقه السلف : ٥١ / ٤ ، وكتاب الام - باب الوبر : ١٩٤ / ٢ ، والمحلى لابن حزم : ٢٢٨ / ٧ ، والقرى : ص ٢٢٨ ، والمصنف لعبد الرزاق : ٤٠٥ / ٤ .

(٣) أم حبيبن : دويبة مثل ابن عرس وابن أوى ، سميت بذلك من الحين ، تقول فلان به حين فهو أحين أى مستسقى ، فشبهت بذلك لكبر بطنها وهى على خلقه الحرياء غير الصدر ، وقيل هى أنثى الحرابى .

انظر : حياة الحيوان للدمي : ٢٨٨ / ١ .

(٤) حملان : جمع حمل وهو الخروف إذا بلغ ستة أشهر ، وقيل هو ولد

الضأن الجذع فما دونه . انظر : حياة الحيوان للدمي : ٢٦٥ / ١ .

(٥) انظر : كتاب الام - باب أم حبيبن : ١٩٤ / ٢ ، وسنن البيهقي - باب فديسة أم حبيبن : ١٨٥ / ٥ .

(٦) فى (أ ، ب) ساقطه .

(٧) انظر : كتاب الام - باب أم حبيبن : ١٩٤ / ٢ .

(٨) انظر : كتاب الام - باب دواب الصيد التى لم تسم : ١٩٤ / ٢ .

(٩) فى (ج) ساقطه .

(١٠) فى (ج) قياسها .

(١١) فى (ج) ساقطه .

لم يؤخذ بقول واحد منهما، حتى ينضم اليه قول غيره، فيصير اثنين فيؤخذ
حينئذ به ، فلو حكم فيه عدلان بمثل من النعم ، وحكم فيه عدلان آخران بمثل
آخر غير المثل الذي حكم به العدلان الأولان ، ففيه لأصحابنا وجهان :
أحدهما - أنه يختار في الأخذ بأيهما شاء .

والثاني - يأخذ بأغلظهما بناءً على اختلاف أصحابنا في اجتهاد
الفقهاء إذا تعارضا ، فلو حكم فيه عدلان بالمثل من النعم ، وحكم فيه عدلان :
أن لا مثل له من النعم ، كان حكم [من حكم^(١)] فيه بالمثل أولى من حكم من حكم
أن ليس له مثل ، لأن النفي لا يعارض الاثبات .

(١) في (١) ساقطه .

(١٥١) "سألة"

قال الشافعى : ولا يفدى الا من النعم .

وهذا صحيح لقوله تعالى (فجزاء مثل ما قتل من النعم) ، فعلق المثل بالنعم فانتفى عما سوى النعم ، والنعم : الابل والبقر والغنم ، وهى التى تذبح فى الاضاحى ، قال الله تعالى (أحلت لكم بهيمة الانعام الا ما يتلى عليكم)^(١) قال الشافعى : فلم أعلم مخالفا أنه عنى الابل والبقر والغنم والضأن وهى الأزواج الثانية التى قال الله تعالى فيها (ثمانية أزواج من الضأن اثنين ومن المعز اثنين)^(٢) ، ثم قال (ومن الابل اثنين ومن البقر اثنين)^(٣) فهى بهيمة الانعام ، فاذا جزى الصيد [بالمثل]^(٤) من النعم ، لم يجز أن يدفعه حيًّا الى الفقراء حتى ينحره فى الحرم ، وسواء أصاب الصيد فى حل أو حرم ، لقوله تعالى (هدياً بليغ الكعبة)^(٥) فان دفعه اليهم حيًّا لم يجزه ، لأنه متعبد بالجزاء من النعم وارقة له فى الحرم ، فاذا فعل أحدهما لم يجزه ، ثم ينظر فان أعلم الفقراء أن ما دفعه اليهم هو جزاء الصيد ، فله استرجاعه من أيديهم ، فاذا استرجعه ونحره كان مخيرا بين دفعه اليهم أو الى غيرهم ، ولا يلزمه — ٢٤٩ / لم بالدفع الاول أن يرد عليهم بعد النحر ، لأنه لم يقع موقع [الجزاء] ^(٦) ، فلم يكن له حكم . وان لم يعلمهم أنه هدى ، فلم يمس له استرجاعه الا أن يصدقوه ، والقول فيه : قولهم ، مع أيمانهم ، لأن ظاهر دفعه اليهم يوجب تطليقهم ،

(١) سورة المائدة : ١ / ٥ .

(٢) سورة الانعام : ١٤٤ / ٦ .

(٣) سورة الانعام : ١٤٤ / ٦ .

(٤) فى (١) ساقطه .

(٥) سورة المائدة : ٩٥ / ٥ .

(٦) فى (ب) الجزاء .

فاذا ذبح الجزاء في الحرم ، [فرق ^(١)] لحمه طرياً على فقراء الحرم ، وليس
لما يعطى كل فقير منهم قدر محدود بالشرع؛ وأقل ما يجزئه [أن يفرقه ^(٢)] على
ثلاثة ان كان قادراً عليهم ، أو على من قدر عليه منهم ، ولو كان واحداً ، فلو دفعه
الى اثنين مع قدرته على الثالث ، كان ضامناً لذلك ، لأنه دفع واجباً عليه الى غير
مستحقه ، وفي قدر ضامنه وجهان :

أحدهما - [أنه ^(٣)] يضمن الثالث مساواة بين جميعهم فيه .

والوجه الثاني - أنه يضمن منه أقل ما يجزئ أن يعطى أحدهم من غير تقدير

بالثالث ، لأن المساواة بينهم في التفرقة لا يلزم .

(١) في (ج) ففرق .

(٢) في (أ) ساقطه .

(٣) في (ج) ساقطه .

(١٦٠) "سألـــــــة"

قال الشافعي : وفي صفار أولادها صفار أولاد هذه .
وهذا كما قال : في صفار أولاد الصيد : أولاد النعم ، فيجب في فرخ النعامة
فصيل ^(١) ، وفي جحش ^(٢) حمار الوحش ^(٣) عجل ^(٤) ، فيختلف الجزاء بحسب اختلافه
في الصغر والكبر ، وقال مالك ^(٥) : في الصفار والكبار جزاء واحد لا يختلف
بصغره وكبره ، تعلقاً بقوله تعالى (فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل
منكم هدياً بطلع الكعبة) ، فجعل الجزاء هدياً ، ومطلق الهدى ما يجوز في
الضحايا ، الا تراه لو قال : لله على أن اهدى هدياً لم يجزه الا ما يجوز
راضية ^(٦) ، ولأن الصحابة حكمت في النعامة بهدنة ، وفي الضيع بكش ، وفي
الغزال بعنز ، ولم يسألوا عن صغر ^(٧) المقتول ^(٨) وكبره ^(٩) ، فلو كان الجزاء
يختلف باختلاف الصغر والكبر لسألوا عن حاله ^(١٠) ولا افتقروا ^(١١) إلى

(١) فصيل : ولد الناقة اذا فصل عن رضاع أمه ، والجمع فصلان بضم الفساء
وفصال بكسرهما .

انظر : حياة الحيوان للدميري : ٢٢٣ / ٢ .

(٢) الجحش : ولد الحمار الوحش والاهلي ، وانما يسمى بذلك قبل أن يعظم
والجمع جعاش وجعشان ، والانثى جحشة ، ويقال للرجل اذا كان مستبداً
برأيه جحش .

انظر : حياة الحيوان للدميري : ١٨٤ / ١ .

(٣) عجل : ولد البقرة ، والجمع العجاجيل والانثى عجلة ومقرة معجل أي
ذات عجل ، قيل سعى عجلاً لا ستعجال بني اسرائيل عبادته .

انظر : حياة الحيوان للدميري : ١١١ / ٢ .

(٤) انظر : كتاب الكافي - باب الحكم في جزاء الصيد : ٣٩٣ / ١ ، والمنتقى
للماجى - فدية ما أصيب من العير والوحش : ٣ / ٢ .

(٥) في (ج) الضحايا .

(٦) في (أ) صغير .

(٧) في (أ) كبيرة .

(٨) في (أ) ولا افتقر .

٧ مشاهدته ليفرقوا بين (جزاء) الصيد / الصغير والكبير فلما أسدكوا عن السؤال ، ولم ٢٤٩ / ل س
 يفترقوا الى (٢) المشاهد دل على استواء الحكم في الصغير والكبير ، قالوا : ولأنه
 حيوان مخرج باسم التكفير ، فوجب أن لا يختلف باختلاف حال ما أثلف من
 صغير وكبير ، كالرقبة في كفارة القتل لا تختلف باختلاف ٧ قتل (٣) الصغير
 والكبير ، ٧ قالوا (٤) ، ولأن الجزاء ليس يخلو ٧ من (٥) أن يكون جارياً مجرى
 الكفارات أو مجرى الديات (٦) . فان جرى مجرى الكفارات ، لم يختلف باختلاف
 الصغير والكبير على ما بيناه . وان جرى مجرى الديات ، فالديات لا تختلف باختلاف
 الصغير والكبير ، فدل على ما ذكرناه ، والدلالة على صحة ما ذهبنا اليه قوله تعالى
 (فجزاء مثل ما قتل من النعم) ، ومثل الصغير صغير ، وليس الكبير مثلاً للصغير ،
 ولأن الصيد قد يختلف في الصغير والكبير من وجهين :

أحدهما - باختلاف أجناسه .

والثاني - باختلاف أسنانه .

فلما كان الصغير والكبير باختلاف أجناسه معتبرا ، حتى أوجبوا في الضبع
 كبشاً ، وفي الغزال عنزاً ، وفي اليربوع جفرة اعتباراً بالمثل في الخلقة

(١) في (١) الصيد .

(٢) في (ب) ساقطه .

(٣) في (١ ، ب ، ج) ساقطه .

(٤) في (١) قال .

(٥) في (١) ساقطه .

(٦) ديات : جمع دية ، وأصلها ودي ، والبهاء بدل من الواو كالعدة من
 الوعد ، والزنقن الوزن ، يقال : وديت القتل أدية ، اذا أعطيت دية ،
 وهي في الأصل مصدر سى به المال المؤدى الى مجنى عليه أو وليه
 بسبب جنائية عليه ، في النفس أو فيما دونها .

انظر : المصباح الصغير : ٣٢٩ / ٢ ، ومغنى المحتاج - كتاب الدييات :

٥٣ / ٤ ، وكشاف القناع - كتاب الديات : ٥ / ٦ .

وان كان كل ذلك صيدا، وجب أن يكون الصغير والكبير باختلاف أسنانه، معتبرا فلا يجب في الصغير ما يجب في الكبير اعتباراً بالمثل في الخلقة وان كان جميع ذلك صيداً، ولأن جزاء الصيد معتبر بضمان الاموال وحقوق الأدميين دون الكفارات، وديات النفوس من وجهين :

أحدهما - انها تجب باليد والجنابة، والديات والكفارات لا تجب باليد، وانما تجب بالجنابة .

والثاني - أن جزاء الصيد انما وجب بحرمة ثبتت له بغيره، وهو ^(١) الحرمة ^(٢) أو الحرام كسائر الاموال التي وجب ضمانها لحرمة الملاك والكفارات وديات النفوس انما وجبت لحرمة النفوس دون غيرها، واذا كان بضمان الاموال ٢٥٠ / لم معتبرا وجب أن يختلف بالصغير والكبير، وكسائر الاموال، ألا ترى أن من أتلف على آدمي عبلا صغيرا لم يجب عليه ما يجب على من أتلف على آدمي ثورا كبيرا .
وتحرير ذلك قياسا : أن نقول : لأنه ضمان يختلف باختلاف الاجناس فوجب أن يختلف باختلاف الاسنان كسائر الاموال .

فأما الجواب عن استدلالهم بالآية، وان الله تعالى جعل الجزاء هديا فللشافعي في الهدى اذا اطلق قولان :

أحدهما - أن يتناول ما ينطلق عليه الاسم، ولو بيضة، نص عليه في القديم فعلى هذا، الاستدلال به ساقط .

والثاني - يقتضى ما يجرى في الاضاحي، وهه قال في الجديد، فعلى هذا ^(٣) انما ^(٢) يقتضى ما يجوز في الاضاحي اذا كان لفظ الهدى مطلقاً، والهدى المذكور في الآية مقيّد بالمثل، فحمل على تقييده دون ما يقتضيه اطلاق لفظه وأما الجواب عن حكم الصحابة من غير مسألة عن صغير وكبير، فلأن مفهوم

(١) في (أ) الحرام .

(٢) في (أ) و .

(٣) في (ب) ساقطه .

السؤال يغني عن الاستفهام ، لأن السائل عن جزاء النعمة يفهم [عنه ^(١)]
أنه لم يرد فرخ النعمة ، وكذا في سائر الصيد [فلذلك لم ^(٢)] يحتج الى السائلة ،
وأما قياسهم على الرقبة في الكفارة ، فالمعنى فيها : [أنها ^(٣)] لا تجب باليد ،
وانما تجب بالجناية ، والجزاء يجب باليد والجناية .

وأما قولهم : أنه لا يخلو أن يجري مجرى الكفارات ، أو مجرى الدييات ،
فالجواب [أن ^(٤)] يقال : قد يخلو من هذين ، لأنه يجري مجرى أموال المؤمنين
على أنهم ان ردوه الى الكفارات فقد ذكرنا الفرق بينهما ، وان ردوه الى الدييات
[كان ^(٥)] الفرق بينهما : أن الدييات لما لم تختلف باختلاف الاجناس ، والانواع
حتى كانت دية العربي كدية / النبطي ودية الشريف كدية الدني ، ودية ————— ٢٥٠ / من
الاسود كدية [الابيض ^(٦)] لم يختلف باختلاف الاسنان ، ولما كان الجزاء مختلفاً
بأختلاف الاجناس اختلف باختلاف الاسنان [والله أعلم ^(٧)] .

-
- (١) في (١) منه .
(٢) في (١) فلم .
(٣) في (١) انه .
(٤) في (١) انه .
(٥) في (١) فان .
(٦) النبط : جميل من الناس ، كانوا ينزلون سواد العراق ، ثم استعمل فسي
اخلاط الناس وعوامهم ، والجمع انباط مثل سبب وأسباب والواحد : نبطي ،
بزيادة ألف والنون تضم وتفتح .
ورجل نبطي ، قاله الليث ايضاً ومنعه ابن الاعرابي .
انظر : لسان العرب - ط : ٤١١ / ٢ ، والمصباح المنير : ٢٥٧ / ٢ .
(٧) في (د) ساقطه .
(٨) في (١ ، ب) لم تذكر .

(١٦١) " سألـة "

قال الشافعى : وإذا أصاب صيداً أعور ، أو مكسوراً فداء بمثله والصحيح أحب إلى ، وهو قول عطية^(١) .

وجملة ذلك : أن المثلية فى جزاء الصيد معتبرة من الوجوه كلها ، فإذا قتل صيداً أعور ، أو أعرج فداء بمثله من النعم أعور أو أعرج ، وإن كان لو فداء بالصحيح كان أولى لكأله غير أنه يجوز بمثله أعور أو أعرج ، وقال بعض أصحابنا : لا يجوز أن يفديه بمعيب مثله ، وعليه أن يفديه بصحيح ، ويشبه أن يكون هذا مذهب مالك^(٢) ، لأنه يجرى عند مجرى الكفارات ، وهذا خطأ لقوله تعالى : (فجزاء مثل ما قتل من النعم) [ومثل^(٣)] الأعور أعور ، وليس الصحيح مثلاً له ، ولأن النقص قد يعتور الصيد من وجهين : نقص صغر ، ونقص عيب فلما كان نقص الصغر معتبراً فى المثل [وجب أن يكون^(٤)] نقص العيب معتبراً فى المثل [فإذا ثبت أن ذلك^(٥)] فإن كان الصيد أعور اليمنى فداء بمثله من النعم أعور اليمنى . فإن فداء بأعور اليسرى دون اليمنى ففيه وجهان : أحدهما - لا يجزئه بحال ، ويكون متطوعاً به ، لأن اختلاف [المعيب^(٦)] يجرى مجرى اختلاف الجنس لا عبارة فى المثل ، فلما ثبت أنه لو وجب عليه المثل من جنس فأخرج من غيره لم يجزئه ، كذلك إذا وجب عليه المثل معيباً فأخرج به بمعيب غيره ، لم يجزئه .

(١) انظر : كتاب الام - مختصر العزنى : ص ٧١ .

(٢) انظر : المنتقى شرح الباجى - فدية ما أصيب من الطير والوحش : ٢ / ٦٣ ، وتفسير القرطبى - سورة المائدة آية ٩٥ : ٦ / ٣١١ ، والخرشى على خليل :

٢ / ٣٧٦ .

(٣) فى (ج ، د) فمثل .

(٤) فى (أ) كان .

(٥) فى (أ) ساقطه .

(٦) فى (أ) ساقطه .

والوجه الثاني - أنه يجزئه : لأنه اختلاف العور ليس بنقص داخل على الفقراء ،

لأن قدر لحمه إذا كان أعور اليسرى كقدر لحمه/إذا كان أعور [اليمنى]^(١) لـ ٢٥١ / لـ
وليس كذلك اختلاف أجناسه ، لأنه قد يدخل على الفقراء أضراره .

(١) في (١) اليسرى .

(١٦٤) * سألـة *

قال الشافعي : ويفدى الذكر بالذكر ، والأنثى بالأنثى ، وقال في موضع آخر : ويفدى بالأنثى أحب إلى .

أما الواجب في الجزاء فهو أن يفدى الذكر بالذكر ، والأنثى بالأنثى اعتباراً بالمثل لقوله تعالى (فجزاء مثل ما قتل من النعم) ، فإن فدى الذكر بالأنثى وهو أن يقتل صيدا ذكرا فيفديه بمثله من النعم أنثى فيجزئه ذلك لا يختلف ، ولكن اختلف أصحابنا ، هل ذلك أفضل أو هما سواء ؟ بأن اعتبروا حال المفتدى ، فإن أراد تقويم الأنثى في الجزاء دراهم ، واشترى بالدرهم طعاما ، فتقويم الأنثى أفضل لا يختلف ، لأنها أكثر ثمننا وازيد في العام اعدادا ، وازيد في الصيام أياما ، وإن لم يرد تقويم الأنثى من المثل وإنما أراد ذبح الأنثى ، فهل ذلك أفضل وأولى أم لا ؟ على وجهين :

أحدهما - أنها أفضل ، لأنها أرطب لحما ، وبه قال : أبو علي بن أبي هريرة .
والوجه الثاني - أنها ليست أفضل من الذكر ، وإن وأجزأت ، ^(١) لأن لحمهما قد يتفاوتان وبه قال : أبو اسحاق الروزي .

فأما إذا كان الصيد المقتول أنثى ففداه بمثله من النعم ذكرا ، ففي جـواز وجهان لأصحابنا :

أحدهما - لا يجزئه : لأن الأنثى أرطب لحما من الذكر ، فلم يـجـزئ أن يفدى الأنثى بالذكر .

والوجه الثاني - يـجـزئه ، لأن الذكر قد يكون أكثر لحما من الأنثى .

(١) في (أ) لأنها لحمهما .

(١ / ١٦٢) " فصل "

إذا قتل المحرم صيداً ماخضاً ، فعليه مثله من النعم ماخضاً لقوله تعالى :
 (فجزاءً مثل ما قتل من النعم) ولا يذبحها ، لكن يقومها ويشتري بثمنها طعاماً .
 قال الشافعي : ^(٢) لأنني لو قلت اذبح شاة ماخضاً كانت شراً من شاة غدير
 [ماخضاً] ^(٣) للمساكين ، وإنما أردت الزيادة لهم ولم أرد لهم ما أدخل به النقص ٢٥١ / ل س
 عليهم ، ولكن تقوم الشاة الماخض ، فيكون أزيد ثمناً ويتصدق بقيمتها طعاماً ،
 فيكون أزيد امداداً ، وإن أراد الصيام كان [أزيد أياماً] ^(٤) .

(١) قال في المصباح المنير : ٢ / ٢٣٠ .

شاة ماخض : أي حامل ، ونوق مخض ومواخض ، فإن أردت أنها حامل
 قلت : نوق مخاض .

(٢) عبارة ما جاء في (مختصر الحج المتوسط) باب الصيد للمحرم :
 قال الشافعي : ... لو قلت له اذبح شاة ماخضاً كانت شراً من شاة
 غير ماخض ، للمساكين ، فإذا أردت الزيادة لهم لم أرد لهم ما أدخل
 به النقص عليهم ، ولكنني أزداد لهم في الثمن وأعطيهموه طعاماً . أ هـ .
 انظر : كتاب الام - مختصر الحج المتوسط - باب الصيد للمحرم : ٢ / ٢٠٧ .

(٣) في (١) ساقطة .

(٤) في (١) أكثر صياماً .

(ب/١٦٤) " فصل "

إذا ضرب المحرم بطن بقرة وحشية ، فالقت [ما في (١)] بطنها فهذا على أربعة أقسام :

أحدها - أن تعيش الأم والولد جميعا ، فقد أساء بضربه ولا شيء عليه — لأنه لم يحدث عن ضربه اتلاف يضمنه .

والقسم الثاني - أن تموت الأم والولد جميعاً ، فلا يخلو حال الولد من أحد أمرين : إما أن يسقط حياً أو ميتاً ، فإن سقط حياً ثم مات فعليه أن يفدى الأم ببقرة كبيرة ، ويفدى الولد بعجل صغير ، وإن سقط ميتاً فعليه أن يفدى الولد الميت بما نقص من قيمة الأم بوضعه ، ولا يفديه بعجل ، لأنه لم يسقط حياً ، وعليه أن يفدى الأم ببقرة .

والقسم الثالث - أن تموت الأم دون الولد فعليه أن يفدى الأم ببقرة ولا ضمان عليه في الولد ، لأنه حي يعيش .

والقسم الرابع - أن يموت الولد دون الأم فلا شيء عليه في الأم ، ثم ينظر في الولد ، فإن سقط حياً ، ثم مات فداه بعجل صغير ، وإن سقط ميتاً فداه بما نقص من قيمة الأم [بوضعه (٢)] ، وهو أن يقومها حاملاً قبل الوضع ، ثم حائلاً (٣) بعد الوضع ، ثم ينظر ما بين القيمتين ، فإن كان العشر فهو الواجب عليه ، ويكون الكلام فيه كاللحام في الصيد إذا جرحه جرحاً نقص منه عشر قيمته على ما سذكروه من بعد .

(١) في (١) ذا بطنها .

(٢) في (ج) ساقطه .

(٣) حائلاً : أى غير حامل .

انظر : المصباح المنير : ١٢٠ / ١ .

(١٦٣) "سأله"

قال الشافعي : وان جرح ظبيا فنقص من قيمته العشر فعليه عشر ثمن شاة وكذلك ان كان النقص اقل او اكثر ، قال المزني ^(١) : يفديه بعشر شاة أولى باصله قد مضى الكلام في قتل الصيد ، فاما اذا جرح المحرم صيدا / او قطع منه عضوا ، ٢٥٢ / لم فهذا على ضربين :

أحدهما - أن تسرى الجراحة الى نفسه فيموت ، فيلزمه أن يفديه بثلاثة من النعم ، لأن السراية تضمن ^(٢) كالتوجيه .

والضرب الثاني - أن لا يسرى الى نفسه ، بل تندمل والصيد حي ، وهذا على ضربين :

أحدهما - أن يكون الصيد غير مستنع فعليه أن يفديه بجزء كامل ، لأنَّه لما حبسه عن الامتناع بجراحته فقد جعله في حكم الهالك .

والضرب الثاني - أن يكون الصيد بعد اندمال جراحته مستنعا فعليه ضمان مانقص بجراحته ، وبه قال كافة الفقهاء ^(٣) ، وقال داود بن علي الظاهري ^(٤) : جرح الصيد غير مضمون ، فاذا جرح صيدا وقطع منه عضوا فلا ضمان عليه ،

(١) انظر : كتاب الام - مختصر المزني : ص ٧١ .

(٢) في (ج) بالتوجيه .

(٣) انظر : المغني لابن قدامة - رقم ٢٦٧٢ - ٤٤٥ / ٣ ، ودائع الصنائع :

١٢٧٤ / ٣ ، وحليه العلماء في مذاهب الفقهاء : ٢٧٣ / ٣ .

وجاء في " الكافي " لابن عبد البر القرطبي : ٣٩٤ / ١ .

ومن صاد صيدا فقطع يده أو رجله ، أو شيئا من أعضائه ، وسلمت نفسه ، وصح ولحق بالصيد ، فلا شيء عليه ، وقد قيل عليه من الجزء بقدر مانقصه ، والاول قول مالك . اهـ .

وانظر أيضا : تفسير القرطبي - سورة المائدة ٩٥ - ٣٠٩ / ٦ .

(٤) انظر : حلية العلماء في مذاهب الفقهاء : ٢٧٤ / ٣ .

الا أن يقتله ، استدلالاً بقوله تعالى (ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم) فلما أوجب الجزاء في قتله ، انتفى وجوب الجزاء ^(١) عن ^(٢) غير قتله ، قال : ولأن الجزاء كفارة لقوله تعالى (أو كفارة طعام سنكين ^(٣)) والكفارة إنما تجب في النفوس ، ولا تجب في الأبعاض والأطراف ، والدلالة عليه : قوله تعالى (وحرم عليكم صيد البر ما دام حراماً ^(٣)) ، والصيد هو : الصيد فحرم الله تعالى أفعالنا فيه ، وإذا كان الجرح محرماً كالقتل ، وجب أن يكون مضموناً كالقتل ، ولأن كل حيوان كانت نفسه مضمونة ، كانت أطرافه مضمونة كالبهائم ، فلما الآية فأنها تقتضي إيجاب الجزاء الكامل في القتل ، ولا ينفي وجوب الضمان ببعض الجزاء فيما سوى القتل لا من طريق النطق ، ولا من طريق الاستدلال ، وأما قوله : أن الجزاء كفارة لأن الله تعالى أسماه باسم الكفارة ، فهو أن كان مسمى باسم الكفارة فذلك في الإطعام دون الجزاء وهي في معنى حقوق الأموال .

(١) في (١) في .

(٢) سورة البقرة : ١٧٥ .

(٣) سورة البقرة : ١٧٥ .

(١٦٤ / ١) " فصل "

فإذا ثبت أن جرح الصيد وقطع عضوه ، مضمون كضمان / نفسه وجب على من ٢٥٢ / لـ
جرح الصيد أن يراعى جرحه ، ويتعاهد طعمه وشربه ، فإذا اندمل الجرح
استقر الضمان ، فيقوم الصيد حينئذ وهو صحيح لا جرح به ، فإذا قيل قيمته مائة
درهم قسّم وهو مجروح قد اندمل جرحه ، فإذا قيل : تسعون درهما علم أنه
قد نقص بالجراحة العشر .

قال الشافعي ^(١) : فيكون عليه عشر ثمن شاة ، لأن الصيد ظبي لو قتلــــه
لا فتاء ، بشاة ، فأختلف أصحابنا فكان أبو ابراهيم المزني ^(٢) يقول : عليه عشر
شاة ، فأوجب المثل في الجرح كما أوجب المثل في النفس ، وساعده بعض
أصحابنا على ذلك ، لأن كل جملة ^(٣) كانت مضمونة بالمثل كانت اجزاءها
مضمونة ^(٤) كالطعام المغصوب إذا أ تلف جميعه ضمنه بمثله ، ولو أ تلف قفــــيزا
منه ضمنه ^(٥) بمثله ، وكان أبو اسحاق المروزي وأبو علي بن أبي هريرة وسائر
أصحابنا يحملون كلام الشافعي ، على ظاهره ، ويوجبون عليه عشر ثمن شاة لأمرين :
أحدهما - أن كل جملة مضمونة بالمثل كان النقص الداخل عليها بالجناية
مضموناً بالارش من القيمة دون المثل ، كالطعام المغصوب إذا بله بالماء أو قلاه
بالنار ضمن ارش نقصه دون المثل .

والثاني - أن في إيجاب عشر شاة أضراراً به ، لأنه يحتاج إلى شركاء فــــي

(١) انظر : كتاب الام - مختصر الحج المتوسط - باب الصيد للمحرّم : ٢٠٧ / ٢ .

(٢) انظر : كتاب الام - مختصر المزني - باب كيفية الجزاء : ص ٧١ .

(٣) في (١) ساقطه .

(٤) في (ج) ساقطه .

(٥) في (١) ساقطه .

الشاة ، ليكون شريكهم [فيها]^(١) بالعشر ، [فهذا]^(٢) متعذر ، أو إلى أن يهدى شاة كاملة ليصل عشرها إلى الساكنين وفي ذلك اضرار .

فإذا تقرر هذان المذهبان^(٣) ، فعلى مذهب المذنب أن يكون مخيراً بين ثلاثة أشياء ، بين أن يهدى عشر شاة ، أو يخرج قيمة العشر طعاماً ، أو يكفر بعدل الطعام صياماً ، [وعلى مذهب الشافعي ، وظاهر نصوصه] يكون مخيراً بين أربعة أشياء بين عشر ثمن شاة ، وبين أن يهدى عشر شاة ، وبين أن يخرج قيمة العشر طعاماً وبين أن يكفر بعدل (الطعام)^(٤) صياماً^(٥) .

(١) في (أ) ساقطه .

(٢) في (أ) وهذا .

(٣) انظر : حلية العلماء : ٢٧٤ / ٣ .

(٤) في (أ) ذلك .

(٥) في (ب) ساقطه .

" فصل " (١٦٣ / ب)

وإذا / غاب الصيد المجروح ، فلم يعلم هل مات من الجرح أو عاش ؟ ٢٥٣ / ل
 فلا احتياط أن يفديه بشاة كاملة لجواز أن يكون قد مات ، والواجب عليه ما بين قيمته
 فيقوم صحيحاً حين جرحه ، ومجروحاً حين غاب عنه ، ثم يكون ما بين القيستين على
 ما مضى :

وقال مالك ^(١) : إذا غاب مجروحاً فعليه فدية كاملة ، لأن جرحه متحقق
 وجوده وموته من غيره مشكوك فيه ، وهذا غلط لأن الفدية بالشك لا تجب ، وقد
 يجوز أن يكون حياً فلا يجب ، ويجوز أن يكون ميتاً من غير الجرح فلا تجب ، ويجوز
 أن يكون ميتاً من الجرح فتجب ، فلم يجز أن يحكم بوجوبها بالشك ، ولا يحكم
 بإسقاطها باليقين ، ولأن حرمة الأدمى أوكد من حرمة الصيد ، ثم ثبت أنه
 لو جرح أدمياً فغاب عنه لم تلزمه كفارة نفسه ، ولا كمال دية الصيد السندي
 هو أقل منه حرمة أولى أن لا تلزمه ^(٢) بجرحه وغيبته كمال ديته .

(١) انظر : الكافي لابن عبد البر القرطبي - باب الحكم في جزاء الصيد :

١٩٣ / ١ ، وأسهل المدارك : ٤٩٠ / ١ .

(٢) في (١) يلزم .

"سأله" (١٦٤)

قال الشافعي : [وان] ^(١) قتل الصيد ، فان شاء [جزاءه] ^(٢) بمثله وان شاء
 قوم المثل دراهم ، ثم الدراهم طعاماً ، ثم تصدق به ، وان شاء صام عن كل مد يوماً .
 وهذا كما قال : جزاء الصيد على التخيير عند الشافعي ، وبه قال : ^(٤) أبو حنيفة ،
 ومالك : وحكى عن ابن عباس ، والحسن البصري : ^(٥) أنها على الترتيب فلا يجوز
 الطعام الا بعد عدم الهدى ، ولا الصيام الا بعد عدم الطعام ، وقد حكاه ^(٦) :
 أبو ثور عن الشافعي في القديم ، وليس بمشهور عنه بل نصه في القديم والجديد
 والا ملاء ^(٧) : أنها على التخيير . واستدل من أوجبها على الترتيب بأن قال :
 جزاء الصيد كفارة نفس محظورة ، وكفارات النفوس مرتبة لا تخيير فيها [كالكفارة] ^(٨)

-
- (١) في (أ ، ب) واذا ، وفي (ج) فاذا ، وفي (د) ان .
 انظر : الام - مختصر المزني - باب كيفية الجزاء : ص ٧١ .
 (٢) في (ج) فداء . انظر : المرجع السابق .
 (٣) انظر : المرجع السابق .
 (٤) انظر : بدائع الضائع : ١٣٦١ / ٣ ، وفتح القدير : ٧٣ / ٣ ، والكافي
 لابن عبد البر القرطبي : ٣٩٤ / ١ ، واسهل المدارك : ٤٩١ / ١ .
 (٥) انظر : المصنف لعبد الرزاق : ٣٩٥ / ٤ ، وتفسير الطبري - سورة المائدة :
 ٣٤ / ٧ ، وتفسير القرطبي سورة المائدة آية ٩٥ - ٣١٥ / ٦ ، وبدائع
 الضائع : ١٣٦١ / ٣ ، والمحلى لابن حزم : ٢٢٣ / ٧ ، والمغني لابن قدامة
 : ٤٤٨ / ٣ ، وتفسير ابن كثير - سورة المائدة آية ٩٥ - ١٠٠ / ٢ ،
 والدر المنثور : ١٨٨ / ٣ .
 (٦) انظر : المجموع للنووي : ٤٢٧ / ٧ - ٤٢٨ .
 (٧) انظر : كتاب الام - باب هل لمن أصاب الصيد أن يفدية بغير النعم :
 ١٨٧ / ٢ .
 (٨) في (أ) ككفارة ، وفي (د) كالكفارة .

في قتل الادمى على صحة ما ذهبنا اليه قوله تعالى (فجزاء مثل ما قتل ——— ٢٥٣/ل س
 النعم) . . الى قوله (او عدل ^(١) ذلك صياما) .
 وموضوع لفظة (او) في اللفظة ^(٢) : أنها تدخل في الأوامر للتخيير كقوله :
 اضرب زيدا أو عمرو ، و ^(٣) او في الاخبار للشك ، كقوله رأيت زيدا أو عمرا ،
 فلما كان الخطاب أمراً ، وجب أن يكون الأمر به مخيراً ، ولأنه اتلاف ما هو
 ممنوع منه بحرمة الاحرام ، فوجب أن يكون بدله على التخيير كالحلق ، وفدية الاذى .
 فأما اعتبارهم بكفارة القتل فاختلف الامر بهما يمنع من الجمع بينهما ———
 ر والله أعلم بالصواب ^(٤) .

(١) في (د) عدد .

(٢) انظر: مغنى اللبيب لابن هشام - ١ - ٦١ / ١ - ٦٢ ، والمغنى في

اصول الفقه : ص ٤١٦ .

(٣) في (ج) و .

(٤) في (ج) لم تذكر .

" فصل " (١٧١٦٤)

فإذا ثبت أن جزاء الصيد على التخيير ، فقاتل الصيد مخير، بين المثل من النعم، وبين الاطعام، وبين الصيام ، فان اختار المثل من النعم، فقد ذكرنا : أن عليه مثله في الشبه والصورة من غير تقويم ، وقد مضى حكمه ، وخلاف أبي حنيفة فيه ، وان اختار الاطعام فانه يقوم المثل دراهم ، ويشتري بالدرهم طعاماً يتصدق به .

وقال مالك ^(١) : يقوم الصيد دون المثل، مع موافقته على اخراج المثل، استدلالاً بأن الاطعام انما وجب بقتل الصيد ، كما أن المثل انما وجب بقتل الصيد فلما كان المثل معتبراً بالصيد، وجب أن يكون الاطعام معتبراً بالصيد ، ولأنه اذا عدل عن المثل الى الاطعام فقد استوى حكم ماله مثل ، ومالا مثل له في تقويم الصيد [بالا طعام ^(٢)] ، ولأن ضمان الصيد [ضمان ^(٣)] متلف، وسائر المتلفات يعتبر فيها قيمة المتلف لا قيمة مثله ، فكذا الصيد يجب أن يعتبر فيه قيمة الصيد المتلف لا قيمة مثله والدلالة عليه قوله تعالى (فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا ببلغ الكعبة أو كفرة طعام مسكين) ، وفي الآية دليلان : أحدهما - قوله (فجزاء مثل ما قتل من النعم) برفع الجزاء ، وجزاء المثل على قراءة كثير من [القراءة ^(٤)] ، فأوجب عليه بظاهر هذه القراءة ، جزاء مثل ٢٥٤ ل / م المقتول، ولم يوجب جزاء المقتول .

والدلالة الثانية منها - قوله (أو كفرة طعام مسكين) يعني كفارة ما تقدم

(١) انظر: الكافي لابن عبد البر القرطبي : ٣٩٥ / ١ ، واسهل المدارك :

• ٤٩١ / ١ - ٤٩٣

(٢) في (ج) طمس .

(٣) في (ب) ساقطه .

(٤) في (أ) الفقهاء . وأنظر: تفسير القرطبي - سورة المائدة آية ٩٥ - ٩٦ / ٣٠٩ ،

وتفسير الطبري - سورة المائدة آية ٩٥ - ٢٨ / ٧ - ٢٩ .

ذكره^(١) ، وقد تقدم ذكر الصيد والمثل ، فلم يجز أن يرجع اليهما جميعاً ، وإنما ترجع الكفارة الى أحدهما ، ورجوعها الى المثل دون الصيد أولى ، لأنه أقرب المذكورين ، ولأن الاطعام قد يتقدم المثل ويتعقبه الصيام ، فلما كان ما يقدمه من المثل معتبراً بما يليه وهو الصيد ، وما يتعقبه من الصيام معتبراً بما يليه ، وهو الاطعام ، وجب أن يكون الاطعام معتبراً بما يليه ، وهو المثل .

وتحرير ذلك قياساً : أنه مخرج في الجزاء ، فوجب أن يكون معتبراً بما يليه في التلاوة ، كالمثل ، والصيام .

وأما الجواب عن استدلاله ، بأن المثل لما كان معتبراً بالصيد وجب أن يكون الاطعام معتبراً بالصيد هو أن يقال : إنما اعتبر المثل بالصيد ، لأنه يليه في التلاوة ، فوجب أن يكون الاطعام مثله معتبراً بما يليه في التلاوة ، وقد جعلنا ذلك دليلاً ، وأما ما ذكره ما لا مثل له ، فأنما اعتبر فيه قيمة الصيد لعدم المثل ، وليس كذلك ما له مثل .

وأما قوله : أنه لما كان في سائر المتلفات يعتبر قيمتها دون أمثالها فكذلك في الصيد ، قلنا : الاعتبار في سائر المتلفات قيمة أمثالها دون المتلفات في أنفسها ، لأنه يقال : كم قيمة مثل هذا المتلف ؟ إلا أن ما له مثل من جنسه قد تستوى قيمته وقيمة مثله ، وما لا مثل له من جنسه كالصيد قد تختلف قيمته وقيمة مثله .

(١) انظر : تفسير القرطبي : ٣١٥ / ٦ ، وتفسير الطبري : ٣٣ / ٧ .

(١٦٤ ب) " فصل "

فان أراد التكبير بالصيام ، فانه يقوم المثل درا هم ، والدراهم طعاما ، ثم يصوم عن كل مد يوما ، ولا اعتبار بالشبع ، وحكى عن طاوس اليماني : [وعن القاساني ^(١)] ان الاعتبار في الصوم بقدر ما يشبع الصيد من الناس ، فان كان الصيد ما يشبع منه/ واحد ، وجب على قاتله ان يصوم عنه يوما واحدا وان كان ما يشبع ٢٥٤ ل/س منه عشرة أنفوس ، وجب على قاتله ان يصوم عشرة ايام فجعل شبع يوم منه مقابلا لجوع يوم في الصوم عنه لقوله تعالى (أو عدل ذلك صياما) .
والدلالة [عليهما ^(٢)] ما قد مناه ، من الدلالة على مالك في فساد ما ذكره من اعتبار الشبع ، وأصح من وجهين :

أحدهما - أنه لا حد للشبع لاختلاف الناس فيه ، لأنه قد يكون صيد يشبع منه عشرة أنفوس لقلته أكلهم ، ولا يشبع منه خمسة لكثرة أكلهم فلم يجز أن يكون ذلك حداً ، والجزاء معتبرا .

(١) في (٩) ساقطه .

هو أبو بكر : محمد بن اسحاق القاساني ، وفي الفهرست لابن النديم : القاشاني بالشين المعجمة ، نسبة الى قاشان - مدينة قرب أصفهان - حمل العلم عن داود بن علي فكان على مذهبة أولا .
ثم انتقل الى مذهب الشافعي ، وصار رأسا فيه ، ومتقدما عند أهل نظاراه . وله من الكتب : كتاب الرد على داود في ابطال القياس ، كتاب اثبات القياس ، كتاب الفتيا الكبير ، كتيب صدر كتاب الفتيا ، كتاب أصول الفتيا .

وقد نقض أبو الحسن بن المغلس على القاساني بكتاب سماه " القامع للمتحامل الطامع " .

انظر : طبقات الفقهاء للشيرازي : ص ١٧٦ ، والفهرست لابن النديم : ص ٣٠٠ ، ومراصد الاطلاع : ١٠٥٢/٣ .

(٢) في (٩) على .

والثاني - أن جميع الصيد مضمون ، والشبع إنما يكون من لحم المأكول
 دون عظمه ، وجلده ، وشعره فلم يجز أن يكون بعضه مضموناً ، وهو اللحم وبعضه
 غير مضمون ، وهو الجلد والعظم ، فبطل اعتبار الشبع .
 فإذا ثبت أنه يعتبر في صيامه الطعام دون الشبع بالصيد ، فإنه يصوم عن
 كل مد يوماً ، وقال أبو حنيفة ^(١) : يصوم عن كل مد بين يومين يوماً بناءً على أصله فـ في
 الاطعام في الكفارات لكل مسكين ٧ مد ^(٢) ، فجعل صيام يوم بإزاء اطعام
 مسكين ، ونحن بنينا ذلك على أصلنا : أن لكل مسكين مداً ، فجعلنا صيام
 يوم بإزاء اطعام مسكين ليكون وقوع يوم بإزاء اشباع مسكين في يوم .

(١) انظر: بدائع الزائع : ١٢٦٤/٣ ، وفتح القدير : ٨٠/٣ ، ومعجم

فقه السلف : ٤٩/٤ .

(٢) في (ب) ساقطه .

(١٦٤ / ج) " فصل "

فأما مالا مثل له من الصيد ، فهو مخير فيه بين الاطعام والصيام ، فان كثر
بالا طعام قوم الصيد المقتول دراهم ، واشترى بالدرهم طعاماً فيتصدق به ،
فان أراد الصيام صام عن كل مد يوماً .

وقال داود بن علي (١) : مالا مثل له من النعم غير مضمون بالجزاء ، لأن الله
تعالى قال (فجزاء مثل ما قتل من النعم) فلما ثبت الجزاء ، فيما له مثل من
النعم ، وجب أن ينتفى الجزاء عن مالا مثل له من النعم .

والدلالة عليه / قوله تعالى (وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً) (٢) فلما كان ٢٥٥ / لم
جميع الصيد بحق العموم محرماً وجب أن يكون جميعه بحكم البعض مضموناً ،
وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " في بيضة النعامة يصيها
المحرم قيتها (٣) والبعض لا مثل له ، وقد حكمت الصحابة في الحماة بشاة ،
وفي الجراد بالقيمة وذلك ما لا مثل له ، فثبت أن ذلك اجماع (٤) .

(١) انظر : حلية العلماء : ٢٧١ / ٣ ، والمحلى لابن حزم : ٢٣٠ / ٧ .

(٢) سورة الطائدة : ٩٦ / ٥ .

(٣) قال الربيع ، قلت للشافعي هل تروى فيها (في بيض النعامة) شيئاً عالياً ،
فقال ، أما شيء يثبت مثله فلا ، فقلت ماهو (قال أخبرني) الثقة عن
أبي الزناد (مرسل) أن النبي صلى الله عليه وسلم : قال " في بيضة
النعامة ، يصيها المحرم قيتها " قال البيهقي : قد روى هذا موصولاً
الا أنه مختلف فيه : وقد ذكره الالباني في " ارواء الغليل " بطرقه
المختلفة .

انظر : سنن البيهقي - باب بيض النعامة يصيها المحرم : ٢٠٧ / ٥ ،
تلخيص الحبير - رقم ١٠٨٩ - ٢٧٣ / ٢ - ٢٧٤ ، ورواء الغليل : ٢١٥ / ٤ -
٢١٦ ، ونصب الراية : ١٣٥ / ٣ .

(٤) انظر : معجم فقه السلف : ٣٨ ، ٥٣ ، والا جماع : ص ٥٨ ، والمفني
لابن قدامة : ٤٤٦ / ٣ - ٤٥٠ .

وأما استدلاله بالآية ففيها جوابان :

أحدهما - أن جميع الصيد له مثل إلا أن المثل على ضربين :

أحدهما - مثل من جهة الصورة .

والثاني - مثل من جهة القيمة وجميعاً مثلاً للمتلّف ، كما يحكم على من أتلف طعاماً بمثله ، وعلى من أتلف عبداً بقمته ، وكلاهما مثل ، على حسب المكان .
وقد أومأ الشافعي إلى هذا المعنى في القديم ، وإن كان المشهور في قوله غيره .

والجواب الثاني - أن هذه الآية إنما دخل فيها الصيد الذي له مثل من النعم ، وهو قوله في كتاب الأم ^(١) وغيره ، وما لا مثل له لم يدخل في الجـزاء المذكور في هذه الآية ، ولكن دخل في قوله (وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرم) .

(١) انظر: كتاب الأم - فدية الطائر يصيبه المحرم : ١٩٥ / ٢ .

* فصل (١٢٤ / د) *

فإذا تقرر أن جميع الصيد مضمون سواء كان ذا مثل أو غير ذي مثل ،
 فإذا أراد أن يكفر بالا طعام عن ماله ^(١) مثل ^(٢) من النعم فيحتاج الى اعتبار
 قيمته بمكان مخصوص في زمان معين ، فأما المكان فمكة ، وأما الزمان فوقت التكفير
 فيلزمه أن يقوم المثل من النعم بمكة في وقت تكفيره لا في وقت قتله ، وإنما
 وجب اعتبار قيمته بمكة ، لأن محل نحر المثل من النعم بمكة ، وإنما وجب
 اعتبار قيمته وقت تكفيره لا وقت قتله ، لأن القدرة على مثل التلف اذا تعقبها
 العدول الى ^(٣) قيمة التلف ^(٤) ، يوجب اعتبار القيمة وقت العدول ، لا وقت
 التلف ، كمن ألتف على غيره طعاماً فلم يأت بمثله حتى تعذر المثل ، وجب ٢٥٥ / ل س
 عليه قيمته ^(٥) وقت ^(٦) التعذر لا وقت التلف ، وإن أراد أن يكفر بالا طعام عما
 لا مثل له من النعم فعليه أن يقوم الصيد المقتول ^(٧) وقت ^(٨) قتله لا وقت
 تكفيره ، لأن ماله لا مثل له ^(٩) فاعتبار ^(١٠) قيمته وقت اتلافه لا وقت ^(١١) غرمه ^(١٢) كمن قتل
 عبداً كان عليه قيمته وقت ^(١٣) قتله ^(١٤) لا وقت غرمه ^(١٥) ^(١٦)

فأما موضع تقويم الصيد فعلى قولين :

-
- (١) في (ج) ساقطه .
 - (٢) في (أ) القيمة .
 - (٣) في (أ) يوم .
 - (٤) في (أ) عند .
 - (٥) في (ب) اعتبار .
 - (٦) في (ج ، د) عدمه .
 - (٧) في (ج) اتلافه .
 - (٨) في (أ ، ب ، د) ساقطه .
 - (٩) في (ج) ما بين المعقوفين زيادة : ^(١٠) وقت قتله ^(١١) .

أحدهما - يقوم بمكة نص عليه في بعض الاملاء الحاقا بتقويم ماله مثل .
والقول الثاني - نص عليه في القديم والاملاء ، والام (١) ، يقوم بمكانه السدي
قتله فيه ، وهو الصحيح ، لأنه لما وجب اعتبار قيمته وقت القتل دون وقت التكفير ،
وجب أن تعتبر قيمته في موضع القتل دون موضع التكفير .

(١) انظر : كتاب الام - باب بيض النعام يصيبه المحرم : ١٩١/٢ .

(١٦٥) " سألــة "

قال الشافعي : ولا يجزئه أن يتصدق بشيء من الجزء الا بمكة ، أو بمـنى
وأما الصوم فحيث شاء ، لأنه لا منفعة فيه لساكين الحرم .
قد مضت هذه السألة مستوفاة ، وذكرنا أن من كفر بالهدى والا طعام
فعليه ايصاله الى الحرم ، ونحر هديه فيه ، وتفريق لحمه على ساكينه ، وان من
كفر بالصيام فحيث شاء صام سواء كان في حل أو حرم فلم يكن بنا الى اعـادة
ذلك حاجة .

(١) " سألـة "

قال الشافعي : وان أكل من لحمه ، فلا جزاء عليه الا في قتله أو جرحه
الكلام في هذه السألـة تشتمل على فصلين :

أحدهما - في محرم قتل صيدا ، هل يجوز أن يأكل منه [محل (١)] ؟

والثاني - في محل قتل صيدا ، هل يجوز أن يأكل منه محرم ؟

فأما الفصل الاول ، وهو أن يقتل المحرم صيدا فعليه جزاءه ، وليس له أن

يأكل منه لتحريمه عليه ، ثم الكلام بعد ذلك يشتمل على فصلين :

أحدهما - حكم القاتل ان أكل منه .

والثاني - حكم غيره ان أكل منه .

(١ / ١٦٦) فصل (١)

فاما حكم القاتل ان اكل منه ، وهو ان يقتل المحرم صيدا / فيفديه ، ثم ٢٥٦ / لم يأكل منه ، فانه يكون بأكله عاصيا ، وقال أبو حنيفة : أكله للصيد حرام ، وعليه جزء ما أكل وجزاؤه ان يتصدق بقيمته ، استدلالاً بأن الصيد المقتول حرام على قاتله ، فلما كان لو أكل من جزء الصيد ، كان مضموناً عليه وجب اذا أكل من لحم الصيد ان يكون مضموناً عليه .

وتحرير ذلك قياساً : أنه أكل لحم حيوان حرم عليه بحكم الاحرام فوجب أن يكون مضموناً عليه كحكم الجزء ، ولأن أكل هذا الصيد محرم ، كما أن قتله محرم ، فلما كان قتله موجبا للجزاء ، وجب أن يكون أكله موجبا للجزاء ، وتحرير ذلك قياساً : أنه فعل في الصيد ما هو حرام عليه فوجب أن يكون فعله مضموناً عليه كالقتل ، والدلالة عليه رواية أبي يزيد المنزني (٢) قال : " قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الضبع كبشاً نجدياً (٣) فكان ظاهر قضيته ، أن الكبش جميع موجه ، ولأن كل ما كان مضموناً عليه بالاكل كان مضموناً بالاتلاف ، كالجزء ،

(١) في (١) ساقطه .

(٢) في (أ ب ج د) أبي يزيد المنزني ، ولم ألق على ترجمة له ولعل الصواب والله أعلم : أبي يزيد المدني ، روى عن أبي هريرة وابن عباس ، وعنه أيوب وابن أبي عروبة وجريير بن حازم ، ثقه .
انظر : الكاشف للذهبي : ٣ / ٣٤٧ ، وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال : ص ٤٦٣ .

(٣) ورواه عبد الرزاق قال : قال ابن جريج : واخبرني محمد أنه سمع عكرمة مولى ابن عباس يقول في الضبع : أنزلها رسول الله صلى الله عليه وسلم صيدا ، وقضى فيها كبشاً نجدياً .

وقد وردت أحاديث وأثار في جزء الضبع كثيره سبق بعضها في ص / ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٨١ ، وانظر أيضاً : ارواء الغليل : ٤ / ٢٤٢ ، ونصب الراية : ٣ / ١٣٤ ، ومصنف عبد الرزاق : ٤ / ٤٠٤ ، ٥١٢ .

وكل ما كان غير مضمون بالتلاف كان غير مضمون بالأكل ، كالميتة ، ولما كان لحم الصيد غير مضمون على قاتله اذا اتلفه وجب أن يكون غير مضمون عليه اذا أكله ، وهذا الاستدلال قد يتحرر من اعتلاله قياسا :

أحدهما - أنه غير مضمون بالتلاف فوجب أن يكون غير مضمون بالأكل كالميتة .
والثاني - أنه فعل لو أحدثه في ميتة لم يلزمه الضمان ، فوجب اذا أحدثه في لحم صيد أن لا يلزمه الضمان ، كالتلاف ، ولأن لحم الصيد المقتول في الحرم حرام على قاتله كما أن لحم الصيد المقتول في الأحرام حرام على قاتله ، فلما كان قاتل الصيد في الحرم لا يجب عليه بأكله ضمان . وجب أن يكون قاتل الصيد في الأحرام لا يجب عليه بأكله ضمان .

وتحرير ذلك قياسا : أنه صيد ضمنه بالقتل ، فوجب أن لا يضمنه بالأكل كالمقتول في الحرم ، ولأنه قد يضمن الصيد بقتله كما يضمن البيض بكسره والشجر بقطعه ، ثم ثبت أنه لو ضمن البيض بكسره ، والشجر بقطعه لم يضمنه فيما بعينه بالتلاف [واكده (١)] فكذلك الصيد .

وتحرير ذلك قياسا : أنها عين ضمنها بالتلاف فوجب أن لا يضمنها بالأكل والاستهلاك ، كالبيض والشجر ، ولأنه قد يضمن الصيد بموته في يده ، كما يضمنه بقتله بيده ، ثم ثبت أنه لو أسك صيدا فمات في يده لزمه الجزاء ولم يضمن ما أكل منه كذلك اذا قتله بيده .

وتحرير ذلك قياسا : أنه صيد مضمون بالجزاء فوجب أن يكون غير مضمون بالأكل ، كالميت حتف أنفه ، وأما قياسهم على الجزاء ، فالمعنى في الجزاء أنه مضمون عليه بالتلاف فلذلك كان مضمونا عليه بالأكل ولما كان لحم الصيد غير مضمون عليه بالتلاف ، كان غير مضمون بالأكل وأما قياسهم الأكل على القتل ، فباطل بالصيد الميت في يده يضمنه بالموت . ولا يضمنه بالأكل على أن المعنى في القتل حصول الاتلاف به وعدم النماء بوجوده ، وليس كذلك الأكل بعد القتل .

(١) في (أ ، ب) ساقطه .

”فصل“ (١٦٦/ب)

وأما حكم غير القاتل في اكل الصيد المقتول ، ففيه قولان :

أحدهما - أنه حلال لغير قاتله من المحلّين ، والمحرمين ، ويكون ذلك ذكاة

[كغيره] (١) من المحلّين ، وهو قوله في القديم : لأنه من أهل الذكاة فـ

غير الصيد ، فوجب أن يكون من أهل الذكاة في الصيد كاللحلال طرداً (٢) والمجوسى ٢٥٧/ل م

عكساً (٣) ، ولأنه حيوان يصح فيه ذكاة المحل ، فوجب أن تصح فيه ذكاة المحرم ،

كالنعم طرداً (٤) ، وغير المأكول عكساً (٥) ، ولأن المحرم ممنوع من ذكاة الصيد لعارض

يختص ببعض الحيوان والمنع من الذكاة لعارض يختص ببعض الحيوان لا يمنع من

وقوع الذكاة كالغاصب ، يمنع من ذكاة ماغصبه وتصح منه ذكاته ، فكذلك المحرم .

والقول الثانى - أنه ميتة لا يحل أكله لمحلّ ، ولا محرم ، وهو قوله في الجديد (٦)

وبه قال أبو حنيفة (٧) ، ووجه ذلك : أنها ذكاة ممنوع منها لحق الله تعالى فوجب

أن لا تقع بها الإباحة ، كذكاة المجوسى ولأنها ذكاة لا تبيح المذكى بوجهه ،

فوجب أن لا تبيح [لغيره] (٨) المذكى بكل وجه بقياساً على ذكاة ما لا يؤكل لحمه ،

ولأنه صيد مضمون بالجزاء ، فوجب أن يحرم أكله قياساً على قاتله .

فإذا تقرّر توجيه القولين ، فلا جزاء على أكله سواء قلنا بتحليله أو بتحريمه .

(١) في (ج) لغير قاتله ، وفي (أ) لغيره .

(٢) يعنى : الحلال أهل للذكاة في غير الصيد ، فيكون أهلاً لها في الصيد .

العلة : أهلية الذكاة في غير الصيد .

الحكم : أهلية الذكاة في الصيد .

(٣) المجوسى : ليس أهلاً للذكاة في غير الصيد ، فلا يكون أهلاً لها في الصيد .

العلة : عدم أهلية الذكاة في غير الصيد .

الحكم : عدم أهلية الذكاة في الصيد .

(٤) يعنى : الأنعام لما صح فيها ذكاة المحل ، صحت فيها ذكاة المحرم .

العلة : صحة ذكاة المحل .

الحكم : صحة ذكاة المحرم .

(٥) غير المأكول : لما لم تصح فيه ذكاة المحل لم تصح فيه ذكاة المحرم .

العلة : عدم صحة ذكاة المحل لغير المأكول .

الحكم : عدم صحة ذكاة المحرم لغير المأكول .

(٦) انظر الربيع : ٢٢٢/٢ (٢) لظهور دائع الصنائع : ١٢٧١/٣ ، وفتح القدير : ١٠/٣٠

(٨) في (ب) لغيره ، وفي (ج) ماقطة ، وبأثره : لا أن تبيح الذكاة بكل .

(ج / ١٦٦) " فصل "

وأما الفصل الثاني ، وهو ان يقتل المحل صيدا [فيجوز]^(١) له ولكل محل ، أن يأكل منه فأما المحرم ، فان لم يكن منه معونة ، في قتله ، ولا قتله الحلال ، من أجله فهو حلال له وان كان من هذا المحرم ، معونة في قتله ، اما بدلالة أوالة ، أو قتله الحلال من أجله ، أما عن اذنه أو غير اذنه ، فهو حرام على المحرم ، وقال بعض الناس هو حرام على المحرم بكل حال ، وقد حكى هذا القول : عن علي بن أبي طالب^(٢) ، وقال أبو حنيفة^(٣) : هو حلال للمحرم . وان صيد من أجله أو أعان على قتله إلا أن يكون القاتل لا يصل الى قتله إلا بمعونته مثل : أن يدل القاتل عليه وهو لا يعلم به أو يدفع الى القاتل آلة لولاها ما قدر القاتل على قتله ٢٥٧/ل س فيكون المحرم حينئذ قاتلا يجب عليه الجزاء ويحرم عليه الأكل^(٤) ، فأما من ذهب

(١) في (أ) فيحل .

(٢) انظر : معجم فقه السلف : ٤ / ٧٠ ، والمفني لابن قدامة : ٣ / ٢٩٠ .

(٣) جاء في " كتاب الحجة " للشيباني : ٢ / ١٥٠ ، ١٢٤ .

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة ، قال : ما وجد المحرمون من لحوم الصيد على الطريق ، فلا بأس بابتياعه ، واكله اذا كان الذي صاده ، أو ذبحه حلال ، وان كان انما صاده وذبحه لأجله ، ان ذلك لا يفسد عليه شيئا ، لأن الصائد والذابح حلال له ما فعل .

وقال أبو حنيفة رحمه الله : في المحرم يدل الحلال على الصيد فيقتله . قال : على الدال الجزاء .

وجاء في " فتح القدير : ٣ / ٩٢ .

ولا بأس بأن يأكل المحرم لحم صيد ، اصطاده حلال وذبحه اذا لم يدل المحرم عليه ولا أمره بصيده .

وقال الكاساني في " بدائع الصائغ : ٣ / ١٢٧٠ .

ولو أعان محرم محرما أو حلالا على صيد ضمن ، لأن الاعانة على الصيد تسبب الى قتله ، وهو متعمد في هذا التسبب . لأنه تعاون على الأثم والعدوان .

(٤) انظر : بدائع الصائغ : ٣ / ١٢٧١ .

الى تحريمه على المحرم بكل حال ، فاستدل بحديث الصعب بن جثامة قال :
 " أهديت لرسول الله صلى الله عليه وسلم لحم حمار وحش وهو بالاءهواء أو بسودان
 فرد ، عليّ ، فلما رأى الكراهة في وجهي قال : انه ليس بنارذ عليك ولكنّا حرم^(١)
 وأما أبو حنيفة حيث ذهب الى اباحته للمحرم ، وان صيد له^(٢) أو^(٣) من أجله
 أو أغان على قتله ، فاستدل بأن قال : لأنه صيد لم يضمنه المحرم فوجب
 أن لا يحرم [أكله على^(٤) المحرم ، أصله اذا صاد المحل لنفسه بغير معونة
 المحرم والدلالة [عليه^(٥) رواية المطلب بن عبد الله [بن حنطب^(٦) عن
 جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " لحم صيد البر لكم
 حلال وانتم حرم ما لم تصيدوه أو يصاد لكم^(٧) " فقلوه " لحم صيد البر لكم حلال

(١) أخرجه الستة الا ابو داود ، وقد سبق في ص / ١٠٥٩ .

(٢) في (ج) ساقطه .

(٣) في (أ ، ب) ساقطه .

(٤) في (ج) عليها .

(٥) في (ج) ساقطه .

المطلب بن عبد الله بن حنطب :

وحنطب هو ابو الحكم المطلب بن عبد الله بن حنطب بن الحارث القرشي
 المخزومي ، روى عن أبيه وعمر وابن عمر وابن عباس وانس وابي هريرة وغيرهم
 من الصحابة رضي الله عنهم . روى عنه ابنه عبد العزيز ومحمد بن عباد
 ابن جعفر والاوزاعي وابن جريج وخلق ، كان كثير الحديث ، لا يحتج به ،
 فانه يرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وليس له لقي وعامة اصحابه
 يدلسون وعامة أحاديثه رسالة ، قال عنه يعقوب بن سفيان والدارقطني ،
 ثقة ، وسئل ابو زرعة عنه ، فقال ثقة .

انظر ترجمته : تهذيب الاسماء واللغات : ٩٨ / ٢ ، والجرح والتعديل :

٣٥٩ / ١ / ٤ ، والتهذيب : ١٢٨ / ١٠ .

(٦) أخرجه اصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان والدارقطني والبيهقي

من حديث عمرو بن ابي عمرو مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب عن مولا
 عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " الحديث " وفي رواية
 للحاكم : " لحم صيد البر لكم حلال وانتم حرم ، ما لم تصيدوه أو يُصدّ لكم " =

وانتم حرم " دلالة على [١] من منع من أكله ، وقوله " ما لم تصيدوه أو يصاد لكم " دلالة على أبي حنيفة حيث قال : يجوز أن يأكله من صيد له .

وروى عبد الله بن أبي قتادة^(٢) عن أبيه " أنه كان مع قوم [وهم محرّمون^(٣)] فأصابوا حمار وحش ، فأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستفتوه ، فقال : هل

= قال الحافظ في " تلخيص الحبير " عمرو مختلف فيه ، وإن كان من رجال الصحيحين ، ومولاه قال الترمذى : لا يعرف له سماع عن جابر ، وقال فى موضع آخر : قال محمد : لا أعرف له سماعاً من أحد من الصحابة إلا قوله : حدثني من شهد خطبة رسول الله صلى الله عليه وسلم ... ، وقد رواه الشافعى عن الدراورى عن عمرو عن رجل من الانصار عن جابر قال الشافعى : ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى أحفظ من الدراورى ، ومعه سليمان بن بلال يعنى انهما قالا فيه عن المطلب ، قال الشافعى : وهذا الحديث أحسن شئ فى هذا الباب .

ثم استطرد الحافظ فى ذكر طرق وتخريجات أخرى لهذا الحديث فيها مقال . انظر : سنن الترمذى - رقم ٨٤٦ - ٣ / ٢٠٣ ، وسنن ابوداود رقم ١٨٥١ - ٢ / ١٧١ ، وسنن النسائى : ١٨٧ / ٥ ، وصحيح ابن خزيمة : رقم ٢٦٤١ - ٤ / ١٨٠ ، وموارد الظمان : رقم ٩٨٠ - ص ٢٤٣ ، وسنن الدارقطنى : رقى ٢٤٣ - ٢ / ٢٩٠ ، وسنن البيهقى : ١٩٠ / ٥ ، وتلخيص الحبير : رقم ١٠٩٦ - ٢ / ٢٧٦ .

(١) فى (ج) زيادة ما بين المعقوفين : [أن] .

(٢) عبد الله بن أبي قتادة السلى المدنى : (. . . - ٩٥ هـ)

ابو ابراهيم ، ويقال ابا يحيى الانصارى ، واسم ابي قتادة : الحارث بن ربيعى الصحابى ، سمع عبد الله بن ابي قتادة أباه ، روى عنه اسماعيل بن ابي خالد ، ويحيى بن ابي كثير وآخرون من التابعين ، واتفقوا على توثيقه ، توفي بالمدينة فى خلافة الوليد بن عبد الملك .

انظر ترجمته فى : تهذيب الاسماء واللفات : ٢٨٣ / ١ ، وخلاصة تهذيب تهذيب الكمال : ص ٢١ ، والكشاف : ١٠٦ / ٢ .

(٣) فى (ب) محرمين .

ضربت أو أعنت أو اشترت ؟ قالوا : لا ، قال : فكلوا^(١) فلما سأله عن الضرب والاعانة دلّ على أنه يحرم عليهم بوجود الضرب والاعانة؛ وروى [عمر] بن أبي سلمة^(٢) عن أبيه قال " حج عثمان بن عفان فلما بلغ العرج ، أهدى له صاحب العرج قطاً^(٣) مذبوحات ، فقال لأصحابه ، كلوا ، ولم يأكل هو ، وقال : إنما صيدت لنا^(٤) ولائنه صيد قتل بمعونة المحرم فوجب أن يحرم أكله صيدت لنا^(٥) ولائنه صيد قتل بمعونة المحرم فوجب أن يحرم أكله

(١) أخرجه الستة والبيهقي وغيرهم .

انظر : فتح الباري - رقم ١٨٢٤ - ٢٨/٤ ، وصحيح مسلم شرح النووي - تحريم الصيد البري المأكول للمحرم : ١١١/٨ ، وتيسير الوصول - الفصل الثاني : في الأحرام وما يحرم فيه : ٣٢١/١ ، وسنن البيهقي : ١٨٩/٥ ، وأرواء الغليل : ٢١٣/٤ .

(٢) في (أ ، ج ، د) عمرو .

(٣) عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري : (. . . - ١٣٢ هـ) روى عن أبيه ، وعنه أبو عوانة ، وهشيم ، قال أبو حاتم صدوق لا يحتج به ، ووثقه غيره ، ولى قضاء المدينة ، قتل بالشام في العام (١٣٢ هـ) رحمه الله . انظر ترجمته في : الكشف للذهبي : ٢٧١/٢ ، وميزان الاعتدال : ٢٠١/٣ ، ومشاهير علماء الأماص للبستي - رقم ١٠٤٥ - ص ١٣٣ ، وخلاصة تذهيب الكمال : ص ٢٨٣ .

(٤) قطا : طائر معروف من الحمام ، واحدة قطاة ، والجمع قطوات ، وقطيئات وسميت القطا بحكاية صوتها ، فأنها تقول ذلك ، ولذلك تصفها العرب بالصدق . انظر : حياة الحيوان للدمي : ٢١٤/٢ .

(٥) لم أقف عليه بهذا اللفظ اسنادا ولا متنا ، وإنما روى مالك والشافعي من حديث عبد الله بن عامر بن ربيعة قال : " رأيت عثمان بن عفان بالعرج في يوم صائف وهو محرم ، وقد غطي وجهه بقطيفة أرجوان ، ثم أتى بلحم صيد فقال لأصحابه : كلوا . قالوا لا . حتى تأكل أنت ، قال : إني لست كهيتكم إنما صيد من أجلى " .

وفي رواية عند عبد الرزاق من حديث يحيى بن عبد الرحمن بن حنطب عن أبيه " أنه اعتصر مع عثمان في ركب ، فلما كانوا بالروحاء ، قدم اليهم لحسم طير ، قال عثمان : كلوا ، وكره أن يأكل منه ، فقال عمرو بن العاص : أناكل مما لست منه تأكل ؟ قال : إني لست في ذلك مثلكم ، إنما صيدت لى ، =

[عليه^(١) أصله اذا كان [الحجل^(٢)] لا يصل [الى قتله^(٣)] الا بمعونة المحرم ، ٢٥٨/ل م
فأما حديث الصعب بن جثالة ، ففيه جوابان :

أحدهما - أنه محمول على أنه كان قد صاده لرسول الله صلى الله عليه وسلم
فلذلك رده تنزيهاً ، وهو الأولى بالمحرم .

وأما قياس أبي حنيفة على الصيد اذا قتله الحجل بغير معونة المحرم
فالمعنى فيه ما ذكرنا في قياسنا .

= واميتت باسمي ، أو قال : من أجلى * وفي رواية عند عبد الرزاق ايضاً :
* أن عثمان كره اكل يعاقيب اصطيدت لهم وهم محرمون ، قال : انما
اصطيدت لي واميتت باسمي * .

قوله * يعاقيب * هو ذكر الحجل ، من الطيور معروف .
انظر : ترتيب مسند الشافعي : ٣٢٤/١ ، والسوى شرح الموطأ :
٣٤٨/١ ، والمصنف لعبد الرزاق : ٤٣٣/٤ - ٤٣٤ ، وموسوعة فقهاء
عثمان : ص ٢٢ .

(١) في (ج) على المحرم .

(٢) في (ج) المحرم .

(٣) في (ب) اليه .

(٥ / ١٦٦) " فصل "

فإذا تقرر هذا ، فإن أكل المحرم صيدا لم يقتله المحل لأجله ، ولا بمعاونته
فقد أكل حلالا ولا شيء عليه ، وإن أكل المحرم من صيد قتله المحل لأجله أو بمعاونته
له ^(١) فقد أكل حراماً ، وهل عليه جزاء ما أكل أم لا ؟ على قولين :
أحدهما : عليه الجزاء ، وبه قال في القديم لعموم قوله تعالى (وحرم عليكم صيد
البر ما دام حراماً) ، فدخل في ذلك قتله وأكله فلما كان في قتله الجزاء لتحريم قتله
عليه وجب أن يكون في أكله الجزاء لتحريم أكله عليه ، فعلى هذا في كيفية الجزاء ثلاثة
أوجه :

أحدها : أن يكون ضامناً لمثله لحم من اللحم ، يتصدق به على
ساكنين الحرم .

والثاني : أن يكون ضامناً لمثله من النعم ، فيضمن من مثله بقدر ما أكل من لحمه
فإن كان قد أكل عشر لحمه ، لزمه عشر مثله .

والوجه الثالث : أن يكون ضامناً لقيمة ما أكل دراهم ، يتصدق بها إن شاء ،
أو يصرفها في طعام يتصدق به إن شاء .

والقول الثاني : لا جزاء عليه ، وبه قال في الجديد [ولا ملاء] ^(٢) لأن ما قتله
المحرم بنفسه أغلظ تحريماً مما قتله المحل لأجله ، فلما لم يجب عليه الجزاء في أكل
ما قتله ، فأولى أن لا يجب عليه الجزاء في أكل ما قتله لأجله .

وتحرير ذلك قياساً : أنه أكل لحم صيد محرم ، فوجب أن لا يلزمه جزاءه ، كما
لو قتله محرم ، ولأن قتل الصيد أغلظ من أكله ، لأن المحرم إذا قتل صيداً لزمه
الجزاء بقتله ، ولم يلزمه الجزاء ، فلما ثبت أن قتل هذا الصيد لا يجب فيه جزاء

(١) في (ب ، ج) ساقطه .

(٢) في (أ ، ب) ساقطه .

فأكله أولى أن لا يجب فيه جزاء .

وتحرير ذلك قياساً : أنه صيد لم يضمن قتله بالجزاء ، فوجب أن لا يضمن أكله

بالجزاء .

أصله : إذا أكله حرم لم [يصد ^(١)] له ، وهذا أصح القولين .

(١) في (أ) يصاد .

(١٦٢) "مسألة"

قال الشافعى : ولو دل على صيد كان سيئاً ، ولا جزاء عليه ، كما لو أمر يقتل مسلم لم يقتص منه ، وكان سيئاً .

وهذا كما قال : اذا قتل المحرم صيداً بدلالة غيره ، فالجزاء على القاتل دون الدال وقال أبو حنيفة : ^(١) الدال على الصيد كالقاتل ، فان كانا محرمين ، فعلى كل واحد منهما الجزاء ، وان كان الدال محرماً ، والقاتل حلالاً ، فالجزاء على الدال دون القاتل ^(٢) وان كان القاتل محرماً ، والدال حلالاً ، فالجزاء على القاتل دون الدال ^(٣) واستدل على ذلك بقوله عليه السلام " الدال على الخير ^(٤) كفاعله " فجمع بين الدلالة والفعل ، فدل على اجتماعها فى الحكم ، وبرواية عبد الله بن ابي

(١) انظر : الحجة للشيبانى : ١٢٥ / ٢ ، ومدايح الصنائع : ١٢٢١ / ٣ .

(٢) فى (ج) ساقطه .

(٣) فى (أ) الجزاء .

(٤) رواه الترمذى من حديث أنس رضى الله عنه ، وقال : هذا حديث غريب من هذا الوجه ، ورواه مسلم وابوداود واحمد والترمذى واحمد بمعناه من حديث ابن عمرو الشيبانى عن ابنى سعد ، قال ، جاء رجل الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال ، احملنى ؟ فقال ، ما أجد ما أحملك عليه ، ولكن ائت فلاناً فلعله يحملك فأتاه ، فحمله ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : من دل على خير فله مثل اجر فاعله .

انظر : سنن الترمذى - كتاب العلم - ٤١ / ٥ ، وصحيح مسلم باب فضل اعانة الغازى فى سبيل الله . . الخ - ١٥٢ / ٢ ، وسنن ابوداود - كتاب الادب ٣٣٣ / ٤ ، ومسند أحمد : ١٢٠ / ٤ ، ٢٧٤ / ٥ ، ٣٥٧ . والمقاصد الحسنة للسخاوى - رقم ٤٧٨ - ص ٢١٠ ، وتيسير الوصول - الباب السابع فى فضائل اعمال واقوال متفرقة - ٤١٤ / ٣ .

قتادة عن أبيه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " هل ضربتم أو أعتنتم أو اشترتم ، قالوا : لا ، قال : فكلوا " ^(١) فجمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الضرب [وبين] ^(٢) الإشارة في الاستفهام ، وأباح الأكل بعدها ، فدل على اشتراكهما في الحكم ، ثم كان الضرب موجبا للجزاء ، فوجب أن تكون الإشارة [بالدلالة] ^(٣) موجبة للجزاء ، ولأن الدلالة سبب أفصى إلى قتل الصيد ، فوجب أن يتعلق به ضمان الصيد ، كالشبكة إذا طرحها ، والأحولة إذا نصبها ، ولأنه سبب يحرم به أكل الصيد بحرمة الاحرام ، فوجب أن [يلزمه] ^(٤) به الضمان كالقتل ، ولأن الصيد قد يضمن بالسبب كما يضمن بالمباشرة ، لأن حافر البئر يضمن ما وقع فيها من صيد كما يضمن [قيمته] ^(٥) بالمباشرة ، فإذا استوى السبب والمباشرة في وجوب الضمان ، وجب ٢٥٩ / ل م أن تستوى الدلالة [والقتل] في وجوب الضمان ، لأن الدلالة سبب ، والقتل مباشرة والدلالة [عليه قوله تعالى] ^(٦) ومن قتله متكم متعمدا [^(٧) فجزاء] مثل ما قتل من النعم فمعلق الجزاء بالقتل فافتضى أن لا يجب الجزاء لعدم القتل ، ولأنها نفس مضمونة بالجناية فوجب أن لا تضمن بالدلالة ، كالآدمي ، ولأنه صيد توالى [عليه] ^(٨) جناية ، ودلالة ، فوجب أن يضمن بالجناية ولا يضمن بالدلالة ، كصيد الحرم ، ولأن الصيد قد يجتمع فيه حقان : حق لله وهو الجزاء ، وحق للآدمي وهو القيمة إذا كان مملوكا ، فلما لم يجب حق الآدمي بالدلالة ، كذلك لا يجب حق الله بالدلالة ، ولأن الصيد

(١) أخرجه الستة وغيرهم ، وقد سبق في " ص / ١١٢١ .

(٢) في (أ) ساقطه .

(٣) في (أ) والدلالة .

(٤) في (ج) يلزم .

(٥) في (ج) ساقطه .

(٦) في (أ) ساقطه .

(٧) في (ب ، ج ، د) لم تذكر .

(٨) في (د) عنه .

لا يضمن إلا بأحد ثلاثة أشياء : إما باليد ، أو بالباشرة ، أو بالسبب فاليد : أن يأخذ صيدا فيموت في يده فيضمنه .

والباشرة : أن يباشر قتله فيضمنه .

والسبب : أن يحفر بثرا فيقع فيها الصيد ، فيضمنه .

والدلالة ليست يدا ، ولا باشرة ، ولا سببا ، لأنها لو كانت سببا يجب بهما الضمان لوجب إذا انفردت أن تكون سببا يجب به الضمان فوجب أن لا يتعلق بالدلالة ضمان .

فأما الجواب عن قوله [عليه السلام] ^(١) " الدال على الخير كفاعله " فهو أن المقصود بهذا الخبر الحث على الخير ، والارشاد اليه ، فلم يجز أن يستدل به في غير ما وضع له ، ولو اعتمدوا على ظاهر لفظه لم يصح الاستدلال به من وجهين :

أحدهما : أنه [جعل] ^(٢) الدال على الخير كفاعله [وليست الدلالة على الصيد خيرا فوجب أن لا يكون كفاعله] ^(٣)

والثاني : أنه لما شبه الدال بالفاعل دل على أنه ليس بفاعل ، فوجب أن لا يتعلق على الدال ضمان ، لأنه لم يكن منه فعل يوجب الضمان ويجمع بين الدال [والفاعل] ^(٤)

في الاسم ، لأن الاسم قد يجب بالفعل وغير الفعل .

وأما حديث أبي قتادة ، فلا حجة فيه ، لأنهم سألوا عن أكله ، لا ، عمن جزائه ، فجعل الإشارة ، كالضرب في تحريم [أكله] ^(٥) دون جزائه .

وأبو حنيفة يجعل الإشارة كالضرب في جزائه دون أكله فلم يصح استدلاله به ،

(١) في (ج) لم تذكر .

(٢) في (ب) قال .

(٣) في (أ) ساقطه .

(٤) في (ج) القاتل .

(٥) في (أ) الأكل .

وأما قياسهم على الشبكة والاحبولة^(١) ، فالمعنى فيه : أنه قد يوجب ضمان الصيد إذا انفرد ، وليس كذلك الدلالة . وأما قياسهم على القتل ، فالمعنى فيه حصول الاتلاف به ، وليس كذلك الدلالة ، وما ذكروا من أن الدلالة سبب ، فقد بينّا أنها غير سبب .

(١) الاحبولة : بالضم . الشرك .

انظر : المصباح المنير : ١ / ١٢٩ .

(١٦٧ / أ) * فصل *

فاما اذا أسك رجل صيدا فقتله رجل آخر ، فلا يخلو حال المسك والقاتل من أربعة احوال :

أحدها : أن يكونا حلالين ، فلا جزاء عليهما لأباحة ذلك لهما .

والحال الثانية : أن يكون للمسك محرما ، والقاتل حلالا فجزاؤه واجب على المسك دون القاتل ، لأنه قد ضمنه باليد بخلاف من أسك حرا حتى قتل ، لأن [الحرم ^(١)] لا يضمن باليد .

والحال الثالثة : أن يكون المسك حلالا ، والقاتل محرما فعلى القاتل الجزاء دون المسك ، لأنه قد ضمنه بالجناية .

والحال الرابعة : أن يكون المسك والقاتل محرمين معا ففي الجزاء وجهان : أحدهما : أنه واجب عليهما ، لأن المسك ضامن باليد ، والقاتل ضامن [بالجناية ^(٢)] ، فيكون نصف الجزاء على المسك بحق يده ، ونصفه على القاتل بحقوق جنايته .

والوجه الثاني : أن [. . . ^(٣)] الجزاء كله واجب على القاتل دون المسك ، لأن الاساك سبب والقتل مباشرة ، واذا اجتمع السبب والمباشرة سقط حكم السبب بالمباشرة ، ولو أن صيدا في الحرم أسكه رجل وقتله آخر كان جزاؤه على هذين الوجهين .

(١) في (ج) الجزاء .

(٢) في (أ ، ب) من الجناية .

(٣) في (ج) زيادة ما بين المعقوفين : [يكون] .

" فصل " (ب / ١٦٧)

ولو نقر رجل صيدا في الحرم حتى خرج الى الحل [فصادفه]^(١) آخر فقتله ، فلا ٢٦٠ ل / م
 يخلو حال قاتله من أحد أمرين :
 أما أن يكون محرماً أو حلالاً ، فإن كان محرماً فالجزاء على القاتل دون المنقر ،
 وإن كان القاتل حلالاً فلا جزاء عليه ، فأما المنقر فقد قال أصحابنا : إن كان حين
 نقره الجأء الى الحل ، وضعه من الحرم فعليه الجزاء لأن الصيد ملجأ ، والتنقيـ
 سبب ، وإن كان حين نقره لم يلجئه الى الخروج الى الحل ، ولا وضعه من العود الى
 الحرم ، فلا ضمان على المنقر ، لأن الصيد غير ملجأ ، وفعل المباشرة أقوى ، قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم " الصيد لمن صاده لا لمن أثاره " .^(٢)

(١) في (ج) فصاده .

(٢) لم أقف عليه فيما وقع لي من كتب الأحاديث والآثار ونحوها .

(٥/١٦٧) " فصل "

قال الشافعي في الاملاء : واذا حبس الحلال في الحل طائراً له فرخ في الحرم ، فمات الطائر في الحل ، والفرخ في الحرم ، فعليه جزاء الفرخ دون الطائر ، لأن الطائر مات في الحل فلم يضمنه ، والفرخ مات في الحرم بسبب منه فضمنه ، كما لوروى من الحل الى الحرم سهماً فقتل صيداً ضمنه ، فلو كان الحلال في الحرم فحبس في الحرم طائراً له فرخ في الحل ، فمات الطائر ، والفرخ ، فعليه جزاؤهما جميعاً ، أما الطائر فلأنه قاتل له في الحرم ، وأما الفرخ فلأنه مات بسبب صدر من جهته في الحرم ، كما لوروى سهماً من الحرم فقتل صيداً في الحل ، كان عليه جزاؤه .

" فصل (٥ / ١٦٧)

يكره للمحرم حمل البازي^(١) ، وكل صائد من كلب وفهد ، فان حمله فأرسله على صيد فقتله فعليه جزاءه ، وان جرحه ولم يقتله ضمن جرحه ، لأنه كالألة ، وان لم يقتله ولم يجرحه فلا شيء عليه ، وان استرسل الكلب بنفسه من غير أن يرسله فقتل صيدا فلا جزاء عليه ، سواء فرط أو لم يفرط ، لأن للكلب اختيار يتصرف به ، ألا ترى أنه يأكل ما قتله باسترساله^(٢) ، ولا يأكل ما قتله [بارساله]^(٣) ، فان قيل : لو أرسل كلبه على آدمي وأشلاه/عليه فقتله لم يضمنه ، فهلا قلتم : انه اذا أرسله على صيد فقتله لم يضمنه أيضا ، قيل : لأن الكلب معلّم للاصطياد ، فاذا صاد صيدا بارساله كان كما لو صاده بنفسه ، فلزمه ضمانه ، والكلب لا يعلم قتل الأدمي ، فاذا أشلاه على آدمي فقتله لم يكن القتل منسوبا اليه ، وكان منسوبا الى اختيار الكلب فلم يضمنه ، ومثاله في الصيد : أن يرسل كلبا غير معلّم على صيد فيقتله فلا يضمنه المرسل ، لأن غير المعلم لا ينسب فعله الى مرسله ، وانما ينسب الى اختيار الكلب ، ألا ترى أنه لا يؤكل ما صاده ، وان كان مرسلا كما لا يؤكل ما صاده ، وان كان مسترسلا.

(١) البازي : أفصح لغاته بازى مخففه الياء ، والثانية باز ، والثالثة بازى بتشديد الياء . وهو مذكور لا اختلاف فيه ، ويقال في التنثية ، بازبان وفي الجمع بسزاة ، كقاضيان ، وقضاة ، ويقال للهزاة والشواهين وغيرهما ما يصيد ، صقور ، ولغظه مشتق من البزوان وهو الوشب ، وكنيته ابوالاشعث وابوالبهلول وابولاحق ، وهو من أشد الحيوانات تكبرا واضيقها خلقا ، ولا يكون الا انثى وذكرها من نوع آخر كالحد أو الشواهين ، ولهذا اختلفت اشكالها ، وهو اضاف احسنها ما قل ريشه واحمرت عيناه مع حدة فيها .

انظر : حياة الحيوان للدميري : ١ / ١٠٩ .

(٢) في (ج) بارساله .

(٣) في (ج) باسترساله .

(١٦٧ هـ) " فصل "

إذا رمى صيدا بسهم أو طعنه برمح ، أو ضربه بآلة ، أو نصب له حباله ، أو ألقي له شركاً . فأصابه بشيء من هذا كله كان ضامناً له ، وعليه جزاؤه ، لأنه مقتول بفعله ، فلورمى صيداً بسهم ، فنفذ السهم في الصيد ، فأصاب ثانياً ، فقتله ضمنهما جميعاً ، وكان عليه جزاؤهما معاً ، وكذا لورمى صيدا بحجر فأصابه ، ثم تكسر الحجر قطعاً ، فأصاب كل قطعة منه صيدا ، كان عليه ضمان ذلك كله ، لأنه حادث من فعله ، فلورمى صيدا بسهم فسقط الصيد على صيد آخر فماتا جميعاً ؛ فإنه ينظر في حال الصيد المرمى ، فإن تحامل فمضى بعد الإصابة قليلاً ، ثم سقط على صيد آخر فقتله [فعليه]^(١) جزاء الصيد الذي رماه دون الآخر ، لأن سقوط الصيد بعد تحامله من فعله ، وإن كان الصيد الذي رماه لم يتحامل ماشياً بل سقط بالسهم وحده في الحال على صيد آخر فقتله ، فعليه جزاؤهما معاً ، لأن سقوط الصيد الذي رماه بفعله ، فكان ضامناً لما أتلغه الصيد بسقوطه ، كما لو ألقي جداراً على صيد فقتله كان عليه جزاؤه .

(١) في (أ) ساقطه .

(١٦٧ / و) " فصل "

٢٦١ / ل م

إذا حفر/المحرم بشراً فوقَ فيهما صيد فمات ، فهذا على ضربين :
 أحدهما : أن يكون متعدياً بحفرها ، وذلك أن يحفرها في ملك غيره ، أو يحفرها
 في جادة^(١) سائلة فهو ضامن ، والجزاء عليه واجب .
 والضرب الثاني : أن يكون غير متعد بحفرها ، وذلك : أن يحفرها في ملكه ،
 أو في صحراء / واسعة^(٢) فهذا على ضربين :
 أحدهما : أن يحفرها لأجل الصيد فهذا ضامن لما وقع فيها من الصيد . كما لو
 طرح شبكة ، أو نصب حباله .

والضرب الثاني : أن يحفرها للشرب لا للصيد ، ففي وجوب الجزاء وجهان :
 أحدهما : عليه الجزاء ، لأن موت الصيد كان بسبب منه ، وإن لم يكن قاصداً
 له ، كالخاطي .

والوجه الثاني : لا ضمان عليه ، ولا جزاء^١ كما لو صعد صيد^٢ إلى سطحه وتردى
 إلى داره لم يضمنه ، وكذلك إذا دخل داره وتردى في بئر^٣ لم يضمنه .

(١) الجادة : وسط الطريق ومعظمه . انظر : الصباح المنير : ١٠١ / ١ .

(٢) في (ج) واسقط .

(١٦٧ / ز) " فصل "

إذا كان المحرم راكباً فأُتلف مركبه صيداً ، إما برجله ، أو بيده ، أو برأسه ، أو بذنبه ، فعليه ضمانه ، لأن أفعال مركبه منسوبة إليه ، وكذلك لو ساق المحرم مركباً — أو قاده ، فأُتلف المركوب شيئاً ضمنه السائق أو القائد ، ولكن لو سار المركوب وحده ، ولمس عليه راكب ولا معه سائق ولا له قائد ، فأُتلف صيداً كان غير مضمون ، لأن أفعاله إذا انفرد منسوبة إلى اختياره .

(١٦٨) "سألت" (١)

قال الشافعى : ومن قطع من شجر الحرم شيئا جزاءه ، حلالاً كان أو محرماً؛ وهذا كما قال : شجر الحرم ونباته لمحرّم لا يجوز قطعه ، ولا اتلافه لحلاله ، ولا محرم؛ لقوله تعالى (وهذا البلد الامين)^(٢) وقال تعالى (انما أمرت أن أعبد رب هذه البلدة الذى حرمها)^(٣) ، وروى طاووس عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة " ان هذا البلد حرمه الله يوم خلق السموات والارض ، فهو حرام الى يوم القيامة ، لم تحل لاحد قبلى ولم تحل لى الا ساعة من نهار ، ثم هى حرام الى يوم ٢٦١ / لس القيامة ، لا ينفر صيدها ، ولا يعضد شجرها ، ولا تلتقط لقطتها الا للمعسر ولا يختلا خلاها ، قال العباس : يا رسول الله الا الان خر^(٤) فانه لسقفهم ولميتهم فقال : الا الان خر ، ولا هجرة [ولكن جهاد ونية]^(٥) ، واذا استغفرتم فانفروا^(٦) فاذا ثبت هذا فجميع ما ينبت فى الحرم ضريان : شجر ونبات ، فأما الشجر فعلى أربعة أضرب :

(١) فى (ج) فصل .

(٢) سورة التين : ٣٠ / ٣ .

(٣) سورة النمل : ٩ / ٢٢ .

(٤) الان خر : هو الحلفا نبات غليظ الاصل كثير الفروع ، دقيق الورق الى حمرة وصفرة واحدة ، ثقيل الرائحة عطرى واجوده الحديث الاصفر المأخوذ من الحجاز ثم مصر ، والعراقى ردى ، وللان خر فوائد طيبة كثيرة ، منها تسكين الاجاع من الاسنان وغيرها مضمضة ، واطلاء ، ويقاوم السموم ، ويطرد الهوام وغير ذلك .

انظر : التذكرة لداود الانطاكى - ان خر - ٣٩ / ١ .

(٥) فى (ج) طمس .

(٦) رواه البخارى وسلم والبيهقى والبخارى فى شرح السنة وغيرهم .

انظر : عمدة القارى - رقم ٤٠٩ - ١٠ / ١٩٠ ، وصحيح مسلم شرح النووي

- تحريم مكة وتحريم صيدها - ٩ / ١٢٣ ، وسنن البيهقى - باب لا ينفر صيد =

أحدها : أن يكون ما انتهه الله في الموات كالأراك والسلم ، فقطعه حرام على المحرم والحلال وهو مضمون بالجزاء .

وقال مالك ، وداود : قطعه حرام ، ولكن لا جزاء فيه تعلقا بقوله تعالى (لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم فمن قتله منكم متعمدا فجزاءه مثل ما قتل من النعم) فلما أوجب الجزاء في الصيد ، والشجر ليس بصيد ، [وجعل ^(١) الجزاء مثله من النعم] والشجر ليس له مثل من النعم ^(٢) ، دل على أن الجزاء لا يجب في الشجر ، لأن قطع الشجر لو كان مضمونا في الحرم لكان مضمونا في الحل على المحرم ، كالصيد ، فلما لم يكن مضمونا على المحرم لم يكن مضمونا في الحرم .

ودليلنا : ما رواه سفيان عن داود بن ^(٣) شيبور عن مجاهد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " في الدوحة ^(٤) إذا قطعت من أصلها بقرة " ^(٥) ، وكذلك روى عن

= الحرم . . الخ - ١٩٥/٥ ، وشرح السنة للمغوى : ٢٩٤/٧ ، وتيسير الوصول - في فضل مكة - ٣٦٩/٣ .

(١) في (ب) وفعل .

(٢) في (أ) ساقطه .

(٣) داود بن شيبور المكي :

أبوسليمان ، سمع عطاء ومجاهدا وشهرا بن حوشب ، وعمرو بن شعيب ، روى عنه ابن عيينه ، وداود بن عبد الرحمن العطار ، قال يحيى بن معين ، هو ثقة ووثقه أبو زرعة وأبو داود والنسائي وغيرهم .

انظر ترجمته في : تهذيب الاسماء واللغات : ١٨٢/١ ، والكاشف للذهبي :

٢٢١/٢ ، وخلاصة تذهيب الكمال : ص ١٠٩ ، والجرح : ١٥١/٢/٢ .

(٤) دوحة : الشجرة العظيمة أي شجرة كانت ، والجمع : دوح ، مثل ثمرة وشمر

انظر : الصباح المنير : ٢١٧/١ .

(٥) لم أقف عليه مرفوعا وإنما روى عن عطاء وقد ذكره ابن حجر في " التلخيص " حيث

قال ، وقد نقل الماوردي أن سفيان بن عيينه روى عن داود بن شيبور عن

مجاهد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " في الدوحة الكبيرة إذا قطعت

من أصلها بقرة " . انظر : تلخيص الحبير : ٢٨٧/٢ .

عطاء^(١) ، لكن لم يذكره الشافعى ، وروى عن ابن عباس وابن الزبير "أنهما قالا فسى الشجرة بقرة"^(٢) وليس لهما فى الصحابة مخالف ، ولأنه أئلف [ناعيا]^(٣) منع من اتلافه لحرمة الحرم ، فوجب أن يلزمه الجزاء ، كالصيد .

فأما استدلالهم بالاية ، فلا حجة فيها ، لأنها توجب الجزاء فى قتل الصيد ولا [تمنع]^(٤) من وجوبه فى غير قتل الصيد ، وأما شجر الحل ، فانما كان غير مضمون على المحرم ، لأنه غير ممنوع من اتلافه ، وليس كذلك شجر الحرم .

(١) حديث ابن الزبير وعطاء " فى الشجرة الكبيرة النامية بقرة ، وفى الصغيرة شاة " رواية البيهقى وعبد الرزاق وابن حزم .

انظر : تلخيص الحبير : ٢٨٧/٢ ، وسنن البيهقى - باب لا ينفر صيد الحرم ولا يعضد شجره . . الخ - ١٩٦/٥ ، والحننف لعبد الرزاق - رقم ٩١٩٤ - ١٤٢/٥ ، وعدة القارى - رقم ٤٠٧ - ١٨٨/١٠ ، والقرى : ص ٦٤٥ ، والمحلى لابن حزم : ٢٦١/٧ .

(٢) انظر : ارواء الغليل : ٢٥٢/٤ ، والمغنى لابن قدامة - ٢٤١٥ - ٣٢٢٢/٣ .

(٣) فى (ج) ما .

(٤) فى (ب) تنفى .

(١ / ١٦٨) " فصل "

والضرب الثاني : أن يكون/الشجر ما غرسه الآدميون في أملاكهم كالنخل والكرم^(١) ٢٦٢ ل/م
والرمان والاترج ، فقطع هذا مباح ، كالنعم التي يجوز ذبحها في الحرم ، فان قطعه
مالك فلا ضمان عليه ، وان قطعه غير مالك فعليه قيمته لمالكه ، ولا جزاء عليه فيسه ،
كمن ذبح شاة غيره . فعليه قيمتها ، ولا جزاء [عليه]^(٢) فيها .

(١) الكرم : العنب . المصباح المنير : ١٩٢ / ٢ .

(٢) في (ب) ساقطه .

" فصل " (١٦٨ ب)

والضرب الثالث : أن يكون الشجر ما أنبته الله تعالى في الملاك دون الموات فقطعه حرام وهو مضمون بالجزاء ، فان قطعه مالكه كان عليه جزاؤه ، وان قطعه غير مالكه كان عليه قيمته لمالكه وجزاؤه للفقراء ، كمن قتل صيداً مملوكاً كان عليه قيمته وجزاؤه ، وقد روى ابن جريج عن مزاحم بن [سباع] ^(١) أن عبد الله بن عامر ^(٢) ، كان يقطع الدوحة من داره بالشعب من [الشجر] ^(٣) والسلم ، ويغرم عن [كل] دوحة بقرة ^(٤) .

(١) في (أ ب ج هـ) - مزاحم بن عبد الله بن عامر . وما أنبته هو كما جاء في رواية عبد الرزاق الأزرقى هكذا أسياطي في الفقرة (٤) ، ولم أقف على ترجمة له ، فيما وقع لي من كتب الرجال وإنما وجدت أن ابن جريج يروي عن مزاحم بن أبي مزاحم ، وهذا روى عن عمر بن عبد العزيز مولا ، وعبد الله بن أبي يزيد ، وعنه الزهري مع تقدمه ، قال عن نفسه الذهبي وغيره ثقة .

انظر ترجمته في : الكاشف للذهبي - رقم ٥٤٧٣ - ١١٨ / ٣ ، وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال : ص ٣٧٣ .

(٢) عبد الله بن عامر بن ربيعة العنزي . من صفار الصحابة رضي الله عنهم ، أبو محمد الحمزي ، حليف قريش روى عن أبيه وعمر بن الخطاب ، وعنه عبد الرحمن بن القاسم والزهري قال ابن منده : مات النبي صلى الله عليه وسلم ، وله خمس سنين ، روى ابوداود عن النبي صلى الله عليه وسلم ، مات سنة خمس وثمانين . انظر ترجمته في : خلاصة تذهيب تهذيب الكمال : ص ٢٠٢ ، وميزان الاعتدال - رقم ٤٣٩٥ - ٤٤٩ / ٢ ، والكاشف : ٨٩ / ٢ .

(٣) في (ب) السمن .

(٤) رواه الأزرقى وعبد الرزاق عن ابن جريج ، قال : أخبرني مزاحم بن سباع أن عبد الله ابن عامر كان يقطع الدوحة من حائط كان في شعب منى والشجرة ، والسلم ، ويغرم عن كل دوحة بقرة .

انظر : المصنف لعبد الرزاق : ١٤٢ / ٥ ، وأخبار مكة للأزرقى : ١٤٣ / ٢ .

* السلم : شجر العضاة الواحدة ، سلمه مثل قصب وقصبة .

انظر : الصباح المنير : ٣٠٦ / ٢ .

(١٦٨ ج) " فصل "

والضرب الرابع : أن يكون ما غرسه الآدميون في الموات دون الملاك ففي وجوب
الجزاء فيه وجهان :

أحدهما : لا جزاء فيه ، لأن ما كان من غرس الآدميين فهو كالحيوان الأهلي ،
والحيوان الأهلي لا جزاء فيه بحال [فكذلك غرس الآدميين ، لا جزاء فيه بحال ^(١)]
وهذا قول أبي حنيفة ^(٢) .

والوجه الثاني : وهو أصح أن شاء [الله] ^(٣) : أن فيه الجزاء لعموم قوله عليه
السلام " ولا يعضد شجرها " ولأن الحرمة للحرم لا للشجر ، فلا فرق بين ما أنبت الله
تعالى في الحرم ، وبين ما نقله الآدميون من الحل إلى الحرم ، إلا ترى لو أن حلالاً
صاد من الحل صيداً [واتلفه] ^(٤) في الحرم ، كان كصيد الحرم لحرمة المكان ، فكذلك
الشجر .

(١) في (أ) ساقطه .

(٢) انظر : بدائع الصنائع : ١٢٨٦ / ٣ ، والبنية شرح الهداية : ٧٨٠ - ٧٧٨ / ٣

(٣) في (أ ، ج) لم تذكر .

(٤) في (أ) واتلفه .

" فصل (١٦٨ / د) "

فأما إذا [قطع]^(١) من شجر الحرم ، وغرسه في الحل ، فإن مات فعليه الجزاء ،

وان نبت وجب عليه نقله الى الحرم وغرسه فيه فان نقله وغرسه فنبت ، فلا شيء عليه ، ٢٦٢ / ل س
وان مات فعليه الجزاء فان قيل : [أفليس]^(٢) لو أخذ صيداً من الحرم ، وأطلقه في
الحل ، لم يجب عليه رده الى الحرم ، فهلاً كان الشجر كذلك ؟ قيل : لأن الصيد
يقدر على الرجوع الى الحرم بنفسه . فلم يجب عليه رده ، وليس كذلك الشجر ، فلو قطع
من شجر الحرم وغرسه في الحرم ، فإن مات ولم ينبت فعليه الجزاء ، وان نبت فلا جزاء
عليه ، وليس عليه نقله الى موضعه ، لأن حرمة المكان الذي حصل فيه كحرمة المكان
الذي كان فيه ، فلو قطع من الحرم شجراً ميتاً فلا جزاء عليه سواء استهلكه أو تركه ،
لأن الجزاء يجب في اتلاف ما كان نامياً ، والشجر الميت ليس بنام ، فلا جزاء فيه
كالصيد الميت .

(١) في (١) قطع .

(٢) في (١) أفليس .

* فصل (١٦٨ هـ) *

وأما النبات فضربان :

أحدهما : ما زرعه الإنسان ، كالبقول والحبوب ، وسائر الخضراوات فتحكمه فـى الحرم كحكمه فـى الحل ، مباح لمالكه محظور على غير مالكه ، ولا جزاء عليه فـى جـزءه* ولا [قلعـه]^(١)

والضرب الثانى : ما ينبت فـى الموات من غير زراعة آدمى ، فهذا على أربعة أضرب : أحدها : ما كان ان خرا فيجوز أخذه وجزؤه وقلعه ، لقول العباس بن عبد المطلب [رضى الله عنه]^(٢) * [إلا]^(٣) الا ان خرا يارسول الله ، فانه لسقوفهم ولحيثهم ، فقال : الا ان خرا*.

والضرب الثانى : ما كان دواء^(٤) كالسنا^(٥) ، وما فـى معناه فأخذه جائز ولا شىء فـىه ، لأنه لما أباح أخذ الا ان خرا لمنفعته [فكذلك]^(٥) الدواء لحصول الانتفاع به .

والضرب الثالث : ما كان شوكة ، كالعوسج^(٦) وما فـى معناه/قلعه مباح ولا شىء فـى ٢٦٣ ل/م

(*) جزء : أى قطعه . انظر : المصباح المنير : ١٠٨ / ١ .

(١) فـى (ج) قطعه .

(٢) فـى (ج) عليه السلام .

(٣) فـى (أ ، ب ، ج) ساقطه .

(٤) السنا : هو الذى يتداوى به ، ويسمى السنا المكى وهو أنواع أجوده المكى يستعمل منه ورقه فقط ، يسهل المرة الصفراء والمرة السوداء ، ويفوص فـى العضل الى أعماق الأعضاء ، ولذلك ينفع من النقرس وعرق النساء ، ووجع المفاصل الحادث عن اخلال المرة الصفراء والسوداء والبلغم . الى غير ذلك من استطبائاته الكثيرة .

انظر : المعتمد فـى الادوية : ص ٢٤٤ .

(٥) فـى (ب) وكذلك .

(٦) عوسج : شجر ينبت فـى السباح ، له أغصان قائمة مشوكة توله شمر فـى غلف ، له فوائد طبية كثيرة منها ، أن شوكة تجفف وتستخدم لعلاج داء^١ السـنة =

اتلافه ، لأنه مؤذ ، فشابه البهائم المؤذية التي لا جزاء في قتلها ، كالسباع وغيرها .
والضرب الرابع : ما كان حشيشاً فلا يجوز أن يقطع ، ولا أن يقلع ، لقوله عليه
السلام " ولا يختلى خلاها " لكن يجوز أن ترعاه البهائم ، وقال أبو حنيفة : ^(١) " تمنع
البهائم من رعيه ، لما روى [أن] ^(٢) عمر بن الخطاب : " رأى أعرابياً يعلف
راحلته فنمعه " ^(٣) وهذا ليس بصحيح لما رواه أبو هريرة " أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال : " لا يختلى خلاها " ^(٤) إلا لعلف دواب ^(٥) ولأن في امتناع أهل
الحرم من رعيه اضرار بمواشيهم وضيقاً عليهم ، وقد قال تعالى (وما جعل عليكم

= والحمة التي ليست بكثيرة الحرارة . وإذا دخن باغصانه طرد الهوام إلى غير
ذلك . انظر : المعتد في الأدوية : ص ٣٤٤ - ٣٤٥ .

(١) انظر : بدائع الصنائع : ١٢٨٥ / ٣ ، وفتح القدير : ١٠٣ / ٣ .

(٢) في (أ) ساقطه .

(٣) رواه البيهقي وعبد الرزاق .

انظر : سنن البيهقي - باب لا ينفر صيد الحرم . الخ - ١٩٦ / ٥ ، ومسنف

عبد الرزاق - رقم ٩٢٠٤ - ١٤٥ / ٥ .

(٤) في (أ) يختلا خلاؤها

* قال محب الدين الطبري : قوله (لا يختلى خلاها) أي لا يقطع كلؤه ، والخلى

مقصود : الكلأ الرطب ، فإذا يمس فهو حشيش وهشيم .

انظر : القرى - ص ٦٤١ .

(٥) لم أقف عليه ، لكن قال النووي في " المجموع " واتفق اصحابنا على جواز تسريح

البهائم في كلأ الحرم لترعى ، واستدلوا بحديث ابن عباس قال " أقبلت راكباً

على أتان فوجدت النبي صلى الله عليه وسلم يعلو بالناس يبنى ، إلى غير

جدار ، فدخلت في الصف ، وارسلت الاثان يرتع " رواه البخاري ومسلم ومنى

من الحرم .

انظر : المجموع للنووي : ٤٥٢ / ٧ - ٤٥٣ ، واللؤلؤ والمرجان فيما اتفق

عليه الشيخان - كتاب الصلاة - رقم ٢٨٢ - ١٠٠ / ١ ، وتلخيص الحبير

- رقم ١١٠٠ - ٢٧٨ / ١ - ٢٧٩ ، وأخبار مكة للزرقي : ١٤٣ / ٢ ، وأروا

الغليل : ٢٥٠ / ٤ - ٢٥١ ، ومسنف عبد الرزاق : ١٤٣ / ٥ - ١٤٦ .

في الدين من حرج ^(١) فأما نهى عمر للأعرابي ، فيجوز أن يكون نهاء أن يخبث — ط
 ورق الشجر ، فأما رعى الحشيش فلا ، فإذا ثبت أن رمى البهائم جائز ، وإن قلعه
 وقطعه لا يجوز ، فإن ^(٢) قلعه أو قطعه نظر فيه ، فإن كان قد استخلف الحشيش
 بعد القطع وعاد فقد أساء ، ولا شيء عليه ، وإن لم يستخلف ولم يعد فعليه أن يتصدق
 عنه بشيء ، فأما ما جف منه ومات فيجوز أخذه وقلعه .

(١) سورة الحج : ٢٢ / ٢٨ .

(٢) في (أ ، ب) ساقطة .

(١٦٨ / ٩) " فصل "

فأما أخذ ورق الشجر فان كان جافاً جاز أخذه ، وان كان رطباً لم يجز أخذه ، لأن فيه اضراراً بالشجر كما لا يجوز نتف شعر الصيد لما فيه من اضرار الصيد ، فان [فعل (١)] ولم ينبت الشجر فقد أساء ، ولا شيء عليه ، لأنه [قد (٢)] يستخلف مع بقاء الشجر وكذلك إن أخذ سواكاً من أراك أو عوداً صغيراً من شجرة فلا شيء عليه لأنه يستخلف ، فأما ان قطع غصناً من أغصان شجرة فان عاد الغصن واستخلف فقد أساء ، ولا شيء عليه ، وان لم يستخلف فعليه ضمانه على ما ذكره .

/ فأما أخذ ورق الشجر وثماره فجائز ، وكذلك اكل ثمر الاراك من الحرم ، وهو ٢٦٣ / ل س الذي يسميه أهل الحجاز الكباث (٣) فجائز لا بأس به [فقد (٤)] روى أن بعض الصحابة قال : " يا رسول الله انا نجنى الكباث ، فقال عليه السلام : كلوا الاسود منه فانه أيطب " (٥) يعني أطيب ، فقدّم الياء على الطاء على لغة اليمن ، كما تقول : طبيخ وطبخ ، فقل له : " يا رسول الله أوقد رعيت ؟ فقال : ما منا معاشر الانبياء الا من قد رعى لأهله " (٦)

(١) في (أ) قلع .

(٢) في (أ ، ج ، د) ساقطه .

(٣) انظر : المعتمد في الادوية : ص ٤١٢ .

(٤) في (أ ، ج) قد .

(٥) أخرجه الشيخان من حديث جابر رضي الله عنه .

انظر اللؤلؤ والمرجان - كتاب الاشربة - ٢٥ / ٣ ، وتيسير الوصول - كتساب

الاطعمة - ١٦٤ / ٣ ، والطب النبوي لابن القيم : ص ٢٨٤ .

(٦) نفس المصادر السابقة .

* سألته * (١٦٩)

قال الشافعي : وفي الشجرة الصغيرة شاة ، وفي الكبيرة بقرة وذكروا هذا عن ابن الزبير ، وعطاء .

وجملة ما يجب ضمانه من شجر الحرم ونباته على أربعة أقسام :

أحدها : أن تكون شجرة كبيرة .

والثاني : أن تكون شجرة صغيرة .

والثالث : أن يكون غصناً من [شجرة ^(١)]

والرابع : أن يكون نباتاً .

فأما الشجرة الكبيرة ففيها بقرة ، أو بدنة لما تقدم من حديث مجاهد * أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الدوحة إذا قطعت من أصلها بقرة ^(٢) ؛ [و ^(٣)] لأن ذلك مروى عن ابن عباس وابن الزبير ، وليس لهما في الصحابة مخالف ^(٤) ، ولأن الشجرة الكبيرة أعظم نبات الحرم ، فوجب أن يكون جزاؤها من أعظم النعم .

وأما الشجرة الصغيرة : فوحد الشجرة أن تقوم على ساق ، أو ينتشر لها أغصان - ففيها شاة ، وذلك مروى عن ابن الزبير وابن عباس وليس لهما ^(٥) في الصحابة مخالف ^(٦) ؛ [ولأنها ^(٧)] لما كانت من صفار الشجر وجبت فيها صفار النعم ، وذلك [الغنم ^(٨)] ، وأما الأغصان التي لم تستخلف بعد القطع فالواجب فيها بقدر ما نقص من

(١) في (أ) شجر .

(٢) سبقت الإشارة إليه في ص / ١١٣٢ .

(٣) في (ب ، ج) ساقطه .

(٤) انظر : ص / ١١٣٨ .

(٥) في (ب) لهم .

(٦) انظر : ارواء الغليل : ٤ / ٢٥٢ ، والمجموع للنووي : ٢ / ٤٤٧ ، والمفنى

لابن قدامة : ٣ / ٣٢٢ - ٣٢٣ .

(٧) في (أ) ولأنهم .

(٨) في (أ) النعم .

قيمتها ، فتقوم الشجرة قبل القطع ، فاذا قيل عشرة دراهم ، قوت بعد قطع الغصن منها ، فاذا قيل : تسعة دراهم ، كان النقص درهما ، وهو العشر فيكون ضامناً لذلك ، وفي كيفية ضمانه له وجهان :

أحدهما : [أنه]^(١) يضمن العشر ما يجب في تلك الشجرة ، فان كانت كبيرة ٢٦٤ ل/م ضمن عشر بقرة أو بدنة ، وان كانت صغيرة ضمن عشر شاة .

الوجه الثاني : أنه يضمن الدرهم الناقص من قيمة الشجرة بالقطع ، ثم هو بالخيار ان شاء تصدق بذلك الدرهم وان شاء اشترى به طعاماً ، وتصدق به .

وأما النبات الذوق لم يستخلف بعد قطعه ، فالواجب أن يتصدق عنه بشئ — من دراهم أو طعام ، يعلم أنه قد استوعب جميع قيمته ، [والله أعلم]^(٢) .

(١) في (ب) ساقطه .

(٢) في (أ ، ب) لم تذكر .

(١/١٦٩) " فصل "

فأما حجارة الحرم فيمنع من اخراجها من الحرم ، وكذلك التراب والمدر ،^(١) لما له من الحرمة المأينة لغيره .

وقد روى الشافعي عن عبد الرحمن بن الحسن^(٢) عن أبيه^(٣) عن عبد الأعلى ابن عبد الله بن عامر^(٤) قال : " قدمت مع جدي مكة فأتتها صفية بنت شيبة فأكرمتها ، وفعلت بها^(٥) ، فقالت صفية ما أدري ما أكفئها به ؟ فأرسلت لها بقطعة من الركن فخرجنا بها فنزلنا أول منزل ، فذكر من مرضهم وعلتهم جميعاً قال : فقالت لسي - وكنت من أمثلهم - : انطلق بهذه القطعة الى صفية فردها ، وقل لها ان الله وضع^(٦) في حرمه شيئاً ، فلا ينبغي أن يخرج منه ، قال عبد الأعلى : فما هو

(١) مدر : التراب المتليد ، قال الازهرى ، المدر ، قطع الطين وبعضهم يقول : الطين العلك الذي لا يخالطه رمل . والعرب تسمى القرية ، مدر ، لأن بنيانها غالباً من المدر .

انظر : المصباح المنير - مدر - ٢ / ٢٣١ .

(٢) عبد الرحمن بن الحسن بن القاسم الازرقى : روى عن أبيه وروى عنه الشافعي .

هكذا ترجم له في " تعجيل المنفعة " ابن حجر العسقلاني ، ولم أقف على من ترجم له غيره . والله أعلم .

انظر : تعجيل المنفعة - ص ٢٤٧ .

(٣) في (أ ، ب ، ج ، د) ساقطه .

(٤) عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر بن كريز القرشي :

ابو عبد الرحمن البصري تابعي . روى عن عثمان ، وعبد الله بن الحارث ، وصفية بنت الحارث وعنه خالد الحذاء وكان شريفاً جواداً .

انظر ترجمته في : تهذيب الاسماء واللفات : ١ / ٣٦٠ ، وخلاصة تذهيب

تهذيب الكمال : ص ٢٢٠ .

(٥) يعني : ما يفعل الضيف بضيفه من اهتمام وترحيب وعناية حتى يرحل .

(٦) في (أ) وضعها .

لَا أَنْ تَحْتِثُنَا دُخُولَكَ ^(١) الْحَرَمَ فَكَأَنَّمَا ^(٢) أَنْشَطْنَا ^(٣) مِنْ عَقْلٍ . قَالَ الشَّافِعِيُّ :
فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : ^(٤) فَالْبِرَامُ ^(٥) يَنْقَلُ مِنَ الْحَرَمِ . فَيَقَالُ : هَذَا خَطَأٌ ^(٦) لَيْسَ
الْبِرَامُ مِنَ الْحَرَمِ ، بَلْ يَحْمَلُ إِلَى مَكَّةَ مِنْ سَمِيرَةِ يَوْمِينَ وَكَثَرِ ، فَإِنْ أَخْرَجَ مِنْ حِجَابَةِ
الْحَرَمِ أَوْ ^(٧) مِنْ ^(٨) تَرَابِهِ شَيْئًا فَعَلَيْهِ رَدُّهُ إِلَى مَوْضِعِهِ وَاعَادَتُهُ إِلَى الْحَرَمِ ، فَأَمَّا مَا
الْحَرَمِ ، فَلَا بِأَسْ بِأَخْرَاجِهِ إِلَى الْحَلِّ لِمَا بِالنَّاسِ مِنَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ فِي خُرُوجِهِمْ ، وَكَذَلِكَ
لَا بِأَسْ بِأَخْرَاجِ مَا زَمَزَمَ فَقَدْ رَوَى " أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَهْدَى مِنْ سَهِيلٍ ،
ابْنِ عَمْرِو بْنِ مَا زَمَزَمَ ، فَأَهْدَى إِلَيْهِ رَاوِيَتَيْنِ مِنْ مَا زَمَزَمَ عَلَى بَعِيرٍ ، وَطَرَحَ عَلَيْهِمَا كُرًّا ^(٩)
غَوْطِيًّا ^(١٠) . (٩)

(١) فِي (أ) جِئْتُ ذَلِكَ ، وَفِي (ب) جِئْنَا ذَلِكَ .

(٢) فِي (أ) ، ب ، ج ، نَشَطْنَا .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ .

انظر : سنن البيهقي - باب لا يخرج من تراب حرم مكة . . الخ - ٥ / ٢٠٢ .

(٤) بِرَامُ : نَوْعٌ مِنَ الْحِجَابَةِ كَانَتْ تُصْنَعُ مِنْهُ الْقُدُورُ ، فَيَقَالُ لِلْقُدْرِ الْحِجَابَةِ مِنْهُ

بِرَامُهُ ، وَقَدْ سَبَقَتْ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ عِنْدَ الْكَلَامِ عَنْ حَصَى الْجِمَارَاتِ . وَانْظُرْ أَيْضًا :

الصَّبَاحُ الْخَبِيرُ : ١ / ٥٠ .

(٥) فِي (ج) أَلَيْسَ .

(٦) فِي (ب) سَاقَطَهُ .

(٧) كَرَّرَ : جَنَسَ مِنَ الشَّيَابِ الْغَلَاظِ . انْظُرْ : النِّهَايَةُ لِابْنِ الْأَثِيرِ : ٤ / ١٦٢ .

(٨) غَوْطِيًّا : لِأَنَّ هَذِهِ النِّسْبَةَ لَغَوْطَةٍ دُشِقَ وَالْغَوْطَةُ اسْمُ الْبَسَاتِينَ وَالْعِمَاةِ الَّتِي

حَوْلَ مَدِينَةِ دُشِقَ .

انظر : لسان العرب - غوط - ٧ / ٣٦٧ .

(٩) أَخْرَجَهُ الْإِزْرَقِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي حَسِينٍ " أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

بَعَثَ إِلَى سَهِيلِ بْنِ عَمْرِو بْنِ سَهْلٍ مِنْ مَا زَمَزَمَ ، فَبَعَثَ إِلَيْهِ بِرَاوِيَتَيْنِ وَجَعَلَ

عَلَيْهِمَا كُرًّا غَوْطِيًّا " وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مَصْنَفِهِ بِأَطْوَلٍ مِنْ هَذَا .

قَالَ حَبِيبُ الرَّحْمَنِ الْأَعْظَمِيُّ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى مَصْنَفِ " عَبْدِ الرَّزَّاقِ " عِنْدَ هَذَا

الْحَدِيثِ أَوَّلَهُ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ وَالْأَوْسَطِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مُخْتَصَرًا ،

وَأَمَّا حَدِيثُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ فَأَخْرَجَهُ أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ فِي تَتَمَّتِهِ وَكَذَا الْإِزْرَقِيُّ (رَوَايَةٌ =

(١٢٠) "سألة"

قال الشافعي : وسواء قتل/في الحرم أو في الا حرام ، فهو مضمون [بالجزء]^(١) لـ ٢٦٤/س
 وبه قال جمهور الفقهاء^(٢) ، وقال داود بن علي : صيد الحرم حرام الا أنه
 غير مضمون بالجزء تعلقاً بقوله تعالى (لا تقتلوا الصيد وانتم حرم ومن قتله منكم
 متعمداً فجزاءه مثل ما قتل من النعم) فأوجب الجزاء على المحرم ، والحرم : جمع
 حرام والحرام هو : من عقد الا حرام .

وأما من أوى الى الحرم ، فلا يقال له : حرام ، وإنما يقال له : محرم ، قال ؛
 ولأن الحرم لو كان مانعاً من قتل الصيد موجبا للجزاء فيه ، لكان مانعاً من قتل
 [ما أدخل من]^(٤) الصيد [الى]^(٥) [موجبا للجزاء فيه]^(٦) ، فلما لم يكن

= أخرى غير التي ذكرت) عن ابن جريج عن ابن ابي حسين " أن النبي صلى الله
 عليه وسلم كتب الى سهيل بن عمرو : ان جاءك كتابي ليلاً فلا تصبحن ، أو نهارة
 فلا تصين حتى تبعث اليّ ما زمزم ، فأستعانت امرأة سهيل ، أشيلة الخزاعية
 جدة أيوب بن عبد الله بن زهير ، فأدلتنا وجوارم معها ، فلم تصبحا حتى
 فرتا مزادتين فرجتهما ، وجعلتاها في كرين غوطيتين ، ثم ملأتهما ، ماءً
 فبعثت بهما الى النبي صلى الله عليه وسلم .

وقد ذكر هذا الحديث في الاصابة ، وكذا في المحب الطبري في " القرى"
 قال الأعظمي : بعد أن ذكر ذلك ، وهو حديث مرسل .

انظر : اخبار مكة للزرقى : ٢ / ٥٠ - ٥١ ، وصنف عبد الرزاق : ١١٩ / ٥ -
 ١٢٠ ، ومجمع الزوائد : ٣ / ٢٨٦ ، والقرى : ص ٤٩١ ، والاصابة : ٤ / ٢٢٦ ،
 وسنن البيهقي : ٥ / ٢٢٠ .

(١) في (ب) ساقطه .

(٢) انظر : الاجماع للنيسابوري : ص ٦٨ ، وبداية المجتهد : ١ / ٣٥٨ ، والمغنى
 لابن قدامة : ٣ / ٣١٦ .

(٣) انظر : بداية المجتهد : ١ / ٣٥٨ ، والمغنى لابن قدامة : ٣ / ٣١٧ .

(٤) في (ب) ساقطه .

(٥) في (ب) ساقطه . (٦) في (أ ، ب ، د) ساقطه .

الحرم (١) مانعا من قتل ما أدخل اليه لم يكن مانعا من قتل (ما حل فيه) (٢)
والدلالة عليه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " الضبع صيد وفيه
إذا أصابه المحرم كبش " (٣) فأوجب على المحرم جزاء ما قتل ، ومن دخل الحرم يسمى
محرمًا ، كما يقال : قد أنجد إذا دخل نجدًا ، وأتهم إذا دخل تهامة . وأحرم :
إذا دخل الحرم ، قال الراعي : (٤)

قتلوا ابن عفان الخليفة محرمًا . . . ودعا فلم أر مثله مخذولا
وانما سماء محرمًا ، لأنه كان بالمدينة وهي حرم النبي عليه السلام كما يقال لمن أحل
القتال في الحرم ، محل ، وإن لم يتحلل من إحرام ، وقيل لعبد الله بن الزبير : المحل
لا حلاله القتال فيه ، قال الشاعر (٥)

(١) في (أ) ساقطه .

(٢) عبارة (ج ، د) ما أدخل فيه .

(٣) سبق تخريجه في : باب جزاء الصيد / ١ / ١٥٨ / فصل / ص ١٠٨١ .

(٤) حصين بن معاوية النميري :

كان يقال لابيهِ في الجاهلية ، معاوية الرئيس ، وكان سيدها ، وانما قيل لـه
الراعي ؛ لأنه كان يصف راعي الابل في شعره ؛ وولده وأهل بيته بالبادية ؛ أشراف ؛
ويقال : هو عبيد بن حصين ، ويكنى أبا جندل ، وكان أعور ، وهجاء جرير ؛ لأنه
اتهمه بالميل الى الفرزدق ، فلقبه فعاتبه واستكفه فأعذر اليه . له ديوان شعر
مطبوع .

انظر ترجمته في : معجم الشعراء للمرزباني : ص ١٢٢ ، وطبقات الشعراء
لابن قتيبة : ص ٢٠١ ، وديوان الراعي - تحقيق د . نوري القيسي وزميله :
ص ٢٥ .

(٥) الشاعر هو :

عمر بن عبد الله بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم :
شاعر مشهور ، يقال : أنه ولد يوم مقتل عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وختم
يوم مقتل علي ، والله أعلم ، وكان مشهورا بالتفضل المليح البليغ ، وكان فاسقا
يتعرض للنساء والحوادث في الطواف وغيره ؛ من شاعر الحج ، ويشبه بهن ، فسيّره =

[رطة] (١) بنت الزبير (٢) .

ألا من لقلبٍ معنَى غَزَلٍ .. يذكر المحلة [أخت] (٣) المحل (٤)

ولأنه اجماع الصحابة (٥) وهو ما روى عن عمر ، وعثمان ، وابن عمر ، وابن عباس " انهم أوجبوا في حكمة مكة شاة ، وانما أوجبوها على المحل " ان لو كان على المحرم [لما] (٦) اختص بحمام مكة دون غيرها ، " لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر تميم بن أسد الخزاعي (٧) عام الفتح ، فجدد أنصاب الحرم " (٨) فعلم أنه انما أمر بذلك لوقوع الفرق بين صيده وصيد غيره ، [و] (٩) شجره [وشجر] (١٠) غيره ، ولأن حرمة

= عمر بن عبد العزيز الى الدهلك (موضع فارسي معرب) ثم ختم له بالشهادة ، قال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، فاز عمر بن أبي ربيعة بالدنيا والآخرة ، غزا في البحر فأحرقوا سفينته ، فأحترق رحمه الله .

انظر ترجمته في : البداية والنهاية : ٩٢ / ٩ ، والشعر والشعراء : ص ٢٧٦ .

(١) في (ب) رمله .

(٢) رطة بنت الزبير بن العوام بن خويلد الكناني :

تزوجها خالد بن يزيد بن معاوية في خلافة عبد الملك بن مروان .

انظر : البداية والنهاية : ٢٣٦ / ٧ ، والمعارف لابن قتيبة : ص ٩٧ ، وأعلام

النساء لرضا كحالة : ٤٦١ / ٢ .

(٣) في (أ) بنت .

(٤) انظر : السيرة النبوية لابن هشام : ١٩٦ / ١ .

(٥) انظر : معجم فقه السلف : ٥٢ / ٤ ، والاجماع للنيسابوري : ص ٥٨ ، والمغنى

لابن قدامة : ٣١٧ / ٣ .

(٦) في (ب) ما .

(٧) تميم بن أسد بن عبد العزى الخزاعي :

اسلم وصحب قبل الفتح ، بعثه النبي صلى الله عليه وسلم يجدد أنصاب الحرم .

انظر ترجمته في : الاصابة : ١٨٣ / ١ ، وطبقات ابن سعد : ٢٩٥ / ٤ .

(٨) أخرجه عبد الرزاق وابن سعد والازرقى .

انظر : المصنف لعبد الرزاق : ٢٥ / ٥ ، وطبقات ابن سعد : ٢٩٥ / ٤ ، وأخبار

مكة للازرقى : ١٢٨ / ٢ ، والاصابة : ١٨٣ / ١ .

(٩) في (د) من (١٠) في (ب) ساقطه .

الحرم قد تكون أوكد من حرمة الاحرام ، لأن الاحرام إنما يراد لدخول الحرم ، فلما ٢٦٥/ لم
 وجب جزاء الصيد لحرمة الاحرام كان وجوبه لحرمة الحرم أولى . فأما الآية فلا تنفسي
 وجوب الخبراء على غير المحرم ، فلم يكن فيها دلالة ، وأما قولهم : ان الحرم لما لم
 يمنع من قتل ما [أدخل]^(١) اليه لم يمنع من قتل ما [دخل]^(٢) فيه ؛ فغير
 صحيح ؛ لأن ما أدخل اليه ، فقد سبقت حرمة الطك حرمة الحرم ، فلذلك لم يمنع
 من قتله ، وليس كذلك [ما دخل]^(٣) فيه ، لأن حرمة الحرم قد استقرت له ، ألا ترى
 أنه لو أدخل الحرم صيداً وأطلقه، حرم قتله ؛ لأنه قد استقرت له حرمة الحرم [.]^(٤)
 بزوال اليد عنه .

(١) في (ب ، د) ما أدخل .

(٢) في (أ ، ب) ما حل .

(٣) في (ب) ما حل .

(٤) في (أ) زيادة ما بين المعقوفين : / و / .

(١٧٠ / أ) " فصل "

فإذا ثبت أن صيد الحرم مضمون بالجزاء ، فحكم الجزاء فيه كحكم الجزاء في صيد الحرم يكون فيه مخيراً بين المثل من النعم أو الاطعام أو الصيام وقال أبو حنيفة ^(١) : ضمانه ضمان الاموال ، [فلا ^(٢) يدخله الصوم بحال ، ويكون مخيراً بين المثل أو الاطعام ، استدلالاً بأن ضمانه انما وجب على القاتل لا لمعنى في القاتل ، ولكن لمعنى في غيره ، كحقوق الامميين التي يجب ضمانها لمعنى في مالها دون تلفها ، وليس كذلك ما قتله المحرم] لأن ^(٣) ضمانه انما وجب لمعنى في المحرم ، والدليل هو أنه صيد مضمون بالجزاء ، فجاز أن يدخل الصيد في ضمانه ، كصيد الحل على المحرم ، ولأن ضمان صيد الحرم ، مفارق لضمان اموال الامميين من وجهين : أحدهما : أن اموال الامميين تضمن بقيمتها أو بالمثل من جنسها ، وليس كذلك صيد الحرم .

[والثاني : أن اموال الامميين مضمونة ببذل معين ، ليس فيه تخيير ، وليس كذلك صيد الحرم] ^(٤) ، وإذا فارت اموال الامميين من هذين الوجهين ، كانت طحقة بضمان [الصيد] ^(٥)

(١) انظر : بدائع الصنائع : ١٢٧٨ / ٣ ، وشرح فتح القدير : ٩٤ / ٣ .

(٢) في (أ) ولا .

(٣) في (ج) في .

(٤) في (أ ، ب ، ج) ساقطه .

(٥) في (أ ، ب) اليد .

(١٢٠/ب) " فصل "

فأما صيد الحل إذا أدخل الحرم بعد صيده ، فحكمه حكم صيد الحل دون الحرم فيجوز أساكه وذبحه ، ولا جزاء في قتله .

وقال أبو حنيفة ^(١) : قد صار حكمه [بدخوله] ^(٢) الحرم / حكم صيد الحرم فلا يجوز ٢٦٥/لس
أساكه ولا ذبحه ، والجزاء واجب على قاتله تعلقاً بقوله تعالى (ومن دخله كان آثماً) ^(٣)
فجعل الله أمان الداخل إليه كأمان القاطن فيه ، فوجب أن يستوى حكمهما . وعموم
قوله عليه السلام " ولا ينقر صيدها " ولأن كل ما كان مانعاً من الاصطياد كان مانعاً من
قتل الصيد ، كالأحرام

والدلالة عليه : أن صيد الحرم حرام ، كما أن صيد المدينة حرام فلما جاز إدخال
الصيد إلى حرم المدينة وأساكه فيه ، لقوله عليه السلام : " يا أيها عمير ما فعل
النغير " ^(٤) فأقره على أساك الصيد في حرم المدينة ، وإن كان قد حرّم صيد المدينة ،
فكذلك يجوز إدخال الصيد إلى الحرم ، وإن لم يجز قتل صيد الحرم .

وتحرير ذلك قياساً : أنه موضع حرم قتل صيده ، فوجب أن لا يحرم فيه قتل ما صيد
في غيره ، كالمدينة ؛ ولأن صيد الحرم لو صيد وأخرج إلى الحل ، لم يزل عنه حكم الحرم ،
وكان على حاله الأولى في تحريم قتله ، فوجب إذا صاده من الحل وأدخله الحرم
أن لا يزول عنه حكم الحل ويكون على حاله الأولى في إباحة قتله .

(١) انظر : بدائع الصنائع : ١٢٨١/٣ ، وشرح فتح القدير : ٩٨/٣ .

(٢) في (ج) بدخول .

(٣) سورة آل عمران : ٩٢/٣ .

(٤) رواه البخاري وسلم وأبو داود وغيرهم من حديث أنس بن مالك .

قوله (نغير) : قيل هو العصفور نفسه ، وقيل : بل حيوان يشبهه أحمر
المنقار ، وقيل : البليل .

انظر : صحيح البخاري - كتاب الأدب - ٣٧/٨ ، وصحيح مسلم - كتاب الأدب -

٢٦١/٢ ، وسنن أبوداود - كتاب الأدب - ٢٩٣/٤ ، وسند أحمد : ١١٥/٣ ،

وتحرير ذلك قياساً : أنه صيد ، أوجب اسأكه حكماً ، فوجب أن لا ينتقل عن حكمه بانتقاله عن موضعه قياساً على ما ذكرنا في صيد الحرم ، إذا أخرج إلى الحل ؛ ولأن الله تعالى حظر صيد الحرم على أهل الحل والحرم ، وأباح صيد الحل لأهل الحل والحرم ، لأنهم يقدرون على ذبحه في الحرم ، وإن ذبحوه في الحل راح ، وانتن عند ادخاله الحرم ، فجاز لهم ذبح الصيد في الحرم ليستريحوا ما أحل الله لهم ، وقد قال الشافعي : لم تكن لحوم الصيد تباع بمكة إلا بين العفا والعروة ، وأما الجواب عن قوله تعالى (ومن دخله كان آمناً) فمن وجهين :

م/٢٦٦

أحدهما/ : أن لفظ (من) لا يتناول من لا يعقل .

والثاني : أنه قال : (ومن دخله) والصيد لم يدخله ، وإنما أدخل إليه وأما قوله [صلى الله عليه وسلم] : ^(١) " ولا ينقر صيدها " لا يتناول ما أدخل إليها ، لأنه ليس من صيدها ، وأما قياسهم على الأحرام فمعناها مختلف ، لأن الله تعالى حرّم قتل الصيد على المحرم ، وحرّم قتل صيد الحرم ، وما أدخل الحرم صيدا ، لم يكن من صيد الحرم ، فجاز قتله وما صيد قبل الأحرام ثم أحرم فهو قتل [صيد] ^(٢) من محرم ، فوجب أن يحرم قتله .

(١) في (١) لم تذكر .

(٢) في (١) ساقطه .

(١٧٥ / ج) " فصل "

فأما صيد الحل إذا صاده محل ، ثم أحرم؛ فهل يزول ملكه عن الصيد بأحرامه أم لا ؟
على قولين :

أحدهما : [أن ^(١) ملكه لا يزول عنه ، ولا يضمنه] ^(٢) إلا ^(٣) بالجنابة عليه ، وهو
قال في الاملاء ، لأن الاحرام عبادة فوجب أن لا [يزول] ^(٤) الملك كسائر العبادات
ولأنه ملك [لمحل] ^(٥) فوجب أن لا يزول ملكه عنه بالا حرام كسائر [الا ملك] ^(٥)
والقول الثاني : أن ملكه قد زال [عنه] ^(٦) بأحرامه ، وإن تلف فعلية ضمانه ؛
ووجهه : أنه صيد يلزمه الجزاء بقتله ، فلم يصح أن يكون في ملكه ، قياساً على ما ابتدأ
صيداً في احرامه ، ولأن كل شيء لا يراد للبقاء ، [فإذا] ^(٧) منع الاحرام من ابتدائه
من استدامته ، كاللباس طرداً ، والنكاح ^(٨) عكساً ، فإذا تقرر توجيه القولين ، فإن
قلنا بالقول الاول ان ملكه لا يزول عنه بأحرامه ، فحكمه حكم سائر أمواله ، إلا في شيء
واحد هو أنه : لا يجوز له ذبحه ، فإن ذبحه فعلية الجزاء ، وما سوى ذلك ففعله
جائز فيه ، فيجوز [له] ^(٩) أن يبيعه [و] ^(١٠) يهبه ، ولا يلزمه تخليته ، وإن قتله غيره

(١) في (أ) أنه .

(٢) في (ب) ساقطه .

(٣) في (أ ، ج) يزول .

(٤) في (أ ، ب) المحل .

(٥) في (أ ، ج) الا مال .

(٦) في (أ) ساقطه .

(٧) في (أ) إذا .

(٨) الطرد والعكس : الوجود عند الوجود ، والعدم عند العدم .
مثال ذلك :

كاللباس : وجد المنع منه ابتداءً ، فامتنع استدامته (طرد) .

وكالنكاح : لم يوجد المنع منه ابتداءً ، فلم تمتنع استدامته (عكس) .

(٩) في (أ) ساقطه .

(١٠) في (ب) ولا .

كان عليه قيمته، وان أرسله كان أحق به من غيره، وإذا حل من أحراره، جاز أن يذبحه ولا جزاء عليه ، وان مات قبل إحلاله، فلا شيء عليه، وان قلنا بالقول الثاني : أن ملكه قد زال عنه بأحراره، فعلمه حكم ما صاده في أحراره، فلا يكون مالكا له ، وعليه/تخليته— ل/٢٦٦ س ولا يجوز [له]^(١) بيعه ولا هبته ، فان وهبه لغيره كان ضامنا له، حتى يرسله الموهوب له ، وان أرسله من يده، فهو وغيره فيه سواء ، وان اغتصبه غيره من يده فأرسله فلا شيء على مرسله ، وان مات في يده فعليه جزاؤه ، وان قتله غيره نظر في القاتل ، فان كان محلا فالجزاء على المحرم ، لأنه ضمه باليد ، وان كان القاتل محرما فعلى وجهيه— كما قلنا في المسك والقاتل اذا كانا محرمين .

أحد الوجهين : أن الجزاء عليهما نصفين ، لأن المسك ضامن بيده، والقاتل ضامن بفعله .

والوجه الثاني : أن الجزاء كله على القاتل ، لأنه مباشرة .

فأما ان حل من أحراره، والصيد في يده، فعلى هذا القول؛ عليه إرساله ، فان قتله بعد إحلاله، فنصوص الشافعي : أن عليه الجزاء لأنه قد كان ضامنا له باليد، وفيه وجه آخر لبعض أصحابنا : أنه لا جزاء عليه ، لأنه محل قاتل الصيد في الحل ؛ وعلى هذا الوجه لا يلزمه أن يرسله ، وله أن يقتله؛ وهذا ليس بصحيح ، لأن الجزاء لم يجب عليه بقتله، وإنما وجب عليه بيده .

(١) في (أ) ساقطه .

(١٢٠ / د) " فصل "

إذا وهب المحل صيد المحرم أو باعه على محرم ، لم يجز؛ وكان الصيد باقياً على ملك المحل ، لأن المحرم لا يصح أن [يتملك]^(١) في إحرامه صيداً ، فإن لم نجعل للمحرم على الصيد يد ، فلا ضمان عليه ، وإن صارت يده عليه؛ بأن قبضه بالهبة أو بالبيع ، فهو ضامن له بالجزاء للفقراء أو بالقيمة للمالك إن كان مقبوضاً عن بيع ، لأن المقبوض عن بيع فاسد مضمون ، وإن كان مقبوضاً عن هبة ، ففي ضمان قيمته للمالك وجهان : مخرجان من اختلاف قوليه في الهبة ، هل يستحق عليها المكافأة أم لا ؟

أحدها : عليه ضمان قيمته ، إذا قيل : إن المكافأة مستحقة .

والثاني : لا ضمان عليه إذا قيل إن المكافأة غير مستحقة .

فإذا ثبت أنه ضامن له بالجزاء للفقراء ، أو بالقيمة للمالك على ما بيناه؛ فلا يخلو حاله من أربعة [أقسام]^(٢)

أحدها : أن [يموت]^(٣) في يده بسبب أو غير سبب ؛ فقد استقر الضمان / فيلزمه ٢٦٧ / لم ضمان الجزاء للفقراء ، وضمان القيمة للمالك [على ما وصفناه]^(٤)

والقسم الثاني : أن يرده على مالكه ، فيسقط عنه ضمان قيمته للمالك وعلى ما وصفناه ، ويبقى عليه ضمان الجزاء للفقراء؛ لأن الصيد إذا ضمن بالجزاء لم يسقط ضمانه إلا بالارسال والقسم الثالث : أن يرسله فيسقط عنه ضمان الجزاء ، ويبقى عليه ضمان قيمته للمالك على ما وصفناه .

والقسم الرابع : أن يكون باقياً في يده ، حتى يحل من إحرامه . ف ضمان قيمته للمالك باق عليه .

فأما ضمان الجزاء فذهب الشافعي : أنه باق عليه .

وفيه وجه آخر : أنه قد سقط ضمان الجزاء عنه .

(٢) في (أ ، ج) أحوال .

(٤) في (أ) للمساكين .

(١) في (ب) يملك .

(٣) في (د) يكون .

(١٧٠ هـ) " فصل "

إذا ملك المحل صيدا ، ثم مات ، ووارثه محرم ، فلا حق لغير الوارث في الصيد ،
ولكن هل يملكه الوارث في حال احرامه أو بعد احلاله ؟ على وجهين :
أحدهما : أنه يكون باقيا على ملك الميت ولا ينتقل الى ملك الوارث إلا بعد احلاله
؛ لأن المحرم لا يصح منه أن يبتدئ ملك صيد .
والوجه الثاني : أنه ينتقل الى ملك الوارث في الحال ، وإن كان محرماً ، لأن الميراث
يملك بغير اختيار فباين سائر التمليكات .

(١٢٠/٥) " فصل "

إذا باع المحل صيدا على محرم ، ثم أحرم البائع وأقلس المشتري قبل دفع الثمن ،
 لم يكن للبائع أن يرجع بعين ماله ، وهو الصيد مادام محرما ، لأن الرجوع به ابتداء
 تملك للصيد فاخياره ، فان أحل من أحرامه جاز أن يرجع [به] .^(١)

(١) في (أ) ساقطه .

(١٧٠٠ ز) " فصل "

إذا استعار المحرم صيداً من محل ، فتلغ الصيد في يد المستعير المحرم فعليه ضمانه بالجزاء للمساكين ، والقيمة للمالك .

أما الجزاء فلأنه صيد تلغ في يد محرم ، وأما القيمة فلأنها عارية تلغ في يد مستعير ، فأما إذا استعار المحل صيداً من محرم ، فتلغ الصيد في يد المستعير المحل ، فهذا مبني على اختلاف قوليه في المحرم ، هل يزول ملكه [عن الصيد]^(١) أم لا ؟ فإن

قلنا : / إن ملكه قد زال عن الصيد فعلى المحرم المعير الجزاء ، ولا قيمة على المستعير ٢٦٧ / لـ المحل ، وإنما لزم المعير الجزاء ، لأنه قد كان ضامناً له باليد ، ولم تلزم المستعير القيمة ، لأنه قد [. . .]^(٢) خرج عن ملك المعير ، وإن قلنا : إن ملكه لم يزول عن الصيد ، فلا جزاء على المحرم ، لأنه لا يضمنه إلا بالجناية ، وعلى المستعير المحل القيمة ؛ لأنها عارية مطوكة ، والعارية مضمونه .

(١) في (أ) عنه .

(٢) في (د) زيادة ما بين المعقوفين : [كان] .

(١٧١) "سألة"

قال الشافعى : مفرداً كان أو قارئاً ، فجزاء واحد .
 [كل (١) ماوجب بالا حرام ، من جزاء الصيد أو كفارة أذى ، أو غير ذلك من سائر
 الدماء ، فهو فى الحج والعمرة ، والقران سواء .

فان قتل القارن صيداً فعليه جزاء واحد ، وان حلق أو تطيب فعليه دم واحد ،
 وقال أبوحنيفة (٢) : محظورات الاحرام تتضاعف على القارن ، فاذا قتل القارن صيداً فعليه
 جزاءان ، وان حلق أو تطيب فعليه [دمان (٣) : استدلالاً بأن قال : لأنه أدخل نقصاً
 على نسكين فوجب أن يفقدى بجزاءين ، وكفارتين كما لو كان النسكان مفردين ، قال : ولأن
 محظورات الاحرام توجب الكفارة ، وقد توجب القضاء ، فلما كان ما يوجب القضاء وهو
 الوطء اذا أوقعه فى القران ، مخالفاً لما أوقعه فى الافراد ، ولزمه [قضاءان (٤) ، وجب أن
 يكون ما يوجب الكفارة اذا أوقعه فى القران مخالفاً لما أوقعه فى الافراد ولزمه (٥) كفارتان .
 وتحريرو ذلك قياساً : أنه أحد موجبي فعله المحظور فى احرامه ، فوجب أن يوجب
 [فى (٦) القران أظن ما أوجبه فى الافراد ، كالقضاء .

والدلالة عليه : (يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وانتم حرم ومن قتله منكم
 متعمداً فجزاءه مثل ما قتل من النعم) ، واسم الاحرام يقع على القارن والمفرد ، ثم علق
 الله تعالى عليه جزاء واحد ، فوجب أن لا يجب عليه سواء ، ولقوله صلى الله عليه وسلم
 " فى الضبع اذا أصابه المحرم كبش " (٧) فعمم بالحكم كل محرم ، ولم يفرق بين مفرد ، وقارن

(١) فى (أ) حل .

(٢) انظر : بدائع الصنائع : ٣ / ١٢٧٦ ، والبنية شرح الهداية - باب الجنائيات -
 ٥٧٨٢ / ٣

(٣) فى (أ) جزاءان .

(٤) قوله (قضاءان) يعنى قضاء حجة ، وقضاء عمرة . انظر : بدائع الصنائع : ٣ / ١٣٠٣

(٥) فى (ج) ساقطة .

(٦) فى (ج ، د) ساقطة .

(٧) سبق تخريجه فى أوائل باب الصيد / ص ١٠٨١ .

ولا جماع^(١) المحابة، وهو أنهم أوجبوا على المحرم في النعامة بدنة ، وفي حمار الوحش بقرة ، وفي الضبع كبشاً* ولم يفرقوا بين مفرد أو قارن ، ولأنهما حرمتان يجب بهتك كل واحدة منهما على الانفراد جزاء واحد ، فوجب إذا جمع بينهما أن يجب بهتكهما جزاء واحد، فوجب أن لا يجب بقتله إلا جزاء واحد ، كالمفرد ، ولأنه نقص يجب على المفرد به دم واحد ، فوجب أن يجب على القارن [به دم]^(٢) واحد، كترك الميقات ، وأما قياسهم على من قتل الصيد في نسكين مفردين فالمعنى فيه : أنه أوجب عليه جزاء أن أنه قاتل لصيدين ، فلذلك وجب عليه جزاء أن ، ولو قتلتهما في نسك واحد لوجب عليه جزاء أن، وليس كذلك القارن ، لأنه قتل صيداً واحداً فوجب أن يلزمه جزاء واحد كالمفرد ، وأما قياسهم على القضا فمنتقض بترك الميقات ، ثم المعنى في القضا : أنه معتبر بالاداء فلما كان مؤدياً لنسكين، وجب أن يكون قاضياً لنسكين ، والجزاء معتبر بالصيد ، فلما كان الصيد واحداً، وجب أن يكون الجزاء واحداً .

(١) في (أ) ولأنه اجماع . . الخ .

وانظر : المغنى لابن قدامة : ٤١٠ / ٣ ، ٤٤١ ، ومعجم فقه السلف : ٥١ / ٤ -

(٢) في (أ) جزاء واحد .

* سألـة * (١٧٢)

قال الشافعي : ولو اشتركوا في قتل صيد ، لم يكن عليهم إلا جزاء واحد ، وهو قول ابن عمر ، رضي الله عنهما . (١)

وهذا كما قال : اذا اشترك جماعة محرمون في قتل صيد ، فعلى جماعتهم جزاء واحد ، ولو كانوا مائة ، وهو قول : " جميع الصحابة ، وجمهور الفقهاء " (٢) وقال مالك ، (٣) والثوري (٤) وأبو حنيفة وصاحبه (٥) : على كل واحد منهم جزاء كامل ، ثم ناقض أبو حنيفة في صيد الحرم فقال : اذا اشترك جماعة في قتل صيد الحرم ، فعلى جميعهم جزاء واحد .

والكلام في هذه المسألة يشتمل على فصلين :

أحدهما : هل على كل واحد منهما جزاء واحد (٦) كامل (٧) أم لا (٨) ؟

والثاني : هل الجزاء يجرى مجرى الكفارات (٨) ، أو ضمان الاموال ؟

واستدلوا على أن على كل واحد منهم جزاء كامل ؛ لقوله تعالى (ومن قتله منكم متعمداً فجزاءه مثل ما قتل من النعم) ، فعلق الجزاء على شرط القتل بلفظة (من) ولفظة (من) اذا علق عليها الجزاء ، استوى حال الواحد ، والجماعة في استحقاق ذلك الجزاء ، كقوله : من دخل داري (٩) فله درهم ، فلو دخلها واحد استحق درهماً ، ولو دخلها

(١) انظر : كتاب الام - باب كيفية الجزاء - مختصر المزني - ص ٧٢ .

(٢) انظر : المغني لابن قدامة - ٤٥١ / ٣ ، ومعجم فقه السلف : ١٤ / ٤ - ١٥ .

(٣) انظر : كتاب الكافي لابن عبد البر القرطبي - باب في جزاء الصيد - ٣٩٣ / ١ ،

ومعجم فقه السلف : ١٥ / ٤ .

(٤) انظر : معجم فقه السلف : ١٥ / ٤ ، والمغني لابن قدامة : ٤٥١ / ٣ .

(٥) انظر : بدائع الصنائع : ١٢٦٧ / ٣ ، والبسوط للسرخسي - باب جزاء الصيد

٨١ / ٤ ، والحجة للشيباني : ٣٨٨ / ٢ .

(٦) في (ج ، د) ساقطه .

(٧) في (أ ، ب) ساقطه . (٨) في (أ ، ب ، ج) الكفارة .

(٩) في (أ ، ب) الدار .

واحد استحق درهما ، ولو دخلها مائة ، استحق كل واحد منهم درهما ؛ كذلك في جزاء الصيد ؛ ولأن كل واحد منهم ، هتك حرمة احرامه بالقتل ، فوجب أن يلزمه جزاء كامل ، كما لو انفرد بالقتل ؛ ولأنها كفارة يدخلها الصوم ، فوجب أن لا يتبعه قياساً على كفارة القتل .

واستدلوا على أن الجزاء يجري مجرى الكفارات دون ضمان المآل : بأن من قتل صيد نفسه ^(١) لزمه الجزاء ، ولو كان يجري مجرى ضمان المآل ، سقط عنه الجزاء ، كسائر أمواله ، ألا ترى أن الدية لما كانت تجري مجرى ضمان المآل ، سقطت عن السيد في قتل عبده ، ولما كانت الكفارة مخالفة لها لم تسقط الكفارة عن السيد بقتل عبده ؛ ولأنه لو قتل صيداً مطوكاً لزمه الجزاء والقيمة ، فلو كان الجزاء كالقيمة لم يجتمعا ، ولأن الجزاء يدخل فيه الصوم ، وضمان المآل لا يدخل فيه الصوم ، ولأن مآل الجزاء من محظورات الاحرام كفارة ، فوجب أن يكون جزاء الصيد الذي هو أيضاً من محظورات الاحرام كفارة . والدلالة على أن على جماعتهم ، جزاء واحد قوله تعالى : (ومن قتله منكم متعمداً فجزاءه مثل ما قتل من النعم) ومنها دليلان :

أحدهما : أنه علق الجزاء بلفظ (مَنْ) على شرط القتل ، والشرط اذا علق على الجزاء بلفظ (مَنْ) ان كان موجوداً من كل واحد من الجماعة ، استحق كل واحد منهم جزاءً كاملاً ، كقوله : من دخل الدار فله درهم ، فلكل واحد منهم درهم ، لأن الدخول بوجود من كل واحد منهم ، وان كان الشرط موجوداً من جماعتهم ، فالجزاء يستحق ٢٦٩ ل/م بين جماعتهم دون كل واحد منهم كقوله : من جأني بعبدى الآبق فله درهم ، ومن شال الحجر فله درهم ، فاذا اشترك جماعة في شيل الحجر ، والمجئ بالآبق ، فالدرهم مستحق بين جماعتهم ، ولا يستحقه كل واحد منهم ؛ لأن شيل الحجر ، [والمجئ] ^(٢) بالآبق وجد من جماعتهم دون كل واحد منهم ، كذلك القتل ، لما كان موجوداً —

(١) في (ج ، د) بنفسه .

(٢) في (أ) ورد .

جماعتهم دون كل واحد منهم ، وجب أن يكون الجزاء مستحقاً بين جماعتهم دون كل واحد منهم ، وفي هذا استدلال وانفصال .

والدليل الثاني من الآية : قوله تعالى (فجزاء مثل ما قتل من النعم) . فأوجب في قتل الصيد جزاءً ، وهو مثل القتل ، ومثل الواحد واحد سواء كان القتل من واحد أو من جماعة ، كما أن مثل العشرة عشرة سواء كان القتل من واحد أو جماعة ، ومن الدلالة عليه حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " الضيع صيد يؤكل وفيه كبش إذا أصابه المحرم " ^(١) ، فذكر المحرم بالالف واللام المستوعبة للجنس ، ثم جعل جميع موجب الكبش ، ولأنه اجماع الصحابة ^(٢) ، روى ذلك عنهم في قصتين منتشرتين :

أحدهما : ما روى " أن موالى لابن الزبير أحرما فمروا بهم ضيع ٧ فخذ فوهوا بعصيهم " ^(٣) فأصابوها ، فوقع في أنفسهم فاتوا ابن عمر ٧ فذكروا ذلك له فقال : انسى لمعززكم ^(٤) بكم . عليكم كبش ، فقالوا : على كل واحد منا ، فقال : بل عليكم جميعاً ^(٥) .
يعنى بقوله : انى لمعزز بكم أى لشدد عليكم .

والثانية : ما روى " أن محرمين أو طيأ صيداً بفرسيهما فقتلاه ، فسألا عمر عنه ، فقال

(١) أخرجه الطحاوى ، وابن خزيمة ، والدارقطنى ، والحاكم ، والبيهقى ، من طرق ثلاث عن حسان به ، وقال الحاكم : هذا حديث صحيح ولم يخرجاه ووافقه الذهبي .

قال الالبانى : وهو صحيح الاسناد كما قال الحاكم رحمه الله .

انظر : شرح معانى الآثار للطحاوى : ٢ / ١٦٥ ، وصحيح ابن خزيمة : ٤ / ١٨٢ ،

وسنن الدارقطنى : ٢ / ٢٤٦ ، وسنن البيهقى : ٥ / ١٨٣ ، والمستدرک للحاكم :

٤٥٢ / ١ .

(٢) انظر : معجم فقه السلف : ٤ / ٥١ .

(٣) فى (ب) طس .

(٤) فى (ب) طس .

(٥) أخرجه البيهقى ، وعبد الرزاق فى مصنفه ، والشافعى .

انظر : سنن البيهقى - باب النفر يصيدون الصيد - ٥ / ٢٠٤ ، والصنف

لعبد الرزاق - رقم ٨٣٥٧ - باب حلال اغان حراما على صيد - ٤ / ٤٣٨ ، وكتاب

الام - مختصر الحج المتوسط - ٢ / ٢٠٧ .

لعبد الرحمن ماتقول فيه ؟ فقال : عليهما شاة^(١) ففضى عمر عليهما بالشاة .

فكان ذلك مذهب عمر ، وعبد الرحمن ، وابن عمر في قصتين منتشرتين وليس لهم فسى

الصحابة/مخالف ، ومن طريق الاعتبار أن يقول : لأنه صيد واحد ، فوجب أن لا يجب بقتله ٢٦٩/ل

الا جزاء واحد ، كالقاتل الواحد ، ولأن كل صيد لو انفرد بقتله كان فيه جزاء واحد

[فإذا اشترك فيه جماعة ، كان فيه جزاء واحد^(٢)] كالمحليين إذا اشتركوا في قتل صيـد

[في^(٣) الحرم ، ولأن الصيد قد يضمن بالجزاء ، ويضمن بالقيمة ، فلما استوى فسى

ضمان القيمة حال الواحد والجماعة ، وجب أن يستوى في ضمان الجزاء حال الواحد

والجماعة .

وتحرير ذلك قياساً : أنه صيد مضمون بالجنائية ، فوجب أن تستوى فيه جنائية الواحد

والجماعة ، كالقيمة ، والدلالة على أن الجزاء يجرى مجرى ضمان الموال دون الكفارات

أن الجزاء قد يختلف باختلاف صغر الصيد وكبره ، كما يختلف ضمان قيمته باختلاف صغره

وكبره ، ولو كان كفارة لا تستوى حكمهما في صغار الصيد وكباره ، كما أن كفارة [النفوس^(٤)]

تستوى في كبار الميـن وصغارهم ، ولأن الجزاء لو جرى مجرى الكفارة ، لما كان مضموناً

بالبـد ، ولكان لا يضمن إلا بالجنائية مثل كفارات النفوس ، فلما كان مضموناً بالبـد والجنائية

ثبت أن ضمانه ضمان الموال ، ألا ترى أن العبد المخصوب إذا مات في يد [غاصبه^(٥)]

من غير جنائية فضمته بالبـد ، وجب عليه ضمان قيمته ، ولم تجب عليه كفارة قتله ؛ ولأن الجزاء

(١) رواء البيهقي والشافعي .

انظر : سنن البيهقي - باب النفر يصيرون الصيد - ٢٠٣/٥ ، والقرى : ص ٢٣٥ -

٢٣٦ ، والمصنف لعبد الرزاق : ٤٠٧/٤ - ٤٠٨ ، وكتاب الام - مختصر الحج

المتوسط - ٢٠٧/٢ .

(٢) في (ج) ساقطه .

(٣) في (أ ، ب) ساقطه .

(٤) في (أ) النفس .

(٥) في (ب) الغاصب .

قد يجب في الجملة والابعض والكفارة تجب في الجملة ، ولا تجب في الابعض ، فدل على أن ضمانه ضمان الاموال ، فأما الجواب عن الآية : فقد مضى ؛ وأما الجواب عن قياسهم على المنفرد فقد فاضله [قياسنا]^(١) على المنفرد ، ثم نذكر أوصاف علتهم ، ونعلق عليها ضد حكمهم ، فنقول : لأنه هتك/حرمة احراره بالقتل ، فوجب أن يلزمه قدر ما أتلّف ، ٢٧٠/ل م كالمنفرد ، على أن المعنى في المنفرد أنه : انفراد بقتل صيد كامل ، فلذلك يلزمه جزاء كامل ، والجماعة اذا اشتركوا في قتل صيد ، لم ينفرد كل واحد منهم بقتل صيد كامل فلذلك لم يلزمه جزاء كامل ؛ وأما قياسهم على كفارة القتل ، فقد حكى أبو على الطبري^(٢) عن الشافعي : أن على الجماعة اذا اشتركوا في قتل نفس كفارة واحدة ، فان صح هذا بطل القياس ، والمشهور من [مذهب الشافعي]^(٣) : أن على كل واحد كفارة ، فعلى هذا المعنى في كفارة النفوس أنها لا تزيد بالصغر والكبر ، وليس كذلك الجزاء ، وأما قولهم : لو كان الجزاء يجري مجرى [ضمان الاموال]^(٤) ، لم يجب عليه في اتلاف ملكه .

قلنا : انما لم يجب عليه الضمان في اتلاف ملكه ، اذا لم يتعلق به حق لغيره ، فأما اذا تعلق به حق لغيره فانه يلزمه الضمان باتلاف ملكه ، كالعبد المرهون ، والصيد قد تعلق به حق لغيره وهم [الساكنين]^(٥) ، فلم يسقط عنه الضمان ، وأما قولهم :

(١) في (د) قياسا .

(٢) الحسن بن القاسم الطبري : (. . . - ٣٥٠ هـ)

أبو على الطبري نسبة الى بلاد طبرستان ، شافعي من اصحاب الوجوه الفقهية ، امام بارع متفق على جلالته ، تفقه على أبي علي ابن أبي هريرة ، قال الشيخ أبو اسحاق : صنف الطبري " المجرد " في النظر وهو أول كتاب صنف في الخلاف المجرد ، وصنف الافصاح في المذهب " الشافعي " وصنف " اصول الفقه " و " الجداول " وقد درس ببغداد بعد استاذة أبي علي بن أبي هريرة ، توفي رحمه الله سنة ثلاثمائة وخمسين .

انظر ترجمته في : تهذيب الاسماء واللغات : ٢ / ٢٦١ - ٢٦٢ .

(٣) في (أ) مذهبه .

(٥) في (د) المشتركين .

(٤) في (ب) الضمان .

ان الجزاء، لو كان كالقيمة لم يجتمعا ، فليس بصحيح ، لأنها لا يجتمعان اذا تماثلا ؛
فأما اذا اختلفا فلا بأس أن [يجتمعا]^(١) كالجمع بين زكاة الفطر في الرقيق وبين زكاة
القيمة ، وكما يجمع بين العشر ، والخراج .

وأما قولهم : لو كان كالضمان في الاموال لم يجز فيه الصوم .

قلنا : انما جاز فيه الصوم ، لأنه ليس بحق آدمي محض ، وانما يتعلق به حق الله
تعالى ، وحق الأدمي ، فجاز دخول الصوم فيه [لتعلق]^(٢) حق الله به ، وأما جمعهم
بين الجزاء وبين سائر الدماء ، فالمعنى في سائر الدماء : أنها لا تختلف صغراً وكبراً ،
[وليس]^(٣) كذلك الجزاء .

(١) في (ج ، د) يتماثلا .

(٢) في (د) ساقطه .

(٣) في (أ) ساقطه .

فإذا تقرر أن المشتركين في قتل ^(١) الصيد عليهم جزاء واحد ، فإن اشترك محل ومحرم في قتل صيد في الحل ، فعلى المحرم نصف الجزاء ، ويهدر نصف الجزاء ، لأن المحل ليس من أهل الجزاء ، قاله الشافعي في الأم نصاً ، وكذلك لو اشترك محرم وحلالان في قتل صيد في الحل كان على المحرم ثلث الجزاء وسقط الثلثان ، ولو اشترك محرمان وحلال كان على المحرمين ثلثا الجزاء وسقط الثلث ، فلو جرح محل صيداً في الحل ، ثم تحامل الصيد مجروحاً ، فدخل الحرم ، فعاد المحل فجرحه ثانية في الحرم ، ثم مات الصيد ، كان عليه نصف الجزاء ؛ لأنه مات في جراحتين ، أحدهما غير مضمونه ، كمن جرح مرتداً ، فأسلم المرتد ، فعاد الجراح ^(٢) فجرحه بعد إسلامه ^(٣) أخرى فمات كان ضامناً لنصف ديته ؛ ولو أن محلاً جرح صيداً في الحرم ، ثم تحامل الصيد فخرج إلى الحل ، فعاد الجراح فجرحه جراحة ثانية في الحل ، فمات الصيد ؛ فهذا على ضربين :

أحدهما : أن يجرحه الجراحة الثانية من غير أن تكون له عليه يد ، فيلزمه نصف الجزاء ؛ لأن موته من جرحين :

أحدهما : مباح ، والآخر مضمون ، فصار كمن جرح مرتداً فأسلم ، ثم جرحه ثانية بعد إسلامه ضمن نصف ديته .

والضرب الثاني : أن ثبت له عليه يد عند الجراحة الثانية ، فيكون ضامناً لجميع الجزاء بعد وأن يده الموجبة لضمانه .

(١) في (أ ، ب) ساقطه .

(٢) في (أ ، ب) الجاني .

(٣) في (أ ، ب) الإسلام .

(١٧٤ / ب) " فصل "

إذا قتل المحل صيداً بعضه في الحل، وبعضه في الحرم، ففيه لأصحابنا ثلاثة أوجه :

أحدها : لا جزاء عليه ؛ لأن حرمة الحرم لم تكمل له .

والثاني : أن كان أكثر الصيد في الحرم ففيه الجزاء ، وإن كان أكثره في الحل ، فلا

جزاء عليه فيه اعتباراً بالأغلب منه .

والوجه الثالث : أن كان الصيد خارجاً من الحرم إلى الحل ففيه الجزاء ، لأن حرمة

الحرم ثابتة/له ما لم يفارقه ، وإن كان داخل من الحل إلى الحرم ، فلا جزاء في—هـ ، ٢٧١ / ل م

لأن حكم الحل جارٍ عليه ما لم يفارقه .

* فصل (١٢٢ / ج) *

إذا رمى المحل سهمًا من الحل [على ^(١) صيد في الحرم فقتله ، فعليه الجزاء* ،
 ؛ لأنه قاتل الصيد في الحرم ، ولو رمى المحل سهمًا من الحرم [على ^(٢) صيد في الحل
 [فقتله ، فعليه الجزاء* ؛ لأنه قاتل في الحرم ، ولو رمى المحل سهمًا من الحل على صيد
 في الحل ^(٣) ، وبين الحلين حرم ، فاعترض السهم الحرم ، وخرج منه إلى الحل ، وقتل
 الصيد ؛ فقد علق الشافعي القول فيه ، فخرجه أصحابنا على قولين :
 أحدهما : لا جزاء عليه ، لأن ابتداء الرمي من حل ، وانتهائه إلى حل ، وحكسم
 الصيد معتبر بأحدهما .

والقول الثاني : عليه الجزاء* ؛ لأن السهم أصاب الصيد بعد خروجه من الحرم ،
 فصار كما لو ابتدأ رميه من الحرم ، وكذا الكلام في الكلب إذا أرسله صاحبه المحل على
 صيد في الحل فعليه الجزاء* ، ولو أرسله من الحل على صيد في الحل ، وبين الحلين حرم ،
 فالجزاء على قولين .

(١) في (أ) إلى .

(٢) في (أ) إلى .

(٣) في (ج) ساقطه .

(١٧٢ / ٥) " فصل "

إذا رمى المحل سهمًا من الحل على صيد في الحل، فجاز السهم إلى صيد في الحرم فقتله ، فعليه الجزاء ، لأنه قتل صيداً في الحرم بفعله ، ولو أرسل المحل كلباً من الحل [على صيد في الحل] ^(١) ، فعدل الكلب عن ذلك الصيد ، [إلى صيد] ^(٢) آخر في الحرم فقتله ، فلا جزاء عليه ، بخلاف السهم الجائز ؛ لأن للكلب اختياراً ، فكان قد ولىه منسوباً إلى اختياره ، ولم يمس للم سهم اختيار ، ولو أرسل كلباً من الحل على صيد في الحل ، فعدل الصيد إلى الحرم ، [فعدا] ^(٣) الكلب خلفه إلى الحرم فقتله .

قال الشافعي : لا جزاء عليه ؛ لأنه إنما أرسله على صيد في الحل

قال أصحابنا : إنما أراد الشافعي بذلك إذا كان مرسله قد زجره عن اتباع الصيد

في الحرم ، فلم ينزجر ، فلا جزاء عليه ؛ لأن قتل الصيد / منسوب إلى اختيار الكلب إذا كان ٢٧١ / ل س مزجوراً ؛ فأما إذا لم يزجره مرسله ، ولا منعه من اتباعه ، فعليه الجزاء ، لأن الكلب المعلم إذا أرسل على صيد تبعه أين توجه .

(١) في (أ) ساقطه .

(٢) في (أ) ساقطه .

(٣) في (أ ، ب ، ج) فعدل .

" فصل " (١٧٢ / هـ)

إذا كانت شجرة ، أصلها في الحرم ، وفرعها في الحل ، وعلى فرعها صيد ، فقتله محل ، فلا جزاء عليه ، اعتباراً بمكانه من الحل ، ولو قطع فرع الشجرة أو أصلها كان عليه الجزاء اعتباراً بمكانه من الحرم ، ولو كان أصل الشجرة في الحل ، وفرعها في الحرم ، وعلى فرعها صيد فقتله محل ، فعليه الجزاء اعتباراً [بمكانه ^(١) من الحرم ، ولو قطع الفرع أو أصله ، لم يلزمه الجزاء اعتباراً بمكانه من الحل .

(١) في (١) بسحله .

(١٧٣) "سألة"

قال الشافعى : وما قتل من الصيد لأنسان ، فعليه جزاؤه للمساكين، وقيمته لصاحبه ، ولو كان اذا تحولت حال الصيد . . الفصل الى آخره .

وهذا كما قال : اذا قتل المحرم صيداً مطوكاً، فعليه جزاؤه للمساكين، وقيمته لمالكه ، وبه قال أبوحنيفة وعامة الفقهاء^(١) ، وقال المزنى ومالك^(٢) : عليه قيمته لمالكه ، ولا جزاء فيه بحال ، وجعلنا ملكه واستثناسه مخرجاً له من حكم الصيد الوحشى، الى حكم الحيوان الانسى؛ استدلالاً بشيئين :

أحدهما : أن قالوا لأنه حيوان مطوك ، فوجب أن لا يجب فى قتله الجزاء ، كالنعم من الابل والغنم والبقر .

والثانى : أن قالوا الجزاء بدل، والقيمة بدل، ولا يجتمع بدلان فى متلف واحد، فى وقت واحد، فلما وجبت القيمة سقط الجزاء ، ودليلنا : قوله تعالى (لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم) فأوجب الجزاء فى جنس الصيد ، لأن الالف واللام، يدخلان للجنس اذا لم يكن معهوداً ، فعم المطوك وغير المطوك ، ولأنه حيوان منع من قتله لحرمة الاحرام ، فوجب أن يجب عليه الجزاء بقتله، كالصيد الذى لم يملك ، ولأنه حق لله تعالى، يجب فى قتل حيوان غير مطوك، فوجب أن يجب فى قتله ٢٧٢ / لم حيوان مطوك، كالرقبة فى كفارة القتل ، ولأنه لو خرج بالاستثناس عن حكم الصيد الى حكم الانسى، حتى لا يجب فى قتله الجزاء ، [لوجب]^(٣) أن يصير كالانسى فى جواز الأضحية به ، ولو جب اذا توحش الأنسى من النعم أن يصير فى حكم الصيد، فيجب فى قتله الجزاء ، ولا تجوز الأضحية به ، فلما كان الانسى اذا توحش على حكم أصله ، والوحشى اذا تأنس

(١) انظر : فتح القدير : ١٠٣ / ٣ ، والبناية شرح الهداية : ٧٨٠ / ٣ ، وهداية

الصنائع : ١٢٦٨ / ٣ - ١٢٧٦ ، حلية العلماء فى مذاهب الفقهاء : ٢٥٢ / ٣ .

(٢) انظر : حلية العلماء فى مذاهب الفقهاء : ٢٥٢ / ٣ .

(٣) فى (أ ، ب ، ج) الواجب .

في أن لا تجوز الاضحية به على حكم أصله، وجب أن يكون في ايجاب الجزاء على حكم أصله .
 فأما قياسهم على النعم ، فالمعنى في النعم، أن الجزاء لما لم يجب فيما توحش منه،
 لم يجب في غيره ، وليس كذلك الصيد ، وأما قولهم : أن بدلين لا يجتمعان في ميدل
 واحد ، فالجواب أن يقال : انما لا يجتمعان في ميدل واحد اذا اتفقا ، فأما ———
 اختلافهما فيجوز اتفاقهما ، كما تجتمع الدية والكفارة في قتل الادمي .

(١/١٣) " فعل "

فإذا ثبت أن عليه الجزاء والقيمة ، فالجزاء للساكين كامل ، وأما القيمة فإن قلنا :
 ان ما قتله المحرم من الصيد ميتة ، فعليه جميع قيمته ، والمالك أحق بجلده ، وان قلنا :
 ان ما قتله المحرم مأكول ، فعليه ما نقص من قيمته بالذبح ، فيقوم حياً ، فإذا قيل : عشرة ،
 قوم مذبحاً ، فإذا قيل : ثمانية ، كان الناقص من قيمته بالذبح درهمين ، فيكون الواجب
 عليه درهمين لا غير .

(١٧٣ / ب) " فصل "

فأما اذا قتل رجلٌ صيداً مطوكاً في الحرم ، فان كان القاتل محلاً فعليه قيمته
 لماله ، ولا جزاء عليه . . . (١) ؛ لأنه لم تثبت له حرمة الحرم ؛ لأنه قد أدخل من
 الحل . ولا حرمة الاحرام (٢) ، لأن القاتل محل فلذلك لم يجب فيه الجزاء ، ووجبت فيه
 القيمة ، فان ذبحه ، فهو مأكول فيجب عليه ما بين القيمتين ، وان كان القاتل محرماً ، فعليه
 الجزاء لحرمة الاحرام ، وعليه القيمة على ماضى .

(١) فى (أ ، ب) زيادة ما بين المعقوفين : لماله .

(٢) فى (أ) ولا للاحرام .

وقوله (ولا حرمة الاحرام) يعنى : ولم تثبت له حرمة الاحرام فى وجوب الجزاء
 عليه ، حيث لم يكن القاتل محرماً . والله أعلم .

* فصل (١٧٣ / ج) *

إذا قتل ^(١) المحل ^(٢) صيداً في الحرم ، فهل يؤكل أم لا ؟

اختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال : هو على قولين ، كالمحرم إذا قتل صيداً ، ٢٧٢ / لس ومنهم من قال : لا يؤكل قولاً واحداً .

والفرق بين ما قتل في الحرم ، وبين ما قتل في الأحرام : أن ^(٣) المحرم ^(٤) قد يستبيح قتل الصيد بعد إحلاله ؛ والحرم لا يستباح قتل صيده بحال ؛ فعلى هذا : لو أن محرماً قتل صيداً في الحرم ، فقد اختلف أصحابنا ؛ هل يغلب حكم الحرم ، أو حكم الأحرام ؟ على وجهين

(١) في (ج ، د) المحرم .

(٢) قال النووي رحمه الله : وإن ذبح الحلال صيداً ، من صيود الحرم ، لم يحل له أكله ، وهل يحرم على غيره ؟ فيه طريقتان :

من أصحابنا من قال هو على قولين كالمحرم إذا ذبح صيداً . ومنهم من قال : يحرم ههنا قولاً واحداً ؛ لأن الصيد في الحرم محرّم على كل واحد ، فهو كالحيوان الذي لا يؤكل .

انظر : المجموع للنووي : ٤٤١ / ٧ .

(٣) في (أ ، ب) المخرج .

(١٢٤) "سألة"

قال الشافعى : وما أصاب من الصيد فذاه الى أن يخرج من احرامه ، وخروجه من العمرة بالطواف والسعى والحلق ، وخروجه من الحج [خروجان ^(١)] الى آخر الفصل .

قد مضى الكلام فيما يحرم على المحرم من قتل الصيد ، وما يلزمه من الجزاء فيه ، وأنه بعد احلاله يستبيح من قتل الصيد ما كان محظوراً عليه فى احرامه ، وإذا كان هذا مقررأ ، فلا يخلوا حال المحرم ، اما أن يكون احرامه بحج أو بعمره ، فان كان احرامه بعمره فلهما احلال واحد ، قد ذكرناه ، وهو الطواف والسعى والحلق ، فاذا فعل ذلك فقد حلّ من احرامه ، وان طاف وسعى ولم يحلق ، فهل يتحلل أم لا ؟ على قولين :

احدهما : قد حلّ اذا قيل : ان الحلق اباحة بعد حظره .

والقول الثانى : أنه باق على احرامه يلزمه جزاء الصيد بقتله ؛ اذا قيل : ان الحلق نسك يتحلل به .

وأما الحج فله احلالان ، فان قيل : ان الحلق اباحة بعد حظره ، كان احلاله الأول بواحد من شيئين ، اما الطواف والرمى ، واحلاله الثانى بهما جميعاً ، وان قيل : ان الحلق نسك يتحلل به ، كان احلاله الاول بشيئين من ثلاثة ، اما الرمي والحلق أو الرمي والطواف أو الحلق والطواف واحلاله الثانى بالثلاثة كلها ، فاذا تقرّر هذا ، فان حلّ [من حجه ^(٢)] الا حلال الثانى . حل له قتل الصيد ، وان حلّ من احلاله الاول دون الثانى فهل يحل له قتل الصيد أم لا ؟ على قولين ذكرناهما :

أحدهما : قد حلّ له ، ولا جزاء عليه .

والثانى : هو حرام عليه ، وان قتله / فعليه الجزاء .

(١) فى (أ ، ب) خروجاً .

(٢) فى (أ ، ب) ساقطه .

(١/١٢٤) " فصل "

قد مضى الكلام فى صيد الحرم . أما صيد المدينة ، فهو على مذهب الشافعى حرام ، كصيد الحرم ، وقال أبوحنيفة ^(١) : " صيد المدينة حلال ، استدلالاً بأن صيد المدينة مما تعم به البلوى ، وما عمت به البلوى يجب أن يكون بيانه منتشراً ، وفى الناس ستفيضاً ، وليس فيه استفاضة ، فلم يصح تحريره .

والدلالة عليه : ما روى [أسعد] ^(٢) بن سوار ^(٣) عن نافع عن ابن عمر أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : " أن ابراهيم كان عبد الله وخليله ، وأنى عبد الله ورسوله ، وأن ابراهيم حرّم مكة ، وأنى حرمت المدينة ، فلا يحلّ لسلم أن يقطع شجرها الا لعلف بعيره " ^(٤) فأخبر أنه حرّم المدينة كما حرّم ابراهيم مكة ، ثم كان صيد مكة حراماً ، فوجب

(١) انظر : عمدة القارى : ٢٢٩/١٠ ، وشرح معانى الآثار للطحاوى - صيد المدينة -

٠١٩٦/٤

(٢) فى (١) أسعد .

(٣) لم أقف على ترجمة له فيما وقع لى من كتب الرجال .

(٤) لم أقف عليه فيما وقع لى من كتب السنن والآثار ، لكن أقرب ما وقفت عليه لفظاً لله ما أخرجه الامام أحمد وابوداود والنسائى مختصراً بسند صحيح على شرط مسلم عن قتادة عن ابى حسان : قال على رضى الله عنه ، ما عهد الذى رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً خاصة دون الناس ، الا شيئاً سمعته منه ، فهو فى صحيفته فى قراب سيفى ، قال : فلم يزالوا به حتى أخرج الصحيفة قال : فإذا فيها : أن ابراهيم حرّم مكة ، وأنى أحرّم المدينة ، حرام ما بين حرتيها ، وحماها كليهما ، لا يختلى خلاها ، ولا ينفر صيدها ، ولا تلتقط لقطتها الا لمن اثار بها ، ولا تقطع منها شجرة ، الا أن يعلف رجل بعيره ، ولا يحمل فيها سلاح لقتال . . الحديث . وأخرج مسلم والبيهقى وغيره من حديث جابر رضى الله عنه قال : قال النبى صلى الله عليه وسلم " أن ابراهيم حرّم مكة ، وأنى حرمت المدينة ما بين لابتيها . لا يقطع عضاها ، ولا يصاد صيدها .

انظر : سند أحمد : ١١٩/١ ، وسنن ابوداود : ٢١٦/٢ ، وأرواه الغليل :

١٥١/٤ ، وتلخيص الحبير : ٢٧٨/٢ - ٢٧٩ ، وتيسير الوصول الى أحاديث

الرسول - كتاب الفضائل - ٣٦٩/٣ ، وسنن البيهقى : ١٩٨/٥ ، وصحيح مسلم

شرح النووى - ١٣٦/٩ ، وعمدة القارى - حرّم المدينة - ٢٣١/١٠ .

أن يكون صيد المدينة حراماً ، وروى عثمان بن حكيم ^(١) عن عامر بن سعد ^(٢) عن أبيه
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إني [أحرم] ما بين لابتي ^(٣) المدينة ^(٤) —
[أن يقطع] ^(٥) عضاها ^(٦) ، [ويقتل] ^(٧) صيدها وقال : المدينة خير لهم لو كانوا

(١) عثمان بن حكيم بن عباد بن حنيف الاوسى : (٠٠٠ - ١٣٨ هـ)
ابوسهل المدني ، نزيل الكوفة ، روى عن ابي امامة بن سهل ، وابن المسيب ، وقاسم
ابن سعد ، وروى عنه الثوري ، وهشيم ، ويعلى بن عبيد ، وثقه أحمد ، وابن معين ،
: مات قبل الاربعين ومائة . سنة ١٣٨ هـ رحمه الله تعالى
انظر ترجمته في : خلاصة تذهيب تذهيب الكمال : ص ٢٥٩ ، والكاشف للذهبي :
٢١٧/٢

(٢) عامر بن سعد بن ابي وقاص الزهري المدني : (٠٠٠ - ١٠٣ هـ)
تابعي ، سمع ابا ، عثمان بن عفان ، وابن عمر ، واسامة ، واباسعيد ، وغيرهم رض الله
عنهم . روى عنه ابنه داود ، وابن المسيب ، وخلق من التابعين ، واتفقوا على توثيقه
توفي بالمدينة سنة (١٠٣ هـ) وقيل (١٠٤ هـ) وقيل غير ذلك .
انظر ترجمته في : تذهيب الاسماء واللفات : ٢٥٦/١ ، والتذهيب : ٦٣/٥
والجرح والتعديل : ٣٣١/١/٣ .

(٣) في (د) لأحرم .

(٤) قوله (لايتى المدينة) :

قال النووي وغيره : اللابتان : الحرتان واحدتهما : لابة كوهى الارض الطيبة
حجارة سوداء ، وللمدينة لابتان شرقية وغربية ، وهى بينهما ، ويقال لابة ،
ونوبة بالنون ، ثلاث لغات مشهورات ، وجمع اللابة فى القلة : لابات ، وفى الكثرة : لآب
طوب ، والمراد من الحديث تحريم المدينة ولابيتها .

انظر : صحيح مسلم شرح النووي : ١٣٥/٩ - ١٣٦ ، ولسان العرب - لوب -
٧٤٦/١ ، وعمدة القارى : ٢٣١/١٠ .

(٥) فى (د) أن لا يقطع .

(٦) العضاة : كل شجر فيه شوك ، واحدتها : عضاة وعضية ؛ كالطلح والعوسج
انظر : الصباح المنير : ٦٥/٢ ، وصحيح مسلم شرح النووي : ١٣٦/٩ .

(٧) فى (د) ان لا يقتل .

يعلمون، لا يخرج عنها احد رغبة عنها، الا أبدل الله فيها، من هو خير منه ؛ ولا يثبت أحد على لأوائها وجهدها ^(١)، الا كُتِلَ له شفيحاً أو شهيداً يوم القيامة ^(٢)، وهذا نص ظاهر في تحريم الصيد ، وروى [ابراهيم التيمي عن أبيه] ^(٣)، عن علي بن أبي طالب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " ان المدينة حرام ما بين عير ، الى ثور " ^(٤) وهما جبلان بالمدينة وروى الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة قال : " حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لابتى المدينة - قال أبو هريرة ، فلو وجدت من الظباء ما بين لابتىها ما ذعرتهن - ما بين لابتى المدينة - قال أبو هريرة ، فلو وجدت من الظباء ما بين لابتىها ما ذعرتهن -

- (١) قوله (لأوائها) : يعنى الشدة والجوع . وقوله (وجهدها) يعنى مشقتها .
انظر : صحيح سلم شرح النووى : ١٣٦ / ٩ ، والمصباح المنير : ١ / ٢٢٢ ، ٢ / ٢٢٥ .
(٢) أخرجه سلم وأحمد والبيهقى وغيرهم .
انظر : صحيح سلم شرح النووى : ١٣٦ / ٩ ، وسند أحمد : ١ / ١٨١ ، ١٨٤ ،
١٨٥ ، وسنن البيهقى : ٥ / ١٩٧ ، وأرواء الغليل : ٤ / ٢٥١ .
(٣) فى (جميع النسخ) زيد التيمي عن علي بن أبي طالب .
وما أثبت هو ما دل عليه سند الحديث فى أكثر ما وقعت عليه من كتب الحديث ، وهو الصواب ان شاء الله .
(٤) عير : جبل عظيم فى قبلة المدينة المنورة ، لا يزال معروفاً بالقرب من ذى الحليفة سيقات المدينة شرقاً ، وثور : جبل صغير خلف جبل أحد ، وهو الى الحمرة أقرب ، وحدّه من جهة الشام ؛ وعير اصغر من أحد ، وثور اصغر من عير ، وعنده جبل صغير اسود ، وهو حد الحرم من المشرق ، وحدّه الغربى ثنية الحفيرة ، والحفيرة واد كبير فوق مسجد الحرم ، والمعبر بقرب الصلصين : شامى ؛ جبل أعظم فوق البيداء .
انظر : وفاة الوفا : ١ / ٩٢ ، وعدة الاخبار : ص ٤٤٩ ، وكتاب الخناسك وطرق الحج : ص ٤٠٥ ، ومراة الحرمين : ١ / ٤٤٧ .
(٥) قطعة من حديث أخرجه الخمسة (البخارى وسلم وأبو داود والنسائى والترمذى) وغيرهم .
انظر : تيسير الوصول - فى فضل مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم - ٣ / ٣٧١ ،
وأرواء الغليل : ٤ / ٢٥٠ .

وجعل حول المدينة اثني عشر ميلاً^(١) فدلّت هذه الاخبار المستفيضة على تحريم صيد المدينة .

(١) متفق عليه الا قوله (وجعل حول المدينة اثني عشر ميلاً) انفرد به مسلم .
 انظر : عمدة القارى - فضائل المدينة - ١٠ / ٢٣٦ ، صحيح مسلم شرح
 النووى - فضل المدينة - ٩ / ١٤٥ ، واللؤلؤ والمرجان - باب فضل المدينة -
 ٨٣ / ٢ .

* فصل (١٧٤ / ب) *

فإذا ثبت أن ^(١) صيد المدينة حرام ، فهل يضمن الجزاء أم لا ؟ على قولين

أحدهما : وبه قال/في القديم أنه مضمون بالجزاء ، وجزاؤه سلب قاتله ، لما روى ٢٧٣ / لـ سليمان بن أبي عبد الله ^(٢) أن سعد بن أبي وقاص رأى رجلاً يصيد بالمدينة ، فسلبه فجاءه مواليه ، وسأله أن يرد عليه ما أخذ ، فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " من وجدتموه يصيد في المدينة فاسلبوه " فلا أردد طعمة أطمعنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكن ان شئتم ان اعطيه ثمنه فعلت " ^(٣)

والقول الثاني : قال في الجديد من الأم : لا جزاء عليه ، لأن ما لا يضمن بالمثل من النعم لم يضمن بالجزاء والسلب ، كالصيد الذي لا يؤكل ؛ ولأن كل صيد لم يكن جزاؤه مصروفاً إلى أهل الحرم لم يكن مضموناً بالجزاء كصيد سائر البلدان ^(٤).

(١) في (أ) كان .

(٢) سليمان بن أبي عبد الله : تابعي ، روى عن سعد بن أبي وقاص وصهيب وابي هريرة وعنه يعلى بن حكيم الثقفي . قال ابو حاتم ، ليس بالمشهور ، فيعتبر بحديثه ، وقال الحافظ ابو الحجاج المزني وثق ، وذكره ابن حبان في الثقات ؛ روى له ابوداود ، حديثاً واحداً في حرم المدينة ؛ ادرك كثيراً من المهاجرين والانصار .

انظر ترجمته في : الكاشف للذهبي : ٣٩٧ / ١ ، وتهذيب التهذيب : ٣٠٥ / ٤ ، وتهذيب الكمال : ٥٤١ / ١ ، وخلاصة تذييل تهذيب الكمال : ص ١٥٣ .

(٣) أخرجه البيهقي وابوداود ، وروى قريباً منه سلم والحاكم ، وصححه ، ووافقه الذهبي والبزار ؛ من حديث عامر بن سعد أن سعداً ركب إلى قصره بالعقيق ، فوجد عبداً يقطع شجراً ، أو يخبطه فسلبه ، فلما رجع سعد ، جاءه أهل العبد فكلموه ، أن يرد على غلامهم ، أو عليهم ما أخذ من غلامهم ، فقال معاذ الله ، أن أردد شيئاً نفلني رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبى أن يرد عليهم .

انظر : سنن البيهقي : ١٩٩ / ٥ - ٢٠٠ ، وستن ابوداود : ٢١٧ / ٢ ، وصحيح مسلم شرح النووي : ١٣٨ / ٩ ، والمستدرک للحاكم : ٤٨٦ / ١ - ٤٨٧ ، وتلخيص الحبير : ٢٧٩ / ٢ .

(٤) انظر : المجموع للنووي : ٤٨٠ / ٧ .

(١٢٤ / ج) " فصل "

فإذا تقرر [هذان]^(١) القولان ، فإن قلنا : انه غير مضمون ، فقد أثم قاتله ، ولا شيء عليه ، وإن قلنا : انه مضمون ، فالواجب فيه أن يؤخذ سلب قاتله ، لحديث سعد ، والسلب : ما استحقه المسلم بقتل الكافر ، وهو ثيابه وسلاحه ودابته ، وآلته وشيكنته ؛ فأما حليته وزينته كالخاتم ، والطلق ، والسوار ، فعلى وجهين ؛ ويترك على القاتل ما يستر عورته .

فإذا أخذ من القاتل سلبه ففيه وجهان :-

أحدهما : أنه يكون ملكاً لمن سلبه [واخذه]^(٢) ؛ لأن سعداً سلب قاتل الصيد ،

وقال " لا أرت طعمة أطعمها رسول الله صلى الله عليه وسلم " .

والوجه الثاني : أنه يكون مصروفاً [في]^(٣) فقراء المدينة ؛ لأن كل بلد كان صيده

مضموناً بالجزاء كان جزاؤه مصروفاً إلى أهله كالحرم .

(١) في (أ) ساقطه .

(٢) في (أ) ساقطه .

(٣) في (ب) إلى .

* فصل (١٢٤ / د) *

قال الشافعي [في الاملاء^(١) : واكره صيد وَّج^(٢) من الطائف ، لأنه روى * أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرّمه * فنص على كراهته ولعلها إكراهة تحريم الرواية عروة بن الزبير [عن أبيه الزبير^(٣)] أنه [^(٤)] قال : * لما توجه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الطائف [فبلغ^(٥) وَّج قال : * صيد وَّج وعضاه حرم محرّم^(٦)]

م/٢٢٤

فأما ضمانه ، فلم نجد عن الشافعي فيه شيء ، ولا نص لأصحابنا عليه .

(١) في (ج) ساقطه .

(٢) وَّج : بالفتح ثم التشديد ، وادى الطائف الرئيسي ، يسيل من شفاف السمررة جنوب غربي الطائف ، فيقاسم أودية ضيم ، ودفاق ولمان الماء ، ثم يتجه شرقاً حتى يمر في طرف الطائف من الجنوب ثم الشرق ، وقد عُثِرَ اليوم جانباه ، بأحياء من الطائف ، فإذا تجاوز الطائف كانت عليه قرى ومزارع كثيرة ، إلى أن يجتمع مع وادى شرب عند موقع عكاظ ، سكانه في أعلاه هذيل ، وعند الوهط والوهيط قرين ، وعند الطائف الأشراف ذوو غالب ، أما بعد الطائف ، فأحياء من الأشراف وعتيبة وعدوان وغيرهم ، وقيل في تسميته (وَّج) نسبة إلى وَّج بن عبد الحق ، من العنلقة . انظر : معجم المعالم الجغرافية : ص ٣٣١ ، ومراسد الاطلاع : ١٤٢٦ / ٣ ، والقرى : ص ٦٦٦ .

(٣) في (ج) ساقطه .

(٤) في (أ ، ب ، د) ساقطه .

(٥) في (أ ، ب ، د) بلغ .

(٦) أخرجه البيهقي واحد ، وذكر الخلال أن أحمد ضعفه ، ورواه ابوداود ، وسكت عليه ، وحسنه المنذري ، وقال ابن حجر بعد أن استعرض طرقه ، والأقوال فيه : أن مقتضاه تضعيف هذا الحديث .

انظر : سنن البيهقي : ٢٠٠ / ٥ ، وسنن ابوداود - باب مال الكعبة - رقم

٢٠٣٢ - ٢١٦ / ٢ ، وتلخيص الحبير : ٢٨٠ / ٢ .

« ۱۸ »

« الثامن عشر »

« باب ۱ »

جزاء الطائر

١٨ / (١٧٥) " باب جزاء الطائر "

قال الشافعي رحمه الله : والطائر صنفان : حمام وغير حمام ، فما كان منها حماماً ففيه شاة . اتباعاً لعمر ، وعثمان ، وابن عباس ، ونافع بن الحارث ^(١) ، وابن عمر ، وعاصم ابن عمر ^(٢) ، وسعيد بن المسيب ^(٣) .

[٥٠] ^(٤) قد ذكرنا : أن الصيد ضربان ، دواب وطائر ، فأما الدواب فقد مضى الكلام فيها ، وأما الطائر فضربان : مأكول ، وغير مأكول ، فأما غير المأكول فيأتي ، وأما المأكول فعلى ثلاثة أضرب : حمام ، ودون الحمام ، وفوق الحمام .

فأما الحمام فهو عند العرب معروف ، كالقمر ^(٥) ،

(١) نافع بن الحارث بن كعدة الثقفي : رضى الله عنه .

صاحبى : أبو عبد الله ، أخو أبى بكر ، لأنه ، كان بالطائف ، عندما حاصرها رسول الله صلى الله عليه وسلم فنادى : من أتاننا من عبيدهم ، فهو حر ، فخرج إليه نافع ، وأخوه أبوبكر فاعتقهما ؛ سكن البصرة ، وهو أول من اقتنى الخيـل بالبصرة .

انظر ترجمته فى : الاصابة : ٥٤٤ / ٣ ، والاستيعاب - هامش الاصابة - ٥٤١ / ٣ ، وتلقيح فهوم أهل الاثر : ص ٢٥٩ ، وتهذيب الاسماء واللغات : ١٢٢ / ٢ .

(٢) عاصم بن عمر بن الخطاب القرشى العدوى :

أبو عمرو وقيل أبو عمرو ، تابعى مدنى ، ولد قبل وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بسنتين ، وعاصم هذا جد عمر بن عبد العزيز - الخليفة الاموى - لأنه وكان عاصم خيراً فاضلاً فصيحاً طويلاً ؛ يقال كانت ذراعه قريباً من ذراع وشبر ، توفى سنة (٧٠ هـ) سمع أباه ، وروى عنه ابنه عبد الله وحفص وعروة بن الزبير ، روى له البخارى وسلم .

انظر ترجمته فى : الاسماء واللغات : ٢٥٥ / ١ ، والاصابة : ٥٦ / ٣ ، والاستيعاب - هامش الاصابة - ١٣٦ / ٣ .

(٣) انظر : المغنى لابن قدامة - ٤٤٧ / ٣ - ٤٤٨ ، ومعجم فقه السلف : ٥٢ / ٤ ،

وكتاب الام - فدية الحمام - ١٩٥ / ٢ .

(٤) فى (أ ، ب) زيادة ما بين المعقوفين : [و] .

(٥) القمرى : طائر صغير من الحمام ، حسن الصوت ، كنيته أبو ذكري ، وأبو طلحة =

والدبسى (١) ، والفاخته (٣) ، والورشان (٤) وكذلك اليمام (٥) ، والحمام عند العرب :

= والانثى قمرية والجمع قمارى ، قال القزوينى : اذا مات ذكر القمارى لم تتزوج اناثها بعدها ، وتنوح عليها الى أن تموت ، ومن العجب أن يبض القمارى يجعل تحت الفواخت ، ويبض الفواخت تحت القمارى؛ وذكر أن الهوام تهرب من صوت القمارى والله أعلم.

انظر : حياة الحيوان للدبسى : ٢٥٨/٢ .

(١) الدبسى : يفتح الدال المهلطة ، وكسر السين المهلطة ، ويقال له أيضا الدبسى يضم الدال ، طائر صغير منسوب الى دبس الرطب ، والأدبسى من الطير والخيل ، الذى فى لونه غبرة بين السواد والحمرة ، وهذا النوع قسم من الحمام البرى ، وهو أصناف ، مصرى وحجازى وعراقى ، وهى متقاربة لكن أفرها الحصرى ولونه الدكنة ، وقيل هو ذكر اليمام .

انظر : حياة الحيوان للدبسى : ٣٢٧/١ .

(٢) الفاخته : طائر من الحمام من ذات الاطواق حول رقبتها ، ويقال للفاخته الصلصل يضم الصادين المهلطين ، وزعموا أن الحيات تهرب من صوته ، وهى عراقية وليست بحجازية ، وفيها فصاحة وحسن صوت ، وصوتها يشبه المثلث ، وفى طبيعتها الأنس بالناس وتعيش فى الدور والعرب تصفها بالكذب ، فان صوتها عندهم هذا أو ان الرطب ، وتقول ذلك والنخل لم يطلع . والله أعلم .

انظر : حياة الحيوان للدبسى : ١٩٦/٢ .

(٣) الورشان : بالشين المعجمة وهو ساقى حر ، وهو ذكر القمارى ، والجمع : ورشاشين ويجمع أيضا على ورشان بكسر الراء ، ككروان جمع للطائر ، وقيل : أنه الطائر يتولد بين الفاخته ، والهامة ؛ وبعضهم يسميه الورشين ، وكنيته أبو الاخضر وابو عمران وأبو النائحة . وهو أصناف فيها النوى وهو اسود ، وحجازى وهو اشجى صوتا من الاول ، والورشان يوصف بالحنو على اولاده حتى أنه ربما قتل نفسه اذا رآها فى يد القانص ، قيل فى سبب تسميته (ساقى حر) لحكاية صوته فانه يقول ساقى حسر ، ساقى حر . والله أعلم .

انظر : حياة الحيوان للدبسى : ٣٩٤ ، ١١/٢ .

(٤) اليمام : هو الحمام الوحشى ، قاله الاصمعى ، وقال الكسائى ، هى التى تألف البيوت . انظر حياة الحيوان للدبسى : ٤١٠/٢ .

ما كان مطوّقاً ، واليمام ما لم يكن مطوّقاً ، وكلاهما في الحكم والمعنى سواً .

قال الشافعي : وعامة الحمام ما وصفت ، ما عبّ في الماء عما من الطير فهو حمام ، وما شربه قطرة قطرة ، كشرب الدجاج [فليس]^(١) بحمام وجملته : أن كلما عبّ وهدر وزق فرخه ، فهو حمام ، واليمام مثله ، والعبّ هو : أن يشرب الماء دفعة واحدة ، والهدير هو : أن يتواصل صوته^(٢) ، فإذا ثبت أن الحمام ما وصفت ففيه إذا أصابه فسي الحرم أو الاحرام [. . .]^(٣) شاة ، وقال أبو حنيفة^(٤) : في الحمام قيمته ؛ والدلالة عليه اجماع الصحابة^(٥) ، وهو ما / روى عن نافع بن عبد الحارث قال " قدم عمر بن الخطاب مكة فدخل دار الندوة^(٦) في يوم الجمعة ، وأراد أن يستقرب منها الرواح الى المسجد فالتقى رداً على واقف في البيت فوقع عليه طير من الحمام ، فأطاره فانتهرته حية فقتلته فلما صلى الجمعة دخلت عليه أنا وعثمان ، فقال : أحكما عليّ في شيء صنعته اليوم انسى دخلت هذه الدار ، وأردت أن استقرب منها [الرواح]^(٧) الى المسجد ، فالتقيت ٢٧٤ / ل

(١) في (أ) ساقطه .

(٢) انظر : لسان العرب - هدر - ٢٥٨ / ٥ ، والمصباح المنير : ٣٠٨ / ٢ .

(٣) في (ج) زيادة ما بين المعقوفين : [ففيه]

(٤) انظر : بدائع الصنائع : ١٢٥٨ / ٣ ، والبنية شرح الهداية : ٧٣٥ / ٣ ، وفتح

القدير : ٧٤ / ٣ .

(٥) انظر : المغنى لابن قدامة : ٤٤٧ / ٣ - ٤٤٨ ، ومعجم فقه السلف : ٥٢ / ٤ ،

وكتاب الام - فدية الحمام - ١٩٥ / ٢ .

(٦) دار الندوة : أول دار بنيت حول البيت (الكعبة المشرفة) ، بناها قصي بن

كلاب مؤسس مكة ، وملكها حوالي (٢٠٠ ق هـ) فجعل دار الندوة مقر حكمه ،

وفيها كانت تعقد الامور العظيمة : كأمم الحرب ، والتشاور فيما بين وجهاء قريش

وظلت دار الندوة قائمة حتى العهد العباسي وقد أصبحت من أموال الدولة ، ثم

ادخلت في المسجد الحرام ، عند ما يسمى بباب الزيادة ، في الجهة التي تخرج

الى حي الشامية ، في الجانب الشمالي من المسجد الحرام .

انظر : معالم مكة التاريخية : ص ٣٠٣ ، ومعجم المعالم الجغرافية : ص ٣١٨ .

(٧) في (أ) ساقطه .

ردائي على هذا الواقف ، فوقع عليه طيرا من هذا الحمام ، فخشيت أن يلدغه بسلحه ،
فأطرت عنه فوقع على هذا الواقف الآخر فانتهرته حية فقتلته ، فوجدت في نفسي أنني أطرته
من منزلة كان فيها أنا الى موقف كان فيها حتفه ، فقلت لعثمان بن عفان [كيف ترى]^(٢)
في عنز ثنية عفرا^(٣) يحكم بها على أمير المؤمنين ، قال : أرى ذلك ، فأمر بها عمر^(٤)
وروى عطاء* أن ابنا لعثمان بن [عبيد]^(٥) الله بن حميد^(٦) قتل حمامة ، فقيـل

- (١) السلاح : بالضم النجو ، وهو من الطير كالتمغوط من الانسان .
انظر : لسان العرب - سلاح - ٤٨٢/٢ ، والمصباح المنير - ٣٠٤/١ .
- (٢) في (ب) ماتقول ، وفي (د) ترى في غير بيته .
- (٣) عفرا* : من العفرة ، كغرفة ، وهي بياض ليس بالخالص ، وقيل : اذا أشبه لونه
لون العفيرة كقلم وهو التراب ، فالذكر أعفر والانثى عفرا* ، وفي (اللسان)
العفرة : غبرة في حمرة ، وما عزة عفرا* : خالصة البياض ، وارض عفرا* : بيضا*
والاعفر : الابيض وليس بالشديد البياض .
- انظر : لسان العرب - عفر - ٥٨٣/٤ - ٥٩٠ . والمصباح المنير : ٦٨/٢
والنهاية لابن الاثير : ٢٦١/٣ .
- (٤) أخرجه الشافعي في سننه والبيهقي في سننه والازرقى في تاريخ مكة ، وعبد الرزاق
في حنقه مختصرا .
- انظر : ترتيب سند الشافعي : ٣٣٣/١ ، وأخبار مكة للازرقى : ١٤١/٢ ، وسنن
البيهقي - جامع أبواب جزاء الطير - ٢٠٥/٥ ، والصف لعبد الرزاق - بساب
الحمام وغيره ٠٠٠ - ٤١٤/٤ - ٤١٥ .
- (٥) في جميع النسخ : عبد الله ، وما أثبتته هو كما جاء في سنن البيهقي ومسنـف
عبد الرزاق وسند الشافعي .
- (٦) عثمان بن عبيد الله بن حميد :
- لم أقف على ترجمة له هكذا ، وإنما ذكر ابن عبد البر في " الاصابه "
عثمان بن حميد بن زهير بن الحراث بن أسد بن عبد العزى القرشي الاسدي
وقال : ورد ما يدل على أن له صحبه ، لأن أباه مات ، في الجاهلية ، قال
الفاكهي ، حدثنا ابن ابي عمر حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطـا*
" أن غلاما يقال له عبد الله بن عثمان بن حميد الحميدي قتل حمامة من حمام
الحرم فسأل أبوه ابن عياض فأمره بشاة . اهـ .

ذلك لابن عباس ، فقال : يذبح شاة يتصدق بها*^(١) وروى عن ابن عمر* أن رجلا سأله فقال : أغلقت بابا على حمالة وفرخيها في الموسم ، فرجعت وقد متن ، فقال ابن عمر : عليك ثلاث شياه*^(٢) .

فكان هذا مذهب عمر وعثمان ونافع بن الحارث ، وابن عباس وابن عمر وغير هؤلاء^(٣) من ذكره الشافعي^(٤) ، وليس لهم في الصحابة مخالف^(٥) ، واختلف أصحابنا في الشاة الواجبة في الحمام ، هل وجبت توقيفا أو من جهة السائلة والشبهة ؟ على وجهين : أحدهما : وهو منصوص الشافعي^(٦) ، أنها وجبت اتباعا للأثر، وتوقيفا عن الصحابة لا قياسا .

والوجه الثاني : أنها وجبت من حيث الشبه والمماثلة ، لأن فيها أنسا والقياس^(٧) .
وأنهما تعبآن في الماء عبا .

= تنبيه : في الإصابة : (عبدالله عن عثمان . الخ) بدل (عبدالله بن عثمان)
والذي ظهر لي ما أثبتته هنا . والله أعلم .

انظر : الإصابة : ٤٥٩/٢ ، وأخبار مكة للزرقى : ١٤١/٢ . وترتيب سند الشافعي : ٣٣٣/١ .

(١) أخرجه البيهقي في سننه والشافعي في مسنده والازرقى في تاريخ مكة ، وعبدالرزاق في مصنفه .

انظر : سنن البيهقي : ٢٠٥/٥ ، وترتيب سند الشافعي : ٣٣٤/١ ، وأخبار مكة للازرقى : ١٤١/٢ ، ومصنف عبدالرزاق : ١١٤/٤ .

(٢) أخرجه البيهقي وعبدالرزاق .

انظر : سنن البيهقي : ٢٠٦/٥ ، والمصنف لعبدالرزاق : ٤١٦/٤ .

(٣) انظر : المجموع للنووي : ٤٤٠/٧ ، ومعجم فقه السلف : ٥٢/٤ .

(٤) انظر : كتاب الام - فدية الحمام : ١٩٥/٢ .

(٥) انظر : المغني لابن قدامة : ٤٤٨/٣ .

(٦) انظر : كتاب الام - فدية الحمام : ١٩٥/٢ .

(٧) عبا الرجل الماء عبا : من باب قتل : شربه من غير تنفيس

وعبا الحمام : شرب من غير حق ، كما تشرب الدواب وأما باقي الطير ، فإنها تحسوه جرعا بعد جرعة . انظر : المصباح المنير : ٣٦/٢ .

(١ / ١٢٥) " فصل "

وأما ما دون الحمام ، فهو كالعصفور ، والصقر ، والقنبر ، ^(١) [والضوع ^(٢)]
 قال الشافعي وهو طائر دون الحمام ^(٣) ، فهذا كله واشباهه مضمون بالقيمة ، وقال
 داود بن علي ^(٤) : هو غير مضمون . وهذا خطأ ، لأن عمر وابن عباس أوجبا في الجرادة
 الجزاء ^(٥) ، والكلام في هذه المسألة قد مضى فيما لا مثل له من الصيد ، هل هو مضمون
 بالقيمة أم لا ؟ وحكى الشافعي عن عطاء أنه قال : " والكعيت ^(٦) عصفور

(١) القبرة : بضم القاف وتشديد الباء الموحدة ، واحدة القبر ، وقد جاء في الشعر
 القنبرة ، كما نقوله العامة باثبات النون ، وهي لغة فصيحة ، وهو ضرب من طيور
 العصافير ، أغبر اللون كبير المنقار . وفي طبيعه أنه لا يهوله صوت صائح ، وربما
 رمى بالحجر فأستخف بالرامي ، ولطأ بالأرض ، حتى يتجاوز الحجر ، وبهذا
 السبب لا يزال مأخوذاً أو مقتولاً ، لأن الرامي يحمله الحنق عليه على مداومة ضربه
 حتى يصيبه ، وهو يضع وكفه على الجادة حباً للأنس .

انظر : حياة الحيوان للدمي : ٢ / ٢٠٤ ، ولسان العرب - قبر - ٥ / ٧٠ .

(٢) في (أ ، ب) القوع . وانظر : كتاب الام - الطير غير الحمام - ٢ / ١٩٨ .
 الضوع : بضاد معجمه مضمومة ، وواو مخففة مفتوحة ، وعين مهبطة آخره .

قال النووي : الأشهر أنه من جنس الهوام ، وقال الجوهري : انه طائر ، من طير
 الليل من جنس الهوام ، وقال المفضل : وهو ذكر البوم ، وجمعه اضواع وضيعان ،
 وقال النووي : الأشهر أن الضوع من جنس الهوام ، وحكمه : تحريم الأكل على الاصح .

انظر : حياة الحيوان : ٢ / ٨٧ ، والروضة للنووي - كتاب الاطعمة - ٣ / ٢٧٣ ،
 وكتاب الام - الطير غير الحمام - ٢ / ١٩٨ .

(٣) انظر : كتاب الام - الطير غير الحمام - ٢ / ١٩٨ .

(٤) انظر : حلية العلماء في مذهب الفقهاء - ٣ / ٣٧١ ، والمغني لابن قدامة : ٣ / ٤٤٦

(٥) انظر : معجم فقه السلف : ٤ / ٥٣ .

(٦) الكعيت : آخره تاء هو البلبل ؛ ويقال له أيضاً : العندليب ، طائر من أنسواع
 العصافير حسن الصوت يألف الحرم ، ويدعوه أهل الحجاز بالنفر .

انظر : حياة الحيوان للدمي : ٢ / ١٥٥ ، ولسان العرب - بلل - ١١ / ٦٨

وفيه قيمته^(١) . واما الوطواط^(٢) وهو/فوق العصفور ، ودون الهدد ، ففيه ان كان ٢٢٥/ل م
مأكولا قيمته .

(١) انظر : كتاب الام - الطير غير الحمام - ٢ / ١٩٨ .

(٢) الوُطْوَاطُ : هو الخفاش الذي يطير بالليل ، لا يبيض وانما يلد ويحيض .

انظر : حياة الحيوان للدمي - ١ / ٢٩٥ - ٢ / ٤٠٢ .

* فصل * (١٧٥ ج)

فأما ما كان فوق الحمام ، فهو كـالقَبَجِ (١) والقَطَا والكَرْكِي (٢) والحَبَارِي (٣) ، فهذا وأشباهه فوق الحمام ، وفيه قولان : (٤)

أحدهما : أنه قال في القديم : أن فيه شاة ، لأنها إذا وجبت في الحمام الذي هو أصغر منها ، فأولى أن يجب فيها .

(١) القَبَجُ : بفتح القاف واسكان الباء الموحدة ، وبالجميم في آخره ، واحدة قَبْجَة الحَجَلُ ، والقَبْجَة اسم جنس يقع على الذكر والانثى ، حتى تقول يعقوب فيختصم بالذكر ، ولغز القَبْجِ فارسي معرب ، وذكر القَبْجِ شديدة الغيرة على اناسها .
انظر : حياة الحيوان : ٢ / ٢٣٩ . / للميرى .

(٢) الكركي : طائر كبير معروف ، والجمع الكراكي ، وهو أغبر طويل الساقين وهو من الحيوان الذي لا يصلح الا برئيس ، لأن في طبعه الحذر والتحارس في النوبسة ، والذي يحرس يهتف بصوت خفي كأنه ينذر بأنه حارس فإذا قضى نوبته قام الذي كان نائماً يحرس مكانه ، وفي طبعه التناصر ، وإذا كبر أبويه غلبا الى غير ذلك مما جاء في طبائعه .

انظر : حياة الحيوان للميرى - ٢ / ٢٧٣ .

(٣) الحَبَارِي : بضم الحاء المبهمة ، وفتح الباء الموحدة ، طائر معروف وهو اسم جنس يقع على الذكر والانثى ، واحده وجمعه سواء ، وان شئت قلت في الجمع حباريات ، وأهل مصر يسمونها الحبرج ، وهي من أشد الطير طيرانا ، وابعدها شوطا ، وذلك أنها تصاد بالبصرة فيوجد في حواصلها الحبة الخضراء التي شجره البطم ، ومنابتها تخوم بلاد الشام ، ولذلك قالوا في العث " أطلب من الحباري " وإذا انتفت ريشها أو تحسروا بطأ نباته ، ماتت كمداء والكمد : الحزن المكتوم ؛ وهو طائر طويل العنق رمادي اللون ، في منقاره بعض طول ، وقال الجاحظ : الحباري لها خزانة في دبرها وأمعائها لها أبدأ فيها سلاح رقيق ، فتى ألح عليها الصقر ، سلحت عليه ، فينتف ريشه كله ، وفي ذلك هلاكه ، وقد جعل الله تعالى سلاحها سلاحاً ، وولدها يسمى نهار ، وفرخ الكروان يقال له : ليليل والله أعلم . انظر : حياة الحيوان : ١ / ٢٢٥ - ٢٢٦ .

(٤) انظر : كتاب الام - الطير من الحمام - طائر الصيد - ٢ / ٩٨ ، ٢٠٧ ، والروضة للنووي : ٣ / ١٥٨ .

والقول الثانى : وبه قال فى الجديد ، أن فيه قيمة ، لأنه وإن كان أكبر من الحمام ، وأكثر منه لحماً ، فالحمام أشرف منه ، وأكثر ثمناً؛ لما فيه من الألف والهداية ، والصوت المستحسن ، والتذكير به ، والتشويق اليه، حتى ذكرت العرب ذلك فى أشعارها ، فقال شاعر منهم :

أحن إذا حمامة بطن وجَّ تغنت فوق مرقبه حنيناً

وقال آخر :

وقفت على الرسم المحيل فهاجنى بكاء حمامات على الرسم وقع (١)

قال الشافعى : والعرب تقول : الحمام ناس الطائر؛ أى تعقل عقل الناس، فلما اختص الحمام بهذا ، ماين ما سواه ، وجب أن يختص فى الجزاء^(٢) بوجوب الشاة، ماينة لما سواه ، قال الشافعى ؛ وكذلك الدجاج الحيشى فيه الجزاء^(٣) ؛ لأنه وإن تأنس به، فهو وحشى الاصل ، كالغزال الذى قد يتأنس وإن كان وحشياً ، قال الشافعى : وطير الماء من صيد البر ، وهو مضمون بالجزاء ؛ لأنه وإن زعم أنه فى الماء^(٤) فالبر مأواه ، وفيه يفرخ .

فأما الاوز فما نهض منه طائراً بجناحيه ، فهو صيد يضمن بالجزاء ، وما لم ينهض منه طائراً بجناحيه ، فليس بصيد ، كالبط ، ولا جزاء فيه كما لا جزاء فى الدجاج .
فأما الحمام الاهلى الذى يسمى الراعى^(٥) ، وهو ما يكون فى المنازل مستأنساً ، ولا ينهض

(١) لم أقف لهما على نسبة . وقد جاء ذكرهما أيضا فى الام للشافعى دون نسبة والله أعلم .

انظر : كتاب الام للشافعى : ١٩٦/٢ .

(٢) فى (أ) ساقطه .

(٣) فى (ج ، د) ربما فى

(٤) الراعى : بالراء والعين المهملتين ، طائر متولد بين الورشان والحمام ، وهو ذو شكل عجيب ، وهو كثير النسل ، ويطول عمره ، وله فضل وعظم فى البدن ، وله فى الهدير قرقره ، ليست لأبويه . وقد ضبطه بعضهم بالزأى والغين (الزاغى) قال الدميرى وهو وهم . اهـ .

انظر : حياة الحيوان للدميرى : ٣٦٦/١ .

طائرا ففيه لأصحابنا وجهان :

أحدهما : أنه من جملة الحمام؛ لانطلاق الاسم عليه ، وفيه الجزاء .

والوجه الثاني : أنه قال ابو علي بن أبي هريرة : " لا جزاء فيه ، لأنه ليس بصيد ، وإنما

هو أنيس كالدجاج " فإذا أراد أن يخرج قيمة ذلك على أحد القولين، أو قيمة ما كان دون

٢٢٥/ل س

الحمام/قولاً واحداً، فعليه قيمته وقت قتله ، ثم على قولين :

أحدهما : أن عليه قيمته وقت قتله في الموضع الذي أصابه فيه

والقول الثاني : أن عليه قيمته وقت قتله في مكة ؛ لأنها محل الهدى دون الموضع

الذي أصابه فيه .

(١٧٦) " مسألة "

قال الشافعي : [وهذا اذا] ^(١) أصيب بمكة ، أو [أصابه] ^(٢) المحرم .
وهذا صحيح كلما كان مضموناً من الطائر من الحرم ، فهو مضمون في الحل اذا قتله
المحرم ، والضمان في الحالين سواء ، فان أصاب المحرم في الحل حماة ، فعليه شاة ؛
وان أصاب دون الحمام فعليه قيمته ، وان أصاب فوق الحمام فعلى قولين ، وقال مالك ^(٣) :
حمام الحرم مضمون بشاة ، وحمام الحل مضمون على المحرم بقيمته ، والدلالة عليه
ماروى عن ابن عباس [أنه] ^(٤) قال : " في حمام الحل شاة " ^(٥) ولا مخالف لـه ،
ولأن ما كان مضموناً في الحرم بالجزاء ، فهو في الحل مضمون على المحرم بمثل ذلك الجزاء ؛
كالصيد من الدواب ، ولأنها حماة مضمونة بالجزاء ، فوجب أن يكون الجزاء فيها شاة
[كحماة] ^(٦) مكة .

-
- (١) في (أ) وهكذا ان . وانظر : كتاب الام - مختصر المزني - ص ٧٢ .
(٢) في (أ ، ب ، ج ، د) أصابها . وانظر : كتاب الام - مختصر المزني - ص ٧٢ .
(٣) انظر : الكافي لابن عبد البر القرطبي - ٣٩٤ / ١ ، واسهل المدارك : ٤٩٢ / ١ .
(٤) في (ب) ساقطه .
(٥) رواه البيهقي والشافعي وعبد الرزاق في مصنفه .
انظر : سنن البيهقي : ٢٠٥ / ٥ ، وترتيب سند الشافعي : ٣٣٣ / ١ - ٣٣٤ ،
ومصنف عبد الرزاق : ٤١٤ / ٤ ، وكتاب الام - فدية الحمام - ١٩٥ / ٢ ، وعمدة
القارى : ١٦٢ / ١٠ ، ومعجم فقه السلف : ٥٢ / ٤ .
(٦) في (أ) كحمام .

(١٢٧) * مسألة *

قال الشافعي : * قال عمر لكعب ^(١) في جرادة تين ، ما جعلت في نفسك ! قال : [درهمين] ^(٢)
 قال : بخ [٠٠٠] ، [درهمان] ^(٣) خير من مائة جرادة اجعل ما جعلت في نفسك ^(٤)
 وروى عنه أنه قال * في جرادة تمره ^(٥) وقال ابن عباس * في جرادة ، تصدق بقبضة من

(١) كعب بن ماتع الحميري : (٠٠٠ - ٣٢٢ هـ)

ابو اسحاق . تابعي مشهور ، المعروف بكعب الاحبار ، ادرك زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره ، اسلم في خلافة ابي بكر الصديق رضي الله عنه ، وقيل في خلافة عمر رضي الله عنه ، وصحبه ، واكثر الرواية عنه ، وروى أيضا عن صهيب ، وروى عنه جماعة من الصحابة منهم ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وابو هريرة ، وخلائق من التابعين منهم ابن المسيب ؛ وكان يسكن حمص واتفقوا على كثرة علمه وتوثيقه وكان قبل اسلامه على دين اليهود ، وكان يسكن اليمن ، توفي في خلافة عثمان ودفن بحمص متوجها الى الغزو ، ويقال له كعب الاحبار وكعب الحبر بكسر الحاء وفتحها لكثرة علمه ، ومناقبه وأحواله وحكمه كثيرة مشهورة .
 انظر ترجمته في : تهذيب الاسماء واللغات : ٦٨ / ٢ - ٦٩ ، والكاشف للذهبي ٨ / ٣ ، وخلاصة تذهيب الكمال : ص ٣٢١ .

(٢) في (جميع النسخ) درهم .

(٣) في (جميع النسخ) زيادة ما بين المعقوفين : [بخ] .

(٤) في (جميع النسخ) درهم .

(٥) أخرجه عبد الرزاق والشافعي والبيهقي وصححه النووي وابن حجر .

انظر : ترتيب سند الشافعي : ٣٢٦ / ١ ، وسنن البيهقي : ٢٠٦ / ٥ ، ومعجم

فقه السلف : ٥٢ / ٤ ، وصنف عبد الرزاق : ٤ / ١٠ ، والمجموع للنووي : ٣٣٢ / ٧

وتلخيص الحبير : ٢٨٣ / ٢ .

(٦) رواه عبد الرزاق في مصنفه ، ومالك .

انظر : مصنف عبد الرزاق : ٤ / ١١ ، والمسوى شرح الموطأ : ٣٥٣ / ١ .

طعام ، وليأخذن بقبضة جرادات^(١) وهذا صحيح ، الجراد من صيد البر حرام على المحرم ، وهو مضمون بالجزاء^(٢) ، وقالت طائفة : هو من صيد البحر^(٣) من نتن خوت ولا جزاء فيه ، وه قال^(٤) من الصحابة : أبوسعيد الخدرى ، ومن التابعين : عمرو ابن الزبير ، ومن الفقهاء : داود بن علي الظاهري استدلالاً برواية أبي المهزم^(٥) عن أبي هريرة قال : كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في حج أو عمرة فلقينا رجلاً من جراد ، فجعلنا نقتله بسيطانا وعصينا ، فأسقط / في أيدينا وقتلنا ما ضنعنا ونحن محرمون ؟ فقالنا لا / رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : لا بأس بصيد البحر^(٥) فلما جعلنا

(١) أخرجه البيهقي والشافعي وعبد الرزاق ، وصححه النووي والالبانى .

انظر : سنن البيهقي : ٢٠٦/٥ ، وترتيب سند الشافعي : ٣٢٦/١ ، ومصنف عبد الرزاق : ٤١٠/٤ ، والمجموع للنووي : ٣٣٢/٧ ، وأروا الغليل للالبانى ٢٢١/٤ .

(٢) انظر : حياة الحيوان للدمي : ١٨٦/١ .

(٣) انظر : المغنى لابن قدامة : ٤٤١/٣ ، وحلية العلماء في مذاهب الفقهاء :

٢٧٣/٣ ، والمجموع للنووي : ٣٣١/٧ ، وعمدة القارى : ١٠٠/١٦٤ .

(٤) أبى المهزم التميمي البصرى :

يزيد بن سفيان ، وقيل : عبد الرحمن بن سفيان ، روى عن أبى هريرة روى عنه حبيب المعلم ، وحرب بن شرح وشعبة بن الحجاج وغيرهم ، قال عنه ابن معين ، ضعيف ، وقال مرة : لا شيء ، وقال عنه أبو زرعة ليس بالقوى ، وقال النسائى متروك الحديث روى له أبو داود والترمذى وابن ماجه .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال : ٦٥١/٣ ، وطبقات ابن سعد : ٢٣٨/٧ ، وتهذيب التهذيب : ٢٤٩/١٢ .

(٥) أخرجه الترمذى وأبو داود وابن ماجه والبيهقى وأحمد ، قال الترمذى : حديث غريب

لا نعرفه الا من حديث أبى المهزم ، وقال الالبانى : هذا الحديث ضعيف جداً وقال أبو داود : أبو المهزم ضعيف ، والحديث وآخر مثله جميعاً وهم .

قوله (رجلا) يعنى الجراد الكثير وفي رواية أبو داود قال (حرما) يعنى الجماعة

انظر : سنن أبو داود : ١٧١/٢ ، وسنن الترمذى : ٢٠٧/٣ ، وسنن ابن ماجه

١٠٧٤/٢ ، وسنن البيهقى : ٢٠٧/٥ ، وسند أحمد : ٣٠٦/٢ ، ٣٦٤ ، ٣٧٤ =

[النبي صلى الله عليه وسلم ^(١)] من ^(٢) صيد البحر ، علم أنه لاجزاء فيه ، كما لاجزاء في صيد البحر ؛ ولأن الجراد كصيد البحر في أنه يؤكل ميتا ، فوجب أن يكون كصيد البحر في أنه غير مضمون بالجزاء ، والدلالة عليهم رواية أبي أمامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " أن مريم بنت عمران سألت ربها أن يطعمها لحما لادم فيه ، فأطعمها الجراد ، فقالت : اللهم اعشه بغير رضاع ، وتابع بينه بغير شياخ " ^(٣) ، قال ابن قتيبة : الشياخ ^(٤) : دعا الراعي أى تابع بينه في الطيران ^(٥) ، لأنه يتبع بعضه بعضا ، ويأتلف من غير أن يشايخ كما تشايخ الغنم ، وهذا الحديث يدل على أنه من صيد البر من وجهين :

أحدهما : أنها سألت ربها أن يطعمها لحماً لادم فيه ، وقد علمت أن صيد البر لحم لادم فيه سوى الجراد .

والثاني : قول مريم : " اللهم اعشه بغير رضاع ، وتابع بينه بغير شياخ فدعت ربها أن يخصها بذلك بعد أن لم يكن مخصوصاً به .

فعلم أنه كان قبل دعوتها يعيش يرضاع ، ولا يجتمع بغير شياخ . وذلك من شأن صيد البر ؛ ولأن صيد البحر ما كان عيشه في البحر وعيشة الجراد في البر ، وموته في البحر ،

= وأرواء الغليل للالباني : ٢١٩/٤ - ٢٢٠ ، والنقري : ص ٢٣٠ .

(١) في (أ) لم تذكر .

(٢) في (ب ، د) ساقطه .

(٣) أخرجه البيهقي والطبراني في الكبير . قال في مجمع الزوائد : وفيه بقية (ابن الوليد أبو محمد الكلاعي) وهو ثقة لكنه مدلس ، وفي أسناده أيضا يزيد القيني لم أعرفه وبقية رجاله ثقات .

انظر : سنن البيهقي - كتاب الصيد والذبائح - ٢٥٨/٩ ، ومجمع الزوائد -

- كتاب الصيد - باب ماجاء في الجراد - ٣٩/٤ ، والكشاف للذهبي : ١٠٦/١ .

(٤) جاء في سنن البيهقي بعد ذكر هذا الحديث ، الشياخ : الصوت .

انظر : سنن البيهقي - كتاب الصيد والذبائح - ٢٥٨/٩ ، والصباح المنير : ٣٥٣/١ .

(٥) انظر : النهاية لابن الاثير : ٥٢٠/٣ .

فعلم أنه من صيد البردون البحر ، وإذا كان هكذا وجب فيه الجزاء ، لقوله تعالى (لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمداً فجزاءٌ مثل ما قتل من النعم) وروى يوسف ابن ماهك ^(١) ، عن عبد الله بن أبي عمار ^(٢) [. . .] ^(٣) أخبره : أنه أقبل مع معاذ بن جبل ^(٤) وكعب الاحبار في أناس محرمين ، من بيت المقدس بعمره ، حتى إذا كنا

(١) يوسف بن ماهك بن مهران الفارسي المكي :

أصله من فارس ، كان مولى الحضرميين ، وكان ينزل فيهم بمكة ، من خيار التابعين روى عن أبيه وأبي طيكة وأبي هريرة وعائشة وحكيم بن حزام وابن عمر وابن عباس وغيرهم رضي الله عنهم ، روى عنه عطاء وأيوب وحמיד الطويل وابن حنبل وأبو جريح وغيرهم ، روى له الستة وثقة غير واحد . اختلف في سنة وفاته ، ف قيل سنة (١٣٣ هـ) وقيل سنة (١٠٣ هـ) وقيل سنة (١٠٠ هـ) والله أعلم .

انظر ترجمته في : مشاهير علماء الانصار : ص ٨٦ ، والكاشف للذهبي : ٢٦٢ / ٣ ، وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال : ص ٤٣٩ .

(٢) عبد الله بن أبي عمار .

روى عن عبد الله بن بابيه في قصر الصلاة ، وعنه ابن جريح .

قال الذهبي : صوابه : عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمار القرشي المكي المشهور بالقس لعبادته وشغفه باسلامه ، شايح مع عفة .

وقال الخزرجي في " خلاصة تذهيب تهذيب الكمال "

عبد الله بن أبي عمار ، المحفوظ : عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمار القرشي القس لعبادته ، عن أبي هريرة وابن عمر وعنه عكرمة بن خالد وعمرو بن دينار وثقة النسائي .

انظر : الكاشف للذهبي : ٩٩ / ٢ ، ١٥٢ ، وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال : ص ٢٠٦ ، ٢٢٦ .

(٣) في (ب ، ج) زيادة ما بين المعقوفين : [أنه] .

(٤) معاذ بن جبل بن عمرو الخزرجي الانصاري : (١٦ ق هـ - ١٨ هـ)

أبو عبد الرحمن ، صحابي جليل ، أسلم رضي الله عنه وهو ابن ثمان عشرة سنة ، شهد بدرًا والمشاهد كلها ، كان ممن جمع القرآن ، قال عنه النبي صلى الله عليه وسلم : يأتي معاذ يوم القيامة أمام العلماء . اهـ . كان رضي الله عنه من أجمل الرجال ، سمحاً من خيرة شباب قومه ، ومن أفضلهم حلياً وسخياً وحياءاً ، =

ببعض الطريق ، وكعب على نار يصطلى مرت به رجلٌ من جرّاد ، فأخذ جرّادتين فقتلهما
ونسى احرامه ، ثم ذكر احرامه ، فألقاهما ، فلما قدما المدينة قص كعب قصة الجرّادتين
[على عمر فقال ^(١) / ما جعلت في نفسك ، قال : درهمين ، قال : بخ ؛ درهمان خير من ٢٢٦ / ل]
مائة جرّاد ^(٢) ، فدل حديث كعب على جواز الاحرام قبل الميقات ، وان قاتل الصيد
ناسياً ، كالعماد ، وان الجرّاد من صيد البر ، وانه مضمون بالجزاء ، وان فيه قيمته ،
ولانه صيد مأكول يأوى البر ، فوجب ان يكون مضموناً بالجزاء كسائر الصيد ، فأما
استدلالهم بالخبر ، فضعيف ؛ لأن أبا المهزم مجهول ^(٣) ، وأما جواز أكلها بعد الموت
فلا يمنع ، من اختلاف حكمها في الحياة .

= كان رضى الله عنه لا يسأل الله عز وجل شيئاً الا اعطاه اياه ، قال عنه عمر بن
الخطاب رضى الله عنه : عجزت النساء أن يلدن مثل معاذ ، ولولا معاذ لهلك
عمر . . . الى غير ذلك مما جاء في مناقبه توفي رضى الله عنه في طاعون عمّاس سنة
(١٨ هـ) في الشام وعاش أربعاً وثلاثين سنة . رضى الله تعالى عنه وعن جميع
الصحابة وعن جميع التابعين لهم باحسان .
انظر ترجمته في : الاصابة : ٣ / ٣٢٧ ، والاستيعاب - هامش الاصابة : ٣ / ٣٣٥ ،
وترتيب مسند الشافعى : ٢ / ٢٣٥ .

(١) فى (أ) قال عمر .

(٢) رواه الشافعى والبيهقى وصححه النووى وابن حجر ، وقد سبق مختصر فى ص / ١٢٠١ .

(٣) سبق ترجمته فى ص / ١٢٠٢ .

" فصل (١٧٧ ب)

قال الشافعي في الأم : ^(١) وإذا كان المحرم على بعييره ، أو يقوده ، أو يسوقه ، غرم ما أصابه بعييره من الجراد ، وإن كان بعييره متفلتا ، لم يغرم ما أصاب بعييره منه . وإنما كان كذلك ، لأنه إذا كان معه أو عليه نسبت إليه أفعاله ، وإذا فلت منه لم تنسب إليه أفعاله ، فلم يكن الجراد في طريقه مفترشاً لا يجد سلكاً إلا عليه ، فوطأه بقدمه ، أو سار عليه ببعيره فقد علق الشافعي القول فيه ، فخرجه أصحابنا على قولين :

أحدهما : لا جزاء عليه ، لأنه مضطر إلى قتله فلم يضمنه كالصيد / إذا صال عليه . ج ٢٧٧ / م
والقول الثاني : عليه الجزاء ، لأنه وإن اضطر إليه فهو لمعنى فيه لا في الجراد ، فصار كاضطراره إلى قتل الصيد لأكله .

= انظر : كتاب الام - الجنادب والكدم - ٢٠٠ / ٢ ، وترتيب القاموس المحيط -

٢٦ / ٤ ، ولسان العرب - كدم - ٥١٠ / ١٢ .

(١) انظر : كتاب الام - باب الجراد - ١٩٩ / ٢ .

(۱۷۸) "سأله"

قال الشافعى : وما كان من بيض طير يؤكل ، ففى [كل ^(١)] بيضة ، قيمتها ، وان كان فيها فرخ ، [ففيها ^(٢)] قيمتها فى الموضع الذى أصابها فيه .

اعلم ان البيض ضربان : مأكول ، وغير مأكول ، فقير المأكول لاشئ فيه كبيض الرخم ^(٣) والغراب والنسر والباز ، وأما المأكول فهو [بيض كل ^(٤)] صيد يمنع منه الحرام ، والأحرام ، ويضمن بالجزاء .

وقال [أبوإبراهيم] ^(٥) المزني ، وداوود بن علي ^(٦) : البيض غير مضمون بالجزء .
والدلالة عليه : قوله تعالى (ليلونكم الله بشئ من الصيد تناله أيديكم ورماحكم) ^(٧)
قال مجاهد في قوله (تناله أيديكم) البيض وروى أبو الزناد ^(٨) عن الأعرج عن أبي هريرة

- (١) في (أ، ب، ج، د) ساقطه. انظر : كتاب الام - مختصر المزني - ص ٢٢ .
- (٢) في (مختصر المزني) فقيمتها . " " " " " " " "
- (٣) الرخمة : بالتحريك طائر أبقع ، يشبه النسر في الخلقه ، وكنيتها : أم جعمران
وام رسالة ، وأم عجيبة ، وأم قيس ، وام كبير ، ويقال لها : الانوق والجمع :
رخم ، والهاء فيها للجنس ، ومن طبع هذا الطائر أنه لا يرض من الجبال
الا بالموحش منها ، ولا من الأماكن الا بأسحقها ، وأبعد ها من أماكن أعدائه ،
ولا من الهضاب الا بصخورها ، ولذلك تضرب العرب الشل بالامتناع ببيضه ، فيقولون :
أعز من بيض الانوق ، والانش منه لا تمكن من نفسها غير ذكرها ، وتبيض ببيضة
واحدة ، وربما أتأت ، وهي من لثام الطير وهي ثلاثة : البوم والغراب والرخمة .
- انظر : حياة الحيوان للدسيدي : ١/ ٣٦٨ .
- (٤) في (ج) ساقطه .
- (٥) في (أ) ساقطه ، وفي (ب) ابراهيم .
- (٦) انظر : حلية العلماء - ٣/ ٢٥٥ ، والمجموع للنووي : ٧/ ٣١٨ ، والمحلى لابن
حزم : ٢/ ٢٣٣ .
- (٧) سورة المائدة : ٥/ ٩٤ .
- (٨) عبد الله بن ذكوان القرشي : (٦٤ - ١٣٠ هـ)
تابعي معروف بابي الزناد ، وهو أبو عبد الرحمن ، أحد علماء المدينة ، ولأه عمر
ابن عبد العزيز رحمه الله على خراج العراق ، روى عن أنس والاعرج وسعيد بن

" أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في بيض النعامة يصيبها المحرم قيمتها^(١) ، ولأنه
اجماع الصحابة روى عن " عمر ، وعلى ، وابن عباس ، وابن سمعون ، وأبي موسى :
أنهم أوجبوا في بيض الصيد الجزاء^(٢) " وان اختلفوا في كيفية الجزاء ، ولأن كل بائض
كان مضمونا بالاتلاف ، فبيضه مضمون بالاتلاف ، كالبيض المملوك طرداً ، وكبيض الحوت
عكساً ؛ ولأن المزنى قد وافقنا في ضمان ريش الطائر اذا نتف عنه ، لأنه شيء منه ، فضمن
بيضه أولى منه ؛ لأن الريش لا يكون منه صيد ، والبيض قد يكون منه صيد .

= السيب وعدة ، وروى عنه ابنه عبد الرحمن وأبي القاسم ، والسفيانان وغيرهم مات
رحمه الله فجأة في مقتله ، اتفقوا على توثيقه وكثرة علمه وحفظه وفضله وتفنته في
العلوم ، والاحتجاج به .

انظر ترجمته في : الضعفاء للعقيلي - ل ٢٠٣ ، والكاشف للذهبي : ٨٤ / ٢ ،
وتهذيب الاسماء واللغات : ٢٣٣ / ٢ ، والضعفاء لابن الجوزي - ل ١٣٣ .
(١) أخرجه البيهقي ثم قال : الا أنه مختلف فيه .

وقد سبقت الاشارة اليه في " ص ١١٠٩ " من هذه الرسالة .

(٢) انظر : المغنى لابن قدامة : ٤٤٦ / ٣ ، والمحلى لابن حزم : ٢٣٣ / ٧ - ٢٣٤
وكتاب الام - باب بيض النعامة يصيبه المحرم : ١٩١ / ٢ ، والمصنف لعبد الرزاق

(١٧٨ / ١) " فصل "

فإذا ثبت أن بيض الصيد مضمون بالجزء فالبيض على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون بيضاً صحيحاً لا فرخ فيه ، فعليه قيمته .

وحكى عن علي بن أبي طالب : " أن من أ تلف بيضاً ، فعليه أن يلقح فحله على نوق بمعدد

البيض ، فما نتجت من شيء تصدق به " (١)

وقال مالك : " في البيض عشر قيمة أمه ، كالجنين الذي يجب فيه عشر قيمة أمه .

ودليلنا : حديث أبي هريرة / أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في بيض النعام — ٢٢٢ / ل س

يصيبها المحرم قيمتها " (٢) فإذا ثبت أن عليه قيمته ، فالقيمة معتبرة باجتهاد فقيهيهم ،

وكذا ، قيمة ماله مثل له من الصيد كله ، يجب أن يحكم بها فقيهان عدلان ، كما يحكمان

بالمثل من الجزء لقوله تعالى (يحكم به ذوا عدل منكم) ، وهل تعتبر قيمة البيض فسي

موضع اتلافه أو بمكة ؟ على ماضي من القولين ، فإذا حكما بالقيمة كان من وجبت عليه ،

مخيراً بين اخراج القيمة دراهم [يصرفها] (٤) في ساكنين الحرم ، وبين أن يشتري

بالقيمة طعاماً يتصدق به عليهم ، وبين أن يصوم عن كل مد يوماً ، كما كان مخيراً فسي

جزء ماله مثل من النعم .

(١) رواه عبد الرزاق وابن حزم في المحلى . من حديث عكرمة عن ابن عباس قال " قضى

على في بيض النعام يصيبه المحرم ، ترسل الفحل على ابلك فإذا تبين لقاحها ،

سميت عدد ما أصبت من البيض ، فقلت هذا هدى ، ثم ليس عليك ضمان ما فسد ،

قال ابن عباس ، فعجب معاوية ، من قضاء على ، قال ابن عباس ، وهل يعجب

معاوية من عجب ما هو الا ما بيع به البيض في السوق ، يتصدق به " وهذا لفظ

حديث عبد الرزاق في مصنفه .

انظر : مصنف عبد الرزاق : ٤٢٢ / ٤ - ٤٢٣ ، والمحلى لابن حزم : ٢٣٤ / ٧ .

(٢) انظر : كتاب الكافي لابن عبد البر القرطبي : ٣٩٤ / ١ ، واسهل المدارك : ٤٩٣ / ١ .

(٣) سبق تخريجه ص / ١١٠٩ .

(٤) في (ب) فيصرفها .

(١٢٨ / ب) " فصل "

والقسم الثاني : أن يكون البيض فاسداً ، فان كان ما لا قيمة لقشره ، فلا شيء فيه ،
وان كان ما لقشره قيمة كبعض النعام ، فعليه قيمة قشره ، فان قيل : لو أتلف المحرم
صيداً لم يلزمه قيمة جلده ، فهلا كان البيض الفاسد ، أيضاً لا يلزمه قيمة قشره ؟
قيل : لأن جلد الميتة لا قيمة له ، لأنه ميتة ، وقشر البيض له قيمة .

أو ربع^(١) أو كتع^(٢).

والقسم الثاني : أن يكون فرخ حماة ففيه وجهان :

أحدهما : فيه شاة ، كما يجب في أمه .

والوجه الثاني : فيه ولد شاة صغير راضع أو فطيم ، يكون قدر بدنه من الشاة قدر

بدن الفرخ من أمه ، وهذان الوجهان مبنيان على اختلاف أصحابنا في الشاة الواجبة في

الحماة ، هل وجبت توقيفاً ، أو من [^(٣) طريق الشبه والمثالة .

والقسم الثالث : أن يكون فرخ مادون الحماة ، كفرخ العصفور والقنبر ، ففيه قيمته ،

كما يجب في أمه قيمتها .

والقسم الرابع : أن يكون فرخ ما فوق الحماة ، كفرخ القبج والقطاء ، فهو معتبر بأمه ،

فإن قلنا : إن ما فوق الحمام فيه قيمته ، ففي فرخه أيضاً قيمته ، وإن قلنا إن فيه شاة كان

كفرخ الحمام ، فيكون على وجهين :

أحدهما : فيه شاة .

والثاني : ولد شاة صغير .

(١) الربع : الفصيل (الذي انفصل عن أمه من الرضاع) ، ينتج في الربيع وهو أول

النتاج ، والجمع ، رباع أو أرباع . مثل رطب ورطاب وارطاب ، وسى ربع ؛ لأنه

إذا مشى ارتبع وربع أى وسع خطوه وعدا .

انظر : المصباح المنير : ٢٣٢ / ٢ ، ولسان العرب : ١٥٠ / ٨ .

(٢) كتع : مأخوذ من قولهم أتى عليه حول (كتيع) أى تام .

انظر : النهاية لابن الأثير : ١٤٩ / ٤ ، ولسان العرب - كتع - ٣٠٥ / ٨ ، ومختار

الصحاح : ص ٥٦٣ .

(٣) في (ب) ساقطه .

(١٢٨ / د) " فصل "

قال الشافعي : ولو أخذ بيض حمام فجعله تحت دجاج ، فان خرج وطار فقد أساء ، ولا شيء عليه ، وان أفسده فهو ضامن ، لأنه فسد بفعله ، وان أخذ بيض دجاج ، فجعله تحت حمام [فدعر]^(١) عن بيضه ، فهو ضامن لما فسد من بيضه ، لأنه فسد بجنايته ، وان احتضن جميعه لكن ضاق عن أن يد فيه ، فهو ضامن لما فسد من بيضه .

فلو رأى على فراشه بيض حمام ، فأزاله عنه ففسد بإزالته ، فقد علق الشافعي القول فيه ، فخرجه أصحابنا على قولين :^(٢)

أحدهما : عليه ضمانه ، لأنه فسد بفعله .

والثاني : لا ضمان عليه .

فأما بيض الحوت فهو مأكول ، ولا جزاء فيه اعتباراً بأصله وما يرضه

(١) في (أ) فدفعه .

(٢) انظر : كتاب الام - باب العلل فيما أخذ من الصيد لغير قتله - ١٩٩/٢ - ٢٠٠

(١٧٩) " سألته "

قال الشافعي : ولا يأكلها / محرم ، لأنها [من الصيد ، وقد يكون فيها صيد ^(١)] . ٢٧٨ / ل س
أما بيض الحرم ، فلا يجوز أن يؤكل بحال ، فلو كسره انسان ، فضمنه لم يجز له ، ولا لغيره
أن يأكله قولاً واحداً .

فأما بيض الحل ، فحرام على المحرم ، حلال للمحل ، فلو أفسد المحرم بيضاً في الحل لم
يجز أن يأكله ، ولا أحد من المحرمين ؛ [لأنهم ^(٢)] مثله في تحريمه عليهم ، فأما
المحلون فيجوز لهم أن يأكلوه ، وإن أفسده محرم ، وجهل بعض متأخري أصحابنا ، فخرج
جواز أكل الحلال على قولين كالصيد ، وهذا قول قبيح ؛ لأن البيض لا يفتقر إلى ذكاة ،
فيكون فعل المحرم فيه غير ذكاة ، وكذلك الجراد [لو ^(٣)] قتله محرم في الحل ، جاز
أن يأكله المحل ، لأنه يؤكل ميتاً ، فلم يكن قتل المحرم له بأكثر من موته
فإن قيل ؛ فما الفرق بين بيض الحرم ، لا يجوز أكله إذا أفسده مفسد بحال ، وبين
بيض الحل إذا أفسده المحرم حيث جاز أن يأكله المحل .
قيل : لأن حرمة الحرم لم تنزل عنه بكسره ، وحرمة الاحرام غير موجودة في المحل ،
فزالته عنه بكسره .

(١) في (أ) قد يكون منها صيد ، وفي (ب ، ج ، د) قد تكون من الصيد . وما أثبتته
هو ما جاء في " مختصر المزني " .

انظر : كتاب الام - مختصر المزني - باب جزاء الطائر - ص ٧٣ .

(٢) في (أ) لأنه .

(٣) في (د) ولو .

(١٨٠) "سألة"

قال الشافعي : وان نتف طيراً فعليه بقدر ما نقص النتف ، فان تلف بعد ، فلا احتياط أن يفديه ، والقياس أن لا شيء عليه إذا كان متنعاً . . . الفصل .

وهذا كما قال : إذا نتف ريش طائر من الصيد المضمون في الحرم أو في الأحرام ، لم يخل حاله من أحد أمرين :

أما أن يكون على امتناعه بعد النتف ، [أو] ^(١) يصير متنعاً بعد النتف ، فان كان متنعاً فالكلام فيه يتعلق بفصلين :

أحدهما : ضمان نقصه بالنتف .

والثاني : ضمان نفسه بالنتف .

فأما ضمان نقصه بالنتف ، فلا يخلو حاله من ثلاثة أقسام :

أحدها : أن لا يستخلف ما نتف من ريشه ، فعليه ضمان مانقص منه ، وهو أن يقوّمه

قبل نتف ريشه ، فإذا قيل : عشرة دراهم قوّمه بعد نتف ريشه ، فإذا قيل : تسعة ،

علم أن ما بين القيمتين عشر القيمة ، فينظر في الطائر المنتوف ، فان كان ما يجب فيه

/شاة فعليه عشر ثمن شاة على مذهب الشافعي ، وعشر شاة على مذهب المزني ، وان كان مما ٢٧٩ / ل

تجب قيمته ، فعليه ضمان مانقص من قيمته ، وهو درهم واحد .

والقسم الثاني : أن يستخلف ما نتف من ريشه ، ويعود كما كان قبل نتفه ، ففيه وجهان :

أحدهما : لا شيء عليه لعوده إلى ما كان عليه .

والثاني : عليه ضمان مانقص بالنتف قبل حدوث ما استخلف ، لأن الريش المضمون

بالنتف غير الريش الذي استخلف ، وهذا الوجهان : مخرجان من اختلاف قولي الشافعي

فيمن جنى على سنه فانقلعت ، فأخذ ديتها ، ثم ثبتت وعادت ، هل يسترجع [منه] ^(٢) ما

أخذ من الدية أم لا ؟

(١) في (أ ، ب ، د) أن .

(٢) في (ب) ما قطه .

والقسم الثالث : أن يمتنع الطائر ولا يعلم ، هل استخلف ريشه ، أو لم يستخلف فعليه ضمان نقصه ، وجهاً واحداً ؛ لأن الأصل أنه باق على حاله .

وأما ضمان نفسه ان تلف ، فلا يخلو حاله من ثلاثة أقسام :

أحدها : ان تتلف من ذلك النتف ، وهو أن يمتنع بعد النتف ويطير متعاملاً لنفسه ، ثم يسقط من شدة الألم فيموت ، فعليه ضمان نفسه ، ويسقط ضمان نقصه ، فإن كان ما يجب فيه شاة ، فعليه شاة ، وإن كان ما يجب فيه قيمته ، فعليه قيمته قبل النتف .

والقسم الثاني : أن يموت من غير ذلك النتف ، أما حتف أنفه أو من حادث غيره ، فليس عليه ضمان نفسه ، لكن عليه ضمان نقصه .

والقسم الثالث : أن لا يعلم ، هل مات من ذلك النتف أو من غيره ، فلا احتياط أن يفديه كله ، ويضمن نفسه لجواز أن يكون موته من نتفه ، ولا يلزمه أن يضمن إلا قدر نقصه ، لأن ظاهر موته بعد امتناعه أنه من حادث غيره .

(١/١٨٠) " فصل "

وان صار الطائر بالنتف غير متمتع، فعليه أن يسكه ويطعمه ويسقيه، لينظر ما يؤول اليه

حاله ، فإذا فعل ذلك، لم يخل حاله من أحد أمرين :

أما أن يعيش أو يموت ، فان عاش فعلى ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يعيش غير متمتع ، ويصير مطروحاً ، كالزمن ، فعليه ضمان نفسه ، ٢٧٩/لس
وفداء جميعه ؛ لأن الصيد بامتناعه ؛ فإذا صار بجنايته غير متمتع ، فقد ألتفه .

والقسم الثاني : أن يعيش مستنعاً، ويعود الى ما كان عليه قبل النتف، ففيه وجهان على

ما مضى :

أحدها : لا شيء عليه لعدم نقصه .

والثاني : عليه ضمان ما بين قيمته عافياً مستنعاً، ومتوقفاً غير متمتع .

والقسم الثالث : أن يعيش ويغيب ، ولا يعلم ، هل امتنع أو لم يتمتع ؟ إلا أن

[جنايته ^(١) معلومة ، فعليه ضمان نفسه ؛ لأن الأصل أنه غير متمتع حتى يعلم امتناعه ؛ وفي غير المتمتع قيمته] وان مات فعلى ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يموت بالنتف ، فعليه ضمان قيمته ^(٢) أو فداء مثله ، لأن موته فسى

جنايته .

والقسم الثاني : [أن ^(٣) يموت بسبب حادث غير النتف ، فهذا على ضربين :

أحدهما : أن يكون السبب الحادث ما لا يتعلق به ضمان الصيد لو انفرد، مثل

أن يفترسه سبع أو يقتله محلّ ، فيكون على الجاني الاول أن يفديه كاملاً ؛ لأنه قد كان له ضامناً .

والضرب الثاني : أن يكون السبب الحادث ما يتعلق به [ضمان الصيد ^(٤) ، لو انفرد

(١) فى (أ) حياته .

(٢) فى (أ) ساقطه . (٣) فى (ب) أنه .

(٤) فى (أ) ضمانه ان الصيد .

مثل : أن يقتله محرم ، أو يقتله محلّ ، والصيد في الحرم ، 7 وهذا على ضربين :-
أحدهما : أن تكون جناية الاول بالنتف قد استقرت فيه ، ويرى غير مستنع (١) ، فإذا
كان كذلك وجب على الاول أن يفديه ، كاملاً ، لأنه قد كفه عن الامتناع ، ووجب على
الثاني أن يفديه كاملاً ، لأنه قتل صيداً حياً ؛ فإن كان ما يضمن بشاة ، كان على
الاول شاة كاملة ، وعلى الثاني شاة كاملة .

وان كان ما يضمن بالقيمة ، فعلى الاول قيمته ، وهو صيد مستنع وعلى الثاني قيمته ،
وهو صيد غير مستنع .

والضرب الثاني : أن تكون جناية الاول بالنتف لم تستقر ولا برأ منها ، فهذا على
ضربين :

أحدهما : أن يكون الثاني قاتلاً للصيد بالتوجيه ، وهو أن يذبحه أو يشق بطنه
فإذا كان كذلك وجب على الاول ما بين قيمته عافياً ومتوقفاً ؛ لأنه بالنتف جارح /، ووجب ٢٨٠ / ل م
على الثاني أن يفديه كاملاً ، لأنه بالتوجيه قاتل .

والضرب الثاني : أن يكون الثاني جارحاً له من غير توجيه ، فإذا كان كذلك فقد
استويا ، فيكونا قاتلين ، وتكون الغدية عليهما نصفين ؛ فهذا حكم القسم الثاني .

والقسم الثالث : أن يموت بعد أن يخيب عن العين غير مستنع ، ولا يعلم هل مات
بما تقدم من الجناية أو بسبب حادث غير الجناية فعليه أن يفديه كاملاً لأمرين :

أحدهما : أن حدوث سبب بعد الاول مظنون ، فلم يجز أن يسقط به حكم اليقين .

والثاني : أن الاول قد ضمن جميع قيمته ، فلم يسقط ما ضمنه شيء بالشك
قال الشافعي (٢) : ومن رمى طيراً فجرحه جرحاً لا يحتنع معه ، أو كسره كسراً لا يحتنع
[معه] (٣) : فالجواب فيه كالجواب في نتف ريش الطائر سواء لا يخالفه .

(١) في (أ) ساقطه .

(٢) انظر : كتاب الام - نتف ريش الطائر - ٢ / ٢٠٠ .

(٣) في (أ ، ب ، ج) منه .

(١٨٠ / ب) " فصل "

إذا أخذ حمانة ليدفع عنها ما يضرها ، أو ليفعل بها ما ينفعها ، مثل أن يخلص ما في رجلها ، أو يخلصها من قى هراوسيع ، أو شق جدار ولجت فيه ، أو أصابتهما لدغة ، فسقاها ترياقا ، أو عالجها بدوا ، فماتت في هذه الاحوال كلها ، فقد علق الشافعي ^(١) القول فيه فخرجه أصحابنا على قولين :

أحدهما : يضمنها باليد .

والثاني : لا ضمان عليه ، لأنه لم [يكن منه] ^(٢) جناية ، وهو ظاهر كلامه .

(١) انظر : كتاب الام - باب العلل فيما أخذ من الصيد لغير قتله - ١٩٩ / ٢ .

(٢) في (ب) تلزمه .

" فصل " (١٨٠ / ج)

فان وقعت حمامة على فراشه فأزالها عنه فتلفت ، أو أخذتها حية فماتت " كما فعل
 عمر " فالغدية على القولين الماضيين ^(١) أظهرهما هاهنا : وجوبها عليه ، فلو أغلق
 يابه في الحرم ، وكان فيه حمامة ، تحتها بيض ، فعاد ، وقد ماتت الحمامة عطشاً
 وفسد البيض ؛ فان كان عالماً بها ، فعليه أن يفدى الحمامة والبيض ، وان كان غير عالم
 بها ، فعلى القولين :

أحدهما : يضمنها ويبيضاها .

والثاني : لا ضمان عليه . والله أعلم .

(١) انظر : كتاب الام - باب العلل فيما أخذ من الصيد لغير قتله - ١٩٩ / ٢ .

« ١٩ »

« التاسع عشر »

باب

ما لم يحرق قتلته .

"باب ما للمحرم قتلـــــــــــــــــه"

قال الشافعي : وللمحرم أن يقتل الحية ، والعقرب / والفأرة [والحدأة ^(١)] ، والغراب ، ٢٨٠ ل /
والكلب العقور ، وما أشبه الكلب العقور مثل : السبع ، والفهد ، والنمر ، والذئب
صغار ذلك وكباره سواء إلى آخر الباب .

قد ذكرنا أن وحش الحيوان ضريان : مأكول وغير مأكول ، فالمأكول قد مضى حكمه في
[تحريم] ^(٢) قتله ، ووجوب جزائه ، وغير المأكول على ثلاثة أضرب :
ضرب لا جزاء في قتله أجمعاً ، وذلك : الهوام وحشرات الأرض ، فالهوام : كالحية
والعقرب والزنبور .

والحشرات : كالذود ، والخنافس ، والجعلان ^(٣) .

(١) في (جميع النسخ) ساقطه ، وانظر : كتاب الام - مختصر المزني - باب ما يحل
للمحرم قتله - ص ٧٢ .
(٢) في (١) ساقطه .

(٣) الجعلان : بكسر الجيم والعين ساكنة جمع جعل ، كصرد ورطب ، ويسمونه الناس
أبا جعمران ، لأنه يجمع الجعر اليابس (النجوى) ويدخره في بيته ، وهو دويبة معروفة
تسمى الزعفران ، تعض البهائم في فروجها ، فتهرب ، وهو أكبر من الخنفساء ، شديد
السواد ، في بطنه لون أحمر ، للذكر قرنان ، يوجد كثيراً في مراح البقر ، والجواميس
ومواضع الروث ، ويتولد غالباً من أخشاء البقر . . . إلى أخسر ما جاء من عجيب أمور
هذه الدويبة في (كتاب الحيوان للدميري) .

روى البزار في سننه عن حذيفة رضي الله عنه قال : " قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم كلكم بنو آدم ، وآدم من تراب لينتهي قوم يفخرون بأبائهم أو ليكونن أهون
على الله من الجعلان " وفي روايه عند أبي داود والترمذي وحسنه من حديث أبي هريرة
مرفوعاً " ليدعن رجال فخرهم بأقوام ، ما هم إلا فحم من فحم جهنم ، أو ليكونن على
الله ، أهون من الجعل الذي يدفع بأنفه التتن " وفي رواية " أهون على الله من
الجعل يدفع الخراف بأنفه " .

وضرب فيه الجزاء* ، وهو المتولد بين مأكول وغير مأكول ، كالسبع^(١) وهو المتولد بين الضبع والذئب ، والمجشم^(٢) وهو المتولد بين الحبارى والغراب ، وكالمتولد بين حمار وحشى [وحمار]^(٣) أهلى ، فهذا غير مأكول تغليياً لحكم الحظر ، وفيه الجزاء* تغليياً لحكم الجزاء* .

= انظر : حياة الحيوان للدمي : (١ / ١٩٥ - ١٩٦ ، وجمع الفوائد - الكبير والرياء والكبار - ٢ / ٢٨١ .

(١) السبع : بكسر السين واسكان الميم ، وبالعين المهملة ، فى آخره ، ولد الذئب من الضبع وهو سبع مركب ، فيه شدة الضبع وقوتها ، وجراءة الذئب وخفته ، ويزعمون أنه كالحية ، لا يعرف العلل ولا يموت حتف أنفه ، وأنه أسرع عدواً من الريح ، وقيل السبع الازل : الذئب الارسح وهو القليل لحم الفخذين ، وكل ذئب أرسح ، فان هذه الصفة ، لازمة له ، كما يقال للضبع : العرجاء* . اهـ .

انظر : كتاب حياة الحيوان للدمي : ٢ / ٢٧ .

(٢) المجشم : المحبوسة ، وفى الحديث : " أنه نهى عن الصورة والمجشم " وهى كل حيوان ينصب ويرمى ليقتل ، الا أنها تكثر فى الطير والارانب واشباه ذلك ما يجشم فى الارض : أى يلزمها ويلتصق بها ، وجشم الطائر جثوماً ، وهو بمنزلة البشروك للابل .

قال الشافعى رحمه الله : ولو أن غراباً أو ذكر حداً ، أو بغاثاً (طائر ، أغبر الشكل دون الرخمة بطي الطيران ، وهو من شرار الطير) تجشم حبارى ، أو ذكر حبارى أو طائر يحل لحمه ، تجشم غراباً أو حداً أو صقراً فباضت وأفرغت ، لم يحل أكل فراخها من ذلك التجشم ، لا اختلاط المحرم بالحلال ، كما لو اختلط لبن بخمر أو ودك خنزير بسمن حيث يحرم أكله .

انظر : النهاية لابن الاثير : (١ / ٢٣٩ ، ولسان العرب - جشم - ١٢ / ٨٣ ، وحياة الحيوان للدمي : (١ / ١٣٨ ، وكتاب الام - كتاب الاطعمة - أكل لحوم الحمير الاهلية - ٢ / ٢٥١ - ٢٥٢ ، والمحلى لابن حزم - كتاب الاطعمة - ٧ / ٤٠٨ - ٤١٠ .

(٣) فى (ب) ساقطه .

وضرب مختلف فيه ، وهو سباع البهائم وجوارح الطير .

فذهب الشافعى : أن قتلها باح ولا جزاء فيها .

وقال أبو حنيفة : ^(١) الجزاء فى [قتلها] ^(٢) واجب إلا الكلب والذئب .

وقال فى السبع : ان [كانت] قيمته مثل قيمة شاة أو أقل ففيه قيمته ، وان كانت قيمته

أكثر من قيمة الشاة ، فليس عليه أكثر من قيمة شاة .

وقال مالك : ^(٤) ما كان من سباع البهائم وجوارح الطير كباراً ، فيها عدوى ، ففيه —

الجزاء ، وما كان منها صغاراً ليس فيها عدوى ، فلا جزاء فيها .

واستدلوا على إيجاب الجزاء بقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد —

وانتم حرم ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم) فأوجب الجزاء فى قتل الصيد

والسباع من جملة الصيد ، لأنهم يقولون : فلان صاد سباعاً ، كما يقولون : صاد ظبياً ،

قالوا : ولأنه جنس من الصيد الممتنع الذى لا تعم به البلوى ، فجاز أن يجب الجزاء بقتله

كالضبع .

قالوا : ولأن ما حل قتلته فى حال الإحلال جاز أن يحرم قتلته فى حال الإحرام كسائر

[الصيد] ^(٥) ، قالوا : ولأن الجزاء غير مقصود على ما يؤكل لحمه ، بل يجب فيما يؤكل — لـ

لحمه ، ولا يؤكل لحمه ، كالسمع المتولد بين الذئب والضبع ، والمتولد بين الحمير

الوحشى والحمار الأهلى .

ودليلنا : رواية الشافعى عن سفيان عن الزهرى عن سالم عن أبيه أن النبى —

(١) انظر : البناية شرح الهداية : ٢٢٣ / ٣ - ٢٥٨ ، والحجة للشيبانى : ٢٤٣ / ٢

وفتح القدير : ٨٥ / ٣ .

(٢) فى (أ ، ب) جميعها .

(٣) فى (أ) كان .

(٤) انظر : كتاب الكافى لابن عبد البر القرطبى : ٣٩٢ / ١ ، واسهل المدارك : ٤٩٤ / ١

- ٤٩٥ ، والمنتقى للباجى : ٢٦٠ / ٢ - ٢٦٣ .

(٥) فى (ب) الصيود .

صلى الله عليه وسلم قال : * خمس من الدواب لا جناح على من قتلهن في الحل والحرم ،
الغراب والحدأة والغارة والعقرب والكلب العقور ^(١) وفيه دليلان :

أحدهما : أنه نص على قتل ما يقل ضرره لينبه على جواز قتل ما يكثر ضرره ، فنص على
الغراب والحدأة لينبه على العقاب ^(٢) والرخمة ، ونص على الغارة لينبه على حشرات الارض ،
وعلى [العقرب] لينبه [على الحية وعلى الكلب العقور] ^(٣) ، لينبه على السبع والفهد
وما في معناه .

وإذا أفاد النص دليلاً وتنبهياً، كان حكم التنبيه سقطاً لدليل اللفظ ، كقوله تعالى
(ولا تقل لهما أف) ^(٥) فيه تنبيه على تحريم الضرب .

(١) أخرجه الستة الا الترمذى .

انظر : تيسير الوصول - الاحرام وما يحرم فيه - ٣٢٤ / ١ ، وجمع الفوائد - كتاب
الذبائح - ٣٦٢ / ١ .

(٢) العقاب : طائر معروف والجمع أعقاب ، والكثير عقبان ، وكنيته أبوالاشم وأبوالحجاج
وأبو حسان ، والانشى أم الحوار ، وأم الشعور وغير ذلك ، والعرب تسمى العقاب :
الكاسر ، وهو سيد الطيور ، والنسر عريقها وتسمى العقاب ايضاً عنقاء مغرب ،
لأنها تأتي من مكان بعيد ، وليس هو العنقاء الاخرى ، والعقاب انواع منها
السود الخوخيه والسفع والابيض والاشقر ، ومنها ما يأوى الجبال ، وما يأوى
الصحارى وما يأوى حول المدن ، وما يأوى الغياض ، وتبيض ثلاث بيضات فى
الغالب وتحضنها ثلاثين يوماً ، فإذا خرجت فراخه القى واحد منها ، لأنه يثقل
عليه اطعام الثلاث ، وذلك لقلّة صبرها ، والذي تلقى يعطف عليه طائر آخر
يقال له كاسر المعظام ، ويسمى المكلف فيربيه ، والعقاب من أشد الجوارح حرارة
واقواها حركة ، وهى خفيفة الجناح ، سريعة الجناح حتى أنه يقال عنها : أنها
تتغذى بالعراقى وتتغشى باليمن . والله أعلم .

انظر : حياة الحيوان للدبى : ١٢٦ / ٢ - ١٢٧ .

(٣) فى (أ) العقاب .

(٤) فى (أ) ساقطه .

(٥) سورة الاسراء : ٢٣ / ١٧ .

ودليل لفظه يقتضى جواز الضرب [مقضى ^(١)] تنبيهه على دليله .

والثانى : أنه أباح قتل الكلب العقور ، واسم الكلب يقع على السبع لغة وشرعاً
أما اللغة ^(٢) ، فلأنه مشتق من الكلب ، وهو العدوى والضراوة ، وهذا موجود فى
السبع .

وأما الشرع فما روى " أن النبى صلى الله عليه وسلم دعا على عتية بن أبى لهب ^(٣) فقال :
اللهم سلط عليه كلباً من كلابك " ^(٤) ، فأكله السبع فى طريق الشام "

(١) فى (١) فبين .

(٢) انظر : لسان العرب - كلب - ٧٢٢ / ١ .

(٣) عتية بن أبى لهب بن عبد المطلب :

كان النبى صلى الله عليه وسلم قد زوجه ابنته ، أم كلثوم رضى الله عنها قبل البعثة
ولم يدخل بها ، حتى فارقتها ، وزوج رقية رضى الله عنها أخوه عتبة بن أبى لهب ،
فطلقا هما بعزم أبيهما وأمهات عليهما حين نزلت " ثبت يد أبى لهب " ، فأما
عتية ، فدعا النبى صلى الله عليه وسلم " أن يسلط الله عليه كلباً من كلابه " ،
فأفترسه الأسد من بين أصحابه ، وهم نيام حوله ، وأما عتبة ومعتب ابنا أبى
لهب فأسلما فى فتح مكة . ولهما عقب .

انظر : السيرة النبوية لابن هشام : ٦٥٢ / ١ ، والمعارف لابن قتيبة : ص ٥٥ ،
والإصابة : ٣٠٤ / ٤ ، ٤٨٨ .

(٤) أخرجه الطبرانى فى الكبير بضعف من حديث قتادة بن دعابة قال : " — زوج
أم كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم عتية بن أبى لهب ، وكانت رقيقة
عند أخيه عتبة ، ولم يبين بها ، حتى بُعِثَ صلى الله عليه وسلم ، فلما نزلت
(ثبت يد أبى لهب) قال أبولهب لأبنيه ، رأسى من رأسكما حرام ، ان لم تطلقا
بنتى محمد ، وقالت أمهما حمالة الحطب ، طلقاهما يا ابنى ، فطلقاهما فجاء
عتية الى النبى صلى الله عليه وسلم ، فقال : كفرت بدينك وطلقت ابنتك ، ثم
سطا عليه فشق قميصه صلى الله عليه وسلم وخرج نحو الشام تاجراً ، فقال النبى
صلى الله عليه وسلم أما انى اسأل الله أن يسلط عليك كلبه ، فخرج مع تجر من
قريش ، حتى نزلوا بالزرقاء ، فأطاف بهم الأسد تلك الليلة ، فجعل عتية ، =

وروى أبو داود عن أحمد بن حنبل عن هشيم^(١) عن يزيد بن أبي زياد^(٢) عن عبد الرحمن ابن أبي نعيم^(٣) عن أبي سعيد الخدري " أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عما يحل

= يقول ويل أمي ، هذا والله أكلني كما قال محمد ، قاتلني ، أين ابن أبي كبشة ، وهو بمكة وأنا بالشام ، فأنصرف الأسد ، فناموا ، وجعلوا عتية وسطهم ، فأقبل السبع يتخطاهم حتى أخذ برأس عتية فقتله " .

انظر : جمع الفوائد - كتاب السير والمغازي : ٤٦/٢ ، والدر المنثور - سورة السد - ٦٦٦/٨ .

(١) هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي الواسطي : (١٠٤ - ١٨٣ هـ)

أبو معاوية ، من تابعي التابعين ، سمع عمرو بن دينار ، وأبا الزبير وسليمان التيمي وعاصم الاحول وخلائق لا يحصون من الاثثة وغيرهم ، روى عنه مالك والثوري وشعبة وابن المبارك ووکیع وخلائق فمهرهم لا يحصون ، واتفقوا على توثيقه وجلالته وحفظه قال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث يدلس كثيرا ، فما قال في حديثه أخبرنا فهو حجة ، وما لا فليس بشئ " .

انظر ترجمته في : تهذيب الاسماء : ١٣٨/٢ ، وطبقات ابن سعد : ٣١٣/٧ ، وطبقات المدلسين : ص ١٨ ، والتهذيب : ٥٩/١١ ، والجرح والتعديل : ١١٥/٢/٤ .

(٢) يزيد بن أبي زياد الكوفي : (٠٠٠ - ١٣٧ هـ) .

مولي بني هاشم ، عن مولا عبد الله بن الحارث بن نوفل ، وأبي جحيفة وابن أبي ليلى ، وعنه زائدة وابن ادريس وهشيم ، كان أحد علماء الكوفة المشاهير على سوء حفظه ، قال عنه الذهبي : شيعي عالم فهم صدوق رديء الحفظ لم يترك ، أخرج له مسلم مقرونا بغيره ، توفي سنة (١٣٧ هـ) وقيل (١٣٦ هـ)

انظر ترجمته في : ميزان الاعتدال : ٤٢٣/٤ ، والكاشف للذهبي : ٢٤٣/٣ ، وخلاصة تذهيب تذهيب الكمال : ص ٤٣١ .

(٣) عبد الرحمن بن أبي نعيم البجلي الكوفي :

كان عابداً زاهداً ، روى عن المغيرة بن شعبه وأبي هريرة ، وعنه ابنه الحكم ويزيد ابن أبي زياد ، قال يكير بن عامر ، وكان يمكث خمسة عشر يوماً لا يأكل ، وقال ابن فضيل بن غزوان ، كان يحرم من السنة الى السنة ويقول : لبيك لو كان رياء لا ضمحل عاش الى عام مائة ، قال ابن معين ضعيف . وذكره ابن حبان في الثقات .

انظر ترجمته في : خلاصة تذهيب تذهيب الكمال : ص ٢٢٥ - ٢٢٦ ، والكاشف للذهبي : ١٦٦/٢ ، وميزان الاعتدال : ٥٩٥/٢ .

للمحرم قتله ، فقال : الحية والعقرب ؛ والفويسقة* والحدأة، والغراب، والكلب العقور والسبع العادي^(١) ، وهذا نص في اباحة قتل السبع، ودليل على سقوط الجزاء فيه ، فان قيل : انما اباح قتله على صفة ، وهو أن يكون فيه عدوى وقتل ذلك صراح ، قيل : السباع كلها موصوفة بهذه الصفة / وان لم يوجد منها عدوى كما يوصف السيف بأنه قاطع، وان لم يوجد منه القطع ، والنار بأنها محرقه ، وان لم يوجد منها الاحراق ؛ ولأنه متولد مما لا يؤكل لحم شيء من جنسه ، فوجب أن لا يجب الجزاء في قتله كالذئب ، فان قيل : يبطل بقتل القمل ، قيل : القمل لا يجب بقتل الجزاء 7 وانما يلزمه لزالة الاذى من رأسه ، الا ترى أنه لا يلزمه الجزاء^(٢) اذا قتله على ثوبه ، وانما يلزمه اذا قتله في رأسه ، ولأن ما يوجب الجزاء من الصيد المقتول انما يوجب المثل أو القيمة الكاطمة، فلما كان قتل السبع غير موجب للمثل، ولا للقيمة الكاطمة ، علم أنه غير مضمون ، وان شئت حررت ذلك قياساً فقلت : لأن كلما لم يضمن بالمثل، ولا بكامل القيمة، لم يكن مضموناً بالجزاء ، كالذئب وأما الجواب عن الآية فمن وجهين :

* الفويسقة : يعنى الفأرة ، قيل لها ذلك ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم استيقظ لها، وقد أخذت الغتيلة لتحرق بها البيت* . انظر : سنن ابن ماجه ١٠٣٢/٢ (١) أخرجه ابوداود وابن ماجه واحمد والطحاوى والبيهقى ، وليس فيه (والسبع العادي) .

قال في مجمع الزوائد والبوصير والالبانى : اسناده ضعيف من أجل يزيد بن ابى زياد من قبل حفظه، وان أخرج له مسلم ، فانما أخرج له مقروناً بغيره ، ومضعفه فقد اختلط بآخره ، ومن طريقه أخرجه الترمذى من حديث ابى سعيد الخدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " يقتل المحرم السبع العادي ، والكلب العقور ، والفأرة ، والعقرب والحدأة ، والغراب " .

قال الترمذى : هذا حديث حسن .

انظر : سنن ابوداود : ١٧٠/٢ ، وسنن ابن ماجه : ١٠٣٢/٢ ، وشرح معانى الآثار للطحاوى : ١٦٦/٢ ، وسند أحمد : ٣/٣ ، ٧٩ ، ٣٢ ، وسنن البيهقى :

٢١٠/٥ ، ومجمع الزوائد : ٢٢٩/٣ ، وأرواء الغليل : ٢٢٦/٤ .

(٢) فى (أ) ساقطه .

أحدهما : أن اسم الصيد لا يقع على السبع ؛ لأن الصيد ما أحله الله تعالى فـسـى
البر ، [وليس السبع ما أحله الله في البر]^(١) ، فلم يكن من جملة الصيد .
والثاني : أن الصيد ما وجب فيه المثل عندنا ، أو القيمة عندهم ، والسبع لا يجب فيه
المثل ، ولا القيمة الكاملة ، فلم يكن من الصيد .

وأما قياسهم على الضبع ، فالمعنى فيه : أنه صيد مأكول وليس كذلك السبع .
وأما قولهم : أن الجزاء غير مقصود على ما يؤكل لحمه ، كالسمع المتولد بين الضبع
والذئب ، فالمعنى فيه : أنه متولد بين مأكول وغير مأكول ، فغلب حكم التحريم ، وليس
كذلك السبع ، فأما مالك فانه فرق بين صغار ذلك وكباره ، وهذا غير صحيح ؛ لأن ما
يحرم بالاحرام ويضمن بالجزاء يستوى [فيه]^(٢) حكم صغاره وكباره كالحشرات .
فإذا ثبت سقوط الجزاء في ذلك كله في الحرم والاحرام ، فما كان منه مؤذياً للم
يحرم قتله ، وما لم يكن مؤذياً ففي تحريم قتله وجهان :

أحدهما : لا يحرم [قتله]^(٣) لضعف حرمة .
والثاني : وهو قول أبي إسحاق المروزي [أن]^(٤) قتله حرام ، لقوله عليه السلام " في
كل كبد حرى ^(٥) أجر " ^(٦) .

(١) في (١) ساقطه .

(٢) في (١) ساقطه .

(٣) في (١) ساقطه .

(٤) في (١ ، ج) ساقطه .

(٥) حرى : قال في النهاية : الحرى فعلى من الحر ، وهي تأنيث حران ، وهم
للبالغة ، يريد أنها لشدة حرها ، قد عطشت وبيست من العطش ، والمعنى أن في
سقى كل ذى كبد حرى أجرا ، وقيل : أراد بالكبد الحرى حياة صاحبها ؛ لأنه
إنما تكون كبده حرى إذا كان فيه حياة .

انظر : النهاية لابن الأثير : ٣٦٤ / ١ .

(٦) قطعة من حديث رواه ابن ماجه من حديث سراقه بن جعشم رضى الله عنه ، وفيه
قوله صلى الله عليه وسلم " في كل ذات كبد حرى أجر " وفي اسناده محمد بن اسحاق
ابن يسار ، مختلف فيه .

* فصل (١ / ١٨٢) *

قال الشافعي في الأم : (١) وإذا صال عليه الصيد فقتله دفعاً عن نفسه ، فلا جزاء* ٢٨٢ / ل م عليه .

وقال أبو حنيفة : (٢) عليه الجزاء ، وقال في السبع إذا صال عليه [فقتله] (٣) دفعاً عن نفسه ، فلا جزاء عليه .

وأصل هذه السألة : الفعل (٤) إذا صال عليه فقتله ؛ عندنا لضمان عليه ؛ وعنده : عليه [الضمان] (٥) .

فنقول : لأنه قتله دفعاً عن نفسه ، فوجب أن لا يضمنه ؛ كالعبد إذا صال عليه ، فقتله .
فنجعل العبد أصلاً في السألتين .

= " قلت " روى البخاري ومسلم وأبو داود وأحمد وغيرهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وفيه قوله صلى الله عليه وسلم " في كل كبد رطبة أجر " .

انظر : اللؤلؤ والمرجان - كتاب السلام - ٧٥ / ٣ ، وتيسير الوصول - كتاب الرحمة - ١٣٢ / ٢ ، وجمع الفوائد - الرحمة والضيافة . . الخ - ٣٠١ / ٢ ، وسنن ابن ماجه - كتاب الادب - ١٢١٥ / ٢ ، وميزان الاعتدال : ٤٦٨ / ٣ ، والكاشف للذهبي :

٠١٨ / ٣

(١) لم أقف عليه في الام .

وانظر : المجموع للنووي : ٣٣٦ / ٧ - ٣٣٨ .

(٢) انظر : فتح القدير : ٨٨ / ٣ ، والبنية شرح الهداية : ٧٦١ / ٣ ، وهداية

الصنائع : ١٢٥٦ / ٣ - ١٢٥٧ .

(٣) في (ب) ساقطه .

(٤) الفعل : الذكر من الحيوان جمعه فحول وفحولة وفحال . ومراده به هنا الجمل .

انظر المباح المنير : ١١٧ / ٢ ، وفتح القدير : ٨٨ / ٣ ، وهداية الصنائع

٠١٢٥٦ / ٣

(٥) في (ب) ضمان .

* فصل (١٨٢ / ب) *

إذا قتل في الحرم أو الأحرار حيواناً، لا يعلم [أحيوان]^(١) وحشياً هو، أم أنسى
 فلا جزاء عليه؛ لأن الجزاء لا يجب بالشك ، وكذلك لو علم أنه وحشٍ ، ثم شك هل هو
 مأكول أو غير مأكول فلا جزاء عليه .

(١) في (ب ، ج ، د) ساقطه .

* فصل * (١٨٢ / ج)

[صيد ^(١) البحر حلال في الحرم والا حرام ، لقوله تعالى (أحل لكم صيد البحر وطعامه متعالم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دام حراما) ^(٢) فأباح للمحرمين صيد البحر .

وقال الشافعي : ^(٣) وكل مساعش في الماء أكثر عيشه ، وكان في بحر أو نهـر أو وادٍ أو بئر أو ماء مستنقع أو غيره [فسواء ^(٤)] ، مباح له صيده في الحل والحرم ، فأما طائـره فإنما يأوى إلى الأرض فيه ، وهو من صيد البر إذا أصيب جزئياً .

(١) في (أ) ساقطة .

(٢) سورة المائدة / ٥ / ٩٦ .

(٣) عبارة كتاب الام : ٢ / ٢٠٩ / كمايلي :

قال الشافعي : فكل ما كان فيه صيد ، في بئر كان ، أو مستنقع ، أو غيره ، فهو بحر ، وسواء كان في الحل ، أو الحرم ، يصاد ويؤكل ، لأنه مما لم يمنع بحرمته شيء ، وليس صيده إلا ما كان يعيش فيه أكثر عيشه ، فأما طائره فإنما يأوى إلى الأرض فيه ، وهو من صيد البر إذا أصيب جزئياً .

(٤) في (ب) فهو .

تم الجزء الثالث من كتاب الحج ويليـه الجزء الرابع وأوله

باب الا حصار . والحمد لله رب العالمين وصلى الله على

سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم